د. نبيل راغب

أقنعة العولمة السبعة



الـكــتــاب : أقنعة العولمة السبعة
المؤلــــف : د / نبيل راغب
رقـم الإيـداع : ١٩٥٨
تـاريـخ الـنشـر : ٢٠٠١
الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977-215-535-4

الـنـاشـر : دار غـريب للطباعـة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة
الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤
الـتـوزيـع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة
ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩
إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

إهـداء

إلى الأستـاذ الدكتور بطـرس بطرس غالى الذى أضاءت آراؤه ورؤاه الـثاقـبة الأعمـاق المـعتـمة لأحراش العولـمة ، ورفعت الأقنعة عن وجـهها الحقيقى، أهدى هذه الدراسة .

نبيل

مقدمــة
ما العولمــة ؟

لم يحدث فى تاريخ البشرية من قبل أن برز على سطح المجتمع الدولى تيار فكرى واقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى ، وأثار من الجدل والحيرة والقلق والتوجس ، مثلما فعل التيار الذى أطلق عليه مصطلح " العولمة " . فهو تيار لم يقننه فلاسفة أو مفكرون ثم قدموه للناس على أنه نظرية أو مذهب جديد يسعى إلى دمج العالم فى منظومة متكاملة ، بل تيار تدفق كنتيجة طبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء عصر القطبية الثنائية ، وثورة المعلومات التى جعلت من العالم قرية صغيرة ، وتضخم وتطور الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات . ومع بروز ملامح هذا التيار منذ أوائل التسعينيات، هرع المفكرون الإستراتيجيون والسياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون إلى تقنينها فى إطار منهجى متبلور ، وسعى بعضهم إلى تقديمها كنظرية حتمية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها على المستوى التطبيقى الدولى .

وكان فى مقدمة هؤلاء المفكرين الأمريكيين فرانسيس فوكوياما (من أصل يابانى) فى كتابه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الصادر عام ١٩٩٢، وتوماس ل . فريدمان فى كتابه " السيارة ليكساس وشجرة الزيتون : نحو فهم للعولمة " الصادر عام ١٩٩٩، وقد نال كلاهما من الدوى الإعلامى العالمى ما لا يستحقانه ، لأن كتابيهما لا يزيدان على كونهما بوقين صريحين للإستراتيجية العالمية التى يحاول النظام

الأمريكى فرضها على معظم دول العالم ، إن لم يكن كلها . فقد جندت أجهزة الإعلام الأمريكى وتوابعها آلتها الجبارة لتقديمهما على أنهما من رواد الفلسفة الحضارية المعاصرة التى تسعى لفتح أبواب القرن الحادى والعشرين لكى يدلف منها كل البشر - دون استثناء - إلى دنيا الرخاء والازدهار، ماداموا متحمسين وقادرين على تنفيذ متطلباتها .

أما عن فكرة نهاية التاريخ لفوكوياما ، فهى تنتمى إلى مجال أدب الخيال العلمى الذى يتجلى وسط مشاعر متأججة بالأنا المتضخمة والغطرسة التى تسعى بدأب محموم لنفى الآخر ، ومع ذلك أبرزتها أجهزة الإعلام الأمريكى وتوابعها على أنها نظرية جديدة ترسم ما سيكون عليه وضع العالم الآن وفى المستقبل، بعد أن تحول التاريخ من حركته الديناميكية التى تحكمها قيم تبلورت عبر العصور ، إلى إطار أحادى النزعة الأيديولوچية نتيجة لوصول الغرب إلى قمة القوة والهيمنة، بعد انتصار الديمقراطية الغربية الليبرالية ، والسوق الحرة للرأسمالية التى لن يستطيع أحد التصدى لها ، خاصة بعد سقوط المعسكر الشرقى وتفتت دوله التى كانت من ألد التكتلات الأيديولوچية خصومة للغرب ، ثم اعتنقت الفلسفة الليبرالية الحرة واقتصادياتها المفتوحة .

ولم يكتف فوكوياما بإقصاء أصحاب الحضارات الأخرى ونفيهم بعيدًا عن حركة التاريخ المعاصر، بل اعتبر أن هذه الحضارات قد انتهت بالفعل ، ولم تعد تملك أى تأثير فى مجريات الأمور العالمية . أى أنه لا توجد حركة حضارية فاعلة خارج إطار النسق الغربى الليبرالى الحر الذى آن الأوان ليحتوى العالم بأسره بين أضلاعه ، أو كما يقول فوكوياما :

« إن الحياة ستستمر من ميلاد إلى موت ، وسيستمر تفجر الأحداث ، لكن لن يكون هناك أى تقدم أو تطور بعد اليوم فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات خارج إطار النسق الغربى الليبرالى الحر » .

لكن الحرية التى لا يسأم فوكوياما من التشدق بها ، والحرب التى يعلنها على النظم الشمولية الانفرادية المستبدة التى انتهى عصرها إلى غير رجعة ، والتى يرى أنها قامت على أيديولوجية واضحة تسعى لتحطيم مجتمعها الشعبى الكامل فى أثناء محاولتها التحكم الشامل فى حياة مواطنيها ، هذه التوجهات التى تتمسح بالحرية والديمقراطية ، تخفى فى طياتها تناقضًا صارخًا ، لأنها تنادى بشمولية السوق الحرة للرأسمالية ، وترفض أية محاولة لكبح جماحها ، أى ديكتاتورية الرأسمالية التى تضع الإنسان فى خدمة المال ، بدلاً من أن يكون المال فى خدمة الإنسان.

ويقصد فوكوياما بنهاية التاريخ أنه لن يكون هناك مجال لمزيد من التقدم فى تطور المبادئ والعقائد والأنظمة السياسية بعد ظهور الديمقراطية الليبرالية فى صورتها المتطورة والآخذة فى الرسوخ . ويرجع ذلك فى رأيه إلى أن كافة المشكلات والقضايا الجوهرية ستكون قد حُلت . وهو ما يؤكده بمفهومه عن " الإنسان الأخير " الذى يزعم أنه سيكون المواطن النموذجى الذى سينعم بالرخاء وكافة الحقوق المدنية مثل العمل والمساواة والعدل وغيرها من خلال التطبيقات الديمقراطية الليبرالية الغربية . وهو الإنسان الأخير لأنه لن يأتى بعده إنسان أفضل منه ، لأنه الأفضل ، فى حين أن الديمقراطية الليبرالية تشكل نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسانية ، والصورة النهائية لنظام

الحكم البشرى المنشود ، وبالتالى فهى تمثل نهاية التاريخ . وهى بلا شك نظرة شمولية وديكتاتورية ومتعصبة وعنصرية .

أما توماس فريدمان فى كتابه " السيارة ليكساس وشجرة الزيتون : نحو فهم للعولمة " فيحاول التنظير للعولمة التى لم يذكرها فوكوياما بالاسم . وهو كتاب صحفى ، يحكى فيه الكاتب مشاهداته وحواراته ولقاءاته التى تدور حول التوازنات المتداخلة لنظام العولمة التى يرمز إليها بالسيارة اليابانية الفارهة التى تمثل قمة التفوق التكنولوچى : ليكساس ، والهوية القومية أو المحلية التى يرمز إليها بشجرة الزيتون . وبرغم التعارض بين الاثنين إلا أن التوازن بينهما ضرورة ملحة لاستقرار العولمة كنظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وثقافى .

وإذا اعتبرنا العولمة نظامًا بدأت ملامحه فى الظهور ، فإن فريدمان يرى أنه ينهض على ثلاثة توازنات تتداخل فيما بينها ، وتؤثر فى بعضها بعضًا . الأول يتمثل فى التوازن التقليدى بين الدول، لكنه سرعان ما يتراجع ليؤكد أن أمريكا أصبحت القوة المسيطرة الوحيدة فى العالم ، بما يعنى أن التوازن بينها وبين العالم الذى تسيطر عليه مفقود تمامًا ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى . والدليل على ذلك ما فعلته وتفعله أمريكا بالعراق ، من انتهاك سيادته وتدمير بنيته الأساسية دون اعتراض من أحد ، مجرد اعتراض ، وكذلك توسيع حلف شمال الأطلنطى فى وسط أوروبا على حساب روسيا ، برغم أن هذا الحلف قد تم إنشاؤه لصد التيار الشيوعى ، ويفترض فيه أن مهمته انتهت بانفراط عقد المعسكر الشيوعى وتحول دوله إلى السوق الحرة ، بل وانضمام بعضها إلى حلف الأطلنطى !

أما التوازن الثانى فى نظام العولمة فهو توازن بين الدول والأسواق العالمية التى يشكلها ملايين المستثمرين الذين يحركون أموالهم حول العالم بمجرد الضغط على فأر الكومبيوتر (الماوس) ، ويطلق فريدمان عليهم مصطلح « القطيع الإلكترونى » الذى يتجمع فى المراكز العالمية الرئيسية مثل « وول ستريت » ولندن وباريس وفرانكفورت وهونج ك نج . وهذه المراكز يسميها فريدمان « أسواق السوبر ماركت » التى أصبح تأثيرها فى مجريات الأمور فى عالم اليوم أقوى وأعمق بكثير من تأثير الدول مهما كانت تملك من الطاقة المادية والقوة العسكرية . ولذلك فنحن نسمى هذا القطيع الإلكترونى أو المراكز أو الأسواق بالحكومات الخفية بعد أن شرعت فى سحب البساط من تحت أقدام الحكومات العلنية. ولا يعلم أحد سوى الله ماذا سوف تفعله هذه الحكومات الخفية بمستقبل البشر !! يكفى أن نبى العولمة نفسه فريدمان يصفها ب «القطيع الإلكترونى » . ونحن نعلم جميعًا العشوائية التى يمكن أن يتحرك بها القطيع ، والذعر الذى يمكن أن ينتابه ، فيدوس بحوافره الصلبة والحادة كل من يضعه حظه العاثر فى طريقه . وإذا حدث تحالف بين الحكومة العلنية والحكومة الخفية كما هى الحال فى الولايات المتحدة ، فإنها تستطيع تدمير أى بلد يعترض طريقها بالقنابل كما فعلت مع العراق، فى حين يستطيع قطيعها الإلكترونى تدمير أى بلد بخفض قيمة أسهمه ، كما فعلت مع النمور الآسيوية .

أما التوازن الثالث فى نظام العولمة ، فهو توازن بين الأفراد والدول ، لأن العولمة تمنح الأفراد قوة اقتصادية تمكنهم من الخروج عن طوع دولهم، ذلك أن الثورة الإلكترونية تجاوزت كل الحدود الجغرافية والسيادية بين الدول ، وحطمت الكثير من السدود والأسوار التى كانت

تحد من الحركة والاتصال بالناس فى أى زمان أو مكان ، وعقد الصفقات وممارسة المضاربات دون أن يكون للدولة أية سيطرة عليها . فقد أصبح العالم قرية اقتصادية صغيرة من خلال شبكة اتصالات عالمية منحت الأفراد قوة متنامية ومتصاعدة ، بحيث أصبحوا قادرين على العمل مباشرة على المسرح العالمى دون الوساطة التقليدية للحكومات أو الشركات أو أية مؤسسات عامة ، مما أدى إلى تآكل سلطة الدولة بالتدريج . ويستشهد فريدمان بنموذج أسامة بن لادن المليونير السعودى الأصل ، الذى استطاع بشبكته الإلكترونية والاقتصادية المتشعبة فى أنحاء العالم أن يعلن الحرب على أمريكا، مما دفع بسلاح الطيران الأمريكى ليشن عليه هجومًا بصواريخ كروز وكأنه هو الآخر دولة .

ويعترف فريدمان بأن بقاء العولمة كنظام رهن بالمدى الذى ستتحقق عنده هذه التوازنات الثلاثة . أى أنها نظام لم يترسخ ولم يتبلور بعد ، خاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا أن تحقيق هذه التوازنات الثلاثة ليس بالسهولة التى يصورها لنا فريدمان . فالعولمة نفسها تمنح السيادة التى تكاد تكون مطلقة ، للدولة ذات القوة المادية التى لا تجارى ، مما ينفى تمامًا التوازن التقليدى بين الدول ، والولايات المتحدة مثال مادى ملموس لذلك . كما أن العولمة ترجح كفة الأسواق العالمية فى مواجهة الدول التى لابد أن تجد نفسها مجبرة على مسايرتها بل الخضوع لسيطرتها ، مما يلغى تمامًا التوازن بين الدول والأسواق العالمية . وأسواق وول ستريت ولندن وباريس وفرانكفورت وهونج كونج دليل على ذلك . كما أن العولمة تسلح الأفراد بإمكانات وطاقات قد تعجز الدول عن امتلاكها ، مما يدحض أى توازن بين الأفراد والدول . وأسامة بن لادن نموذج واضح لهذا التوجه .

ويفتقر كتاب فريدمان إلى كثير من الموضوعية العلمية عندما ينادى بأكثر من طريقة وأسلوب بأن الولايات المتحدة هى عنوان العولمة ورمزها ودفتها بل ومبتكرتها ، متجاهلاً أن التطور الطبيعى للمجتمع البشرى هو سلسلة متصلة الحلقات ، وتيار متدفق بموجاته المتتابعة ، وليست العولمة استثناء من هذه القاعدة الحضارية قد تتمكن دولة بقوتها المادية والتكنولوچية أن تمسك بتلابيب حلقة معاصرة ، أو أن تركب موجة مواتية ، لكن تيارات الحياة لا تتوقف عند دولة بعينها ، مهما كانت قوتها المادية والتكنولوچية، لأن دوام الحال من المحال . ولذلك فإن من يحرصون على دمغ العولمة " بالأمركة " ، من أمثال فريدمان ، يهدمون هم أنفسهم ما يحاولون بناءه . فهو يختم كتابه بجراة يحسد عليها عندما يقول :

« إن المجتمع العالمى المزدهر هو المجتمع الذى يستطيع أن يحدث التوازن بين السيارة ليكساس وشجرة الزيتون على الدوام ، ولا يوجد نموذج لذلك على الأرض اليوم أفضل من أمريكا . ولهذا السبب فإننى أومن بشدة بأنه يجب أن تكون أمريكا فى أفضل حالاتها - اليوم وغدًا ، وفى كل وقت حتى يتسنى للعولمة أن تكون قابلة للاستمرار . إنها يمكن أن تكون ، ويجب أن تكون ، منارة للعالم أجمع . فلنعمل على ألا نبدد هذا الإرث » .

هذه هى وصية توماس ل . فريدمان للأجيال القادمة !! بل إنه يبتهل لله تعالى صارخًا بقوله : « حفظ الله أمريكا » !! فهل هناك دعاية مباشرة أجرأ من ذلك ؟ ! وكتب الدعاية بطبيعتها لا تهتم كثيرًا بالتقنين العلمى ، ووضع النقاط على الحروف ، وتحليل الاحتمالات المتوقعة ، وإنما تؤكد بكل الوسائل والأساليب أن القضية التى تنادى بها ، هى أمر مفروغ منه ، بل حقيقة راسخة ، وليس أمام الإنسان سوى أن يرضخ لها

ويتقبلها على علاتها . فهذا هو المنظور الذى اتخذه فريدمان فى دراسته لقضية العولمة برغم أنها تعانى من غموض يتعلق بمعناها وحقيقتها ومستقبلها . وهو غموض يثير تساؤلات معلقة دون بحث علمى دءوب لاحتمالات الإجابة عنها ، ولو بشكل جزئى واجتهاد مرحلى .

من هذه التساؤلات : هل العولمة ظاهرة حياتية جديدة قابلة للاستمرار والبقاء ، أم أنها مجرد موجة طارئة لابد أن تنحسر إن عاجلاً أو آجلاً ؟ هل هى حركة تاريخية تملك من قوة الدفع ما يمكنها من النمو والانتشار ، أم أن الفوضى الإلكترونية كفيلة بتشتيتها نتيجة للصدامات العشوائية المحتملة ؟ هل العولمة حالة صحية إيجابية أم مرضية سلبية ؟ هل هى حركة استعمارية أو إمبريالية من نوع اقتصادى خبيث أم حركة تحريرية تسعى لتوفير مستوى معيشى لائق بالبشرية ؟ هل ستصب فى سياق تحرير طاقات وقدرات الشعوب والمجتمعات دون تفرقة بينها أم ستعمل على تعميق التبعية وتكريس السيطرة للدول المهيمنة ؟ ما موقف الدول النامية منها ؟ هل المطلوب هو الانغماس أم الانكماش فى وجهها ؟ هل ستزيد تقدم هذه الدول أم ستضاعف تخلفها ؟ هل يمكن الاختيار بين إيجابياتها وسلبياتها أم أن الدول المهيمنة ستفوز بكل الإيجابيات ، ولن تجد الدول الأخرى سوى تجرع مرارة السلبيات ؟

إن مرحلة العولمة لا تزال فى بداياتها المبكرة ، ومع ذلك لابد أن نعترف بأنها تبدو وكأنها زاخرة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية لمن يستطيع أن يقتنصها ، ومليئة أيضًا بالتحديات والمخاطر العالمية الحقيقية التى لن يستطيع أن يتصدى لها سوى من كان مسلحًا بالقوة المادية والتكنولوچية المنشودة . لكن المستقبل القريب قبل البعيد لا يبشر بأى خير لمعظم الدول النامية أو المتخلفة التى لابد أن تتساقط

على طريق هذا السباق اللاهث المحموم ؛ لأنها لا تملك الحد الأدنى من القوة المادية والتكنولوجية التي تمكنها من مواصلته بطريقة أو بأخرى . ومما يضاعف من وعورة المرحلة ، أن العولمة ليست نظامًا بمعنى الكلمة مثل الأنظمة التى عرفتها الإنسانية فى عصورها السابقة . فهى بعد مرور عقد كامل من بدايتها ، لم تكتسب أى نوع من الرسوخ أو الاستقرار، بل إن مرور الأعوام أكد أن حالة السيولة أو حتى الميوعة التى واكبتها منذ البداية آخذة فى التفاقم من خلال التحولات الكبرى التى ترهص بها، والتى ربما تفوق كل التغيرات التى مرت بها البشرية منذ بداية التاريخ الميلادى . فهي عميقة وسريعة حتى بمقاييس عصر السرعة . ولم يعد ممكنًا التحكم فى سرعة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو التنبؤ الدقيق بنتائجها وتداعياتها أو حتى احتمالاتها وتوقعاتها .

وكانت الأنظمة السابقة على العولمة ، قد ترسخت سياسيا واجتماعيا واقتصاديا عندما وضعت نفسها فى خدمة الإنسان ، وسعت إلى تقدمه ورفاهيته وكرامته ، خاصة عندما وضعت المال فى خدمة الإنسان ، لكن العولمة تسعى سعيًا محمومًا لقلب الهرم الإنسانى بحيث تضع الإنسان فى خدمة المال . وهو لن يستطيع التصدى لهذا الانقلاب لأن جهازه العصبى وقدراته الذهنية أصبحت عاجزة عن متابعة ومجاراة فهم التحولات النظرية والعملية التى تتدفق فى سرعة محمومة خارج سياق أى تحكم بشرى ، يستوى فى ذلك إنسان الدول المتقدمة أو المتخلفة . لقد حرص الإنسان على أن يدفع بعجلة الحياة إلى سرعات أعلى وأعلى، ويبدو أن اللحظة المصيرية المخيفة قد حلت ؛ اللحظة التى لم يعد فيها قادرًا على اللحاق بعجلة الحياة التى اكتسبت قوة دفع ذاتية متسارعة ، ولا يعلم أحد سوى الله إلى أين تصل .

هذه السرعة المحمومة المتزايدة فى تحريكها للمتغيرات والتحولات والمستجدات العالمية ، تعد من أبرز معالم العولمة ، وربما جعلت منها مجرد لحظة خاطفة من لحظات التاريخ الحضارى ، مهما طالت أو قصرت . لقد سبقتها مراحل وستتلوها مراحل أخرى طبقًا للحتميات التاريخية التى ستؤكد لأنبياء العولمة من أمثال فوكوياما وفريدمان أنها مجرد فصل من فصول التاريخ البشرى . لكن هذا الفصل لم يتبلور مضمونه بعد برغم كل محاولات كتابته بإسهاب إعلامى لكنه لم يصل إلى درجة التنظير الأكاديمى الذى يضعه فى مصاف الفصول السابقة التى احتوى عليها كتاب الحضارة الإنسانية . إن العولمة لا تزال مجرد عنوان لهذا الفصل الذى لم يكتب تنظيره بعد ، ولا يعرف أحد أبعاده واحتمالاته وتوقعاته حتى بالنسبة لمن يبدو الآن وكأنه يكتب الكلمات والفقرات الأولى على صفحاته ، ويحاول إيجاد نظرية له تنتظم فى سلسلة النظريات الحضارية السابقة . ويبدو أن عناصر المراوغة والسيولة والميوعة التى ينطوى عليها مفهوم العولمة ستجعل من هذه النظرية هدفًا غير ممكن تحقيقه ، إذ إن ممارساتها حتى الآن مليئة بالمفاجآت التى يمكن أن تكون مأساوية فى بعض الأحيان . وفرق كبير بين الاحتمالات والتوقعات التى وضعتها النظريات السابقة فى اعتبارها ، وتم تطبيقها على أساسها ، وبين المفاجآت والصدمات التى تنطوى عليها العولمة ، والتى يصعب التنبؤ بها . فإن أحدًا لا يستطيع أن يخمن حدود أو نهايات المسارات التى يمكن أن ينطلق عليها القطيع الإلكترونى .

ولا شك أن الكتب التى تناولت المرحلة بأسلوب دعائى صريح ومباشر مثل كتاب فوكوياما «نهاية التاريخ والإنسان الأخير » وكتاب فريدمان «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » ، أدت إلى نتيجة عكسية تمامًا لما

أرادته . فعندما يشعر القارئ أن الكاتب يعتبره تلميذًا صغيرًا فى مدرسته، وعليه أن يتعلم ويقتنع لأن القضية المطروحة فى الكتاب حتمية ولا تحتمل أى جدال ، فإنه سيعتبر هذا المنظور نوعًا من الاستهانة بعقله، ولابد أن يرفض القضية برمتها . ففى عصر الثورة المعلوماتية والشفافية الفكرية ، لم يعد فى إمكان أحد أن يفرض رأيه على الآخرين بهذا الشكل الدعائى والمتعالى ، خاصة إذا كان فقيرًا فى فكره الحضارى .

لكن هناك كتبًا التزمت إلى حد كبير بالمنهج العلمى فى معالجتها لموضوع العولمة . قد نتفق أو نختلف معها ، لكن مصداقيتها الفكرية أبرزت جوانب سلبية للعولمة ، بل ومزقت الأقنعة البراقة التى حاول كل من فوكوياما وفريدمان وضعها على وجهها الخفى . وهى كتب تحاول على الأقل إثارة الجدل الموضوعي حول هذه المرحلة بحثًا عن نظرية معقولة لها ، دون الإيحاء بأن ما تقوله هو القول الفصل النهائى الذى لا مناص من تقبله على علاته . من هذه الكتب : كتاب « صعود القوى العظمى وسقوطها » لبول كيندى ، وكتاب « الموجة الثالثة » لألفين توفلر، وكتاب « عولمة الفقر » لميشيل تشوسودوفيسكى ، وكتب أخرى نشرت فى السنوات الأخيرة ضمن سياق المشروع الفكرى فى الدول المتقدمة لفهم طبيعة المرحلة الانقلابية الجديدة واستكشاف آفاقها وإمكاناتها وسلبياتها وإيجابياتها واحتمالاتها وتوقعاتها المستقبلية ، حتى يمكن التقليل من مخاطرها وسلبياتها ومفاجآتها المحتملة . لكن الكتابات التى تلتزم بالمنظور « القبلى » ، إما مع العولمة أو ضدها بصفة مطلقة ، فيجب أن نأخذها بتحفظ فى نطاق ما تستحقه من اهتمام محدود .

والعناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والأمنية والحضارية الداخلة فى تفاعلات العولمة ، عناصر

متداخلة فى نسيج متشابك ومعقد ، بحيث تصعب دراسة أحدها فى حد ذاته منفصلاً عن نسيجها العام . وهى ليست خيرًا مطلقًا أو شرا مطلقًا، شأنها فى ذلك شأن أية ظاهرة بشرية . بل إن من يملك الفكر العلمى والتفكير العملى يستطيع أن يضع يده على منابعها الإيجابية التى يمكن توجيهها لمصلحته ، بحكم استيعابه لظروف العصر ومستجداته ، وتخلصه من الأفكار التى عفا عليها الزمن ، والقوالب التى لم تعد تلبى الطموحات الجديدة . فالعولمة ليست حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة بالمفهوم التقليدى ، لكنها لا تستبعد فى الوقت نفسه هيمنة الدول المتقدمة القوية على الدول الأضعف ، فهذه سُنة الحياة . كما أنها ليست تهديدًا مباشرًا للخصوصية الحضارية للشعوب وهويتها القومية حتى تتحول إلى مجرد أتباع أذلاء للقوى العالمية الكبرى ، وإن كان هذا لا ينفى أنها تسعى لمسخ هذه الخصوصية أو الهوية لتفقد مناعتها الثقافية والحضارية فى مواجهة التحديات المستجدة . كذلك فإن العولمة لا تشكل جهازًا محددًا وملموسًا لهيمنة القطيع الإلكترونى والشركات العملاقة متعددة الجنسيات والأسواق العالمية الحرة ، بهدف توحيد العالم ودمجه فى قرية عالمية خاضعة للقوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان هذا لا يعنى أنها ليست فى سبيلها لإنشاء هذا الجهاز الأخطبوطى المحدد والملموس ، بحيث يتحتم على الدول النامية أو المتخلفة أن تضع هذه الاعتبارات المصيرية فى حسبانها .

أما الذين يتشيعون لأمريكا من منطلق عنصرى من أمثال فوكوياما وفريدمان ، ويرون فى العولمة مجرد واجهة كونية للأمركة ، فإنهم أول من سيهدمونها بمعاولهم الشوفينية ، لأنه لا يمكن التعامل مع التحولات والمستجدات العالمية بهذه العقلية التآمرية ، وبهذه البساطة المخلة التى

تستهين بفكر الآخرين وعقولهم . فهم بذلك يسيرون ضد حركة التاريخ ، ويفتعلون صدامات بل وصدمات يمكن أن تحفز الآخرين للرد عليها ، من خلال تجمعات إقليمية وجيوبوليتيكية ، ما كانت لتتكون إلا نتيجة لهذه التهديدات المتتابعة لكيانها الإنسانى والثقافى والحضارى . أى أن العولمة ستجد نفسها متورطة فى صراعات وصدامات وخسائر لكل الأطراف المعنية . أما إذا أرادت الاستمرار والرسوخ فلابد أن تنهض على منهج علمى ، وعقلانية إنسانية تضع كل العوامل البشرية فى اعتبارها ، وواقعية اجتماعية تستوعب المعطيات الجديدة وتخضعها لصالح الأجيال القادمة .

وينطبق مبدأ « لا جديد تحت الشمس » على ظاهرة العولمة ، كما انطبق على كل الظواهر الإنسانية السابقة عليها . فقبل الميلاد بثلاثة قرون نادى الإسكندر الأكبر بالعولمة الهيلينية من خلال الإمبراطورية التى سعى لإقامتها بفتوحاته التي غيرت خريطة العالم القديم ، مما يذكرنا بالرئيس الأمريكى چورچ بوش فى أواخر أيام رئاسته عندما أعلنها مدوية أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا ، ثم كرر خلفه بيل كلنتون هذه المقولة وأكدها أكثر من مرة . فقد آمن الإسكندر بأن حملته العالمية لإقامة الإمبراطورية الهيلينية ليست سوى تكليف له من العناية الإلهية التي أرسلته للبشرية جمعاء .

ويقول هارولد إدريس بيل فى كتابه « مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى » إن الإسكندر عندما رسا على آسيا أعلن نفسه بوصفه خليفة لأبيه ، ووارثًا له ، وملكًا على مقدونيا ، وقائدًا عاما لبلاد اليونان ، وحاملاً لرسالة الأخذ بثأر اليونانيين من عدوهم التقليدى وهو الفرس . وكان قد استولى على الموانى الفينيقية ومصر ، وبذلك أصبح الأسطول

الفارسى عاجزًا عن القتال ، وتشتتت وحداته أو دمرت ، فاستأنف الإسكندر غزو الشرق ، فعبر الفرات ودجلة ليدحر دارا الثالث ملك الفرس مرة أخرى عند أربلا عام ٣٣١ ق.م. واغتيل دارا بيد أحد رجاله ، فعامل الإسكندر أسرته معاملة نبيلة . وبذلك أصبح الإسكندر ملك فارس والحاكم شبه المؤله .

وبعد عودته إلى سوسا من حملاته المظفرة ، أقام حفل عرس عظيم ، تم فيه زواجه هو نفسه من ابنة دارا ، كما عقد ثمانون من المقدونيين البارزين على زوجات فارسيات . ولم يكن هذا الإجراء مجرد مناورة سياسية لرأب هوة العداوة الدفينة ، بل كان تجسيدًا لفكرة الإسكندر التى ألحت عليه بضرورة عقد زواج أوروبا على آسيا ، لإيمانه العميق بوحدة الجنس البشرى ، وهو الإيمان الذى دفع بالإسكندر إلى الانطلاق دون أن يرسم لنفسه حدودًا يقف عندها ، فأرغم جنوده على الزحف وسط الهضبة الفارسية ، وعبور نهرى جيحون وسيحون ، ثم الاتجاه جنوبًا صوب الهند . وكان فى نيته بل وفى مقدوره المسير إلى مالا نهاية لولا نوازع اليأس والتذمر التى استشرت بين جنوده .

والهيمنة العالمية عندما تبلغ أوجها فى شكل غزوات وفتوحات وانتصارات أسطورية لابد أن تصيب صاحبها بجنون العظمة . فقد كان الإسكندر فى نظر المصريين إلها يسير على قدمين ، وفى نظر الآسيويين خليفة الملك الأكبر ، وحاكمًا مطلقًا لا حدود لسلطانه الجامح. أما فى نظر اليونانيين فكان زعيم الحلف الهيلينى العالمى ، وحامى حماه . وكان من الطبيعى أن يستأنف وضع خططه الجديدة لغزو بلاد العرب هذه المرة، وربما غربى البحر المتوسط لتحقيق حلمه الهيلينى الكبير فى تكوين الدولة العالمية التى تستوعب كل البشر

والأجناس . لكنه مرض بالملاريا وقضى نحبه فى الثالث عشر من شهر يونيو عام ٣٢٣ ق.م. فى بابل وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره .

تلاشى الحلم الامبراطورى بوفاة الإسكندر ، لكن إيمانه بالعولمة الهيلينية لم يمت معه . فالإمبراطورية الفارسية لم يعد لها وجود ، واستسلمت بالكامل لسلطة المقدونيين الذين حملوا على عاتقهم نشر الثقافة الهيلينية ، فاستقدموا من اليونان الجنود المرتزقة والعلماء والاقتصاديين والإداريين والفنانين . وساروا على نهج الإسكندر فى إقامة مدن على النسق اليونانى . ففى القرن الذى تلا موت الإسكندر ، تدفق تيار لا ينقطع من المهاجرين اليونان نحو الشرق والجنوب حيث البلاد التى فتح الإسكندر أبوابها لهم ، حاملين معهم فنهم وأدبهم وفكرهم وأسلوبهم فى الحياة ، ونظمهم المدنية ، ومنتدياتهم الرياضية والثقافية وألعابهم وأعيادهم .

كانت هذه أول موجة من أمواج العولمة التى عرفتها البشرية بعد ذلك فى عصور الفتوحات والإمبراطوريات الكبرى . فقد أدت أفكار الإسكندر إلى التزاوج والامتزاج بين مختلف الحضارات والثقافات، حين وجد أولئك المستوطنون أن الوطن اليونانى الأم قد انفصل عنهم بمساحات شاسعة من البحار والصحارى والجبال ، وعليهم أن يتأقلموا فى حياتهم الجديدة بين أصحاب الأوطان الجديدة من مصريين وآسيويين . وعلى الرغم من أن الحكام الجدد سخطوا على فلسفة الإسكندر - سواء فى حياته أو بعد موته - لأنها تفرض عليهم معاملة الفرس أو المصريين على أنهم نظراء لهم ، فإن أولئك الحكام لم يجدوا مفرا من طلب مساعدة المواطنين الذين خضعوا لسلطتهم ، خاصة فى مجال الأعمال الحكومية . ومع مرور الزمن استسلم هؤلاء الحكام الجدد للمؤثرات الشرقية العريقة.

ومهما كان الإسكندر ديكتاتورًا أو طاغية ، فإن التاريخ قد سجل له دعوته النبيلة لوحدة الجنس البشرى ، وهى الدعوة التى لم يرتفع أستاذه أرسطو وقبله أفلاطون إلى مستواها ، إذ اعتبر الفيلسوفان أن المتبربرين، أى غير اليونانيين ، من جنس أدنى ، وأنه من الصواب شن الحرب عليهم ، وإذلالهم ، وإخضاعهم ، واسترقاقهم ، وأن اليونانيين ولدوا أحرارًا والمتبربرين عبيدًا . أى أن الإسكندر أدرك ما لم يدركه أرسطو وأفلاطون ، وهو إمكان قيام الوحدة بين جميع البشر بصرف النظر عن اختلاف أصولهم وأجناسهم .

لم يجد الإسكندر المقدونيين أو اليونانيين بالمثالية التى توهمها أفلاطون وأرسطو ، ولابد أنه فى الوقت نفسه عرف كثيرين من أفاضل الشرقيين عامة والمصريين خاصة . فلم ينس لهم كيف استقبلوه عند زيارته لمعبد آمون فى واحة سيوة ، وهو الأجنبى الذى لا ينتمى إلى عقيدتهم أو تراثهم . ولابد أن خبرته بالبشر خارج حدود مقدونيا واليونان قد تضاعفت من خلال حياته القصيرة طولاً ، الطويلة عرضًا ، الحافلة بالحملات والفتوحات والأحداث الجسام . فقد رفض أن يرتب الناس ترتيبًا أعمى وفقًا لأجناسهم ، بل ينبغى أن يرتبوا بروح متسمة بالتعقل والتعاطف والتسامح وفقًا لقدراتهم وطاقاتهم وكفاياتهم . ولعل أكبر دليل على عبقرية الإسكندر الفكرية أنه رفض التأثر بآراء أستاذه أرسطو وأيضًا أفلاطون ، وهمااللذان أثرا فى الفكر الإنسانى ولا يزالان حتى الآن .

ومن الواضح أن فلسفته الإنسانية العالمية قد سهلت من مهمة فتوحاته العسكرية ، لأنها قللت من مقاومة أصحاب الأوطان له ، وخاصة أن الأقوال لم تكن تنفصل عن الأعمال فى عرفه . فقد بذل ما فى وسعه

لتحقيق هدفه العولمى الجديد بتنصيب الشرقيين ولاة على المقاطعات ، وتقليدهم وظائف سامية أخرى ، وإدماج جنود من أجناس مختلفة فى جيوشه ، ومزج شعوب شتى فى مدنه الجديدة ، وزواجه من ابنة ملك الفرس ، وتشجيعه الزواج من الأجنبيات . ولاشك أنه كان رائدًا فى هذا المجال . وكما يقول و. و . تارن فى كتابه « الإسكندر الأكبر » :

« إن دولة أرسطو لم تكن تحفل بمن يقطنون خارج حدودها . فالأجنبى فى نظره ليس سوى عبد أو عدو . لكن الإسكندر قلب كل هذه المفاهيم رأسًا على عقب . وعندما نادى بأن جميع البشر أبناء لرب واحد ، وابتهل فى أوبيس أن يكون المقدونيون والفرس شركاء فى الإمبراطورية ، وأن تعيش كل شعوب الأرض فى وئام قلبى واتحاد فكرى ، كان أول داعية إلى الوحدة والإخاء بين جميع البشر ».

أليست هذه العولمة الإنسانية التى نتمنى أن نحققها الآن ؟! لقد حققها الإسكندر منذ ثلاثة وعشرين قرنًا ، لكن يبدو أن عصور البساطة والبراءة والعلاقات الإنسانية المباشرة قد ذهبت إلى غير رجعة ، كما يبدو أيضًا أن عصر التعقيد والتشابك والتداخلات الملتوية والتيارات السفلية غير المرئية السائدة الآن، لن تسمح بهذه النظرية الإنسانية التى حل محلها التكالب على بريق الثروة بسرعة محمومة ومتزايدة وبصرف النظر عن أى اعتبار آخر . فقد كان حب الإسكندر للفكر والفلسفة ، واحترامه للإنسان فى حد ذاته ، سببًا فى احترامه للشرقيين الذين وجد عندهم حضارة تفوق فى بعض جوانبها الحضارة الإغريقية . ويمكن اعتبار حملاته الآسيوية أول حملات علمية وحضارية . فهو لم يقتصر على اصطحاب مهندسين قادرين عل بناء الآلات الحربية أو إقامة الجسور وحفر المناجم ، ومعماريين وجغرافيين ومساحين ، بل كان فى

حملته هيئة من خبراء تدوين الأحداث التاريخية ، والفلاسفة ، وعلماء الحيوان والنبات لجمع العينات ودراستها . وكان بطليموس بن لاجوس وهو بطليموس الأول ملك مصر من عام ٣٦٧ إلى ٢٨٢ ق.م. أحد أعضاء هذه الهيئة المبرزين، وإليه يرجع الفضل فيما نعرفه من معلومات وثيقة عن حملات الإسكندر .

وبرغم كل العقبات والصعوبات ، فقد نجح الإسكندر فى تحقيق نوع من العولمة السياسية والثقافية التى صبغت الشرق بالحضارة الهيلينية ، وفى الوقت نفسه لا ينبغى لأحد أن ينسى أن هذا التوجه اقترن بحركة أخرى فى اتجاه مضاد ، وهى اصطباغ الغرب بالحضارة الشرقية . أما الغرب فى القرن الحادى والعشرين بعد الميلاد ، فيسعى لصبغ الشرق بكل ألوانه ، وفرض كل توجهاته عليه فى شتى المجالات حتى يصبح مجرد تابع ذليل له .

وكما كانت العولمة الهلينية نتيجة لحلول الإمبراطورية الهلينية محل الإمبراطورية الفارسية التى سقطت على يديها ، فإن العولمة المعاصرة جاءت نتيجة لحلول الإمبراطورية الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ، تسيطر على مقدرات العالم وتنفرد بمصيره ، بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية وانتهاء عصر الحرب الباردة والثنائية القطبية . فالعولمة فى شقها السياسى هى محصلة للتحولات التى طرأت على النظام السياسى العالمى الذى شهد انهيار دولة عظمى وانفراد قوة عظمى أخرى بالشأن السياسى العالمى دون وجود منافس حقيقى يعيد التوازن للساحة السياسية الدولية . وهى فى شقها الاقتصادى نتيجة لبروز التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، والأسواق العملاقة الحرة ، والمتغيرات العميقة فى سوق العمل وأساليب الإنتاج ، وصعود القوى الاقتصادية

والصناعية الجديدة التى سبقت الزمن فى إيقاعها وسرعتها اللاهثة . كذلك فإن العولمة فى شقها الحضارى أو قناعها الحضارى الذى يحلو لها وضعه دائمًا على وجهها ، تتمحور حول مجموعة من القضايا الحضارية المشتركة ، مثل قضية الانفجار السكانى والفقر والجوع والأمية والتلوث البيئى، وقضية حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية والفكرية ، وقضية الفجوة الآخذة فى الاتساع والعمق بين الشمال الغنى الذى يزداد غنى لدرجة التخمة والجنوب الذى يزداد فقرًا لدرجة المجاعة . أما قناع العولمة الثقافى والعلمى والفكرى والمعرفى ، فقد منح وجهها حيوية متألقة مستمدة من الثورة العلمية والتكنولوچية والإعلامية التى أخذت فى اكتساح العالم بمعطياتها الباهرة فى مجالات الهندسة الوراثية ، والتطورات الإلكترونية اللاهثة ، للأجيال المتتابعة للكومبيوتر ، وسبر العلماء لأغوار أصغر الجزيئات المكونة للمادة، والتوغل التكنولوچى فى أجواز الفضاء لاستكشاف آفاقه ، والمتغيرات المذهلة فى وسائل الاتصال وتبادل المعرفة والمعلومات التى فتحت آفاقًا علمية وثقافية لا حدود لها أمام الإنسان المعاصر الذى لابد أنه سيتغير فكرًا وسلوكًا .

والعولمة لها وجوهها المتعددة وكذلك أقنعتها . فهى ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التى يتشدق بها كل المتشيعين لها . فهي تطالب الدول الواقعة تحت نير الديون بالشفافية وتقديم كشوف حساب عن كل دخائلها حتى يمكن مساعدتها بالمزيد من القروض ، فى حين أن أحداً لا يستطيع مطالبة الحكومات الخفية أو القطيع الإلكترونى أو أساطين التكتلات التجارية العالمية الكبرى بهذه الشفافية . فهم يعملون فى الخفاء بل وفى الظلام ، ولا أحد يطلع على حقيقة أهدافهم الإستراتيجية

أو نواياهم على المدى الطويل . أى أنهم يطبقون المبدأ الشهير فى التراث العربى : حكم القوى على الضعيف . ولذلك فإن التعامل معهم يحتاج إلى يقظة شديدة ، ودراية عميقة بالتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والثقافية والحضارية ، وثقة بالذات تضع سوء الظن فى اعتبارها قبل حسن الظن ؛ حتى تكون دائمًا فى الجانب الآمن بقدر الإمكان .

إن خطورة العولمة تكمن فى منظومتها المعقدة المتشابكة التى تحتاج دائمًا إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة فى مرونة بالغة ، حتى يمكن تقليل الحيرة التى تنتج عن التردد بين وجوهها الخفية التى يمكن أن تكون مخيفة وأقنعتها الظاهرية التى يمكن أن تكون مغرية وجذابة . فهناك الأقنعة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والأمنية والتكنولوچية والحضارية التى لابد من رفعها بل وتمزيقها ، حتى يمكن التعامل مع الوجوه الخفية على أرض صلبة وثابتة من الحقائق العارية والتحديات الحقيقية غير المضللة . إنها منظومة متداخلة أشد التداخل وزاخرة بكل الاحتمالات المقلقة ، لأن الحقائق تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأية دولة نامية تسعى لرفع رأسها اقتصاديا وتكنولوچيا بين الدول الغنية لابد أن يطير رأسها فى الحال كما حدث للنمور الآسيوية . فالعولمة لا تعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع ، وإن كان قناعها الإنسانى البراق يوحى بل ويؤكد بأنها جاءت كى ترفع الدول الفقيرة إلى مستويات جديرة بحقوق الإنسان على أرضها ، هذا إذا أوفت بالشروط التى تحتمها التكتلات التجارية العالمية الكبرى، والأسواق الحرة العملاقة ، وهى شروط تصل فى أحايين كثيرة إلى حد الاستحالة فى

تطبيقها . والدول النامية التى أجبرت على تطبيقها ، بصرف النظر عن اعتباراتها الإنسانية والاجتماعية ، دخلت فى دوامة من المشكلات بل والكوارث الاقتصادية والاجتماعية لم تخرج منها سليمة .

كما تكمن خطورة العولمة عندما تعنى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة ، وقيامها بتهميش الثقافات الحية الأخرى فى العالم المعاصر . وأيضًا عندما تعنى التوغل فى المزيد من التطورات العلمية فى الهندسة الوراثية وهندسة الجينات التى تتنافى مع القيم الروحية والأخلاقيات الإنسانية التى حافظت على إيجابيات التراث البشرى عبر العصور . أما من منظور الأمن العالمى، فإن خطورتها تتبدى عندما تتجه إلى صدام الحضارات الذى تكلم عنه صامويل هانتجتون فى كتابه الذى يعالج هذا الموضوع برمته ، والذى ربما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفًا ودموية من كل الحروب التى شهدتها البشرية . ومن الناحية الإنسانية الحضارية ، فإن العولمة - إذ لم يتم التحكم فى طاقاتها وتوجيهها لخير الإنسان - سوف تؤدى إلى المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر ، وعجزه عن التحكم فى التحولات التى تجتاحه ، وضياعه وسط طوفان المستجدات الفكرية والسلوكية ، والمتغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعنى العولمة انفراد الولايات المتحدة بتسيير أمور العالم كما ترى بحيث تصبح العولمة مجرد قناع مزيف للوجه الخفى لأمركة العالم . وهو المعنى الذى قصده چورچ بوش ومن بعده بيل كلنتون عندما أكدا أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا .

لكن هذا لا يعنى تجنب تيارات العولمة والاختباء منها فى كهوف الماضى ؛ لأن أمواجها توشك أن تغمر العالم أجمع . كما أنها ليست من صنع مجموعة محددة من البشر افتعلتها افتعالا كى تسيطر بها على

العالم ، بل هى تطور طبيعى - وإن كان سريعًا وعارمًا للمتغيرات العلمية والتكنولوچية التى غيرت صورة العالم تمامًا إذا ما قورنت بصورته منذ عقدين أو ثلاثة على أكثر تقدير . وهو تطور لا يمكن تجنبه أو تجاهله بأية حال من الأحوال ، والبحث عن أساليب إيجابية للتعامل معه والاستفادة بطاقاته وإمكاناته ، بل ركوب موجته بشتى الوسائل والطرق ، هو الحكمة بعينها . وهو ما فعله قادة الدول المتقدمة والغنية والقوية عندما بادروا - كعادتهم - إلى الإمساك بتلابيبه وتوظيفه لصالح بلادهم إلى أقصى حد ، ساعدهم فى ذلك أساطين التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، خاصة تلك التى تتخذ من دولهم نقاطًا للانطلاق . وضربوا بذلك المثل الأعلى للبلاد الأخرى ، لكن مشكلة هذه البلاد أنها تعانى من معوقات حضارية وثقافية واجتماعية وإدارية تمنعها من اللحاق بركب العولمة المتسارع ، ويعنى هذا أنها سيلقى بها خارج مسار العصر . وهو تحد مصيرى لابد أن يؤدى إلى كوارث ومآس ستدفع ثمنها أجيال متعاقبة، إذا لم تتم مواجهته أو التخفيف من وطأته على أقل تقدير .

ومهما كانت حقيقة العولمة فمن الواضح أنها تتطلب عقلية جديدة ، فلا يمكن مواجهة العالم الجديد بعقل قديم ، بعد أن انهارت نظم راسخة وتفككت دول عظمى ، وتغيرت مسلمات وثوابت راسخة تصل إلى مرتبة التقديس . كان العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الثمانينيات ثنائيا وأصبح فجأة أحاديا وإن كانت بعض القوى تسعى لجعله تعدديا . كان العالم يعيش عصر الصراعات المزمنة ثم أدخل أخيرًا إلى عصر التسويات المقبولة وغير المقبولة . كان العالم يعج بالأنظمة الفردية والديكتاتورية الصريحة وإن كانت تتشدق بالديمقراطية، وأصبح اليوم يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته سواء

بلسان صادق أو من وراء قناع زائف . كان العالم غارقًا فى الهم النووى تحت وطأة سباق التسلح النووى، وأصبح اليوم مهددًا بخطر التلوث البيئى الذى يزداد تفاقمًا ويهدد الحياة على الكرة الأرضية . كانت البشرية تعيش قضايا ومشكلات محلية وإقليمية متناثرة فى شتى أرجاء المعمورة، لكنها انتقلت منذ أوائل التسعينيات إلى رحاب النظام العالمى الجديد حيث العولمة ممثلة فى عالمية التفكير ، وعالمية القضايا والواجبات والحقوق والإنجازات ، وعالمية النجاحات والإخفاقات ، الصعود إلى القمة والسقوط فى القاع فى مشاهد ميلودرامية مرعبة .

ومن المستحيل التعامل مع هذه المستجدات الفكرية والمتغيرات السلوكية بعقلية قديمة تقليدية ، فلابد من تربية عقلية جديدة قائمة على أسس معرفية جديدة ، ونظريات ومعادلات علمية وتكنولوجية ، ومفردات فكرية وأدبية دفينة ، وأنماط سلوكية متجددة بتجدد الوقائع والمعطيات العالمية بعيدًا عن التعصب للهوية القومية ، أو تحدى العولمة بالتقوقع ، والانكفاء المرضى على الذات ، والانكماش فى زوايا الماضى الغارق فى الظلام .

إن عصر العولمة لا يقيم وزنًا إلا للممسكين بزمام المبادرة فى أيديهم، والقادرين على انتهاز فرصها وقبول تحدياتها بصفتها من أهم الحقائق المعاصرة التي تحمل فى طياتها من الغموض والتناقض ما لم تشهده حضارات العالم الكبرى ، قديمها وحديثها ، لدرجة أن أحدًا لا يدرى على وجه التحديد إن كان هذا العصر يحمل للإنسان خيرًا يبتغيه أو شرًا مستطيرًا يتعقبه . والدليل على ذلك أن دراسات العولمة لا تزال قاصرة على الصحفيين والإعلاميين والساسة ، وبعض المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين لحساب بعض الشركات أو المؤسسات ، ولم تأخذ هذه

الدراسات مكانة مرموقة لها فى المراكز والدوائر الأكاديمية حتى الآن، مما يدل على أن العولمة لا تزال موضوعًا ملتبسًا يصعب بلورته وتحديده أو وضعه فى إطار منهجى تتفرع منه دراسات متخصصة فى مجالاتها المتعددة . خاصة أن كل طرف من الأطراف المعنية يسعى لتوظيفها من منظوره الخاصة لتحقيق مكاسب ومصالح قد تتعارض مع الأطراف الأخرى . أى أنه ليست هناك قواعد مشتركة للعبة ، وإنما يحاول كل طرف ابتكار القواعد التى تمكنه من الحصول على أكبر قدر ممكن من المغانم .

ومع ذلك هناك خصائص عامة يمكن استنباطها من الاستخدامات المختلفة لإمكانات العولمة فى مجالات الاقتصاد والسياسة والإستراتيجية والثقافة والتكنولوجيا المعاصرة . ففى مجال الاقتصاد تتمثل العولمة فى تحول العالم إلى توليفة أو منظومة من القنوات الاقتصادية المتشابكة التى تتدفق فيها الثروات القومية لتصطبغ بالصبغة العالمية ، وتخرج إلى آفاق الاقتصاد العالمي متجاوزة بل ومحطمة لكل حدود السيادة التى تمتعت بها الدولة القومية فى العصور السابقة ، مما يؤدى إلى سيادة نظام سياسى واجتماعى واحد فى العالم كله تقريبًا . فقد أصبح الاقتصاد بمثابة البوتقة العالمية التى تتصهر فيها كل النظم السياسية والاجتماعية والأمنية والتكنولوچية والإعلامية بل والثقافية والحضارية . فقد تلاشى وهم الاكتفاء الذاتى ، وأصبحت كل أجزاء العالم تتبادل الاعتماد بعضها على البعض سواء فى مجال المواد الخام أو السلع المصنعة أو رؤوس الأموال أو العمالة أو الخبرة الفنية عبر قنوات عالمية نتجت عن تشابك القنوات المحلية التى امتدت دون أن تعرف لنفسها بدايات أو نهايات . فلم تعد لرؤوس الأموال قيمة

فعلية دون استثمارات وخبرات متطورة وتكنولوچيا عالية وعمالة ماهرة ، كذلك لا قيمة للسلع دون أسواق لاستهلاكها ، بحيث تظل عجلة رؤوس الأموال دائرة بل ومتسارعة إلى آفاق لم تبلغها من قبل .

وكانت الركيزة التى انطلقت منها العولمة الاقتصادية متمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، والتى تضخمت وتشعبت بحيث لم يعد نشاطها مقصورا على العمليات الاقتصادية ، بل امتدت لتمارس تأثيراتها العميقة فى المجالات السياسية والثقافية والإعلامية والأمنية والتكنولوچية والحضارية . وأصبحت هذه الشركات بمثابة الحكومات الخفية التى تتحكم فى أقدار العالم المعاصر ، وتعمق العولمة اقتصاديا ومعلوماتيا فى ميادين الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع وتشغيل العمالة والمضاربة على مختلف أنواع وأشكال الثروة والبحث العلمى والتأثير الفكرى والمعرفى ، فى حين تضع العولمة طاقاتها وإمكاناتها فى خدمة هذه الشركات كى تستفيد من فروق الأسعار ، أو نسبة التسهيلات الضريبية التى تختلف من بلد لآخر ، أو مستوى الأجور التى تتفاوت أيضًا ؛ وذلك لتركيز الإنتاج فى البلد الأرخص ثم نقله - على مستوى العالم كله - إلى البلد الأغلى فتتضاعف الأرباح والعوائد .

وإذا كانت العولمة السياسية والعسكرية والثقافية والحضارية قد بدأت بفتوحات الإسكندر الأكبر فى القرن الثالث قبل الميلاد ، فإن علماء الاقتصاد ومفكريه يقولون بأن العولمة الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة أيضًا ، وإنما بدأت منذ القرن السابع عشر أو قبله بقليل ، مع بدايات الاستعمار الغربى لآسيا وأفريقيا والأمريكتين ، والذى أدى انتشاره إلى تطور النظام التجارى الحديث فى أوروبا نفسها ، مما ترتب عليه تطوير النظام الاقتصادى العالمى بهدف ترسيخ جذور الاستعمار ،

ومن ثم تعميق اعتماد المجتمعات الأقل تطورًا فى مجالات التكنولوچيا والإدارة والإنتاج الاقتصادى ، والتى تم استعمارها أو تطويقها لاستعمارها بعد ذلك ، على المجتمعات الاستعمارية الأكثر تطورًا ، على أساس أن الركيزة الفعلية والراسخة للاستعمار العسكرى والسياسى تتمثل فى الاستعمار الاقتصادى .

لكن العولمة الاقتصادية لا تنهض على طرف واحد - مهما كان قويا ومسيطرًا - دون الأطراف الأخرى مهما كانت ضعيفة وسلبية ، فليس هناك أخذ بدون عطاء ولا عطاء بدون أخذ ، بحيث يصبح تبادل الاعتماد على الطرف الآخر مبدأ اقتصاديا لا يمكن تجاهله . فقد أسفرت الظاهرة الاستعمارية فى القرن السابع عشر عن اعتماد معاكس ، أى اعتماد المجتمعات الاستعمارية المتطورة على مواد خام ومنتجات بعينها للمجتمعات الأقل تطورًا ، سواء أكانت من المعادن الإستراتيچية أو النفط، أو منتجات الغابات والمنتجات الزراعية ، أو الأيدى العاملة الرخيصة ، وأخيرًا أسواق هذه المجتمعات المفتوحة لترويج سلع الدول الاستعمارية ومنتجاتها ، بحيث أصبح الاعتماد متبادلاً بين المجتمعات الاستعمارية والمجتمعات المستعمرة .

ومع انتهاء عصر الاستعمار المباشر ، تشعبت عملية الاعتماد وتعقدت بحيث لم تعد مقصورة على مبدأ « هات المواد الخام والأيدى العاملة وخذ السلع والمنتجات » ، بل بدأت فى نقل محور ارتكازها إلى النظم الاجتماعية - السياسية وتشابكاتها من ناحية ، وعلى منظومة من القنوات الاقتصادية - المعلوماتية المعقدة من ناحية أخرى . وفى عقد السبعينيات تحولت الشبكة إلى أخطبوط اقتصادى عالمى مع أزمة أسعار النفط ، وأنشئ ما عرف باسم « سلة العملات الغربية الموحدة » لضبط

العلاقات بين أسعار عملات الغرب الرئيسية وأسعار الخامات الإستراتيچية . وكان من الطبيعى أن تساعد ثورة الاتصالات التكنولوچية فى التدفق الإعلامى - المعلوماتى الذى أمد هذه المنظومة بكل البيانات والإحصاءات والتوقعات والمعطيات التى جعلت خطواتها فى الاتجاهات الإيجابية المثمرة ، وقللت خسائرها إلى أقل قدر ممكن .

وأصبحت العلاقة بين الاقتصاد والإعلام عضوية إلى حد لم يكن يتصوره أحد من قبل . فقد انفرد الاقتصاد بتلبية حاجات الإنسان المادية، فى حين انفرد الإعلام بصياغة عقله وتشكيل منظوره تجاه الحياة برمتها . فالاقتصاد يستمد من الإعلام قدرته على الترويج السلعى وغسيل مخ المستهلكين حتى يدمنوا النهم الاستهلاكى ، فى حين يستمد الإعلام طاقته على الانتشار من الدعم الاقتصادى الذى جعل منه شبكات فضائية ومؤسسات إنتاجية تمسك بتلابيب العالم بيد من حديد لكنها تختفى فى قفاز من حرير . فقد أصبح الإعلام التليفزيونى المرئى قادرًا على توجيه الواقع الآنى وإعادة صياغته طبقًا لأهداف اقتصادية إستراتيچية ، وأيضًا نقل المعرفة المختزنة والموجهة والمسبقة والبرامج والأعمال الفكرية والإبداعية الموجهة لتمهد الطريق للقطيع الإلكترونى ، أو التكتلات التجارية الدولية الكبرى، أو الحكومات الخفية التى تحرك الأمور نحو أهدافها المرسومة ، فى حين تحافظ الحكومات العلنية الظاهرة على ماء وجهها بادعاء أن هذه الأهداف هي أهدافها فى واقع الأمر .

ومع ازدياد التشابك ، وانصهار بعض العناصر داخل هذه البوتقة الدولية حتى أنها فقدت شخصيتها المحلية المتميزة ، رصد علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة ظاهرة جديدة نتجت عن هذا التشابك ، وهى ظاهرة التنميط أو

التوحيد للعالم أجمع . ويتصور قادة العولمة الاقتصادية وراكبو موجتها أن هذا التنميط الثقافى نتيجة حتمية على المدى القريب لثورة الاتصالات العالمية الجبارة ، ويمتلكها الاقتصاد الإنتاجى الذى يرتكز على شبكات نقل المعلومات ، وترويج السلع ، وتحريك رؤوس الأموال ، وممارسة المضاربات فى اللحظات المناسبة . وهذه العوامل وغيرها فى نظر هؤلاء القادة ، كفيلة بتماثل البناء الثقافى للإنسانية مع البناء الاقتصادى المعلوماتى للعالم . لكنه تصور يحمل فى طياته كثيرًا من غرور القوة الاقتصادية وغطرستها التى تجعلها تظن أن العالم بأسره قد تحول بين يديها إلى عجينة لينة للغاية فى انتظار إعادة تشكيلها .

إن العولمة الاقتصادية الحالية بصفتها إحدى أهم ركائز النظام العالمى ، السياسى ، الإستراتيجى ، لم تكتمل ملامحها بعد ، لأن النظام نفسه فى حالة شديدة من السيولة التى توحى بأن استقراره لا يزال هدفًا بعيد المنال. وبالتالى فإن الحديث عنها كحقيقة راسخة لا تقبل الجدل ، غير ذى موضوع . ولذلك يمكننا القول بأن ما يمكن أن يسمى بالعولمة الثقافية لا يمكن أن يعنى اندثار الثقافات المحلية والقومية المتميزة ، فليس بينهما صراع يؤدى إلى انتصار تيار الثقافة العالمية بالضرورة ، وإنما تفاعل يثرى كلا منهما . بل إن مفهوم « التنميط » يتنافى أساسًا مع جوهر الثقافة الديناميكى والمتطور بطبيعته . فالثقافة عندما تفقد قدرتها على التنوع والتفاعل لا تصبح ثقافة على الإطلاق ، وإنما مجرد قوالب وأنماط جامدة يتم فيها صب العقول والأفكار بحيث تعجز عن تجاوزها .

وإذا كانت العولمة الثقافية – مثلها فى ذلك مثل أنواع العولمة الأخرى – تشترط التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية ، فإن الثقافة العالمية السائدة عندما تتفاعل مع الثقافات المحلية والقومية ، لا تؤثر فيها

فحسب بل تتأثر بها أيضًا ، ناهيك عن احتوائها وطمس خصائصها الإقليمية والجوهرية . وعلى الرغم من أن عملية العولمة بصفة عامة لم تكتمل ولم تستقر بعد ، فإنها تمارس إمكاناتها فى الاتصال الشامل بين مختلف الثقافات القومية ، وتعميق التفاعل فيما بينها ، مما يؤدى إلى ترسيخ ونشر منظومات من القيم الرئيسية العامة المشتركة بين مختلف الثقافات . وهى قيم معرفية وفكرية وسلوكية وعقلية وفنية وجمالية...إلخ . وإذا كان هذا التطور التاريخى التلقائى يمكن أن يؤدى إلى نوع من التوحيد الثقافى الإيجابى للبشرية جمعاء ، فإنه فى الوقت نفسه يحافظ على التنوع والتمايز بين الثقافات ، حتى تصبح خصوصيتها عاملاً محركًا للتجدد والحيوية الإيجابية ، وتتخلص بالتدريج من الآثار السيئة للاستعمار التقليدى ، والتى تتمثل فى التعصب والاستعلاء والغرور والغطرسة والعنجهية وازدراء الثقافات الأخرى وأصحابها ، والاحتفاظ بالعداء لكل ما هو " آخر " أو " مختلف " . فإذا كان الاستعمار التقليدى قد انتهى سياسيا وعسكريا ، إلا أن رواسبه الفكرية والثقافية والعنصرية لا تزال كامنة فى بعض قطاعات حيوية من مجتمعاته التى قد تنكرها بالقول ، لكن سلوكها العملى فى بعض المواقف الحاسمة يؤكد كمونه فى عقلها الجمعى ، الواعى واللاواعى على حد سواء .

وكان الاستعمار التقليدى قد رسَّخ فى العقل الغربى فكرة تفوق العرق الأبيض الذى يقع على كاهله عبء تمدين العالم الذى يراه إمبراطورية لابد أن تخضع لسيطرته ، وبالتالى فالبشر كلهم لا يمكن أن يكونوا سادة ومتساوين . فهناك قادة ومنقادون ، رؤوس وذيول ، زعماء وأتباع على مستوى العالم . وإذا كانت الدول الغربية فخورة بنظمها الديمقراطية وحرصها على حقوق الإنسان داخل حدودها ، فإنها خارج هذه الحدود

تمارس أبشع أنواع الديكتاتورية والبطش والغطرسة سواء على المستوى الفكرى والأيديولوچى أو المستوى الاقتصادى والعسكرى ، وذلك لترسيخ فكرة العرق المتفوق والتى تنهض على استبعاد الشعوب من سياق المشروع الاقتصادى العالمى الذى لا يمكن تحقيق أهدافه إلا بإخضاع الكرة الأرضية لهذا العرق !! ومن السهل تتبع هذه السمات سواء فى العولمة الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الإعلامية أو الأمنية أو التكنولوچية أو الحضارية ، مما يشكل تحديات ومخاطر لابد أن تواجهها الدول النامية بالعلم والإنتاج واليقظة والوعي والحرص على التقدم فى شتى المجالات فى استماتة لا تعرف المهادنة ، بعد أن دخلت مرحلة مصيرية ليس فيها سوى أن تختار بين أن تكون أو لا تكون .

والفصول التالية من هذا الكتاب لا تحمل فى طياتها رفضًا للعولمة أو قبولاً لها ، فقد عفا الزمن على مثل هذا التفكير الأحادى القبلى الذى لا يرى سوى اللونين الأبيض والأسود فى شتى أمور الحياة ؛ ولذلك يتتبع هذا الكتاب كل ألوان الطيف ودرجات الضوء والظل والعتمة المحيطة بأنواع العولمة المختلفة ، ويسعى لرفع أو تمزيق الأقنعة البراقة التى تخفى بها وجوهها الحقيقية ، حتى يمكن التعامل معها على أرض صلبة ، وتوظيف إيجابياتها لصالحنا ، وتجنب سلبياتها بقدر الإمكان . فلا جدوى من تجنبها أو تجاهلها أو شجبها بعد أن فرضت نفسها كلغة عالمية للعصر ، كما أنه ليس من الحكمة أو اليقظة أو الوعى أن يتحمس لها البعض حماسًا أجوف يمكن أن يؤدى إلى تبعية ذليلة للقوى الكبرى . فقد أنتهى عصر التأييد أو الشجب ، ليحل محله عصر التحليل العلمى والدراسة الموضوعية دون حماس أو تشنج . وهو المنهج الذى تم اتباعه فى هذا الكتاب الذى يسعى لإضاءة كهوف العولمة المعتمة ، وقنواتها

المتشابكة ، ومساراتها المتداخلة ، لعل خطواتنا تكون فى الاتجاه التكتيكى والإستراتيچى البعيد عن المتاهات الجانبية والطرق المسدودة والدوائر المفرغة . ونحن نملك من الطاقات والقدرات والخبرات العلمية والمستويات الفكرية والإمكانات المادية ما يسلحنا لمواجهة كل تحديات العولمة وتداعياتها ومفاجآتها التى لن تتوقف إلى ما شاء الله .

د . نبيل راغب

المهندسين : ٣١ مايو ٢٠٠٠

الفصل الأول

عصر الحكومات الخفية

ظلت الحكومات فى مختلف أنحاء العالم سيدة قرارها ، سواء أكانت ديمقراطية أم ديكتاتورية ، حتى البداية الحقيقية والملموسة لنظام العولمة التى يؤرخ لها توماس فريدمان بسقوط سور برلين فى عام ١٩٨٩ . وفى مطلع التسعينيات أمسك الاقتصاد بزمام المبادرة بحيث أصبحت السياسة تابعة له ، وتكونت عوامل خفية وقوى اقتصادية غامضة تستطيع ممارسة الضغط الفعال على القرار السياسى دون أن تكشف عن هويتها . وأصبحت حكومة أى قائد سياسى فى مهب الريح إذا لم يضع فى اعتباره شروط ومتطلبات هذه القوى الغامضة الخفية التى يمكن أن تسحب البساط من تحت قدميه بمنتهى البساطة ، سواء بممارسة لعبة المضاربات أو الديون التى تزداد أرباحها المركبة إلى أن تتجاوز القيمة الأصلية للديون التى تحولت إلى مشروعات على أرض الواقع لم تأت بأرباحها بعد .

وهذه القوى الغامضة الخفية يسميها فريدمان « القطيع الإلكترونى ». وبرغم أنه يعد رائد التبشير بالعولمة التى يظن أنه وضع دستورها فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » ، فإن كلمة القطيع فى حد

ذاتها مهينة لهذه القوى الاقتصادية الخفية ، إذ كيف نتصور عالمًا يحكمه قطيع بلا عقل إنسانى حقيقى ، وإنما تسيره ما يمكن أن نسميه بالغريزة الاقتصادية التى تدفعه ليدوس فى طريقه البشر الذين وضعهم الحظ العاثر فى طريقه . فهذا القطيع الإلكترونى ، مثل أى جهاز إلكترونى ، لا يفكر ولا يتعاطف ولا يحب ولا يكره ، وإنما يتحرك بناء على البرمجة التى وضعتها حتميات السوق التى تضع الإنسان فى خدمة المال بدلاً من أن يكون المال فى خدمة الإنسان .

وبرغم أننا لسنا من المبشرين بالعولمة ، وإنما نكتفى بدراستها وتحليلها بهدف توظيف إيجابياتها وتجنب سلبياتها ، فإننا سنكون أكثر احترامًا لهذه القوى الخفية ، وسنطلق عليها مصطلح «الحكومات الخفية» بدلاً من مصطلح « القطيع الإلكترونى » المهين . فهى حكومات بالفعل وتكاد تكون الحكومات العلنية الظاهرة فى دول عديدة مجرد واجهات رسمية لهذه الحكومات غير الرسمية التى تمسك بخناق العالم اقتصاديا، وتتصرف على أساس أنه لا يوجد الآن سوى سوق عالمية واحدة تنهض على أسواق الأسهم والسندات العالمية التى لم تعد محصورة داخل الحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية لبلد معين ، بل عبرت كل الحدود فى لمح البصر نتيجة لثورة الاتصالات الإلكترونية ، ومنحت صاحبها القدرة على تجاوز سلطات بلده .

وهذه الحكومات خفية لأنها تتكون من المستثمرين ذوى الجنسيات المتعددة والهويات المجهولة فى مجالات الأسهم والسندات والعملات ، وفى الوقت نفسه متصلون ببعضهم البعض بالشاشات والشبكات والأزرار. وبطبيعة الحال فإن تعدد الجنسيات ليس مقصورا على المستثمرين الأفراد ، بل يمتد ليشمل الشركات العملاقة عابرة القارات ،

والتى تستثمر رأسمالها فى كل البلاد التى تفتح لها أبوابها ، أو التى تسعى إليها ، ولكن بشروطها ، بصرف النظر عن ظروف هذه البلاد التى لا تملك سوى القبول أو الرفض . ففى حالة القبول يتحتم على هذه البلاد أن ترضخ لشروط هذه الشركات ، ولا تلتفت كثيرًا إلى مسألة السيادة القومية التى أصبحت « موضة » قديمة فى عصر العولمة . وفى حالة الرفض فإن هذه الشركات العملاقة لن تصدم ولن تحزن ، إذ إن هناك دولاً أخرى عديدة فى انتظار مجرد نظرة منها ، أما الدول الرافضة فستجد نفسها ملقاة خارج مضمار السباق المحموم ، تجتر آلامها وتلعق جراحها . ولذلك فهذه الدول بين نارين : نار العزلة والضمور والعوز والفقر ، ونار ضياع السيادة القومية والوقوع تحت وطأة الديون وتحت رحمة المضاربات العالمية التى ستؤدى بها أيضًا إلى الضمور والعوز والفقر، إذا لم تستطع أن تفى بالشروط المجحفة للديون التى تثقل كاهلها ، وغالبًا ما تعجز عن ذلك ، فتجد عملاتها تنهار فى لحظات لتصل إلى نصف قيمتها أو أقل ، وهو ما جرى للنمور الآسيوية والمكسيك وبلاد أخرى . فقد أصبحت العولمة كالطوفان الجارف بعد أن فقدت الحكومات الشرعية والرسمية القدرة على حماية بلادها من تداعياتها وتوابعها ، ذلك أن سياسة غلق الأبواب قد عفا عليها الزمن ، وتحتم على مختلف الدول أن تتعلم كيف تواجه هبات الرياح أو العواصف أو حتى الأعاصير من الأبواب المفتوحة على مصاريعها ، ثم تتعامل معها بحيث تملأ بها أشرعتها وتندفع بها وسط بحار العولمة ومحيطاتها بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية بقدر الإمكان . أما من يعجز عن هذه المواجهة الحتمية ، فسوف تسحبه الدوامات إلى القاع السحيق حيث لا رجعة له منه .

وتكمن المفارقة العجيبة فى أن هذه الحكومات الخفية المجهولة التى لا يعرف أحد شيئًا عن أهدافها الإستراتيچية أو أساليبها التكتيكية سوى أنها تسعى لمضاعفة رؤوس أموالها إلى مالانهاية ، هذه الحكومات ترفع شعارات الشفافية ، وتعتبرها من أهم الشروط التى تفرضها على البلاد التى تتعامل معها والتي يجب عليها أن تفتح كل أبوابها المغلقة ، وأن تكشف عن كل أسرارها الدفينة ، حتى تستطيع الحكومة الخفية فى النهاية أن تقرر ما إذا كانت سوف تمد يد المساعدة أم أنها ستدير ظهرها لها ، دون إبداء أية لمحة شفافية من ناحيتها . ذلك أن هذه الشفافية سوف تعرى خططها التى تجبر البلاد النامية على فتح أسواقها الداخلية أمام المستثمرين والمضاربين الأجانب ، واستخدام عملاتهم فى تدميرها كمنافسين لهم . وأصبح فى مقدور مضارب دولى مثل چورج سوروس أن يتلاعب بأقدار الدول وهو جالس إلى الشاشة الموضوعة أمامه على مكتبه .

وتكمن المفارقة الأخرى فى أن فريدمان المبشر بجنة العولمة ، ينتقل من استخدام مصطلح « القطيع الإلكترونى » إلى مصطلح أكثر صراحة وهو « الماشية قصيرة القرون » و « الماشية طويلة القرون » ، ويحذر من أن هذا القطيع يمكن أن يسحق تحت أقدامه الدول التى لا تستطيع أن تحقق الازدهار فى عالم اليوم أو على الأقل يصدمها باندفاعاته العارمة المحتومة . ولابد أن نحترم لفريدمان هذه الصراحة التى تؤكد لنا أن العولمة تحمل فى أحشائها المعقدة والمعتمة بذور فنائها إذا لم تتسلح بالوعى الحضارى الذى يجعل من الإنسان وسيلته وغايته فى الوقت ذاته. فماذا ينتفع الإنسان لو ربح العالم كله وخسر نفسه ؟ كيف تترك أقدار الإنسانية كى تكون تحت رحمة حوافر هذا القطيع الوحشى المرعب

الذى يمكن أن يدوس على كل القيم التى عاش البشر على هديها على مر العصور؟! يقول فريدمان فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» :" يتكون القطيع الإلكترونى فى يومنا هذا من مجموعتين رئيسيتين : مجموعة منها أطلق عليها اسم « الماشية قصيرة القرون » . وتضم كل المشاركين فى عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات فى أنحاء العالم . وليست عليهم أية قيود فى الانتقال بأموالهم من أى مكان إلى أى مكان آخر على مدى قصير للغاية . وهذا النوع من الماشية يتمثل فى المتعاملين فى العملة ، والصناديق المشتركة ، وصناديق المعاشات الرئيسية، وصناديق الحماية ، وشركات التأمين ، وغرف التجارة . وكل هؤلاء المتعاملين هم من المستثمرين الأفراد الذين تعتمد الشركات والبنوك على توظيف أموالهم ، بدءًا من شركات مثل ميريل لينش إلى بنوك مثل كريديه سويس أو فوجى بانك إلى موقع شبكة تشارلز شواب ، بحيث يستطيع أى إنسان لديه كومبيوتر شخصى ومودم (كارت توصيل الكومبيوتر بالخط التليفونى) إجراء معاملات مالية عبر الاتصال المباشر وهو جالس فى غرفة المعيشة " .

ثم ينتقل فريدمان إلى المجموعة الأخرى التى يسميها « الماشية طويلة القرون » وتتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات التى تعتمد أيضًا على المستثمرين الأفراد مثل شركات جنرال إلكتريك ، أو جنرال موتورز ، أو آى بى إم ، أو إنتل ، أو سيمنز ، التى يتضاعف اشتراكها فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أو إنشاء المصانع فى شتى أرجاء العالم ، أو عقد الصفقات أو تأسيس المنظومات لإنتاج بعيد المدى مع مصانع أجنبية لتصنيع منتجاتها أو تجميعها . وهى ماشية طويلة القرون - فى نظر فريدمان - لأن التزاماتها الاستثمارية طويلة

المدى فى البلاد التى تمارس فيها نشاطها . ومع ذلك فقد تمكنت من الدخول والخروج السريع فى المشروعات والالتزامات الاستثمارية حتى تساير سرعة القطيع الإلكترونى الجامح .

ويظل للمستثمرين الأفراد اليد الطولى فى هذه التكتلات الاستثمارية والتجارية الدولية الكبرى ، سواء كان نشاطها على المدى القصير أو المدى الطويل . ولذلك فهى تحرص دائمًا فى سياستها الإستراتيچية على استمرار هؤلاء المستثمرين فى حوزتها ، بل وتوسيع وتعميق نشاطهم معها ، وتدعيم ثقتهم فيها ، مع جذب المزيد من المستثمرين بصفة منتظمة ومتصاعدة . ولذلك فالقول الفصل فى النهاية هو لهم دائمًا ، وهم الحكومات الخفية التى تسيطر على هذه التكتلات التجارية الدولية الكبرى ، والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، والتى تتحكم بدورها فى حكومات الدول الرسمية لصالح عملائها ومستثمريها . بل إن كل مستثمر منهم يمكن أن يشكل حكومة بمفرده مثلما فعل چورچ سوروس ، وبيل جيتس ، وأسامة بن لادن ، وغيرهم على اختلاف مشاربهم وتناقض توجهاتهم .

فمثلاً فى سبتمبر عام ١٩٩٢ استطاع سوروس أن يلقن چون ميچور رئيس وزراء بريطانيا السابق درسًا اقتصاديا أثر على مركزه ومهد لسقوطه بعد ذلك فى الانتخابات التى واجه فيها تونى بلير ، برغم أنه قضى حياته كلها فى دهاليز الاقتصاد البريطانى ، وكان وزيرًا للخزانة قبل توليه رئاسة الوزارة . فقد كان ميچور يرى أن قيمة الجنيه الإسترلينى حقيقية وصحيحة برغم تأكيد سوروس على أنها غير حقيقية. وقاد سوروس قطيع المستثمرين العامل معه فى حملة لتخفيض الجنيه الإسترلينى حتى يصل إلى معدله الحقيقى والصحيح . وواجهه

ميجور بإستهزاء وسخرية ، بحكم أنه خبير اقتصاد ولا يستطيع أحد أن يزاحمه فى إدارة العجلة الاقتصادية ، ثم تحولت السخرية إلى شجب ومقاومة عنيدة ، لكنه فى النهاية اعترف بهزيمته واضطر إلى خفض قيمة الجنيه بنسبة ١٢ فى المائة ، فى حين خرج سوروس من هذه المعركة التى استمرت عدة شهور منتصرًا وفائزًا بأرباح وصلت إلى مليار دولار . فهل كان فى إمكان أية حكومة أو دولة أخرى - مهما بلغت قوتها الاقتصادية - أن تفعل مع الحكومة البريطانية ما فعله چورج سوروس ؟!

أما بيل جيتس فقد ضرب بنفسه نموذج الفرد الحكومة أو الفرد الدولة عندما أنشأ إمبراطوريته الإلكترونية التى استطاعت أن تغطى بنشاطها معظم أرجاء المعمورة ، بل إنه يعتبرها مجرد قطرة للغيث القادم بعد ذلك . فقد عبر عن هذه الاحتمالات بل الحقائق فى كتابه الذى أصدره فى أواخر عام ١٩٩٥ تحت عنوان « طريق المستقبل » أو « الطريق إلى الأمام» ، وأكد فيه على أن ثورة الاتصالات لاتزال فى بدايتها برغم كل الإمكانات المذهلة التى أتاحتها للفرد العادى من خلال امتلاكها للكومبيوتر الشخصى . فسوف تستغرق هذه الثورة عدة عقود ، وسوف تشمل تطبيقات جديدة ، وسوف تبتكر أدوات جديدة ، تولد معها آفاق ومتغيرات وحاجات إنسانية لم تعرفها البشرية من قبل ، وفى مقدمتها تسليح الفرد بكل ما يمكنه من مواجهة أى تهديد من سلطة أو حكومة أو دولة . خاصة بعد أن دخل الكومبيوتر الشخصى كل بيت ومؤسسة ، وأصبح من أهم الأجهزة التى تجاوزت كل الحدود والسلطات التقليدية . وتعتمد هذه الثورة الجديدة على ربط جميع أجهزة الكومبيوتر ببعضها بعضًا بشبكة عالمية للاتصالات ، يطلق عليها جيتس اسم « الطريق السريع للمعلومات » . وقد جاءت الإنترنت لتكون أولى بشائر هذا

الطريق. وهى عبارة عن مجموعة من أجهزة الكومبيوتر تلتقى أو ترتبط مع بعضها البعض ، وتتبادل المعلومات والخبرات بل والصفقات مستخدمة التكنولوجيا الحديثة .

ويرى بيل جيتس أن الملايين من أجهزة الكومبيوتر المنتشرة فى أنحاء العالم قد عملت على تفكيك سلطة الدولة التقليدية التى وجدت سيطرتها على الأمور ، خاصة الأمور الاقتصادية والإعلامية ، وهى تتسلل من بين أصابعها لتضع نفسها رهن إشارة بلايين الأصابع التى تضغط على أزرار هذه الأجهزة التى تتطور وتتقدم تكنولوجيا من عام إلى آخر بأسلوب قد يصعب على العقل التقليدى استيعاب سرعته والآفاق اللانهائية التى يبلغها تباعًا ، أفقًا وراء آخر . ويؤكد بيل جيتس على أن شركته « مايكروسوفت » لا تعرف سوى شىء واحد : إن كل إنتاج ينجزونه سيكون طرازًا قديمًا فى غضون أربع سنوات ، تقل تباعًا مع الزمن . والسؤال الوحيد الذى كان يؤرقه ولا يزال ، هو : هل شركة مايكروسوفت هى التى ستجعله طرازًا قديمًا أم منافسوها؟ فإذا كانت مايكروسوفت هى التى ستجعله طرازا قديما فسوف يكتب لها الاندثار الذى ربما كان بنفس سرعة ازدهارها .

وبيل جيتس الملقب بأنه أغنى رجل فى العالم وربما فى التاريخ ، خير مثال على الرجل الحكومة أو الرجل الدولة الذى يملك تأثيرات وسلطات لا يمكن أن يحلم بها رئيس دولته نفسه بيل كلينتون ، لدرجة أن هذا الموضوع أو هذه المفارقة أظهرتها بعض الفقرات الساخرة مجهولة المصدر على شبكة الإنترنت عن شركة "مايكروسوفت" . كان ظاهرها الدعابة والسخرية ، لكنها فى حقيقتها كانت توحى بملامح الصورة التى سيكون عليها المستقبل فيما يتصل بموقف الدولة الحرج فى مواجهة

السطوة التكنولوجية المتزايدة بشراهة لا تعرف حدودًا . فقد تم بث هذه الفقرات الساخرة بنفس أسلوب الفقرات الجادة التى تعلن أخبارًا تمس مستقبل الدولة فى الصميم . وقد سجل توماس فريدمان هذه الفقرات فى كتابه «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» على النحو التالى :

" ريدموند : واشنطن فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٧ - على سبيل الرد المباشر على التهم التى وجهتها وزارة العدل إلى شركة مايكروسوفت ، أعلنت الشركة اليوم أنها قررت شراء الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية بمبلغ لايزال فى طى الكتمان . وصرح بيل جيتس رئيس مايكروسوفت بأن هذه الخطوة ستكون «امتدادًا طبيعيا للتنمية التى نخطط لها »، واتفاقًا إيجابيا لصالح كل الأطراف المعنية ".

وفى المكتب البيضاوي فى البيت الأبيض عقد مندوبو شركة مايكروسوفت مؤتمرًا صحفيا مع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، حيث أكدوا لمندوبى الصحف أن التغييرات ستكون « فى أضيق الحدود » ، كما أن مايكروسوفت سوف تتولى إدارة الولايات المتحدة بصفتها قسمًا من الأقسام التى تمتلكها الشركة . وهى إدارة لن يشاركها فيها أحد .

وقد تقرر طرح الدفعة الأولى من الأسهم للراغبين فى الشراء فى يوليو من العام التالى . وتشير كل التوقعات إلى أن أسهم الولايات المتحدة سوف تدر الحد الأقصى من الأرباح بحلول الربع الأخير من عام ١٩٩٩، وذلك طبقًا لما أعلنه ستيف بالمر رئيس شركة مايكروسوفت .

كما صرح الرئيس كلينتون بأنه قبل بكل الترحيب والحماس ، شغل منصب نائب رئيس شركة مايكروسوفت ، فى حين أنه سيواصل إدارته لحكومة الولايات المتحدة ، على أن يكون مسئولاً بصفة مباشرة أمام بيل

جيتس . وأجاب عن سؤال حول تنحيه عن دست السلطة التنفيذية لجيتس ، قائلاً بابتسامة مرحة إن هذه خطوة تحرره فعلاً من عبء القيادة ، ثم أضاف بأن جيتس له «سجل تاريخى يجعله جديرًا بالثقة» مما يحتم على المواطنين الأمريكيين منحه «تأييدهم وثقتهم المطلقة». وقد تواردت الأنباء بأن وظيفة كلينتون الجديدة فى مايكروسوفت ستدر عليه دخلاً يصل إلى ٢٠٠ ألف دولار سنويا ، وهو دخل يبلغ أضعاف ما كان يحصل عليه وهو رئيس للولايات المتحدة .

ووصف جيتس نقل مبنى الكابيتول الأمريكى إلى ريدموند بأنه فكرة غبية ، وذلك على الرغم من أنه أوضح أن هذا لن يمنعه من اتخاذ قرارات تنفيذية لحكومة الولايات المتحدة من مكتبه فى مقر شركته ، ثم أضاف بأنه من الطبيعى إلغاء مجلس النواب والشيوخ لأن شركة مايكروسوفت كيان لا يعترف بالديمقراطية ولا يمارسها ، ولذلك يؤكد بأنه على الرغم من ذلك « انظروا إلى آفاق النجاح التى بلغناها » . وردا على سؤال عن مدى حقيقة الشائعات التى ترددت عن قرب ضم كندا إلى ميكروسوفت ، لم ينكر جيتس صحة ما يتردد قائلاً : " نحن لا ننكر أن هناك مفاوضات حول هذا الشأن " . وقبل أن ينهى مندوبو ميكروسوفت المؤتمر الصحفى ، أكدوا على أنه يمكن للمواطنين الأمريكيين أن يتوقعوا تخفيض الضرائب ، ومضاعفة الخدمات الحكومية ، وخصمًا على كل منتجات ميكروسوفت " .

وتصل هذه الفقرات المبثوثة من خلال الإنترنت قمة السخرية عندما تقدم فى نهايتها نبذة عن كل من ميكروسوفت والولايات المتحدة التى تبدو قزمًا يلهث فى أعقاب مارد اسمه ميكروسوفت .

« نبذة عن ميكروسوفت :

تأسست عام ١٩٧٨ ، وهى كبرى شركات إنتاج برمجيات الكومبيوترالشخصى ، والحكومة الديمقراطية فى العالم . وهى توفر مجموعة ضخمة من المنتجات والخدمات تم تصميمها كى يكون استخدامها أسهل وأمتع لكل الناس حتى يستفيدوا من إمكانات الكومبيوتر الشخصى والمجتمع الحر استفادة كاملة يومًا بعد يوم .

«نبذة عن الولايات المتحدة :

تأسست الولايات المتحدة عام ١٧٨٩ ، ولم يعرف العالم دولة أخرى بمثل النجاح الذى حققته . كما كانت منارة تشع بالديمقراطية والفرص لمدة تزيد على مائتى عام ، وذلك من مقرها الرئيسى فى واشنطن العاصمة، لكنها صارت بعد ذلك فرعًا من الفروع المملوكة بالكامل لشركة مايكروسوفت » .

وهذا الخيال الساخر الذى شاع فى هذه الفقرات الضاحكة ، ليس من قبيل الشطحات الفكاهية ، بل تنطوى على احتمالات وتوقعات تحمل كل إمكانات التحول إلى حقائق ووقائع . والدليل على ذلك أن بيل جيتس صاحب شركة ميكروسوفت كان قد أجرى محادثات فى عام ١٩٩٥ مع الرئيس الصينى جيانج زيمين (وهذه حقيقة واقعة وليست فقرة ساخرة). وقد نشرت جريدة - فاينانشيال تايمز - الخبر ومعه صورة توحى بأن المفاوضات كانت على مستوى القمة بين زعيمين من زعماء العالم . فقد قالت الجريدة إن المحادثات بين الرجلين كانت ودية للغاية ، وذلك على النقيض من اجتماعهما قبل ثمانية عشر شهرًا والذى ساده فتور شديد .

ويعلق فريدمان على هذا الخبر بأن بيل جيتس اجتمع مرتين بجيانج زيمين فى مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهرًا ، فى حين لم يجتمع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون مع الزعيم الصينى فى هذه المدة سوى مرة واحدة . ولم يكن هذا على سبيل الصدفة ، فالصينيون من الحصافة والحنكة بل والدهاء بحيث أدركوا أنهم يعيشون عصر بيل جيتس فى حين ينتمى بيل كلينتون إلى عصر أوشك على أن يجمع أوراقه ويرحل . فهم يحتاجون إليه أكثر من حاجتهم إلى كلينتون الذى تخضع كل قراراته إلى ضغوط مجلسى النواب والشيوخ والصحافة ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى ، وجماعات الضغط الأخرى وفى مقدمتها اللوبى الصهيونى والتكتلات التجارية والاقتصادية الكبرى . أما بيل جيتس فيستطيع أن يتخذ قراره بل ويشرع فى تنفيذه بمجرد أن يغادر مكتب زيمين ، مادام القرار فى صالح شركته .

كانت المشكلة التي سادت المفاوضات لا يمكن أن يحلها سوى جيتس نفسه . وهي مشكلة قومية تمس الكيان الصينى فى الصميم . فقد انتاب القلق الصينيين لأن الترجمة الصينية لبرمجيات الكومبيوتر قد قام بها خبير فى شفرة الكومبيوتر من تايوان ، استخدم فيها الشفرة التايوانية . ولم يحتمل الصينيون أن تقوم تايوان بتشكيل برمجيات ونظم كل جهاز كومبيوتر فى الصين مما جعلهم يحظرون تداول البرمجيات التايوانية فى السوق الصينية إلى أن توافق شركة مايكروسوفت على شراكة مباشرة مع شركة كومبيوتر تابعة للصين الأم .

هكذا انتفى دور الدولة أو الحكومة أو الإدارة الأمريكية فى هذه القضية التى يمكن أن تعد نموذجًا لقضايا أخرى عديدة . وإذا هذا التوجه الجديد والجارف ينطبق على الحكومة الأمريكية بكل جبروتها

وهيلمانها وبطشها وقت اللزوم ، فما بالك بوضع حكومات الدول الأخرى: المتقدمة منها أو النامية أو المتخلفة ؟! لقد بدأ عصر الحكومات الخفية: حكومات چورچ سوروس وبيل جيتس وأسامة بن لادن وغيرهم . وكلما زادت سطوتها وتشعبها ، زاد وعى المواطنين الأفراد بصفة عامة والمستثمرين منهم بصفة خاصة ، بأن مراكز التحكم الاقتصادى واتخاذ القرارات السياسية فى الشئون الاقتصادية ينتقل من الحكومات المحلية التقليدية التى كانت تتحكم فيهاوتفرض نفسها عليها، إلى المستوى العالمى حيث الحكومات الخفية التى تمسك بمقاليد الأمور ، والتي لايمكن أن يتعامل معها أى مستثمر إلا إذاكان على دراية بقواعد اللعب معها . وهى قواعد عامة ترتبط بقوانين العرض والطلب والعمالة ودورة رأس المال والتسعير والجودة ، وهى قوانين يستطيع أى اقتصادى أن يلم بها . لكن القواعد الأخطر هى القواعد أو الأساليب الخاصة التى يبتكرها كل تكتل تجارى على حدة ، حتى تناسب ظروفه وإمكاناته وتعود عليه بأكبر ربح ممكن ، وعلى المستثمرين أو السماسرة أن يكونوا على وعى متجدد ومتطور بكل هذه الأساليب وتطوراتها حتى يكونوا على الجانب الآمن بقدر الإمكان . فالمخاطر أو الخسائر كامنة عند كل منعطف قائم أو محتمل . وأصبح الاقتصاد العالمى محيطًا متلاطم الأمواج تحت وطأة أعاصير غير متوقعة فى أحايين كثيرة ، ولا يملك الإبحار فيه سوى الربابنة الذين يتحلون بالعلم والوعى واليقظة الكاملة، فلم تعد هناك دول أو حكومات قادرة على حمايتهم من الأعاصير أو الكوارث الاقتصادية ، حيث إنها اكتفت بالقبوع على الشاطئ ومتابعة الأمور سواء عن كثب أو عن بعد . بل هناك من الربابنة - من أمثال چورچ سوروس - من يستطيع صنع الأعاصير وإثارتها لإغراق خصومهم

فى زمان ومكان يتم اختيارهما بعناية ، حتى لو كان خصومهم دولاً بأكملها مثل النمور الآسيوية .

ومع انتقال مراكز التحكم الاقتصادى والسياسى من الحكومات الرسمية الظاهرة العلنية إلى الأفراد الحكومات أو الدول ، انتقلت أيضًا شرعية هذه الحكومات الرسمية ، بل وأوشكت على الاندثار لأن الحكومات الخفية ليست فى حاجة إليها . ذلك أن الشرعية الاقتصادية وقوانينها الخاصة بها والنابعة منها تجب أية شرعية سياسية تقليدية للحكومات التى تستمدهامن أصوات الناخبين . وفقد صوت الناخب قيمته وتأثيره بعد أن كان الركيزة الأساسية للممارسة الديمقراطية . ففى عصر الحكومات الخفية ، والتكتلات التجارية العملاقة ، والشركات متعددة الجنسيات ، وعابرة القارات، والقنوات الاقتصادية التى تعبر الحدود السياسية والجغرافية بلا أية عوائق أو حواجز ، لن تكون هناك انتخابات لأن الناخب لن يجد من يعطيه صوته ، فالحكومات الخفية تريد ماله لا صوته .

ففى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - يعتبر موسم الانتخابات الرياسية من المحافل أو الموالد التى تنهمك فيها البلاد من شمالها إلى جنوبها ، ومن شرقها إلى غربها ، كما لو كانت مسألة تقرير مصير فى منتهى الخطورة والحساسية ، فى حين أن هذا المصير بدأ يفلت من يد الحكومة الشرعية الديمقراطية ، ليتم توزيعه على الحكومات الخفية . من هذه الحكومات - على سبيل المثال أيضًا - " منظمة إدارة رؤوس الأموال ذات المدى الطويل " ، وهى تضم مجموعة صغيرة من رجال المال والأعمال ، ومقرها الرئيسى فى مدينة جرينيتش بولاية كونيتيكت . وقد قامت هذه المنظمة بمضاربات مالية فى شتى أرجاء العالم ،

تجاوزت قيمتها كل ما تملكه الصين من احتياطى العملات الأجنبية . وقد جرى كل هذا على المستوى العالمى وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تعلم شيئًا عنه ، برغم أنه صدر عن منظمة تقع فى واحدة من هذه الولايات .

وتصل المفارقة الساخرة قمتها عندما عجزت حكومة الولايات المتحدة فى أواخر التسعينيات عن التصدى للحرب التى أعلنها عليها المليونير السعودى أسامة بن لادن فى شتى أنحاء العالم . فلم تستطع أن تحاربه بأساليبه الاقتصادية والإعلامية والعسكرية ، واضطرت إلى استخدام الأسلوب التقليدى للحكومات العلنية ، وهو الحرب النظامية التقليدية المعلنة على الملأ ، وأصدرت أوامرها إلى سلاح الطيران الأمريكى بشن هجوم بصواريخ كروز عليه ، كما لو كان دولة فى حد ذاته. فبعد أن كانت أمريكا تطلق صواريخها فى الستينيات على بلد بأسره مثل فيتنام ، أصبحت تطلق صواريخها فى التسعينيات على فرد واحد مثل أسامة بن لادن . وكانت الحكومة السعودية قد تبرأت منه وسحبت منه الجنسية السعودية ، لكنها لا تدرى أنها بهذا الإجراء قد ساهمت فى عولمته .

ولاشك أن السلطات أو التأثيرات المتزايدة للحكومات الخفية قد أثرت بالسلب على الدور المؤثر والفعال لقادة العالم ، مما يتطلب منهم تفكيرًا مختلفًا ومواكبًا لهذه المتغيرات الجذرية لدرجة أن توماس فريدمان يقول :

" يجب على جميع قادة العالم أن يفكروا الآن بنفس أسلوب المحافظين فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يجب عليهم اتخاذ بعض القرارات ، مثلما يفعل رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ، لدرجة أن فى إمكانهم

إرسال الحرس الوطنى فى بعض الأحايين . لكن وظيفتهم الأساسية الآن أصبحت تتمثل فى جذب القطيع الإلكترونى وأسواق السوبر ماركت للاستثمار فى ولاياتهم ، وأن يبذلوا أقصى طاقتهم للاحتفاظ بهم والاستمرار داخلها ، وألا يطمئنوا من أنهم لن يرحلوا عنها . ولذلك فإن العالم الآن يحكمه محافظون ، بصرف النظر عن التوصيف المقنن لوظيفتهم . ولذلك فإن القائد السياسى المتألق فى عصر العولمة هو محافظ يشرف على محافظين آخرين ، وعلى هذا فإن وليم جيفرسون كلينتون هو محافظ الولايات المتحدة " .

أى أن الوظيفة الفعلية للحكومة العلنية أصبحت جذب الحكومة الخفية لتكون الركيزة التي تعتمد عليها فى تسيير دفة الأمور ، لأنها بدونها تصبح ريشة فى مهب الرياح . وهذه إحدى مخاطر العولمة التى يجب أن تتتبه لها الدول والشعوب ، لأن الأمر ليس بالبساطة التى يصورها فريدمان وغيره من كتاب النظام الأمريكى من أجل تسويق العولمة على أنها قدر لا قبل لأحد به . ذلك أن الأزمة العالمية المعاصرة التى كان من ضحاياها دول وشعوب عديدة ، لا تتركز فى منطقة محددة من العالم ، بعد أن تداخلت القنوات الاقتصادية القومية مع القنوات العالمية ، واختلط الحابل بالنابل من خلال أجهزة الكومبيوتر المرتبطة بشبكات تغطى العالم أجمع ، والتى تسهل من العمليات المصرفية التجارية ، وملكية المشروعات التجارية أو المساهمة فيها بالاستثمار ، وحركة الأسواق المالية ، وتآكل سلطة الدولة على هذه العمليات .

هنا يبرز سؤال حيوى وملح ولا يمكن تجاهله عن العمليات والخطوات التى يتخذها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وهل هى

لاتزال متسقة مع الأهداف التي تم إنشاؤهما من أجلها ، أم أنهما انحرفا بعيدًا عنها ، وأصبحا مجرد أدوات تنفيذية للحكومات الخفية عن طريق الحكومات العلنية التي تغلف الأهداف الجديدة بشعارات براقة ؟! فقد تم إنشاؤهما معًا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، حين وقعت ٢٩ دولة على بنود الاتفاق التي أعدها المؤتمر النقدى الدولى الذى عقدته الأمم المتحدة فى بريتون وودز فى يوليو ١٩٤٤ . وفى ٨ مارس ١٩٤٦ عقد مجلس إدارة الصندوق أول اجتماع له فى هافانا ، فى حين بدأ البنك الدولى عملياته فى يونيو ١٩٤٦ . وضمنت واشنطن كلا من الصندوق والبنك منذ ذلك الحين ، ففيها يقع مركز كل منهما والعقل المدبر لهما .

وبالنسبة لصندوق النقد الدولى فإن إدارته تقع فى يد مجلس إدارة ، ومجلس مديرين تنفيذيين ، ومدير تنفيذى عام تساعده هيئة من الموظفين . والسلطة العليا هى فى يد مجلس الإدارة الذى تمثل فيه كل دولة عضوًا بمندوب واحد ونائب عنه . لكن المجلس يعطى كثيرًا من صلاحياته لمجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من عشرين عضوًا ، خمسة منهم تعينهم الدول الخمس التى ساهمت أكثر من سواها فى رأسمال الصندوق، والخمسة عشر الباقون ينتخبهم سائر الأعضاء . أما المدير التنفيذى العام ، فيختاره أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، ويصبح رئيسًا لهذا المجلس ومديرًا لهيئة الموظفين .

ولكل دولة عضو فى الصندوق حصة تقرر قدرتها الاقتراعية ، ومبلغ العملة الصعبة التي يجوز لها شراؤها من الصندوق ، ومقدار ما يسمح لها بسحبه من اعتمادات خاصة . كما أن للصندوق أن يقوم بعمليات تبادل العملة بين الدول الأعضاء مما يحتفظ به الصندوق لتيسير العمليات التجارية بين هذه الدول بشرط موافقة مجلس إدارة الصندوق ،

بالإضافة إلى أن الصندوق يزود الدول الأعضاء بالخبراء فى شئون المال والاقتصاد لمعالجة مشكلات هذه الدول إذا ما طلبت ذلك . ومن صلاحيات الصندوق أيضًا أن يعقد قروضًا لتعويض عمليات السحب التى قد تؤثر فى رصيده ، وذلك بالحصول على قروض من الدول القادرة ماليا لمواجهة المبالغ التى تسحبها بعض الدول الأخرى . ففى عام ١٩٦٢ وافق الصندوق على تدابير عامة للاقتراض ، أصبحت بموجبها عشر دول صناعية على استعداد لإقراض الصندوق للحيلولة دون عجز راهن أو محتمل فى ميزان المدفوعات الدولى . وفى عام ١٩٦٩ قرر مجلس الإدارة (وأحيانًا يسمى مجلس المحافظين) أن يمنح تسهيلات جديدة على أساس تخويل الأعضاء حقوقًا خاصة أو استثنائية فى سحب الاعتمادات التى يمكن للعضو اللجوء إليها فى حالة وقوع عجز فى ميزان مدفوعاته ، فيحصل من سائر الأعضاء على عملات صالحة للتحويل .

وتتمثل غاية صندوق النقد الدولى المعلنة فى تعزيز التعاون النقدى والاقتصادى بين الدول وحسن سير التبادل فى العملات . ومن مهامه الحيوية التى يتحتم عليه أن ينهض بها هى دعم النمو المتزن للتجارة الدولية ، كوسيلة للحفاظ على مستوى عال للعمل والاستخدام والأجور من أجل حق الإنسان فى حياة كريمة ، ولضمان تنمية موارد الدول الأعضاء تنمية فعالة ومتجددة . ويقدم الصندوق خبراءه لإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء فى معالجة مشكلاتها النقدية ، كما يضع إمكاناته فى التبادل النقدى تحت تصرف الدول الأعضاء ، مع أخذ الضمانات اللازمة، حتى تستطيع التغلب على ما يواجهها من صعوبات ومشكلات فى مدفوعاتها سواء أكانت طويلة أم قصيرة الأجل . ويعمل الصندوق ، عن طريق إرسال بعثات من خبرائه ، على تنفيذ برنامج واسع للمساعدة

الفنية فى معظم بلاد العالم . وهو يعلن عن أنشطته وبرامجه وإنجازاته فى ا لعديد من التقارير والمنشورات التى يصدرها ، كما أنه يساعد على تدريب الموظفين العاملين فى وزارات مالية بلدانهم وبنوكها المركزية .

ومن أهداف الصندوق أيضًا العمل على إقرار أوضاع تسمح بإلغاء القيود الخاصة بالعملات الأجنبية ، وهى القيود المعوقة للتجارة الخارجية، والتي يعمل الصندوق على تشجيعها والتوسع فيها ، كذلك فإن الصندوق ينسق التعامل النقدى بين الدول مما يساعد على تثبيت أسعار العملة ، ومنع التنافس فى تخفيضها ، لهذا فقد تعاون الصندوق مع حكومات الدول الأعضاء على تحديد سعر الصرف للعملات المختلفة بالنسبة للوحدة الذهبية أو الدولار الأمريكى ، على أن كل تغيير من حيث رفع أو خفض السعر يزيد على ١٠ ٪ من السعر المحدد ، يرجع فيه إلى الصندوق لاعتماده .

وترتبط مساعدات صندوق النقد الدولى بتنفيذ بعض الشروط السياسية وفى مقدمتها إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية الحقيقية والحفاظ على حقوق الإنسان من أية محاولات لإهدارها . وهى الشروط التى اتخذت منها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة للسيطرة سواء بالمنح أو بالمنع ، بحكم نفوذها المالى والسياسى الذى لا قبل للصندوق به . بل إنها نجحت فى مسعاها لتخفيض عملات بلاد كثيرة من خلال مضاربات عملائها فى الأسواق العالمية ، برغم أن من أهم أهداف الصندوق تنسيق التعاون النقدى بين الدول لتثبيت أسعار العملة ، ومنع التنافس على تخفيضها .

أما البنك الدولى للإنشاء والتعمير فكان الهدف من إنشائه تعمير وتنمية البلاد التى دمرتها الحرب ، ودعم وسائل الإنتاج فى الدول النامية

من خلال تقديم قروض لها بشروط خاصة . لكن هذه الشروط الخاصة أيضًا كانت مجالاً لتلاعب القوى الكبرى -وفى مقدمتها الولايات المتحدة- بمصائر الدول النامية . وهو نفس التلاعب الذى أحال اتفاقية "الجات" إلى سلاح ضد الدول التى تعاند فى الدوران فى الفلك الأمريكى. فالمعروف أن "الجات" اسم اصطلاحى لإحدى الهيئات المتخصصة المتفرعة من هيئة الأمم المتحدة ، وهو اختصار لما يعرف باسم « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » ، والتى تم تكوينها منذ عام ١٩٤٧، وتم توقيعها بالفعل بناء على المشروع الذى وافق عليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الذى انعقد فى مدينة هافانا بخصوص إقامة هيئة دولية للتجارة، إلا أن إنشاء الهيئة قد تعثر ، ولم ينفذ من توصيات المؤتمر سوى هذه الاتفاقية التى عرفت باسم «الجات» والتى استهدفت وضع نظام من شأنه تشجيع التبادل التجارى بين شتى دول العالم . وإعادة النظر فى الرسوم الجمركية التى تعوق هذا التبادل . وكذلك نظام الحصص وإعانات التصدير والقيود المتصلة بالنقد وإجراءات الجمارك ، وكل ما من شأنه تشجيع التبادل التجارى على النطاق الدولى. لكن هناك فرقًا كبيرًا بين المبادئ المعلنة والأهداف الخفية ، بين البنود التاريخية التى نهضت عليها مؤسسات بريتون وودز ، وبين التطبيقات المنحرفة التى فرضتها عليها الحكومات الخفية عبر الحكومات الشرعية والرسمية والعلنية ، فإذا كان الفعل للحكومات الخفية فإن الاسم للحكومات العلنية .

فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء عالم القطبية الثنائية والتوازن الدولى ، قررت الولايات المتحدة أن تجعل من القرن الحادى والعشرين - على الأقل - قرنًا أمريكيا ، وأعلنت هذا رسميا على لسان

رئيسها چورج بوش ثم خليفته بيل كلينتون ، أى أنه لا خلاف بهذا الصدد بين الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى . وبعد رسوخ التحالف بين الحكومة العلنية والحكومة الخفية ، تم رفع شعارات حتمية الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادى ، على أساس أنه ليس هناك من يجرؤ على انتهاك الديمقراطية والحق والإصلاح . وتحولت مؤسسات بريتون وودز وآلياته : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وتطبيقات اتفاقية الجات ، إلى آلات التعذيب الجهنمية لدول وشعوب مثل الصومال ، ورواندا ، والهند ، وبنجلاديش ، وفيتنام ، والبرازيل ، وبيرو ، وبوليفيا ، والاتحاد السوفيتى السابق ، والبلقان ، ويوغوسلافيا السابقة . وهى المحن الاقتصادية والمآسى الإنسانية التى حللها ميشيل تشوسودوفيسكى أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا بكندا ، باقتدار بالغ ، والذى استطاع فى كتابه الرائد « عولمة الفقر» أن يمزق كل الأقنعة الاقتصادية المزيفة التى تزينت بالحرية الاقتصادية ، والازدهار المادى ، ومستويات المعيشة الراقية التى لم تعرفها البشرية من قبل ، والانطلاق إلى آفاق حضارية تفوق مجالات الخيال العلمى ، كى يرى الناس الوجوه القبيحة البشعة على حقيقتها المختفية تحت هذه الأقنعة البراقة .

فى العقود السابقة من القرن العشرين ، وحتى أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات كانت الأزمات الاقتصادية محلية إلى حد كبير ، ويمكن حلها فى نطاق حدودها ، كليا أو جزئيا أو حتى بمسكنات موضعية ؛ لكن بعد الثورة الإلكترونية للاتصالات والمعلومات ، وتحول العالم إلى قرية صغيرة ، لم تعد الأزمة المالية تتركز فى منطقة بذاتها من العالم . فقد فتحت القنوات الاقتصادية على مصاريعها بين شتى أرجاء الدنيا ،

وتدفقت الأموال والثروات بلا بدايات أو نهايات محددة أو معروفة ، دون تحكم من الحكومات التقليدية التى تتلاشى قدراتها تدريجًا فى مواجهة العمليات المصرفية التجارية ، والمشروعات الصناعية والتجارية التى يملكها أشخاص اعتباريون ، يصعب التعامل معهم مباشرة ؛ والأسواق المالية التى تشهد أنواعًا من المضاربات والمناورات بل والمؤامرات التى تحيكها القوى الغامضة أو الحكومات الخفية طبقًا لأهداف إستراتيچية أو أساليب تكتيكية لا يمكن تحديدها أو حتى التعرف عليها إلى أن تتجلى نتائجها وتصبح أمرًا واقعًا مفروضًا على من كانوا مستهدفين لها .

ويرى تشوسودوفيسكى أن الأزمة المالية العالمية الراهنة أصبحت أكثر تعقيدًا من أزمة ما بين الحربين العظميين ، لأن نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لا يمكن حصرها ، خاصة أنها امتزجت بتداعيات الشكوك التى أعقبت الحرب الباردة . وكانت عملية جباية الديون خاصة فى الأوقات الحرجة التى تحددها الحكومات الخفية، بمثابة ضربات قاضية للدول الواقعة تحت وطأة الديون ، وإذا ما تكرمت هذه الحكومات بفترات سماح ، فذلك لمضاعفة الفوائد والأرباح التى غالبًا ما تزيد على أصول الدين نفسه .

وتحت شعار الإصلاح الاقتصادى المريب والمراوغ ، تم تقييد مؤسسات الدولة القومية ، وانتشار البطالة ، وتدمير البنية الاقتصادية المحلية ، خاصة البنية التحتية ليحل محلها بنية فوقية مزيفة ، تستمد كل أصولها ومنابعها من قنوات تصب فيها من الخارج ، بحيث يمكن القضاء على البقية الباقية من البنية الاقتصادية إذا ما تصور القادة السياسيون أنهم يملكون القدرة على التحدى أو المراوغة أو إثبات الذات. فنحن نعيش فى عالم لا كرامة فيه لجائع ، أو حرية لمديون لا يستطيع

الفكاك من سطوة صاحب الدين . ويستشهد تشوسودوفيسكى ببيان « جداول الديون العالمية » ١٩٩٤ - ١٩٩٥ التى أصدرها البنك الدولى والتى توضح أن إجمالى ديون كل البلاد النامية بلغ فى ذلك العام حوالى ١,٩ مليار دولار أمريكى ، وهو ما أدى إلى زعزعة بلاد ودول بأسرها نتيجة لانهيار عملاتها الوطنية ، مما أدى بالتالى فى حالات كثيرة إلى نشوب صراعات طبقية ، ونزاعات عرقية ، وحروب أهلية وتفكيك مؤسسات الدولة ، وهدم الكيانات الاقتصادية ، وإفقار ملايين البشر الذين كانوا مجرد ضحايا لا ذنب لهم ولا حول ولا قوة فى مواجهة إعادة الهيكلة الاقتصادية التى يفرضها الدائنون الدوليون على البلاد النامية منذ أوائل الثمانينيات. ومن المعروف أن هؤلاء الدائنين يشكلون تجمعًا من أهم التجمعات التى تتكون منها الحكومات الخفية .

وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية قد أنشئت خصيصًا لوضع الاقتصاد فى خدمة الإنسان ، لكن الحكومات الخفية التى تتمثل فى المؤسسات المالية الدولية وحملة أسهمها الرئيسيين ، أى حكومات الدول الغنية التى وجدت أن مصالحها ومصالح الحكومات الخفية عبارة عن منظومة واحدة لا تحمل فى طياتها أى تناقض ، قد أدركت أن هذه المؤسسات التى أنشئت بناء على اتفاقيات بريتون وودز ، وتشكل جهازًا بيروقراطيا دوليا قويا فى إطار حكومة عالمية متمثلة فى هيئة الأمم المتحدة ، إنما هى مجرد هياكل إدارية ذات آليات تعمل داخل نظام رأسمالى ، وتضع نفسها فى خدمة المصالح الاقتصادية والمالية السائدة ، وبالتالى فهى أدوات وآليات جاهزة للإشراف والتحكم فى الهياكل الاقتصادية الوطنية داخل البلاد المختلفة ، وفى الوقت نفسه جاهزة للاستخدام فى التلاعب العمدى بقوى السوق ، وذلك تحت ستار الإصلاحات الاقتصادية التى يحتمها

صندوق النقد الدولي والبنك الدولى ، وهى سياسة خبيثة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب للبلاد التى تطبق عليها .

ويبدو دهاء الحكومات الخفية فى إخفائها لقبضتها الحديدية فى قفاز من حرير . فكلمة " الإصلاح " مفهوم جذاب لا يمكن لأى تطور أو تقدم أن تقوم له قائمة دونه . لكنه فى حقيقته يؤدى إلى انتهاك حقيقى لحقوق الإنسان وكرامته التى لا تسأم واجهات الحكومات الخفية من التشدق بها . فقد أصبح هذا الإصلاح من أهم أسباب طرد العمال والعاملين ونشر البطالة ، بحجة توفير الفاقد المالى الذى يحتم ضبط تكاليف العمل والتقليل منها . لكن هؤلاء العمال والعاملين سوف تقل قدرتهم على الاستهلاك وربما انعدمت ، مما يؤدى بالتالى إلى انهيار الأسواق الاستهلاكية التى سيصيبها الكساد . ومن هنا تبدأ عجلة الفقر فى الدوران لتشمل قطاعات واسعة من سكان العالم ، وتفقد الشعوب قدرتها على التماسك والنمو والتطور والتقدم ، عندئذ تصول الحكومات الخفية وتجول فى العالم لتكتنز المزيد من ثرواته ، لتتعمق الفجوة وتتسع بين الأغنياء والفقراء ، وليدخل العالم فى دوامة من الصراع والفوضى لا يعلم مداها سوى الله .

ومن الطبيعى ألا تقتصر المستويات المنخفضة للدخول ، على الكساد وتدهور الاستهلاك ، بل تمتد لتشمل الإنتاج الذى لابد أن يتلقى ضربات قاصمة عبر سلسلة جديدة من إغلاق المصانع وإعلان التفليسات . ذلك أن الإصلاح الاقتصادى يسعى إلى إيجاد فائض إنتاج عالمى يقابله هبوط فى الطلب الاستهلاكى . وبالتالى فإن تخفيض قدرة المجتمع على الاستهلاك ، هو فى النهاية تعويق لدورة رأس المال ، فى حين أن المتحمسين للإصلاح وأبواق الحكومات الخفية يدَّعون غير ذلك .

وفى عصر الحكومات الخفية أو الديناصورات الاقتصادية أو الشركات الدولية متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، فإن فائض إنتاجها الضخم سيعود بالوبال عليها إذا لم توجد الأسواق الكفيلة بتصريفه . وإذا كانت القاعدة الإنتاجية المحلية فى البلاد النامية يمكن أن توصد الأبواب فى وجه تصريف هذا الإنتاج العالمي الضخم ، خاصة إذا ترسخت هذه القاعدة وازدهرت ، فإنه يصبح من الأولويات الإستراتيجية لهذه الشركات الدولية أن تدمر قاعدة الإنتاج المحلى فى كل بلد على حدة وفى الوقت الذى تختاره وتجده مناسبًا ، وذلك بتفكيك الإنتاج المحلى الذى يتم تصريفه فى السوق الوطنية الداخلية ، وضرب قواعده وبنيته الأساسية . فهى حرب بين الأغنياء والفقراء ، ولابد أن تستمر إلى ماشاء الله حتى لا يحارب الأغنياء بعضهم بعضًا إذا ما وصلت حدود المنافسة فيما بينهم إلى طرق مسدودة نتيجة لتمكن الفقراء من الارتفاع بمستوى معيشتهم واكتساب القدرة على الصمود فى وجه هذا الاجتياح الذى لا يعرف التوقف عند حدود معينة . فالفقر هو أغلى العملات فى سوق العولمة الاقتصادية ، ولذلك تحرص عليه الحكومات الخفية حرصها على الدولار والذهب أو أكثر لأنهما مجرد نتيجة طبيعية له . فلن تواصل عجلة رأس المال دورانها وتسارعها إلا بمضاعفة الصادرات إلى البلاد النامية وفتح أسواقها الوليدة بالقضاء على أى نظام إنتاجى يمكن أن يترسخ فى المستقبل . ونظرًا لأنه لا قبل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية بالصمود فى وجه الطوفان ، فإنها تجد نفسها مجبرة على إعلان إفلاسها، أو مواصلة الإنتاج لحساب موزع عالمى يتحكم فيها ويمص دماءها ، أو تتم خصخصتها ، أو إغلاقها فى النهاية . وأى اختيار من هذه الاختيارات ، هو فى الواقع ترسيخ لدولة الفقر والفاقة والعوز .

وتتجلى لعبة المفارقة التى تجيدها الحكومات الخفية فى الحرص على وجود قوتين متناقضتين فى الوقت نفسه : القوة الأولى تتمثل فى الأيدى العاملة الرخيصة آلتى تدعم الاقتصاد العالمى وتضاعف أرباحه وعوائده ، والقوة الثانية تتمثل فى البحث الدءوب والمتجدد عن أسواق استهلاكية جديدة . واحتمال الصدام بين القوتين قائم دائمًا ، لأن فتح الأسواق وتوسيعها فى وجه الشركات العالمية يحتم تفكيك الاقتصاد المحلى وتدميره ، وبالتالى القضاء على الأيدى العاملة المحلية التى ستجد نفسها مجبرة على العمل فى الأسواق العالمية ، هذا إذا وجدت عملاً ، لأن هذه الأسواق تتطلب أيديًا عاملة ماهرة وقليلة للغاية ، نظرًا للآليات والإلكترونيات التى أوشكت أن تحل محل البشر . عندئذ تجد البلاد النامية نفسها فى مهب الإعصار المتدفق بلا سدود تعوقه ، بعد أن زالت الحواجز أمام حركة الأموال والسلع ، وتحرير الائتمان ، ثم قيام رأس المال الدولى بنزع ملكية الأرض وملكية الدولة .

وكانت الحكومات الخفية من القوة والمرونة والمراوغة والدهاء بحيث أنهت دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى الإشراف السياسى على مخططات وتحركات البلاد الغنية والمتقدمة، بحكم أنها فى النهاية مجرد أعضاء فى المجتمع الدولى الذى تمثله هيئة الأمم المتحدة . بل إن مجلس الأمن نفسه أوشك أن يصبح مجرد إدارة من إدارات وزارة الخارجية الأمريكية . ولذلك أصبح الدائنون فى الغرب يمارسون ضغوطهم على الحكومات الوطنية فى غيبة الصندوق والبنك أو حتى من خلالهما دون أن تكون هناك أية مراجعة لهم بهدف وضع الأمور فى نصابها . وأصبح وزراء المالية فى الحكومات الوطنية مسئولين أمام بيوت الاستثمار الكبرى والبنوك التجارية والأسواق المالية التى تملك

الحق فى تقييم وتقويم السياسة الاقتصادية لأية دولة . أما التعامل بين الدول - دولة لدولة - فيبدو أن عصره قد أصبح على وشك الرحيل .

ويبدو أن الحكومات الخفية قد وجدت فى المثل العربى الذى يقول "إن الدَّين مذلة بالنهار وهم بالليل " ضالتها ، لأن إستراتيجيتها تؤكد حرصها على حرمان البلاد النامية من أية لحظات لالتقاط الأنفاس ، حتى تظل تنوء بالمذلة والهم ، وتعجز عن رفع رأسها فى يوم من الأيام . بل إن هذه الحكومات الخفية تمارس نفس اللعبة فى البلاد المتقدمة وإن كانت بأساليب مختلفة بطبيعة الحال . ولذلك تكاد شعوب العالم أجمع أن تعترف بصحة مقولة أمير الشعراء أحمد شوقى : " كلنا فى الهم شرق " ، مع إضافة كلمة " غرب " إليها أيضًا . فقد نشرت جريدة " Investor's Business Daily" الأمريكية فى عددها الصادر فى ١٣ إبريل ١٩٩٥ ، أن الدين العام فى الولايات المتحدة - وهى أكبر دولة مدينة فى العالم - قد تضاعف إلى خمسة أمثاله فى فترة ريجان - بوش حتى بلغ خمسة تريليون دولار أمريكى ، مما زود التكتلات المالية والمصالح المصرفية بقوة ضغط سياسية مكنتها من أن تملى رغباتها بل وقراراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الحكومات الرسمية . وهو ما أدى إليه تراكم الديون العامة الكبيرة فى البلاد الغربية الغنية بصفة عامة. أى أن طموحات الحكومات الخفية لا تقف عند حدود اجتياح البلاد النامية أو الفقيرة بل تسعى لابتلاع العالم أجمع . فهذه هى العولمة فى نظرها .

ولعل نموذج الولايات المتحدة نموذج جدير بالتأمل العميق لاستخراج كل العبر الممكنة منه . وهى عبر تمس مستقبل العالم كله فى الصميم . فقد سيطر على الاقتصاد العالمى - والاقتصاد الأمريكى جزء كبير منه

- مجموعة من البنوك الدولية والاحتكارات العالمية والشركات الصناعية متعددة الجنسيات التى دخلت فى نزاع متزايد مع مصالح المجتمع المدنى الذى اعتاده البشر منذ بدايات الحضارة الإنسانية . وعلى الرغم من حرص الدول الغربية على القيم الديمقراطية والليبرالية التى تشجع كل صور الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، خاصة فيما يتصل بالمنافسة ، فإن السياسة الاقتصادية العامة التى اتفقت عليها مجموعة الدول السبع ، تكاد تكون سياسة شمولية فى إصرارها على الضوابط المالية والنقدية الصارمة التى فرضتها عليها الحكومات الخفية التى ترفض أى نوع من الديمقراطية أو الليبرالية أو الحرية بصفة عامة . فلم تجد الدول السبع مناصًا من تشجيع عمليات اندماج الشركات حتى تزداد سطوتها ، وكذلك فتح الباب على مصراعيه للإفلاس المخطط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى لم تعد قادرة على منافسة ديناصورات القرن الحادى والعشرين بعد الميلاد .

ففى ١٤ مارس ٢٠٠٠ أعلنت شركة جنرال موتورز الأمريكية ، وهى أكبر منتج للسيارات فى العالم ، عن دخولها فى تحالف مع شركة فيات الإيطالية ، وهى سادس أكبر منتج للسيارات دوليا ، عن طريق صفقة لتبادل الأسهم . وأكد جون سميث رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأمريكية العملاقة أن الاتفاق لا يعنى اندماج الجانبين فى كيان واحد ، لكنه تحالف سيؤدى إلى زيادة أرباح الجانبين بصورة ملحوظة ، مشيرًا إلى التشابه الكبير فى منتجات الشركتين . وقدرت قيمة الصفقة بأكثر من ٢,٤ مليار دولار . فى حين وصف باولو فريسكو رئيس مجلس إدارة " فيات " الاتفاق بأنه تاريخى ، لأنه يقضى بنقل ملكية ٢٠ ٪ من أسهم الشركة الإيطالية إلى جنرال موتورز ، فى حين تحتفظ فيات بحصة

نسبتها ١,٥ ٪ من أسهم الشركة الأمريكية ، وبذلك تصبح فيات أكبر مساهم أجنبى فى جنرال موتورز .

وقررت الشركتان أيضًا تأسيس شركة مساهمة جديدة تتقاسم كل منهما ملكيتها مناصفة ، وتهدف هذه الخطوة إلى خفض تكلفة الإنتاج بقيمة ١,٢ مليار دولار سنويا بالنسبة لهما ، مع تحقيق تعاون أوثق فى مجال الأبحاث والإنتاج لزيادة حصة المؤسستين العملاقتين فى سوق السيارات العالمية خاصة أوروبا وأمريكا اللاتينية . وينهى هذا التحالف الجديد فى عالم السيارات مائة عام من الاستقلالية الكاملة لشركة فيات الإيطالية . وكانت فيات قد أعلنت فى يوليو ١٩٩٩ أنها تفضل البقاء مستقلة ثم بدأت مفاوضات سرية مع جنرال موتورز ، توجتها بهذا الاتفاق .

ولم تجد الحكومتان الأمريكية والإيطالية مناصًا من الوقوف موقف المتفرج من هذه الصفقة ، فى حين أراد ماسيمو داليما رئيس وزراء إيطاليا أن يكون موقفه أكثر إيجابية فتوكل على الله وأشاد بالصفقة ووصفها بأنها اتفاق إيجابى ومهم . وأوضح أنه سوف يسهم فى فتح اسواق جديدة أمام فيات مع زيادة إمكانات توسع الشركات التابعة لمجموعة فيات والعاملة داخل إيطاليا . وسوف يؤدى هذا إلى مشاركة فيات وجنرال موتورز فى إنتاج المحركات نفسها ، ونسبة كبيرة من المكونات وقطع الغيار ، مما يسهم فى خفض أسعار التوريد التى تقدمها الشركات المغذية للعملاقين الأمريكى والإيطالى .

وفى اليوم نفسه (١٤ مارس ٢٠٠٠) أعلنت ثلاثة بنوك يابانية كبيرة رسميا عن دمج عملياتها المصرفية والمالية بقيام شركة قابضة موحدة فى صفقة قيمتها تريليون دولار . وأوضحت بنوك أساهى وسافوا وتوكاى

أنها ستؤسس شركة قابضة مشتركة اعتبارًا من إبريل ٢٠٠١ ، تمهيدًا لدمج جميع أنشطة البنوك الثلاثة فى إبريل ٢٠٠٢ . وأشار بيان هذه البنوك إلى أن الإجراء المرتقب سوف يؤدى إلى خفض تكلفة العمليات بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مليار ين (٢٨٢,٢ مليون دولار) سنويا فى مجال نفقات تكنولوجيا المعلومات وحده . وسوف تحتل المؤسسة المصرفية الجديدة مركز ثالث أكبر بنك فى العالم من ناحية الأصول ، وثانى أضخم مجموعة مصرفية داخل اليابان . وعقب الإعلان عن هذه الصفقة انخفضت أسعار أسهم البنوك فى سوق طوكيو للأوراق المالية . وقد اقتصر دور كيزو أوبوتشى رئيس وزراء اليابان على الترحيب بالخطوة الجديدة ، وأكد أنها سوف تؤدى إلى تدعيم القطاع المصرفى اليابانى ككل مع تحقيق مزيد من الاستقرار المالى فى البلاد . مما يؤكد لنا أن الحكومات الرسمية العلنية لم يعد لها دور سوى مباركة ما تقوم به الحكومات الاحتكارية الخفية ، ثم ركوب موجته بقدر الإمكان بعد ذلك .

وفى اليوم نفسه (١٤ مارس ٢٠٠٠) أعلنت أضخم دارين للنشر فى الولايات المتحدة عن اندماجهما فى صفقة قيمتها ثمانية مليارات دولار، ولتحتل المؤسسة الصحفية والإعلامية الجديدة مركز ثالث أكبر مؤسسة من نوعها فى الولايات المتحدة . وذكر بيان مشترك صادر عن دار "تريبيون" للنشر ومقرها شيكاغو ، ودار "تايمز ميرور" أن اتفاق الجانبين على شراء "تريبيون" ٢٨ مليونًا من أسهم "تايمز ميرور" ، أى نسبة ٤٨ ٪ من الأسهم وبسعر السهم ٩٥ دولارًا ، سوف يعود عليهما بأرباح تصل إلى ١٦٥,٣ مليون دولار . وتمتلك "تريبيون" جريدة "شيكاغو تريبيون" اليومية وجرائد أخرى فى فلوريدا وفرجينيا ، وفريقًا لكرة البيزبول الأمريكية وتقدر القيمة السوقية للدار بحوالى ٨,٨ مليار دولار . وتسيطر تريبيون

- عقب هذه الصفقة - على ١١ صحيفة يومية تصل جملة توزيعها اليومى إلى ٣,٦ مليون نسخة ، بالإضافة إلى عدة قنوات تليفزيونية وأربع محطات للراديو . وتتوقع الشركة تحقيق عائد سنوى قدره ٥٥ مليون دولار من أنشطة الإعلام الإلكترونى (الإنترنت) بعد ضم المواقع التابعة للدارين وتوفير نفقات الخدمة الإعلامية الإلكترونية .

هذا نموذج من نماذج عديدة من لعبة الدمج التى أغرمت بها الحكومات الخفية لاكتساب المزيد من القوة والعائد المادى ، مما جعل قوة الحكومات العلنية الرسمية تتضاءل بالتدريج أمامها إلى أن يحل اليوم الذى تترك فيه مكانها ومكانتها تمامًا للحكومات الخفية . ففى الولايات المتحدة سيطرت الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات وعابرة القارات على الأسواق المحلية ، خاصة فى مجال اقتصاد الخدمات : وأصبحت تملك الحق فى الترخيص للمنشآت الصغيرة كى تعمل من خلالها ، أو فى تدميرها برفض ترخيصها ، وليست هناك حكومة أو سلطة كى تحاسبها أو تراجعها فى سيطرتها برأسمالها الضخم على رأس المال البشرى والمنظمين . أي أن الأوراق المالية أثمن بكثير من أية قيم إنسانية وبشرية . ودون أن تبذل الشركات متعددة الجنسيات جهدًا حقيقيا فى إدارة هذه الشركات المحلية الصغيرة ، فإن نصيبًا كبيرًا من أرباحها يعود إلى الشركات الكبيرة ، تمامًا مثل العلاقة بين تجار الجملة وتجار التجزئة. الأولون يبذلون جهدًا أقل ويحصلون على أرباح أضخم ، والآخرون يبذلون جهدًا أكبر ويجنون مغانم وفوائد أقل ، فى حين يتحمل المنتج المستقل عن هذه الشبكة الجهنمية ، الجانب الأكبر من مصروفات الاستثمار ، ولا يجد من يدعمه بحيث يمكن أن يعجز فى النهاية ويسقط صريعًا فى السباق المحموم الذى تجيده الشركات والاحتكارات العملاقة أو الحكومات الخفية .

وقد التفت هذه الشبكة الجهنمية حول أوروبا الغربية ، خاصة بعد معاهدة ماستريخت التى جعلت من عملية إعادة الهيكلة السياسية فى الاتحاد الأوروبى ، قاعدة إستراتيجية لانطلاق الاحتكارات المالية وسيطرتها على حساب وحدة المجتمعات الأوروبية . فقد كرس النظام الذى ترتب على هذه المعاهدة ، وضع سلطة الدولة فى خدمة الاحتكارات الخاصة التى اكتسبت بالتالى قوة لا قبل لرأس المال الصغير بها . ولم يعد الأمر كله فى حاجة إلى تغطية لأية حساسية محتملة ، بل أصبح من الصراحة والوضوح والرسوخ بحيث بدت عملية تدمير رأس المال الكبير لرأس المال الصغير طبيعية للغاية ولا تثير أية علامات للتعجب أو حتى للاستفهام . ومهما اتخذ رأس المال الصغير من أشكال وأنماط مختلفة ومتعددة ، فإنه لن يهرب من بطش رأس المال الكبير . فلم تعد القضية تتمثل فى المواجهة بين قوى رأسمالية ليبرالية وقوى أشتراكية أو شيوعية شمولية ، بل انحصرت أخيرًا بين قوى رأسمالية عملاقة وشمولية وبين قوى رأسمالية صغيرة وجزئية ومحكوم عليها بالإعدام فى النهاية . أى أن الرأسمالية المعاصرة تحولت إلى محيط متلاطم الأمواج والأعاصير ، وزاخر بالحيتان التى تبتلع فى طريقها كل الأسماك الصغيرة دون حتى أن تشعر بابتلاعها لها .

ومع الإندفاع المحموم نحو الدمج لتكوين تكتلات اقتصادية واحتكارات صناعية عملاقة فى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا ، تآكل النظام الإقليمى والمحلى ، وفقد طاقة الدفع الذاتى التى تمتع بها فى الماضى ، لانتقال محاورها ومراكزها إلى مناطق غامضة ومراوغة ومريبة ، لا تعرف خفاياها سوى الحكومات الخفية . كما أن العلاقات الاجتماعية والطبقية والاقتصادية فى المدن بدأت فى تقمص أنماط

وأشكال جديدة لا تضع الاعتبارات الإنسانية فى حسابها ، فالكل يدور مع دورات رأس المال ، ومن يصبه الدوار أو التعب أو الانهاك فلن يلوم إلا نفسه . فلم يعد الفرد محورًا لذاته ، بل تحتم عليه البحث السريع عن فلك كى يدور فيه ، خاصة بعد أن تم اكتساح الملكية الفردية الصغيرة ، ووفرت التجارة الحرة والتكامل الاقتصادى قوة أكبر وحركة أسرع للاحتكارات العالمية ، فى حين أعاقت حركة رأس المال المحلى الصغير بعد أن أزالت الحواجز الجمركية التى كانت تحميه إلى حد ما .

ومن الواضح أن الحكومات الخفية مغرمة بالمظاهر والشعارات والأقنعة البراقة كى تخفى حقيقة النتائج والتداعيات المأساوية التى يمكن أن تترتب على ممارساتها التى لا تضع شيئًا أو هدفًا نصب أعينها سوى الربح ومضاعفته بشتى الوسائل والحيل والمضاربات والألاعيب . فمثلاً توحى المؤسسات والشركات والاحتكارات والتكتلات الاقتصادية بمظهر التكامل الاقتصادى الذى يضفى مظهر الوحدة السياسية على تحركاتها وخطواتها وإنجازاتها ، فى حين أن الصراع الاجتماعى لابد أن يدب بين الفئات القليلة التى استطاعت ركوب أمواج المحيط الهادر للاقتصاد العالمى ، وبين الطبقات العريضة والبسيطة التى سقطت فى القاع بعد أن عجز رأسمالها الصغير على القيام بدور طوق النجاة .

ويعترف العالم كله الآن بأن هذه القوى الاقتصادية العالمية المراوغة أو الحكومات الخفية ، استطاعت أن تخلق مناخًا ماليا عالميا جديدًا ، يقدم قواعد لعبة اقتصادية لم يعرف العالم من قبل مثيلاً لها فى سرعتها وتلونها وكرها وفرها بين ساعة وأخرى . وبرز فى هذا المناخ منظرون ومفكرون وخبراء وممارسون أداروا ظهورهم لكل النظريات والمدارس الاقتصادية التقليدية القديمة على اختلاف أنواعها ، وأمسكوا بقياد

سفن الفضاء الاقتصادى ، وحطموا كل ما يقف فى طريق انطلاقها صوب كواكب ومجرات نائية . فمنذ بداية موجة اندماج الشركات فى أواخر الثمانينيات ، فتح الباب على مصراعيه أمام جيل جديد من المنظرين الاقتصاديين والممارسين الماليين الذين عملوا من خلال البنوك التجارية ، والمؤسسات الاستثمارية ، وشركات السمسرة فى البورصات ، وشركات التأمين الكبيرة ، والشركات متعددة الجنسيات...إلخ . وذلك حين اختلط الحابل بالنابل ، وتداخلت وظائف البنوك التجارية مع بنوك الاستثمار مع شركات السمسرة ، وشركات التأمين . فقد انتهى زمن الفصل بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ، لتجنب تنازع المصالح ، ولمنع انهيار البنوك التجارية ، وتم أخيرًا السماح بالاندماج الكامل بين العمليات المصرفية التجارية والاستثمارية .

وإذا كان هذا الجيل الجديد من المنظرين الاقتصاديين والممارسين الماليين يلعبون دورًا خطيرًا فى رسم إستراتيجيات الحكومات الخفية ومضاربات الأسواق المالية ، فإنهم أبعد ما يكونون عن القيام بوظائف المديرين أو المنظمين التقليديين الذين اعتادوا العمل من قبل فى تنظيم مناهج الاقتصاد الحقيقى وتحديد مساراته بناء على النظريات التى تدرس فى المعاهد الأكاديمية . فهم يمارسون أنشطتهم فى دهاليز معتمة بعيدًا عن ضوء الشمس وإشراف الدولة ، وفى مقدمة هذه الأنشطة تأتى عمليات المضاربة على الأسعار والاستفادة من الفروق بينها فى أثناء التدفق المالى الذى لا يتوقف عبر القنوات الإلكترونية ، والذى يحاكى فى سرعته سرعة البرق أو لمح البصر . كذلك فهم يمارسون كل أنواع التلاعب بالأوراق المالية وأسواق العملة ... إلخ . ولا تستطيع الحكومات الخفية أن تستغنى عنهم أبدًا ؛ لأنهم جزء عضوى مشارك فى فعالياتها ،

ومشارك أيضًا مع الجالبين لما يعرف « بودائع الأموال الساخنة » فى «الأسواق المستجدة» فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، وذلك بالإضافة إلى عمليات غسيل الأموال ، ودعم وتطوير البنوك الخاصة والمتخصصة فى إمداد العملاء الأغنياء بالمشورة والنصيحة خاصة فى مجال المضاربات وشراء وبيع الأسهم والسندات . وهى كلها بنوك ومصارف غير إقليمية لا تعانى من أية قيود على تحركاتها .

ولولا الثورة الإلكترونية والمعلوماتية ، لما استطاعت الحكومات الخفية بسط نفوذها المستشرى الآن فى كل أرجاء المعمورة بهذا الشكل الأخطبوطى ، ولما تكونت أساسًا . فقد كان من نتائج هذه الثورة ، وقوع العالم بأسره فى شبكة مالية عالمية ، تنتقل فيها الأموال بسرعة فائقة من بنك إلى آخر ، فى أى مكان فى العالم ، على شكل تحويلات إلكترونية غير ملموسة ولا تخضع لأية رقابة من أى نوع ، مما شجع بطبيعة الحال على ازدهار الأعمال غير القانونية ، وتراكمت مبالغ فلكية من الثروات الخاصة التى لا يعلم عنها أحد شيئًا إلا الأطراف المعنية . ساعد على ذلك اتجاه الاقتصاد العالمى إلى تحرير النظام المالى من رقابة السلطات المحلية ، فخلق فرصًا ذهبية لما عرف "بالمافيات" أو العصابات الإجرامية التى تلاعبت بدورها بالمجالات المصرفية والأسواق المالية الدولية . وأصبحت الحكومات الوطنية والشرعية فى بلاد نامية عديدة تحت رحمة مثل هذه التكتلات الإجرامية التى استطاعت بقوتها الشرائية الجبارة أن تضم إلى إمبراطوريتها قدرًا كبيرً من ممتلكات الدولة تحت ضغط تطبيق برامج الخصخصة التى فرضها البنك الدولى على هذه البلاد .

هكذا أصبحت الحكومات الخفية تشكل مراكز الثقل الاقتصادى فى كل أنحاء العالم ، سواء أكانت مراكز قانونية نظيفة أم مراكز إجرامية قذرة . فالقيم الأخلاقية لا مكان لها ولا اعتبار فى دورات رأس المال الجهنيمة . لكن الحكومات الخفية حرصت على إخفاء هذا الوجه القبيح بأقنعة إنسانية براقة وجذابة ، تعلن الازدهار الاقتصادى ، والتطور السياسى على طريق الحرية والديمقراطية ، والنمو الثقافى ، والانطلاق الإعلامى ، والرسوخ الأمنى ، والثورة التكنولوچية ، والتقدم الحضارى . ولذلك آثرنا أن يدور الفصل التالى من هذه الدراسة عن أول قناع من هذه الأقنعة ، وهو القناع الاقتصادى ، بصفته طليعة الأقنعة السياسية ، والثقافية ، والإعلامية ، والأمنية ، والتكنولوچية ، والحضارية ، التي سنتناولها بالتحليل والتعرية والتمزيق فى الفصول التالية .

★ ★ ★

الفصل الثانى
القناع الاقتصادى

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين حرص المتحمسون للعولمة الاقتصادية والمنتفعون بها على وضع قناع حضارى براق وجذاب على وجهها الحقيقى المكفهر الذى ينبئ بصراعات وصدامات بين الذين اجتاحهم سعار المال وشهوة الثروة وبريق الذهب ليزداد عطشهم كلما ارتووا من شهرة ، وبين الذين وقعوا صرعى أمام الضربات الاقتصادية القاضية لتبتلعهم هاوية الإفلاس والبطالة والفقر والعوز .

ولنحاول الآن تلمس ملامح هذا القناع المغرى الجذاب ثم نقوم بنزعه وتمزيقه حتى نتلمس ملامح الوجه الحقيقى الخفى القابع خلفه . فنحن لسنا ضد العولمة أو معها ، وإنما نحن مع الحقائق كما هى ، نضعها عارية من كل زخارف وزينات ومغريات على مائدة التحليل ، كى نتعامل معها من منطلق علمى وموضوعى ، ومن منظور مصلحتنا القومية ، حتى لا يستهين أحد بعقولنا ، أو يتصور أنه قادر على غسيل مخنا بحجة أنه يعرف الطريق إلى المستقبل أفضل منا ، وعلينا أن نتبعه ونسير خلفه كقطيع مطيع ، وإلا فسنجد أنفسنا مجرد حفريات ملقاة فى غياهب الماضى وكهوفه المعتمة . فلم يعد الصراع بين رأسمالية واشتراكية ، بل

أصبح بين رأسمالية أخطبوطية ، عملاقة ولا تعرف لشراهتها حدودًا ، وبين رأسمالية صغيرة ، متواضعة ، محدودة ، متهافتة ، لم تصمد فى أى اختبار لها فى مواجهة ديناصورات الرأسمالية العالمية التى جعلت من الكرة الأرضية بأسرها مجرد كرة قدم حائرة بين ركلات لاعبيها . وتكمن الخطورة فى أن المستقبل لا يحمل فى طياته حتى الآن احتمالات لبدائل أو حلول إنسانية تضع كيان الإنسان وكرامته فى اعتبارها . وإذا كان نداء كارل ماركس فى القرن التاسع عشر : « يا عمال العالم اتحدوا » قد أحدث انقلابات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مدوية استمرت ما يقرب من القرن قبل أن تأخذ فى الانحسار مع نهايات القرن العشرين، فإن نداءً مشابهًا : « يا صغار الرأسماليين اتحدوا » لن يأتى بأية نتائج إيجابية لاختلاف الأطر الزمنية ، والموازين السياسية ، وعجز صغار الرأسماليين عن تكوين التجمعات والتكتلات الضخمة التى أجادها العمال فى القرن الماضى . ولذلك أصبح صغار الرأسماليين مجرد جزيئات متفتتة فى مواجهة جلاميد صخر حطها السيل من عل على حد قول امرئ القيس .

لكن أنبياء العولمة الاقتصادية وفى مقدمتهم توماس فريدمان يؤكدون أن المستقبل المشرق والمزدهر فى انتظار كل الرأسماليين سواء أكانوا صغارًا ناشئين أم كبارًا عتاة . فقد أصبح فى استطاعة أى إنسان بسيط عادى أن يصبح رأسماليا بين غمضة عين وانتباهتها مثلما يحدث فى حكايات ألف ليلة وليلة عندما يخرج المارد بمجرد حكة على مصباح علاء الدين ليقدم لصاحب المصباح المحظوظ كل ما تشتهيه نفسه . فقد أدت الثورة الإلكترونية إلى ثورة معلوماتية أحدثت تحولات جذرية فى الأسواق المالية .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن هؤلاء المبشرين بالعولمة الاقتصادية يصورون الأمر كله على أنه سلسلة من الأرباح المتصلة ، ويتجاهلون أو يتعامون عن الخسائر التى يمكن أن تجعل من رأسمالى صغير يواصل حياته شبه المستقرة بحساباته البسيطة المطمئنة ، مفلسًا متشردًا فى لحظات . ذلك أن المضاربات تعد من أهم أدوات العولمة الاقتصادية ، وهى من أخطر أنواع القمار الذى لا يضمن الربح ، حتى لأمهر اللاعبين فى البورصات أو الأسواق المالية . ولذلك فإن سعادة فريدمان البالغة بديمقراطية المعلومات التى غيرت تمامًا من أساليب اللعبة الاقتصادية وقواعدها ، هى سعادة مزيفة ، خاصة عندما يزف البشرى بأن المستثمرين أصبحوا قادرين الآن على شراء وبيع الأسهم والسندات من أنحاء العالم ، وإجراء كل عمليات البيع والشراء عن طريق أجهزة الكومبيوتر الموجودة فى منازلهم . بل إن مواقع السماسرة على الإنترنت تمنحهم الآن أيضًا - وبدون مقابل - المعلومات والأدوات التحليلية لهذه العمليات ، وترشدهم إلى الخبطات الرابحة ، حتى بدون الاتصال بالسمسار . ولو كان الأمر بهذه البساطة التى يصورها فريدمان، «ماكانش حد غُلب » كما يقول التعبير المصرى الشعبى . فقد أصبحت الأسواق العالمية للأموال محيطًا متلاطم الأمواج وزاخرًا بالأعاصير غير المتوقعة ، وليس هناك موقع للسمسرة على الإنترنت مسئول عما يحيق بالمستثمر من خسائر ، نتيجة انقياده للمعلومات والأدوات التحليلية التى استقاها من هذا الموقع . فعندما انقطعت العلاقات الحميمة أو المباشرة بين البشر ، وأصبحت مقصورة على أناس مجهولين يتواصلون على شاشات الكومبيوتر ، انتفت جميع أنواع المسئوليات ، وفى مقدمتها المسئولية الرسمية المقننة والمسئولية الإنسانية الأخلاقية ، وتحولت العمليات الاستثمارية إلى قفزات متتابعة فى الظلام ، لا يعرف أحد متى تصيب ومتى

تخيب ، إذ إن من الأبجديات الاقتصادية أن كل رابح يقابله خاسر ، خاصة فى مفهوم الاستثمار الذى يبشر به فريدمان وغيره من أفراد الكتيبة الضخمة الذين وردت أسماؤهم تباعًا فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » . فالمسألة برمتها ليست مقصورة عليه أو على كتابه أو على عموده فى جريدة "نيويورك تايمز " وإلا لهان الأمر ، ولكنه يمثل طليعة جيش جرار يحتل كل يوم بل كل ساعة موقعًا جديدًا دون قعقعة سلاح أو سفك دماء ، فقد تحول صغار المستثمرين أو الرأسماليين إلى لقمة سائغة ، يلتهمها وهو قرير العين ، دون أن تصل صرخاتهم وعويلهم إلى آذانه ، لأن شبكة الإنترنت لا تعترف بالأحاسيس أو المخاوف أو الآلام البشرية بعد أن غطت الأرقام والحسابات والجداول والبيانات كل شاشاتها .

وتكمن الخطورة فى هذا التيار الجديد فى أن مفهوم الاستثمار الذى تحاول هذه الكتيبة من المنظرين العولميين ، الترويج له ، ينهض أساسًا على المضاربة والمسارعة إلى بيع الأسهم والسندات التى ترتفع قيمتها إلى أسعار مجزية وقد لا تتجاوزها وإنما يحتمل أن تهبط بعدذلك ، وكذلك شراء الأسهم والسندات ذات القيمة المنخفضة والتى يتوقع لها أن ترتفع بعد ذلك . لكن المسألة كلها لا تخرج عن نطاق التوقعات والاحتمالات ، تمامًا مثل المقامر الجالس أمام عجلة الروليت لا يعرف عما إذا كانت ستتوقف أمام الرقم الذى راهن عليه أم تتجاوزه ؟! لكن الاستثمار لم يعد مرتبطًا بالإنتاج كما كان فى العهود الماضية ولذلك لم يعد أمام صغار الرأسماليين والمستثمرين سوى المضاربات بعد أن استولت التكتلات التجارية الكبرى ، والاحتكارات الاقتصادية العملاقة ، والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، على العملية الإنتاجية

برمتها فى جميع المجالات . ونظرًا لأن الإنتاج هو القاعدة الاقتصادية المادية الملموسة الوحيدة فى حين أن المضاربات فى الأسواق المالية العالمية هى مجرد أوراق وحسابات وشاشات وأرقام مجردة لا يمكن التأكد من حقيقة أصولها المادية ، فقد أصبحت أعناق صغار المستثمرين بين الأصابع الحديدية لكبار الرأسماليين ، وهم يمنون النفس بالرفاهية والحياة الرغدة ، فى حين أن انطباق الأصابع الحديدية على الأعناق الرقيقة احتمال قائم بين لحظة وأخرى .

ويصور المبشرون بالعولمة الاقتصادية ، والمرتدون لأقنعتها الجذابة والمبهرة ، أن المضاربة هى نزهة ممتعة زاخرة بالإثارة والربح المجزى فى نهاية الأمر ، وأن كل المتعاملين فى تجارة الأسهم والسندات والعملات ، بلا أية علاقات شخصية فيما بينهم ، يجلسون فى طمأنينة وسعادة أمام شاشات الكومبيوتر فى أنحاء المعمورة ، يتنقلون بأموالهم من مكان لآخر بمجرد الضغط على الماوس (زر الكومبيوتر) . ففى إمكانهم الانتقال من الصناديق المشتركة ، إلى صناديق الأسواق التى طفت على سطح الحياة الاقتصادية ، إلى صناديق الاستثمارات ذات الأجل العاجل ، دون أى عائق . يكفى أن يجلس الإنسان فى بدروم منزله ليجرى معاملاته التجارية فى أى مكان فى العالم عبر الإنترنت !! فهل يستطيع مارد خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين أن يفعل هذا السحر ؟ !! لقد أصبحت المؤسسات والشركات المنتجة الأكثر كفاءة والأقل تكلفة تحت أمر أى مستثمر ، وما عليه سوى أن يضغط أو يحك أو ينقر على الماوس ليطل المارد بوجهه المبهج السمح من شاشة الكومبيوتر ، ويقول له : شبيك لبيك .. عبدك وبين إيديك !!!

هل هناك قناع أبهى وأجمل وأروع من ذلك ؟! إن فريدمان لا يستطيع أن يكبت نشوته العارمة وهو يتحدث عن التنوع المذهل للآفاق المالية المبهرة التى يستطيع المستثمرون أن يبلغوها دون أى عناء . بل إن حيرتهم الوحيدة تتمثل فى الاختيار بين وفرة الأسهم والسندات ، وتعدد السلع والمنتجات وتدفق الأرباح المتوقعة وغير المتوقعة ، والإغراءات المختلفة التى تقدمها الشركات والأسواق العالمية ، بمعنى أن فى إمكان المستثمرين أو صغار الرأسماليين أن يضاربوا على كل شىء تقريبًا اليوم، ذلك أن جراب الحاوى الإلكترونى لا ينضب له معين أبدًا . ويستشهد فريدمان على ذلك بصديقه ليون كوبرمان الذى تحول من موظف عادى فى شركة إلى صاحب شركة خاصة به ابتداء من عام ١٩٩١ مع انتهاء عالم القطبية الثنائية وسقوط الاتحاد السوفيتى . فقبل هذا التاريخ لم يكن يمتلك أى سهم أجنبى فى سوق عالمية ، وبعده أصبح مالكًا لمئات الملايين من الدولارات فى روسيا والبرازيل والأرجنتين وتشيلى . وأصبح همه الأساسى يتمثل دائمًا فى مقارنة سعر الدولار بالين اليابانى . ولا يتسلل النوم إلى جفونه كل ليلة قبل أن يجرى اتصالاته لمعرفة سعر الدولار مقابل الين ، ومعرفة آخر أوضاع مؤشر نيكى ومؤشر هانج سينج. فقد غطت مضارباته كل الأسواق ، والثروات تتدفق عليه من كل حدب وصوب دون أن يجهد نفسه فى أية عمليات إنتاجية أو تصنيعية أو حتى تجميعية. وخاصة أنها عمليات ليست فى مقدوره كمستثمر فرد ، بعد أن أصبحت احتكارًا مقصورا على الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، وما عليه سوى أن يقدم أمواله إلى هذه الشركات والأسواق والتكتلات والصناديق ، لكى تردها إليه أضعافًا مضاعفة وهو جالس فى عقر داره!!

ويزداد هذا القناع الاقتصادى جمالا وإغراءً وسحرًا ، عندما يبشرنا فريدمان بأن هؤلاء المستثمرين تحولوا بدورهم إلى قوة جبارة عندما تجمعوا فيما أسماه بأسواق السوبر ماركت . فبعد التخلى التدريجى عن تحكم الدولة فى رأس المال فى السبعينيات ، وسيادة حرية التمويل وتبادل المعلومات من خلال القنوات التى استحدثتها الثورة التكنولوجية ، وانتهاء نظام الحرب الباردة ، وسقوط الحواجز والأسوار فى كل مكان ، برز فجأة سهل عالمى شاسع ، يستطيع قطيع المستثمرين (وهو المصطلح المفضل عند فريدمان) أن يرعى فيه وينمو ويتكاثر بلا حساب ، ثم يتجمع فى النهاية ليكون أسواق سوبر ماركت ذات تأثير فعال فى تحديد مجريات الأمور فى الأسواق العالمية .

وتجمعت هذه الأسواق الأخطبوطية فى طوكيو ، وفرانكفورت ، وسيدنى ، وسنغافورة ، وشنغهاى ، وهونج كونج ، وبومباى ، وسان باولو ، وباريس ، وزيورخ ، وشيكاغو ، ولندن ، وول ستريت . ويمكن أن توجد فى مواقع أخرى إذا تجمع عدد كاف من أفراد القطيع الإلكترونى لتبادل المعلومات ، وممارسة المضاربات ، وإجراء العمليات التجارية ، وشراء أو بيع الأسهم والسندات للشركات والأسواق المختلفة . وقد نشرت مجلة «فورين أفيرز» فى عددها الصادر فى يناير / فبراير ١٩٩٩ تصريحًا لساسكيا ساسين أستاذة مادة العولمة فى جامعة شيكاغو ، قالت فيه إنه بانتهاء عام ١٩٩٧ ، سيطرت خمس وعشرون سوقًا من أسواق السوبر ماركت على ٨٣ ٪ من الأسهم والسندات العالمية الصادرة عن شركات ومؤسسات ، واستأثرت بنصف رؤوس الأموال العالمية تقريبًا .

وهذا الجيش الهائل الجرار من المستثمرين ، هو الأول من نوعه فى التاريخ . فهو جيش من الحنكة والحرص والدهاء والحكمة ، بحيث لا يرتكب الأخطاء التى وقعت فيها الجيوش التقليدية فى العصور السابقة حين أهدرت ميزانياتها على التسليح ، وأرسلت أبناءها إلى معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، ليسفك دمهم بلا مقابل من أى نوع . فعندما وجد جيش المستثمرين نفسه غير قادر بل وغير راغب أيضًا فى شن حرب تقليدية أو غزو دولة ما ، مثلما تفعل الدول : اكتشف قدرته الفائقة على إعادة صياغة سلوك هذه الدول فى بقاع كثيرة من العالم . وعلى الدول أن تحافظ على توازنها فى مواجهة جيش المستثمرين حتى تستطيع مواصلة فعالياتها ، فقد انتهى نظام الحرب الباردة الذى كان قائمًا على التوازن بين الدول ، ليحل محله نظام العولمة الذى وضع الدول فى كفة ، وجيش المستثمرين وأسواق السوبر ماركت فى كفة أخرى . ولعلها حرب باردة من نوع جديد ، إذ إن التهديد قائم ومتجدد من جيش المستثمرين لكيان هذه الدول ، خاصة إذا تحول المسئولون عن هذه الدول إلى مستثمرين بدورهم ، وهذا احتمال قائم دائمًا لأن إغراءه المتجدد لا يقاوم.

لكن هذا القناع المبهر والجذاب يخفى حقيقة مرعبة ، يتجاهلها المبشرون بالعولمة ، وهى أن المستثمرين يشكلون جيشًا من المرتزقة- هذا إذا اعتبرناهم جيشًا أصلاً - والمرتزقة بطبيعتهم لا يتخلون عن فرديتهم التى لا يمكن التحكم فى توجهاتها . فليست هناك بوصلة يسيرون على هديها سوى المصلحة الشخصية التى يختلف مفهومها من شخص لآخر ، ومن وقت لآخر ، مهما قيل إن بريق الذهب يأسر كل العيون فلا تستطيع أن تتحول عنه . فلا يمكن أن يمتلك المرتزقة تماسك

الدولة وقدرتها على التنظيم المتواصل ، مما يعنى وقوع العالم بأسره فى دوامة من الفوضى والتفتت والضياع ، إذا ما وقعت الدول تحت رحمة هؤلاء المرتزقة المراوغين الذين لا يمكن مواجهتهم مواجهة صريحة وواضحة ومحددة . فليس لديهم مركز ، أو محور يرتبطون به ، أو يمكن للآخرين التعامل معه.

لكن يبدو أن هذه الحقيقة من الخطورة بحيث يصعب على أى قناع أن يخفيها مهما كان جذابًا ومبهرًا . والدليل على ذلك أن روبرت شابيرو رئيس شركة مونسانتو فى شيكاغو يعترف أنهم فى شركته يحاولون إعادة تعريف مفهوم المركز ، بعد أن أدركوا خطورة إلغاء المركزية فى كل شىء، برغم ضرورة أن يتحرر كل عضو عامل فى الشركة كى يتخذ قراره بنفسه. إن المراكز الرئيسية للمؤسسات والتجمعات الاقتصادية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، ولكن لابد من إعادة تعريف معناه بطريقة أكثر شمولاً ومرونة ، لاكتساب قدرة على التحرك الأسرع والاستجابة المستوعبة لأبعاد وأعماق المتغيرات التى تطرأ على السوق ، خاصة بعد أن أتاحت الثورة المعلوماتية إمكان مناقشة عدد كبير من الخبراء من أنحاء العالم فى آن واحد . ويؤكد شابيرو على أن العولمة الاقتصادية الحقيقية تحتم أن تكون عملية اتخاذ القرار أكثر احترامًا ، وأكثر اعتمادًا على جهد الفريق ، وأكثر شمولاً ومنهجية وموضوعية ، فى حين يجب على الموجودين على القمة أن يتحلوا بالتواضع والديمقراطية عند الاستماع إلى الآخرين ومناقشتهم ، وبالحزم مع الموظفين التنفيذيين حتى لا تستشرى البيروقراطية وتعوق دوران عجلة رأس المال ، وحتى لا تتحول إلى مركز فى حد ذاتها بحيث تجعل الجالسين على القمة يدورون فى فلكها دون أن يدروا .

أمـا بالنسبـة للمسـتوى المتـوسط التـقليـدى فى سلم الوظائف ، فـإن شـابيـرو يرى أن القـائد الإدارى فى عـصـر العـولمـة لم يعـد يبـحث عن شـخص ليس عليـه سـوى تنفـيـذ الأوامـر الصـادرة إليـه من القـمـة؛ فقـد أصـبحت هـذه العينة من المـوظف جـزءًا ضـئـيـلاً فـى وظائف المـسـتـوى المـتــوسط . ذلك أن هـذا القـائد يـريد بدلاً منه ، إداريين يمكنهم رؤية مجال العمـل حتى آخـر درجـات السلم الوظيفى ، بحيث يصبح كل منهم مديرًا لفـريق عـمله ، واضعًـا فى اعتبـاره المنهج الجـديد للإدارة يجـعله يسـتـخـدم الأشـخـاص على أسـاس مـخـتلف . ومن يتـصـور أن العـولمـة الاقتصـادية هـى حـرية مطلقـة فى جميع الاتـجاهات ، فـذلك هو الفـوضى بعينهـا ، وكفيل بـأن تقضى العولمـة على نفسـهـا بنفسـهـا . ذلك أن لكل مؤسسـة أو شركة إسـتراتيجيتهـا وقيمهـا ومنهجهـا الفكرى والثقافى وغيـر ذلك من المـلامـح والخـصـائص التى يتـحـتم على المـديـرين اسـتيـعـابهـا وهضـمهـا حـتى يدركـوا معـالم الطـريق التى تسـيـر الشـركـة فـيـهـا ، وأن يجمعوا من المعلومات السياق المناسب لتسيير دفة الأمور حتى لا يحدث أى تعارض يعوقها . ونظرًا لأن هذه المعلومـات تتجدد باستمرار فلابد أن يطلع عليها المديرون أولاً بـأول حتى يتم استغلال كل الطاقـات المتـاحة . ولعل من أهم المهـام الملقـاة على عـاتق المدير الأعلى للشركة أن يضـمن دوران العجلة بهذا الشكل السلس .

لكن مـا يقـوله شـابيـرو ينطبـق على المـؤسـسـات العمـلاقـة والشـركـات الراسـخـة التى لا يمكـن أن تتـجـاهل علـوم الإدارة الحـديثـة التى توظفـهـا الدول المتقدمة أيضًا ، أما بالنسبة للمستثمرين الأفراد فلا تجمعهم أية تقـاليـد إدارية أو منهجيـة سـوى المصلحة الشـخصـية . فـإذا ضـمنا تطور

الإدارة ومرونتها عند الشركات والمؤسسات ، فإننا لا نضمن حسن السير والسلوك عند المستثمرين ، خاصة فى مجال المنافسة المحمومة بين هذه الشركات والمؤسسات ، بحيث تتفنن كل مؤسسة فى استغلال حركة المستثمرين بطريقة أو بأخرى فى ضرب المؤسسات الأخرى . وهم على استعداد لقبول أى ربح ، أو رشوة بمعنى أصح ، لسحب أموالهم من شركة وإيداعها لدى شركة أخرى ، فليست هناك فى عصر العولمة والشفافية شروط تقيد مثل هذا السحب . وما يمكن أن تفعله مثل هذه المؤسسة ، متاح أيضًا بنفس القدر للمؤسسات الأخرى . ولنا أن نتخيل مدى المآسى والكوارث التي يمكن أن تحدث لو واصلت الشركات ضرب بعضها البعض من خلال جذب أموال المستثمرين بأى ثمن . لابد أن الفوضى الاقتصادية ستعم ، ولن يفلت أحد من الخسائر ، سواء أكانت المؤسسات والشركات أم المستثمرين الأفراد . ذلك أن العجلة الجهنمية إذا دارت ، فإنها ستدوس الجميع فى طريقها . ولذلك إذا أرادت العولمة الاقتصادية أن تتحول إلى نظام راسخ قادر على الاستمرار ، فإن عليها أن تقنن مفاهيم المنافسة المتعددة ، حتى لا يجد الجميع أنفسهم ريشًا فى مهب الأعاصير . فالمنافسة تقع فى منطقة وسط بين الحرية والفوضى ، ولذلك فإن احتمال تحولها من الحرية إلى الفوضى قائم دائمًا .

ولعل العولمة تعد العصر الذهبى للسماسرة الذين يستخدمون خبرتهم الاقتصادية والمالية فى صنع ثروات فلكية سواء لمن يتعاملون معهم أم لأنفسهم . لكن حتى هؤلاء الخبراء العتاة لا يسلمون من الكوارث الاقتصادية ، فما بالك بالمستثمرين العاديين ! لقد وضعت العولمة الاقتصادية الجميع على كف عفريت لا يمكن لأحد أن يتنبأ بحركتها

المقبلة ، وربما سقطوا من فوقها صرعى إلى هاوية بلا قرار . ذلك أن المضاربات لا تتوقف عند حد معين ، فالأمل فى مضاعفة الربح لا حدود له . ويتحالف مديرو الصناديق التى تجمع أموال المستثمرين مع بيوت السمسرة للعب على أوتار المقايضات ، وفروق الأسعار العاجلة والآجلة ، والاختيار فيما بينها ، وتقديرات الأرباح المستقبلية ، والمشتقات المتفرعة من المسارات الرئيسية ، ثم توظيفها وتفعيلهاماليا باقتراض أموال تزيد على ما أعطاه لهم مستثمروهم بهدف التوسع فى كل أنواع المضاربات . وقد أدى هذا التيار إلى الزيادة الهائلة فى حجم المعاملات التى تتدفق فى كل القنوات الاقتصادية التى تغطى شبكتها العالم كله . لكن إذا استطاع سمسار واحد فقط أن يقوم بمضاربات فى لحظة معينة، مستخدمًا مبدأ تفعيل الأموال ، فإن فى استطاعته ضرب الآخرين مادام فى هذه اللحظة يملك الأموال - حتى لو كانت مقترضة - التى تمكنه من سحقهم . وهذا يفسر لنا انهيار صناديق وبيوت سمسرة بكاملها فى السنوات الأخيرة بسبب المضاربات . ولعل أوضح مثال على ذلك هو بنك بارينجز البريطانى العريق .

ولا تقتصر المضاربات على توجيه الضربات إلى صناديق الاستثمار وبيوت السمسرة فحسب ، بل تمتد لتحتوى دولاً بأسرها ، خاصة إذا خاضت مثل هذه الدول بحار العولمة دون أن تكون متمكنة تمامًا من أصول العوم بين أمواجها وأعاصيرها . ولعل أزمة الدول التى عرفت بالنمور الآسيوية أوضح نموذج لهذا التيار الاقتصادى الجارف المتمثل فيما يسمى « بالمصالح المتعارضة » بين الأقوياء والضعفاء ، بين كبار الرأسماليين وصغارهم ، بين الحيتان والأسماك الصغيرة ، أى أن الصراع البشرى لم يعد فى استطاعته أن يسعى إلى التطور والتقدم ، بقدر ما أصبح صراعًا طويلاً ووحشيا من أجل البقاء .

ولا تخفى مخاطر العولمة على أحد ، خاصة عندما يتم نزع القناع الحضارى المزيف من على وجهها الحقيقى . وكذلك أخطار الاندماج الاقتصادى الدولى الذى يمنح الشرعية للكبير كى يبتلع الصغير فى أعماق جوفه المعتم بحيث يلغى وجوده تمامًا . وكانت الانهيارات المالية والاقتصادية الآسيوية الصارخة والمدوية كشفًا وتعرية تلقائية للقناع الذى يتحلى به كبار المضاربين فى العالم ، ويخفون خلفه أساليبهم الملتوية ، ومؤامراتهم الغامضة المريبة ، وقدراتهم فى إثارة الأعاصير التى يمكنها أن تجرف فى لحظات ، كفاح شعب وعرقه وجهده عبر سنوات بل وأجيال متتابعة . وكان على رأس قائمة الاتهام أحد رموز المضاربة العالمية وهو المليونير اليهودى چورچ سوروس باعتباره أهم مفجرى الأزمة الآسيوية ، نظرًا لقدرته الهائلة والفائقة على تحريك أموال العالم من مكان لآخر بسرعة البرق ، وذلك بمساعدته رفاقه العاملين فى هذا المجال الخطير الذى أصبح يتحكم فى مصير البشرية. وقد تبدت خطورته الدولية منذ أن استطاع عام ١٩٩٢ أن يجبر الحكومة البريطانية على تخفيض الجنيه الإسترلينى بعد مقاومة عنيدة من جون ميجور رئيس الوزراء فى ذلك الوقت . وكانت أقسى ضربة تلقاها فى فترة حكمه وهو رجل الاقتصاد الضليع الذى قضى حياته كلها بين دهاليزه بادئًا السلم من أوله .

فقد فوجئ العالم خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ بالأزمات المالية المتتابعة لدول جنوب شرق آسيا ، وكانت قبل ذلك تلقب بالنمور الآسيوية التى أثارت إعجاب العالم وانبهاره باعتبارها المعجزة الآسيوية التى آن لها أن تتصدى للسطوة الأمريكية والأوروبية وحتى اليابانية على

مقدرات العالم الاقتصادية . ففى لحظات خاطفة كالبرق اكتشف العالم أن تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا على شفا هاوية الانهيار المالى . واهتزت الأسواق المالية ، وسرى الرعب فى كل المتعاملين فى البورصة ، وتدهورت أسعار الصرف لهذه الدول بشكل خطير لم يسبق له مثيل . ولكى لا تتسع أمواج الكارثة وتغمر بلادًا أخرى ، اضطر صندوق النقد الدولى إلى توفير مليارات الدولارات لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا ، فى حين اتهم ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا المضاربين الدوليين بالتآمر على بلاده ، وألمح إلى أن مؤامراتهم تتفق مع مخططات الدول الغربية بصفة عامة والصهيونية بصفة خاصة .

لكن القضية لم تعد مجرد أزمة اقتصادية فى بقعة معينة ومحدودة من بقاع العالم ، إذ إن خطورتها على الاقتصاد العالمى تجلت لكل الأطراف المعنية وفى مقدمتها المعنيون بقضايا العولمة الاقتصادية التى تعرى وجهها من قناعه الحضارى البراق بفعل هذه الأزمة التى تدل على أن العولمة تحمل فى طياتها الكثير من المفاجآت المأسوية ، مفاجآت لم تصدم الرجل العادى غير المتخصص فى شئون الاقتصاد والمال فحسب، بل صدمت أيضًا خبراء الأسواق المالية والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات . بل إن صندوق النقد الدولى الذى يتفنن فى الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة فى الشئون الاقتصادية للبلاد النامية ، فوجئ بهذه الأحداث مثل رجل الشارع فى أية بقعة من بقاع العالم ، إذ إنه لم يكن على أية دراية مسبقة عن احتمالات الأزمة ، مما يؤكد ضرورة إعادة النظر فى آلياته وهيكلته ، خاصة أن هذه لم تكن أول غفلة له . فقد فوجئ بأزمة المكسيك فى ربيع عام ١٩٩٥

واقترابها من حافة الإفلاس ، فى حين أن تقاريره عنها قبل شهور كانت تعتبر المكسيك مثلاً أعلى للدول النامية فى مجال الإصلاح الاقتصادى . بل إن صندوق النقد الدولى فوجئ قبل ذلك بأزمة ما يسمى بيوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، التى اعتبرها المحللون أقرب ما تكون إلى انهيار بورصة نيويورك . وهو الانهيار الذى أعقبته تشنجات كثيرة واهتزازات متزايدة الخطورة فى البورصات الرئيسية ، وتدهور أسعار العملات الوطنية فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، مما أدى بدوره إلى شلل الأسواق الطرفية الجديدة مثل المكسيك وبانكوك والقاهرة وبومباى . وكانت هذه الكارثة نتيجة للاستيلاء على الأرباح ، والانسحاب المفاجئ لكبار المستثمرين المؤسسين، وهكذا أصبحت البورصات الطرفية وسيلة جديدة لانتزاع الفائض من البلدان النامية . وهو ما فعلته جماعة چورچ سوروس فى بورصات النمور الآسيوية حين انسحب كبار المستثمرين المتحالفين مع هذه الجماعة من أسواقها المالية .

هكذا كشفت أحداث النمور الآسيوية وقبلها المكسيك ، القناع عن مدى هشاشة الرقابة التى يمارسها صندوق النقد الدولى على شئون العالم المالية والاقتصادية ، كما عرَّت الأيدى الخفية التى تتخذ من العولمة الاقتصادية ستارًا لتغطية مؤامراتها . وعلى سبيل حفظ ماء الوجه ، سارع صندوق النقد الدولى فى أعقاب أزمة المكسيك إلى إعادة النظر فى سلامة البيانات المالية التى تقدم إليه ، ووضع الضوابط لإحكام الرقابة على هذه البيانات حتى لا تشوه صورته أكثر من ذلك . كذلك أحاطت الشكوك حول مدى كفاءة النظام الاقتصادى العالمى فى التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها ، وعجزه الحقيقى عن مد يد

المساعدة للدول التى تسقط ضحية لها . والقضية برمتها لا تنحصر فى صندوق النقد الدولى ، بل تمتد لتمس جوهر النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة التى بدت عاجزة عن التعامل الإيجابى والفعال فى التطورات الجذرية الجديدة التى أتت بها العولمة ، خاصة أن العولمة نفسها لا تزال تبحث عن النظريات والقواعد والتقاليد التي يمكن أن تجعل منها نظامًا راسخ الأركان .

والمفارقة الاقتصادية التى يجب أن نرصدها ونحللها فى قواعد اللعبة المالية الجديدة ، أن الكوارث والمآسى يمكن أن تنهال على رؤوس الشعوب بناء على البيانات والمعلومات التى تحتوى عليها أجهزة الكومبيوتر ، بصرف النظر عن صحتها من عدمها ، وبصرف النظر أيضًا عن نوعية علاقتها بالأصول العينية الموجودة على أرض الواقع . أى أن المسألة برمتها لا تخرج عن نطاق أوراق وأرقام وجداول وإحصاءات مجردة ، ومن السهل التلاعب فيها أو بها . أما المصانع والشركات والمواقع المختلفة للإنتاج على أرض الوطن ، فلن تشفع له إذا قدمت معطيات الكومبيوتر معلومات وبيانات أخرى مناقضة لهذا الواقع . ورأس المال الجبان بطبيعته لن يكلف نفسه الذهاب إلى مواقع الأصول المادية لتقصى الحقائق عنها ، بل يكفيه ما يقرؤه على شاشات الكومبيوتر حتى يولى الأدبار هربًا . ولذلك فإن أزمة النمور الآسيوية أزمة مالية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية . أى أن مقومات الاقتصاد العينى أو الفعلى على أرض الواقع لاتزال سليمة وصلبة إلى حد كبير فى معظم هذه الدول التى لا تزال تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار المحلى والاستثمار المجزى . كما أنها تمتلك أيادى عاملة ماهرة ومدربة ومنضبطة إلى حد كبير .

وذات إنتاجية عالية ، وقادرة على استخدام التكنولوچيا المتقدمة والمناسبة ، ومتخصصة فى صناعات ناجحة استطاعت أن تفتح لنفسها أسواقًا متنوعة ومنتشرة فى شتى أنحاء العالم .

لكن مأساة النمور الآسيوية أن العولمة الاقتصادية أغرتها بالإسراف فى منح الائتمان بصفة عامة . وعادة ما تتم هذه المنح بضمانات هشة أو وهمية ، مما يدل على وجود ثغرات ونقاط ضعف فى القطاع المالى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة فى هذه الدول . وهى الثغرات التى يمكن أن يتسلل منها المضاربون من أمثال چورچ سوروس لضرب هذا القطاع فى الصميم . كما تسمح هذه الدول بالاعتماد فى تمويل المشروعات على الاقتراض من البنوك بنسب أعلى مما هو مقبول فى معظم الدول الصناعية الأخرى . وهذا يحد من قدرة المشروعات على الاستمرار فى النشاط ؛ لأنها تتوقف على مدى استعداد البنوك للاستمرار فى الإقراض والتوسع الائتمانى . وهو مالا يمكن ضمانه أبدًا، لأنه من المحتمل أو المتوقع دائمًا أن تواجه البنوك صعوبة فى توفير هذه القروض . ولذلك عانت المشروعات فى هذه الدول من مشكلات وصعوبات أخطر بكثير من تلك التى تواجهها الدول الصناعية الأخرى .

وتتضاعف الخطورة عندما ندرك أن الكثير من هذه القروض يتم بناء على اعتبارات شخصية وسياسية ، فى حين أن الاعتبارات الاقتصادية الموضوعية لا تحتمل مثل هذه المجاملات . وكانت النتيجة أن وجدت البنوك نفسها متورطة وغارقة حتى أذنيها فى قروض وتسهيلات بلا ضمانات حقيقية ، مما أوقعها تحت وطأة أعباء مالية باهظة زعزعت من مراكزها المالية وهددتها بالإفلاس . وكانت موجة المضاربات فى

الأراضى والعقارات والأوراق المالية قد زادت الطين بلة ؛ لأنها ساعدت على تضخيم قيم هذه الأصول بشكل غير حقيقى ، مما هدد قيمتها كضمانات لدى البنوك عندما تتعرض أسعارها للاهتزاز . كذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة على الدولار بالمقارنة بأسعار الفائدة المحلية أدى إلى تشجيع مشروعات كثيرة على الاقتراض بالعملات الأجنبية .

هكذا تميز النظام المالى فى دول النمور الآسيوية بالإفراط فى الاقتراض من البنوك من ناحية ، وتوسع البنوك فى الاقتراض بضمانات غير حقيقية من ناحية أخرى ، والانكشاف الكبير أمام القروض الأجنبية قصيرة الأجل من ناحية ثالثة ، مما أصاب النظام الاقتصادى بالاضطراب والاهتزاز والزعزعة ، خاصة فى عصر العولمة الذى لم يصل بعد إلى أية نظرية متبلورة سوى نظرية الدومينو التى تثبت أن أى اهتزاز فى الثقة فى أوضاع البنك أو فى ثقة المستثمرين الأجانب فى سلامة القاعدة الاقتصادية ، لابد أن يؤدى إلى تساقط وحدات القطاع الإنتاجى، الواحدة بعد الأخرى ، مثل قطع الدومينو . إذ يكفى أن يتعرض أحد البنوك لأزمة مالية حتى يمتنع عن مواصلة تقديم التسهيلات المتوقعة ، مما ينعكس على المشروعات التى ستعجز بدورها عن السداد، وعلى بنوك أخرى ؛ لأنها كلها تنضوى تحت جهاز مصرفى واحد .

وعندما يبدأ الانهيار الاقتصادى ، فإن أحدًا لا يستطيع أن يتنبأ باللحظة التى سيتوقف فيها . ففى الوقت نفسه يؤدى انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية إلى المزيد من اهتزاز المراكز المالية للبنوك التى اقترضت بضمان هذه الأصول ، مما يدفعها إلى إعادة النظر فى سياستها الائتمانية . وعندما يشعر المستثمرون الأجانب بتدهور الأوضاع

المالية للبنوك والمشروعات ، فإنهم يهربون فى لحظات ، بعد أن سهلت لهم القنوات الإلكترونية هذه العملية دون تأجيل أو عناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن يتم تخفيض أسعار الصرف ، فتواجه المشروعات التى قامت بالاقتراض بعملات أجنبية صعوبة أكبر فى خدمة ديونها الأجنبية . وهكذا تتفاقم الأزمة وتتوالى الانهيارات إلى مدى لا يعلمه سوى الله .

وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثروة المالية حقا على الثروة العينية ، ولا تستطيع أن تستقل عنها، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، وما لحق أشكال الثروة المالية من تطور من ناحية أخرى إلى إحداث ثورة مالية لا تقل فى آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، فالأصول المالية من أسهم وسندات وأرصدة متعددة وحسابات جارية وودائع متنوعة ، لم تعد تنتقل من يد إلى يد فى إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التى تربط البورصات العالمية ببعضها البعض ، مما جعل الأسواق المالية العالمية شبه منظومة واحدة تقريبًا ، وجعل المستثمر فى كثير من الأحايين مستثمرًا عالميا لا تقف فى طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية .

وقد أدت العولمة بشكل واضح للغاية إلى سيطرة الثروة المالية فى المعاملات التجارية كقناع اختفت خلفه الثروة العينية . وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة ،

ويتأثر بأى تغيير فى أسعار البورصات أو إحصاءات موازين المدفوعات ، أو أرقام البطالة ، ومعدلات ارتفاع الأسعار ، بصرف النظر عن الثروة العينية برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه هذه الثروة المالية . وفى هذا يقول الخبير الاقتصادى هنرى كوفمان فى وول ستريت : إن المستثمرين لم تعد لهم وظيفة طوال النهار وربما الليل سوى الاطلاع على الجرائد الاقتصادية مثل « وول ستريت جورنال » للبحث عن المضاربات التى يمكن أن يقوموا بها . وفى عدد ٢٥ اكتوبر ١٩٩٧ قالت مجلة « الإيكونوميست » إن : «الدول الفقيرة ذات الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة لم تعد عاجزة بسبب نقص رؤوس الأموال فلم يعد نشاط المدخرين مقصورا على سوق دولتهم ، بل أصبحوا قادرين على البحث عن الفرص الاستثمارية التى تمنحهم أعلى عائد فى أنحاء العالم » .

أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادى ملموس بالنسبة للمستثمر ، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية فى جميع أرجاء العالم . وذلك على النقيض من الماضى حين كان مايدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها . أما الآن فإن المتعامل فى الأوراق المالية قل أن ينظر إلى طبيعة الصناعة أو التجارة أو القائمين عليها . ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد منها كما تظهر البورصات والأسواق المالية ، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع . ولذلك أصبح الأمر نوعًا من القمار الخطير ، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها ، أو مدى قوة عملاتها ، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية مكتفيًا بما يعلن من تطورات أسعار الصرف ونسب الفائدة وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية .

هكذا أصبح سلوك المستثمرين رهنًا بعدد من التوجهات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المعلنة بناء على تحركات الاقتصاد الرمزى المجرد وليس الاقتصاد العينى الملموس . وأصبحت الأسواق المالية تحت رحمة أية شائعات أو بيانات مفتعلة أو رسائل مدسوسة على الإنترنت ، مما يمس اعتبارات الثقة والحالة النفسية للمتعاملين فى هذه الأصول المالية ، وهى الاعتبارات التى تعد العامل الحاسم فى تحديد المسارات الاقتصادية ، سواء نحو التفاؤل والمزيد من الإقبال أم التشاؤم والمزيد من الهروب والإدبار . وهى تحركات لا تخضع للتأمل العقلى والدراسة الواعية بكل الملابسات ، بقدر ما تخضع للمشاعر الجامحة من خوف وتوتر وقلق ورغبة حارقة فى تجنب الخسائر بأسرع ما يمكن . ويبدو أن وصف توماس فريدمان للمستثمرين بأنهم « قطيع إلكترونى » وصف حقيقى برغم إعجابه الشديد بهم . فهم يتصرفون فعلاً بغريزة القطيع الذى يطلق لسيقانه العنان دون تفكير بمجرد أن يرى أحد أفراد القطيع يفعل ذلك . إن أية إشاعة حتى لو كانت غير مقنعة وغير منطقية ، أو تردد لأسباب شخصية ، أو إقبال بلا رؤية واضحة من جانب عدد قليل من المستثمرين لابد أن ينعكس فورًا على الأسعار سواء بالسلب أو بالإيجاب، فيسرى التفاؤل أو التشاؤم داخل الجميع ، وتهوى الأسعار أو ترتفع دون أسباب موضوعية مقنعة .

وفى عصر ما قبل الثورة الإلكترونية المعلوماتية ، خاصة ما قبل العولمة، كانت الرؤية أكثر وضوحًا بالنسبة للمدخرين والمستثمرين فى البورصات والأسواق المالية . كانت علاقاتهم شبه حميمة مع الشركات والمؤسسات التى يشترون أسهمها وسنداتها لدراياتهم بوزنها المالى

ورسوخ أقدامها وسط التيارات الاقتصادية ، وحتى المضاربات كانت تدور وسط حدود معلومة لا تعرف الشطط ، ومع ذلك كان هناك بعض الضحايا الذين لم يحتملوا وطأة الخسائر فأنهوا حياتهم بأيديهم . فماذا تكون حال المستثمرين فى عصر العولمة وهم يقامرون بأثمن ما يملكون عبر قنوات مجهولة ومعتمة ، مهما بدت لهم مشرقة ومؤكدة ؟! وحتى فى حالة الربح فإنه يغرى بمكاسب محتملة قادمة ، عندئذ يتورط المستثمر فى لعبة اللهاث وراء الأرباح ، وهو يحاول منع نفسه من التفكير فى شبح الخسارة تمامًا مثل المقامر الذى يتعامى عن الخسارة فى حين يداعب المكسب خياله ليل نهار . ذلك أن اعتبارات الثقة وارتفاع الحالة المعنوية فى حالة الاقتصاد الاسمى الرمزى ، هى اعتبارات وهمية إلى حد كبير ، إذا لم ينهض على أسس متينة من الاقتصاد العينى أو الفعلى . فإذا لم تتحقق إنجازات ومكتسبات فى الإنتاج المادى الملموس ، فإنه يستحيل أن تحقق الشركات والمشروعات أرباحًا وفوائد تعلى من أسعار الأسهم . ومن الطبيعى أن الاقتصاد الوطنى عندما يعانى من مشكلات اقتصادية تؤثر على الإنتاج وعلى دورة رأس المال ، فإنه يصبح من الصعب أن يستمر الاستقرار فى أسعار الصرف .

إن الاقتصاد الاسمى أو الرمزى مجرد أوراق وديسكات وشاشات إذا لم ينهض على قاعدة راسخة من الاقتصاد العينى والمادى والإنتاجى الملموس . ولعل أخطر ما فى العولمة الاقتصادية أن هذا الاقتصاد الاسمى أو الرمزى امتلك قدرة كبيرة على التغيير والتقلب فى اتجاهات كثيرًا ما سارت فى اتجاه مخالف أو مضاد لاتجاه الاقتصاد العينى الإنتاجى . وفى حالات كثيرة أدت هذه الانحرافات والتناقضات بين

الاقتصاد الاسمى والاقتصاد الفعلى إلى انهيارات اقتصادية وعواقب وخيمة سواء على المستثمرين والمساهمين أم على المواطنين بصفة عامة . والسبب فى ذلك أن هذه التقلبات ترجع إلى حساسية الثروة المالية للمؤثرات النفسية ، ثم أضافت العولمة إليها استجابتها لعوامل التشابك والتداخل والترابط والخضوع لتيارات الاقتصاد العالمى . قبل الثورة المعلوماتية والعولمة الاقتصادية كان إفلاس تاجر أو أكثر مأساة ترددها الألسنة فى التجمعات الاقتصادية ، أما الآن فقد أصبح إفلاس الدول أو انهيارها أمرًا واردًا ومحتملاً ، لأن التقلبات الاقتصادية أصبحت من العنف المفاجئ بحيث تصيب من يتعرض لها بالذهول والشلل الفكرى والصدمة التى تحتاج إلى وقت طويل لكى يشفى منها . وكانت النمور الآسيوية أكبر دليل على ذلك . وستظل هذه التقلبات المأساوية واردة مع غياب التطابق أو على الأقل التشابه بين الاقتصاد الاسمى الرمزى والاقتصاد الفعلى العينى بين ما هو مكتوب فى الملفات والسجلات وبين ما هو منفذ على أرض الواقع .

وغياب التطابق بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لا يقل فى مأساويته وعواقبه الوخيمة عن تلك التى تترتب على غياب التطابق بين الاقتصاد الاسمى الرمزى والاقتصاد الفعلى العينى ، لأن كل ما يهم العولمة الاقتصادية هو استمرار تدفق الأموال ذهابًا وإيابًا فى القنوات الإلكترونية الدولية بصرف النظر عما إذا كانت واردة من نظم سياسية عفنة و فاشية وديكتاتورية ، وعصابات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والرقيق الأبيض ، أو واردة من نظم ديمقراطية ودول متحضرة وآليات متقدمة . وكان من أهم القضايا التى أثارتها أزمة النمور الآسيوية ، مدى

مصداقية وفعالية الإصلاح الاقتصادى فى غياب الإصلاح السياسى والممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بالرأى والعمل .

ومن الواضح أن الإصلاح السياسى واستقرار النظام الديمقراطى شرط أساسى للإصلاح الاقتصادى واستقرار السوق المالية . فلا يعقل وجود حرية اقتصادية فى غياب الحرية السياسية والفكرية ، لكن انتشار حمى العولمة الاقتصادية واختلاط الحابل بالنابل ، أتاح فرصة إمكان فصل الإصلاح الاقتصادى عن الإصلاح السياسى ، بحيث تحافظ الدولة على نظامها الشمولى والديكتاتورى فى إدارة شئونها السياسية ، فى حين تمارس لعبة العولمة الاقتصادية بكل ما تحمله من بريق الذهب والمال . وكان هذا أحد الأسباب الجوهرية التى أدت إلى كارثة النمور الآسيوية التى اعتمدت على نظام السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمى بهدف الإنتاج الوفير وغزو العالم بتصديره . لكن كان من الصعب إدراج نظمها فى إطار الديمقراطيات السياسية ، يكفى أن نذكر أندونيسيا تحت وطأة حكم سوهارتو.

وكان النجاح الاقتصادى ضربة موجهة لأنصار الإصلاح السياسى فى هذه الدول ، بحجة أن النظم التى لا تعول كثيرًا على الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية ، قادرة على توجيه كل طاقاتها إلى الإنتاج الاقتصادى والتصنيع المتميز على نطاق عالمى ، بدلاً من تضييع الوقت والجهد والطاقة فى ترهات ومهاترات وسفسطات سياسية لا جدوى منها . وبالفعل كان النجاح الاقتصادى لهذه الدول الآسيوية ذريعة كافية لدعاة تأجيل الإصلاح السياسى ، بل تبنت دول أخرى نامية هذه الذريعة على أساس أنها تجربة عملية ناجحة لا تقبل الدحض وليست

مجرد سفسطة نظرية . ثم جاءت أزمة النمور الآسيوية لتثبت خطر هذه الذريعة ، وخطورة ممارسة لعبة العولمة الاقتصادية دون التأهل السياسى والفكرى والتنظيمى لها .

والعولمة الاقتصادية لها مخاطرها ومحاذيرها التى قد لا يسلم منها عتاة اللعبة ، لكن هذه المخاطر تتضاعف وتتحول إلى هاوية سحيقة لمن يسمح بتفشى الفساد واستغلال النفوذ فى نظامه السياسى الذى لا يرى فى العولمة الاقتصادية سوى مغارة على بابا لينهل منها ما يشاء !! فقد اتضح أن هشاشة القطاع المالى وضعفه فى كثير من هذه الدول ، كان نتيجة للفساد السياسى المستشرى ، وغياب الممارسة الديمقراطية والمساءلة والمسئولية ، وإثراء الطبقات الحاكمة وذيولها على حساب القوت الضرورى للشعب ، مما أحدث ثغرات وفجوات فى البنية الاقتصادية جعلتها عاجزة عن الصمود فى مواجهة أول هزة ، وأتاحت الفرصة لچورج سوروس وأمثاله لإصابتها فى مقتل .

وفى عصر العولمة الاقتصادية قد يكون غياب القانون نعمة سابغة لغاسلى الأموال وتجار المخدرات والرقيق الأبيض وغيرهم من المافيات الدولية . فهم يتحركون عبر القنوات الإلكترونية للاقتصاد العالمى بحرية لم يتخيلوها فى أكثر أحلامهم سعادة من قبل . لكن ما ينطبق على العصابات لا ينطبق على الدول التى يتعامل معها العالم على هذا الأساس. ولذلك فإن إمكان استمرار نجاح اقتصاد السوق الحرة فى غيبة دولة القانون وتداول السلطة وفاعلية المساءلة ، أصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية. ومهما قيل وأشيع حول تآكل دور الدولة ونفوذها فى عصر العولمة التى أزاحت الأسوار والحواجز من طريقها ، وجعلت من العالم قرية

صغيرة ، فإن العالم لا يمكن تصوره بدون هذه الدول التى يمكن أن يكون تأثيرها سلبيًا للغاية على بنيتها الاقتصادية أو إيجابيًا بنفس القدر تبعًا لتخلف نظامها أو تقدمه .

والعلاقة بين نظام الدولة ورأس المال فى عصر العولمة أصبحت قضية مصيرية لابد من تقنينها وبلورتها حتى لا يحدث أى صراع أو تناقض أو صدام بينهما ، خاصة بعد أن شجعت العولمة على تسريع وتكثيف حركة الاندماجات بين الشركات العملاقة ، وحركة الاستيلاءات وشراء الشركات داخل وعبر الحدود ، واتفاقات التحالف عبر الحدود لمضاعفة القدرة على المنافسة . وأصبح من المعتاد أن تنافس شركات زميلاتها داخل البلد نفسه ، مستعينة بشركات أجنبية حليفة من بلاد أخرى . ولم يقتصر هذا النفوذ الهائل على مجال الاقتصاد وحده ، بل امتد ليشمل السياسة والثقافة والإعلام والأمن والتكنولوجيا والحضارة .

وإذا كان رأس المال يملك كل هذا التأثير العميق ، فإنه لا يعنى أنه هو الذى يحكم بالضرورة . فهو لا يزال مجرد أداة من أدوات الحكم ؛ ذلك أن الحكومة بطبيعتها هى المنظومة التى تجمع كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بشرط ألا تنحاز لرأس المال أو تتحالف معه فتصبح بدورها مجرد أداة من أدواته ، مما يشكل خطرًا داهمًا من أخطار العولمة الاقتصادية . فمن المفروض فى الحكومة أن تكون فى خدمة الإنسان وليست فى خدمة رأس المال الذى إذا تحول من وسيلة إلى غاية ، ومن أداة إلى هدف ، فإن الكوارث ستكون فى انتظار الجميع بلاتفرقة . والتاريخ حافل بالأمثلة التى تبرز كيفية قيام الحكومات والزعامات بالضغط على رأس المال الكبير ليس لإقامة

مشروع قومي بعينه فحسب ، بل أيضًا للتأثير على التطور الإستراتيجى الشامل لرأس المال . ولولا التأثير الذى تمارسه الحكومة ، ومعها المجتمع من خلال مؤسساته ، على حركة رأس المال الواعية بالأهداف القومية والإستراتيجية ، لأصبح من المحتمل بل من المتوقع أن يتوغل رأس المال فى متاهات جانبية أو دوائر مفرغة أو طرق مسدودة تؤدى إلى الفوضى الشاملة والتدمير الذاتى ، أو على الأقل إلى الغرق فى وحل المضاربة والأنشطة الطفيلية الأخرى . وعندما ينتشر الوعى القومى وروح الانتماء بين المستثمرين والمدخرين ، فإنهم يربأون بأنفسهم عن اللعب والمضاربة من وراء ظهر الدولة التى لن تستطيع حمايتهم أو تعويضهم إذا وقعوا ضحايا المضاربات العالمية التى لا يستطيع أحد التكهن بمساراتها وآفاقها.

وقد ذهب المبشرون بالعولمة إلى القول بأنها أصبحت حقيقة مطلقة لا تحتمل أى جدل ، وأنه يتحتم على جميع البشر أن يعملوا ويتحركوا فى إطارها. لكن أى متأمل لخريطة العالم المعاصر يدرك على الفور أن العولمة من حيث المجال لا تشمل كل الدول وكل القطاعات ، كما أن الدول الأقل نموا أو الأكثر فقرًا تم استبعادها من تطبيق المبادئ الواردة فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كذلك فإن قطاع العمالة لم يمنح حتى الآن حرية الانتقال من بلد لآخر برغم أنه قطاع مهم وحيوى من قطاعات التجارة الدولية . فلا تزال الحكومات تضع القيود على التصريح للعمال الأجانب بالعمل على أراضيها . فالحدود الجغرافية والسياسية لاتزال تحت سيطرة الدولة ، برغم تجاوز القنوات الاقتصادية لها عبر العالم أجمع . فإذا كان من الممكن نقل الأموال من مكان إلى آخر ، ومن

بلد إلى آخر بمجرد النقر على ماوس الكومبيوتر ، فإن انتقال الإنسان من بلد إلى آخر لا يزال يخضع لكل الحدود الجغرافية والأعراف السياسية التى تأخذ بها الدول . ولا يعقل أن يقضى الإنسان عمره كله جالسًا أمام شاشة الكومبيوتر .

وبرغم ما يمكن أن نسميه بحمى العولمة أو طوفانها ، فإن الاتفاقيات الدولية أقرت مجموعة من الصلاحيات والرخص التى تتيح للدول حماية مصالحها الوطنية والقومية عندما تصبح مهددة . وهذا يعنى إغلاق الأبواب والنوافذ فى وجه العولمة للحفاظ على البعد الوطنى والقومى الذى لم تستطع العولمة إسقاطه . فقد قررت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حق الدول فى تقييد تجارتها الخارجية عندحدوث حالات الإغراق التجارى والسلعى ، أو أزمات تهدد ميزان مدفوعاتها ، وكذلك حماية منتجاتها من ضرر خطير يلحق بالصناعة الوطنية ، بالإضافة إلى حق الحفاظ على التقاليد والآداب العامة والنظام القومى الذى ارتضته الدولة ، خاصة إذا كان حريصًا على ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان . كما أن هناك إعفاءات من حرية التجارة الدولية تم إقرارها بالنسبة لبعض منتجات الدول النامية أو فترات سماح تناسب ظروفها . وبرغم الضغوط الواقعة على صندوق النقد الدولى من الدول التى ترفع أعلام العولمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، فإنه اتخذ تدابير تقييدية تستخدمها الدول بصفة شبه دائمة ومتجددة بغرض الحفاظ على توازنها المالى والنقدى بين الدول ، كما أسقط بعض ديون الدول الأكثر فقرًا . وهذه كلها خطوات تتعارض مع ما تنادى به العولمة التى تفترض الحرية كل الحرية لاقتصاد السوق . ذلك أن فى العقل

الإنسانى منطقا تصحيحيا يحافظ على مسيرة البشر من أية عوامل للتطرف والانحراف ، ولولاه لما استطاعت البشرية أن تخرج من براثن الأزمات التى وقعت فيها . ففى منتصف التسعينيات ، أى بعد بزوغ نجم العولمة بحوالى خمس سنوات ، برزت توجهات جديدة تحتم ضبط أو انضباط السوق من خلال تدخل الدولة ، ومراعاة البعد الاجتماعى ، أو ما يسمى بالخيار أو الطريق الثالث . فليس للسوق أو لرأس المال عقل وإنما آليات صماء مثل أية آليات أخرى . وهى آليات تم ابتكارها لكى تكون فى خدمة الإنسان لا أن يصبح الإنسان تحت رحمتها ، بل إن الرحمة ليست فى قاموسها باعتبارها مجرد قوى عمياء فى حاجة إلى نور العقل الإنسانى كى يهديها سواء السبيل .

لكن هذه الاحتياطات والقيود والمحاذير وعوامل الانضباط والحماية لا تعنى إغماض العيون وتجاهل ظاهرة العولمة الكونية كأنها لم تكن . فهذا خداع للذات وليس خداعًا للآخرين . فلم يعد من الممكن لمعظم الدول الآن إنكار ثوابت ترسخت فى العلاقات الدولية ، منها استحالة العزلة الاقتصادية والاكتفاء الذاتى ، مهما كانت موارد الدولة ضخمة . فقد أصبح الاعتماد المتبادل فيما بين الدول من خصائص العهد وأساسياته ، وليست هناك دولة تستطيع أن تصدر دون أن تستورد أو العكس . كما أصبح من حتميات العصر أن تتعامل الدول من خلال القنوات الممتدة عبر العالم بين أسواق المال والمصارف . كما أن هناك طبقات وفئات جديدة نشأت وازدهرت مع العولمة . صحيح أن أفرادها يتمتعون بجنسية دولة معينة ، لكن المال هو وطنهم الحقيقى والفعلى ،لا شاغل لهم إلا عالم السندات والبورصات والعملات والتوكيلات والتكتلات التجارية . ولا يمكن التغاضى عن تأثير هذه الطبقات أو الفئات الذى

يصل فى أحايين كثيرة إلى تحالف مع السلطة الحاكمة التى تكتشف فيها مركز ثقل يمكن أن يجمع بين الفاعلية السياسية والاستفادة المادية .

ولم يختلف المفكرون والمنظرون حول أية اتجاهات أو مدارس أو نظريات سابقة مثلما اختلفوا حول العولمة التي يبدو أنها تحمل فى طياتها من التناقضات والصدامات والتعقيدات والتشابكات ما يصعب حصره وصبه فى بوتقة يمكن أن تصهره وتعيد صياغته فى نظرية أو منهج عمل متكامل . فالعولمة لا تنحصر حتى الآن فى مدرسة متبلورة أو نظرية أو فلسفة أو منهج، فهي لا تزال ظاهرة مراوغة ومستعصية على التقنين برغم كل ما كتب فيها من دراسات وتحليلات وتنبؤات وآراء مؤيدة أو رافضة . فمثلاً يرى جيرمى سيبروك فى كتابه « ضحايا التنمية : المقاومة والبدائل » الصادر فى عام ١٩٩٩ أن العولمة جعلت من التنمية مجرد عملية تولد الإفقار والضرر فى جانب ، وتركز التميز والسلطة فى جانب آخر . فلم يدخر الغرب وسعًا لطمأنة كل العالم ، أن الكل يستطيع بلوغ مستواه من الثراء والرفاهية ، إذا هو امتثل للتوصيات والنصائح التى تصدرها المؤسسات الدولية الغربية : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .

ويؤكد جيرمى سيبروك على أن تجربة الغرب هى تجربة لا يمكن تكرارها فى باقى العالم ، لكن هذا لا يمنع قادتها من تكرار أنه لا خيار غيرها أمام الدول ، وأن المواصفات الغربية للحرية تعنى السير قدمًا فى الاتجاه الوحيد الذى تقره وجهة النظر الغربية الدولية ، بل ويعتبر غياب البدائل بمثابة الضامن المؤكد للحرية . وتلك الحرية تعنى فتح أبواب الجنوب والشرق لرأس المال والاستثمار والنفوذ الأجنبى . ويصف سيبروك المشهد الحالى من خلال صورة الغرب وهو يرقص على القبور، ليس فقط قبور الاشتراكية ولكن أيضًا تعاليم غاندى .

إن تطبيق النموذج يقتضى فرض اقتصاد السوق ، الذى يجرد الناس من أساليب حياتهم التقليدية ، ويفرض العنف الاقتصادى والتنموى : البطالة والطرد من الوظائف والكساد والمخدرات والجرائم . ويواصل سيبروك تعريته للجانب المظلم من العولمة الاقتصادية فيقول :

«إنهم يدفعون الناس إلى السرقة والنصب ، ثم يشكلون - كما فى سان باولو - فرق الموت التى تقتل المجرمين التافهين والمتشردين الصغار ، تحت شعار تنظيف المدينة ، وفرق الإبادة ، فى ريودى جانيرو ، لقتل الأطفال المشردين بوصفهم وصمة تسىء إلى دنيا الأعمال ومصدر خوف للسياح . كل ذلك يحدث جهارًا نهارًا على مسمع ومرأى من العالم كله دون أن نسمع صوتًا واحدًا من الغرب يتباكى على حقوق الإنسان ، التى لا يسأمون من ترديدها والتغنى بها ليل نهار . فهم ينظرون إلى الفقراء فى المدينة باعتبارهم عائقًا أمام التنمية ، فيهدمون منازلهم ، ويجندون كبار المجرمين المتحالفين مع السلطة لشن حرب نفسية على هؤلاء البؤساء لإثارة الرعب فى نفوسهم وطردهم من منازلهم لإشعال النار فيها وتصفيتها تمامًا . إنها الحرب العالمية الثالثة ضد الفقراء . إن ٦٠ ٪ من سكان البرازيل تحت خط الفقر الجائر ، والأطفال يتحولون إلى شحاذين، والناس يبيعون كل شىء حتى أنفسهم وأجسادهم وأبناءهم . إن الإنهاك اليومى فى العمل والإعياء الشديد أصبح يستهلك طاقة الناس ، وغدت الصحة ترفًا لا يقدر الفقراء عليه . أما التعليم فشىء لا يخطر ببالهم وهم قابعون على الأرصفة يستجدون ويتابعون بعيونهم الكسيرة العربات الفارهة المنطلقة بكل الجمال والسحر داخلها » .

وتستهلك بلاد العالم الثالث ، فى نفس الوقت ، ما قيمته خمسون مليون دولار أمريكى سنويا فى شراء أسلحة حتى تحارب الواحدة منها الأخرى . وتنفق الهند أكثر من ٦٥ ٪ من ميزانياتها الخاصة بالعلوم والتكنولوچيا على البحث وجهود التنمية المرتبطة بالمشروعات الدفاعية. وتكرس الصين وباكستان من ٦ إلى ٨ ٪ من إجمالى إنتاجيهما القومى ، لدعم المجهود الحربى . ويقول سيبروك :

« إن تطبيق هذا النموذج جعل اقتصاد السوق وقوانينه فرضًا لابد من الامتثال له . وأدى ذلك إلى تجريد الناس من قيمتهم كبشر ، وجعل القيمة النقدية للأشياء والبشر هى كل شىء ، والأشياء غير القابلة للتسويق بلا قيمة ، بل لا وجود لها على الإطلاق ، فى حين تسود السوق بلا رادع أو مقاومة ، حتى أصبحت المدن مجرد قاعات بضائع ليس فيها بشر سوى الذين يسكنون بالصدفة فى المناطق المجاورة لها ، والمطارات مراكز تسويق ، تعلو فيها من وقت لآخر ، نداءات الطائرات ؛ والمستشفيات منافذ . تراخيص للكشف الطبى ، حيث يبرأ الناس بالصدفة أو لا يبرأون ، والكنائس بازارات يتعبد الناس فيها أحيانًا . ويحل اقتصاد الإنفاق محل اقتصاد الاستثمار الذى لا يسأم الجميع من التغنى به .

« إن الناس وهم يديرون ظهورهم لأشكال من الفقر معروفة ، لايدركون أنهم على موعد مع أشكال من الحرمان لا يمكن تلافيها وليس لها حد أو اسم . فهى تملك من الجدة والمراوغة والثعبانية مايجعل مواجهتها والقضاء عليها أمرًا مستحيلاً إلى حد كبير . إن الذين فى القاع سوف يدفعون إلى أسفل أعمق فأعمق . يسقطون من مستوى الفقر والعوز إلى

مستوى الإملاق والعدم . لكن بقاء الحال من المحال ، وسوف يلى ذلك اضطراب اجتماعى لأن القضية برمتها ستتركز فى القتال من أجل البقاء. وسوف يكون هناك المزيد من الجريمة ، والمزيد من الدعارة ، والمزيد من بشر يتساقطون موتى فى الطرقات والشوارع . وسوف يقود هذا الاضطراب إلى المزيد من البطش المسلح بحجة الحفاظ على أمن المواطنين ، يقابله مزيد من الإرهاب ، والمزيد من حركات الانفصال والتفكك والانهيار ، والمزيد من سك النقود والتضخم ، والقليل من النقود للفقراء . إن أيديولوچية الغرب الاقتصادية مصممة لتخليد امتيازات الظلم الاجتماعى وتعميقه ومد أجله ، ولذلك فهى تطبق فى العالم بخشونة لا رحمة فيها » .

ويواصل سيبروك تمزيق الأقنعة البراقة التى يرتديها المبشرون بالعولمة الاقتصادية وتعميقها وتوسيعها إلى مالا نهاية ، فيقول إنهم يهاجمون كل من يقف فى طريق تلك التحولات الشرهة والانقلابات المدمرة ، بأن له نظرة متخلفة ورجعية " للتقدم " الحضارى ، ويصمونه بالمحافظة والإصابة بعلة الحنين إلى الماضى المتخلف . وهم بذلك يمارسون إرهابًا لكل معترض ومخالف ، باحث عن بديل . وقد بلغ اليأس بالبعض لدرجة التساؤل : لماذا القتال من أجل شريحة من الكعكة مادامت الكعكة كلها مسمومة ؟ ومثل هذا اليأس يفقد الناس إيمانهم بأنفسهم وقواهم الخاصة وقدرتهم على التغيير ومقاومة كل أنواع القهر والبطش ، مما يعنى بداية الانحطاط والتدهور والانهيار . فإذا كانت العولمة تنادى بالوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم أجمع بقدر الإمكان ، فإن العالم لم يشهد فى تاريخه من التفتت والانقسام

والانفصال والصراع العرقى والاقتتال القبلى مثل ذلك الذى بدأ مع استشراء حمى العولمة بلا كوابح أو ضوابط ، ليس فى قلب أفريقيا المتخلفة فحسب ، بل فى قلب أوروبا المتقدمة أيضًا . ولذلك يؤكد سيبروك على ضرورة البحث عن بديل ، لأن العولمة ليست رسالة سماوية هبطت على البشر :

« يجب البحث عن نموذج بديل للرأسمالية ، لا يضحى بالديمقراطية أو حقوق الإنسان أو بالطبيعة أو البيئة من أجل التنمية . يجب البحث عن بديل للنظام القائم ، بديل يمكنه تجنب عبودية التقنية ، ووقف الدمار البيئى والعمل الاستغلالى ، ورفع شأن المرأة ، واستنباط الوسائل الملائمة لتعزيز العمل الإنسانى بدلاً من إزاحته . يجب البحث عن نموذج هو خليط من التنمية والعدالة الاجتماعية ، والتوازن بين التقنية والطاقة البشرية . نموذج ينهض على التوازن والتواصل الإنسانى المثمر والإيجابى لصالح البشر وسعادتهم . صحيح أن النظام الحالى متواصل ، لكن من الذى يدفع ثمن هذا التواصل ؟ إن التواصل الحقيقى يكمن فى القوة التصحيحية التى يمتلكها المجتمع ويوظفها بسرعة ومبادرة فى تصحيح أخطائه . والأخطاء جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية ، ولابد أن يقع فيها الإنسان عند تطبيقه لأفكاره واستخدامه لموارده . لكن إذا كانت مصائب قوم عند قوم فوائد ، فإن أفضل من يستطيع تصحيح الأخطاء هم من يعانون من تلك الأخطاء » .

ويؤكد سيبروك على أن العولمة المتطرفة ستؤدى إلى أن يفقد العالم كله توازنه ، فى حين أنه يفترض فيها أن تكون أداة للتوازن الاقتصادى والسياسى الفعال ، نظرًا لسهولة الاتصال والتفاهم بين مختلف الدول .

من هنا تبرز ضرورة البحث عن معادلة أو منهج أو نظرية أو منظومة فكرية تساعد المرء على أن يكون راديكاليا ومحافظًا فى الوقت نفسه ، على أن يكون أكثر راديكالية من السعى إلى مجرد تغييرات فى وسائل الإنتاج ، وأقل راديكالية من هؤلاء الذين يسعون إلى اختزال كنوز الأرض إلى مجرد معيار نقدى أو أوراق مالية . وأن يكون أكثر محافظة من هؤلاء الذين يرفعون رايات تعلن الارتياح والسعادة ، وأن يقاوم ما يقوم به المحافظون من أعمال التمزيق والتقطيع العنيف ، وأن يكون أقل محافظة من هؤلاء الذين لا يرون خطأ فى أنماط التمييز .

ولم تكن العولمة منذ بدايتها فى التسعينيات قادرة على الاحتفاظ بأقنعتها لمدة طويلة . فبعد سقوط القطبية الثنائية ، لم تعد هناك مقاومة أو معارضة لتطلعاتها بعد أن أضحت الولايات المتحدة قائدًا رأسماليا رسميا للعالم أجمع . ولذلك لم تعبأ العولمة كثيرًا بإخفاء مخاطرها وتلاعبها بمقدرات العالم ، وبنفس السرعة هرع بعض المفكرين الحريصين على سلامة الفكر الاقتصادى الإنسانى بالتصدى لأمواجها حتى لا تغرق العالم كله فى كوارث قد لا يستطيع تجاوزها عندما تتفاقم وتتكاثر . ففى عام ١٩٩٥ أصدر جريجورى ج . ميلمان كتابه المثير « حول العالم على ظهر تريليون دولار فى اليوم » الذى مزق فيه قناع الثورة الاقتصادية الذى تتحلى به العولمة وتحتمى فيه أمام كل من تسول له نفسه أن يهاجمها .

يدور الكتاب حول فكرة رئيسية تتبع الجذور المبكرة للعولمة الاقتصادية ثم الانفجارات التى ترتبت عليها فى التسعينيات . فقد شهد العالم منذ منتصف السبعينيات ثورة صامتة اجتاحت أسواق المال والاقتصاد ، وغيرت

قواعد التعامل المالى والاقتصادى بشكل شبه كامل . لكن هذه الثورة ، التي تعادل فى خطورتها اكتشاف الطاقة الذرية ، سرعان ما انفجرت فى وجه الحكومات والدول والبنوك الوطنية ، وركب موجتها - للأسف - مجموعة قليلة من المضاربين والسماسرة وتجار العملة الكبار الذين أصبح فى إمكانهم تحديد مصائر الأمم وإذلال الحكومات ، سلاحهم فى ذلك ، الشائعات والمضاربات والمقامرة الواعية بقواعد اللعبة الجديدة وليس لديهم هدف سوى تحقيق الأرباح والمزيد من الأرباح بأية وسيلة .

وفى الأسواق المالية التي تمتد من طوكيو شرقًا حتى نيويورك غربًا ، تبلغ قيمة التعاملات حوالى تريليون دولار (ألف مليون) فى اليوم الوحد. أى ما يزيد على قيمة البترول والسيارات والقمح والسلع الأخرى التى يتعامل فيها العالم فى عدة أيام !! ويقدم المؤلف جريجورى ميلمان صورة مثيرة ومخيفة للمطبخ الذى يتم فيه طهى مصير العالم ، فيصف هذه الأسواق بأنها ميدان معركة مترامى الأطراف ، يتحرك فيه المتعاملون والمضاربون والسماسرة وتجار العملة ، يروجون الشائعات ، ويثيرون المخاوف أو التطلعات أو الآمال ، ويحجبون المعلومات عن منافسيهم ، ثم ينقضون كالصقور على فريستهم التى يمكن أن تكون حكومة أو بنكًا أومؤسسة من أجل تحقيق الأرباح .

وكان أكبر نموذج على حرب الشائعات والمضاربات الاقتصادية قد بزغ فى ٢٧ مارس ١٩٩٢ عندما تعرضت طائرة تابعة لشركة إيروفلوت الروسية لهجوم صاروخى خلال طيرانها فوق أوكرانيا ، وبثت وكالات الأنباء الخبر فى جميع أنحاء العالم على أنه خطأ محتمل أو سوء تقدير ، لكن المضاربين فى أسواق المال لم يأخذوا الأمر على هذا المحمل

البرىء ، وسرعان ما روجوا الشائعات بأن حربًا محتملة قد تندلع فى أية لحظة بين روسيا وأوكرانيا ، ومن شأنها قطع إمدادات البترول عن ألمانيا التى كانت تئن فى ذلك الوقت من أعباء الوحدة . وكان هدف المضاربين والسماسرة وتجار العملة ، إذلال المارك الألمانى بالترويج لوجود حالة من عدم الاستقرار فى المنطقة ، مما يؤدى إلى هروب المستثمرين والمدخرين من ألمانيا وأوروبا بشكل عام . وبالتالى سيهرعون لبيع ما يملكون من ماركات ألمانية ، ويشترون الدولار الذى سترتفع قيمته فى حين ستنخفض قيمة المارك والعملات الأوروبية الأخرى . وأى متابع للسياسة العالمية فى تلك الفترة كان فى إمكانه أن يتأكد من استحالة الحرب بين روسيا وأوكرانيا ، لكن رأس المال جبان بطبيعته ويأخذ دائمًا بالأحوط . وهذا هو الوتر المشدود دائمًا والذى يضرب عليه المضاربون والسماسرة فى الوقت المناسب ، عازفين أنغامًا تثير الرعب داخل المستثمرين وفى الوقت نفسه تبشرهم بطوق نجاة يلقونه إليهم فيسرعون للإمساك به .

واستطاعت ألمانيا بحنكتها الاقتصادية أن تنجح فى مواجهة المعركة وتجاوزها . لكن الدرس المستفاد منها لا يمكن تجاوزه ببساطة . فقد كان وراء إشعال هذه المعركة مضارب أمريكى اسمه آندى كريجر له تاريخ خطير فى تحويل المضاربات إلى ضربات قاصمة لحكومات وبنوك لم تسلم من أذاه . فقد شن فى عام ١٩٨٨ حربًا خفية وشعواء ضد البنك المركزى الإنجليزى المعروف باسم « بنك أوف إنجلاند » ، مستغلاً فى ذلك معلومة مفادها أن بريطانيا ستحقق عجزًا رهيبًا فى ميزان المدفوعات خلال ذلك العام . وشرع على الفور فى اقتراض الجنيهات الإسترلينية ثم بيعها فى مظاهرة محسوبة . وكانت خطته تتمثل فى أنه

إذا حدث عجز فإن قيمة الجنيه الاسترلينى ستنخفض بحيث يتمكن هو عندئذ من شراء الجنيه بأقل من نصف سعره ، وتسديد ما اقترضه بل والاحتفاظ بالأرباح . لكن السلطات البريطانية أعلنت أن العجز كان أقل من المتوقع ، ولم تنخفض قيمة الإسترلينى بل ارتفعت . ومع ذلك واصل كريجر الاقتراض والبيع لدرجة أن زملاءه تأكدوا من أنه سيصاب بخسائر فادحة . لكن البنك المركزى الإنجليزى بدأ فجأة فى بيع الجنيهات الإسترلينية بعد أن خشى أن ترتفع قيمة الإسترلينى إلى حد يصعب السيطرة عليه . وعندما انخفض الإسترلينى ، اشترى كريجر مليار إسترلينى مما تسبب فى فوضى وذعر فى بورصة لندن ، لدرجة أن البنك المركزى حاول التدخل ، لكن بعد فوات الأوان ، فقد كان كريجر قد حقق أرباحًا طائلة بالفعل .

ويوضح جريجورى ميلمان أن كريجر هذا ليس سوى واحد من حوالى عشرين تاجر عملة ومضاربًا ، ويؤكد أنهم « سادة العالم الجدد » ، ويشبهون محاربى الساموراى اليابانيين القدامى فى نضالهم المستمر من أجل المزيد من الثروات والأرباح . لكن ميلمان لم يوضح الفرق بين أهداف الساموراى القدامى والمضاربين الجدد . كان الساموراى يضعون أنفسهم وأسلحتهم وقدراتهم فى خدمة البشرية المعذبة وإنقاذها مما ينتهك كيانها ويهدد وجودها ، أما المضاربون الجدد فيلعبون بمصائر البشرية المعذبة من أجل الثروة ، ولتذهب البشرية إلى الجحيم لو أعاقت زحفهم صوب بريق الذهب . وهم يملكون قدرة فائقة على المقامرة واستغلال الفرص ، وقد يتكبد الواحد منهم خسائر فادحة ، لكنهم يستمرون فى المقامرة . فهذه هى حياتهم ، وهى سر قوتهم التى تضع فى اعتبارها كل احتمالات

المخاطرة ، وتملك من الجرأة والإقدام مالا يتوافر لأى اقتصادى عادى تقليدى . فهم يفاجئون الحكومات أو البنوك بخطوة جريئة غير متوقعة ، وعندما تشرع الحكومات أو البنوك فى الرد عليها أو مواجهتها ، يكون هؤلاء المضاربون والسماسرة قد حققوا أهدافهم ، إذ إنهم يحرصون دائمًا على ألا يفلت زمام المبادرة من أيديهم .

ولا يخلو كتاب من الكتب التى تناولت العولمة الاقتصادية بالدراسة والتحليل من ذكر المضارب الأمريكى ذى الأصل اليهودى الروسى چورج سوروس ، سواء بالإعجاب الشديد بعبقريته كما فعل توماس فريدمان فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » ، أو بتعرية مناوراته ومضارباته الخطيرة كما فعل جريجورى ميلمان فى كتابه « حول العالم على ظهر تريليون دولار فى اليوم » عندما يتحدث عن نظام النقد الأوروبى بصفته حجر الزاوية فى إقامة أوروبا المتحدة التى وقف لها چورج سوروس بالمرصاد . ذلك أن هذه الوحدة الاقتصادية تعنى أن شعوب أوروبا يمكن أن تتعامل تجاريا وتتنقل بحرية فى أى مكان داخل دول الاتحاد الأوروبى بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية . وهى فكرة ناضجة توصل إليها الأوروبيون بعد سنوات طويلة من الدراسات والمفاوضات ، حتى تحولت الفكرة إلى إستراتيجية اقتصادية وسياسية وثقافية تمكن دول الاتحاد الأوروبى من اكتساب ثقل دولى وحضارى فى مواجهة الولايات المتحدة التى لا ترحب بخطوة ضخمة مثل هذه ، وهى التى أكدت مرارًا أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا .

وسرعان ما بدأت كتيبة المضاربين الأمريكيين بقيادة چورج سوروس الحرب حين انفردت ببريطانيا التى كانت الولايات المتحدة امتدادًا لها

عبر الأطلنطى ، وعلى علاقة خاصة بها ، علاقة أقوى بكثير من علاقتها بأوروبا . ولذلك كان من الضرورى تلقينها درسًا يجعلها عبرة لكل من يظن فى نفسه القدرة على جعل هذا القرن قرنًا أمريكيا أوروبيا .

ففى عام ١٩٩٢ قرر چورج سوروس وخلفه آلاف المتعاملين وسماسرة البورصة فى البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والادخار سحب البساط من تحت أقدام أوروبا الجديدة ، وذلك عندما لاحظ سوروس مدى ضعف موقف بريطانيا فى نظام النقد الأوروبى ، وراهن على الجنيه الإسترلينى . وبدأ يقترض ملايين الجنيهات الإسترلينية ، (نفس لعبة آندى كريجر) . وإذا كان الطابور الخامس أمرًا شائعًا فى المعارك الحربية ، فإنه جزء لا يتجزأ من المعارك الاقتصادية . فعندما يتحالف الغزو الخارجى مع الغزو الداخلى ، فإن نسبة نجاة الضحية تكاد تكون منعدمة . وقد قاد عملية الغزو الداخلى أو الطابور الخامس شليزنجر محافظ البنك المركزى الألمانى (البوندز بنك) فى ١٥ سبتمبر من نفس العام عندما صرح بحتمية حدوث تغييرات داخل نظام النقد الأوروبى . وهو تصريح مسموم لأنه كان بمثابة إعلان للعالم أجمع بضرورة بيع الجنيه الإسترلينى . كما كان شليزنجر حريصًا على التأكيد بأن البنك المركزى الألمانى لن يدعم الإسترلينى . وكان هذا كافيًا لكى يشرع المضاربون فى هجومهم على الإسترلينى ، بحيث لم يجد البنك المركزى الإنجليزى مناصًا من رفع الفائدة على الإسترلينى حتى يجبر المضاربين على وقف شراء الإسترلينى ، فكانت النتيجة أن الفائدة ارتفعت فى ١٦ سبتمبر من ١٠ ٪ إلى ١٢ ٪ ، وأعلن البنك أنها ربما تصل

إلى ١٥ ٪ فى اليوم التالى . لكن رفع سعر الفائدة لم يوقف المضاربين الذين واصلوا مقامرتهم لأنهم يعرفون مدى حرج موقف الإسترلينى . وانتهت المعركة بهزيمة بريطانيا وخروجها من آلية سعر الصرف الأوروبى الموحد ، وقد حقق سوروس وحده حوالى مليار إسترلينى أرباحًا فى يوم واحد . وأطلقت الصحف الإنجليزية الشعبية عليه لقب « الرجل الذى هزم بنك إنجلترا وأذل حكومتها » .

ثم جاء الدور على إيطاليا كى تكون الضحية التالية بعد بريطانيا . فقد اقترض المضاربون والسماسرة وتجار العملة مليارات من الليرة الإيطالية ثم باعوها مقابل المارك الألمانى . واضطرت البنوك إلى أن تبيع الليرة للبنك الإيطالى المركزى الذى حاول إنقاذ الليرة بشرائها مقابل المارك ، لكن البنك الألمانى المركزى كان يدرك أن قيمة الليرة مبالغ فيها ، فى حين ظل المضاربون يهاجمون الليرة إلى أن اضطرت إيطاليا إلى الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبى ، وحقق المضاربون أرباحًا طائلة دون أى جهد سوى ممارسة قواعد المقامرة وإتقانها .

وكانت القاعدة التى انطلقت منها العولمة الاقتصادية إلى الآفاق الحالية قد تكونت مع اكتشاف السندات والأسهم الآجلة ، وترسخت مع انتشار ما عرف باسم الأسواق الآجلة التى يتم فيها البيع والشراء ثم تأتى مرحلة التسليم فى المستقبل . ومن خلالها حصلت أسواق المال على فرصة ذهبية غير مسبوقة للتحكم فى قيمة العملات . وأدى التطور المذهل فى الاتصالات وتبادل المعلومات والتوسع الدولى فى استخدام الكومبيوتر إلى تمكن المضاربين والسماسرة وتجار العملة من معرفة

اتجاهات الحكومة التى أصبحت لا تستطيع أن تتحكم فى قيمة عملتها كما تريد . فإذا رفعت من قيمة عملتها بشكل يتنافى مع الواقع ، فإن الأسواق سرعان ما تعود بهذه العملة إلى قيمتها الحقيقية برغم أنف الحكومات . لقد انتهى الزمن الذى كانت فيه الحكومات تسيطر على عملاتها وعلى الأسواق بشكل كبير ، حين كان كل ما يستطيع المضاربون والسماسرة وتجار العملة أن يفعلوه هو حماية أنفسهم من هجوم الحكومات ومحاولة تحقيق أرباح ضئيلة كلما أمكن ذلك . لكن مع حلول السبعينيات أصبح همُّ الحكومات الأول يتمثل فى حماية نفسها من هجوم المضاربين الذين استفحل خطرهم لدرجة أنهم اكتسحوا حكومات مثل حكومتى بريطانيا وإيطاليا فى التسعينيات .

لقد استطاع المضاربون والسماسرة وتجار العملة فى أسواق المال أن يزيلوا الحواجز التى كانت تفصل بين اقتصاديات الدول وأسواق المال . بل إنهم نجحوا فى الحد من سيطرة الحكومات على اقتصاديات بلادها ، وأصبحوا قادرين على التأثير فى مساراتها وبرامجها بشكل مباشر، ومن هذا التأثير يستطيع المضاربون أن يعاقبوا الحكومات التى تحاول تقليم أظافرهم . وغالبًا ما ينشأ خلاف بين المسئولين الماليين والاقتصاديين فى الدول وبين هؤلاء المضاربين ، وغالبًا ما ينتهى الخلاف بفوز المضاربين ، مثلما حدث مع فرنسا والسويد وأسبانيا وأيرلندا فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٥ .

والأسلوب الذى يتبعه المضاربون والسماسرة وتجار العملة ، أسلوب بسيط بل ونمطى ومعروف ، ومع ذلك فهو سلاح بتار لايمكن مقاومته

لأنه يعتمد على قواعد اللعبة الاقتصادية التى يتيحها نظام السوق الحرة وآلياتها . وهى قواعد تكتسب شرعيتها من اعتراف جميع الأطراف المعنية بها . من خلالها يقوم المضاربون باقتراض كبير بالعملة التى يشعرون بضعفها ، ثم بيع هذه الأموال مقابل عملة أقوى ولتكن المارك الألمانى . وبين عمليات البيع والشراء يجد البنك المركزى نفسه مجبرًا على التدخل . لكن سرعان ما تبدأ الحرب النفسية ويشرع المضاربون فى نشر الشائعات وترويج الأخبار عن قرب انهيار العملة مما يجبر البنك المركزى على اتخاذ قرار مفاجئ يكون بالفعل فى صالح المضاربين . ويعترف المضاربون أنفسهم بأنها لعبة قذرة ، لكنهم يؤكدون فى الوقت نفسه أنها اللعبة الوحيدة التى يتقنونها وتحقق لهم أرباحًا خيالية . وفى عالم المال الغاية تبرر الوسيلة دائمًا .

والخسائر التى تتسبب فيها العولمة الاقتصادية لاتقتصر على الحكومات بل تمتد لتشمل البنوك أيضًا . ففى فبراير عام ١٩٩٥ - على سبيل المثال - وقعت كارثة مالية دولية مدوية تكبدها بنك بارينجز الإنجليزى العريق الذى تأسس منذ حوالى ثلاثة قرون ، وقام بتمويل الحرب البريطانية ضد نابليون . وكان يعتبر بنك الأسرة المالكة حتى عهد الملكة اليزابيث الآن . وتتجلى مأساة البنك المبكية المضحكة - وشر البلية ما يضحك - فى أن موظفًا صغيرًا فى فرع البنك فى سنغافورة ، ويدعى نيك ليسون ، ضارب فى مراهنات بمئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية فى بورصة سنغافورة للأسواق الآجلة ، مما أدى إلى انهيار البنك تمامًا واختفائه من الوجود . وهو البنك الذى كان يطلق

عليه بنك أصحاب الدم الأزرق ، وبنك الأرستقراطية العريقة . لكن كل هذه العراقة التاريخية انتهت بضربة واحدة على يد موظف لم يتجاوز الثلاثين من عمره . وعندما حاول البنك المركزى الإنجليزى إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، دعا إلى اجتماع طارئ لكبار الممولين فى لندن لإعداد خطة إنقاذ قصيرة الأمد ، لكن العولمة كانت قد غيرت العالم ، ولم يعد البنك المركزى الإنجليزى قادرًا على فرض قراراته على أحد . فلم يعد لدى الممولين والبنوك التجارية الحس الوطنى أو الانتماء القومى للمشاركة فى عملية غير مضمونة . بل إن البنك المركزى الإنجليزى نفسه لم يعد ملزَمًا بدفع تمويلات من جيب دافع الضرائب الإنجليزى . كما رفض البنك المركزى اليابانى المساعدة ، وترك الجميع - وفى مقدمتهم البنك المركزى الإنجليزى - أقدم بنك تجارى بريطانى ليلقى مصيره المعروف عندما اشترته مؤسسة « آى إن جى » الهولندية المالية مقابل جنيه إسترلينى واحد !!! ففى عصر العولمة أصبح المال كالماء ، إذا تسرب فى المواسير الخطأ فلا عودة له مرة أخرى .

وبرغم أن أسواق المال تأثرت بانهيار بنك بارينجز واندثاره ، كما تذبذبت العملات العالمية صعودًا وهبوطًا ، إلا أن هذه الأسواق استوعبت انهيار البنك تمامًا ، كما يستوعب المحيط غرق سفينة أو باخرة ضخمة فيه . لقد مضى الزمن الذى كان انهيار بنك فيه يقيم الدنيا ولا يقعدها . ففى ساعات معدودة أصبح بنك بارينجز مجرد ذكرى مثل التايتانيك تمامًا .

وعلى نفس المنوال العولمى ، استوعبت الأسواق انهيار العملة المكسيكية «بيزو» فى ربيع ١٩٩٥ ، وفشلت البنوك المركزية الأمريكية واليابانية والأوروبية مجتمعة فى أن تسحب البساط من تحت أقدام

المضاربين والسماسرة وتجار العملة الذين انقضوا كالصقور على العملة المكسيكية ، وأصيب السياسيون والمسئولون الماليون والاقتصاديون فى هذه الدول بصدمة من جراء القوة الهائلة التى يستطيع بها المضاربون تحريك العالم واللعب بمقدراته ، لدرجة جعلت الرئيس المكسيكى «زيدلو» يصرح بأنه من الواضح أن السرعة التى تتطور بها أسواق المال فى العالم تفوق قدرة الحكومات على التكيف معها . ويضيف بأن الخبرة التى تعلمتها المكسيك من هذه التجربة المأساوية أن التستر على الحقيقة ومحاولة إخفائها خطر لا يمكن التسامح فيه ، لأن من يفتح ثغرات فى جبهته كى يخترقها الخصم المتربص ، لن يلوم إلا نفسه .

وهذه هى القضية المصيرية التى يركز عليها جريجورى ج. ميلمان فى كتابه . فإذا كان المضاربون والسماسرة وتجار العملة يصولون فى الأسواق المالية ويجولون بهذه السطوة دون أن يستطيع أحد أن يردعهم ، فإن الحكومات والبنوك مسئولة فى أغلب الأحايين عن ذلك . فالخطر يبدأ دائمًا بإخفاء الحقيقة والتستر عليها . وعندما تحاول الحكومات إعطاء صورة غير حقيقية أو غير واقعية عن عملتها واقتصادها ، فإنها بذلك تفتح ثغرات فى جبهتها ليتسلل منها المضاربون وينقضون عليها بأساليبهم المعروفة لإذلال هذه الحكومات . وخاصة أن الشفافية التى يتميز بها عصر الثورة المعلوماتية ، والتطور المذهل لنظم الاتصالات ، جعل من الصعب إخفاء الحقائق . ومن مصلحة الحكومات والبنوك أن تعلن عن الحقيقة دون مواربة لأن هناك من يترصدون أو يتربصون لأى انحراف أو خداع أو تزييف لهذه الحقائق ، حتى لو كان بسيطًا .

لكن الأمر ليس بهذه البساطة التى يتصورها المضاربون والسماسرة وتجار العملة ، إذ إن ليستر ثيرو خبير الاقتصاد العالمى وأستاذ الإدارة والاقتصاد فى معهد ماساتشوستس للتكنولوچيا يدق أجراس الإنذار فى كتابه الذى صدر فى لندن فى عام ١٩٩٦ بعنوان : « مستقبل الرأسمالية : كيف ستشكل قوى اليوم الاقتصادية عالم الغد » ، مؤكدًا أنه فى النصر الذى أحرزته الرأسمالية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفتت المعسكر الشرقى ، قد تكون نهايتها الفعلية . ذلك أن اعتبار هذا النصر هو نهاية التاريخ كما يزعم فرانسيس فوكوياما ، قد يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية . كما ينذر ليستر ثيرو الذى يؤمن أن النظام الاقتصادى الذى يفتقر إلى المنافسة والدافع للتحدى ، يمكن أن يلقى المصير الذى تعرضت له المذاهب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وهذا ما أثبتته نظرية المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى التي أكدت أن الحضارة تزدهر فى مواجهة التحدى وابتكار أساليب للاستجابة له ، أما الازدهار الاقتصادى المطمئن لغياب التحديات المتربصة به ، فلن يستفز قواه ، وسيركن للدعة والخمول والتواكل والتكاسل لكى يجد نفسه فى النهاية - دون أن يدرى - مهددًا بالتآكل والتدهور والانهيار .

وهذا ما يهدد الرأسمالية السائدة الآن بعد انهيار الشيوعية مع نهاية عقد الثمانينيات . فقد تبارى الكتاب والباحثون سواء فى الغرب أو الشرق فى إصدار مؤلفات لا تحصى عن ظروف الانهيار وأسبابه ، والآثار المترتبة عليه ، وأهمها انفراد الرأسمالية كمذهب سياسى ونظام اقتصادى بزمام القيادة فى العالم . وتجلت خطورة الوضع

الجديد فى أن الانتصار المدوى للرأسمالية ، مكنها من أن تتسيد الموقف الدولى فى ظل عدم وجود أى نظام اقتصادى منافس لها ، وبالتالى تلاشت كل التحديات التى يمكن أن تستنفر قواها . فبعد أن وقع الزلزال الذى أنهى الشيوعية ، تحول حوالى ١,٩ مليار من البشر إلى العالم الرأسمالى ، وبعد أن كانت هناك معايير اقتصادية واجتماعية تحكمهم ، أصبح من المحتم عليهم ، خاصة فى أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقًا ، أن يكيفوا أنفسهم مع قيم جديدة للنجاح والفشل فى ظل الرأسمالية الوافدة ، وهو ما عجزوا عن استيعابه وهضمه حتى الآن .

وتتجلى الإشكالية الرأسمالية الآن فى أنه يتحتم عليها أن تتمثل الواقع الجديد الذى جعلها تنفرد بالزعامة الاقتصادية وبالتالى السياسية ، ويقول ليستر ثيرو إن هذا الواقع يختلف تمامًا عن الأوضاع التى مرت بها الرأسمالية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فهناك لعبة جديدة بقواعد جديدة تستلزم إستراتيجيات جديدة إذا ما أرادت الرأسمالية أن تتغلب على المشكلات ، هى التحديات التى يجب أن تستنفر كل قواها من أجل الاستجابة لها ومواجهتها ، وأية استهانة بها سوف تؤدى إلى كوارث لا يعلم مداها سوى الله . فقد كانت التحديات التى تمثلها الشيوعية واضحة ومحددة ومتكتلة فى جبهة المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى ، أما التحديات الآن فهى متناثرة ومتفتتة ، وتشكل حالات عديدة ومتنوعة ومختلفة ، بحيث تحتاج كل حالة منها إلى دراسة ومعالجة خاصة لها . وهو ما يستدعى جهودا نظرية وميدانية غير نمطية ، حتى لا تفلت الأمور

من أيدى قادة الرأسمالية ، ويصدمون عندما يجدون انتصارهم السعيد وقد تحول إلى برك من الوحل يخوضونها وهم لا يعرفون مدى الأعماق التى يمكن أن تنزلق إليها أقدامهم.

ويتمثل أول تغيير فى قواعد اللعبة الاقتصادية فى أن الصناعات التى اعتمدت عليها المجتمعات الرأسمالية فى تطورها خلال القرنين الماضيين ، والتى قامت على أساس وجود موارد طبيعية ومواد خام مثل الحديد والصلب أو المعادن فى أماكن معينة قد تراجعت إلى المرتبة الثانية لتحل محلها صناعات تعتمد أساسًا على قوة العقل والمعرفة وليس على الموارد الطبيعية . وهى صناعات يمكن أن تنشأ وتزدهر فى أى مكان توجد فيه التكنولوچيا والمعرفة . إن النظرية الكلاسيكية التقليدية التى تنهض على الأفضلية النسبية لأماكن معينة نتيجة قربها من الثروات الطبيعية وأدت إلى تمركز الصناعات فيها ، تكاد تدخل متحف التاريخ . ففى ظل التكنولوچيا الجديدة الناتجة عن المعرفة وعلوم الإلكترونات التى لا تتوقف عن التطور والتقدم من لحظة إلى أخرى (وهذه ليست مبالغة) ، يمكن إقامة الصناعات الحديثة مثل الكومپيوتر - مثلاً - فى أى مكان فى العالم تتوافر فيه المعرفة ، تتساوى فى ذلك مدينة بنجالورا الهندية (مركز الكومپيوتر فى آسيا) ووادى السيلكون لصناعات الكومپيوتر فى الولايات المتحدة .

ويقول ليستر ثيرو : إن هذا التطور الجديد يحتم على الحكومات الرأسمالية أن تنهض بدور آخر غير دورها الذى اعتادته فى الماضى حين كان المكان هو الفيصل ، ولم يكن للحكومات خيار فى ارتباطها

بالمكان واستثمارها له . أما الآن فمجال الاختيار فتح على مصراعيه، ووضع مسئوليات ضخمة وتاريخية على عاتق الحكومات لتشجيع صناعات المستقبل ، وذلك بالاستثمار بعيد المدى فى المعرفة والتكنولوچيا والمهارات المتجددة دائمًا .ففى زمن القطبية الثنائية كانت الحكومات الرأسمالية تنظر إلى التخطيط طويل المدى على أنه بدعة شيوعية تعوق حرية السوق وحركة رأس المال ، ورفضت أن يتجاوز أى تخطيط لها مدة خمس سنوات لكن هذا الجيل الجديد من صناعات المستقبل أصبح يتطلب من الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة بالتخطيط بعيد المدى لزيادة قدرة البلاد فى مجالات البحث والمعرفة والمهارة والتجديد والابتكار ، لأنها تملك القدرة على توجيه استثمارات ضخمة إلى هذه المجالات قد يعجز عنها القطاع الخاص .

ولاشك أن العولمة الاقتصادية ستكون من أهم ملامح القرن الحادى والعشرين . فعلى المستوى الاقتصادى العالمى بدأت قواعد اللعبة تتغير، وأهمية الاقتصادات الوطنية تضمحل لصالح كيانات اقتصادية دولية . ودخلت الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات والقوميات فى معارك حتى مع الدول الغنية ، خاصة عندما تركز على مصالح شعوبها ، فى حين لا يهم هذه الشركات سوى الربح والمزيد من الثروات . وبالفعل وجدت الحكومات نفسها مضطرة لإقامة التكتلات الاقتصادية والتجارية، أو التعاون مع الموجود منها إذا عجزت لسبب أو لآخر عن إقامتها . وعلى الرغم من إصرار القادة الامريكيين على أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا ، فإن الحقائق الاقتصادية على أرض

الواقع تؤكد أنه لن تكون هناك دولة مسيطرة اقتصاديا أو سياسيا على العالم ، كما كان الأمر بالنسبة لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة فى القرن العشرين . فقد أنهت العولمة الاقتصادية هذا العصر عندما تناثرت مراكز الثقل الاقتصادى ، واشتعل الصراع فيما بينها ، وأصبحت الغلبة للأسرع والأمهر ، وليست للأكبر والأقوى ماديًا ، فالانتصار للكيف وليس للكم .

وإذا كانت الرأسمالية الجديدة تظن أن الأمور قد دانت لها ، وأن التاريخ انتهى عند انتصارها الأخير ، فهى واهمة وهمًا مرضيا . فهناك على الساحة الدولية متغيرات عالمية متشابكة ومعقدة ، ولا تعرف السكون أو الثبات لحظة واحدة ، ويتحتم على الرأسمالية السائدة الآن أن تواجهها ، وأن تستجيب لها وتتأقلم معها من خلال الإدراك الواسع والعميق لقواعد اللعبة الجديدة وقوانينها .

ويؤكد ليستر ثيرو أن الخطر الراهن الذى يواجه الرأسمالية ليس الانهيار من الداخل كما حدث للشيوعية ونظم اقتصادية أخرى ، لكنه الركود الذى قد ينتج عن غياب المنافسين الذين يولدون روح التحدى . وسيكون الفائزون فى القرن الجديد مختلفين تمامًا عن الفائزين فى القرون الماضية . فقد أصبحت القواعد مختلفة ومتغيرة ، واستدعت مرحلة التحول الاقتصادى والسياسى والحضارى استجابات ومناهج مختلفة ، وتطلب النجاح والتقدم والازدهار أكثر من مجرد ابتكار التكنولوچيا - ناهيك عن استيرادها - بل تغيير آراء وأفكار وتوجهات وسلوكيات وعادات الناس ، بحيث يستخدمون التكنولوچيا ويطورونها

كمنهج فكرى وسلوكى ، وليست كمجرد أدوات لبناء مجتمع جديد . وقد تمثلت قوة الرأسمالية فى أنها أثبتت خطأ مقولة ماركس التى ظلت تؤكد أن الرأسمالية تحمل فى جوهرها بذور فنائها . فقد طورت نفسها ، وخلقت الظروف الكفيلة بالقضاء على بذور الفناء أو تحييدها من خلال سلسلة تغييرات فى أسسها ومساراتها مثل الضمان الاجتماعى ، وتقليل ساعات العمل ، وإنصاف العمال ، وغير ذلك من الضمانات التى ساعدتها على الفوز فى معركة البقاء . لكن المستقبل فى زمن العولمة يحمل تحديات أصعب وأخطر ، وسوف تتجدد إمكانية بقاء الرأسمالية أو فنائها طبقًا لنوعية استجابتها لهذه التحديات .

وهذا هو فخ العولمة الذى اتخذ منه المفكران الألمانيان هانس - بيترمارتين وهارالد شومان عنوانًا لكتابهما القيم والمسهب : « فخ العولمة : الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية » الذى أصدراه عام ١٩٩٦ ، وترجمه عن الألمانية الدكتور عدنان عباس علي ، وصدر فى سلسلة « عالم المعرفة » الكويتية فى أكتوبر ١٩٩٨ . والكتاب دراسة عميقة ورحلة استكشاف لأغوار السياسات الليبرالية الحديثة التى تعتمد عليها العولمة فى كل المجالات ، وترسم للقراء صورة المستقبل بالعودة إلى الماضى البعيد للرأسمالية . فبعد حوالى قرن من الزمان سارت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية والمزج بين حقوق الإنسان وحقوق المجتمع حتى لا يجور أحدهما على الآخر ، ظهرت فى العقد الأخير من القرن العشرين حركة مضادة تسعى حثيثًا للقضاء على كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من إنجازات

ومكاسب ، وذلك من خلال طرد العمال من مصانعهم وتشريدهم فى طرقات البطالة والضياع ، وخفض أجور وزيادة ساعات من لا يزالون فى العمل ، وترك مستويات المعيشة للتدهور ، وتقليص الخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية التى تقدمها الدولة ، وإطلاق آليات السوق لتجرى فى أعنتها وفى أى اتجاه بصرف النظر عما تدوسه فى طريقها من بشر ، ورفع يد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى بحيث يقتصر دورها على « حراسة النظام » ، أى يتحول الوزراء وكبار المسئولين إلى مجرد خفراء يحرسون مكاسب السادة الجدد : المضاربين والسماسرة وتجار العملة . وكذلك نقل السلطة الفعلية من دوائر الحكومات إلى دوائر البورصات والأسواق المالية ، وتوسيع الفجوة وتعميقها بين الفقراء والأغنياء ، بصرف النظر عن نوعية الوسائل التى يستخدمونها لاكتناز الثروات ومدى شرعيتها .

ومن ينظر إلى خريطة العالم الآن يجد أن هذه التيارات والتوجهات هى التى تحدد ملامح الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى غالبية دول العالم ، والتى لا يرى فيها بيتر مارتين وشومان سوى عودة إلى نفس الأوضاع التى شكلت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) . وهى أوضاع لن تثبت عند حد معين بل ستتفاقم وتزداد سوءًا وبشاعة مع السرعة التى تتحرك بها عجلة العولمة بفضل الإمكانات التى تتيحها لها الليبرالية الحديثة والتى تفتح بها كل الأبواب والآفاق بلا خجل ولا حياء ولا حساسية ، كما لو كانت تزحف للحصول على حقوقها المشروعة . ولا يمكن عقد مقارنة بين

السرعة التى تحركت بها رأسمالية البخار والفحم والأيدى العاملة ، والانطلاق المحموم الذى يميز رأسمالية العصر الإلكترونى والاتصالات الفضائية والشركات العملاقة ، متعددة الجنسيات وعابرة القارات .

ولن يكون مستقبل العولمة سوى صورة من الماضى المتوحش للرأسمالية فى بداياتها المبكرة ، إذا ما سارت الأمور على ما هى عليه . ويوضح المؤلفان أن التركيبة السكانية الاقتصادية العالمية فى القرن الحادى والعشرين ، هى تركيبة تتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية . فلن يزيد عدد السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على مستوى مرموق من المعيشة على ٢٠ ٪ ، أما النسبة الباقية (٨٠٪) فهى عدد السكان الفائضين عن الحاجة ، الذين لا لزوم لهم ، ومع ذلك فسوف يتفضل السادة الأغنياء بإتاحة مواصلة العيش لهم من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير ، وعليهم أن يحمدوا الله ليل نهار لأنه منحهم هؤلاء الأغنياء الكرماء .

ويسلط المؤلفان الأضواء الفاحصة والكاشفة على أسباب التدهور الحادث فى أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل ، وذلك بإرجاعها إلى ما أسمياه « بديكتاتورية السوق والعولمة » ، وذلك على ضوء ما يروج له منظرو العولمة من أفكار ومقولات وسياسات . فعلى الرغم من تشدق هؤلاء المنظرين بالديمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار الاقتصادى العالمى القادم وغير ذلك من الأقنعة البراقة التى يخفون بها حقيقة وجوههم ، فإن التعميمات التى يطلقونها لا تمت للديمقراطية وحقوق الإنسان بصلة ، بل هى فى

جوهرها ديكتاتورية شمولية وغير مبررة علميا . فهم يقولون مثلاً : « إن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئًا لا يحتمل » ، و « إن دولة الرفاهية للجميع تهدد المستقبل ، وإنها لم تكن سوى تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة ، وبانتهائها لم يعد هناك أى مبرر للتنازل » ، أو إنه يتحتم « على كل فرد أن يتحمل قدرًا من التضحية حتى يمكن الانتصار فى ميدان المنافسة الدولية » ، أو الادعاء ، « بأن الغياب النسبى للمساواة أصبح أمرًا لابد منه » . وقد شرعت السياسات الاقتصادية الليبرالية التى تطبق الآن فى مختلف دول العالم على تحويل هذه الأفكار إلى حقائق وإستراتيجيات مطبقة على الناس دون مشاركتهم أو مشورتهم أو موافقتهم على تلك السياسات ، فهذه كلها اعتبارات لم تعد من الأهمية بمكان بحيث توضع فى الحسبان .

ويرى المؤلفان أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى بـ « أممية رأس المال»، أى أن الأممية الرأسمالية قد حلت محل الأممية الشيوعية بعد أن اتخذت من رأس المال أيديولوچية مقدسة لا تحيد عنها ، وويل لمن يتصدى لها . فسوف يواجه منظومة جهنمية من مصالح وتحالفات أصحاب رؤوس الأموال ، التى تهدد بسحب أرصدتها وهروبها إذا لم تستجب الحكومات لمطالبهم التى لا تتوقف عند حد ، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية ، وإنشاء وتقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانًا ، وإلغاء وتعديل التشريعات والقوانين التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى ، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعى والصحى ، وإعانات البطالة ،

وخصخصة المشروعات العامة مع القضاء على المتعثر منها ، وتحويل كثير من الخدمات العامة التى كانت تقوم بها الحكومات ، لتصبح من اختصاص القطاع الخاص ، ووضع أهداف تجارية لها ، وغير ذلك من مطالب الأممية الرأسمالية التى لا تعرف لنفسها حدودًا . ويوضح بيتر مارتين وشومان أن انتشار هذه الأممية التى لم تعد تعبأ بشىء إلا الربح والمزيد من الربح ، كان نتيجة مباشرة لانهيار « النموذج الاشتراكى » فى الاتحاد السوفيتى السابق وفى دول وسط وشرق أوروبا . وهو انهيار لم يكن بفعل ضغوط خارجية بقدر ما كان تحللاً من الداخل .

وينتقد المؤلفان الحجة التى يروجها بعض منظرى العولمة ، والتى تؤكد أن هذه العولمة ذات الاتجاه الليبرالى المغرق فى التطرف ، هى من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوچية الشبيهة بالأحداث الطبيعية والكونية التى لا يمكن التصدى لها . وهو ما أكده وبَشَّرَ به ونظّر له توماس فريدمان بعد ذلك فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » الصادر فى ١٩٩٩ . ويفند المؤلفان هذا التوجه الخبيث المسموم بأن هذه العولمة ليست إلا نتيجة حتمية أوجدتها سياسات معينة ، بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التى وقَّعت على القوانين التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة ، وألغت الحدود والحواجز أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال ، وسحبت المكاسب التى حققها العمال والطبقة الوسطى ، والتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) التى ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة . ففى كل هذه الأمور لم تكن هناك حتميات طبيعية أو كونية لا يمكن تجنبها ،

بل إرادات سياسية واعية بما تفعل ، وحريصة على مصالح الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات . وتحولت الديمقراطية وحقوق الإنسان التى يحلو للحكومات والبرلمانات ارتداء أقنعتها البراقة ، إلى الديكتاتورية الرأسمالية وحقوق المضاربين والسماسرة وتجار العملة والشركات متعددة الجنسيات القادرة على انتزاع هذه الحقوق وتحويلها إلى حقائق على أرض الواقع الجديد بمساعدة الحكومات والبرلمانات المتحالفة معها والواقفة معها فى الخندق نفسه .

ويواصل المؤلفان تمزيق أقنعة العولمة الاقتصادية بتفنيد القضية التى تزعم أن العولمة قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات القروية والمحلية والوطنية والإقليمية فى بوتقة اقتصاد عالمى موحد ، بعد أن « صار العالم سوقًا واحدةً » ، وأن التجارة العالمية تبدو وكأنها فى نمو مطرد يستفيد منه الجميع ، بعد أن « أصبح العالم قرية كونية متشابهة»، تنمو جميع أجزائه وتتلاحم ، وخاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التى جمعت العالم كله فى منظومة صوتية ومرئية . لكن بخلاف هذه المنظومة فإن هذه القرية الكونية ليست سوى أكذوبة عالمية ، لأن ثورة الاتصالات والمعلومات اقتصرت فى فعالياتها الدولية على بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتكنولوچيا العالمية ، وتتصل ببعضها البعض وبالعالم الخارجى أكثر من اتصالها بالبلاد التى تنتمى إليها . وتحول الجزء الأكبر من العالم إلى قرى متناثرة لا اتصال فيما بينها ، وجزر منفصلة ، وإلى عالم بؤس وفاقة ، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة التى ليس لها مكان على الخريطة

المعاصرة . وأصبحت مساعدات التنمية التى كانت تعطى للبلاد النامية والمتخلفة أثرًا بعد عين ، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، واندثار حوار الشمال والجنوب ، ودخول الدول النامية النفق المظلم والمسدود للمديونية الخارجية التى تلهب ظهورها بسياط لا ترحم ، وفى مقدمتها إشهار إفلاسها بين لحظة وأخرى .

ويوضح بيتر مارتين وشومان أنه إذا كان تركيز الثروة هو الهدف الإستراتيجى لتطور العولمة ونموها ، فإن الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين البشر والدول لابد أن تتسع وتتعمق بسرعة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ . تكفى الإشارة إلى أن ٣٥٨ مليارديرًا فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان العالم ، أى ما يزيد قليلاً على نصف تعداده ، وأن هناك ٢٠ ٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥ ٪ من الناتج العالمى الإجمالى ، وعلى ٨٤ ٪ من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها ٨٥ ٪ من مجموع المدخرات العالمية . ولا يقتصر هذا التفاوت على العلاقات بين الدول ، بل هناك تفاوت آخر يوازيه داخل كل دولة على حدة ، حيث تستأثر قلة من السكان بالجزء الأكبر من الدخل الوطنى والثروة القومية ، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش أو تحت وطأة العوز والحاجة . وقبل زمن العولمة كان هذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة سواء على المستوى الدولى أم المستوى المحلى ، يشكل إزعاجًا وقلقًا، سواء بالنسبة للهيئات الدولية كالأمم المتحدة أو الحكومات المحلية سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية . أما الآن فيتبجح منظرو العولمة بتأكيدهم على أن هذا التفاوت سلاح مطلوب فى حلبة التنافس العالمى الضارى !!

ومع تسارع عملية العولمة وتحولاتها المحمومة ، فإن بعض المفاهيم والمصطلحات المهمة التى شغلت ساحات الفكر التنظيرى والعمل التطبيقى لعقود متتابعة مثل « العالم الثالث » و « التحرر » و « التقدم » و « حوار الشمال والجنوب » و « التنمية الاقتصادية » ، قد دخلت متحف التاريخ لأن رواد العولمة لم يجدوا لها أى معنى ، خاصة أن ما يعرف «بالعالم المتقدم » أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية، وبشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة . هذا دليل عملى على أن « النموذج الحضارى » الذى ابتكره الغرب وهلل له كثيرًا تحت أعلام الديمقراطية وحقوق الإنسان ، قد ثبت فشله وعجزه عن الاستمرار لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. ويعتقد بيتر مارتين وشومان أن الدعاية المدوية لهذا النموذج لم تنتج عن إيمان لا يتزعزع بعبقريته ، بل كانت جزءًا من الحملة الدعائية ضد المعسكر الشرقى فى فترة الحرب الباردة. والدليل على ذلك أن هذا النموذج سرعان ما تهاوى كقصر من رمال بمجرد هبوب رياح العولمة، ودخل العالم مرحلة تحول تاريخى، ينعدم فيها التقدم والرخاء، ويسود التدهور الاقتصادى والتدمير البيئى والانحطاط الثقافى، فى ضوء «حضارة التميط» التى تسعى العولمة لفرضها عن طريق مسخ الهويات القومية للثقافات المختلفة .

وكان أمل الدول النامية أو الفقيرة أن يقف صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى صفوفها لحمايتها من بطش الأسواق النقدية والمالية العالمية التى تحررت من كل القيود التى تحد من

انطلاقاتها ، بعد أن تمكنت من التخلى عن معظم الضوابط التقليدية التى حكمت العمل المصرفى والنظم النقدية عهودًا طويلة . لكن بعد أن امتلكت هذه الكتلة النقدية العالمية كل وسائل القوة والسيادة بل والسطوة، تحول صندوق النقد الدولى إلى أداة طيعة فى يدها لتنفيذ أهدافها ، لأن أرصدته عبارة عن امتداد طبيعى لقنواتها الاقتصادية التى تغطى العالم كله . وإذا كانت هذه الكتلة الدولية قد استطاعت أن تفعل هذا بصندوق النقد الدولى ، فقد كان من الأسهل عليها أن تتلاعب أيضًا بالسلطة النقدية المحلية (وهى البنك المركزى) فى كل دولة على حدة. فلم تعد خاضعة على الإطلاق لها . وأصبحت عمليات دخول وخروج الأموال بالمليارات ، تتم فى ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر ، وأصبحت السلطة النقدية المحلية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية فى البورصات .

هكذا تحول العالم أجمع إلى رهينة فى قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية ، مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات التى توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات . وقد سبق أن تناولنا فى هذا الفصل وكذلك الفصل السابق : « عصر الحكومات الخفية » أمثلة من هؤلاء المضاربين ،والأزمات التى خططوا لها وقاموا بتفجيرها ، ومقدرتهم الفائقة على التحكم فى رفاهية أو فقر أمم ودول برمتها ، دون أن تتمكن أية سلطة ، محلية أو عالمية ، من محاسبتهم أو ردعهم . ومع ذلك فإن نظرية المؤامرة لا تنطبق عليهم فى هذا المجال . فليست هناك

تحالفات بمعنى الكلمة بين هؤلاء المتكالبين على جنى الأرباح لتخفيض قيمة العملة فى هذا البلد أو ذاك ، أو لرفع أسعار الأوراق المالية أو لخفضها فى هذه البورصة أو تلك . فقد صنع كل مضارب منهم إمبراطورية خاصة به لها فروعها ومكاتبها وخطوطها وأسرارها ورجالها وممثلوها العلنيون والسريون ، ونادرًا ما يحتاج للتحالف مع مضارب آخر. فالسوق واسعة ومفتوحة على مصراعيها ، ويمكن أن تستوعب أضعاف المضاربين الكبار الذين لا يزيد عددهم على عشرين مضاربًا ، يمسكون بخناق الاقتصاد العالمى ، ويذلون أعناق الدول والحكومات والشعوب .

إن ما يجرى على الساحة الآن ، وتشكو منه الدول والحكومات مر الشكوى لم يكن نتيجة مؤامرة اصطنعها المضاربون والسماسرة وتجار العملة ، وإنما كان نتيجة طبيعية ومنطقية للسياسات والقوانين التى شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ، تحت شعار « تحرير الأسواق المالية والنقدية » ، وهى العمليات التى سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولى مختلف دول العالم على تطبيقها ، بإطلاق سعر صرف عملتها ، وانفتاحها التام على السوق العالمية للمال والتجارة . وهو انفتاح يجبر هذه الدول على التنافس فى تخفيض الضرائب ، وتقليص الإنفاق الحكومى ، وضغط الجهاز البيروقراطى ، وخصخصة مشروعات الدولة ، وغض النظر عن العدالة الاجتماعية . وتنهض حجة المنظرين لهذا التوجه والمروجين له على أنه ينسجم مع المصلحة العامة فى نهاية الأمر. ولذلك فالعولمة الاقتصادية ليست زلزالاً أو بركانًا أو إعصارًا أو ظاهرة كونية لاقبل للإنسان بها ، وإنما مرحلة جديدة فى تاريخ العالم ،

لم تبدأ إلا بعد أن فتحت لها الحكومات والبرلمانات الأبواب ، بالتوقيع على اتفاقياتها وبروتوكلاتها ، دون ضغط من أحد . ولو تركت الأبواب مغلقة لما تدفق الطوفان الذى يجتاح الجميع الآن . وغنى عن الذكر أنه لم يكن خافيًا على الحكومات والبرلمانات أن تحرير الأسواق المالية والتجارية هو فى نهاية الأمر تحرير للمضاربين والسماسرة وتجار العملة من أية قيود ، مما يلقى الأضواء على تحالفات خفية ومشبوهة بين هؤلاء الديناصورات والمسئولين فى تلك الحكومات . ولذلك فالشكوى منهم الآن لا محل لها من الإعراب . فمن يربى الثعبان فى بيته لا يحق له أن يشكو أو حتى التظاهر بالشكوى من لدغاته .

وأوشكت توجهات العولمة الاقتصادية على التحول إلى بدهيات لا يصح الجدل حولها ، ناهيك عن دحضها . ومن يحاول ذلك فهو متخلف أو جاهل أو رجعى أو اشتراكى أو شيوعى أو غافل عن حقائق العصر !! فقد تحولت الدعوة إلى الانفتاح على السوق النقدية والمالية والتجارية العالمية إلى أيديولوچية صارمة (وتكاد تكون مقدسة) بحيث يجب أن يخضع لها الجميع ، وإلا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب . ولم تستطع كل دول العالم - تقريبًا - التصدى لتأثير الضغوط التى تمارسها عليها المنظمات الدولية ، واضطرت لتطبيق سياسات العولمة الاقتصادية والانفتاح بلا حدود ولا عوائق ولا قيود . ومن الطبيعى أنه حينما يبدأ البلد فى الانصياع لتلك السياسات ، والرضوخ لمنطق أسواق النقد والمال والتجارة العالمية ، فإن الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء البلد سرعان ما ينضمون إلى صانعى السياسة الاقتصادية فى بلدهم ،

بل ويمكن أن يصبحوا هم أنفسهم صانعى هذه السياسة ، لأن المسئولين السياسيين فى هذا البلد يدركون جيدًا أن هؤلاء الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال فى استطاعتهم استثمار أموالهم فى أى مكان فى العالم .

ويرى بيتر مارتين وشومان فى كتابهما الرائد « فخ العولمة » أن العولمة الاقتصادية وضعت حدا ونهاية لمجتمع الرفاهية الإنسانية ، حتى فى أشد صورها تواضعًا ، وذلك من خلال النمو والانتشار المطرد للبطالة ، وما تؤدى إليه من تقليص قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين . ففى مضمار السباق المسعور وراء أكبر قدر من الأرباح التى أصبحت تتحقق فى الأسواق المالية والتجارية ، شرعت كل الأطراف المعنية فى التنافس والتصارع من أجل خفض تكاليف الإنتاج ، مما أدى إلى ممارسة الضغط الشديد على عنصر العمل لتخفيض الأجور إلى أدنى مستوى ممكن . ولم يقتصر الأمر على العمال الزراعيين الذين حلت الآلات الحديثة والمتطورة مكانهم فى مواقع الإنتاج ، بل امتد ليشمل الإداريين والموظفين نتيجة للاستخدام المتوسع لأجهزة الكومبيوتر ، فتم الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى عاشوا على دخلهما من ممارستها . وهو ما أسماه المؤلفان بمذبحة العمالة التى كانت فى منتهى القسوة فى البنوك وشركات التأمين على وجه الخصوص .

ولم يسلم العاملون فى المجالات الإلكترونية الحديثة من الوقوع فى براثن البطالة . ففى مجال صناعة برامج الكومبيوتر -على سبيل المثال- بدأت كبرى الشركات الأمريكية المتخصصة فى هذا المجال ، فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين . فقد طغى الانتماء

للدولار على الانتماء لأمريكا . وحينما ضايقت الحكومة الأمريكية هذه الشركات حتى تعود إلى الحظيرة الأمريكية ، كان رد الشركات أن قامت بنقل جزء كبير من أنشطتها إلى نيودلهى . وبالطبع فإن ما ينطبق على المجال الإلكترونى ، ينطبق من باب أولى على المجالات الصناعية الأخرى مثل صناعة الصلب أو السيارات أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الكهربية والإلكترونية أو شبكات الاتصالات الهاتفية ... إلخ . فقد أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود ، دون أية قيود ، إلى الإطاحة بالعمالة إلى متاهات البطالة والتشرد . ولذلك يصف بيتر مارتين وشومان المنافسة الاقتصادية فى زمن العولمة بأنها « تطحن الناس طحنًا » ، و" تدمر التماسك الاجتماعى " ، و « تعمق التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين الناس » .

وقد مزق المؤلفان قناع الديمقراطية الذى تحاول العولمة الاقتصادية أن تتجمل به . ذلك أن منظرى العولمة ومروجى قيمها يؤكدون دائمًا أن العولمة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة ، فالديمقراطية تحتاج إلى السوق للانطلاق إلى آفاقها المنشودة فى الحرية وحقوق الإنسان ، كما تحتاج السوق للديمقراطية لتجاوز كل العقبات التى يمكن أن تبرز فى طريقها . فهما منظومة واحدة تنهض على التفاعل الإيجابى والتناغم المثمر لزيادة الرفاهية للجميع . لكن هذا القناع المزيف يخفى حقيقة التعارض بين الديمقراطية والسوق . فالديمقراطية التى يروجون لها ديمقراطية زائفة لأنها تدافع عن مصالح الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال والمضاربين والسماسرة وتجار العملة ، وتحميهم من أى تهديد للأرباح

والثروات المتدفقة عليهم . وفى الوقت نفسه تضر هذه الديمقراطية بالعمال والطبقة الوسطى التى أبقى بها خارج هامش المجتمع بعد أن كانت تشكل قلبه النابض وعقله الناضج . فتحت شعار « تهيئة الشعوب لمواجهة سوق المنافسة الدولية » استمر تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، وتقليل المساعدات والمنح الحكومية بقدر الإمكان . أما الديمقراطية الحقة فلا يمكن أن تمارس إلا عندما يكون الناس فى مأمن من غوائل الفقر والمرض والبطالة . فلا حرية أو كرامة لفقير أو جائع أو عاطل ، وما لم يتحقق الاستقرار والتقدم فى حياة الناس ، فلا مهرب لهم من السقوط فى براثن نظم القهر والتسلط والبطش .

وقناع ديمقراطية السوق الذى يبعد الدولة عن التدخل فى أمور الحياة الاقتصادية ، قناع زائف ومضلل أيضًا لأنه يتجاهل البعد الاجتماعى بدعوى أن « السوق تنظم نفسها بنفسها » ، وأن كل إنسان يأخذ ويربح تبعًا لإنتاجيته . فهذه كلها دعاوى أو أكاذيب أو أوهام لابد أن تؤدى إلى تدمير الاستقرار الاجتماعى الذى عرفته الدول الرأسمالية الصناعية نفسها فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إبان عصر دولة الرفاهية للجميع . والدليل على ذلك أن مظاهر التوتر الاجتماعى الآخذ فى الانتشار فى كل أرجاء المعمورة قد تجلت فى العداء للأجانب فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وتهميش الأقليات والفئات المستضعفة ، ونمو النزعة الشوفينية ، واشتعال الصراعات العنصرية والعرقية والدينية بل والطبقية ، وتزايد المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية ، ومقاطعة الانتخابات أو مظاهر العنف المصاحبة لها ، ونمو الجريمة الفردية والمنظمة ، وانتشارالعنف والمخدرات والدعارة ... إلخ .

وإذا كان من المستحيل إنكار أن التكامل العالمى للأسواق المالية والتجارية ، وحرية التجارة ، وضمان تنقل السلع ورؤوس الأموال دون حواجز أو قيود ، قد زاد من الدخل القومى للبلاد الرأسمالية والصناعية المتقدمة ، إلا أن هذه الزيادة لا يتم توزيعها بطريقة تضمن إشراك غالبية المواطنين فيها . وهذه العدالة الاجتماعية والإنسانية لا يمكن أن تتم بدون تدخل الدولة ، ولا يعقل أن تستقر الأمور فى أية دولة يكون فيها عدد الخاسرين أكبر بكثير من عدد الرابحين . كما لا يمكن لعجلة العولمة أن تستمر فى الاندفاع دون وجود تكافل اجتماعى ترعاه الدولة ، لأنه الضمان الوحيد لاستمرار التأييد الواسع الذى لا يزال يمنحه المواطنون فى البلاد الصناعية لنظام السوق .

وإذا كان من المستحيل أيضًا إعادة العجلة إلى الوراء حين سادت دولة الرفاهية للجميع فى الستينيات وأوائل السبعينيات ، إلا أنه من الضرورى اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع الانفجارات التى يمكن أن تؤدى إلى نكسات لا حدود لها ، إذ إنه فى عصر العولمة قد أصبحت كل الظواهر عالمية بما فيها النكسات . فقد كانت الدولة فيما قبل العولمة تتمتع بقدرتها على تبنى السياسات المالية والاقتصادية التى تجدها مناسبة لأهدافها ، والتى تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية ، واستخدام صمامات أمن للتخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية . أما فى عالم اليوم فقد تبدلت الأحوال تمامًا نتيجة للتعقيد المتزايد فى القنوات التجارية والمالية المتشابكة ، وتقسيم العمل الدولى إلى درجات لم يسبق لها مثيل ، وإضعاف السلطة الاقتصادية للدولة ، مما يحتم ضرورة

تكاتف الدول والحكومات لتوجيه التنافس عالميا لخدمة الجانب الإنسانى والاجتماعى والديمقراطى فى حياة الأمم ، بدلاً من تحول التنافس إلى صراع وحشى قد تخسره جميع الأطراف المعنية .

وكان المفكر الاقتصادى جيمس توبين قد اقترح ضريبة على مبيعات النقد الأجنبى وعلى القروض الأجنبية ، وتخفيض سعر الفائدة وإصلاح النظام الضريبى ، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية ، وإدخال إصلاحات جذرية تضمن توسيع النظام التعليمى وتطويره ورفع مستواه ، وإجراء تعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة . فالبشر هم الغاية فى حين أن الأوراق المالية هى مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية الإنسانية العظمى . لكن المشكلة الأساسية تكمن فى غياب الحكومات القادرة على الإمساك بزمام المبادرة لإجراء هذه الإصلاحات ، لكبح جماح العولمة المنفلتة من كل عقال ، دون معاقبة الحكومات على هذه الإصلاحات بهروب الأموال منها .

ولا يعتقد بيتر مارتين وشومان أن مثل هذه المبادرة يمكن أن تصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية التى تشعر بالارتياح العميق تجاه تيارات العولمة الجارية الآن . فمعظم كبار المضاربين الأمريكيين يوجهون ضرباتهم إلى أوروبا لصالح أمريكا . ولذلك فإن المؤلفين يؤمنان بإمكان أن تأتى مثل هذه المبادرة من أوروبا من خلال دول الاتحاد الأوروبى بحيث تقدم بديلاً أوروبيا يكبح جماح الأيديولوجية الليبرالية الأنجلو ساكسونية المتطرفة . وهذا البديل يمكن أن يكون مزيجًا من الأفكار والتوجهات والسياسات التى نادى بها جون ماينرد كينز ولودفيج إيرهارد

والتى منحت أوروبا استقرارًا اقتصاديا وسياسيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة ، وليس الأفكار والتطبيقات التى نادى بها فريدرش فون هايك وميلتون فريدمان .

وعلى الرغم من أن احتمالات اندلاع حرب عالمية ثالثة مدمرة تكاد تكون قد تلاشت تمامًا بعد انتهاء الحرب الباردة واندثار عالم القطبية الثنائية ، فإن الأخطار المترتبة على العولمة الرأسمالية نتيجة للتطور الفوضوى فى البورصات والأسواق المالية والتجارية العالمية ، لا تقل فى بشاعتها ورعبها عن حرب عالمية ، إذا ما وقع انهيار اقتصادى عالمى بسبب ضعف وهشاشة ضوابط الرأسمالية على المستوى العالمى ، وغياب ضوابطها على المستوى المحلى . ومن المتوقع أن تؤدى هذه المخاطر المتوقعة إلى إيجاد خط للرجعة عندما يقترب الجميع من الحافة حيث الهاوية التى ستبتلعهم دون تفرقة بين غنى وفقير . فقانون الحياة يؤكد أن لكل شىء حدا لابد أن يتوقف عنده ، سواء بالرجوع إلى الحق أو بالتطرف الذى يقضى على نفسه بنفسه ، والعولمة ليست استثناء من هذه القاعدة . وكل شىء يزيد على حده ينقلب إلى ضده ، ودوام الحال من المحال ، وهذه كلها قوانين غير قابلة للكسر . ولذلك ليس من المستبعد أن يتحول الحكام فى البلاد الصناعية المتقدمة والذين يتطرفون الآن فى الدعوة إلى العولمة المتحررة تمامًا من أية قيود، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانغلاق على الذات . فعندما تتحول تكاليف التكيف مع السوق العالمية إلى سياط تلهب ظهور البشر والشعوب ليل نهار ، فسوف يتدفق طوفان مضاد ليقتلع فى طريقه كل جذور العولمة .

وهناك مؤشرات وبوادر فعلية تؤكد أن العولمة لن تصول وتجول وحدها فى الميدان ، وتسعى حثيثًا لتحقيق الديمقراطية الحقيقية المضادة لديكتاتورية الأسواق المالية والتجارية ، والمتحدية لبرامج الأحزاب اليمينية التى تهدف لهدم دولة الرفاهية للجميع والتضامن الاجتماعى لغير القادرين . وأصبح الملايين من المواطنين الأوروبيين العاديين يطالبون ، بشتى وسائل التعبير عن الرأى ، بوقف جنون الأسواق المالية والتجارية ، ومراعاة إنسانية الإنسان ، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية . ولم يقتصر هذا التعبير على الأفراد ، بل تجلى فى النشاط الحضارى لأحزاب الخضر ، والاتحادات النقابية ، وتجمعات النساء والطلبة والشباب ، وحركات التمرد السياسى ، والتضامن مع الأقليات والمهاجرين والبلاد النامية والشعوب المنكوبة ، والإضرابات العمالية الواسعة والمتكررة التى تشهدها فرنسا وبلچيكا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها ضد الخصخصة والتهميش . فقد آمنت هذه الملايين أن العدالة الاجتماعية مسألة لا تقررها السوق ، بل تتوقف على تحالف القوى الاجتماعية التى تناضل من أجلها .

إن المجتمع الذى يقوم على أسس ديمقراطية حقيقية ، يضمن لنفسه الاستقرار لأن الناخبين يلمسون بأنفسهم أن حقوق الجميع مصانة ، وليست حقوق المتفوقين اقتصاديًا فحسب . من هنا كان على السياسيين الديمقراطيين حقا أن يبذلوا قصارى جهدهم على تحقيق التوازن الاجتماعى وعلى الحد من الحرية الفردية حتى لا تنقلب إلى فوضى ، وخاصة إذا ماكانت فى ذلك مصلحة المجتمع . وفى الوقت نفسه لابد من توافر حرية

الحركة للمشروعات ومرونة اقتصاديات السوق حتى تنمو وتزدهر ويعم الخير على الجميع . فلا أحد يستطيع أن ينكر أن تحقيق الربح هو الحافز الذى يحرك الطاقات الخلاقة لزيادة الرخاء من خلال المزيد من الابتكارات والاستثمارات . ويكمن الإنجاز العظيم الذى حققته السياسة الغربية فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فى المحاولة الناجحة للموازنة بين حرية رؤوس الأموال وصيانة كرامة الإنسان . وهى فلسفة إنسانية نهض عليها اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية .

لكن العولمة أصبحت تهدد هذا التوازن فى الصميم ، لأن تدهور مقدرة الدول على توجيه السوق العالمية قد جعل التيار فى مصلحة الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال والمضاربين والسماسرة وتجار العملة . وبرغم أن الاستقرار أو الازدهار الاقتصادى الذى صنعه الرواد فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان الأساس الذى أقام عليه رواد العولمة بناءهم الاقتصادى فى عصر ما بعد الحرب الباردة . فإنهم يتناسون بتجاهل غريب فضل السابقين عليهم ، لأنهم يتعامون عن الجوانب الإنسانية والضمانات الاجتماعية التى ميزت الإنجازات الاقتصادية لهؤلاء السابقين . فهم يعتقدون أن التخفيض المستمر للأجور ، وزيادة ساعات العمل ، وخفض المساعدات والمنح الحكومية للمحتاجين ، هى السبل الصحيحة لتهيئة الشعوب لمواجهة المنافسة المعولمة . وقد سارت الولايات المتحدة خطوات واسعة فى هذا المضمار عندما تخلت تمامًا عن نظام الرعاية الاجتماعية . ويرى معظم قادة المشروعات الاقتصادية والسياسيين السائرين فى ركابهم ، أن مقاومة عمليات إلغاء

الرعاية الاجتماعية ، هى محاولة لا طائل منها لأنه لا أحد يستطيع الوقوف فى وجه تطور حتمى . ويقارنون العولمة بالثورة الصناعية على أساس أن من يعترضها ، سينهزم فى نهاية المطاف ، كما انهزم الذين أرادوا الوقوف فى وجه الميكنة فى القرن التاسع عشر .

والعولمة الاقتصادية التى تفخر بانتمائها إلى العالم أجمع بل وإلى الكون بأسره ، ليست عالمية فى حقيقتها ، وإنما هذا مجرد قناع زائف من الأقنعة البراقة التى تخفى بها وجوهها . فالعولمة فى الاقتصاد العالمى لا تتبع بالضرورة مبدأ واحدًا يسرى على كل أرجاء المعمورة . ففى حين تدعو بلدان الرفاهية القديمة إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع ، تطبق البلدان الصاعدة حديثًا ، منهجًا مضادا لذلك تمامًا . فمثلاً نجد قادة الشركات متعددة الجنسية الذين يرفضون فى بلادهم كل أنواع التدخل الحكومى فى قراراتهم الاستثمارية رفضًا باتا ، يضطرون هم أنفسهم إلى الخضوع للشروط التى يضعهاالبيروقراطيون الحكوميون فى آسيا على الاستثمارات القادمة من أمريكا وأوروبا التى تبلغ المليارات . ذلك أن رأس المال لا لون له ولا مبدأ ولا عقيدة ولا أيديولوجية .

ولا ريب فى أن سعى الدول النامية المفتقرة لرأس المال ، إلى التكامل الاقتصادى مع الدول الصناعية المتقدمة عن طريق إنشاء مناطق تجارية حرة لن يكون فى مصلحتها فى نهاية الأمر ، بل ستكون مضاره أكثر من فوائده ، إذا تم هذا التكامل بدون حماية للاقتصاد الوطنى من مغبة المنافسة الأجنبية . وعلى النقيض من المتحمسين والمؤمنين بآليات

السوق من الأوروبيين والأمريكيين ، أدرك الكثير من حكام البلاد الفقيرة فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية ، منذ أوائل الثمانينيات ، الأمور على حقيقتها ، فساروا بأممهم إلى أبواب الرفاهية عبر طرق أكثر حكمة وحصافة وذكاء .

لكن المعضلة تكمن فى أن المضاربين والسماسرة وتجار العملة الذين أعمتهم شهوة المال وسعار الثروة ، يملكون القدرة على المضى بإستراتيجية التحرير الاقتصادى إلى هاوية الانتحار الجماعى . فقد أصبح تكديس الثروة بأى ثمن هو هدفهم الأوحد الذى لا تحيد عنه عيونهم ليل نهار ، مما يذكرنا بصورة البخيل التقليدى : « شايلوك » فى مسرحية شكسبير » تاجر البندقية » ، و « آرباجون » فى مسرحية موليير « البخيل » ، وغيرهما من الذين جعلوا من المال غاية حياتهم بدلاً من أن يكون وسيلة فى خدمتها . لكن سلبياتهم تنعكس عليهم وعلى المقربين منهم ، أما ديناصورات العولمة الاقتصادية فسلبياتهم تعم العالم أجمع . فهم الآن يمثلون قوة مادية طاغية استطاعت أن تجبر معظم الخبراء لدى المؤسسات الرائدة فى الاقتصاد العالمى ، سواء أكانوا يعملون فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى أم لدى البنك الدولى للإنشاء والتعمير أم لدى صندوق النقد الدولى ، على المضى قدمًا فى عملية التكامل على المستوى العالمى ، برغم أن المشكلات المتعاظمة فى الدول المتقدمة أثبتت بطلان مزاعمهم المتفائلة . ومع ذلك واصلوا ارتداء أقنعتهم المزيفة التي تدعى أن إزالة الحدود أمام السوق ، من شأنها أن تعبد الطريق أمام العالم الثالث ، على أدنى تقدير ، للخروج من مأزق الفقر والتخلف . أو كما يدعى إريك جوندلاخ وبيتر نوتكامب

الباحثان الألمانيان فى معهد كيلر للاقتصاد العالمى ، الذى هو بمنزلة قلعة علمية تؤوى الليبراليين المحدثين فى ألمانيا ، حين قالا بأن العولمة تحسن من فرص البلاد النامية للحاق ، اقتصاديا ، بركب البلاد الصناعية . كما تواصل صحيفة « فرانكفورتر ألجمانيه تسايتونج » بصفتها رأس الحربة فى الجهاد من أجل تحرير رأس المال ، تأكيدها على أنه « من خلال العولمة فقط ، سيكون بوسع المليارات الستة من سكان العالم ، المشاركة فى الانتصارات التى لم ينعم بها حتى الثمانينيات ، سوى ستمائة مليون من مواطنى البلاد الصناعية القديمة لا غير » . ويعلق بيتر مارتين وشومان على هذا التفاؤل الزائف غير المنطقى وغير الواقعى بقولهما : « إنه هدف نبيل بلاشك . ولكن هل سيتحقق هذا الهدف فعلا ؟ هل سيذهب ما يخسره الشمال من رفاهية إلى فقراء الجنوب حقا ؟ » .

إن أغلبية رجال الحكم لم يعودوا يسبرون غور نتائج ما يصوغون من برامج اقتصادية ذات أبعاد عالمية . وفى هذا يقول كارل فان ميرت المفوض الأوروبى لشئون المنافسة : « إن القرار بتحرير بعض القطاعات الخدمية التى كانت الدولة تحتكر تقديمها ، لا يعتبر خطوة ذات طابع أيديولوچى أبدًا ، بل هو تعبير عن رغبة طبيعية للتكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوچية » . وبهذا يمزق فان ميرت القناع المزيف عن الأيديولوچية غير المبالية بالمصير الإنسانى ، والتى يدركها كل ذى عقل حينما يزعم الساسة - دائمًا وأبدًا دون ملل - بأنهم يستجيبون لما تمليه عليهم طبيعة الأمور ، عندما يتخذون قراراتهم بشأن خصخصة المشاريع الحكومية ، وتوزيع العوائد الضريبية والميزات الاقتصادية . وكأنهم كتب

عليهم أن ينقادوا لا أن يقودوا ، أى وضع العربة أمام الحصان . ولهذا يقول فيلهلم نولنج أحد محافظى البنك المركزى الألمانى فى عام ١٩٩٢ ، إنه يتعيَن على السياسة الدولية أن تتخذ كل السبل لحماية عالم المال من مغبة تصرفاته هو نفسه ، ولدرء مخاطر وقوع أكبر كارثة محتملة فى النظام المالى . وكذلك كان إنذار فيلكس روهاتين نائب محافظ البنك المركزى الأمريكى حين لاحظ « أن الطاقة القاتلة الكامنة فى إتلاف أدوات مالية جديدة مع أحدث أساليب التقنية العالية ، يمكن أن تؤدى إلى توليد عوامل مدمرة . فالمخاطر التى تنطوى عليها أسواق المال العالمية ، أصبحت اليوم أشد خطرًا على الاستقرار من الأسلحة النووية » .

قال روهاتين هذا التحذير عام ١٩٩٤ ، فى حين تلاه فى عام ١٩٩٥ جوكين سانيو ، نائب رئيس مكتب الرقابة الاتحادى الأمريكى لشئون القروض ، حين أكد على أن الإفلاس الذى حل ببنك بارينجر البريطانى العريق ، ليس سوى حدث بسيط نسبيا ، وأن الطامة الكبرى ستحل فيما لو عصفت الكارثة بأحد بيوت المال الدولية التى تستقطب أكبر حصة فى التعامل مع الصفقات الفرعية التى تغطى معظم أجزاء العالم ، ذلك أن انهيار واحدة من هذه الحلقات المركزية يمكن أن يسبب ، على نحو مفاجئ ، محنة عظيمة للشبكة المالية برمتها . ولذلك يطالب سانيو بإنشاء مكتب رئيسى للإفصاح والشفافية ، يتعين إبلاغه بمعاملات الصفقات الفرعية الضخمة ، كما هو متبع على المستوى القطرى فيما يخص القروض الكبيرة . فبهذه الطريقة وحدها يمكن التعرف فى الوقت المناسب على ما يتراكم فى الأسواق من مخاطر عظيمة ، وقنابل موقوتة شديدة الخطورة . ولا يعقل أن تطالب الأسواق المالية والشركات متعددة

الجنسيات ، الدول النامية أو المتخلفة بالشفافية فى حين أنها هى نفسها لا تمارسها ، وتلجأ إلى الدهاليز الاقتصادية المعتمة التى قد تمكنها من توجيه ضربات مفاجئة لمنافسيها . وإذا أصبحت الضربات متبادلة فقل على الدنيا السلام . ولذلك يصر سانيو على أن التحرك فى اتجاه إنشاء هذا المكتب الرئيسى للإفصاح والشفافية ، قد صار أمرًا حتميا ويتطلب السرعة فى العمل .

ولم تقتصر هذه المخاوف والنذر والإنذارات على مفكرين اقتصاديين أكاديميين وموضوعيين ومخلصين من أمثال فان ميرت ونولنج وسانيو ، بل امتدت إلى المضارب الأعظم والسمسار الأكبر وعملاق العولمة الاقتصادية چورج سوروس الذى دعا بنفسه إلى اتخاذ الحذر والحيطة ، برغم أنه يعد واحدًا من أكبر الرابحين فى المعاملات المالية المتسارعة والعابرة للقارات . فقد اعترف فى يناير من عام ١٩٩٥ ، وأمام حشد من ثلاثة آلاف مستمع من كبار ذوى الشأن فى عالم المال والصناعة والسياسة الدولية ، ضمهم المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس ، بأن النظام المالى العالمى لاتتوافر له مقومات الوقوف فى وجه أزمات كبيرة، وأنه سيصبح عرضة للانهيار فيما لو عصفت به أزمة جدية .

ومع ذلك فإن طوفان العولمة كان أقوى من كل هذه التحذيرات والإنذارات ، فلم يحدث تغيير يذكر فى هذا الاتجاه . وواصلت العولمة ارتداء أقنعتها البراقة المزيفة بتبجح منقطع النظير . فقد تبخرت فكرة إنشاء المكتب الرئيسى للإفصاح والشفافية ، ولم يعد لها ذكر فى المفاوضات أو المنتديات التي تعقد بين الحين والآخر ، ومعها تلاشت فكرة سن قوانين أكثر صرامة لوضع الضمانات والضوابط الكفيلة

بتجنب الانفجارات المفاجئة . وتمخض الجبل فولد فأرًا ، إذ إن معظم المفاوضات والمنتديات كانت تنفض بعد الاتفاق على تعليمات غير ملزمة وتاركة للبنوك الحرية فى تقدير حجم المخاطر بنفسها . ذلك أن القائمين بالرقابة على البنوك لا يهمهم كثيرًا الخسائر التى تصيب بعض الأفراد أو البنوك ذات التأثير الضعيف على الشبكة العالمية ، لكن الخطر يصبح داهمًا عندما تعجز بنوك وصناديق استثمار كبيرة عن الدفع ، مما يؤدى إلى زعزعة النظام برمته وتعريضه للمخاطر . ذلك أن إفلاس بنك كبير واحد يمكن أن يتسبب ، فى ساعات قليلة ، فى إفلاس بنوك أخرى فى العالم . وكان هورست كوهلر ، رئيس اتحاد صناديق الادخار الألمانية قد أعرب فى عام ١٩٩٤ عن مخاوفه من هذه التطورات إذ قال إن الخطر سرعان ما ينتقل إلى البورصات ، لكى يصيب أسعار الصرف فى الصميم، وبالتالى ينهار عالم الاقتصاد الحقيقى ، أى الإنتاجى . وهذا يعنى أن وقوع أكبر كارثة محتملة أمر ممكن بلا أدنى شك ، لأن التجارة بالسلع ستتوقف فجأة ، ويتدهور النظام برمته ، ويقع انهيار شامل شبيه بالانهيار الذى عصف بالعالم فى شهر أكتوبر من عام ١٩٢٩ .

ويبدو أن عجز الحكومات نتيجة للضربات التى تلقتها على أيدى ديناصورات العولمة الاقتصادية ، قد جعلتها تتقى شر القتال فى معركة غير متكافئة ، وإن كان الأمل يحدوها بأن بلوغ الفوضى المالية العالمية الذروة لابد أن يبشر بانحدارها على السفح واقترابها من النهاية . فمهما طال الزمن فلابد من إخضاع أسواق رأس المال من جديد لرقابة الدولة. إن قوة الدفع الذاتى المثير ة للفوضوية السائدة فى عالم المال

قد صارت ترعب حتى المتعاملين والمستثمرين والمضاربين والسماسرة فى هذا العالم أنفسهم . ففى هذا العالم الذى أصبح غابة إلكترونية لا يعرف أحد حدودها أومساراتها أو أحراشها ، تشابكت الملايين من أجهزة الكومبيوتر التى يستحيل السيطرة على العمليات أو المعاملات التى تجرى من خلالها ، بحيث أصبحت المخاطر تزداد وتتراكم وتتفاقم عبر أية قناة وعند أى منعطف ، فى حين أن العالم استطاع السيطرة على مخاطر التقنية النووية من خلال الاتفاقيات المتبادلة وأجهزة الرقابة المعنية . ولذلك كان من الطبيعى أن يتزايد عدد نقاد أسواق النقد التى لا تخضع للرقابة والضمانات والضوابط ، حتى فى صفوف النخب السياسية وكبار المستثمرين والمضاربين الذين استشعروا المخاطر المحتملة .

وكان جيمس توبين الاقتصادى الأمريكى الحاصل على جائزة نوبل قد نشر فى أكتوبر عام ١٩٧٨، فى "المجلة الشرقية الاقتصادية" دراسة بعنوان « مشروع للإصلاح المالى الدولى » ، وأوضح فيها أن حرية رأس المال فى الانتقال بلا شروط أو ضوابط لابد أن تضر بالقطاعات الإنتاجية ، وذلك بسبب التغيرات المفاجئة التى تطرأ على اتجاهاتها من ناحية ، وبسبب التغيرات الفوضوية الكبيرة التى تحل بأسعار الصرف من ناحية أخرى . ولذلك ينصح توبين بضرورة الحد من شطحات أسواق النقد الدولية التى تعمل بقوى دفع تفوق المطلوب إلى حد ما ، وذلك بفرض ضريبة بنسبة واحد فى المئة على كل المعاملات بالعملات الأجنبية. وقد تبدو النسبة ضئيلة ، إلا أن تأثيرها عظيم فى مجال الجهود الرامية لاستغلال اختلاف مستويات أسعار الفائدة السائدة فى

الأسواق والبلاد المختلفة . خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار ما ينطوى عليه النظام النقدى من مخاطر تفرزها المضاربة المتربصة به ، والتى تجعل مستقبله محاطًا بضباب كثيف ، بحيث لم يعد أحد يعرف إذا كانت السياسة الاقتصادية تتقدم إلى الأمام أم تتراجع إلى الخلف .

ولعله من سخرية القدر أن النجاح الواضح والمتبلور فى نظرياته ومناهجه وآلياته ، والذى حققته الاشتراكيات الديمقراطية فى الحد من هيمنة رأس المال ، خاصة فى عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الذى يدفع الآن إلى السيادة الشمولية الجديدة للنظام الرأسمالى الحالى. ذلك أن الارتفاع المستمر فى الأجور وسياسة الرعاية الاجتماعية الحكومية فى الخمسين سنة الماضية ، كانتا قد خلقتا تلك الطبقة الاجتماعية المتوسطة التى تعمل بمدخراتها الآن فى الأسواق المالية . ولم تشهد العصور الماضية قط هذا العدد الكبير من الناس الذين تزيد دخولهم على ما ينفقونه على وسائل المعيشة . وأصبح الذين يزودون البنوك وصناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين بما لديهم من مدخرات ، هم ومدخراتهم السلاح الرئيسى فى هجومها على النقابات ودولة الرعاية الاجتماعية .

وتتفاقم المفارقة الساخرة عندما يصبح صاحب الدخل الجيد من أبناء الطبقة الوسطى ، الجانى والمجنى عليه فى آن واحد ، الرابح والخاسر دون أن يدرك قواعد اللعبة الخفية . ففى حين تتحقق له ربحية متزايدة من مدخراته لدى شركة تأمين مثلا ، فإن دخله يتآكل بفعل العبء الضريبى المتزايد . كما يمكن لمديرى صندوق الاستثمار الذى يرعى مدخراته وينميها ، أن يكونوا السبب فى فقدانه لوظيفته فى حالة

ما إذا اشترى صندوق الاستثمار بمدخراته ومدخرات الآخرين أسهم المؤسسة التى يعمل فيها ، وكلفوا مجلس إدارة جديد بإدارة المشروع مطالبين إياه بضرورة رفع كفاءة العاملين ، وتسريح الفائضين عن الحاجة منهم ، وذلك بهدف زيادة الربحية ، وحرصًا على أموال المستثمرين فى الصندوق .

من هنا كان من حق الحكومات التى تسهر على استقرار أسعار سندات وسعر صرف العملة ، أن تدعى لنفسها قدرتها على وضع الأسس الضرورية لزيادة الرفاهية لجميع أعضاء المجتمع ، وصد طوفان العولمة الطاغية التى ليست فى مصلحة أولئك الذين لا يحوزون مدخرات تذكر ، ولا أولئك الذين سيسرحون من العمل ، وليس فى وسعهم الاستمرار فى تسديد أقساط الادخار ، وهم أغلبية لا يمكن تجاهلها أو تهميشها بأية حال من الأحوال . ومعنى هذا أن سيطرة الأموال على الحكومات من خلال الأسواق ، ليس بالنهج المثالى الذى يدعيه منظرو العولمة . فهى سيطرة شمولية وديكتاتورية تتجاهل أن السياسة الديمقراطية تخضع لقوانين أخرى غير قوانين السوق ، كما تتعامى عن الاختلافات الثقافية الاجتماعية بين الأمم ، مما يؤدى إلى مخاطر نمو الصراعات والنزاعات والشقاقات المحتملة . ولذلك فإن الخضوع لحكم أسواق المال هو فى حقيقته ضربة للديمقراطية .

ومنذ أخذ المضاربون يضيقون الخناق على العديد من رؤساء الحكومات الديمقراطية ، لم يتبق لهؤلاء سوى الشكوى واللوم والانتقادات دون جدوى أو فعالية . فعلى سبيل المثال اشتكى رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور فى إبريل ١٩٩٥ ، من ترك العمليات فى الأسواق المالية تتم

بسرعة وبحجم كبير ، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية . وهذا تحذير من رجل اقتصاد من الطراز الأول استطاع أن يصل إلى رئاسة الوزارة فى بريطانيا . وأيده فى ذلك رئيس وزراء إيطاليا الأسبق لامبرتو دينى ، الذى كان بدوره محافظًا لبنك بلاده المركزى ، إذ أكد أيضًا على أنه يجب منع الأسواق من تقويض السياسة الاقتصادية لبلد بأكمله . أما الرئيس الفرنسى چاك شيراك فإنه يرى أن القطاع المالى العالمى مدعاة للاستنكار ، ويسمى المضاربين فيه بلاموارية « وباء الإيدز فى الاقتصاد العالمى » .

ومن الواضح أن رؤساء الحكومات يدفعون الآن ثمن اندفاعهم وراء أوهام السوق التى صورت لهم قدرتها الفائقة على حل المشكلات الاقتصادية المزمنة فى بلادهم حلاً جذريا . ولذلك لا يقتنع أحد بادعاءاتهم بأن هناك مؤامرة أو تحالف مصرفيين متكالبين على جنى الأرباح الطائلة ، أو لقاءات سرية خلف الكواليس لتخفيض عملة هذا البلد أو ذاك ، أو رفع أسعار الأوراق المالية فى هذه البورصة أو تلك . إن ما يحدث فى أسواق المال هو ، بدون شك ، الحصيلة المنطقية والطبيعية للسياسة التى انتهجتها حكومات الدول الصناعية الكبرى التى ينطبق عليها المثل العربى الشهير : جنت على نفسها براقش . فقد بدأت الجناية من النظرية الاقتصادية الداعية إلى ضرورة تحرير الأسواق من القيود والحدود التى ألغتها هذه الحكومات ابتداء من السبعينيات وبشكل منتظم ودءوب . فقد حطمت كل الحواجز التى كانت قد مكنتها فى الماضى من التحكم فى تنقلات النقود ورؤوس الأموال دوليا والسيطرة على مساراتها . أى أنهم هم أنفسهم الذين أطلقوا المارد من القمقم ، ثم لم

يعد فى إمكانهم السيطرة عليه ، ناهيك عن إدخاله القمقم مرة أخرى . ومن الواضح أن أيام علاء الدين ومصباحه السحرى قد انتهت إلى غير رجعة، فقد كان الوحيد الذى يعرف كلمة السر التى يعيد بها المارد إلى القمقم .

وقد عبر بطرس غالى عندما كان أمينًا عاما للأمم المتحدة عن أخطار مرحلة التحول الاقتصادى التى يمر بها العالم فى محاضرة له دق فيها أجراس الإنذار عندما قال : « إننا نعيش فى غمرة ثورة شملت المعمورة بأجمعها ، وإن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان : إنهما العولمة والتفكك . إن التاريخ يشهد على أن أولئك الذين يعيشون فى غمرة التحولات الثورية ، نادرًا ما يفهمون المغزى النهائى لهذه التحولات». ولعل بطرس غالى بهذا التفسير العلمى الدقيق قد قدم لنا السبب الحقيقى فى اندفاع رؤساء الحكومات الديمقراطية وراء أوهام السوق كحل سحرى لمشكلات بلادهم الاقتصادية ، لكن بمجرد انقشاع غبار التحولات الثورية ، أدركوا كم كانوا واهمين ، وندموا ساعة لا ينفع الندم . فقد دارت العجلة فى تسارع محموم وأصبحت المعضلة الآن فى كيفية ابتكار الكوابح اللازمة لها بقدر الإمكان .

وإذا كانت العولمة ترفع أعلام الوحدة الاقتصادية العالمية ، فهذا الادعاء هو مجرد قناع من أقنعتها المزيفة ، لأنها فى الحقيقة أدت إلى التفكيك على حد قول بطرس غالى . فتصور المفكر الكندى مارشال ماكلوهان من أن العالم سيغدو « قرية كونية متشابهة » لم يتحقق . لقد تحولت المدن الصناعية الكبرى إلى جزر معزولة عما حولها من بلاد الله الواسعة . وهو ما ينطبق أيضًا على العواصم والمدن الكبرى فى البلاد

النامية . أما الجزء الأعظم من العالم فيتحول ، خلافًا لتلك الجزر ، إلى عالم بؤس وفاقة وجهل ومرض . عالم غنى ببضع مدن كبرى فقط ، وبقرى وأحياء فقر وجوع هى الأخرى كبرى ، ويسكنها مليارات من البشر لا يسدون رمقهم إلا بالكاد.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه إذا ما برزت نفس الظواهر والقوانين التى تحكمها على سطح المجتمع . فقد أبطل المنطق الاقتصادى فى يوم من الأيام قدرة السياسة على تسيير الأمور . ففى عام ١٩٣٠ ، أى بعد عام واحد من الانهيار التاريخى الشهير للأسواق المالية ، علقت مجلة «الإيكونومست» المعروفة بتبنيها الدائم لمصالح رأس المال قائلة : « إن المعضلة العظمى التى تواجه جيلنا تكمن فى أن نجاحاتنا فى المجال الاقتصادى تتفوق على نجاحنا فى المجال السياسى ، على نحو جعل الاقتصاد والسياسة لا يسيران بخطى موحدة . فعلى المستوى الاقتصادى أصبح العالم يتحرك كما لو كان وحدة واحدة شاملة ، أما على المستوى السياسى فإنه ظل مقسمًا ومفككًا . ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ فى عدد لا يحصى من الهزات والانهيارات فى تعايش المجتمع الإنسانى » .

وفى كتابه « عولمة الفقر » يوضح ميشيل تشوسودوفيسكى أن الانهيار الاقتصادى فى الثلاثينيات كان قد تركز أساسًا فى البلاد الرأسمالية المتقدمة مما أثر بالسلب على قوتها الاستعمارية ، فأتاح للبلاد التى كانت ترزح تحت وطأتها فرصة مؤقتة لالتقاط الأنفاس . وبالفعل شهدت الثلاثينيات نموا اقتصاديا كبيرًا فى بلاد تخلصت جزئيا من سيطرة السوق العالمية عليها مثل أمريكا اللاتينية ، أو انعزلت سياسيا مثل

الاتحاد السوفيتى . أما الأزمة الاقتصادية الحالية فإنها أدت إلى نتائج وتداعيات مناقضة تمامًا لتلك التى عرفتها الثلاثينيات ، إذ ضاعفت البلاد الغنية من سطوتها على مستعمراتها السابقة . وأدخلت البلاد الاشتراكية السابقة فى فلك السوق العالمية بعد أن فقدت مناعتها الأيديولوچية . بل وتم إلغاء الهياكل التجارية الإقليمية فى الكتلة الشيوعية السابقة وفى بلاد العالم الثالث ، مع انهيار الاقتصاد القومى أو الإنتاج الصناعى القومى الموجه إلى السوق المحلى بعد تفكيك جانب كبير من القاعدة الصناعية ، مما يؤكد كلام بطرس بطرس غالى بأن التفكيك والعولمة هما وجهان لعملة واحدة .

وإذا استعرنا مذهبين من مذاهب النقد الأدبى المعاصر وهما : البنيوية والتفكيكية ، سنجد أن العولمة الاقتصادية قد جمعت بينهما بطريقة عجز عنها النقاد ومنظرو الأدب الذين اعتبروا التفكيكية انقلابًا على البنيوية وتحطيمًا لها . أما منظرو العولمة الاقتصادية ، فقد طبقوا المذهب التفكيكى على البلاد النامية ، فأحالوا اقتصادها القومى إلى شذرات متناثرة تدور على حافة الفلك الاقتصادى العالمى الذى أقاموا محوره على بنيوية اقتصادية متماسكة وطاغية لصالح البلاد الرأسمالية الغنية . ولذلك وقع الجنوب والشرق ضحية لضغط مستويات المعيشة منذ أوائل الثمانينيات ، فى انهيار اقتصادى أعتى بكثير مما عانته البلاد الغنية فى الثلاثينيات . ولذلك يؤكد ميشيل تشوسودوفيسكى أن أواخر القرن العشرين شهدت عولمة للفقر لم يشهد تاريخ العالم مثيلاً لها من قبل . وتتجلى المأساة العالمية عندما ندرك أن هذا الفقر ليس نتيجة لندرة الطاقات البشرية والموارد المادية ، بل كان من تداعيات نظام

جديد نهض على فائض العرض البشرى العالمى الذى أصبح لا لزوم له ، وأدى إلى انتشار وبائى للبطالة ، وتخفيض تكاليف العمل على المستوى العالمى إلى أدنى حد ، بعد أن تم وضع الإنسان تحت رحمة دوران عجلة رأس المال، بدلاً من أن تكون فى خدمة الإنسان ، ومحو أية صورة من صور الاعتماد على الذات ، مهما كانت ضئيلة .

ويصعب القول بأن هناك نظامًا اقتصاديا عالميا بمعنى الكلمة ، وإنما سطوة اقتصادية للتكتلات العملاقة ، والبنوك التجارية ، وبيوت المال والسمسرة التى يملكها المضاربون وتجار العملة ، وبالتالى فإن الهيبة السياسية للدولة وقدرتها على تسيير دفة الأمور ، قد ضعفت إلى حد كبير. وإذا أرادت التمسك بما بقى لها من قوة ، فعليها أن تتحالف مع هذه التكتلات العملاقة وأن تسير فى فلكها . لكنه يعتبر نظامًا اقتصاديا عالميا عندما يصبح قاعدة للجريمة الدولية المنظمة التى تقوم بغسل أرباح عصابات المخدرات والسموم البيضاء ، والدعارة ، وتجارة السلاح والثروات المهربة من الضرائب ، فى بنوك أنشئت خصيصًا لهذه الأهداف الإجرامية . وهى بنوك متصلة ، أشد ما يكون الاتصال ، بالبنوك التجارية الأخرى ، والقنوات المالية مفتوحة فيما بينها ليل نهار ، دون أى تحكم من الدولة ، بل حتى دون علمها . وأصبحت القاعدة الاقتصادية السائدة أن الغنم للبنك والغرم للدولة . فمنذ أوائل الثمانينيات ، تم إلغاء مقادير كبيرة من ديون الشركات والبنوك التجارية الكبيرة فى البلاد النامية ، وتحويلها إلى دين عام . وفى الوقت نفسه مُنحت البلاد النامية قروضًا ثنائية ومتعددة الأطراف كى تتمكن من السداد للبنوك التجارية ، بحيث تم تحويل الدين التجارى - بمنتهى البساطة - إلى دين رسمى ،وجعل من الدولة مجرد أداة

لامتصاص الصدمات التى قد تتعرض لها البنوك التجارية . إذ إنه يتحتم على الدولة أن تواجه المشكلات والاضطرابات السياسية التى يمكن أن تترتب على البطالة وتدنى الأجور وانخفاض مستوى المعيشة فى مجالات الإعاشة والصحة والتعليم والإسكان . فاعتبارات الحلال والحرام ، الخير والشر ، الحق والباطل ، العدل والظلم ، ليست فى حسبان دورات رأس المال الذى لا يعرف هدفًا إستراتيجيا له سوى المزيد والمزيد من الثروات وتكدسها وتوليدها إلى مالا نهاية . والغاية تبرر الوسيلة مهما كانت هذه الوسيلة .

وهكذا اختلط الحابل بالنابل ، ودخل الاقتصاد العالمى فى دائرة جهنمية . ففى الوقت الذى يشارك فيه رجال المال والأعمال فى السياسة، ازداد اكتساب السياسيين لمصالح مالية فى دوائر الأعمال . أى أن البيروقراطيين تحالفوا مع رجال المال ودائنى الدولة فى مصالح مشتركة وحميمة ، وثبت زيف شعارات تقليل العجز ، ومكافحة التضخم ، ورفع مستوى المعيشة ، وأصبحت الديمقراطية أثرًا بعد عين ، بوضع أعناق الشعوب تحت سيف دورات رأس المال العالمى ومغامراتها وشطحاتها ومقامراتها التى يمكن أن تؤدى إلى كوارث لا يعلم مداها سوى الله .

وليست هناك حلول جاهزة أو مباشرة أو حتي محتملة لأزمة مالية عالمية تحوم كشبح مرعب فى مطالع القرن الحادى والعشرين . ولا يكفى أن ينهال المنظرون والمحللون والنقاد الاقتصاديون على الحكومات الوطنية والبيروقراطية باتهامات العجز والتخاذل أو حتى بالتواطؤ مع الرأسماليين الجدد ، لعلها تمسك بزمام الأمور بقدر الإمكان وتشق

مسارات جديدة ، بل لابد من إلقاء الأضواء الكاشفة والفاحصة على الدهاليز والكهوف المعتمة، والقنوات الاقتصادية والمالية الغامضة والمجهولة التى تعمل البنوك التجارية والشركات متعددة الجنسيات وبيوت المال والمضاربة والسمسرة من خلالها ، إذ إن هذه التعرية لابد أن تؤدى إلى وعى اقتصادى عالمى جديد . وهى خطوة لابد أن تتواكب مع تفعيل الدور الذى يجب أن تقوم به الحركات والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات الشعبية والأحزاب المعارضة، سواء على المستوى الوطنى أو المستوى الإقليمى أو المستوى الدولى ، من أجل إيجاد الكوابح اللازمة لدوران هذه العجلة النارية المجنونة .

وهذه الأضواء يجب أن تلقى أولاً على مدى مشروعية دور الدائنين وضغوطهم التى يمارسونها بلا حدود على سيادة الدولة القومية فى كل أنحاء العالم . فقد تحول المال إلى سلاح أعنف بكثير من كل أسلحة الحرب الحديثة ، بالإضافة إلى أنه سلاح يُستخدم ليل نهار بدون توقف لأن معاركه مستمرة ومتجددة ومتصاعدة ، وليست مرتهنة بقرارات أو ظروف سياسية معينة كالمعارك العسكرية التى لابد أن تضع أوزارها إن عاجلاً أو آجلاً . ولذلك يطالب ميشيل تشوسودوفيسكى بشكل من « نزع سلاحى مالى » ، من خلال يقظة عامة لشعوب العالم ، ووعى جديد يؤدى إلى كوابح أو ضوابط اجتماعية ، وتدخل فى حركة الأسواق المالية ، وآليات مالية ملموسة تكفل إلغاء الدين الخارجى للبلاد النامية ، وتخفيض الديون العامة للبلاد المتقدمة ، وتفعيل الدور القومى للبنوك المركزية حتى تمارس مرة أخرى حراسة المكاسب الوطنية للأمة ، ووضع قواعد جديدة تحكم التجارة العالمية ، وتطوير المسارات

الاقتصادية وتوجيهها إلى تخفيف الفقر ، وتوفير العمالة ، ودعم القوة الشرائية على مستوى العالم .

ولا يقف تشوسودوفيسكى فى وجه الإصلاح الاقتصادى ، فهو ضرورة ملحة ، شأنه فى ذلك شأن أى إصلاح آخر لجوانب الحياة والمجتمع المتعددة . ونظرًا لأن المجتمع هو نسيج واحد ، فإن أى إصلاح لابد أن يضع فى اعتباره الإصلاحات الأخرى حتى لا يكون على حسابها . من هنا كانت ضرورة التوازى أو المواكبة أو التفاعل بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى . لكنها ضرورة قاسية ومعقدة وقد تبدو فى بعض الأحايين مستحيلة بقدر ما هى ملحة ومصيرية . فلن يرضخ هذا النظام الاقتصادى العالمى ، الذى أقام هيكله وأعمدته وجدرانه على التكدس القاسى للثروة الخاصة ، لعملية إصلاح جاد تهدف إلى تبديل الآليات المالية والتجارية العالمية بصفة عامة ، وإعادة تشكيل منظمة التجارة العالمية ، وتعديل صياغة المؤسسات التى نهضت على اتفاقيات بريتون وودز ، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . ذلك أن الهيكل السياسى والاجتماعى القائم لن يمهد الطريق لمثل هذا الإصلاح الجاد .

ويبدو أن جذور النظام الاقتصادى قد امتدت فى التربة العالمية ، وتشعبت قنواته وتشابكت لتغطى العالم أجمع ، مما دفع ببعض النقاد الاقتصاديين الرافضين لسلبيات العولمة الاقتصادية ، إلى القول بأنه يبدو أنه كتب على العالم أن يدخل حربًا عالمية ثالثة ، لكنها هذه المرة بأسلحة المال والتجارة والمضاربة ، حتى لا يفلت الزمام من يد الإنسان فيدمر نفسه بنفسه . وستأخذ هذه الحرب شكل الصراع الاجتماعى

المستمر والمتصاعد على المستوى العالمى ، لتفكيك التركيز الشديد للثروة المالية ، وتحكم الأقليات الاجتماعية فى الموارد الحقيقية ، وسيطرتها على النظام المصرفى العالمى .

ويرى تشوسودوفيسكى أنه لا يفل الحديد إلا الحديد ، لأنه لا يمكن تحجيم العولمة الاقتصادية وكبح جماحها إلا بعولمة النضال فى مواجهتها ، نضال ينهض على قاعدة ديمقراطية وشعبية واسعة وعميقة ، تمتد لتشمل كل قطاعات المجتمع ، وفى كل البلاد التى وقعت تحت وطأة العولمة ، نضال يتحول إلى قوة دفع عالمية ، تصنعها قطاعات العمال والمزارعين والمنتجين المستقلين والمستثمرين الصغار والمهنيين والموظفين المدنيين ورجال الدين والمثقفين والطلاب ، وهم أصحاب المصالح الحقيقية فى إعادة التوازن الاقتصادى إلى المجتمع . وإذا كانت عولمة هذا النضال ضرورة لابد منها ، فإنها تتطلب درجة من التضامن والعولمة المضادة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العالم . فالتضامن هو السلاح الفعال فى مواجهة النظام الاقتصادى العالمى الحالى الذى يتبع السياسة الاستعمارية أو الإمبريالية التقليدية القديمة : « فرق تسد » إذ إنه يعيش ويزدهر على الانقسامات الاجتماعية سواء بين القطاعات والطبقات داخل المجتمع الواحد ، أو بين مختلف البلاد والتجمعات البشرية .

ويبدو أن الأمم المتحدة قد فقدت دورها وفعاليتها ، وأوشكت أن تلقى مصير عصبة الأمم ، خاصة بعد أن أصبحت أجهزتها رهنًا للإشارات الواردة من الإدارة الأمريكية ، كما تحول صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير إلى أداتين لتنفيذ أهداف التكتلات الاقتصادية

العملاقة ، والشركات متعددة الجنسيات ، وبيوت المال والتجارة والمضاربة والسمسرة . ولا يعرف أحد الآن كيفية إنشاء هيئات أو مؤسسات دولية بديلة ، تعبر عن آمال وطموحات هذه القطاعات العالمية من البشر ، وتحقق أهدافها فى حياة كريمة . لكن إذا كانت الغاية لا تزال بعيدة المنال وغامضة الملامح ، فإن الوسيلة التى يمكن أن تؤدى إليها ، هى فى حد ذاتها إستراتيچية جديرة بالحفاظ عليها وتعميقها من خلال وحدة الهدف والتنسيق بين مختلف التجمعات البشرية والحركات الاجتماعية على مستوى العالم ، وتوليد قوة دفع كبرى تنظم صفوف هذه التجمعات والحركات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق السلام العادل لكل البشر.

وليست هذه الاحتمالات والمحاولات مستحيلة التحقيق لأن العولمة تحمل فى طياتها بذور أو جذور الصراع بين المبشرين بها والمتحمسين لتطبيقها . ذلك أن مشكلة البلاد المتقدمة تتمثل فى زيادة طاقة الإنتاج الصناعى بها عدة مرات على قدرة سوقها المحلية على استيعاب هذا الإنتاج . من هنا كانت حاجتها الشديدة والملحة للتصدير إلى مختلف بلاد العالم حتى تحافظ على مستويات العمالة والأجور والأرباح والإنتاج المتطور . ونظرًا لعجز بعض البلاد النامية أو المتخلفة عن استيراد هذا الإنتاج بالسعر المطروح ، فإن الدول المتقدمة تقدم معونات تنمية لهذه البلاد بشرط أن يتم إنفاق المعونة أو جزء منها على استيراد إنتاج هذه الدول المانحة من أدوات أو سلع أو خدمات . وبذلك تصبح العولمة جزءًا من إستراتيچية التصدير الذى يسعى دائمًا إلى الارتفاع بمستوى تشغيل الاقتصاد وتفعيل آلياته ككل .

وكان من الطبيعى أن تتزعم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا بصفتها أقوى ثلاثة نظم اقتصادية فى العالم طبقًا لهذا الترتيب ، هذه الدعوة لتحرير التجارة ، ومعها باقى الدول المتقدمة ، تحقق لها أهدافها فى الازدهار الاقتصادى بلا حدود . ومع ذلك رفضت اليابان بشكل قاطع ، اقتراحًا أمريكيا بفتح السوق اليابانية للأرز أمام واردات الأرز الأمريكية ، باعتبار أن الأرز سلعة إستراتيجية تمس الأمن القومى اليابانى مباشرة بصفته الغذاء الرئيسى للسكان ، وذلك بالإضافة إلى أن رجال الأعمال الأمريكيين يصرون دائمًا على الترويج لشعار : « اشتر كل ما هو أمريكى من السوق الأمريكية » . بل إن القادة الأمريكيين ، وفى مقدمتهم چورج بوش وبعده بيل كلينتون ، يصرون على أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا ، ولم يقل أحدهم أنه سيكون قرنًا عولميا ، مما يدل على أن العولمة عند الأمريكيين لا تعنى سوى الأمركة . وما ينطبق على أمريكا ينطبق على كل الدول المتقدمة المستفيدة من العولمة . ولذلك فالمصالح المادية والتجارية هى الأرض المشتركة التى تقف عليها جميعًا . لكن من طبيعة المصالح ألا تبقى على حال واحدة ، ويمكن أن يتحول التناغم إلى صدام بين يوم وليلة ، خاصة إذا سلطت كل دولة المضاربين العاملين لحسابها على الدول المنافسة لها ، مما يؤكد أن جبهة العولمة الاقتصادية ليست بالتماسك أو الصلابة التى قد تبدو بها لأول وهلة . فالقضية برمتها قد تبدو دفاعًا عن حرية السوق والتجارة والازدهار الاقتصادى للعالم أجمع ، لكنها فى واقع الأمر دفاع عن الاقتصاد المحلى الوطنى بالمفهوم الذى عُرف به عبر العصور . وليس هناك من الساسة من يدافع عن المصالح الاقتصادية للعالم بأسره ولا

يلتفت لمصالح وطنه . فهذه كلها بدهيات أو أبجديات لا تقبل الجدل أو النقاش ، لكنها الأقنعة البراقة المزيفة التى اعتادت السياسة وضعها على وجوهها المتعددة عبر التاريخ ، والعولمة بكل أقنعتها ليست استثناء من هذه القاعدة .

والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها قائدة المد العولمى كله ، هى نفسها التى قادت فى آخر أعوام القرن العشرين حملة ، شاركت فيها قطاعات مهمة ومؤثرة فى أجهزتها السياسية والاقتصادية ، ورفعت أعلام الصناعة الأمريكية والإنتاج الأمريكى الذى يتفوق على كل أنواع الإنتاج الأخرى خارج الأراضى الأمريكية . ووقفت وراء هذه الحملة شركات أمريكية قوية، ومعها أعضاء فى الكونجرس وإعلاميون كبار ، ومفكرون وكتاب وأساتذة أكاديميون . وسرعان ما انضمت إلى هذه الحملة الوطنية آلاف الشركات المنتجة لمختلف أنواع السلع ، وفى مقدمتها شركات السيارات والآلات الثقيلة والخفيفة ، والبرمجيات ، والإلكترونات . وكذلك شركات تجارة التجزئة مثل شركة « وول مارت » وهى الأغنى والأوسع انتشارًا ، ليس فى أمريكا فحسب بل وربما فى كل العالم . ومع ذلك لم تغنها تجارتها العولمية بل كانت أشد حرصًا على تجارتها الوطنية.

ولم تجد هذه الحملة الأمريكية الصريحة أى حرج أو حساسية فى المطالبة بحماية الصناعة الوطنية ، ومهاجمة حرية التجارة ، وإقناع المستهلكين بمعايير تتنافى تمامًا مع أبواق العولمة التى لا تتوقف عن الدوى ، وهى السياسة التى التزمت بها الإدارة الأمريكية أمام العالم أجمع . فهذه الحملة تدعو المستهلك ليشترى السلعة لأنها أمريكية وليست لأنها رخيصة وجيدة ، أى إحياء وترسيخ للشعار القديم الذى

يطالب بتشجيع الصناعة الوطنية . لكن المفارقة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن أمريكا ومعها الدول التى تنادى بالعولمة ، لا تحتمل أن تصدر دعوة تشجيع الصناعة الوطنية من الدول النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فهى تحلل لنفسها ما تحرمه على غيرها ، لدرجة أنها فعلت كل ما فى وسعها ، ومنها العنف المسلح والحصار ، لتفرض على العالم بأسره نظام حرية التجارة واقتصاديات السوق .

والولايات المتحدة الأمريكية بالذات لها تاريخ عريق فى قضية الحماية الاقتصادية للمنتجات الأمريكية والتى تبدأ فى الواقع مع بداية أمريكا ، عندما قامت الثورة ضد الاستعمار البريطانى ، وقرر الثوار إطلاق الدعوة ليتوقف الشعب عن استيراد كل المنتجات البريطانية ، لدرجة أنهم قاموا بإغراق سفينة محملة بالشاى فى ميناء بوسطن ، وهو ما عرف بحفل الشاى الأشهر فى التاريخ الأمريكى . ومع ذلك كان الجانب البراجماتى والتجارى فى الشخصية الأمريكية بالمرصاد لهذه الدعوة ، وهو الجانب الذى كان يتراوح دائمًا بين القناع الزائف البراق والوجه الحقيقى الخفى.

ففى ذلك الوقت عاش تاجر كبير وشهير فى مدينة بوسطن ، وشارك فى قيادة الثورة ، ووقع على وثيقة ٤ يوليو المعروفة بوثيقة الاستقلال . وكان هذا التاجر السياسى الوطني قد قام بدور رائد فى تنظيم حملة الدعوة إلى منع استيراد السلع البريطانية ومقاطعتها تمامًا . ولم يمض وقت طويل قبل أن يكتشف المؤرخون أن هذا الزعيم الوطنى استطاع أن يحقق أرباحًا هائلة من وراء عمليات قام بها فى الخفاء لاستيراد بضائع تقررت مقاطعتها . وكان يدعو لتحريم استيرادها حتى ترتفع أسعارها ويبيعها فى الوقت المناسب محققًا أرباحًا هائلة .

وإذا تركنا مستوى التجار المشتغلين بالسياسة لنرتفع إلى مستوى من عرفوا باسم الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ، سنجد واحدًا من أشهرهم وهو توماس جيفرسون الذى كان على رأس الداعين لتحريم الاستيراد من بريطانيا بصفتها الدولة الاستعمارية المحتلة . ومع ذلك فقد أصدر تعليماته إلى أحد وكلائه فى لندن لشراء قائمة طويلة من قطع الأثاث اللازمة لتأثيث قصره الجديد . وقد حصل المؤرخون على هذه المعلومات من رسالة كتبها جيفرسون إلى هذا الوكيل ، يقول له فيها إنه يعرف أن السلع المطلوبة محرم استيرادها ، لكن أمله كبير فى أن يستجيب البرلمان البريطانى فى القريب العاجل لمطالب الأمريكيين الخاصة بالاستقلال . ولذلك طلب من وكيله أن يحتفظ بالسلع المشتراة فى مخزن لحين الاستجابة للمطالب الأمريكية . أى أن الزعيم العظيم والأب المؤسس لأمريكا ، استثنى نفسه ، واشترى بضائع استعمارية بريطانية فى الخفاء، وإن كان قد طلب تخزينها مؤقتًا باسمه فى إنجلترا ولا تشحن إلى أمريكا، ليس بدافع الوطنية ولكن خوفًا من الفضيحة .

والشخصية الأمريكية بطبيعتها ضد العولمة ، لأن تاريخها القصير الذى يستمد جذوره من العالم الخارجى ، قد أصابها بعقدة نقص كانت توحى إليها دائمًا بأنها ليست أمة متجانسة مثل غيرها من الأمم ، وإنما مجرد خليط من أشتات عرقية وجنسية متعددة ومختلفة ومتنافرة فى بعض الأحايين . ومن هنا كان إصرار الرؤساء الأمريكيين المتتابعين على ذكر كلمة « الأمة » مرارًا فى معظم خطبهم الرسمية أو غير الرسمية ، لترسيخ هذا المفهوم فى ضمير الأمريكيين وعقلهم الجمعى . ولذلك فإن أمريكا مصرة على تصدير العولمة إلى العالم الخارجى ، أما استيرادها إلى داخل أراضيها فلابد أن يتم بشروطها وفى أضيق الحدود الممكنة .

وفى أثناء الكساد العظيم ، وبالتحديد فى عام ١٩٣٣ ، كان الرأى العام الأمريكى مرحبًا ومتحمسًا لأية حملة تدعو إلى حماية الصناعة الأمريكية، ومنع الاستيراد على أمل استعادة بعض فرص العمل ، وتشغيل الملايين من العاطلين . وعلى الطريقة الأمريكية البراجماتية والتجارية ، وبرغم وجود مبررات وطنية وقومية واقتصادية للحملة ، ركب الموجة كالعادة المغامرون والانتهازيون والمشبوهون تاريخيا . وكان بين هؤلاء المليونير الأشهر وإمبراطور الصحافة والإعلام وليم راندولف هيرست صاحب المؤسسات الصحفية العملاقة ومحطات عديدة للراديو ثم للتليفزيون، وأيضاً صاحب تاريخ طويل فى كراهية كل ماليس أمريكيا . فهو - مثلاً - أحد المسئولين عن نشوب الحرب ضد كوبا، أو الحرب التى عرفت بالحرب الإسبانية - الأمريكية، والتى انتهت بالاحتلال الأمريكى لكوبا، والذى لم ينته إلا بنشوب ثورة فيدل كاسترو. فقد كان هيرست يكره الأجانب وبخاصة الآسيويين وفى مقدمتهم اليابانيون. وقد حرص على إشعال نار العداوة والكراهية مع اليابانيين الذين فاض بهم الكيل فى النهاية فانتقموا فى بيرل هاربور بتحطيم الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى. ولم يتراجع هيرست عن تعصبه، فقاد حملة تدعو إلى اعتقال كل الأمريكيين من أصل يابانى. وهى الجريمة التى لا تزال تلطخ تاريخ حقوق الإنسان فى أمريكا برغم المبالغ التى دفعتها حكومة واشنطن للمعتقلين وذويهم كتعويضات عن الآلام والخسائر التى تعرضوا لها خلال فترة اعتقالهم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ونجد نفس التناقض الصارخ بين القناع الوطنى والوجه الانتهازى فى شخصية هيرست الذى يشجع بل ويمول مثل هذه الحملات ضد

الأمريكيين من أصول أجنبية بصفة عامة، وأصول آسيوية بصفة خاصة، لدرجة أنه يستغل قوته ونفوذه فى دفع الرئيس هربرت هوفر إلى التوقيع على قانون الحماية التجارية، وحظر استيراد سلع أجنبية فى آخر يوم من أيام ولايته فى عام ١٩٣٢. هذا عن قناعه الوطنى أما عن وجهه الانتهازى، فقد كان الرجل مغرماً بإنفاق ثروته فى الخارج حيث بلاد الأجانب الذين يكرههم ويحارب سلعهم ويقاطعها! فقد حرص على استثمار ثرواته خارج أمريكا. فمثلاً كان يمتلك قلعة فى مقاطعة ويلز فى بريطانيا، ومزرعة لتربية الأبقار على مساحة ٩٠٠ هكتار فى المكسيك، ومنجم نحاس فى بيرو. وكان مستورد ورق الصحف من كندا لطبع جرائده ومجلاته، ويرفض استخدام الورق الأمريكى. كما كان مغرماً بجمع التحف الأوروبية والآسيوية.

ولم تتوقف الدعوات والحملات فى أمريكا لمناهضة العولمة بفرض قيود وضوابط لحماية الصناعة الوطنية. وكانت واحدة من آخر هذه الدعوات أو الحملات، تلك التى شنتها نقابات العمال الأمريكيين ضد اتفاق منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والمعروف باسم «النافتا»، والذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فقد استشعرت نقابات العمال ودوائر فى الحزب الجمهورى الخوف من أن يؤدى فتح الحدود أمام حركة السلع إلى هروب المصانع والشركات والاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك التى تشكل قوة جذب لرؤوس الأموال نظراً للأيدى العاملة الرخيصة والأجور المنخفضة، ويؤدى بالتالى إلى إغراق السوق الأمريكية بسلع وبضائع تم إنتاجها فى المكسيك. وكانت إدارة كلينتون من الحكمة والحصافة بحيث بددت مخاوف العمال الأمريكيين، وذلك بتنفيذ مشروع

قـومى لإعـادة تـأهيل العـمـال وإعـدادهم لوظائف جـديدة فى قطاع الخـدمـات، وهو القطاع الواعـد فى عـصـر مـابعـد التـصنيع، والمـواكب لأصول العولمة وتطلعاتها.

وقدمت إدارة كلينتون درساً عمليا فى كيفية استيعاب أمواج العولمة واحتوائها ولو مؤقتاً . فمن خلال الخطوات المدروسة والمخصصات المالية الضخمة التى خصصتها لتدريب ملايين العمال الأمريكيين، وبفضل الازدهار الاقتصادى الذى مرت به أمريكا فى الأعوام الأخيرة من القرن العشرين، والاستثمارات العالمية الضخمة المتدفقة عليها، انحسرت الحملة لكنها عادت أشد حدة تحت شعارات الوطنية المتطرفة، وفى مواجهات حادة مع دول تنتمى إلى معسكر العولمة الغربية، مثلما حدث بين الولايات المتحدة وأوربا فى مجال منتجات اللحوم والألبان. بل يمكن القول بأن الحرب التجارية العالمية، فى حدها الأدنى، مشتعلة بالفعل بين شركاء العولمة، أى بين أمريكا والاتحاد الأوروبى. كما أن هناك حملات متجددة للتدخل فى حرية التجارة، تحت شعار الوطنية والوطن أو أية شعارات أو أقنعة أخرى.

وكان أعنف تمزيق لقناع العولمة الاقتصادية قد تمثل فى المظاهرات العارمة التى اجتاحت مؤتمر سياتل الذى عقدته منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٩، والتى أثبتت أن الشعوب ليست بالغفلة التى تصورها أنبياء العولمة والمبشرون بها. بل إن الشباب الذى كان فى طليعة هذه المظاهرات، أثبت وعيه العميق بمجريات الأمور، وعليه أن يأخذ بين يديه زمام المبادرة حتى لا يتلاعب أحد بمستقبله، لأنه هو المستقبل ذاته، وعليه أن يصنعه بنفسه، ولا يتركه نهباً للانتهازيين والمضاربين

والمغامرين والمقامرين والسماسرة وتجار العملة خلف أقنعة العولمة التى يريدون تحويلها إلى محرمات مقدسة لا يمكن المساس بها من قريب أو بعيد. فقد تعرت منظمة التجارة العالمية من أقنعتها المهيبة التى مزقتها المظاهرات، وخضعت فى سياتل للفحص الجماهيرى والتشريح الإعلامى أمام العالم كله لأول مرة منذ ظهورها على مسرح السياسة العالمية.

قبل سياتل كانت الظنون والشكوك تنتاب الناس حول أهداف المنظمة وإجراءاتها الغامضة، لكن بعد سياتل ثبت أنها وقائع وحقائق أكدت أن معظم أنشطة وأعمال منظمة التجارة العالمية تحدث فى السر، وأن أهم لجانها وهى اللجان القضائية تجتمع داخل غرف مغلقة، كما تظل الهوية الحقيقية للمحكمين أو القضاة الثلاثة المشكلة منهم اللجنة، سرا، فلا يعلن عن أسمائهم أو جنسياتهم، ولا يعرف أحد شيئاً عن تفاصيل المداولات أو حيثيات الأحكام التى صدرت. لكن نظراً لأننا فى عصر أصبح فيه إخفاء الأسرار بهذا الأسلوب البوليسى أمراً متعسراً، فقد كشف وليم فاف أحد كبار المحللين السياسيين المؤيدين للعولمة والمقتنعين بجدواها، عن اجتماعات سرية عقدتها منظمة التعاون الاقتصادى ومقرها باريس، وهى منظمة تضم الدول الأكثر تقدماً. وكان الهدف من هذه الاجتماعات عقد اتفاقية دولية للتبادل الاستثمارى، مع عدم الالتفات إلى القوانين المحلية أو الوطنية التى تعرقل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات، وكذلك القوانين التى تميز بين شركات وأخرى، مما يمنح أية شركة الحق فى مقاضاة أية دولة تستثنى شركة بعينها لتحصل على امتيازات لا تحصل عليها بقية

الشـركـات. وهكذا تم إهدار سـيـادة الدولة تمـامـاً لأن أية شـركـة تملك القـدرة على أن تقـاضى الدولة أمام محـاكم خـاصـة طبقًا لهذه الاتفـاقيـة العـجيبة!! وليس أمام محـاكم تخضع سواء للقوانين الدولية أو القـوانين الوطنيـة. وبذلك نقلت الاتفـاقيـة السيـادة فى مجال الاستثمار من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات.

مـرة أخـرى نلحظ المـفـارقـة الصـارخـة بين القناع الزائف والوجـه الحقيقى للعولمة الاقتصـادية . فالدول الأكثر تقدمًا تصـر على أن تتحلى البلاد النامية بالشفـافية فى كشف كل خطواتها وحـركاتها وخططها حتى يمكن أن تتعامل معها اقتصاديا وتمد لها يد المساعدة ، فى حين أنها هى نفـسـهـا تضع كل خططهـا وقـراراتهـا فى السـر وداخل غـرف مـغلقـة ، واجتمـاعـات ومفـاوضـات منظمـة التجارة العـالميـة أكبـر دليل على هذه السرية المطلقة . ويبدو أن الصحافة بدورها قد تعولمت أيضًا ولم تعد تهتم بهذه الشفافيـة ، وهى التى عرف عنها دس أنفها الحسـاس فى كل خبايا وخفايا السياسة والاقتصاد ، وإخراج الحقائق والوقائع عارية أمام العـالم أجـمع . فمـثـلاً لم تشر صـحيفـة واحدة من قريب أو بعيـد إلى اتفاقيـة منظمة التعاون الاقتصـادى فى باريس والتى أهدرت سيادة الدولة وقوانينها الوطنيـة . وهكذا يتـقـرر مصـيـر البـلاد الناميـة فى غـيـبتـهـا ، وتفاجأ بما يهدد كيانها فى الصميم دون أن تدرى ، ثم تنصاع برغم أنفها لتنفيذ أوامر السادة الغامضين بلا أى حق فى مناقشتها .

وكانت النتـيـجة أن أصبح الرأى العـام العـالمى وهمًا كبـيـرًا . فـالقـوى الاقتصـادية الكبرى تتخذ قراراتها سرا ثم تبدأ فى تطبيقها خطوة خطوة دون أن تعلن خلفياتها الإستراتيجية أو التكتيكية حتى تفاجئ ضحاياها

بالأمر الواقع . فليست هناك مناقشة لهذه القرارات ، ولا أى قدر من الشفافية فى أية مرحلة من مراحل المفاوضات أو المداولات . ومن هنا كان تأكيد وليم فاف المحلل السياسى الأمريكى على الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات والتى تمنحها الاتفاقية ، مثل معظم القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية ، سلطات تتجاوز سلطة " الدولة " .

وقد يثور تساؤل حول كنه العلاقة الخفية بين الشركات متعددة الجنسيات وبين منظمة التجارة العالمية التى تبدو قراراتها فى صالح هذه الشركات بصفة منتظمة ؟! وجاءت مظاهرات سياتل لتمزق القناع الزائف ، وتكشف التحالفات التى تربط هذه الشركات فى منظومة تتلاعب بالكرة الأرضية مثلما يلعب فريق كرة القدم بالكرة . هذه التحالفات لها ممثلون مقيمون فى جنيف حيث مقر منظمة التجارة العالمية . وهدف هؤلاء الممثلين أو المندوبين هو المساهمة فى التشريع ، أى فى صياغة "قوانين" دولية جديدة ، لا تحترم بالضرورة القانون الدولى العام الذى ينظم العلاقات بين الدول المتحضرة . فهم الوحيدون الذين يعرفون كل شىء عن تفاصيل ما يدور داخل لجان منظمة التجارة العالمية ، لكنهم فى الوقت نفسه يكتمون أسرارها بأسلوب يدعو إلى الإعجاب ، ويدل على أنهم كتلة صلبة وصماء من المصالح المشتركة بحيث تكاد تتلاشى تمامًا احتمالات الخيانة وإفشاء الأسرار ، وإن لم تختف المنافسة فيما بينهم .

وهذه الكتلة هى نتيجة طبيعية للسطوة العالمية التى أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بها دون وجود من يستطيع أن يقف فى طريقها . يكفى أن نذكر مثلاً أن شركة «جنرال موتورز» تزيد فى

اقتصادها على اقتصاد دولة مثل الدنمارك ، وشركة أمريكية أخرى للتسويق هى «وول مارت» ، يزيد حجم مبيعاتها وحدها على الدخل القومى لما يعادل مئة وستين دولة من دول العالم النامى . ففى عام ١٩٨٢ كان حجم مبيعات مئتين من الشركات متعددة الجنسيات ، يعادل ٢٤,٢ ٪ من الدخل العالمى. وفى عام ١٩٩٧ ارتفع هذا الرقم إلى ٢٨,٣٪، ومن الطبيعى أن تزداد الأرباح مع زيادة حجم المبيعات ، فقد ارتفعت نسبة الأرباح إلى ٧٥٪ فى النصف الأول من التسعينيات. وهذا يعنى أن أرباح الشركات متعددة الجنسيات ، تعادل ضعفى الدخل الذى تحققه أربعة أخماس البشرية من شعوب الدول الفقيرة . وهذه السطوة الاقتصادية هى بمثابة صمام الأمن للشركات متعددة الجنسيات والدول الأكثر تقدمًا ، بحيث لا تتحول المنافسة أو المواجهة الاقتصادية فيما بينها إلى صراعات قد تهدم معبد العولمة على رؤوسها . فهناك دائمًا خط أحمر لا تتجاوزه سواء الشركات أو الدول التى تكون هذه الكتلة الصلبة الصماء .

وليس أمام البلاد النامية سوى التعامل مع هذه الشركات لشراء المنتجات الأساسية منها . إن حجم مبيعات هذه الشركات المئتين هو أكبر من حجم اقتصاديات ١٨٢ دولة . أى أكبر من اقتصاديات كل دول العالم باستثناء الدول الصناعية التسع الكبرى (الولايات المتحدة - كندا - اليابان - ألمانيا - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - روسيا - الصين) . إنه العالم الذى أصبحت فيه الحدود السياسية مجرد خطوط على الخرائط فى كتب الجغرافيا ، وأصبح ينظر إلى القوانين المحلية على أنها مجرد تعبير عن نرجسية وطنية تجتاحها أعاصير الشركات متعددة الجنسيات .

عندما تتحكم خمس شركات فى ثلث حركة السوق العالمية فى مبيعات الطائرات والكومبيوتر والكيميائيات وأجهزة الاتصال ، وعندما تهيمن خمس شركات لإنتاج السيارات على ستين فى المئة من السوق الاستهلاكية العالمية ، وعندما تفرض خمس شركات إلكترونية نفسها على نصف المبيعات الإلكترونية فى العالم ، عندئذ لابد من التساؤل : من الذى يحكم العالم بالفعل : الدول أم الشركات ؟ من الذى يؤثر فى صياغة النظام العالمى الجديد : سلطات الدول أم مصالح الشركات ؟ من هو صاحب القرار الحقيقى فى العالم : رئيس الدولة أم مجلس الإدارة ؟

ولعل السؤال الأكثر صعوبة وتعقيدًا هو : أين تنتهى مصالح الشركات متعددة الجنسيات وأين تبدأ مصالح الدول ذات الجنسية المحددة ؟ هل تقوم بينها علاقات تكاملية أم علاقات استغلالية ؟ وعندما يصبح الاقتصاد العالمى بيد شركات متعددة الجنسيات ، أى شركات لا هوية وطنية لها ، فأى مستقبل ينتظر الدولة - الأمة ؟ - خاصة أن منظمة التجارة العالمية قد أحالت طاقات وإمكانات هذه الشركات العالمية العملاقة إلى جبهة عالية وصلبة بحيث يصعب اختراقها . ومع ذلك فإن الضربة التى تلقتها منظمة التجارة العالمية فى سياتل وغيرها ، غيرت كثيرًا من نظرة العالم إلى هذا التيار الجارف الذى خدع الناس بأنه ليس فى الأمر مؤامرة ، بل مسيرة يطلق عليها مسيرة العولمة التى تعمل من أجل ازدهار العالم أجمع ، وتضع قوانين هى أرقى مكانة من قوانين الدول التى تنظم علاقات حكوماتها بشعوبها ، وأرفع مستوى من القانون الدولى الذى ينظم علاقات الدول ببعضها البعض. وهى تطبق الشفافية

والديمقراطية فى كل خطوة تخطوها . لكن هذه مجرد أقنعة براقة تحاول تغطية مخططات وقرارات الشركات العالمية التى اعتادت العمل فى الخفاء وخلف الأبواب المغلقة .

فقد مزقت مظاهرات بل ومعارك سياتل هذه الأقنعة عندما فجرت الصراعات الفعلية بين أغنياء وأغنياء ، وبين أغنياء وفقراء ، وبين فقراء وفقراء . فالأمر ليس بالتناغم الذى يبدو على السطح ، خاصة أن أغلبية الدول لم ولن تشارك فى صياغة أهداف وأعمال منظمة التجارة العالمية التى جعلت أغلبية الشعوب معصوبة الأعين والعقول ، لا ترى ما يحدث فى جنيف وباريس وواشنطن أو بينها جميعا ، وأن العولمة فى هذا السياق تتم إما بالقسر أو بالخداع أو بالتعتيم أو بالتغييب وبأساليب بعيدة كل البعد عن الشفافية والديمقراطية .

وكان من أهم إنجازات المعارك التى شهدتها سياتل ، اعتراف معظم المحللين والمفكرين السياسيين الأمريكيين والأوروبيين بأن مظاهرات سياتل لم تكن ضد الرأسمالية فى حد ذاتها ، بل ضد الرأسمالية التى تم تشويهها فى الربع الأخير من القرن العشرين . وتجلى هذا التشويه فى صرف النظر تمامًا عن رفاهية وحقوق الموظفين والعمال والمجتمع بصفة عامة لصالح طبقة المضاربين والسماسرة وتجار العملة والمديرين والشركات العملاقة . كذلك سادت المبالغة فى الرفع المتعمد لأسعار أسهم الشركات لتضخيم قيمتها الاسمية ، أى السياسية ، على حساب قيمتها الفعلية ، أى الاقتصادية . كما أصبحت السرية والغموض والتعتيم فى عمل الشركات ، وإقامة التحالفات ، والاتجاه المتزايد فى الاندماج بمثابة الإستراتيجية التى تصنع القرارات وتدور المداولات من خلالها .

ويتجلى التناقض الأمريكى بين الوجه والقناع فى أنها أكثر دول العالم رقابة على حركة المال وأسواق المال وحركة الأسهم والسندات . ففى الولايات المتحدة يوجد أقوى نظام مؤسسى لحماية السندات ، وأقوى جهاز رقابة على البنوك ، وواحد من أقوى البنوك المركزية فى العالم وأكثرها تدخلاً فى اقتصاد الدولة . وعندما تترك الدولة حرية الحركة لبعض بيوت المال والسمسرة دون علمها ، فلا يعنى أنها غائبة ، بل يعنى أنها تركز اهتمامها على الهيكل الأساسى للاقتصاد الأمريكى . أما القناع الذى ترتديه ، فيعلن بصوت صاخب ضرورة رفع وصاية الحكومات عن الاقتصاد وعن حرية انتقال المال ، ومنع تدخلها فى أسواق المال وحركة التجارة فى الأسهم والسندات . أى التناقض الكامل بين الإجراءات العملية على أرض الواقع الأمريكى وبين الشعارات الخادعة المرفوعة فى الفضاء الدولى والتى تهدد أمن الإنسان أينما كان . فليست القضية المطروحة هى قضية سلامة فكرة حرية التجارة من عدمها ، بل هى قضية مدى الأمن والأمان للإنسان والمجتمع فى مواجهة أعاصير هذه الرأسمالية الجديدة التى نبذت صمامات الأمن التى تمسكت بها الرأسمالية القديمة طويلاً .

وفى كتاب « الجوع كما شرحته لابنى » أوضح جون زيجلر المفكر السياسى السويسرى الثورى أن الجوع قد قضى على ٣٥ مليون نسمة فى عام ١٩٩٨ وحده ، سواء بالموت الفعلى ، أم الإصابة بالأوبئة أو فقدان بعض أعضاء الجسم ، ومواصلة وجود يعتبر العدم أفضل منه . كل هذا بسبب نقص الغذاء ، فى حين يدعى رواد العولمة أنها ستقضى على الجوع فى جميع أرجاء المعمورة . وهم صادقون فى هذا الزعم لأنهم

يقضـون على الجوع بالقضاء على الجياع أنفسهم . وهذا الرقم تؤكده منظمة الفاو العالمية التى تؤكد فى الوقت نفسه أن الإمكانات الزراعية فى العالم يمكن أن تغذى حوالى ١٢ مليار نسمة ، فى حين أن عدد سكان الأرض لا يزيد على نصف هذا العدد (٦ مليارات) . وبرغم ذلك يموت الملايين جوعًا فى الوقت الذى تتكدس فيه خزائن المضاربين والسماسرة وتجار العملة بالمليارات لأن الملايين أصبحت أرقامًا متواضعة .

ويواصل زيجلر تمزيقه لقناع العولمة الاقتصادية فيؤكد مرة أخرى أن السبب هو عالم السوق الرأسمالية الموحدة الذى أطبق على البشر العاديين ككابوس لا يستطيعون الاستيقاظ منه . فقد أفرز رأسمالية الغابة التى تعنى نهاية الدولة الوطنية والسيادة الشعبية ، ونهاية التنوير وقيمه الإنسانية مثل التضامن والتكافل والعدالة الاجتماعية . كما تعنى أيضًا ضياع قرنين من الثورة الديمقراطية التى كافح من أجلها الآباء والأجداد بل وماتوا فى سبيلها . وهكذا وجدنا أنفسنا نبدأ ليلا رهيبًا ومخيفًا تجسده منظمة التجارة العالمية بعمق وقوة . فهى المنظمة التي تقود الليبرالية الجديدة فى صورتها المتطرفة . وهى تعنى - ضمن ما تعنى - موتًا محققًا للعالم الثالث . وهذه ليست مبالغة لأن حقائق الواقع تعلن أن ١٣ ٪ فقط من سكان العالم ينفقون ٦٨ ٪ من الإنتاج العالمى ، فى حين تعيش الغالبية العظمى حياة غير إنسانية بمعنى الكلمة . ويحرص أنصار العولمة على منظمة التجارة العالمية حرصهم على حياتهم نفسها ، فهي الانتصار الساحق لديكتاتورية رأس المال فى أبشع صورها على حد قول زيجلر .

ويعلن زيجلر عن تأييده المطلق لكل المظاهرات التى شجبت وهاجمت اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتل وغيرها ، بل اشترك هو نفسه فى مظاهرة فى جنيف ضد مؤتمر سياتل . ويعترف أن هذه المظاهرات لم توقف منظمة التجارة العالمية عند حدها ، وإن كانت قد استطاعت تمزيق قناعها الزائف حتى يرى العالم وجهها القبيح . وهذه فى حد ذاتها خطوة إيجابية يمكن أن تؤدى إلى خطوات أخرى . وكان إيقاظ الوعى ولمس الحقيقة بمثابة المقدمة الطبيعية لكل الثورات التى عرفتها البشرية . كذلك كانت هذه المظاهرات ، الأولى من نوعها فى تعبيرها عن رفض الشعوب لهذا الإرهاب الرأسمالى ، خاصة أنها لجأت إلى العنف لتأكيد عدائها لجولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية . ويرى زيجلر فى هذه المظاهرات صحوة رائعة ، صحيح أنها لم تستطع أن تفرض مطالبها ، لكنها فى النهاية كشفت عن بارقة أمل لاتزال تكمن داخل النفوس الحريصة على كيان الإنسان وكرامته ، وهى مؤشر لا يمكن تجاهله أو الاستهانة به . وعلى الولايات المتحدة أن تدرك أنها يمكن أن تصبح ذات يوم هدفًا لبقية شعوب العالم المضطهدة ، فالكبت لابد أن يولد الانفجار . ولن ينفعها ساعتئذ سطوتها كقوة عظمى وحيدة تتلاعب بمصائر البشر . فمهما كان الكيف مسلحًا بأدوات الهيمنة والغطرسة الكاملة ، فإن الكم عندما يتراكم ويثقل وزنه ، وتتماسك أجزاؤه ، وتتفاعل عناصره ، ويشرع فى الحركة والزحف ، فلن يستطيع الكيف التصدى له . فلا يعقل أن تتحكم ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات ، ومعظمها أمريكى فى الواقع ، فى ٧٣٪ من الاستهلاك العالمى ، ويظل العالم يتابع هذه المهزلة الاقتصادية إلى مالا نهاية دون أن يبدى حراكًا ، خاصة عندما يتحول الكم إلى كيف .

وبصفته مفكرًا وعالم اجتماع ، يوضح زيجلر أن المعركة ستطول ، وستمر بمراحل غاية فى الشراسة والطغيان ، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بتداعياتها . فكل المؤشرات تؤكد السطوة العسكرية للولايات المتحدة بصفة شبه مطلقة . وهى سطوة تنهض على قاعدة راسخة وبنيان شاهق من التكنولوچيا والاقتصاد . فالدولار لا يزال يقبض على العالم ، فى حين تتناقص قيمة العملة الأوروبية الموحدة « اليورو» يومًا بعد يوم ، برغم أنها ظهرت أساسًا لمقاومة جبروت الدولار والحد من سيطرته . كما أن أحدًا لا يستطيع أن يجارى أمريكا فى الحسم العسكرى بحيث بدت أوروبا مجرد ذيل لها فى أحداث كوسوفا، وقبلها أحداث البوسنة ، وتحرير الكويت من الغزو العراقى . وينطبق الوضع نفسه على التفوق التكنولوچى الذى يدفع أمريكا إلى الأمام فى طفرات من صنع التطورات المذهلة للكومبيوتر .

ومع ذلك لا يعنى هذا التحليل خنوعًا كاملاً لأمريكا التى تريد أن تصنع من نفسها قدرًا لا راد لقضائه . فدوام الحال من المحال . ولم يفقد زيجلر الأمل فيما يعرف بضمير الشعوب ، خاصة أن الإمبراطورية الأمريكية الحالية تملك فى داخلها من عوامل الضعف والصراع ما يمكن أن تتفاقم . وهو ما ينطبق على كل الإمبراطوريات عبر التاريخ ، فليست هناك على الأرض قوة أبدية مطلقة . وهذا بالإضافة إلى طبيعة العولمة التى لا تفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة فحسب ، بل تفرق أيضًا بين الأغنياء والفقراء داخل الشعب الواحد ، خاصة بعد إلغاء كل أشكال التأمينات والرعاية الاجتماعية للمحتاجين والمتعطلين . وهو ما ينطبق على الفقراء والمهمشين وبعض فئات الملونين فى المجتمع الأمريكى ، وهذه كلها سلبيات لابد أن تنخر كالسوس فى بنيانه .

هذا عن العوامل الداخلية فى المجتمع الأمريكى ، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فهى مسئولية الدول النامية والفقيرة التى يجب ألا تلتزم بدور المتفرجين . فلابد من التفكير فى طريقة أو منظومة تعمل على تجميع طاقاتها المشتتة ، بعد أن أصبحت مجرد بقع معتمة أو داكنة على خريطة العالم المعاصر . بل إن الإمبراطورية الأمريكية التى طبقت نموذج التفرقة العنصرية الذى اشتهرت به ، على دول العالم الثالث والفقير ، استطاعت أن تلغى وجود دول إلغاء كاملاً مثل الصومال وسيراليون ورواندا وبوروندى . ومع ذلك فإن هذه الأصفار إذا تجمعت وتراصت على يمين رقم واحد فقط ، فإنها يمكن أن تتحول إلى عدد يحسب له ألف حساب ، خاصة إذا أتقنت لغة العصر واستطاعت أن تجمع بين التفاعل الإيجابى والصمود الإستراتيچى . ولا يمكن أن ينسى العالم ما فعله الصمود الفيتنامى بالمجتمع الأمريكى منذ أواخر الستينيات وحتى منتصف السبعينيات . لكن المعضلة الحقيقية تكمن فى كيفية خلق هذه المنظومة أو المنظمة على أساس علمى واقتصادى متين، بحيث تملك الفاعلية التى تمكنها من الصمود فى وجه منظمة التجارة العالمية . أما إذا أصبحت صورة مكررة أو نسخة باهتة من المنظمات التقليدية المنتشرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فقل على العالم النامى أو الفقير السلام .

إن العالم كله يمر الآن بمرحلة تحول مصيرى لم يعرفها تاريخه من قبل. إنها حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها الأسلحة الباردة التى تتمثل فى المخططات والمؤامرات والمضاربات الاقتصادية ، وفى المناورات والمفاوضات والمداولات السياسية فى الدهاليز المعتمة والغرف

المغلقة، والطفرات التكنولوجية والإلكترونية بلا حدود ، والنظريات الثقافية والإعلامية والحضارية التى تم تفصيلها خصيصاً لغسيل المخ وتغييب العقل الجمعى، والحجج والذرائع الأمنية التى تمنح القوى العسكرية الكبرى فرصة ضرب وتأديب البلاد النامية والفقيرة فى حين يكتفى العالم أجمع بدور المشاهد الذى فقد حماسه لكل ما يتابعه، هذا إذا اهتم وتابعه فى الأساس.

وهذه الحرب التى تعتبر عالمية أشد وطأة وخطورة من الحرب العالمية الثانية برغم كل أهوالها. فقد كانت حرباً واضحة بين معسكرين. دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان، ودول الحلفاء: الدول الغربية والبلاد التى تدور فى فلكها، وكأنها مباراة للشطرنج لابد أن تنتهى بانتصار طرف وهزيمة آخر. أما هذه الحرب العالمية الثالثة فقد تبلورت فيها دول المحور الجديد؛ الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والدول الغربية المتحالفة معها، لكننا لا نجد فى هذه الحرب حلفاء متحدين لمواجهة هذا المحور، ولذلك لا تبدو أية نهاية محتملة لهذه الحرب الآخذة فى التصاعد. وستظل الأمور فى تفاقمها إلى أن يقع احتمالان على أقل تقدير؛ إما أن تنجح الدول النامية والفقيرة فى تجميع طاقاتها وإنتاج عولمة اقتصادية توازن بقدر الإمكان عولمة البلاد الغنية والمتقدمة فيسير العالم مرة أخرى على قدمين، وإما أن تحدث كارثة اقتصادية، تغرق العالم فى دوامتها إلى ماشاء الله، نتيجة للمضاربات والمغامرات والتلاعب بأسواق المال. وهى كارثة محتملة لأن النظام الاقتصادى العالمى أثبت أنه ينطوى بطبيعته على مثل هذه الكوارث، وله سوابق فى هذا المجال، خاصة كارثة عام ١٩٢٩.

لكن هذه الكارثة المتوقعة هى أعتى وأعنف بكثير من أية كارثة سابقة، نظراً للتقدم التكنولوجى المذهل وثورة الاتصالات التى ربطت الأسواق المالية العالمية ببعضها البعض لحظة بلحظة.

عندئذ لن يجد العالم مناصاً من البحث عن مخرج من هذه الكارثة، وسيتحدد المسار الجديد طبقاً لحدتها ومأساويتها، إذ يمكن أن تكون نقطة تحول مصيرية، تجبر العالم بأسره على ابتكار نظام اقتصادى منطقى ومتزن وإنسانى بحيث لا يضعه على كف عفريت مثلما هو حادث الآن.

★ ★ ★

الفصل الثالث

القناع السياسى

يرتدى أنصار العولمة قناعاً سياسيا مبهراً وبراقاً لأنه يعد العالم كله بوحدة سياسية زاخرة بالتناغم والتوافق والازدهار وغير ذلك من عناصر التقدم الحضارى التى لم يعرفها بطول تاريخه. ولا أحد يستطيع أن ينكر سحر هذا الحلم الإنسانى العظيم الذى راود البشرية منذ عهد الإسكندر الأكبر حين شرع فى بناء الإمبراطورية الهيلينية التى أعلن أنها ستكون وطناً لجميع البشر بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية، بل إنه رفض فكرة أستاذه أرسطو الذى كان يؤمن بتقسيم البشر إلى سادة وعبيد. ولكن العمر لم يمهل الإسكندر، وبمجرد موته لم يتصارع قادة جيشه على من يمكن أن يخلفه منهم، وقنعوا بتقسيم الإمبراطورية فيما بينهم، وكانت مصر من نصيب بطليموس. أى أن الحلم انقشع بوفاة صاحبه. وأثبتت وقائع التاريخ على مر العصور أن هذا الحلم كان مجرد وهم يتنافى مع طبائع الشعوب التى تختلف فيما بينها اختلافاً بيناً على كل المستويات.

ومع ذلك أصر معظم بناة الإمبراطوريات على بيع هذا الوهم لكل الشعوب التى قهروها واحتلوها . لكن هذه الوحدة المزعومة كانت تنهار وتتفتت بمجرد ظهور أعراض الضعف والتفكك فى أرجاء الإمبراطورية. وقد كان الاتحاد السوفيتى السابق آخر الإمبراطوريات التى تصورت أن

الأيديولوجية الشيوعية كفيلة بإقامة هذه الوحدة السياسية على مستوى العالم إن عاجلاً أو آجلاً. لكن بمجرد ظهور أعراض الانهيار الاقتصادى نتيجة لصرف معظم الميزانية على السلاح على حساب الغذاء، انهار الاتحاد السوفيتى وتفتت من تلقاء ذاته كقصر من رمال، ولم تشفع له الوحدة السياسية التى فرضها على جمهورياته، أو حلف وارسو الذى انضوت تحت لوائه دول أوروبا الشرقية.

ثم جاء عصر الإمبراطورية الأمريكية التى انفردت بقيادة العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، وإذ بها تكرر كل ما فعلته الإمبراطوريات السابقة وتشرع فى بيع وهم الوحدة السياسية تحت شعار العولمة السياسية هذه المرة. يقول توماس فريدمان فى كتابه «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»:

«إن السياسة كلها ليست محلية. فقد انتهى العصر الذى كانت فيه كل دولة تدير شئونها كما يحلو لها. فقد أصبحت السياسة عالمية برغم أنه ليس من الضرورى أن تشعر كل دولة أنها جزء من نظام العولمة، إذ إن كل الدول سارت على طريق العولمة سواء بأسلوب مباشر أو غير ذلك. بل وتشكلت فى إطار هذا النظام. ولذلك لم يكن محض صدفة أن ألمانيا الشرقية، والاتحاد السوفيتى، والرأسمالية الآسيوية، والصناعات البرازيلية التى تملكها الدولة، والشيوعية الصينية، وشركات مثل «جنرال موتورز» أو «آى بى إم» قد وجدت نفسها مجبرة على أن تختار بين إعادة الهيكلة على نحو جذرى أو تترك كيانها ينهار» !!

ولكى تبدو العولمة السياسية على شكل نظرية منسقة وليست مجرد ظاهرة طارئة، حاول المفكرون وعلماء السياسة تتبع جذورها ومراحل تطورها وآفاقها المستقبلية مثلما فعل جيمس روزنار فى كتابه «ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية»، ورولاند روبرتسون فى كتابه «تخطيط

الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى فى الثقافة الكونية: القومية والكونية والحداثة». وعلى الرغم من أن روزنار يعد من أشهر علماء السياسة الأمريكيين، فإنه لم يستطع الوقوف على تعريف العولمة بقوله «إن مهمة إيجاد صيغة جامعة تصف أنشطة العولمة تبدو عملية صعبة للغاية». فقد انقسم العلماء والباحثون حول مفهوم العولمة بين مؤيد ورافض ومستسلم ومنتظر، كل حسب انتمائه الفكرى والأيديولوجى والطبقى. ومع ذلك فهناك قاسم مشترك بينهم وهو أنهم لم يستطيعوا تحديد تاريخ أو زمن لبداية هذه الظاهرة.

وقد حاول رولاند روبرتسون رسم خريطة يحدد فيها مسارات العولمة ومراحل تطورها وامتدادها فى بقاع مختلفة وعصور متتابعة بقدر الإمكان. وحدد بدايتها بظهور الدولة القومية الموحدة التى كانت أول نواة صلبة لمفهوم الوحدة السياسية. وقسم مراحل تطور العولمة إلى خمس مراحل. الأولى هى مرحلة الجنين التى بدأت مع القرن الثانى عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر، وشهدت نمو المجتمعات القومية. والثانية مرحلة التكوين والتبلور من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده، وفيها تبلورت العلاقات بين الدولة والفرد والدستور والعلاقات الدولية التى أدت إلى ما عرف بالمجتمع الدولى . ثم تأتى مرحلة الانطلاق من عام ١٨٧٠ حتي العشرينيات من القرن العشرين ، وفيها بزغت الأفكار الكونية أو التيارات العالمية فى السياسة والرياضة والاقتصاد . بعدها بدأت المرحلة الرابعة وهى مرحلة الصراع من أجل الهيمنة على مقدرات العالم ، من العشرينيات حتى الستينيات من القرن العشرين ، وشهدت الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، وكذلك الصراعات الدولية والإقليمية ، وظهور الأمم المتحدة التى حاولت أن تجسد مفهوم الوحدة السياسية المحتملة بين مختلف التيارات ، لكن

مشكلاتها الاقتصادية ، وضعف مصادر تمويلها ، وضغوط الولايات المتحدة ، جعلتها تفشل فى أحايين كثيرة فى القيام بدورها ، حتى لو كان دورًا رمزيا . وأخيرًا تأتى المرحلة التى أسماها روبرتسون بمرحلة عدم اليقين والتى بدأت منذ الستينيات واستمرت حتى أواخر القرن العشرين. وهى مرحلة التقدم العلمى والتكنولوچى الهائل ، والهبوط على القمر ، وثورة الاتصالات الإلكترونية وتبادل المعلومات ، وغيرها من التحولات التى غيرت من صورة العالم إلى حد كبير .

وكان روبرتسون – مثل غيره من علماء السياسة فى الغرب – قد جعل من الغرب وأوروبا محورًا لكل هذه المراحل ، باستثناء المرحلة الأخيرة التى انتقل فيها المحور إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وبالتالى فقد كتب ما يشبه تاريخًا للعولمة الرأسمالية ، ذلك أن معظم مفكرى وكتاب الغرب لا يرون أى عالم آخر خارج نطاق عالمهم ، فالعالم الثالث مثلاً لا يرون فيه سوى ذيول تابعة للغرب ودائرة فى فلكه . ولذلك كان من الضرورى على العالم الثالث ، والعالم العربى جزء منه ، البحث عن صيغة معرفية حقيقية نابعة من ظروفه وإمكاناته لظاهرة العولمة التى لم يعرف العالم من قبل ظاهرة مثلها فى درجة اجتياحها له ، ومدى تأثيرها العميق فى كل مناحى الحياة : اقتصاديا ، وسياسيا ، وثقافيا ، وإعلاميا ، وأمنيا، وتكنولوچيا ، وحضاريا .

ولم يكن الساسة فى الغرب بغافلين عن السلبيات الاقتصادية والاجتماعية التى تنطوى عليها العولمة وتحمل معها بذور فنائها . فقد صنعوا قناعها الاقتصادى والسياسى البراق ليخدعوا به الشعوب الأخرى وليس لينخدعوا به هم أنفسهم . وكانوا أول من أدرك هذه الأخطار المحدقة بالمستقبل ، وذلك على النقيض من الدعاية الفجة التى تلتحف بثياب النظرية العلمية ، والتى طنطن لها البعض من أمثال فرانسيس

فوكوياما اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية فى كتابه « نهاية التاريخ » الصادر فى عام ١٩٨٩ ، أو توماس ل . فريدمان فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » فى عام ١٩٩٩ . فلم ينخدع أقطاب السياسة الرأسمالية من أمثال بيل كلينتون ، وجاك شيراك ، وتونى بلير ، وهيلموت كول بمعسول الكلام الذى ورد فى هذه الكتب ، لأنهم بجلوسهم على قمم السياسة المعاصرة رأوا مالم يستطع القابعون عند السفح رؤيته . لقد أيقنوا من أنه إذا سارت الأمور على ما هى عليه ، فسوف يؤدى تفاقمها إلى انهيار العولمة بصفة عامة ، والرأسمالية الأمريكية بصفة خاصة .

شرع هؤلاء الأقطاب فى البحث عن نموذج وحل لهذه الأزمة . وكان مخرجهم هو البحث عن حل ثالث غير الماركسية التى دخلت فى متاهات جانبية وطرق مسدودة ودوائر مفرغة ، وغير الرأسمالية التى أصبحت عاجزة عن كبح جماح نفسها ، فكان المنهج أو النظرية التى عرفت باسم «الطريق الثالث» الذى يحاول أن يوازن بين الازدهار الاقتصادى والكيان الإنسانى ، ويجنب العولمة السقوط فى هاوية التطرف الذى يمكن أن يقضى عليها تمامًا . وكانت بداية هذه الجهود الإيجابية فى سبتمبر ١٩٩٥ فى فندق فيرمونت فى سان فرانسيسكو ، وهو من أفخر فنادق العالم التى تجسد ترف الرأسمالية وبذخها ، حيث اجتمع القادة السياسيون السابقون الذين شهدوا مولد العولمة فى الثمانينيات مثل چورچ بوش ، ومارجريت تاتشر ، وچورچ شولتز ، وأيضًا جورباتشوف !! بالإضافة إلى قادة العولمة الإعلامية من أمثال رئيس مؤسسة CNN ، الذى دمج شركته بشركة « تايم وارنر » ، ليجعل منها أكبر اتحاد فى مجال المعلومات فى العالم ، ومعهم واشنطون سيب عملاق التجارة العالمى فى جنوب شرق آسيا ، وفلاسفة وأساتذة الاقتصاد الكبار فى جامعات هارڤارد وأوكسفورد وستانفورد ، وذلك فى حلقات دراسية

لمستقبل العالم، أى العولمة . وأدار الجلسات جورباتشوف الذى فتح باب المناقشة وأعطى الكلمة لمدير شركة الكومپيوتر الأمريكية « ميكرو سيستمز » چون جيج فقال : « إننا نتعاقد مع العاملين فى شركتنا بالكومپيوتر ، ونطردهم من العمل بالكومپيوتر أيضًا . لقد بدأنا من الصفر ووصلنا إلى ما يزيد على ستة مليارات دولار فى مدة زمنية لا تزيد على ثلاثة عشر عامًا » . وعندما سأله البروفيسور رستم روى من جامعة بنسلفانيا عن عدد العاملين بشركته ، رد عليه بأن عدد العاملين ستة عشر ألفًا ، معظمهم من الاحتياطيين المؤقتين . ومع إعادة تنظيم الشركة سيتم الاستغناء عن ٨٠ ٪ من هؤلاء ، ليصبح عدد العاملين المهرة ثلاثة آلاف ومئتى عامل فقط ، ومن الممكن أن يكون معظمهم من الهنود لانخفاض أجورهم .

وكانت هذه هى نقطة الانطلاق التى بدأ منها المؤتمرون والدارسون دراساتهم العلمية الموضوعية الصريحة التى تضع النقاط على الحروف دون حرج أو حساسية أو مواراة . فكلهم يؤمنون أن خداع النفس هو أول خطوة فى الطريق إلى الكارثة المحتملة فى المستقبل القريب ، إذا لم يتم القضاء على الأسباب المتفاقمة المؤدية إليها . من هذه الأسباب مثلاً أن عدد العاطلين عن العمل سيزداد فى العالم بحيث يمكن أن يصل فى المستقبل القريب إلى ٨٠ ٪ ، ومن الممكن أن تدار شركة كومپيوتر عالمية مثل « ميكرو سيستمز » بستة أو ثمانية عمال مهرة فقط بدلاً من ستة عشر ألف عامل يشكلون طاقتها القديمة . ومن البدهى أن البطالة هى فى مقدمة المشكلات التى يحسب لها الساسة ألف حساب ، إذ إن تفاقمها يمكن أن يؤدى إلى تدمير البنيان الاجتماعى بأسره .

وفى كتابه « نهاية العمل » يرصد الكاتب الأمريكى جيرمى ريفكن سببًا آخر يمكن أن يقضى على العولمة نفسها ، لأن الصراع الاجتماعى لن يكون

صراعًا من أجل مكاسب مادية أو امتيازات طبقية ، بل سيكون صراعًا من أجل الوجود نفسه . أى أن المسألة فى المستقبل ستكون « إما أن تأكل أو تؤكل » ، مما يعنى عودة أكيدة إلى صراع الغابة ، خاصة أن الغالبية لن يكون لديها ما تخاف عليه من الضياع . وليس هناك أقوى وأجرأ من الذى لن يفقد سوى القيود التى وضعها سادة العولمة حول عنقه. إنه يتحول إلى قنبلة موقوتة يمكن أن تتفجر فى أى مكان وفى أى زمان ، وهو القانون الذى بلور الأسباب التى أدت إلى معظم الثورات عبر التاريخ .

وتكمن المفارقة العجيبة فى أن الدولة الأم التى أنجبت العولمة أو على الأقل تبنتها واحتضنتها ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية . وهى نفس الدولة التى يمكن أن تكون السبب فى القضاء على العولمة قضاءً مبرمًا . فبصرف النظر عن الكوارث الاقتصادية التى يمكن أن تترتب على المضاربات والصراعات بين السماسرة وتجار العملة ، فإن المجتمع الأمريكى فى حد ذاته ليس النموذج الذى يحب الآخرون أن يحذوا حذوه عندما يرونه على حقيقته بعيدًا عن تأثيرات الدوى الإعلامى الذى يسعى دائمًا وبإلحاح شديد لغسل مخ العالم أجمع . فالجريمة على سبيل المثال فى ولاية كاليفورنيا التى تمثل بمفردها المرتبة السابعة فى قائمة القوى الاقتصادية العالمية ، سرت فى جسم المجتمع حتى النخاع ، لدرجة أن الإنفاق على السجون فاق المجموع الكلى لميزانية التعليم ، كما أن هناك ثمانية وعشرين مليون مواطن أمريكى (أى ما يزيد على عشر تعداد السكان) ، يعيشون فى أبنية محصنة وأحياء سكنية محروسة ومغلقة عليهم ، لدرجة أن ما ينفقه الأمريكيون على حراسهم المسلحين المخصوصين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة ، مما يدل على ضياع الإحساس بالأمن تمامًا ، وهو إحساس لابد أن يؤثر بالسلب ، على المدى الطويل ، على استقرار الحياة السياسية .

ومن أخطر القنابل الموقوتة التى ابتكرتها العولمة والتى يمكن أن تنفجر فى قلبها فى أى وقت ، الشعار الذى رفعته بمنتهى البساطة بل وبمنتهى الصفاقة والذى يعلن عن وجود مواطنين فائضين عن الحاجة ولا ضرورة لهم على الإطلاق . ويمكن للقادة السياسيين أن يتخيلوا ماذا يمكن أن يفعل هؤلاء المواطنون الفائضون عن الحاجة بعد أن تحولوا رسميا إلى أعداء أو من هم دون ذلك ، إذ إن القوانين الدولية تمنح الأعداء حقوقًا لا تتأتى لهؤلاء المواطنين البؤساء . لكنهم لن يرضخوا لهذا البؤس والإذلال إلى مالا نهاية ، وإذا كان نظام العولمة قد أنكر عليهم حق الحياة فى أبسط مظاهرها ، فلابد أن تأتى لحظة يتجمعون فيها لانتزاع هذا الحق بالقوة ، على الأقل فى عملية الانتخابات عندما يمتنع الكادحون والعاطلون (٨٠٪) عن التصويت لحساب التوجه الرأسمالى ، كخطوة أولى لبداية صراع مرير على كل الجبهات للقضاء على الظلم الرأسمالى . أى أن العولمة التى تدعى قدرتها على نشر تيارات الوحدة السياسية فى العالم أجمع ، عاجزة عن إيجاد الوحدة السياسية داخل إطار الوطن الواحد .

ومهما قيل إننا نعيش فى عصر الكيف الذى لم يعد فيه للكم أى وزن ، فإن قوانين الطبيعة والفيزياء لا تكذب . يكفى أن نذكر قانون فعل الطاقة الذى يقول بأن حاصل التفاعل بين كتلتين : إحداهما صغرى والأخرى كبرى ، لابد أن يكون فى النهاية لصالح الكبرى . ولن تستطيع نسبة الـ ٢٠ ٪ من سكان الأرض أن تعيش فى بروج مشيدة أو جزر منعزلة عن نسبة الـ ٨٠ ٪ من الكادحين والعاطلين فى عالم تؤكد العولمة الإعلامية والمعلوماتية أنه أصبح قرية صغيرة . والواقع يقول لنا إن هناك ٣٥٨ مليارديرًا يمتلكون معًا ثروة تضاهى ما يملكه نصف سكان العالم . وهذا الجبروت المادى والاقتصادى أغراهم باعتبار غيرهم مواطنين فائضين

عن الحاجة . بل إن الدول الغنية بدأت تنظر إلى الدول الفقيرة على أنها دول فائضة عن الحاجة ، ولذلك انخفض - من عام إلى آخر - ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية ، وفى حالات عديدة توقفت هذه المعونة تمامًا . وكانت ألمانيا من أوائل الدول الصناعية التى سارت فى هذا الاتجاه .

ونجد نفس النسبة بين البشر الأغنياء والفقراء ، بين الدول الغنية والفقيرة أيضًا فهناك ٢٠ ٪ من دول العالم هى أكثر الدول ثراء ، وتستحوذ على ٨٤,٧ ٪ من الناتج الإجمالى للعالم ، وعلى ٨٤,٢٪ من التجارة الدولية . ويمتلك سكانها ٨٥,٥٪ من مجموع مدخرات العالم . فتستحوذ مثلاً على ٨٥,٥٪ من الاستهلاك العالمى للخشب ، وعلى ٧٥٪ من الحديد والصلب ، وعلى ٧٠٪ من الطاقة . وذلك نقلاً عن التقرير الصادر عن معهد التنمية الاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٤ . ولعل الدلالات السياسية المترتبة على هذه البيانات الاقتصادية لا تحتاج إلى تحليل أو حتى تعريف . فقد ضاعت حرية الإرادة والقرار من أيدي القادة السياسيين بعد أن استولت عليها جماعات الضغط الاقتصادى . فالديمقراطية التعددية تنهار بفعل فشل الأحزاب فى الوفاء بعهودها للجماهير بإيجاد فرص عمل تحافظ على الحد الأدنى للحياة المعقولة بقدر الإمكان . كما أن القوة الشرائية أو الاستهلاكية ستضعف وتنهار نتيجة للبطالة التى أصابت الجيوب بالخواء ، فى حين أن رأس المال ذاته الذى سيحقق أرباحه المتصاعدة نتيجة التكنولوجيا المتقدمة ونقص الأيدى العاملة وتراجع الأجور ، سيجد نفسه فى نهاية الطريق المسدود مكدسًا بدون طلب لتراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية . وبذلك يصبح مجرد أوراق مالية لا قيمة لها ؛ لأنها فاقدة للطاقة الإنتاجية المادية الملموسة التى ترمز إليها

على أرض الواقع . عندئذ سيجد رأس المال أنه قد جنى على نفسه مثلما فعلت براقش فى تراثنا العربى .

ولاشك أن مهمة القادة السياسيين فى عصرالعولمة ، أصبحت أكثر صعوبة ووعورة نتيجة للوضع الاجتماعى المتدهور ، والمستوى الاقتصادى المتدنى لغالبية الشعب ، مما يؤدى إلى انتشار الجريمة والعنف والإرهاب والانحراف . فالقائد السياسى سوف يعجز عن محاسبة الجوعى والمرضى والعاطلين ، لأن المجتمع سيزداد استقطابًا ونفورًا وحقدًا ورغبة فى الانتقام والتدمير لغياب صمامات الأمن المتمثلة فى التأمينات الاجتماعية ضد العجز أو الشيخوخة أو البطالة . وهذه انتكاسة حضارية بمعنى الكلمة ؛ لأنها عودة بالحياة إلى عصر العصابات وقطاع الطرق والسفاحين والحراس والقلاع المحصنة والخوف المعشش فى كل النفوس والأرجاء . ومع غياب التوازن العالمى بين مختلف الدول والبشر ، سوف يتضاعف تلوث البيئة ، وتنتشر الأمراض والأوبئة ، ويتنفس البشر الغازات والمواد السامة مع الهواء ، وتتكاثر الثقوب فى قاع السفينة التى ستغرق بالجميع فى نهاية الأمر .

ولولا أن الأساس الفعلى للعولمة هو أساس اقتصادى ، لكانت كل توجهاتها السياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوچية والحضارية مجرد شعارات تتردد على ألسنة الساسة ثم ينهجون نفس النهج التقليدى الذى اعتادوه من قبل . فالاقتصاد هو عصب الحياة وعمودها الفقرى الذى تتحرك به فى كل الاتجاهات ، ولذلك أصبح الساسة الآن خبراء اقتصاد حتى لا تفلت الأمور من أيديهم بقدر الإمكان . فلم تعد استشارات خبراء الاقتصاد ووزراء المالية كافية ، لأن من يجيد قواعد اللعبة الاقتصادية ، سيتمكن بالتالى من قواعد اللعبة السياسية بكل أبعادها ، ولن تخدعه أية أقنعة براقة يخفى بها أنصار العولمة وجوههم ، خاصة عندما يدعون أن المجتمع الدولى قد استنفد أغراضه ، وعفا عليه الزمن ، ليحل محله

المجتمع العولمى القادر على إزالة كل الحواجز التى أحالت جسم العالم إلى أشلاء متناثرة !!

وإذا ألقينا بنظرة على طبيعة وفكرة المجتمع الدولى الذى تحاول العولمة تدميره على أساس أنه تقليدى وعاجز عن مجاراة القرن الجديد ، سنجد أنه استطاع أن يلبى احتياجات الشعوب إلى حد ما ، وفى ظل ظروف غاية فى الصعوبة ، بل وحافظ على القيم الإنسانية والاجتماعية ، ونجح فى استخلاصها من بين أنياب من حاولوا القضاء عليها . وقد أثبت هذا المجتمع الدولى قدرته على مواكبة الطبيعة البشرية ، والدفاع عن حريات الشعوب وحقوق الإنسان ، خاصة من خلال منظمة الأمم المتحدة التى يبدو أنها ستكون من ضحايا العولمة فى المستقبل القريب .

كان النسيج المتسق الذى تشكل منه المجتمع الدولى ، قد ربط الدول بطائفة من القواعد والمبادئ والقيم كى تتجنب نشوء الصراع فيما بينها بقدر الإمكان . وهذا يعنى أن المجتمع ليس مجرد تجمع لمجموعة من الدول تفصل بينها الحدود الدولية ، بل هو منظومة لها قيم وأهداف مشتركة ، ومؤسسات ومستويات سلوكية متماثلة . لكن هذه المنظومة الدولية تعرضت لكثير من الضغوط والتحولات التى تمس كيانها فى الصميم ، خاصة منذ بداية التسعينيات عندما بدأت ملامح العولمة السياسية فى التبلور ، وأضحت مصدرًا رئيسيا لتهديد مبدأ سيادة الدولة ، والديمقراطية الليبرالية ، ومبدأ عدم التدخل فى شئون الدولة الداخلية .

وظل مبدأ سيادة الدولة محورًا رئيسيا ، تدور حوله غالبية القيم الأخرى ، وتستمد منه وجودها ، لكنه على المستوى الاقتصادى لم يعد موجودًا اليوم بشكل قوى إلا فى الخطاب السياسى ، خاصة عند الشعوب التى لاتزال تتمسك بحق تقرير المصير . أما فيما عدا ذلك ، فإن فكرة

السيادة بدأت فى الانحسار أمام مد العولمة الذى أوشك على طمس الحدود الدولية بفضل القنوات الإلكترونية التى تدفقت عبر الحدود دون أية عوائق ، والتى أصابت الدولة - أية دولة - بالعجز عن السيطرة على كثير من الظواهر الدولية مثل الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، والتجارة العالمية فى الأسهم والسندات والعملات التي لم يعد لها وطن ، وأجهزة الاستشعار بالأقمار الصناعية ، والقنوات الإعلامية والمعلوماتية الفضائية ، ومشكلات البيئة الكونية ، وغير ذلك من الأمور التى تجاوزت سلطات الدولة واختصاصاتها ، إذ فقدت سيطرتها على التدفق الإعلامى الذى يؤثر على عقول مواطنيها وسلوكهم ليل نهار ، وعلى انتقال الودائع البنكية والتحويلات النقدية الإلكترونية ، سحبًا وإيداعًا بلا أية رقابة ، بما فيها العملة القومية التى كانت من أهم المظاهر المادية لسيادة الدولة.

ولم تعد القيادة السياسية للدولة منظومة متناغمة ذات إرادة نافذة وقرار حاسم ، بل انقسمت على نفسها فى الداخل ، وتراجعت فى الخارج أمام المد العولمى . ففى الداخل نشأت مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التى يمكن أن تتعارض فى توجهاتها ، فتضطر القيادة السياسية إلى التوسط فيما بينها ، أو الانحياز إلى جهاز منها . وسواء وقفت القيادة هذا الموقف أو ذاك فهو خصم من إرادتها التى وقعت فيما بين القوى المتعددة والنامية بعد أن كانت فوقها . أما فى الخارج فهناك قنوات الاقتصاد العالمى المتصلة ، ذهابًا وإيابًا ، بمؤسسات القطاع الخاص وشركاته داخل الدولة ، والتى تتبع الخارج أكثر من اتباعها للداخل ، وتحدد تيارات وتحركات السوق المحلية بناء على ضغوط السوق العالمية . ونظرًا لأن القيادة السياسية بطبيعتها تحرص على وجودها إذا عجزت عن الحفاظ على هيبتها وسيطرتها ، فإنها غالبًا ما

تنحاز بل وتتحالف مع القوى الداخلية التى تمثل الكفة الراجحة ، والتى غالبًا ما تستمد قوتها ورجحانها من القوى الخارجية التى تعزف سيمفونية العولمة.

ويبدو زيف القناع الديمقراطى الليبرالى الذى يخفى به أنصار العولمة وجوههم الفاشية ، عندما ندرك مدى التهديد الذى تمثله العولمة للديمقراطية الليبرالية من حيث تقويض أهم دعائمها ومقوماتها الأساسية التى تتمثل فى حكم الشعب بصفته صاحب السلطة الوحيد فى صنع القرار ، وذلك مهما اختلفت ملامح هذه الديمقراطية وخصائصها وأشكالها من دولة لأخرى . فلم تعد الإرادة الشعبية قادرة على الصمود فى وجه آليات الأسواق العالمية ، وقرارات صندوق النقد الدولى ، وضغوط البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، والتدفق الإعلامى الكاسح لاتجاهات الرأى العام المحلى ، وترجيح كفة الجهات غير الحكومية مما يشتت طاقات الحكومة ويضعها تحت رحمة مجالس الإدارة والجمعيات العمومية لحملة الأوراق المالية سواء على المستوى المحلى أو العالمى .

فى هذا المناخ المحموم الجديد تجد الديمقراطية الليبرالية نفسها عاجزة عن ممارسة آلياتها وطاقاتها التى تتمثل فى المشاركة الشعبية ، وعمليات التشاور والمداولات والندوات والمؤتمرات والمناقشات والتمثيل والخروج بآراء جديدة من تبادل الآراء السائدة فى الساحة . كذلك فإن قداسة مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول قد أهدرت تمامًا . فإذا كان أنصار العولمة يبشرون بالمزيد من التقارب والاندماج بين الشعوب ، وتدعيم الروابط والصلات بين جميع البشر اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا وأمنيا وتكنولوجيا وحضاريا ، فإن عقد التسعينيات وحده شهد حروبًا مدنية وأهلية وقبلية وعنصرية ، لم يشهد أى عقد سابق مثيلاً لها فى تعددها وحدتها وتعقدها وتشعبها ، خاصة فى

البوسنة والهرسك وكوسوفا ورواندا وبوروندى والصومال وأفغانستان والجزائر وكمبوديا والشيشان وغيرها من الحروب الزاخرة بانتهاك حقوق الإنسان وأعمال التعذيب والإبادة الجماعية والتطهير العرقى ، مما يتنافى تمامًا مع الوحدة السياسية الكونية التى يدعيها أنصار العولمة الذين جعلوا من أنفسهم أوصياء على العالم .

وعندما ارتدوا قناع الوصاية الإنسانية الحانية على الشعوب البائسة !! خرجت حججهم وانطلقت ذرائعهم مدوية من قنواتهم الفضائية التى تمسك العالم أجمع بقبضة من حديد وان كانت فى قفاز من حرير ، إذ كيف يتركون الحكومات المتوحشة أو جماعات المتمردين المسلحين لتمارس أعمالها البربرية والهمجية ضد المواطنين العزل الأبرياء ؟! فقد أصبحت مصدر الأعمال الحربية والضربات العنيفة من الداخل ، لكن العولمة ستأتى بالرحمة والإنقاذ والازدهار لهذه الشعوب من خارج أراضيها وذلك بضرب الطغاة الذين يسومونها العذاب . ولذلك ظلوا يضربون نظام صدام حسين - مثلاً - عشر سنوات متصلة ، وازداد نظامه قوة ومناعة، فى حين عاد الشعب العراقى إلى عصور الفقر والمرض والبؤس بعد أن كان من أغنى الشعوب العربية وأكثرها رفاهة !!!

لكن تبجح أنصار العولمة لا حدود له ، فهم لا يزالون يصرون على أن العمليات التى تهدد أمن العالم واستقراره ، تأتى من داخل الدول ذاتها ، سواء أكان هذا نتيجة لسطوة الحكومات الفاشية الديكتاتورية والنظم الشمولية ، أو جماعات المتمردين المسلحين الرافضين لنظم بلادهم ، مما أدى إلى ظهور ما أسماه أنصار العولمة بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة أو بؤر الصديد فى جسم العالم . ولذلك فإن دول السطوة الاقتصادية والعسكرية التى ترفع أعلام العولمة خفاقة لن تسمح لنفسها أن تترك الحكومات « الشريرة » وشأنها ، وهى تسلك مسلك العصابات

تجاه مواطنيها ، فى الوقت الذى تتستر فيه خلف مبدأ السيادة الذى يحتم عدم التدخل فى الشئون الداخلية كرخصة لأعمال القتل والتعذيب والإبادة . ويواصلون ارتداء القناع الإنسانى والحضارى مؤكدين أنه لا ينبغى للدول التى لطخت يديها بدماء أبنائها أن تستفيد من مبادئ السيادة وعدم التدخل . لقد جاء الدور الحضارى لدول العولمة - وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - لتحمل مسئولياتها ، وتحمى حقوق الإنسان ، وتعيد الأمن والاستقرار إلى هذه الشعوب التى تشيع فيها الفوضى والاضطرابات التى يمكن أن تمتد إلى دول مجاورة . وإذا ما ترك الأمر على ما هو عليه ، فمن الممكن أن يجد العالم نفسه على فوهة بركان . وقد تبرعت دول السطوة الاقتصادية والعسكرية - لوجه الله تعالى - بالقيام بدور رجل الشرطة ورجل الإطفاء كى ينام العالم ملء جفونه ، فهى رسل العناية الإلهية و على البشرية جمعاء أن تهنأ بها !! ومن لا يقبل أن يهنأ بها فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره ؟!

ويتجاهل أنصار العولمة أن ميثاق الأمم المتحدة التى داسوها بأحذيتهم اللامعة الثقيلة ، يمنح فى بعض أحكامه مشروعية التدخل فى بعض البلاد بناء على مبررات منطقية وإنسانية وأخلاقية لمثل هذا التدخل الذى يجسد إرادة المجتمع الدولى ككل وليس سطوة السادة الجدد الذين انفردوا بمقدرات العالم ، والذى يهدف فى مثل هذه الأحوال إلى التدخل الجماعى والتدخل السلمى ، وإن كانت بعض الاتجاهات فى المنظمة الدولية تؤيد كلا من التدخل الفردى والتدخل المسلح . وقد شهد العالم فى عقد التسعينيات من القرن العشرين بعض أنواع التدخل العسكرى تحت علم الأمم المتحدة الذى قامت به الولايات المتحدة فى الصومال تحت اسم عملية « الأمل » فى ديسمبر ١٩٩٢ ، والتدخل الفرنسى فى رواندا فى يوليو ١٩٩٤ . لكن هذه التجارب لم تقم

بأية خطوة إيجابية ، بل فشلت فشلاً ذريعًا ؛ لأن الهدف من التدخل لم يكن لحماية حقوق الإنسان وإنقاذ هذه البلاد من كوارث الحروب الأهلية، بل كان فى إطار حسابات خاصة تنهض على المصالح القومية للدول المتدخلة ، وخاصة أن التدخل اقتصر على تقديم بعض المساعدات والمعونات الغذائية دون أية محاولة لمعالجة المشكلة بأسلوب جذرى .

وكان المستشرق الأمريكى اليهودى برنارد لويس قد أعد دراسة فى مطلع الثمانينيات لحساب وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون»، أوضح فيها أن المنطقة الممتدة من باكستان حتى المغرب، لن تنعم بالاستقرار والهدوء مالم تتم إعادة النظر فى جغرافيتها السياسية فى ضوء المتغيرات الجديدة. وقد نشر هذه الدراسة من خلال «المشروع التنفيذى لأبحاث المخابرات» التابع للبنتاجون، واحتوت على الإستراتيجية الجارى تطبيقها منذ عشرين عاماً على أساس أن حدود هذه المنطقة تقسمها إلى مساحات عنصرية ودينية ومذهبية، مما يؤدى إلى سلسلة لا تتوقف من الصراعات والانفجارات.

والحل عند لويس بمنتهى البساطة هو رسم خريطة جديدة تراعى تنوعاتها المختلفة بحيث تمنح كل جماعة دينية أو عنصرية كياناً سياسيا خاصا بها وكأن المنطقة رقعة شطرنج تحت رحمة أصابع اللاعبين.

ومن الواضح أن الفكر الصهيونى يتمنى أن تخرج هذه الخطة إلى حيز الوجود حتى تتحول منطقة الشرق الأوسط بأسرها إلى رقع من التنوع العرقى والدينى والعنصرى، ولا تصبح إسرائيل هى الدولة العنصرية الوحيدة فى المنطقة. ومع أول بوادر للعولمة السياسية والاقتصادية فى أواخر السبعينيات، شرعت إسرائيل فى ضرب الوحدة الوطنية فى لبنان للقضاء على صيغة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، فى محاولة لإقناع العالم بصفة عامة، وشعوب المنطقة بصفة خاصة،

باستحالة هذا التعايش المصطنع، ولإقناعها أيضاً بأن البديل هو تخصيص وطن لكل جماعة دينية أو مذهبية. وبالفعل سارعت إسرائيل إلى تحريض وتمويل الحركات التى تتجاوب مع هذا المشروع، من الحركات الكردية فى شمال العراق إلى الحركة الزنجية فى جنوب السودان. كل هذا بهدف إذكاء نار الفتنة والنفخ فى رمادها.

وإذا كان برنارد لويس من المفكرين السياسيين الذين يؤمنون ببوتقة العولمة التى ستنصهر فيها كل الاختلافات والتناقضات والصراعات على كل المستويات، فكيف يجمع فكره بين المنهج التقسيمى والتفكيكى وبين التوجه العولمى والتوحيدى؟! إن نظرة سريعة على خريطة العالم المعاصر، تعرى القناع التوحيدى الذى يضعه لويس على وجهه، لكى يخفى أهدافه التى تسعى إلى تحويل العالم إلى أشلاء متناثرة، كى تتربع الولايات المتحدة ومعها ربيبتها إسرائيل على قمة السطوة العالمية، دون أن تجرؤ أية جماعة بشرية على رفع يدها على سبيل الاعتراض العابر. ولعل هذا هو التفسير المتسق لمقولة أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكيا.

إن عدد الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة يبلغ الآن ١٨٥ دولة، بالإضافة إلى ثمانى دول غير أعضاء فى المنظمة. ولكن هناك حوالى خمسة آلاف جماعة وطنية وعرقية وعنصرية ودينية فى العالم، فإذا كان لكل جماعة حق فى دولة مستقلة وخاصة بها، فأى عالم يمكن أن يقوم؟ إن نيجيريا وحدها تتألف من ٢٥٠ جماعة وطنية. وفى السودان ١٠٠٨ جماعات لغوية مختلفة. وفى كازاخستان إحدى دول آسيا الوسطى التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق يوجد مائة جماعة وطنية. أما أفغانستان التى لا تزال منذ أكثر من عشرين عاماً تعانى من حرب أهلية، فتتألف من وطنيات وقبائل متنافرة منها البلوش والتركمان والهازار

والأوزبيك والطاجيك والباثان وغيرهم. وطبقا لتوجه برنارد لويس فإن السلام والاستقرار فى أفغانستان حلم بعيد المنال، إلا إذا تشرذمت إلى عدة دول قياساً بالجماعات التى تتكون منها.

والسؤال الذى يعرى قناع برنارد لويس وأمثاله هو: ومن يضمن أن احتكاكات الحدود بين هذه الدول المتشرذمة لن تشعل حروبا جديدة. وخاصة أن الحساسيات العرقية والعنصرية فيما بينها ستظل موجودة، بل وستزداد لأنها لا تنضوى - فى هذه الحالة - تحت لواء دولة يمكن أن تؤلف بينها؟!

ولا يقتصر هذا الاتجاه للتشرذم على دول العالم الثالث أو الفقير وحده، لأن الصراعات العرقية والدينية والمذهبية لها أسباب وحساسيات أخرى غير الحسابات الاقتصادية. فإذا استثنينا حروب التطهير العرقى التى شنها الصرب فى يوغسلافيا السابقة على المسلمين فى البوسنة والهرسك ثم فى كوسوفا، وتلك التى شنها الروس ضد الشيشان، فإن الوحدة الوطنية فى بلجيكا مهددة باستمرار بالاختلافات اللغوية والعرقية بين الفلمنك والواوون.

وكندا لا تزال عاجزة عن دمج إقليم كيبيك ذى اللغة والثقافة الفرنسية مع بقية أجزاء البلاد ذات الطابع الأنجلوسكسونى. بل وعادت أسكتلندا وويلز إلى ترديد نزعات الانفصال عن إنجلترا. وانقسمت تشيكوسلوفاكيا السابقة إلى جمهوريتى التشيك والسلوفاك.

وفى آسيا يكفى ذكر الهند على سبيل المثال لا الحصر. فالدستور الهندى يعترف بسبع عشرة لغة مختلفة فقط من أصل ١١٢ لغة منتشرة فى طول البلاد وعرضها. فكيف ستبدو خريطة الهند إذا ما تم تقسيمها وتفكيكها طبقاً للاختلافات اللغوية والعرقية؟! يبدو أن مثل هذه الخريطة سيكون مصدر سعادة بالغة لأمثال برنارد لويس الذى قدم أفكاره

وتصوراته للبنتاجون كى يجعل للولايات المتحدة اليد العليا على العالم أجمع، ولإسرائيل اليد العليا على العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط - صرة العالم - بأسرها. وغنى عن الذكر أن إسرائيل تتمنى وتسعى جاهدة لتفكيك العالم العربى إلى دويلات صغيرة متأخرة قوميا ودينيا ومذهبيا، فهذا التفكيك هو خير ضمان ضرورى لأمنها الإستراتيجى على المدى الطويل.

ويجب أن تعى الدول المهددة بهذه الانقسامات إلى أن خصومها وأعداءها والمتربصين بها يوجهون ضرباتهم إلى نقاط ضعف موجودة على أراضيها بالفعل، فى حين يسعون هم إلى إنشاء المزيد من الاتحادات والاندماجات السياسية والاقتصادية فيما بينهم تحت أقنعة العولمة التى جعلوا منها موجة طاغية أو قدراً لا فكاك منه. وخاصة أن هناك دولاً انقسمت على نفسها لأن كيانها الذاتى كان مصطنعاً ومفتعلاً وجاهزاً لمثل هذا الانقسام دون ضغوط مباشرة من خارجها. فمثلاً كان الاتحاد السوفيتى دولة واحدة فأصبح خمس عشرة دولة. وكان الاتحاد اليوغسلافى دولة واحدة فأصبح خمس دول. وكانت تشيكوسلوفاكيا دولة واحدة فأصبحت دولتين. وبصفة عامة فقد كان عدد دول العالم عندما انفجرت الحرب العالمية الأولى ٦٢ دولة، فأصبح عددها مع سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وبداية عصر العولمة ١٩٣ دولة.

والدروس التى يمكن أن تستوعبها دول العالم الثالث من ظاهرة التكاثر والتفكيك والتقسيم، دروس عديدة ومصيرية، لأن الإرادة الإنسانية والقومية، والقدرة على الاستجابة للتحديات، والوعى المتجدد باحتمالات المستقبل وتوقعاته، كل هذا وغيره من شأنه سد الثغرات التى يمكن أن تجعل النسيج الاجتماعى مهترئاً ومهدداً بالتمزق من أية محاولات موجهة ضده، مهما كانت ضئيلة ومتهافتة. وخاصة أن البشر يملكون القدرة على

التعايش السلمى بل والتآلف فيما بينهم، إذا بلغوا من النضج الفكرى والحضارى ما يؤهلهم لتجاوز الاختلافات العنصرية والدينية والمذهبية والثقافية واللغوية والطبقية والاجتماعية ، كما تفعل الولايات المتحدة نفسها من خلال نظامها الفيدرالى وبنيتها الاقتصادية الراسخة وإعلامها القادر على صياغة العقول ليل نهار.

ولاشك أن هذا النضج الفكرى والحضارى سيواجه صعوبات وعوائق وعقبات وعثرات عديدة، إذا كانت هذه الاختلافات متجمعة فى مناطق جغرافية محددة داخل إطار الدولة، فيصبح خطر الانقسام والتفكك قائماً وملحا، إذ إن أية جماعة متميزة عنصريا ودينيا وثقافيا وطبقيا وجغرافيا وتاريخيا، مهيأة إلى تحويل الجزء الذى تعيش عليه داخل الدولة إلى دولة خاصة بها، وإلى إعلان نفسها شعباً خاصا.

وبرغم كل هذه العوامل التى تهدد بالانقسام والتفتيت، فإن النضج الفكرى والحضارى يستطيع أن يوفر الشروط الكفيلة بالمحافظة على وحدة الدولة المتعددة دينيا أو مذهبيا أو حتى عنصريا. من هذه الشروط الفصل بين هذه الاختلافات العنصرية والدينية والمذهبية والثقافية واللغوية والطبقية والاجتماعية، حتى لا تتحول فى مجموعها إلى منظومة أو بوتقة تحتوى فى داخلها على تفاعلات وطاقات مدمرة لوحدة الدولة، كذلك فإن احترام الحريات الدينية والخصائص العنصرية لا يتناقض مع الحرص على وحدة الثقافة والتربية الوطنية من ناحية، وعلى إقامة العدالة الاجتماعية والمساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين من ناحية أخرى. ولابد قبل ذلك كله من إيجاد المنظومة السياسية التى تقف بالمرصاد لأية احتمالات للفراغ السياسى الذى يعد التربة الأولى التى تنمو فيها بذور الانقسام والفرقة والتفتيت. فهذه المنظومة السياسية كفيلة بتحقيق الاختلاط بل والتفاعل السياسى بين مختلف الجماعات

والأحزاب والتيارات فى المدن والقرى والأحياء السكنية والجامعات والمدارس والأندية والجمعيات الرسمية وغير الرسمية. ويجب أن تصبح التعددية السياسية مصدراً للحيوية والتجدد، وليست تربة لزرع بذور الفرقة والانقسام، ذلك أن الحزبية الدينية أو العنصرية أو المذهبية هى قنابل قابلة للانفجار فى أى وقت، بل ومتفجرة بصفة مستمرة كما فى حالة الباسك فى أسبانيا، والتاميل فى سيريلانكا.

وفعالية هذه القنابل تبدأ عندما تتقوقع كل جماعة فى منطقة. وتنشىء لنفسها أحياء خاصة، ومدارس خاصة، وأندية خاصة، وأسواقاً خاصة، وغير ذلك من أسباب زرع بذور الانقسام أو خطوط التشرذم، مما يؤذن ببداية التفسخ. هذا بالإضافة إلى عاملين أحدهما داخلى والآخر خارجى من شأنهما التعجيل بالانقسام، خاصة إذا حلت الظروف المواتية وبرزت على السطح بعد أن كانت كامنة فى الأعماق.

ويتمثل العامل الأول الداخلى فى فرض الوحدة الداخلية على الجماعات المتباينة دون حساب لإرادتها الذاتية أو خيارها الوطنى، وليس كما هو الأمر فى الهند مثلاً أو الولايات المتحدة الأمريكية اللتين وضعتا فى حسابهما الإستراتيجى كل الفروق النوعية بين الجماعات المختلفة لتجنب محاور الاحتكاك والاشتعال بقدر الإمكان. أما فى الاتحاد السوفيتى مثلاً أو الاتحاد اليوغسلافى، فقد تم فرض الوحدة الوطنية من خلال نظام سياسى أو عقائدى تجاوز خصوصيات الجماعات وإرادتها. وبمجرد تآكل سلطة الحزب الحاكم لأسباب اقتصادية أو متغيرات دولية ضاغطة، فإن النظام السياسى انهار من تلقاء نفسه، لأنه كان يحمل فى داخله عوامل فنائه.

أما العامل الثانى الخارجى فيتمثل فى القبضة الاستعمارية - التى تحولت الآن إلى قبضة عولمية - والتى تفرض مصالحها الوحدة بين الأضداد، أو التفريق بين فئات الشعب الواحد، أو حتى القبيلة الواحدة على النحو الذى شهدته أفريقيا تحت وطأة الاستعمار بأشكاله المختلفة. لقد أدى انحسار المد الاستعمارى عن القارة إلى قيام دول جديدة، لدرجة أنه فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ولدت ٢٥ دولة، واليوم يبلغ عدد الدول الأفريقية ٤٨ دولة. مما يدل على أن الغطاء الاستعمارى عندما رفع ، خرجت الأبخرة المكبوتة ومعها كل هذا العدد من الدول.

وهذا الوضع الراهن فى صالح الدول الغنية المتقدمة التى تنادى بالعولمة لأنها لن تجد فى طريق انطلاقها كتلاً متماسكة وراسخة تعوقها. إن ظواهر كثيرة تنم عن شأن متعاظم فى أفريقيا لآليات تفكك وتحلل بلغت حد الإفناء المتبادل فى رواندا وبوروندى والكونجو، وانهيار الدولة كلية فى الصومال وبعض بلاد وسط أفريقيا الأخرى.

ثم هناك آفة مرض الإيدز التى باتت تتفشى بمعدلات غير مسبوقة، وانتشار أعلى نسبة أمية فى العالم، وهجرة العقول ونزوح رؤوس الأموال إلى خارج القارة التى أصابتها حالة من التردى المتفاقم دون أن تهتز شعرة واحدة لأنصار العولمة الذين يدعون ليل نهار أنهم مهدوا الطريق لعالم موحد سياسيا ومزدهر اقتصاديا.

فى يونيو ١٩٩٩، أعلنت قمة كولونيا للدول السبع الصناعية أنها سوف تلغى ديوناً لبلاد العالم الثالث تبلغ قيمتها مائة مليون دولار !! أى تمخض الجبل فولد فأراً!! وفى الشهور التالية توالت الإعلانات من دول القمة بإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً ومديونية بنسبة ١٠٠٪، لكن هذه الوعود لم تتحقق. وبعد عشرة أشهر من صدور القرار، تم تخفيض طفيف لديون ثلاث دول فقط هى بوليفيا وأوغندا وموريتانيا، من مجموع الدول الأكثر

فـقـراً البـالـغ عـددهـا ٤١ دولـة. ووسط الضـجـيـج الإعـلامـى حـول هذا التخفيض، تم إلزام الدول الثلاث بدفع ثلث الأموال التى عليها تسديدها فى فترات أقصر وبشروط أصعب. وفى هذا تقول مجلة «الإيكونومست»:

«إذا ألقينا بنظرة سريعة على الدول الخمسين الأكثر فقراً فى العالم، سنجد أن كل دولار تلقته هذه الدول، قد دفعت فى المقابل بعد إضافة خدمات الدين، مبلغاً بلغ فى المتوسط دولارين».

وقـد حلت بركـات العـولمـة على هذه الدول، فـأصـبـحت تنفق على تسديد ديونها أكثر مما تنفق على التعليم والصحة معاً! وهذا توجه تصر عليه الدول الصناعية الغنية، ولم تتخل عنه فى مؤتمر القمة الأوروبية/ الأفـريقـيـة الذى عـقـد فى القـاهرة فى إبريل عـام ٢٠٠٠. فـعندمـا أصـر الجـانب الأفـريقى على أن يكون للقـمـة مـتـابعـة، وأن تكون لهـا فى المستقبل اجتماعات دورية منتظمة؛ لأن الاقتصاد لا يتقرر بمجرد أن تصدر بشأنه قرارات سياسية، حتى من قبل مؤتمر قمة. فالسياسة التى لا تنهض على أسـاس اقـتصـادى عـملى وتنفيـذى، هى مـجـرد شـعـارات جوفاء للاستهلاك الإعلامى المؤقت. وقد تأكد هذا التوجه عندما قابل الجانب الأوروبى هذا الموقف الأفريقى بفتور، وتقرر بحثه فى القمة التالية فى أثينا عام ٢٠٠٣.

وهذه الغطرسة كانت السـمـة المميـزة للاستـعـمـار التقليدى الذى ادعى أنه ينهض برسـالـة نشـر الحـضـارة والتـمـدين فى كل أرجـاء المعمورة، وأن على الدول المتخلفة والفقيرة أن تستنير به فى كل ما تفعل. فهذه هى الرسالة الحضارية الملقاة على عاتقه، ولا يعلم أحد فى حقيقة الأمر من الذى ألقاها على عاتقه. ثم جاءت العولمة لتكون أكثر دهاءً وخبثاً لأنها تتعامل بالاقتصاد والإعلام، وليس بالجيوش والأسـاطيل والقـواعـد العـسكرية، وبالتـالى لا تثـيـر الحـسـاسـيـات

والاحتكاكات التقليدية القديمة بين قوات الاحتلال والشعوب الواقعة تحت وطأته. ولذلك ادعت أنها ستبذل الجهد الجاد المثمر لإزالة الفقر، وتوفير الرفاهية، وخلق البيئة الديمقراطية، ونشر الشفافية، وتنمية ثقافة حقوق الإنسان وحرية السوق وانطلاق آلياتها، وعدم التمسك بالسيادة التقليدية للدولة لأنها يمكن أن تكون غطاء لاستمرار طغيان حكام ديكتاتوريين فى دول العالم المتخلف.

ومع ذلك فإن هذه السيادة التى يمكن أن تكون غطاءً للحكام الطغاة فى دولهم، هى فى الوقت نفسه درع ضد الصور المستحدثة من الاستعمار التقليدى الذى غير ألوانه وتوجهاته وأساليبه عندما تلفح بأردية العولمة ووضع أقنعتها على وجهه. ويبدو أن قضية سيادة الدولة ستظل قضية مثارة لارتباطها الوثيق بالازدواجية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهذه الازدواجية أو الثنائية كانت فى صالح الثنائية التى تنطوى عليها العولمة بين الوجه والقناع. فعلى الرغم من الدراسات المستفيضة والنظريات المتعددة التى دارت حول مفهوم الدولة، فليس هناك تقنين جامع مانع للشخصية المتميزة التى يجب على الدولة أن تطالع بها العالم الخارجى. فلابد من الاعتراف بأن كل دولة لها وجود مزدوج خارجى وداخلى، إذ إن ممارسة السياسة الخارجية تختلف تماماً عن السياسة الداخلية فى الأصول الفلسفية والمصادر العملية والأساليب المنهجية والخطوات الإجرائية. وهذا الاختلاف يصل فى أحايين كثيرة إلى درجة التناقض.

ففى عصر العولمة منحت الدول الغربية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة - نفسها الحق فى مطالبة دول العالم الثالث بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، وحد أدنى من العدالة فى توزيع الثروة القومية، والوضوح فى الأفكار والتحركات ، أو ما تسميه

بالشفافية. ولكن هذه الدول نفسها، خاصة الولايات المتحدة، ترفض الديمقراطية على المستوى العالمى، واحترام سيادة الدولة احتراما كاملا، وإعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى، وتساوى الأصوات والرؤوس بين مختلف الدول، بالإضافة إلى رفضها تطبيق القانون الدولى داخلها لإحساسها أنها فوقه لاعتبارات سياسية واقتصادية وإعلامية وتكنولوجية وحضارية كثيرة.

أما دول العالم الثالث المتهمة بالشمولية والديكتاتورية وإهدار حقوق الإنسان، فهى التى تطالب باحترام السيادة، وحق تقرير المصير، وعدم المساس بالقانون الدولى بصفة عامة، وإعادة توزيع الثروة على المستوى الدولى. لكن الازدواجية السياسية تبرز فى سلوكها عندما يرفض عدد كبير منها احترام حكم القانون، والحفاظ على حقوق الإنسان، وإعادة توزيع الثروة داخل حدودها.

ويتسلح أنصار العولمة بالمنطق السياسى القوى عندما يلقون أضواءً فاحصة وتحليلية على التناقض فى موقف معظم حكومات العالم الثالث فى التعامل مع حق سيادة الدولة من ناحية وحقوق المواطن من ناحية أخرى. ذلك أن الدولة تملك مجرد ممارسة حق السيادة بتفويض من الشعب، أما الحق نفسه فهو ملك للشعب الذى يمنح ممارسته لمن يستحقها. وهذا الحق هو عنصر لا ينفصل عن حقوق الإنسان كمنظومة لا تتجزأ. فإذا أهدرت الدولة حقوق الإنسان داخلها، تكون قد أهدرت بالتالى الأساس القانونى والأخلاقى والسياسى الذى يمنحها حق ممارسة السيادة.

فهناك دول تناضل من أجل الإصلاح الدستورى للنظام الدولى، فى حين ترفض بعناد أى حديث عن الإصلاح الدستورى عندها فى الداخل. وهى تنادى جميع الدول، خاصة جيرانها، بالامتثال للقانون الدولى، لكنها

تتهرب من احترام حكم القانون فى الداخل. وهى لا تمل من الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، لكنها ترفض فى الوقت نفسه أية مطالبة داخلية بالإصلاح السياسى وتحسين كفاءة مؤسساتها. والدول التى تملك أجهزة إعلامية قوية تسعى لحشد التأييد الدولى من أجل حق المشاركة فى صنع السياسة العالمية، فى حين تسد قنوات المشاركة بالرأى والدراسة، وتتمسك بمركزية السلطة بصورة متطرفة فى الداخل.

وللحقيقة والتاريخ فإن التيار الجارف الذى تتدفق به العولمة الآن لا يرجع إلى أنها قدر لا فكاك منه كما يدعى أنصارها، بل يرجع إلى التهافت السياسى والضعف الاقتصادى اللذين تعانى منهما الدول التى يمكن أن تشكل واجهة أو جبهة لصد افتراءات العولمة وسلبياتها وضرباتها ونكساتها التى تعود بالعالم كله إلى العصور الوسطى المظلمة على حد قول الكاتب الفرنسى آلان مينك فى كتابه «العصور الوسطى الجديدة» الذى صدر فى عام ١٩٩٤، والذى تنبأ فيه بكل النكسات التى أصابت العالم حتى نهاية القرن العشرين. فقد اكتشف فى مرحلة مبكرة أنه بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعى، لم يعم السلام والرخاء، العالم كما توقع الخبراء والمحللون والعلماء. بل على النقيض من ذلك، فإن أوروبا تقوقعت لعلها تكون نواة صلبة فى مواجهة المد الأمريكى العاتى، والقوميات خرجت من بؤرها لتهدد كيانات الدول التى عاش البشر فى ظلها طويلاً، وأصبحت الأسلحة منتشرة فى كل مكان مع احتمال وقوعها فى أيدى العصابات الدولية، وتحول الاتحاد السوفييتى السابق إلى قنبلة موقوتة، وعادت أشباح التضخم والكساد لتهدد الاقتصاد العالمى بأزمات مدمرة أسوأ من أزمة ١٩٢٩، ووصلت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة للتطور التكنولوجى المتسارع الذى يحل

الآلات محل البشر بصورة متفاقمة، وانتشرت المافيا العالمية فى تجارة السلاح والمخدرات والرقيق الأبيض، وتدفقت موجات الهجرة واللجوء السياسى، وأصيب العالم بفراغ فكرى وثقافى على كل المستويات، وانكب الناس على الملذات الحسية العابرة بكل أنواعها هرباً من القلق والتوتر والاكتئاب، وغرق المفكرون فى بحار التشاؤم والعدمية.

وكان فرانسيس فوكوياما قد أصدر فى العام السابق (١٩٩٣) كتاب «نهاية التاريخ» لكن آلان مينك فى كتابه «العصور الوسطى الجديدة» (١٩٩٤)، لم ير التاريخ ينتهى، بل يتقهقر ويتراجع إلى عصور بداية التاريخ، عصور التفكك والانحلال، التى أصبح فيها كل شىء وأى شىء ممكناً، ويدعو للخوف والارتياب والشك فى الدنيا بأسرها.

وقد اختار مينك مصطلح العصور الوسطى بالذات لأنها العصور التى تختفى فيها الزعامات، وتتوارى فيها القيادات الفكرية والثقافية، ويحل محلها نظام معقد من قوى محدودة، وإقطاعيات متشابكة، ودول تابعة، ودويلات، وأقاليم جرداء، وقوى أخرى ثانوية بلا أهمية حقيقية. وهذا هو ماجرى فى أول عصور وسطى عرفتها البشرية وعرفت بالعصور المظلمة، وامتدت قرابة اثنى عشر قرناً، فصلت بين العالم القديم والعالم الحديث الذى بدأ بعصر النهضة. ومن الصعب تحديد بداياتها ونهاياتها على وجه الدقة. فهناك من المؤرخين من يحدد بدايتها بسقوط روما عام ٤١٠م على يد آلاريك القواطى ، أو خلع رمولوس آخر الأباطرة الرومان فى إيطاليا عام ٤٧٦، ونهايتها بسقوط القسطنطينية أمام الأتراك عام ١٤٥٣، أو اكتشاف كولومبس لأمريكا عام ١٤٩٢. وفى الواقع فإنه فى بواكير القرن الخامس الميلادى غرقت الحضارة الرومانية فى أوروبا الغربية بين طيات وأمواج الطوفان البربرى للغزو التيوتونى القادم من الشمال، بما شكل تحدياً للحضارة القديمة المندثرة ، وحفز همم

الشـعـوب على التـخلص من وطأة الذل والعـبـودية والبطش. وظلت التفاعلات جارية عبر عدة قرون إلى أن ولدت أوروبا جديدة، بدأت تنظر إلى العـالم المـحـيط بهـا وتدرس بمنهج علمى أدى إلى ازدهـار العلوم والفنون والآداب وبداية ما عرف بعصر النهضة.

ويرى آلان مينك أن العالم قد عاد فى العقد الأخير من القرن العشرين إلى العصور الوسطى حين كانت الدول عبارة عن إقطاعيات كبيرة غير محددة المعالم الجغرافية، وهاهى الخريطة المشوشة تعود الآن مع توارى الدول التى كانت محددة المعالم السياسية والاقتصادية والجغرافية ليحل محلها عالم جديد من الشبكات المتداخلة التى تتجاوز كل الحدود المتعارف عليها. فقد كان هذا العالم حتى أواخر الثمانينيات منقسماً إلى قطبين اثنين، فأصبح اليوم منقسماً إلى عدة أقطاب مختلفة، علاقاتها غير محددة ومتغيرة، وسياساتها مراوغة وزئبقية ومتناقضة. وتخطئ أمريكا عندما يصيبها الغرور فتظن نفسها القطب الأوحد.

قد تكون القطب الأقوى لكن الأقطاب الأصغر المتناثرة على الخريطة تشوش وتشوه من احتمالات أية صورة حضارية متبلورة لعالم اليوم الذى ضاعت ملامحه تماماً فى طرق مسدودة، ومتاهات جانبية، ودوائر مفرغة، وهو نقيض ما يدعيه أنصار العولمة.

فى الماضى كان من السهل التعرف على الأعداء، مثل «إمبراطورية الشر» وهو اللقب الذى أطلقه الرئيس الأمريكى رونالد ريجان على الاتحاد السوفيتى. لكن اتضح أن السوفييت لم يكونوا شرا على الإطلاق، لأنه منذ اختفائهم من على الساحة الدولية، تعقدت العلاقات بين الدول، وتشابكت وتداخلت لدرجة أنه لم تعد هناك قوانين واضحة تحكمها. بل نمت فى هذه العصور الوسطى الجديدة مناطق وصفها مينك «بالمناطق

الرمادية» التى تتكون بلا حدود جغرافية أو سياسية، وخارج أية سلطة شرعية. وبمرور الوقت تتحول هذه المناطق الرمادية إلى «حفر سوداء» هى تلك المجتمعات الغنية التى تسيطر عليها المافيا العالمية، أو تلك الدول الوهمية التى سقطت فيها كل السلطات والقوانين، ومات أهلها من الجوع والحروب الأهلية، وهرب الآخرون ليصبحوا لاجئين بعيشون على هامش الحياة، فالغنى والثراء فى المجتمعات التى تحكمها العصابات كارثة على المجتمعات الأخرى، والفقر فى الدول الجائعة كارثة أيضاً على نفسها وعلى دول الجوار.

وعصور العولمة الراهنة هى عصور وسطى أيضاً، لأن الاحتكام إلى العقل، كأساس لأية علاقات وسياسات، قد اختفى، وعاد الإنسان إلى الوقوع تحت وطأة المشاعر البدائية التى كان يعانى منها بطريقة فجة وفى مقدمتها الخوف الذى لا يعرف له بداية ولا نهاية، ولا يستطيع أن يتحكم فيه أو يتخلص منه ، لأنه يحيط به من كل جانب، ويجثم عليه فى صحوه ومنامه. ومن المتوقع أن يعرف عصر العولمة أمراضاً نفسية لم تخطر ببال علماء النفس من قبل. فالنظام يتقلص، والفوضى تسود، ومجتمعات ومساحات غريبة ومريبة تتكون خارج نطاق المنطق والحكمة والعقلانية، بعد أن أجبر الدولار الأمريكى عقل الإنسان على أن يترك له مكانه ليتولى قيادة البشرية. ومع سيادة رأس المال الأعمى الذى لا يعرف سوى المزيد من النهم والتوالد والتضخم والجبروت، ستختفى القوانين التى تنظم العلاقات، ليعود العالم إلى الحياة القبلية حيث الحدود غير آمنة ومعرضة دائماً للغزوات والهجمات.

ويؤكد آلان مينك على أن «العصور الوسطى الجديدة»، هى فى حقيقة الأمر «قديمة» وترجع إلى أكثر من ألف عام، إذ إنها تتشابه إلى حد كبير مع ذلك العصر الذى شهدت فيه الإمبراطورية الرومانية أفول نجم قرطاجنة

بعد حريقها المدمر. تلك القوة التى كانت أكبر أعدائها ومنافسيها، شهدتها وهى تحترق وتتفكك وتتحلل فى غمضة عين، وتتحول إلى رماد. أما شعبها فينقسم إلى شعوب ضعيفة لكنها خطيرة. وكأن التاريخ يكرر نفسه بعد حوالى ألف عام. فقد تكررت المأساة نفسها مع الاتحاد السوفيتى ثم مع الاتحاد اليوغسلافى فى قلب أوروبا. ولذلك يقول مينك: «إننا استبدلنا عصراً كنا نعيش فيه فى خطر كبير ولكن بلا مخاوف، بعصر نعيش فيه بلا خطر ملموس، ولكن بالكثير من المخاوف».

ولا يبدى مينك تفاؤلاً كبيرًا باتفاقيات السلام التى عقدت فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ، لأن هذه الاتفاقيات لن تمنع قيام حروب من نوع جديد وخبيث ومستمر ، لا يستخدم القنابل أو الصواريخ ووسائل الحرب المباشرة ، وإنما يستخدم سلاحًا أشد فتكًا من القنابل النووية . فهو سلاح لا يستطيع أحد أن يشجبه أو يستصدر القرارات التى تمنع استخدامه ، وكل الدول والتجمعات تلهث خلفه لاستخدامه ، ولا يشترط أن تكون عضوًا فى النادى الذرى كما هى الحال بالنسبة للأسلحة النووية، هذا السلاح هو الدولار . وهو سلاح يمكن أن يستخدمه أفراد ، مجرد أفراد ، كالمضاربين فى البورصات والأسواق المالية ، لتدمير دول بأكملها . فإذا لم تكن هذه فوضى ، فكيف تكون الفوضى ؟!

ومع ذلك فإن آلان مينك لا يزال يملك بعض التفاؤل ، على أساس أنه إذا كان كل شىء قد أصبح ممكنًا فى عصر العولمة ، فإن الأمل أيضًا أصبح ممكنًا . وهذا الأمل يكمن فى حقيقة إنسانية وواقعية ومنطقية ، وهى أن المجتمعات التى نمت وتطورت ونظمت نفسها عبر العصور بالفطرة والغريزة إلى أن أصبحت القيادة للعقل الإنسانى الذى لا يمكن أن يسمح بالعودة إلى العصور المظلمة ، ستتجاوز أية هاوية يمكن أن تعترض طريقها . وربما كانت الآلام التى تمر بها البشرية الآن هى آلام

المخاض لميلاد جديد ، لكن إذا لم تحرص غالبية البشرية على هذا الميلاد الجديد ، فستدخل مرحلة إجهاض متجدد ، وستدفع ثمنه غاليًا من رصيدها الحضارى وتراثها الإنسانى .

ويتنبأ المحللون السياسيون بأن وضع العالم أو القطب الواحد يمكن أن يستمر على الأقل لأربعة عقود قادمة ، وهى الفترة التى قد يحدث فيها تحول فى عناصر القوة الأمريكية ذاتها ، أو تظهر قوى أخرى تسمح بالانتقال إلى نظام تتعدد فيه القوى بشكل حقيقى . ولذلك يتحتم على البشرية منذ الآن أن تتجمع وأن تتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسؤال لابد أن تجيب عليه بمنتهى الصراحة والوضوح بعيدًا عن الشعارات البراقة والرنانة ، وعلى أساس سياساتها الفعلية وليس أقوالها المعسولة . فهو سؤال مصيرى بالنسبة لها وللعالم كله فى الوقت نفسه ، سؤال لا يحتمل أى تلاعب بالألفاظ أو الأفكار ، وهو : ماذا تنوى الولايات المتحدة أن تفعل بهذا التفرد ؟ وما تصورها للعالم الذى تقوده وتصوغه من جديد ؟ هل هو عالم ينهض على التعاون والتنسيق الحضارى ، والتشاور الديمقراطى ، واحترام رأى الصغير أو الضعيف أو الفقير ، من أجل بلوغ إجماع دولى حول القضايا الدولية الرئيسية التى تؤثر فى مستقبل الجميع ؟ أم هو عالم لا يعرف سوى التنافس والصراع وفرض العقوبات ، وفرض النموذج الأمريكى ، بأسلوب مستفز يشهد أشكالاً متعددة . لمقاومة الهيمنة الأمريكية فى شتى أنحاء العالم ؟!

إنه سؤال واحد لكنه متعدد الأبعاد والأعماق ، سؤال مصيرى وأخطر من سؤال هاملت فى مسرحية شكسبير الشهيرة : « أكون أو لا أكون ، تلك هى المعضلة » ؟ إذ إن الخطورة الحقيقية تكمن فى الثقة العمياء فى الإدارة الأمريكية ، خصوصًا من المتحمسين للنموذج الأمريكى والذين يشكلون الآن ثقلاً سياسيا واقتصاديا لا يمكن تجاهله فى بلادهم .

فالإدارة الأمريكية ليست بالرسوخ أو التبلور الذى يتصوره أنصار العولمة. فقد شهدت هذه الإدارة منذ إعلان قيام الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦، أزمات وصراعات عنيفة أثرت بالسلب على الشعب الأمريكى نفسه . وإذا كانت قد نجحت فى تجاوزها، فإن الشعب دفع ثمنها غاليًا من رصيده المادى والفكرى .

وفى عصر العولمة امتدت صراعات الإدارة الأمريكية وسلبياتها لتشمل العالم أجمع بطريقة أو بأخرى ، فلم تعد مقصورة على الشعب الأمريكى . ومن المعروف أن المناورات بل والمؤامرات الحزبية تلعب دورًا كبيرًا فى تشكيل سياسة الإدارة الأمريكية . فمثلاً فى أكتوبر ١٩٩٩ رفض الكونجرس أن يصدق على اتفاقية حظر التجارب النووية . وكان هذا الرفض بمثابة لطمة قاسية لإدارة الرئيس كلينتون ، تجاوزت فيها الأغلبية الجمهورية كل الحدود المعقولة فى الانتقام منه بعد فشلهم فى محاولة عزله بسبب فضيحة مونيكا لوينسكى التى خرج منها سالمًا برغم كل المناورات والمؤامرات التى حاكها الأعضاء الجمهوريون لإسقاطه . ولم تمر هذه المعركة الساخنة بسلام ، فقد أشعلت قدرًا كبيرًا من الضغينة والعداء الشديد لكلينتون ، مما حمل الرئيس الأمريكى على اتهام خصومه الساسيين بانتهاج سياسات حزبية ضيقة الأفق دون وضع مصالح أمريكا الإستراتيجية فى الاعتبار ، وتشجيع استمرار التجارب النووية مما يهدد السلام العالمى ، ويفقد أمريكا دورها الرئيسى فى قيادة العالم .

وهكذا ظهرت الإدارة الأمريكية عاجزة ومهزوزة أمام العالم أجمع بعد رفض الاتفاقية التى أنفقت أمريكا وقتًا طويلاً وجهدًا كبيرًا فى إقناع سائر دول العالم بالتوقيع عليها ، مما يفقدها مصداقيتها ، ويثبت عمليا للعالم أنها لا تستطيع أن تضع مصالح العالم فوق صراعاتها الضيقة

واعتباراتها الداخلية ، مما يشجع دولاً أخرى كثيرة مثل الهند وباكستان على الامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تتغلب فيها الصراعات الداخلية التى تخوضها الإدارة الأمريكية ، على مبادئ الأمن والسلام العالميين . ففى الشرق الأوسط وحده أمثلة عديدة على مدى سيطرة الصراعات الداخلية وقوى الضغط الحزبية على توجهات السياسات الأمريكية الخارجية ، بما يتعارض مع مصالح السلام العالمى . ومن المعروف أن اللوبى الصهيونى يصول ويجول بين تيارات هذه الصراعات الحزبية ليوجهها لصالحه الذى هو صالح إسرائيل فى الوقت نفسه .

وبرغم كل ما يدور فى المطبخ السياسى الأمريكى من روائح قد تزكم الأنوف ، فإن الرئيس الأمريكى يطلع على العالم بصورته كمخلص له من جميع أوجاعه . ففى كلمة له فى ٤ يناير ٢٠٠٠ ، بمناسبة احتفالات الألفية الثالثة ، أعرب كلينتون عن بالغ سعادته لاشتراك العالم أجمع فى الاحتفالات السلمية المبهجة لاستقبال الألفية ، لأن ذلك يعكس فى تصوره إحساسًا متزايدًا بترابط العالم بعضه ببعض ، واستعداده لقيادة الولايات المتحدة له فى الألفية الثالثة . وقد أكد كلينتون استعداد بلاده لمواصلة قيادة العالم حتى بعد القرن العشرين الذى وصفه بأنه كان قرنًا أمريكيا سيمتد أيضًا ليشمل القرن الحادى والعشرين .

ولكى تكتمل الصورة الأمريكية المشرقة ، فقد أكدت زوجته هيلارى ضمنيا نفس تطلع الرئيس الأمريكى فى تصريح لها ، أشارت فيه إلى أهمية أن تضرب بلادها مثلاً يحتذى للدول الأخرى ، وذلك برفع المستوى الاقتصادى للفقراء ، ودعم التعددية وتحسينها . وهذا القناع البراق والجذاب الذى خرج به الرئيس كلينتون وزوجته على العالم فى مطلع الألفية الثالثة ، هو تغطية لطبيعة العقلية الأمريكية التى تسعى

دائمًا لتحقيق حلمها القديم الخاص بأمركة العالم ، وللتنفيس عن عقدة التفوق التى تسيطر على قادتها ، وهى شبيهة بعقدة التفوق التى كانت أحد منطلقات حكومة هتلر النازية ، وتدفع أمريكا إلى الإصرار بل والاستماتة على قيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين دون الاعتداد بأية معارضة أو طرح مضاد من قبل أية جهة كانت . وهو إصرار ينطوى على محاذير ومخاطر عديدة لأنه يفترض أن العالم لايزال قاصرًا وفى حاجة إلى وصى عليه .

وثقة كلينتون بأن العالم يقبل ويرحب بهذه الوصاية أو القيادة الأمريكية ، أمر خطير للغاية لأنه يعنى أن أمريكا لا ترى سوى نفسها وقرارها وإرادتها ، ولا تضع فى اعتبارها أية حسابات لإرادات أخرى ، مما يصيبها بالعمى تجاه من تريد قيادتهم . ذلك أن الادعاء بسعادة العالم بهذه الوصاية أو القيادة الأمريكية أمر مشكوك فيه ، لأن معظم دول العالم لم يتوان عن التعبير عن ضيقه بالهيمنة الأمريكية ، ورفضه لقيام الولايات المتحدة وحدها بدور شرطى العالم المحافظ والمدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية ، خاصة مع تآكل مصداقية الولايات المتحدة وافتقارها للموضوعية التى تعد الأساس الأول لأية زعامة مقبولة من كل الأطراف المعنية . ذلك أنها تتخذ المواقف المتعارضة وتتبنى المعايير المزدوجة التى تكيل بمكيالين ، خاصة فى عمليات حفظ السلام فى مختلف أنحاء العالم .

ويعد الزعم الأمريكى بسعادة العالم وترحيبه بالقيادة الأمريكية استهانة بالغة بالمجتمع الدولى بأسره ، لأنها تعنى نكوصه لمرحلة الطفولة ، وهى بعد التاريخ العريق لهذاالمجتمع ، تعنى أنه أصيب بالتخلف العقلى لأنه لا يمر بمرحلة الطفولة بالفعل ، بل يفترض فيه أنه تجاوز مرحلة النضج ليدخل مرحلة الحكمة . لكن أمريكا تريد الحجر

عليه لأنه قد يؤذى نفسه دون أن يدرى !! وقد ألقى القدر على عاتقها مهمة حمايته من نفسه . كما يستهدف هذا الزعم الأمريكى إشاعة اليأس والإحباط فى أية قوة إقليمية أو دولية تتصور فى نفسها القدرة على التصدى للهيمنة الأمريكية أو على التعامل معها من منطلق الندية . ومن الواضح أن دول الاتحاد الأوروبى هى المقصودة بهذا التلميح أو الإيحاء .

أما افتراض استمرار الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم ، فهو افتراض خاطئ لاستناده على افتراض خاطئ آخر . وما بنى على باطل فهو باطل . وهذا الافتراض الآخر هو اقتناع الولايات المتحدة بلا جدال، بانتصار العولمة كمذهب أمريكى فى جوهره ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو الإعلامى أو الأمنى أو التكنولوچى والحضارى ، بحيث تصبح مذهبًا للعالم أجمع . وبذلك ترتكب الرأسمالية نفس خطأ الماركسية التى آمنت بحتمية انتصار الشيوعية كمذهب لكل البشر ، وحتمية انهيار النظام الرأسمالى فى حين أن ما حدث كان العكس تمامًا . وها هى نعرة الحتمية التاريخية تمسك بتلابيب الرأسمالية فتدفع كاتبًا دعائيًا مثل فرانسيس فوكوياما لكتابة كتابه الفج « نهاية التاريخ » . وفى حمية الغرور والعنجهية لم يفكر أحد فى أن الدوائر التى دارت على الماركسية يمكن أن تدور على الرأسمالية لأنها شرعت فى السير على نفس الطريق . ولذلك فإنه ليس فى مصلحة العالم ولا حتى فى مصلحة الولايات المتحدة نفسها أن تستمر فى فرض قيادتها أو وصايتها على العالم ، حتى لو كانت تملك مقومات هذه القيادة؛ لأن الديمقراطية التى تتشدق بها أمريكا ليل نهار على مسامع العالم أجمع تمنعها من فرض هيمنتها على الآخرين بهذا الأسلوب الديكتاتورى .

فقد بلغت بها النعرة الديكتاتورية حدا جعلها تبتدع مصطلحًا سياسيا جديدًا ، هو مصطلح « الدول المنحطة » أو « الدول السافلة » الذى تقصد به الدول العاصية والرافضة للنظام الدولى الجديد القائم على القطبية الواحدة التى هى فى حقيقتها هيمنة أمريكية . وهذه الدول السافلة أو المتشردة عند أنصار العولمة وصناع القرار السياسى فى الولايات المتحدة ، هى تلك التى حلت محل الدول الشيوعية التى كانت تجسد « إمبراطورية الشر » فى الثمانينيات على حد قول رونالد ريجان الذى صور الصراع الدولى على أنه صراع بين أبالسة أشرار وملائكة أبرار !! هكذا بمنتهى البساطة كما يحدث على شاشة السينما الأمريكية بين الأولاد السفلة الأشرار والأولاد الطيبين الخيرين . وهذا قول متوقع من ريجان الذى مثل اثنين وخمسين فيلمًا ، معظمها من أفلام الكاوبوى ورعاة البقر والعصابات والحرب العالمية الثانية ، وكلها كانت فاشلة لم يعد أحد يتذكرها الآن . ولذلك اعتزل السينما وعمل نقيبًا للممثلين فى هوليوود ، ومنذ ذلك الحين استمرأ لعبة الإدارة إلى أن تربع على كرسى الإدارة الأمريكية فى البيت الأبيض فترتين متتاليتين .

وضعت الإدارة الأمريكية قائمة بالدول السافلة ، فى مقدمتها جمهورية الصرب بقيادة ميلوسوفيتش ، بل والصين وروسيا لأنهما تسربان أسلحة الدمار الشامل إلى دول مدرجة فى قائمة السفلة . كما تضم القائمة دولاً كثيرة من الشرق الأوسط ، تأتى العراق وليبيا والسودان والجزائر فى مقدمتها . وكذلك سوريا برغم أنها طرف يتعامل مع واشنطن طبقًا لمقتضيات عملية السلام فى الشرق الأوسط . بل إن مصر نالها نصيب من هذا الاتهام فى أوائل عام ١٩٩٩ برغم دورها الرائد فى القيام بدور حمامة السلام بين أطراف النزاع العربى - الإسرائيلى . فقد اتهمتها المخابرات الأمريكية فى تقرير رسمى لها بأنها هى الأخرى تسعى سرا

إلى التسلح بأسلحة الدمار الشامل . وهذا الاتهام جزء لا يتجزأ من اتهام أية دولة بالسفالة والتشرد . هذا فى الوقت الذى لا تنسب فيه أمريكا صفة السفالة والتشرد لإسرائيل أبدًا برغم علم الجميع واعترافهم بترسانتها الضخمة من الأسلحة النووية التى تصر أمريكا ومعها دول الغرب على إبقائها خارج نطاق التداول فى المحافل الدولية .

وتكشف العولمة السياسية القناع عن وجهها القبيح عندما تتهم الدول بالسفالة ثم تشرع فى محاكمتها ومعاقبتها دون أن تمنحها حق الدفاع عن نفسها . فقد اتهمت الإدارة الأمريكية هذه الدول بأنها التهديد الأعظم فى القرن القادم لأنها هى التى تصنع الإرهاب الدولى اعتمادًا على ترسانات من أسلحة الدمار الشامل ، نووية كانت أو بيولوجية أو كيماوية، تحرص عليها وتعمل على تنميتها . كما أنها أصبحت قادرة على خوض حروب عصر المعلوماتية وذلك بالتسلل من ثغرات أنظمة الكومبيوتر، مستغلة فى ذلك الإنترنت لكشف أسرار أجهزة أمن ودفاع الدول العظمى، وعلى رأسها « البنتاجون » . ولذلك فإن هذه الدول السافلة المتشردة - فى نظر الإدارة الأمريكية - هى القاعدة الأساسية التى ستنطلق منها صراعات القرن الحادى والعشرين . ولذلك قرر كلينتون فى فبراير ١٩٩٩ رصد عشرة مليارات من الدولارات لإنشاء هيئة مخابرات جديدة ، مستقلة عن وكالة المخابرات المركزية ، وأيضًا عن جهاز المباحث العامة «المكتب الفيدرالى للتحريات» ، وذلك لتنسيق خطوات ومراحل محاربة الإرهاب . وقد تقرر لمديرها ، ريتشارد كلارك ، ست سنوات لتصبح هذه الهيئة مؤهلة للنهوض بالمهام الموكولة إليها .

بهذا ينتقل الصراع الدولى - فى ظل العولمة التى تدعى التناغم السياسى بين مختلف الشعوب - من مرحلة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أو بين الغرب والشرق ، إلى مرحلة هلامية

زاخرة بالسيولة والميوعة التى تميز حروب عصر العولمة حروب عالم لم تعد فيه للدول سيادة حقيقية ، بعد أن منحت الدول الكبرى نفسها الحق فى اختراق أجواء الدول المعادية ، ليس من الناحية العسكرية المادية فحسب ، بل من الناحية القانونية والمعنوية أيضًا ، نتيجة لتغيرات وتحولات لم يعلن عنها فى تطبيق القانون الدولى ، بحيث أصبحت مؤسسة مقصورة على دول معينة مثل حلف الأطلنطى مثلاً - تملك حقا غريبًا يجيز لها التدخل فى الشئون الداخلية لدول معينة ، خاصة تلك المتهمة بالسفالة والتشرد . بل إن القناع الإعلامى الذى خرجت به الدول الكبرى على العالم ، يدعى أن هذا التدخل ليس حقا لها فحسب بل هو واجب عليها أن تؤديه على خير وجه بعد أن خولت نفسها تمثيل النظام العالمى الجديد .

وتغيرت خريطة العالم المعاصر لأن القطبية الثنائية لم تعد مواجهة بين كتلتين من الدول ، لكل منهما موقع جغرافى محدد ، بل برزت نوعية مبتكرة من القطبية ، بين قطب تحت قيادة الولايات المتحدة ، يطلق على نفسه مصطلح « النظام العالمى الجديد » ، وقطب مضاد خارج حدود هذا النظام . قطب تعتبره الإدارة الأمريكية سافلاً ومتشردًا لأنه يلجأ إلى العنف ، ويحاول جمع أسلحة الدمار الشامل ، واستثمار أوجه الخلل والثغرات فى النظام العالمى لمزاولة سفالته وانحطاطه الأخلاقى ، وتعريض البشرية جمعاء للدمار والخراب .

وعلى المستوى العسكرى فإن المخطط الأمريكى الجديد يهدف إلى إعادة توجيه أنظمة الدفاع الأمريكية صوب وجهات مختلفة ومتنقلة حسب موقع الهدف المستجد المطلوب ضربه . وهى أنظمة تعتمد على التقدم الإلكترونى المذهل فى مجالات كشف أسرار الكومبيوتر ، وحروب الإعلام والمعلوماتية ، والقدرة على التقاط المعلومات وإعادة إنتاجها

وصياغتها طبقًا لإستراتيجية بعيدة المدى . ولذلك فإن محاربة الارهاب - طبقًا للمواصفات الأمريكية - هى معركة تدار في ساحات سرية على أسس مبتكرة من الجاسوسية الإلكترونية . وهكذا فإن العولمة التى تنادى بالشفافية فى شتى مناحى الحياة ، تفرض السرية على الحروب التى يمكن أن تهدد السلام العالمى .

وفى ضوء ممارسات العولمة ، تقرر لحلف الأطلنطى ، وليس للأمم المتحدة ، ولا لمجلس الأمن ، ولا للشرعية الدولية ، أن يصبح الجهة المنوطة بأعمال الضغط العسكرى والضرب بيد من حديد لدرجة تدمير البنية الأساسية للدولة التى توضع فى قوائم السفلة المشردين ، وذلك لفرض تسويات للنزاعات التى تعذر حلها على المفاوضات والطرق السلمية ، بحيث تصبح العولمة السياسية والعسكرية تطبيقًا لمبدأ قانون القوة ، لا قوة القانون . ويؤكد التاريخ وقوانينه أن الامبراطوريات التى قامت على القوة المادية والعسكرية كأساس وحيد لها ، مستغلة فى ذلك ضعف الآخرين وعدم قدرتهم على صدها ، قد حفزت هؤلاء الآخرين على التجمع ضدها فى كم يمكن أن يتحول إلى كيف مع الزمن . كما يؤكد قانون الحركة الثالث عند نيوتن أنه لا يوجد فعل بدون رد مساو له ومضاد فى الاتجاه . وسيأتى هذا الرد إن آجلاً أو عاجلاً ، لكن فى مرحلة ما قبل هذا الرد سيظل العالم فى فترات اضطراب وقلق وتمزق ، مما يمزق القناع السياسى للعولمة والذى يقدم للعالم ابتسامة صفراء لزجة توحى بالثقة المزيفة فى حلول عصر الاستقرار والتقدم والازدهار لكل البشرية .

وأصبحت الشرعية الدولية الشكلية مجرد قناع تتخذه القوى الكبرى فى ضغطها العسكرى على الآخرين لتخفى حقيقة « الفتونة » أو «البلطجة» التى تقوم بها فى حقهم ، بل إن هذه القوى اعتبرت نفسها

ممثلة لهذه الشرعية دون ما حاجة إلى وضع قناعها على وجهها. فمثلاً كانت الأمم المتحدة خير ممثل لهذه الشرعية باتفاق جميع الأطراف المعنية على مدى عقود متتابعة منذ إنشائها . وبرغم الضعف أو العجز أو الفشل أو الاهتزاز الذى أصاب اداءها فى بعض المواقف ، وخاصة فى مجالات الصراع بين القطبين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الدائرة فى فلكيهما ، فإن العالم أجمع كان حريصًا على الحفاظ على مصداقيتها ، ومدعمًا لقوى الدفع التى تتحرك بها ، برغم تقاعس القوى الكبرى – مثل الولايات المتحدة – فى سداد نصيبها فى ميزانيتها .

ولم يكن الصراع فى الأمم المتحدة بين القطبين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاليًا من الإيجابيات المثمرة ، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التى اكتسبت نوعًا من الإرادة المؤثرة ، من خلال الجمعية العامة ، مما ساهم فى نصرة العديد من القضايا السياسية الشائكة ، مثل القضية الفلسطينية ولو معنويا ، بعد أن كانت جولدامائير رئيسة وزراء إسرائيل تدعى أنها لم تسمع عما يسمى بالشعب الفلسطينى. ولكن مع انهيار القطب السوفيتى ، أصبحت الساحة خالية للقطب الأمريكى . وكان أداء مجلس الأمن الدولى فى أزمة الغزو العراقى للكويت نموذجًا لتطبيق الشرعية الدولية فى العهد الجديد .

وكان من الطبيعى ومن المتوقع ألا يستمر اعتماد القطب الأمريكى على الأمم المتحدة بعد أن خلا له الجو تمامًا ليصول ويجول كما يشاء . وسرعان ما أغرى غياب العدو القديم الولايات المتحدة وحلفاءها فى حلف شمال الأطلنطى إلى التطلع إلى معالجة أخطار جديدة متنوعة ، بعد زوال الخطر السوفيتى المحدد ، أخطار مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتفكك العرقى والإثنى عند بعض الدول . وبالفعل تم عقد قمة

واشنطن فى إبريل ١٩٩٩ لإرساء معالم الدور الجديد لحلف الأطلنطى بما يتيح له التصرف خارج إطار الأمم المتحدة ، ليس فقط فى نطاقه الجغرافى الذى حددته اتفاقية إنشائه عام ١٩٤٩ ، بل خارجه أيضًا إذا ما دعت الضرورة لذلك . وهى ضرورة لا تحددها سوى قيادة الحلف نفسه .

وقد منح المفهوم الجديد لحلف الأطلنطى صلاحيات تحديد الأخطار التى يجب معالجتها بالقوة الجبرية : عسكرية كانت أم اقتصادية ، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والإرهاب الدولى ، وانقطاع وصول الموارد الحيوية لدول الحلف ، ووقوع أزمات إقليمية يمكن أن تمس تداعياتها السلبية دول الحلف ، وحالات انتهاك حقوق الإنسان كما يحددها أعضاء الحلف ، واستخدام القوة المسلحة فى حالة قيام دولة ما باستخدام القوة ضد أراضى دولة أخرى . بالاختصار ، القيام بدور شرطى العالم الذى يسارع إلى تأديب كل من تسول له نفسه أن يخرج عن طوعه . فهو السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية فى شخص واحد أو حلف واحد .

وبدأ العجز والفشل والشلل يدب فى أوصال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والتجمعات الأخرى مثل حركة عدم الانحياز التى تضم فى عضويتها نحو ١١٤ دولة . فلم يعد فى مقدورها أن تخطو أية خطوة سياسية جديدة إلا إذا توافقت مع الرؤية الأمريكية بصفة خاصة ، ورؤى الدول الثمانى الكبرى العالمية بصفة عامة . وفى الواقع فإن كثيرًا من قرارات تلك المنظمات لا يمثل إلا تعبيرًا معنويا أو أدبيا عن الضمير العالمى بلا أية قدرة على تجسيده على أرض الواقع . وهذا واضح فى ضعف أداء المنظمات الدولية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، التى تؤكد باستمرار احترام سيادة الدول ، لكنه تأكيد لفظى لا يجبر الدول القوية على وضعه فى حسبانها ، فى حين أن تنظيمات أخرى قوية مثل الاتحاد الأوروبى تملك القدرة على تطبيق تشريعاتها على الدول الأضعف التى تسعى للتعامل معها . ذلك أن القوى يفرض شروطه دائمًا .

ولقد ظهر فى عقد التسعينيات ما يعرف باسم « القوانين العابرة للحدود » ، أى تلك التى تصدر فى مكان ما ثم تمتد بتأثيراتها إلى مناطق لا تخضع للمصدر من الناحية القانونية . وعلى الرغم من القلق البالغ الذى أبدته دول العالم الثالث من ضغوط تلك القوانين ، إلا أن الكونجرس الأمريكى لم يكترث لذلك ، واستمر فى فرض قوانين مثل قانون دماتو وغيره . بل الأدهى من ذلك هو أن الغطرسة العولمية قد خولت للكونجرس حق تقييم مدى التزام دول العالم بالقوانين الأمريكية . وتوالى بعد ذلك ظهور اتفاقيات دولية ، برعاية الولايات المتحدة وحلفائها ، ويتم تطبيقها على الدول التى رفضت الانضمام إليها ، مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية التى ستفرض حظرًا على توريد بعض المواد الكيماوية - وما أكثرها - إلى الدول التى رفضت قبول الاتفاقية ، حتى لو تعهدت أنها ستستخدمها فى أغراض سلمية . كذلك فإن الإجراءات والأهداف المنوطة بأداء ومهام « المحكمة الجنائية الدولية » التى تم إنشاؤها حديثًا ، لا تزال غير واضحة المعالم والاختصاصات ، وعما إذا كانت ستعطى للدول الصغيرة حق اختصام الدول الكبيرة ، أو ستمنح الأفراد الحق فى اختصام دولهم أو دول أخرى، أم ستكون لها القدرة على محاكمة زعماء وقيادات كمجرمى حرب مثل ميلوسيفيتش أو غيره ، أم ستكون مجرد واجهة قانونية تمنح الشرعية لكل خطوات الدول الكبرى؟ وهذا هو الأرجح لأنه يتماشى مع الأقنعة المتعددة التى أغرمت العولمة بوضعها على وجوهها لإخفاء نواياها الحقيقية.

لقد انتشرت المصالح العرقية عبر الحدود السياسية للدول ، وانتشرت فى الوقت نفسه الحروب العرقية التى تعتبر شكلاً حادا من أشكال الصراع الداخلى فى البلاد التى تعانى من هذه الحروب . فبعد أن كانت الحروب بين دولتين أو أكثر من أجل صراعات سياسية أو

اقتصادية، أصبحت الآن بين أهالى البلد الواحد بسبب الجنس أو الدين أو الاقتصاد. وهذه هى القضية المصيرية التى تهدد العولمة فى الصميم وتحيلها إلى مجرد ضغوط أو أوهام عالجها جيدون جوتيليب الذى شغل منصب مدير برنامج سلام الشرق الأوسط ، والمسئول غير المتفرغ فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ، والأستاذ الزائر فى معهد هوفر للحرب والسلام ، وذلك فى كتابه المهم « أمة فى مواجهة دولة : مدخل جديد للنزاعات العرقية وأفول السيادة » الصادر عام ١٩٩٥.

ويطرح الكتاب إستراتيچية متكاملة وعملية لمواجهة النزاعات العرقية، تنهض على دراسة موضوعية وعلمية للمشكلات الإقليمية والقانونية . ويبدأ بضرورة إتاحة الفرصة « للأمم » التى تحاول التحرر من « الدول » التى تحكمها وتتحكم فى مقدراتها ، حتى يمكن إتاحة الفرصة أيضًا للاستقرار كى يسود فى أرجاء العالم ، ذلك أن الاستقرار لا يمكن أن يواكب القهر ويستند إليه . ومهما قيل فى أهمية الحفاظ على سيادة الدولة ، فإنه لابد من التفرقة بين الأمة ككيان عرقى والدولة ككيان سياسى . وتتجلى المفارقة فى أن التحالفات والارتباطات بين الدول تنتشر وتتسع ، فى حين أن الكفاح القائم على أساس عرقى لتكوين دول جديدة وقد تكون صغيرة ، ينتشر فى بقاع عديدة من العالم المعاصر . وتعد هاتان الظاهرتان دليلاً على أفول سيادة الدول ، وتفنيدًا لمزاعم الوحدة بين عناصر أية دولة على أساس الحدود السياسية . ولذلك فإن العولمة تساعد الدول الغنية القوية على التحالف وتبادل المصالح ، فى حين تدفع الدول الفقيرة الضعيفة التى تعانى من صراعات عرقية إلى الانقسام والتفتت ، مما يخل بالتوازن الدولى الذى مارسه العالم فى عصر القطبين الكبيرين .

والسؤال المصيرى الذى يطرح نفسه بشدة هو : ما الذى يمكن أن يفعله المجتمع الدولى إزاء النزاعات العرقية التى بدأت تنتشر فى أماكن متفرقة منه ؟ ويحاول جوتيليب الإلمام بجوانب القضية المتعددة فيوضح أن إقامة دول جديدة قد يكون أمرًا ضروريا بعد تسوية النزاعات العرقية ومنح الحكم الذاتى فى مناطق معينة مثل فلسطين والأكراد ، لكن هذا الأمر قد يؤدى إلى تمزق المجتمع الدولى إلى مئات من الكيانات الإقليمية المستقلة مما يفضى إلى عالم أشد خطورة وأكثر فوضى .

وتتمثل المفارقة الصارخة فى أن الأمم المتحدة بلغت حدا من العجز بحيث أصبحت لا تملك سوى النوايا الطيبة والشعارات الإنسانية التى تنادى بحماية حقوق الإنسان واحترام كيانه ، وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك كل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، لا تفعل شيئًا إيجابيا تجاه النزاعات العرقية واحترام حقوق الإنسان التى تتشدق بها ليل نهار ، إلا إذا كانت لها مصلحة خاصة مثل تدريب قواتها على أسلحة جديدة ، أو إنذار أطراف بعينها بأنها ستلقى نفس العقاب إذا فكرت فى إثارة نزاعات عرقية قد تمس الإستراتيجية الأمريكية العولمية بطريقة أو بأخرى .

ولا يكتفى جوتيليب برصد الواقع وتحليل سلبياته ، بل يشرع فى تقديم الإستراتيجية التى يمكن أن تحقق فكرته فى معالجة النزاعات العرقية ، فيبدأ بمناقشة مسألة تقلص السيادة موضحًا أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب الباردة قد غير النظام الدولى من عالم تحكمه قوتان متساويتان إلى عالم تحكمه قوة واحدة . ولم يحدث فى تاريخ العالم من قبل أن انفردت به قوة واحدة بهذا الشكل المفاجئ ، وانهيار إحدى القوتين من تلقاء نفسها ، دون أن تهزمها القوة الأخرى فى حرب طويلة شرسة

تمهد الرأى العام العالمى لبزوغ نجم قوة وحيدة . فقد تنازعت قوتان أو أكثر ، السيطرة على مقدرات العالم فى العصور السابقة . ومن خلال عوامل الشد والجذب ، الكر والفر، القوة والمقاومة ، حدث نوع من التوازن للعالم برغم عوامل القلق والتوتر والانفجارات المحتملة . فقد كان هناك دائمًا نوع من الاستقرار ، صحيح أنه متقطع من منطقة إلى أخرى ، لكنه على المستوى العالمى ، كان مستمرا إلى حد معقول .

لكن عندما سيطرت الولايات المتحدة على النظام الدولى ، أصيب بحالة مزمنة من عدم الاستقرار . فقد أخذ النظام الوليد شكل الإشراف الدولى غير الفعال فى بعض الأحايين ، والمضطرب والمهزوز فى أحايين أخرى ، والمصاب بالسيولة والتميع فى أحايين كثيرة . وهذا الإشراف توجهه مجموعة من الدول السبع الكبرى فى الشئون الاقتصادية ، والولايات المتحدة الأمريكية فى الشئون العسكرية ، مستخدمة فى ذلك مجلس الأمن على المستوى السياسى ، وحلف شمال الأطلنطى على المستوى العسكرى .

ويؤكد المؤلف على أن تسيد أمريكا وبدون منازع ليس أساسًا كافيًا لفرض « سلام أمريكى » ، فى عالم تشكل فيه القضايا الاقتصادية أهمية عظمى . ونظرًا لأن العولمة الاقتصادية فتحت كل القنوات الإلكترونية ذهابًا وإيابًا عبر العالم كله ، من أصغر مستثمر ، إلى أكبر مضارب أو سمسار ، إلى أضخم شركات عملاقة متعددة الجنسيات ، فإن السيادة العسكرية ، مهما كانت مطلقة ، لا تكفى لإعادة السلام والاستقرار إلى العالم ، لأن القاعدة الاقتصادية التى تنهض عليها هذه السيادة العسكرية ليست ثابتة ومثيرة للاطمئنان ، بل هى متحركة ومراوغة زئبقية بحيث أضعفت من قبضة دولة قوية مثل الولايات المتحدة على رجال الأعمال والمستثمرين والمضاربين والسماسرة وتجار العملة ؛ ولذلك فإن اعتبار

الحكومات الديمقراطية هى الحكومات الشرعية الوحيدة ، وأن الديمقراطية هى المعيار القاطع فى مسألة الشرعية السياسية ، أمر مشكوك فيه ، لأن العولمة الاقتصادية لا تعرف سوى سيادة المال وسطوته التى تكتسح فى طريقها كل المفاهيم الإنسانية والقيم الشرعية وفى مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وتدعى العولمة السياسية أنها قادرة على نقل مصادر الشرعية والسيادة من الحكام إلى الشعوب التى ترى فيها الحامل الحقيقى للواء الشرعية والسيادة . لكن هذه العولمة تعود وتقول بأن مصلحة المجتمع الدولى تبرر حماية الحكومات الديمقراطية والدفاع عن الحكام الديمقراطيين ، ولا تقول لنا من المنوط به تحديد ديمقراطية هذه الحكومات ، ومدى احتمالات الاختلاف حول حقيقتها ومدى مصداقيتها؟! فليس هناك انتصار شامل ومثالى للديمقراطية ، والانتخابات الشعبية الحرة يمكن أن تؤدى إلى ديكتاتورية متطرفة تهدد السلام العالمى . ويكفى للتدليل على ذلك أن هتلر تولى السلطة بناء على تأييد شعبى انتخابى جارف وديمقراطى تمامًا لأن أحدًا لم يحاول تزييفها أو التلاعب بها .

إن أخطر ظاهرة سلبية يمكن أن تعتور مسيرة الإنسانية فى مراحل الانتقال من عصر إلى آخر ، خاصة إذا كان الانتقال سريعًا وحادا بل ومفاجئًا إلى حد كبير مثلما يحدث الآن على مستوى العالم ، هو أن يسارع المتحمسون للتحول الجديد إلى هدم ما هو قائم بالفعل ، بحجة أنه لم يعد صالحًا أو مناسبًا للعصر الجديد ، دون أن يفكروا فى البديل المناسب الذى يمكن أن يحل محله ويملأ فراغه ، أو على الأقل أن يضعوا تصورًا مبدئيا له يمكن تطبيقه على مراحل ، خاصة إذا كانت القضية خطيرة ومصيرية وتتعلق بمستقبل العالم أجمع .

فقد وقع المتحمسون للعولمة فى هذا الخطأ السياسى والثقافى والحضارى عندما تصوروا بمنتهى البساطة أن الدولة إلى زوال ، لتتحول العلاقات الدولية إلى فضاء فسيح ، تصول وتجول فيها قوة سياسية وحيدة ذات طبيعة عالمية . أى أنهم بمنتهى البساطة حسموا الأمر دون أن يحددوا المقصود بهذه القوة أو الشكل الذى اتخذته أو احتمالات المستقبل المتوقعة لها ، بعيدًا عن الحماس الإعلامى أو الدعائى الذى لا يملك فى طياته المصداقية الفكرية والثقافية والحضارية المقنعة . وإذا كان هناك تصور فى هذا المجال ، فإنه يبدو من الشطحات أو الخيال العلمى ، خاصة عند المناقشة الموضوعية والتحليل العلمى الذى يدور حول مستقبل الدولة وسيادتها فى ظل العولمة .

ومعظم ما يدور هو من قبيل المزاعم التى يسهل تفنيدها ، خاصة ما يتعلق منها بسيادة الدولة ذاتها ، ليست على المستوى الداخلى الوطنى فحسب ، بل على المستوى الخارجى الدولى أيضًا . ذلك أن الحاجة للدولة ستظل مطلوبة وضرورية حتى فى ظل أقصى مراحل العولمة ، وذلك لحاجة البشر الملحة إلى كيان يملك إمكانات شرعية ومعترف بها للحفاظ على الأمن والاستقرار والتوازن فى المجتمع ، والعمل على توزيع الثروات وتقنين الحقوق والواجبات بالنسبة لكل الأطراف المعنية . ولم يتوصل الفكر الإنسانى حتى الآن إلى مفهوم أفضل من مفهوم الدولة وكيانها لأداء مثل هذه الوظائف . صحيح أن الدولة ليست كيانًا مثاليا لا تشوبه السلبيات والأخطاء والتناقضات ، لكنها تظل الأداة المتاحة الوحيدة لتسيير أمور البشر على المستوى الشخصى والوطنى حتى الآن. ولن ينتج عن هدمها سوى فراغ مخيف يمكن أن يتحول إلى فوضى تجتاح العالم كله .

وإذا كان المتحمسون للعولمة يحاولون تحطيم شرعية الدولة وسيادتها، فإنهم فشلوا فى إيجاد شرعية عالمية يمكن أن تنهض عليها حكومة عالمية مستحيلة نظرًا للتباين الشديد الذى يصل إلى حد التناقض والصراع بين المجتمعات والثقافات والمصالح والأهداف . وإذا كان من المستحيل تصور مجتمع أو شعب أو قوم أو وطن بدون دولة على المستوى الداخلى ، فإنه من الأكثر استحالة ، تصور العالم تحت سيطرة حكومة واحدة ، ومن هنا كانت ضرورة بقاء الدولة واستمرارها على المستوى الخارجى أيضًا .

وإذا أراد المتحمسون للعولمة أن تتحول إلى طاقة إيجابية وقوة دفع ، فإن عليهم أن يصرفوا النظر عن عملية إهدار كيان الدولة وسيادتها ، وأن يرسموا تصورًا جديدًا لوظائف الدولة ، حتى يمكن أن تلبى الاحتياجات الجديدة للعصر . ذلك أن التاريخ الإنسانى كان سلسلة متصلة من المتغيرات والتطورات بكل ما تنطوى عليه من إيجابيات وسلبيات ، والعولمة ليست استثناء من هذه القاعدة . وإذا كان المتحمسون لها جادين فى ترسيخ دعائمها وأركانها ، فعليهم التركيز على إيجابياتها التى يمكن أن تحقق تطلعات الإنسانية نحو مستقبل أفضل ، يقدس قيم التنافس الإيجابى المثمر ، وليس الصراع السلبى المدمر ، الإتقان والتجويد فى مجالات السلع والمنتجات الأساسية والضرورية وليس الإبهار والإغراء فى مجالات الكماليات التى يرى فيها محدثو النعمة ، والعاطلون بالوراثة ، أثرياء المضاربة والسمسرة ، ضرورات لا غنى عنها، وكذلك الارتقاء بمستوى العقل البشرى وتنويره وليس غسيله وتغييبه ، والمصارحة الديمقراطية ومواجهة المشكلات بجدية وإخلاص وليس ارتداء الأقنعة البراقة المزيفة التى تستهين بعقول الناس فى عصر أصبح فيه الإنسان مسلحًا بكل أساليب الخبث والمكر والدهاء وسوء الظن حتى يستطيع شق طريقه فى أدغال العولمة . .

إن الدولة مثل أية وسيلة أو منظومة أو آلية هى أداة محايدة ، يمكن توظيفها فى القهر أو الاستعباد أو التدمير ، كما يمكن توظيفها فى التقدم والازدهار والتنمية والحفاظ على التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات . وبالتالى فإن سيادة الدولة لابد أن تعنى سيادة القانون ، واستتباب النظام ، وتحويل طاقات البشر إلى قوى متجددة نحو آفاق الابتكار والتعمير الحضارى . ولكن المشكلة التى برزت بوجهها الكئيب منذ أوائل التسعينيات هى أن معظم ما يجرى على الساحة الدولية من تدخلات تمس سيادة الدولة ، هو من قبيل التدخل المنفرد ، أو الاقتحام الذى لا يستند إلى اقتناع أو قبول دولى عام ، إذ إنه يهدف أساسًا إلى القضاء على وظائف الدولة ، وتدمير بنيتها الأساسية ، حتى يخلو الجو تمامًا للقوى الكبرى - وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - كى تصول وتجول فى أرض الله الواسعة دون أن يحاسبها أو يراجعها أحد ، بحيث يمكنها أن تجعل العالم بأسره أمريكيا ، وليس القرن الحادى والعشرين وحده .

إن العالم يمر بمتغيرات مصيرية ومتسارعة بل ولاهثة . ومن الجهل والغباء والتخلف محاولة التصدى للطوفان ، بل تحتم الحكمة التعامل معه بأسلحة الوعى والعلم والعمل المثمر الدؤوب ، وتوظيف قوى الدفع والانطلاق التى ينطوى عليها ، بشرط ألا يحاول القوى أو السريع أن يعمل على إغراق الضعيف أو البطىء . ذلك أن العولمة لا يمكن أن تحيل العالم إلى غابة بعد كل هذه العصور من كفاح الإنسان نحو التحضر ، وإذا حاولت ذلك - بوعى أو باندفاع السرعة المجنونة - فإنها تكون بذلك قد حملت بذور فنائها فى أحشائها ، عندئذ سيدرك المتحمسون للعولمة أنهم سلكوا كالدب الذى قتل صاحبه حبا له وخوفًا عليه .



الفصل الرابع

القناع التكنولوجى

لاجدال فى أن التكنولوجيا هى سلاح العصر والمستقبل من أجل عالم قادر على استغلال كل طاقاته الممكنة والمحتملة للارتقاء بمستوى الإنسان أينما كان . لكن المشكلة تكمن فى أنه سلاح محايد بحيث يمكن استغلاله فى التعمير أو التدمير على حد السواء ، أى أن العبرة بأسلوب توظيفه ، وليس الابتهاج به فى حد ذاته . ولذلك فإن القناع التكنولوجى البراق والمبهر الذى يرتديه أنصار العولمة يمكن أن يخفى تحته رعبًا لا حدود له إذا تحكمت الغرائز الوحشية فى المسيطرين على زمام الأمور الاقتصادية والسياسية والإعلامية . وهذا أمر محتمل للغاية نظرًا لعشق الإنسان الغريزى للسطوة والجبروت وفرض نفسه على الآخرين بشتى الوسائل ، وفى مقدمتها هذه الوسائل التكنولوجية التى لا تتوقف عن التطور والانطلاق إلى آفاق غير محدودة .

وهناك فى دول العالم الثالث أو الدول الفقيرة من استفاد بصفة شخصية من العولمة التكنولوجية ، فارتدى قناعها ليبشر الفقراء والعاطلين بأن الخلاص وليس الانشقاق هو ما سوف تجلبه التكنولوجيا الرقمية على وجه الخصوص ؛ لأن الدول الغنية فى عصر العولمة ستمد يد المساعدة للدول الفقيرة فى شتى المجالات ، ولن تتركها نهبًا للفقر والجهل والمرض وغضب الطبيعة . ومن العجب العجاب أن يرتدى هذا

القناع التكنولوجى المبهر رجل أعمال من بنجلاديش التى تعتبر من البلاد التى تعيش تحت خط الفقر ، وتمزقها الصراعات القبلية والحزبية. هذا الرجل هو إقبال قدير أحد المشاركين فى تأسيس شركة جرامين فون فى بنجلاديش ، والذى نشر مقالاً فى جريدة « وورلد بيبر » العولمية فى مارس عام ٢٠٠٠ ، بشر فيه الفقراء والبؤساء بالخلاص القادم على أجنحة التكنولوچية الرقمية .

فقد أكد أن التكنولوچيا الرقمية تساعد على الحد من الفقر فى جميع أنحاء العالم عن طريق تشجيع المبادرات التجارية . لكنه لم يذكر لنا الوسائل والخطوات العملية الملموسة التى يمكن أن تؤدى إلى هذه الانطلاقة الحضارية العظيمة ، بل ينبرى للهجوم على العقود الماضية التى انحرفت بالكثير من الدول بعيدًا عن هذه الوسائل التى يرى أنها صمدت أمام اختبار الزمن فى مجال النمو الاقتصادى . ولذلك يبشر الآن بالتكنولوچيات الرقمية التى تفجر طاقات الإبداع فى مجالات المبادرة التجارية التى ستدفع بملايين الفقراء إلى انطلاقات النمو الاقتصادى .

ويبدو زيف القناع البراق الذى يرتديه إقبال قدير عندما يرسم صورة لعالم وردى وهمي ، فيه تتطور التكنولوچيا الرقمية بسرعة ، ومعها تنتعش العلاقات الاقتصادية العالمية التى تدفع بالمد التجارى إلى آفاق لم يبلغها من قبل . ويدعى أنه فى الوقت الذى توجهت فيه الدول الغنية نحو صناعات التكنولوچيا الراقية ، أصبحت أكثر تفتحًا لاستقبال الواردات الصناعية من الدول الفقيرة . وأسهمت التكنولوچيا الرقمية فى تنمية الاعتماد المتبادل عن طريق وسائل اتصال تحسنت بصورة هائلة . ومن الواضح أن حماسه الشخصى للعولمة التكنولوچية والاقتصادية شحن ادعاءاته بتناقض صارخ ،لا يحتاج إلى استقراء أو استنباط ، يكفى

أنه يقول إن التكنولوجيا الراقية التى حققتها الدول الغنية ستؤدى بها إلى استيراد حاجياتها من الدول الفقيرة !!

ويواصل تأكيده لبدهيات لا تحتاج لتأكيد ، ويتكلم عنها كأنها اكتشاف جديد مذهل عندما يؤكد أن شبكة الإنترنت قد أصبحت بشكل خاص قوة تجارية أكثر حرية وهى تزيد من إدراكنا لأن التبادل ، وليس الاكتفاء الذاتى ، هو الذى يجلب القيمة الحقيقية . وكأن هناك من ينادى بالاكتفاء الذاتى الذى انتهى بالفعل منذ حوالى نصف قرن ، كما يضيف أن الإنترنت اكتسبت سلطانها لقدرتها على إتاحة الفرصة لجميع الأطراف دون تفرقة ، مثلما يحدث عندما تربح الدول من خلال التجارة العادلة ويزداد عدد الدول التى ينمو الاقتصاد فيها فى ظل مناخ صحى . إن قطع الصلة بالإنترنت يقصر أفق الشخص على جهاز الكومبيوتر الخاص به مثلما تجعل القيود التجارية دولة ما محصورة فى إطار مواردها الذاتية فتظل رهينة الفقر .

لكن إقبال قدير لم يشرح لنا كيف تكون التجارة عادلة ؟! إن المنافسة هى جوهر التجارة وقانونها ، المنافسة إلى مالا نهاية أما العدل فكان أحد أهداف التطبيق الاشتراكى الذى أراد أن يوازن بين العدل الاجتماعى والربح التجارى بقدر الإمكان . ومن الواضح إن إقبال قدير وغيره من المستفيدين من العولمة لا يحتملون مجرد سماع كلمة الاشتراكية تتردد على الألسنة ، ومع ذلك فهو يحاول تضمين أحد المناهج الاشتراكية فى العولمة الرأسمالية حتى تبدو تحت قناع إنسانى مقبول ، يساعده على مواصلة التبشير بالعولمة التكنولوجية التى تحمل فى طياتها المبادرة التجارية عن طريق بروز طبقة كبيرة من أصحاب المبادرات التجارية ، خاصة الشبان منهم ، والتى تكشف لهم عن أنهم هم أنفسهم قادرون على جلب الثروة وتنميتها ، وليس عن طريق

العمليات التى تديرها الحكومة أو إستراتيجيات التنمية التى تنفذها السلطة المركزية .

ويضرب إقبال قدير مثلاً مضحكا للتدليل على صحة توجهه ، فيقول إنه يمكن لخريج جامعى عاطل فى دولة فقيرة أن يصنع تصميمات ويبيعها عبر الإنترنت لشركة أمريكية ، وبالتالى لا ينتظر أى منهما قدوم رجل ثرى لإنشاء مصنع كانا سيكافحان من أجل أن يحصلا على وظيفة عنده . وليست هناك استهانة بالعقول أبشع من هذه . فهذه الشركة الأمريكية تدرك جيدًا نوعية الخريج الجامعى العاطل فى دولة فقيرة لاتملك من مستويات التعليم والعلم .. ولا نقول الإبداع أو الابتكار - ما يؤهل هذا الخريج البائس كى يصنع تصميمات ليست فى استطاعة أصغر مهندس فى هذه الشركة . فالفرد - ليس كما يدعى أنبياء العولمة - نبت شيطانى وليست له علاقة بالبيئة المحلية التى ترعرع فيها ، وإنما هو محصلة لكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والحضارية والمثل العربى القائل بأن كل إناء ينضح بما فيه ، مثل صحيح تمامًا ، ذلك أنه من الصعب ، بل ومن المستحيل أن ينتج مجتمع فقير وعاجز وهزيل عباقرة يتحدى بهم المجتمعات الغنية والمتفوقة فى كل شىء ، خاصة إذا كان من مجتمع مثل ذلك الذى جاء منه إقبال قدير نفسه . ذلك أن بنجلاديش تذكر فقط فى نشرات الأخبار العالمية عندما يقع فيها إعصار أو فيضان أو زلزال أو حرب قبلية أو أهلية أو اغتيال زعيم أو مسئول ، ثم تعود مرة أخرى إلى غياهب النسيان . ولم نسمع عن دولة غنية سارعت إلى إقالة بنجلاديش من عثرتها فى ظل العولمة التى يتغنى إقبال قدير بعدالتها الإنسانية الجارفة .

وعندما يصدر هذا الكلام عن رجل مثل توماس فريدمان فى كتابه «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» ، فإننا لا نندهش لأنه أحد أبواق

الدعاية الأمريكية التى تبشر العالم بأن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيًا بمعنى الكلمة ، أى أن العولمة مجرد مصطلح فضفاض لمصطلح أكثر دقة ألا وهو « الأمركة » . أما أن يصدر هذا الكلام عن رجل مثل إقبال قدير ، فأمر له العجب بل والأسف لأنه يؤكد عمليا أن هذا القرن سيكون أمريكيًا وربما القرون التالية ، مادامت هناك أبواق غير أمريكية تريد أن تزاحم الأبواق الأمريكية فى نيل شرف الانتماء إلى القرن الأمريكى . لكن الأبواق الأمريكية تتسلح بالمنهج العلمى الذى يختفى وراء أقنعة المصداقية والحجة والمنطق ، فى حين تقتصر الأبواق غير الأمريكية على الأساليب الخطابية التقليدية والشعارات الإنشائية التى تحمل فى طياتها الكثير من علامات تغييب العقل وغسيل المخ . وأية مقارنة بين ما يقوله فريدمان وما يقوله قدير توضح هذاالفرق الجوهرى، يقول فريدمان فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » :

« البرمجيات ، بالنسبة لى ، هى كل المعطيات التى تنطوى تحت بند حكم القانون وسيادته . فهى مقياس جودة النظم القانونية والتنظيمية ومدى جدواها فى دولة من الدول ، ومدى استيعاب المسئولين والموظفين والبيروقراطيين والمواطنين فى هذه الدولة لقوانينها وقدرتها على تطبيقها بنجاح . وقد ارتفعت الإنجازات التكنولوجية بمستوى البرمجيات حتى أصبحت تشتمل على القوانين المصرفية ، والقوانين التجارية ، وقوانين الإفلاس ، وقوانين العقود ، ومجموعة القوانين الأساسية لآليات الأعمال الخاصة ، وقدرة البنك المركزى على العمل باستقلالية فعلية ، والحفاظ على حقوق الملكية التى تشجع على المغامرة المالية ، وإجراءات مراجعة القوانين ، ومعايير المحاسبة الدولية ، والمحاكم التجارية ، ووكالات الإشراف والتنظيم التى تنهض على نظام قضائى عادل ، والقوانين المانعة لاحتمالات التصادم بين

المصالح ، والخطوات التى يتخذها المسئولون الحكوميون بناء على اطلاعهم على بواطن الأمور ، بالإضافة إلى المسئولين والمواطنين المستعدين لتنفيذ هذه القوانين » .

أما ، إقبال قدير فلا يفصل الظاهرة بهذه الدقة العلمية الواعية بمعطيات التكنولوچيا الحديثة ، وإنما يتغنى بالتكنولوچيا الرقمية كما لو كانت ثمرة من ثمرات الابتكار الذى يجرى على أرض بلاده ، ويعبر عن سعادته البالغة لهبوط أسعار التكنولوچيات الرقمية المصحوبة بشمول عملية الاتصال العالمية بصورة عميقة ، ولإمكانات بث سر الصنعة وفرص المبادرة التجارية بشكل هائل ، ولتزايد عدد ذوى النفوذ الاقتصادى ، مما يقوى الديمقراطية ويزيد من حجم المساءلة والشفافية فى إدارة الحكم .

وهذه النتائج المبهرة هى مجرد أوهام . فى عقل إقبال قدير ، لأن العولمة التى بلغت من العمر الآن أكثر من عقد من الزمان ، لم تقدم أى دليل مادى ملموس على هذه النتائج . ذلك أنه يردد ما تقوله الأبواق الأمريكية عندما يقول :

« لقد عجلت التكنولوچيات الرقمية بانهيار الشيوعية التى كانت مناهضة تمامًا للمبادرة التجارية . وأصبحت الفرصة متاحة للدول الفقيرة التى تحتاج إلى معدلات إنتاجية عالية قائمة على استثمارات ذات رؤوس أموال قليلة . ويعد فائض القيمة من الأدوات الرقمية أعلى بكثير من تكلفتها . كما تعمل التكنولوچيات الرقمية على التخفيف من حدة معوقات إتمام الأعمال التجارية فى الدول الفقيرة ، ولا يصبح الافتقار إلى رأس المال فى هذا السياق قضية حيوية فى ظل انخفاض أسعار أجهزة الكومبيوتر ومشتملاته . كما لا يصبح البعد عن المراكز الاقتصادية العالمية معوقًا كبيرًا .

« إن الأجهزة الرقمية هى أدوات منتجة وليست سلعًا استهلاكية ، وهى تقوى الفقير ليكون أكثر إنتاجية ، وبالأرباح التى يجنيها الفقير يمكن أن يشترى الأدوات . وقد صارت العمالة الرخيصة فى الدول الفقيرة تحظى بشعبية كبيرة فى التنمية التى تتطلب كثافة عمالية عالية فى مجال البرامج وخلافه . كما يمكن للعمال النابهين أن يتدربوا على تجاوز الفجوة المفترضة فى مجال نقص المهارات . وتعد حزم برامج الكومبيوتر التعليمية وسيلة فعالة من ناحية التكاليف فى نقل الخبرات التصنيعية إلى الدول الفقيرة ».

هذه هى الصورة الوردية التى يرسمها ابن بنجلاديش إقبال قدير لمستقبل الدول الفقيرة فى ظل العولمة التكنولوچية !! أما ابن الولايات المتحدة الأمريكية توماس فريدمان المؤمن بالعولمة والمبشر بها ، فقد رسم صورة مرعبة لقدرة اللصوص الدوليين على توظيف التكنولوچيا الرقمية فى التلاعب بمصائر الدول من خلال استثمار أموالهم فى البورصات والعقارات فى ظل العولمة التى فتحت لهم كل الآفاق والمجالات دون ضوابط ، لدرجة أن العصر الذى كانت فيه المصانع والموارد الطبيعية مملوكة للدولة ، كان أكثر أمنًا وتحضرًا . يقول فريدمان :

« عند تطبيق برامج الخصخصة فى أنحاء أوروبا الشرقية وروسيا ، نجحت القلة من الصفوة ، الذين يتعاونون تعاونا وثيقًا مع المافيا المحلية والمسئولين الحكوميين ، فى السيطرة على المصانع والموارد الطبيعية التى كانت مملوكة للدولة بأسعار أقل من معدلات السوق ، وجعلتهم بين عشية وضحاها من أصحاب المليارات . وقد اشتعلت أسعار العقارات من باريس إلى تل أبيب إلى لندن بسبب هؤلاء المستغلين الروس وغيرهم من الخبراء فى سرقة الأموال ، ونهب أصول

هذه الدولة، والخروج بها بمعدلات أسعار مذهلة . بل إن أمريكا أيضًا ، عندما كانت سوقًا ناهضة ، كان لها باروناتها من اللصوص ، تمامًا مثلما يوجد الآن فى روسيا بارونات لصوص . غير أن بارونات اللصوص الأمريكيين استثمروا نقودهم فى البورصة الأمريكية وفى شراء العقارات الأمريكية ، أما الآن ، وبفضل العولمة وحرية تحرك رؤوس الأموال ، استثمر بارونات اللصوص الروس أموالهم أيضًا فى البورصة والعقارات الأمريكية ، وأفقروا بلادهم » .

فإذا كانت هذه هى أخلاقيات بارونات روسيا ودول أوروبا الشرقية ، فهل نتوقع من أخلاقيات بارونات الدول الفقيرة أن تكون أفضل ؟! خاصة أنها أسوأ منها بكثير فى مجالات التنظيم والإدارة والبنية الاقتصادية ، مما يمزق القناع المزيف الذى يرتديه إقبال قدير عندما يدعى أن إمكانات التكنولوچيات الرقمية مفيدة بشكل أساسى للدول الفقيرة ، بغض النظر عن الوضع الاقتصادى ، وأنه إذا كان الفقراء هم الأكثر احتياجًا ، فهم بالتالى أكثر قدرة على التكيف وإحراز تغييرات أعمق فى حياتهم . ومع هبوط أسعار التكنولوچيات الرقمية فى البلدان الفقيرة ، وتوافرها مع المهارات اللازمة لتشغيلها ، فإن هذه التكنولوچيات تصبح أدوات للإنتاج بالنسبة لأصحاب المبادرة التجارية الذين يعجلون بخطى النمو الاقتصادى اللامركزى ذى المدى البعيد .

ومصطلح القطيع الإلكترونى الذى صاغه فريدمان فى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » لا ينطبق على بوساء وجوعى الدول الفقيرة التى يرى إقبال قدير أنها قادرة على التعامل بالكومبيوتر والشبكات الفضائية ، وهى التى يموت فيها الآلاف فى المجاعات والحروب الأهلية!! فالقطيع الإلكترونى يضم كل من يشارك فى عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات فى أنحاء العالم ، وفى إمكانه دائمًا أن ينتقل

بأمـواله إلى أى مـوقع اقـتصـادى يشـاء . وأمـامـه الأبواب فى أى مكان مفتوحة ومرحبة بأمواله : أبواب الصناديق المشتركة وصناديق المعاشات الرئيسـيـة ، وصناديق الحـمـاية ، وشـركـات التـأمـين ، وغـرف التـجـارة المصرفية والمستثمرين الأفراد . إن أى إنسـان لديه كومبيوتر شخصى ومودم فـى إمكانه إجراء معاملات مالية عبر الاتصال المباشر وهو قابع فى عقر داره فى أى مكان فى العالم .

هذا صحـيح بالنسـبـة لمن يملك الكومبيـوتر والمودم ، ولكن بشـروط عديدة . منها أن يملك الأموال والأرصدة البنكية التى تمكنه من التعامل مع الآخرين ، حتى بصرف النظر عن شرعية حصوله عليها ، ومنها أيضًا أن يملك الفكر الاقتصادى والخبرة المصرفية والمعلومات التجارية والمالية عن الأسواق والتيارات العالمية المتجددة بل والمتقلبة من لحظة إلى أخرى ، ومنها أيضًا أن يملك الاحتياطى الذى يمكنه من الدخول فى دهاليز السمسرة والمضاربات دون أن يجد نفسه فجأة وقد أصبح مفلسًا متسولاً قد لا يجد مخرجًا له من محنته سوى فى الانتحار ، ومنها أيضًا أن يملك السلعة الجيدة والرخيصة التي تغرى الآخرين بالإقبال عليها، ومـثل هذه السلعة لابد أن تنطبق عليها شـروط عديدة كى تستطيع أن تشق طريقها وسط طوفان المنافسة من السلع الأخرى الشبيهة . وهى شـروط لا تتوافـر لمعظم دول العـالم الثـالث ، وخـاصـة الفـقـيـرة منهـا . وبالتالى فإن المسألة ليست مجرد امتلاك كومبيوتر ومودم والضغط على «الفأرة » ، فيخرج الجنى من القمقم أو من شاشة الكومبيوتر هذه المرة ليصيح صيحته التاريخية والأسطورية الشهيرة : " شبيك لبيك .. عبدك بين إيديك" ، فلا تزال بقاع كثيرة وشاسعة فى العالم عاجزة عن العيش على مسـتوى القبـائل والعشـائر والقرى أيام ألف ليلة وليلة . ومن يتـابع نشـرات الأخبـار التى تدور حـول بعض الوقـائع والأحـداث الجـارية فى

أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، يكتشف أن التكنولوچيا لم تعرف طريقها إلى تلك المواقع والبقاع إلا فى شكل العتاد والأسلحة التى تشعل أوار الحروب القبلية والأهلية أو التى يمسك بها رجال العصابات دفاعًا عن تجارتهم المحرمة فى المخدرات والدعارة . هنا يلعب الكومبيوتر والمودم دوره الخطير فى التواصل الحميم والمستمر بين المواقع المشتعلة بالحروب أو مناطق تصنيع وتصدير المخدرات والرقيق الأبيض وبين مراكز التمويل والتموين والإمداد والإعداد والتى غالبًا ما تكون على شكل بؤر سرية على أراضى الدول الغنية التى تملأ الدنيا صراخًا بأنها قد عقدت العزم على وضع حد نهائى لمثل هذه التجارة المحرمة ، وكل هدفها من ذلك أن تمنع دخول المخدرات والسموم إلى أراضيها منعًا للمشكلات المتفاقمة التى يمكن أن تترتب على ذلك . لكن ليس لديها مانع أبدا من أن تصبح أراضى الدول العاجزة عن صد هذه الهجمات الشرسة مرتعًا لممارسة كل الصراعات والموبقات . يكفى أن نذكر أن الدول الغنية المتباكية على الدول الفقيرة هى المصدر الرئيسى لمثل هذه الأسلحة والتكنولوچيا .

وعلى ذلك فإن القناع التكنولوجى الذى يدعى أن التكنولوچيا قد اجتاحت كل بقاع العالم الذى انتقل إلى عصر جديد ومختلف تمامًا عما سبقه من عصور ، هو قناع مزيف تمامًا . فلابد أن نعترف أن هناك من المناطق ، خاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، مالم يصل إلى عصر البخار بعد، ولا نقول عصر الكهرباء أو الذرة أو الإلكترونات . مناطق يموت فيها الناس من المجاعات والحروب الأهلية والصراعات القبلية كالجرذان التى لا تجد جحورًا ، مجرد جحور ، كى تلجأ إليها هربًا من أشباح الموت . ولذلك فهناك ملايين الجوعى والبؤساء الذين يعيشون خارج هذا العصر التكنولوچى أو الإلكترونى ، بل إنهم لا يعرفون عنه شيئًا .

وهذا الكابوس ليس جاثمًا على الدول الفقيرة فحسب ، بل يمتد ليشمل قطاعات عديدة من شعوب الدول الغنية أيضًا . فالمفروض فى التكنولوجيا أنها أداة فى خدمة الإنسان وتطوير حياته إلى الأفضل دائماً، لكن التطور التكنولوجى أدى إلى مفارقة مأساوية وضعت الإنسان فى خدمة التكنولوجيا بل تحت رحمتها، بحيث أصبحت مصدر تهديد دائم لحياته ومستقبله. فمنذ فجر الحضارة البشرية ، حتى بداية الألفية الثالثة، كان العمل البشرى هو محور قيام الحضارات وتطورها. فالإنسان هو بانى الحضارة سواء أكان زارعاً أم حرفياً أم صانعاً أم عالماً مخترعاً. وارتبط ازدهار الحضارة ورسوخها بمضاعفة الجهد الإنسانى فى كل المجالات، لكن مع العقود الأخيرة فى القرن العشرين تغير كل شىء، وأصبح الجهد الإنسانى للمرة الأولى على هامش العملية الإنتاجية، بل أصبح فى نظر أنبياء العولمة وأنصارها معوقاً لهذه العملية الحيوية.

ومع ظهور جيل جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يعرف بالذكاء الاصطناعى، تحول عشرات الملايين من البشر إلى البطالة لأن الإنتاج لم يعد فى حاجة إليهم. وعندما يتساءل المفكرون الحريصون على كيان الإنسان وكرامته: هل ظهرت التكنولوجيا لخدمة الإنسان أم للحلول محله والإلقاء به إلى عرض الطريق؟ يرد رجال الأعمال - وكلهم عولميون الآن - بأنها لصالح الإنسان لأن الإنتاج تضاعف مرات عديدة، كما أن الارتفاع فى معدل البطالة مؤقت وسرعان ما تخلق العولمة التكنولوجية فرص عمل جديدة. لكنه قناع تكنولوجى زائف أيضا لأن الواقع يقول عكس ذلك تماماً، لأن أرقام البطالة فى تزايد مستمر مما يجعل زيادة الإنتاج عبارة لا محل لها من الإعراب، لأنها زيادة فى زمن يفقد فيه الملايين مصادر رزقهم بسبب هذه التكنولوجيا، وبالتالى لا يستطيعون الاستفادة من زيادة الإنتاج لأنهم لا يملكون القدرة الشرائية لاستيعابها.

وقد عالج المفكر الاقتصادى الأمريكى جيرمى ريفكن هذه القضية الحيوية باقتدار واضح فى كتابه «نهاية العمل» من المنظور التاريخى والاقتصادى والتكنولوجى، وأيضا من المنظور الاجتماعى والفلسفى ولكن بقدر محدود. والإحصاءات الرسمية توضح - فى عام ١٩٩٥ الذى انتهى فيه ريفكن من تأليف الكتاب - أن هناك ثمانين مليون عاطل فى العالم، وأن حوالى مليونين من الأمريكيين يخرجون سنويا من سوق العمل الأمريكية نتيجة هجوم التكنولوجيا الجديدة. ولابد أن هذه النسبة قد زادت حتى بداية القرن الحادى والعشرين ، ونتيجة للتسارع المحموم فى التطور التكنولوجى الذى أصبح يتيح لعشرين أو ثلاثين عاملاً ومهندساً تشغيل مصنع كان يعمل به مالا يقل عن ألفين من الأيدى العاملة.

والقضية معقدة وقديمة نسبيا، إذ إن بوادرها ترجع إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما تظاهر العمال الإنجليز ضد دخول آلات جديدة فى العملية الإنتاجية، بل وقام بعضهم بحرقها لأنها ستكلفهم وظائفهم، ويومها اتهم أصحاب الأعمال وصفوة المجتمع هؤلاء العمال بأنهم ضد التقدم ولا ينظرون إلى أبعد من مواطئ أقدامهم. لكن يبدو أن الحكمة كانت ضوءاً هادياً للعقول والنفوس، وسرعان ما وضعت التشريعات التى ترسخ مبادئ الضمان الإجتماعى والتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، وحماية حقوق العامل لدى صاحب العمل، وتحديد ساعات العمل وكذلك الأجور حتى تواكب الجهد المبذول، وغير ذلك مما عرف فى ذلك العصر بالمبادئ العمالية والمعايير الاشتراكية التى كانت بمثابة صمامات للأمن الاجتماعى، واستطاعت أن تتجنب انقلابات واضطرابات ونكسات عديدة. وما عيد العمال الذى يحتفل به العالم حتى الآن فى أول مايو سوى ذكرى لثمرة من الثمرات التى استمتع بها العمال عبر عقود متتابعة.

لكن الانبهار المتجدد بالتطورات التكنولوجية المذهلة، ظل متربصاً بالمكاسب العمالية، بحيث شهدت سوق العمل تغيراً جذريا فى أمريكا وأوروبا والدول الصناعية المتقدمة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، لدرجة أن نسبة مشاركة عنصر العمل الإنسانى فى قطاعات الصناعة والنشاط التجارى فى أوروبا - على سبيل المثال - قد انخفضت إلى ٣٥٪ فقط، لأن أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت تنهض بباقى المهام والأنشطة. وهذه النسبة يقدر لها أن تنخفض إلى ٢٥٪ خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحادى والعشرين، وإلى ١٥٪ فقط خلال الربع الأول منه.

ولا يبدو أن هناك مخرجاً من هذه الورطة التى يستشهد عليها جيرمى ريفكن بقول محلل اقتصادى أوروبى ذكره فى كتابه:

«إذا قال لى أحد أصحاب الأعمال: انتظر عامين أو ثلاثة، وستجد غزارة فى الطلب على العمالة المرغوبة فى مواقع عديدة، فسأرد على الفور: أين وأية وظائف وفى أى مدينة وأين هى هذه الشركات؟ إن الشواهد تشير إلى أن سوق العمل البشرية فى انقراض، ولن يكون الأمر مفاجأة حينما ترتفع نسبة البطالة من ١٠٪ (عام ١٩٩٥) إلى ٢٠ أو ٢٥٪ خلال سنوات قليلة قادمة».

والآن تتسابق جميع الدول فى خفض ميزانيتها لمواجهة مشاكل العجز والديون. وأسرع الحلول أمامها هو تحجيم القطاع العام أو تصفيته بشكل شبه نهائى، وبالتالى تسريح ملايين العمال. ففى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تم تخفيض ميزانية البنتاجون نفسه عام ١٩٩٣، بنسبة ٢٦٪، مما أدى إلى تسريح حوالى ٨٠٠ ألف شخص من العاملين بالصناعات العسكرية، وذلك مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى. وتقدر دراسة للبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أن إجمالى

العمال المسرحين من الصناعات العسكرية سيصل ٤,١ مليون شخص بحلول عام ٢٠٠٠، وهى تقديرات ثبتت صحتها بالفعل.

ومع هذا الاستغناء الجماعى عن العنصر البشرى فى العمل والإنتاج، يشهد العالم طوفاناً من أجهزة الكمبيوتر وما يسمى بالآلات الذكية التى تأخذ مكانها فى العملية الإنتاجية، وبلغ عددها الآن حوالى مليار كومبيوتر. ونظراً لأن جموح التطور العلمى لا يعرف لنفسه حدوداً، وعندما يصل إلى آفاق كانت تبدو كما لو أنها نهاية المطاف، فإنه يكتشف آفاقاً أبعد فى انتظاره. وهى آفاق لا تهتم كثيراً بالحفاظ على كيان الإنسان وأمله فى مستقبل مطمئن . ذلك أن تطوره آلى فى المقام الأول. أما سعادة الإنسان واستقراره فقضايا عاطفية ووجدانية حساسة ومرهفة ولا تدخل فى اعتباره. والدليل على ذلك أن العلماء يبذلون الآن أقصى مافى وسعهم لتطوير ما يعرف بالآلات الذكية حتى يمكنها تطوير نفسها تلقائياً دون أى تدخل بشرى، فهى الآلة التى تفكر وتبتكر وتفعل كل ما يستطيع الإنسان أن يعمله ، ولكن بشكل أسرع وأذكى وأكثر تمكناً وكفاءة. أى أن الإنسان نفسه سيصبح كياناً هامشياً تحت رحمة ابتكاراته واختراعاته. ويبدو أن عجلة التطور العلمى والتكنولوجى قد أصبحت من السرعة والانطلاق بحيث جاء اليوم الذى يعجز فيه عن اللحاق بها، ناهيك عن السيطرة عليها وقيادتها.

ولم يقتصر أمر تحييد أو تهميش العنصر البشرى على قطاعات الصناعة والأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة، بل امتد ليشمل الزراعة التى كانت الحرفة الأساسية للإنسان عبر التاريخ، بدليل أن نصف تعداد العالم لا يزال يرتبط بشكل أو بآخر بالعمل الزراعى.

لكن جيرمى ريفكن فى كتابه «نهاية العمل» يتوقع مع الطفرة العلمية التى تحققت فى مجال تكنولوجيا الزراعة، ألا يكون هناك فلاحون

بالمعنى التقليدى بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين. لقد بدأت الميكنة فى الزراعة فى أواخر القرن التاسع عشر، وتسارعت التطورات التكنولوجية بحيث دخلت فى كل مجالات الزراعة ، ولم تعد القوة البشرية العاملة بالزراعة تمثل سوى ٢,٥٪ فقط فى الولايات المتحدة بعد أن كانت تمثل ٦٠٪ مع بداية الميكنة الزراعية. وأصبحت التكنولوجيا تقوم بعمليات تنظيف الأرض وتقليب التربة ثم زراعتها وريها وحصاد المحصول، وأيضاً معالجة الأمراض، وابتكار أنواع جديدة من المحاصيل، وتهجين محاصيل جديدة، وتسخير الهندسة الوراثية من أجل مضاعفة الإنتاج. ويتوقع جيرمى ريفكن انتهاء الزراعة بمعناها التقليدى مع العقد الأول من القرن الحادى والعشرين نتيجة لثورة الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية. وسيجد الفلاحون أنفسهم مضطرين إلى البحث عن عمل آخر لهم لأن برامج الكومبيوتر والآلات التكنولوجية المتطورة ستحل محلهم.

وإذا كنا نتحفظ على القول الذى يؤكد أن العولمة طوفان لن ينجو منه أحد، فإننا لا نتحفظ على الحقيقة العلمية التى تثبت يوماً بعد يوم أن التكنولوجيا هى الطوفان الحقيقى الذى سيغمر الجميع بما فيهم القابعون فى الكهوف والمغارات، وعليهم أن يتسلحوا بأسلحتها حتى يعرفوا أساليب ركوب أمواجها المتلاطمة، وإلا فلا مهرب لهم من إسفكسيا الغرق. فمثلا كان قطاع الخدمات يمثل المأوى والملاذ للمطرودين من المصانع، وكان الاقتصاديون يؤكدون دائما أن هذا القطاع يمكنه استيعاب الفائض من القطاعات الأخرى. لكن الطوفان التكنولوجى غمره هو الآخر بعد أن دخلته التكنولوجيا المتقدمة. وأصبحت شركات التليفونات والاتصالات العالمية تستغنى عن عشرات الآلاف من موظفيها بهدف خفض النفقات وتحقيق الأرباح، فصاحب العمل دائما على حق فى مضاعفة أرباحه ومكاسبه بكل الوسائل الممكنة، وليس العمال

والموظفون عنده سوى أدوات وآلات لابد من التخلص منها إذا عفا عليها الزمن. وفى الوقت نفسه لا يتردد فى أن ينفق ملايين بل مليارات الدولارات فى إدخال التكنولوجيا المتطورة أولاً بأول فى مصانعه لمضاعفة إنتاجها وتجويده وتخفيض تكاليفه من أجل الانطلاق إلى آفاق جديدة فى مجالات المنافسة التى لا تحدها أية حدود.

وإذا كان الطوفان التكنولوجى قد اجتاح بأمواجه الأولى أفراد الطبقة العاملة فى المصانع والشركات، فإن أمواجه التالية اجتاحت الطبقة الوسطى التى كانت تظن أنها فى أمان لأنها تملك الكفاءة العلمية والوعى العميق والخبرة المتقدمة. لقد تعرض أفراد هذه الطبقة أيضاً لنفس مأساة أفراد الطبقة العاملة، مع تطور ثورة المعلومات والاتصالات . أى أن الطبقة التى ساهمت بالنصيب الأكبر فى بناء الحضارة الغربية ، والتى ظلت تعد ميزان المجتمع الذى يحفظ له توازنه بصفتها أهم جماعة سياسية وفكرية وثقافية واجتماعية وحضارية ، توشك هى الأخرى على الخروج من سوق العمل والإنتاج ، والحياة خارج هامش المجتمع بعد أن كانت فى العين والقلب منه .

وفى كل أنحاء أوروبا وأمريكا تختفى - تباعًا - وظائف الطبقة الوسطى التى تعتمد على التعليم الجامعى العالى ، بحيث يجد الخريجون أنفسهم مضطرين إلى قبول وظائف بمرتبات أقل ولا تحتاج لمؤهلاتهم العليا . بل إنهم أصبحوا يتنافسون على هذه الوظائف مع أبناء الطبقة العاملة بحيث تقاربت مستويات الدخل ، وبالتالى أصبحت الطبقة الوسطى فى الغرب تواجه خطرًا متزايدًا مع تقدم التكنولوچيا، وهو خطر يهدد المجتمع بأسره؛ لأنه فى طريقه لضياع الميزان الذى يحفظ له توازنه خاصة مع ظهور جيوش من العاطلين ، وازدياد الفجوة بصورة غير مسبوقة بين من يملكون ومن لا يملكون ، وبروز توترات بل وصراعات اجتماعية حادة ، وغير ذلك من التداعيات المدمرة للتكنولوچيا الحديثة المتطورة .

ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول الصناعية الكبرى ، بل امتدت لتشمل دول العالم الثالث . وأصبحت دول أمريكا اللاتينية - على سبيل المثال - تئن من نسبة البطالة التى تزيد على ١٠٪ ، فى حين تصل إلى ١٧٪ فى كل من الهند وباكستان . ونتيجة لانتشار اقتصاديات السوق الحرة وزيادة حدة المنافسة العالمية ، فإن عددًا من الشركات فى العالم الثالث ، اضطر للاستثمار فى التكنولوچيا لضمان تحسين نوعية المنتج ، ومضاعفة كمه ، وتسهيل توصيله إلى المستهلك . وقد أدى هذا إلى استغناء هذه الشركات عن نسبة غير قليلة من موظفيها وعمالها . وأصبحت القاعدة السائدة والمطبقة هى أنه كلما زاد استثمارها فى التكنولوچيا زاد تسريحها للعمال .

وتجلى الوجه المخيف للتكنولوچيا العالمية الراهنة عندما أصبحت تعنى أن الوظائف أصبحت قليلة ومقصورة على نخبة من مستوى رفيع من المعرفة المتجددة والكفاءة الممتازة ، فى حين لم يعد للآخرين مكان ، وعليهم أن يلزموا الحياة على هامش المجتمع . لكن الأمور ليست بهذه البساطة التى يظنها أنبياء العولمة وأنصارها . فقد تتابعت أمواج الرفض سواء من أبناء الطبقة العاملة أو الوسطى ، سواء فى دول العالم الثالث أو فى الدول المتقدمة بداية من عام ١٩٩٥ عندما اندلعت مظاهرات العمال وإضراباتهم فى فرنسا ، وبعد ذلك تصاعدت ظاهرة الرفض فى أشكال عديدة وأماكن متفرقة ، فبلغت ذروتها الأولى فى نوفمبر ١٩٩٩ عندما تجمع الشباب فيما يشبه الحرب الأهلية فى سياتل ليعلنوا رفضهم الكامل لاجتماعات منظمة التجارة العالمية فى المدينة ، مما أدى بالسلطات الأمريكية إلى الاستعانة بجيش من قوات الأمن التى وضعت المتاريس والحواجز واستخدمت القنابل المسيلة للدموع والهراوات الثقيلة حتى لا يجتاح المتظاهرون مقر الاجتماع . ثم عادت الظاهرة لتفرض نفسها مرة أخرى على اجتماعات صندوق النقد والبنك

الدوليين فى واشنطن فى إبريل ٢٠٠٠ . فقد تأكد المتظاهرون ، خاصة الشباب منهم ، أن زبانية العولمة يوصدون أبواب المستقبل فى وجوههم ويلقون بهم فى جحيم الفقر والجوع والمرض والموت ، لمجرد أن تكتظ خزائنهم بالمزيد من الأموال والثروات .

وعلى سبيل امتصاص غضب الجماهير قال كوفى عنان فى ١٩ إبريل ٢٠٠٠ فى كلمة ألقاها أمام اجتماع مشترك لمسئولين من البنك والصندوق، وخبراء من المجلس الاقتصادى الاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، إن عليهم أن يستجيبوا لمطالب المتظاهرين ، واتخاذ إجراءات عملية لإلغاء ديون الدول الأكثر فقرًا ، والسعى الجاد للقضاء على الفقر فيها . وأكد أن الأمم المتحدة تطمح إلى خفض عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد فى اليوم بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥ . ويقدر عددهم فى العالم بنحو ١,٢ مليار شخص . كما أبدى تفاؤلاً - لا محل له من الإعراب - بأن تحقيق هذا الهدف ، أمر ممكن فى الدول الأفريقية بجنوب الصحراء ، إذا أمكن التوصل إلى معدل تنمية سنوى يتراوح بين ٧٪ و ١٠ ٪ . وحدد خمسة إجراءات لتحقيق هذا الهدف ومواجهة المشكلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية ، وهى : الحفاظ على معدل تنمية سنوى مرتفع ، وتشجيع الاستثمارات الخاصة لإيجاد فرص عمل جديدة ، وإنهاء الحروب الأهلية والحدودية ، ومكافحة الإيدز ، ودعم التعليم .

ومن الواضح أن هذا الكلام من منطلق حلاوة الروح . فالأمم المتحدة بكل منظماتها وهيئاتها تلفظ الآن أنفاسها الأخيرة وعلى وشك أن تلحق بأختها الكبرى عصبة الأمم ، بعد أن أصبحت قسمًا من أقسام الإدارة الأمريكية . ومن المشكوك فيه أن تعيش حتى عام ٢٠١٥ الذى حدده كوفى عنان لخفض عدد الفقراء فى العالم ، كما أن الأهداف الخمسة

التى طالب بتحقيقها تتعارض تمامًا مع إستراتيجية الدول الصناعية الكبرى خاصة فيما يتصل بإنهاء الحروب الأهلية والحدودية ، لأن تكنولوچيا السلاح تتطور علميًا وتزدهر اقتصاديا نتيجة لهذه الحروب . وعنان يعرف هذا جيدًا ، بل إنه يستهين بالرأى العام العالمى عندما يطالب بالحفاظ على معدل تنمية سنوى مرتفع ، وتشجيع الاستثمارات الخاصة لإيجاد فرص عمل جديدة فى القارة الأفريقية ، ولو كان بطرس بطرس غالى موجودًا فى مكانه لما نطق بمثل هذه الادعاءات الكاذبة ولما ارتدى مثل هذه الأقنعة الإنسانية الحانية . مما يفسر لنا حرب الإدارة الأمريكية ضده وإصرارها على خلعه من موقعه وإحلال آخر محله فى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة . إن الحديث عن معدل تنمية سنوى يتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ فى القارة الأفريقية هو من باب أضغاث الأحلام ، لأن دولاً كثيرة من دول العالم المتقدم ولا نقول المتخلف ، عجزت عن تحقيق هذه النسبة ، فما بالك بالدول الأفريقية التى تعيش - أو تموت بمعنى أصح - جنوب الصحراء ، ولا تعرف سوى المجاعات والأوبئة والفياضانات والأعاصير والموت فى النهاية . ولذلك ليس من اللائق بالسكرتير العام للأمم المتحدة أن يقول مثل هذه الترهات .

هذا عن العالم الأكثر فقرًا والذى لا يعرف شيئًا عن التكنولوچيا التى يتعبد أنصار العولمة فى محرابها ليل نهار . أما عن العالم الأكثر غنى فقد أدى تزايد معدلات البطالة الناتجة عن الإحلال التكنولوچى إلى إحياء نشاط الحركات المتطرفة التى تستغل السخط الشعبى على الأوضاع الاقتصادية للوصول إلى الحكم . وتعمل هذه الحركات على بث الدعايات المسمومة ضد الأقليات وضد الأجانب ، وتطالب بمغادرتهم البلاد كما حدث فى ألمانيا وفرنسا . أى أن التقدم التكنولوچى الذى يستهدف أساسًا رفاهية الإنسان وسعادته واستقراره ونموه ، تضخم

بشكل أدى إلى أن غطت آثاره السلبية على المنافع التى قدمها للبشرية ، وخطورة هذه السلبيات أنها فى تفاقم مستمر .

فقد أصبح القطاع الخاص حريصًا على تحقيق الأرباح بغض النظر عن مراعاة الظروف الاجتماعية والإنسانية ، فلم تعد للدولة سلطة حقيقية عليه ، خاصة فيما يتصل بمسائل التأمينات والضمانات الجماعية . أما القطاع العام فهو فى تلاش مستمر مع سيادة نموذج الاقتصاد الحر وآليات السوق . وبالفعل وقع ملايين البشر تحت عجلات التكنولوچيا المتقدمة ، فأصابتهم بعاهات اجتماعية واقتصادية لا حدود لبشاعتها . ويبدو أنه لابد من وقوع ضحايا فى كل مرحلة من مراحل التحول التاريخى والحضارى . ومع بداية القرن الحادى والعشرين لن يجرؤ أحد على مطالبة العالم بإعادة الكرة مرة أخرى إلى الملعب الإنسانى الذى أدار له الأغنياء والأقوياء والمتحكمون فى مصير العالم ظهورهم إلى غير رجعة ، بعد أن أصبح الجميع تحت رحمة عجلات التكنولوچيا المتسارعة .

ومع ذلك يرى ريفكن فى كتابه « نهاية العمل » أن الإنسانية لن تعدم أصواتًا تخرج من حين لآخر مطالبة بأن ينتبه العالم إلى الآثار المضرة والسلبية للآلة والتكنولوچيا على الإنسان . فالمفروض أن تكون الآلة فى خدمته لا أن يكون هو تحت رحمتها ، وهى لا تعرف الرحمة أو أية مشاعر بالمرة ، ويتمثل الحل عند ريفكن فى قطاع آخر جديد يستوعب العاطلين ، وهو القطاع التطوعى الذى يستهدف أن يقوم الناس بمبادرات شخصية أو من خلال جمعيات خيرية ، تقيم المشروعات وتجمع التبرعات لمساعدة ضحايا التكنولوچيا والعولمة .

وعلى الرغم من أن هذا التوجه هو أشبه بالتسول المقنع أو المقنن ، فإنه يبدو أنه الخيار أو البديل الوحيد المتاح فى الوقت الراهن ، إذ إن

نشاط هذا القطاع من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية فى تزايد مستمر . وبعد أن كانت الحكومات - حتى فى الدول المتقدمة -تنظر إليه بعين الشك أو الاستهتار ، فإن هناك تشجيعًا كى يلعب دوره فى المشاركة فى تخفيف أعباء الطبقات الفقيرة . ولكى تتجنب هذه المنظمات شبهة التسول أو الاستسلام لنزوات المحسنين الذين يتراوحون مع الأيام بين درجات الكرم والإحسان ودرجات الشح والتقتير ، فإنها لم تعد تكتفى بالأنشطة الخيرية بل انخرطت فى نشاط اقتصادى واستثمارى يمكن أن يستوعب جزءًا من العاطلين . ومن هنا كانت الحاجة لتشجيع هذه المنظمات من خلال منحها إعفاءات ضريبية مقابل كل عمل نوعى تقوم به ، وتسهيل حصولها على الأموال لممارسة نشاطها الذى لا يستهدف تحقيق الربح أساسًا .

لكن يظل ما يطرحه ريفكن هو مجرد مسكن وقتى أو حل جزئى مما جعله يؤكد أنه الحل الوحيد المتاح فى الوقت الراهن ، طالما أن أحدًا لا يملك إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء . ولذلك يتحتم على العالم أن يعترف بأن التكنولوچيا التى هى من صنع يديه غيرت كثيرًا من طبيعة الظروف والملابسات ، بل وغيرت البشر أنفسهم . يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن أسطورة البروليتاريا انتهت إلى غير رجعة بعد أن حلت محلها التكنولوچيا بصفتها البروليتاريا الجديدة . كان البشر يديرون الآلات ويتحكمون فيها ، فأصبحت الآلات والأنظمة الإلكترونية هى التى تدير البشر وتتحكم فيهم ويمكن أن تسحقهم أيضًا . وشتان بين الأنشطة الخيرية والتطوعية التى ينادى بها ريفكن وبين العدالة الاجتماعية التى تنظمها الدولة من أجل صالح الجميع .

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة تتباهى دائمًا بديمقراطيتها الراسخة فى أراضيها ، فهذا ادعاء يسهل دحضه لأن الديمقراطية قيمة

لا يمكن تصور ازدهارها فى ظل غياب العدالة الاجتماعية . لكنه أصبح مفهومًا شائعًا بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية التى كانت تنطلق من أن العدالة الاجتماعية هى مفتاح الحياة الإنسانية المزدهرة والمستقرة ، وعنصر له أسبقية على الديمقراطية ، فى حين تنطلق فلسفة الرأسمالية الراهنة من أن المستقبل - وهو ما يوصف أحيانًا « بنهاية التاريخ » - تحكمه قيمة الديمقراطية ، حتى فى غياب العدالة الاجتماعية . فى حين أن الفصل بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية كان مصدرًا لمعظم كوارث القرن العشرين ، وسقوط الدول الاشتراكية يمكن أن يتكرر بصوة أخرى فى الدول الرأسمالية التى تتباهى بإنجازاتها الديمقراطية دون التفات إلى العدالة الاجتماعية ، مثلما كانت الدول الاشتراكية تتباهى بحرصها على العدالة الاجتماعية لدرجة إهدار قيم الديمقراطية فانهارت . وقد أثبتت تجربة القرن العشرين أن السير بدون الديمقراطية أو بدون العدالة هو السير بساق واحدة ولابد أن ينتهى بالسقوط .

ومع المد التكنولوچى المتفاقم ، فإن أنصار العولمة ينادون بأن الممارسة الديمقراطية والانطلاقة التكنولوچية هما وجهان لعملة واحدة. لأن الديمقراطية ضرورة ملحة لمواجهة متطلبات الثورة التكنولوچية الراهنة التى تختلف عن الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، فى أنها تنهض على عقول البشر وليس على سواعدهم وأموالهم وجيوشهم . وليس هناك ازدهار للعقول وقدرتها الإبداعية مالم يكن هناك متسع للفكر والفكر المضاد ، للرأى والرأى الآخر . ومع ذلك يظل الحرص على إطلاق حرية الإبداع والابتكار فى ظل إهمال قضية العدالة الاجتماعية ، لا يتطلب بالضرورة إعلاء شأن الديمقراطية ، بل قد يعنى فقط تنمية ديمقراطية نخبوية ، لا تتسع للمجتمع ككل ، ومن باب أولى لن تشمل النظام العالمى كله .

ولا تتعارض ديمقراطية النخبة مع تنمية العدالة فحسب ، بل مع تنمية الديمقراطية ذاتها . وهى الظاهرة التى تبلورت وتجلت منذ أواخر القرن العشرين بحيث لم تعد ديمقراطية العصر قيمة محصورة فى مجتمع أو مجتمعات بعينها ، بل تحتم سقوط الحواجز بين المجتمعات كلها تمهيدًا للانتقال لعصر الديمقراطية العالمية . لكن ديمقراطية النخبة كانت بالمرصاد لكل محاولات تأميم أو تدويل الديمقراطية الصحيحة ، ساعدها على ذلك احتكارها لأدوات وأنظمة التفوق التكنولوجى بهدف الاحتفاظ بنخبويتها وسطوتها ، وإحباط أية محاولات لإتاحة الفرصة لمشاركة بشرية أوسع . إنها بحكم طبيعتها تحرص على استمرار احتكار أسرار تفوقها التكنولوجى ، يساعدها على ذلك عدم حاجتها لعمالة كثيفة. كما أنها لا تتحقق أصلاً مالم تكن قد توافرت لها رؤوس أموال فلكية تحتاجها الأبحاث العلمية التى تمثل مصدر تفوقها التكنولوجى واستمرار تطويره . وبالتالى فإن الثورة التكنولوچية هى حكر بالفعل لمجتمعات بعينها ، مجتمعات بلغت حدا معينًا من التقدم ، بعده تسارعت خطى تطورها ، وتعاظم شأن تفوقها على سائر المجتمعات الأخرى .

ولن تكون هناك علاقة بين الديمقراطية والعولمة ، إذا لم تكتسب الديمقراطية مصداقية لدى العالم المتخلف بالذات . ولذلك لا يمكن الانطلاق من القول بأن تكنولوچيا العصر لا تزدهر إلا بفضل الديمقراطية ، وفى الوقت نفسه تتعارض مع متطلبات العدالة . كما أنه لا يمكن الادعاء فى عصر العولمة التى تحتم الاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل بين الدول ، بإمكان توفير الديمقراطية داخل مجتمع بعينه فى حين تعانى الدول الفقيرة والمتخلفة من عدم التكافؤ الذى يلقى بها إلى خارج خريطة العالم المعاصر . فهذا إهدار صريح ومباشر لقيمة العدالة على المستوى العالمى ، مما يعنى بالتالى استحالة نشر الديمقراطية وترسيخها على المستوى نفسه .

ومن هنا كـــان زيف الادعـــاء بـأن التكنولوچيـــا وثورة الاتصـــالات والمعلومات والعولمة كلها بمثابة وسائل وأدوات ستجعل الديمقراطية فى العالم الثالث أو الفقير مسألة حتمية لا مفر منها . ذلك أن هذه الوسائل والأدوات يمكن أن تصبح عبئًا على الديمقراطية ذاتها ، بعد أن جعلت التكنولوچيا الحديثة عمليات التجسس مهمة يمكن أن ينفذها صبية ، فى حين تقدمت وسائل التعذيب والاعتراف حتى أصبح من الصعب إثباتها لعدم وجود آثار تدل عليها ، وتجاوزت وسائل التشهير بالخصوم والمعارضين كل الحدود الدولية ، وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون نفسه أحد ضحايا هذه التكنولوچيا عندما تورط فى فضيحة مونيكا الشهيرة ، وهو الذى لم يرتكب أكثر من عشر معشار الذى ارتكبه جون كيندى أو غيره من الرؤساء الأمريكيين السابقين . كما نجحت التكنولوچيا المعاصرة فى إتقان عمليات تزوير الأدلة ضد المنافسين على الحكم بحيث لايكشفها أكثر الخبراء مهارة . وغير ذلك من سلبيات التكنولوچيا التى تؤكد أنها إذا تخلت عن الضمير الأخلاقى والإنسانى ، تحولت إلى كارثة بكل معانى الكلمة .

وقد لا يعلم الكثيرون أنه منذ عام ١٩٩٧ أصبح بإمكان أى شخص فى العالم الحصول على صور سرية خاصة بأية قاعدة عسكرية فى العالم ، أو حتى صورة لحديقة منزل جاره ، وذلك مقابل مبلغ معين من المال . وأوضح تقرير - نشرته صحيفة « التايمز » البريطانية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ - أنه جرى بنجاح إطلاق أول قمر صناعى مدنى للتجسس وبيع الأسرار لمن يرغب فى الحصول عليها من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو الحكومات التي لا تستطيع تأجير قمر صناعى ، وأسعار هذه الخدمة الجديدة فى متناول الجميع ، فهي تتراوح بين ٢٠٠ و ٧٠٠ دولار . وتتولى شركة أمريكية مسئولية تشغيل القمر الصناعى الذى أطلق

بصاروخ من شرق روسيا . وكانت الحكومة الأمريكية قد رحبت باعتماد الفكرة لإعطاء شركات الفضاء الأمريكية ميزة تجعلها تتفوق على شركات الفضاء الأجنبية فى مجال المنافسة على التجسس وبيع الأسرار . وكان تنظيم «المافيا » الإجرامى من أوائل التنظيمات التى استخدمت الأقمار الصناعية لتنظيم عملياتها التى تغطى معظم المناطق الحساسة فى العالم، حتى تتحرك أذرعها الطويلة بسرعة وبدقة فى مجالات بيع السلاح ونشر المخدرات وتنظيم الدعارة والاغتيالات والتصفيات الدموية والمؤامرات السياسية . ولا مانع من استخدام بعض الساسة والمسئولين لإمكانات « المافيا » الهائلة .

ويواكب ازدهار الجريمة ازدهار التكنولوچيا . ففى ١٤ إبريل ٢٠٠٠ ، تم القبض على محتال سابق فى لوس إنجيلوس لمحاكمته وكان قد تمكن فى عام ١٩٩٦ من جمع مليون وربع مليون دولار من كبار السن فى ولايتى فرچينيا وتينسى ، بوعود زائفة باستثمارها فى البورصة ، ثم اختفى دون رد المبالغ التى تسلمها . وبعد ذلك اكتشف أن التكنولوچيا الحديثة يمكن أن تدر عليه ثروات أضعاف ما جمعه من قبل بالنصب والاحتيال التقليدى. فظهر فى ولاية كليفورنيا باسم مستعار هو مايكل آدم فين ، وأنشأ موقعًا على الإنترنت للمنتجات السمعية والبصرية ، مكنه من جمع ثروة قدرها ٣٥ مليون دولار . ولولا أنه اختلف مع شركائه ، لما تم القبض عليه فى منزله الفاخر بكليفورنيا ، إذ إنه كان قد ترك موقعه دون أن يشك فيه أحد .

وإذا كانت الولايات المتحدة تنادى بإطلاق التكنولوچيا من عقالها تمامًا فى كل أرجاء المعمورة ، فإنها لا تطبق هذا التوجه على أراضيها ، لأنها تملك من الوعى الحضارى ما يجعلها تضع فى اعتبارها كل المحاذير بل والقوانين التى تجنبها الوقوع فى الكوارث والمهالك التى

وقع فيها الآخرون ولا يزالون ، فمثلاً أعلن العالم الأمريكى بيل جوى مؤسس شركة "ميكروسيستمز " ، وهى من كبرى شركات « وادى السيليكون » فى الولايات المتحدة ، صرخة فى مارس ٢٠٠٠ يحذر بها من أن التطورات العلمية والتكنولوچية قد تقود العالم إلى كابوس ، بل ويمكن أن تؤدى إلى انقراض الجنس البشرى . ودعا جوى خبراء التكنولوچيا إلى إعادة النظر فى أخلاقيات السباق المحموم نحو الابتكار العالمى . وأكد أن العالم دخل القرن الجديد دون خطة محددة أو إستراتيجية واعية بكل الاحتمالات المتوقعة أو سيطرة أو أدوات أو كوابح تمكنه من التوقف عند الحاجة أو الضرورة . ويمكن القول بأن العالم الآن يقترب بسرعة من نقطة اللاعودة. ومن أهم النقاط التى ركز عليها جوى فى مقال نشره فى مجلة « وايرد » السعى نحو تطوير إنسان آلى (روبوت) مفكر سيكون أقوى بملايين المرات من أجهزة الكومبيوتر المتوافرة حاليًا. فلابد أن خيال الإنسان أو حتى شطحاته ستقف عاجزة أمام تصور معقول لعالم يحكمه الإنسان الآلى الذى سيكون ذكيا بلا أية مشاعر تجعله يتعاطف مع الإنسان الذى خلقه الله سبحانه وتعالى .

كما وقفت الولايات المتحدة بالمرصاد لهذا السباق المحموم ليس فقط بالتوعية الحضارية والإنسانية ، بل أيضًا بالقوانين التى هى فى حقيقتها بمثابة الكوابح التى يمكن أن تهدئ من الاندفاع التكنولوچى المجنون ، أو تغير من مساره لصالح الإنسان على أرضها ، خاصة أن سرعة العقل الإنسانى فى الإدراك والتطوير ، وطاقة الجهد البشرى فى المواكبة والمتابعة ، لهما حدود تخطتها العجلة التكنولوچية الجبارة التى أصبحت القدر الجديد للإنسان المعاصر . وهو قدر يختلف تمامًا عن القدر القديم الذى تراوحت معاملته للإنسان بين الرحمة والعدل ، بين الحنو والقسوة ، بين التسامح والبطش . وكان له مفهوم ميتافيزيقى

وروحى ملطف للآلام والجروح والحرائق . أما القدر الجديد فمادى وفيزيقى ، ملموس ومرئى وجاثم على كاهل الإنسان كالكابوس فى كل لحظة يحياها، لأنه قدر آلى لا يدرك حتى أن هناك بشرًا يعانون من بطشه وقهره .

ويكفى أن ندلل على صرامة القوانين الأمريكية فى مواجهة هذا القهر بموقف الإدارة الأمريكية من شركة مايكروسوفت . فلم يكن النجاح الكاسح والانتشار الواسع لهذه الشركة الأمريكية العملاقة التى غيرت وجه الاقتصاد فى العالم وأحدثت ثورة تكنولوچية فى مجال الاتصالات والمعلومات والإنترنت ، ومست حياة كثير من الشعوب والمؤسسات فى الصميم ، سببًا فى أن تتغاضى الحكومة الأمريكية عن تطبيق القوانين التى تمنع الاحتكار عليها ، مثلها فى ذلك مثل أية مؤسسة أمريكية أخرى تتصور نفسها فوق القانون . ذلك أن النظام الرأسمالى الحقيقى نظام حازم بل وصارم ولا يسمح بأية شطحة من شطحات الفوضى أو التسيب أو المحسوبية . فإذا كان النظام الرأسمالى القابض على زمام الدولة فى أمريكا ، يدافع بكل حزم عن حرية آليات السوق والتجارة والمنافسة على كل المستويات داخل البلاد ، فإنه فى الوقت نفسه يمكِّن السلطة القضائية من إصدار أحكامها وتفعيل إمكاناتها فى مواجهة أية محاولة لانتهاك قوانين مكافحة الاحتكار ، برغم ما ينطوى عليه ذلك من خطر تفكيك مؤسسة عالمية نالت هذا الحظ الهائل من الشهرة والانتشار والنجاح مثل مايكروسوفت .

وليس هناك نموذج أقوى من هذا فى التدليل على ضرورة الحفاظ على استقلال السلطة القضائية فى الدول المتقدمة فى عصر العولمة . فقد أثبت الحكم الذى أصدره القاضى توماس جاكسون فى إبريل ٢٠٠٠ ضد بيل جيتس ، صاحب مايكروسوفت وأغنى رجل فى أمريكا ، والملك

المتربع على عرش صناعة البرمجيات فى عالم الاتصالات والمعلومات المثير المذهل الذى أحدث طفرة فى تعامل البورصات وأسواق المال العالمية بصفة خاصة ، والتكنولوچيا بصفة عامة ، أثبت الحكم أن أحدًا لا يعلو على المساءلة حتى لو كان بيل جيتس نفسه ، فهو ليس أفضل من الرئيس بيل كلينتون الذى تمت مساءلته أمام العالم أجمع فى أخص خصوصياته .

وكانت التهمة الموجهة إلى بيل جيتس وإلى شركة مايكروسوفت ، أنها استحوذت على سوق البرمجيات بالكامل ، وأدت ممارساتها الاحتكارية ولجوؤها إلى أساليب غير مشروعة لقتل المنافسين وازاحتهم من السوق ، بحيث انفردت بسوق برامج الإنترنت ومنعت الشركات الأخرى من مزاحمتها فى هذا المجال الجديد . وهو ما يمكن أن يهدد قيمة من القيم الأخلاقية والإنسانية التى نهض عليها المجتمع الأمريكى ، وأن يخرق قانون منع الاحتكار الذى يرجع تاريخه إلى عام ١٨٩٠ ، خصوصًا بعد أن أدخل جيتس نظام الويندوز عام ١٩٩٥ ولم يتوقف عن تطويره حتى عام ٢٠٠٠ .

وعلى الرغم من أن بيل جيتس استأنف الحكم الصادر ضده ، وعلى الرغم من المخاوف التى ثارت بسبب احتمال تعرض التقدم التكنولوچى السريع الذى تحقق بفضل شركة مايكروسوفت إلى نكسة قد تؤثر على التفوق الأمريكى الكاسح فى هذا المجال ، فإن المعركة لم تحسم بعد ، ولكنها فى الوقت نفسه تدل على أهمية الدور الذى تقوم به الدولة وتمارسه العدالة للحيلولة دون سيطرة أو سطوة جشع رأس المال ورجال الأعمال على مقدرات المجتمع وتطوره الحضارى حتى فى قلب قلعة الرأسمالية بحكم قيادة أمريكا للعالم المعاصر ، شاء أم أبى .

وليست العبرة بالتقدم التكنولوجى المبهر فى حد ذاته ، ولكن بأسلوب توظيفه لما فيه خير الإنسان وتقدمه ورفاهيته واستقراره ، إذ إن من

أبشع الأخطار التى يمكن أن تهدد مستقبل البشرية هو أن تتحول التكنولوچيا إلى غاية بدلاً من كونها مجرد وسيلة لابد أن تكون قيادتها فى يد الإنسان . وهو ما تحرص عليه الولايات المتحدة بقدر الإمكان حتى لا يفلت الزمام من يدها ، وكذلك الدول المتقدمة الأخرى . فمن الطبيعى أن يقلق الساسة والقادة والمسئولون - وليس المفكرون والكتاب فحسب - بسبب الطغيان التكنولوچى الذى لا يعرف لشطحاته حدودًا .
لقد كانت القدرة العلمية والتكنولوچية فى كل عصور التاريخ الإنسانى ركيزة للحضارة والتقدم والازدهار . وهى قدرة لا تمنح ولا تشترى بل لابد من اكتسابها واستيعابها وهضمها لتوظيفها على الوجه الأفضل فى زيادة الإنتاج وتحسينه . وكلما دارت العجلة فى ليونة ويسر زاد بالتالى اكتساب المزيد من العلم والتكنولوچيا ، واستمرت سلسلة التفاعلات والتطورات لتحقيق المزيد من التنمية الشاملة ، بشرط أن تظل مقاليد الأمور فى يدى العقل الإنسانى الحكيم والواعى الذى يملك الرؤية الواضحة القادرة على اختراق حجب المستقبل ، حتى لا تجد البشرية نفسها فى متاهة تكنولوچية لا عودة لها منها .

★ ★ ★

الفصل الخامس

القناع الأمنى

كـان القناع الأمنى الذى خـرجت به العـولمـة إلى العـالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين ، يؤكد أن سقوط الاتحاد السوفيتى ومعه نظام القطبيـة الثنائية قد قضى على كل مظاهر الابتـزاز الأمنى الذى كـانت تمارسه بعض الدول التى تنضم إلى أحد المعسكرين لتسليحها نكاية فى المعسكر الآخر . وبالتالى تصبح هذه الدول مصادر تهديد لأمن جيرانها أو غيرها من الدول المحسوبة على المعسكر المضاد . لكن مع بداية نظام القطب الواحد أو الأوحد ، انضمت معظم دول العالم إلى طابور النظام والطاعة وتنفيذ التعليمات التى تحفظ له أمنه واستقراره . أما من يخرج على الصف ، خاصة إذا كان متهمًا بحيازة أسلحة الدمار الشامل ، فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره ، لأنه بهذا المسلك يتحدى أمن العالم أجمع !!

وقد أصبح حلف الأطلنطى بمثابة الجناح العسكرى للدول المتقدمة التى منحت لنفسها الحق فى تجريب أسلحته المتطورة ضد كل من تسول له نفسه أن يعصى أوامرها، خاصة بعد أن تحول مجلس الأمن إلى مجرد إدارة من إدارات وزارة الخـارجيـة الأمـريكيـة . وأصـبح من حق الدول الفقيرة أو الصغيرة أو الضعيفة أن تنام ملء جفونها لأن حلف الأطلنطى بالمرصاد لأية دولة تفكر فى تهديد أمنها، مجرد تهديد!! وإذا كانت

الدولة الصغيرة أو الضعيفة الواقعة تحت التهديد غنية بمواردها الطبيعية، كالنفط مثلا، فعليها أن تسدد الفاتورة كاملة طبقاً لتقديرات الدول الحامية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة بطبيعة الأمر.

هذا القناع الأمنى الإنسانى الجذاب الذى يعيد الحق المسلوب لأصحابه، ارتدته دول حلف الأطلنطى فى معركة تحرير الكويت من الغزو العراقى فى مطلع عام ١٩٩١، أى مع ميلاد نظام القطب الواحد . وكان الظن أن الأمور ستوضع فى نصابها بمجرد تحرير الكويت بناء على انبهار العيون بهذا القناع الأمنى الحضارى البراق، لكن سرعان ما برز الوجه الحقيقى للأمن العولمى أو العولمة الأمنية عندما بدأ النزيف الاقتصادى للكويت، ثم الإفناء التدريجى للشعب العراقى على مدى عقد كامل من الزمان بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. وهو الشعب الذى لا حول ولا قوة له. وعندما تأكدت دول حلف الأطلنطى وفى مقدمتها الولايات التحدة وبريطانيا من أن أمور العالم قد دانت لها تماماً، لم تعد فى حاجة إلى ارتداء القناع الأمنى الجذاب والمبهر، لدرجة أنها استعرضت عضلاتها العسكرية والتكنولوجية، وأسفرت عن وجهها الحقيقى عندما قامت بالتغطية التليفزيونية الحية لضربة عسكرية من ضرباتها المتعددة والمتوالية ضد العراق . وتابع العالم مراحل الضربة وأهدافها ومواقعها فى بغداد لحظة بلحظة على شاشات التليفزيون مع تعليقات المذيعين والمذيعات، كأنها إحدى مباريات كأس العالم لكرة القدم، ولكن بين فريق جبار وآخر ميت بمعنى الكلمة.

ومادامت الدول الكبرى نفسها قد مزقت القناع الأمنى الإنسانى البراق لأنها لم تعد فى حاجة إلى التخفى خلفه أو التذرع به، ومادامت قد كشرت عن أنيابها بصراحة ووضوح، فلم نعد نحن بدورنا فى حاجة إلى نزعه وتمزيقه، بل علينا أن نتلمس وندرس النوايا الحقيقية أو المحتملة

التى يعبر عنها الوجه المخيف للأمن العولمى بصفة عامة وحلف الأطلنطى بصفة خاصة . وهو الوجه الذى صور ملامحه بدقة متناهية كتاب ومفكرون أمريكيون رفضوا أن يستهين أحد بعقولهم، وأصدروا فى إبريل عام ٢٠٠٠ كتاباً بعنوان «العراق تحت الحصار: الآثار المميتة للحصار والحروب» . فى مقدمة هؤلاء المفكرين ناعوم تشومسكى العالم اللغوى والمفكر السياسى الكبير، ومعه جون بلجر، وهاورد زين، وأنتونى أرنوتف ، الذين قدموا تحليلات على أساس من معلومات موثقة من منظمة اليونيسيف، تؤكد أن ١٥٠ طفلاً عراقيا يموتون كل يوم نتيجة الحصار، وأنه من بين كل ألف طفل يموت ١٣١ طفلاً تحت سن الخامسة .

وكان دينيس هاليداى المشرف السابق على برنامج الأمم المتحدة: «النفط مقابل الغذاء» قد وصف موقف الولايات المتحدة وبريطانيا بتشديد الحصار بأنه نوع من أعمال الإبادة . وعندما لم يستطع أن يثنى الدولتين على إعادة النظر فى موقفيهما، استقال احتجاجاً . وقد أثبت السكرتير العام للأمم المتحدة فى تقرير رفعه إلى مجلس الأمن، صحة القضايا الإنسانية الخطيرة التى أثارها هاليداى فى كتاب استقالته. وهى نفس القضايا التى حللت ودرست فى كتاب «العراق تحت الحصار» الذى يؤكد أن الحصار دمر النظام الصحى والتعليمى فى العراق، وأن البنية الأساسية للدولة تآكلت، وأن الطبقة الوسطى تلاشت وغرقت تماماً فى قاع الفقر، فى حين ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٧٥٪ من مجموع الأيدى العاملة، بعد أن كان العراق - قبل الحرب وقبل الحصار - يستورد الأيدى العاملة العربية والآسيوية المختلفة .

ولا يجد مؤلفو الكتاب أى مبرر سياسى منطقى للموقف الأمريكى البريطانى الذى يمنع الأمم المتحدة من تنفيذ صفقة قيمتها ١٥٠ مليون دولار لتزويد العراق بكميات من الأدوية والأجهزة الطبية التى تحتاج إليها

المستشفيات العراقية. كما أنه ممنوع على العراق مثلاً استيراد مضخات المياه وطفايات الحريق بحجة أن هذه الأجهزة المدنية يمكن أن تستخدم عسكرياً أيضاً . ولا تقف الممنوعات عند حدود معقولة بل تستمر فى العبث بمصير الشعب العراقى لدرجة أنه ممنوع استيراد مواد تنظيف الملابس بحجة أنها مواد كيماوية يمكن استعمالها فى إنتاج مواد سامة!! وتصل المأساة قمتها مع حظر استيراد الأجهزة الطبية الخاصة بتنشيط الكلى والرئتين بل والكراسى الطبية المتحركة بحجة أنها يمكن استخدامها فى المستشفيات العسكرية!!

ويضيق بنا المقام لرصد لائحة الممنوعات لطولها المرعب، لكن حتى غير الممنوع فإن السماح باستيراده، لا يتم إلا بشق الأنفس وبطريقة ابتزازية، بحيث لم تعد القضية مسألة أمن عالمى أو سياسة دولية، بل قضية محنة إنسانية يدفع ثمنها الشعب العراقى البائس المطحون من حياته ومستقبله ومصيره، وسط محيط من العجز الدولى لنجدته وإخراجه من الجحيم المفروض عليه بلا نهاية محددة . وكانت منظمة الصليب الأحمر الدولى قد نشرت فى مارس ٢٠٠٠ من مقرها الرئيسى فى جنيف، تقريرا هو الأول من نوعه للمنظمة، ذكرت فيه أن أسباب الحروب الإقليمية وحتى الأهلية ليست دائماً سياسية ، أو إثنية أو دينية أو أمنية ، لأن المصالح المالية والتجارية والثروات الطبيعية غالباً ما تكون أحد أهم أسبابها . فالمصالح هى القاعدة الأساسية التى تنطلق منها المناورات والخطط والمؤامرات والإستراتيجيات السياسية، أما المبادئ فهى الاستثناء الذى يصل إلى حد الندرة .

ويقول التقرير أيضاً إن مثل هذه الحروب لا تتوقف مالم يضمن الطرف المعنى بها مصالحه . ولذلك فإنه يرفض كل وساطة، ويجهض كل تسوية ، ويطيل أمد الحرب لحمل الطرف الآخر على تقديم التنازلات

التى تستجيب لأهدافه المعلنة وطموحاته الخفية . ومشكلة العراق أن له من الثروات الطبيعية ما يسيل له لعاب دول كبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا . ومن الواضح أنه سيبقى تحت الحصار وتحت العقاب إلى أن تؤمن هذه الدول مصالحها وتحقق أهدافها العاجلة والآجلة، مهما طالت معاناة الإنسان العراقى، وأيا كان حجم هذه المعاناة، كل هذا بحجة الدفاع عن الأمن العالمى ضد الشعب العراقى الذى سيشن حرباً نووية وكيماوية وبيولوجية يضع بها نهاية للعالم أجمع!!!

ونهاية العالم قد تبدو نكتة سخيفة إذا ما ادعى أحد أنها ستكون على يد الشعب العراقى البائس المتهور، لكنها لن تكون نكتة على الإطلاق، بل هذا احتمال قريب الوقوع إذا ما استمرت الحال على ماهى فى مجريات أمور العالم الشهير بالقرية الكونية الصغيرة فى ظل العولمة المتفاقمة. ولن يكون الأمن العالمى مهدداً فى منطقة معينة من مناطق العالم فحسب، بل فى الكرة الأرضية بأسرها، تتساوى فى ذلك الدول القوية والغنية والمتقدمة مع الدول الضعيفة والفقيرة والمتخلفة . وهذا ليس رجماً بالغيب وإنما فروض علمية قائمة على العلاقات المنطقية بين الأسباب والنتائج، كما جاء فى كتاب «نهاية العالم» لأستاذ الفلسفة والكونيات البريطانى جون ليزلى الذى أصدره فى عام ١٩٩٦ .

فعندما يتحدث فيلسوف وأستاذ فى العلوم الكونية والطبيعية فى الغرب اليوم عن «يوم القيامة» فإنه يحدث إعصاراً عاتياً بين المتخصصين من أقرانه وزملائه . فقد آمن أنصار العولمة والمتحمسون لها بأنها العلاج الناجع لكل المخاطر النووية والبيئية والسكانية التى تهدد بفناء الجنس البشرى من خلال الوحدة الفكرية والثقافية والحضارية التى سيتمتع بها البشر جميعا . لكن جون ليزلى يرى النقيض من ذلك تماماً لدرجة أنه جعل العنوان الفرعى لكتابه: «الانقراض

البشرى وقضاياه العلمية والأخلاقية»، وكأن الانقراض البشرى أصبح حقيقة قريبة الوقوع وعليه أن يحلل القضايا العلمية والأخلاقية المرتبطة بها والنابعة منها . فهو يؤمن مع بعض أقرانه من العلماء والفلاسفة بأن انزلاق الجنس البشرى السريع إلى هاوية الفناء والانقراض، أصبح ظاهرة ملموسة وتتضح ملامحها بمرور الأيام، نتيجة لشهوته العارمة للتقدم التكنولوجى والسباق النووى والتجارب الفيزيائية شديدة الطموح التى تكاد تنسف الغلاف الجوى من حوله، وغير ذلك من الخطوات أو الطفرات التى ضاعفت العولمة من سرعتها بل وجعلتها محمومة .

ويعد كتاب «نهاية العالم» ضربة قوية موجهة إلى التفاؤل الساذج أو المغرض أو الانتهازى الذى يشيعه أنصار العولمة فى كل أرجاء المعمورة. ولذلك رحب بجرأته كبار الفلاسفة والعلماء من أمثال سير مارتن رايس أستاذ علم الفلك بجامعة كمبريدج عندما قال: «إنه كتاب استفزازى على نحو رائع، ولا تملك معه إلا أن تأخذ كل ماجاء فيه مأخذ الجد»، فى حين أجمع عدد من الباحثين فى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا أيضا على أن جون ليزلى قد اقتحم بهذا الكتاب مجالاً يخشى آخرون غيره أن يدخلوه، خاصة مع حمى العولمة التى تجتاح العالم الآن ، والتى جعلت من التقدم التكنولوجى صنماً لابد أن يتعبد الجميع فى محرابه ليل نهار .

وينهض الكتاب على أساس جدلية وضعها فيلسوف وعالم آخر اسمه براندون كارتر من خلال محاضرات له، وهى جدلية مثيرة، وزاخرة بالمادة العلمية، وترسم المسارات التى سينطلق عليها التقدم التكنولوجى والنووى صوب تدمير الحياة البشرية على وجه الأرض التى ظلت تعانى من الزلازل والبراكين والأعاصير، ثم جاء التقدم التكنولوجى ليسلبها ماتبقى لها من أى شعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار .

وقد عرف العلماء نظرية كارتر هذه بأنها «جدلية يوم القيامة» . وتستند حجتها العلمية إلى أن الإنسان يظن - خطأ - أنه سيعيش لقرون كثيرة قادمة، وأنه يستطيع بتقدمه العلمى السريع غزو كواكب أخرى، إذا ضاقت به الأرض نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة بعد هذه القرون، أو استحالت فوقها الحياة نتيجة لنقص الموارد أو تلوث البيئة بسبب الزحام. وتقف هذه النظرية بالمرصاد لعلماء العولمة وفلاسفتها وساستها الذين يرسمون صورة وردية مزيفة وكاذبة للمستقبل، ويتجاهلون أو يجهلون المخاطر المحيطة بل والمحدقة بالكائن البشرى، ويهللون للتسارع التكنولوجى المحموم، ولا يلتفتون إلى ثقوب طبقة الأوزون الآخذة فى الاتساع، أو الأمراض والفيروسات التى لم تعرفها البشرية من قبل، ويضخمون فى قدرة الإنسان على تحقيق المستحيل فى حين أنه مخلوق صغير جداً وضعيف جداً، ويمكن أن تنتهى حياته فى لحظة نتيجة لسبب ليس فى تفاهته مثيل .

ولذلك يعرى هذا الكتاب حقيقة المخاطر التى تحدق بالجنس البشرى بلا هوادة ولا تردد، من خلال طرحه لسؤال مصيرى: هل نحن البشر معرضون لخطر الانقراض بصورة وشيكة الحدوث ؟

ثم يخلص إلى نتيجة مؤداها: نعم . فالإنسان مخلوق ضئيل للغاية، وليس فى استطاعته مواجهة المخاطر التى يمكن أن تفلت منها المخلوقات الأخرى، وتكوينه البيولوجى والفسيولوجى بل والعقلى يزيد من ترجيح فكرة الانقراض . وقد حان الوقت للامتناع عن التفاؤل الغبى الذى يشيعه أنصار العولمة فى كل المناسبات بدون داع، ومواجهة الحقيقة التى تؤكد أن خطورة الانقراض جاثمة كالكابوس الذى لا مهرب منه . ذلك أن وقوع نهاية الحياة هو أسرع وأقوى بكثير مما نظن، فنحن نتجاهل أو نتعامى عن التلوث الصناعى المتزايد ومعه كل الأمراض الجديدة والمميتة المترتبة عليه، وعن احتمالات اندلاع حروب نووية،

والتجارب الفيزيائية التى تستخدم فيها طاقات هائلة تؤثر فى المجال الجوى وكذلك فى الفضاء الفسيح .

ويرسم جون ليزلى صورة مرعبة لكنها علمية لأواخر القرن الحادى والعشرين ، وهى صورة تدحض كل ادعاءات أنصار العولمة، بما تحمله من مصداقية علمية تنهض على شواهد وأدلة راهنة . يقول:

«تصور ١٢ مليار إنسان يمشون على الأرض وكلهم على وشك الموت، إما بسبب ضياع طبقة الأوزون التى تحمى الغلاف الجوى أو بسبب التسمم البيئى من جراء التلوث، أو من آثار حرب نووية، أو بانتشار فيروس قاتل يتمتع بفترة تستر وكمون لا تظهر فيها أية أعراض له، فينتشر فى كل مكان دون أن يرصده أحد، ثم يعلنها حربا جرثومية تقف التكنولوجيا الجبارة أمامها عاجزة برغم أنها هى التى صنعته بتلوثها للبيئة، فأصبح الهواء والماء والغذاء من وسائل نشر الأمراض والأوبئة» .

وقد أدى التقدم التكنولوجى إلى تطوير إمكانات الحرب الجرثومية وأساليب الإرهاب والجريمة المنظمة مما جعل الأمن حلماً بعيد المنال . وهو الحلم الذى يتغنى به العولميون ويبيعونه مجاناً على قارعة الطريق لكل من يريد دخول جنة العولمة . ولذلك يقول جون ليزلى . إن الأسلحة البيولوجية يمكن أن تكون أكثر خطورة وفتكاً من الأسلحة النووية، بل وأقل تكلفة، ومن الصعب تحديد مجال التدمير الذى تحدثه لأنها من الأسلحة التى تولد جزئياتها بنفسها . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال فيروس الأنفلونزا المتغير والمتقلب دائما والقادر على اجتياح العالم فى أسبوع أو أسبوعين فى حين تقف التكنولوجيا المعاصرة عاجزة عن حصار وبائه الذى يصل إلى درجة قتل ضحاياه .

وهناك أيضاً الحروب الكيماوية أو الإرهاب بها . فقد أصبح فى إمكان العصابات الدولية الحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتهديد

أمن العالم بها . وهذه العصابات الإجرامية يستحيل ضربها فى مقتل كما يحدث مع الدول، لأن مراكزها خفية ومتنقلة ومراوغة وترتدى شتى الأقنعة التى لا يمكن حصرها . بل وهناك حرب كيماوية تجتاح العالم أجمع الآن ولا تواجه إلا بالصرخات والنداءات والشعارات والمقالات النارية، وهى الحرب التى تتمثل فى تدمير طبقة الأوزون بسبب انتشار كربونات الكلوروفيل من العوادم الصناعية وغيرها .

كل هذا من شأنه أن يزيد بكثافة هائلة مقدار الأشعة فوق البنفسجية التى تصل إلى الأرض فتعيث فيها فساداً، وينتشر مرض السرطان وغيره من الأمراض القاتلة، وتموت الأشجار والنباتات والأحياء المائية . وذلك بالإضافة إلى التلوث البيئى الذى يصنعه البشر بأنفسهم على وجه الأرض .

ومن المفارقات المأسوية أيضاً فى عصر العولمة أن الدول المتقدمة والغنية القادرة على إنجاب وتربية أجيال من البشر مؤهلين للارتقاء بالإنسانية فى شتى المجالات، يجتاحها عدم الرغبة فى الإنجاب وتربية الأطفال، تهرباً من المسئوليات والتبعات والمشكلات المترتبة على ذلك، وتفرغاً للبحث عن المتع واللذات فى مختلف أشكالها وصورها، فى حين تنكب الدول الفقيرة والمتخلفة على إحداث انفجار سكانى بنسلها الهزيل المريض الجاهل، وكأنها تسعى إلى الحفاظ على أجيالها بالكم بعد أن عجزت عن القيام بهذه المهمة عن طريق الكيف . وإن كانت الدول الغنية والمتقدمة تفكر الآن فى ممارسة لعبة الاستنساخ وهى كارثة تكنولوجية من نوع جديد ؛ لأن الأغنياء والأقوياء ليس لديهم الصبر ولا يريدون أن يجهدوا أنفسهم فى الحصول على ثمرات تستغرق وقتاً حتى تنضج . فهم يعيشون عصر الوجبات الجاهزة ويريدون بالاستنساخ الحصول على بشر جاهزين بمواصفات معينة بنفس الأسلوب المتعجل. أما العلاقة بين

الرجل والمرأة فيجب أن تقتصر على لذة لا تعكر صفوها مشكلات الحمل والإنجاب!!

وعلى الرغم من أهمية تكنولوجيا الهندسة الوراثية فى شتى المجالات الطبية والزراعية وغيرها، فإن الإنسان بميله الغريزى إلى التدمير يمكن أن يجعل منها كارثة تهدد البشر، مثل نشأة جزئيات تغزو الجسم البشرى وتولد نفسها بنفسها بما يصعب السيطرة عليها، وكذلك البدائل الوراثية «الجينية» التى يعكف العلماء على محاولة إنتاجها واستخلاصها فى معامل الجامعات المتقدمة، واستخدام الأسمدة الملوثة فى الزراعة الحديثة . بل إن الغرور أو الجبروت قد دفع بعض علماء الطبيعة إلى محاولة التوصل إلى درجة الانفجار أو الدوى العظيم الذى حدث عند نشأة الكون، وذلك بتوفير الظروف التى أدت إليه فى معاملهم الآن . وهو ما يهدد الغلاف الجوى بكارثة غير عادية، خاصة أنهم بصدد تجربته على الماء بحيث يتحول فى لمح البصر إلى ثلج من شدة تأثيره .

وأورد جون ليزلى فى كتابه أيضا مخاطر يمكن أن تترتب على وقوع العالم بأسره فى شبكة أخطبوطية من القنوات الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر التى يمكن أن تؤدى إلى شن حرب نووية بالكمبيوتر الذى سهل من مهمة الانتقام النووى فى عالم تلاشى فيه الأمن وبلغت احتياطاته درجات متدنية من الضبط والإحكام، مما أدى إلى حالة مرعبة من اليأس والاستسلام باستثناء بعض الصرخات والنداءات التى لا تزال تصدر عن الضمير الإنسانى الحى عند بعض العلماء والمفكرين والكتاب، لكن سرعان ما يغمرها الطوفان الإلكترونى الذى يكتسح فى طريقه كل من يحاول التصدى له .

وفى نفس عام صدور كتاب جون ليزلى (١٩٩٦)، طرح البروفيسير جوزيه روتبلات الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٥ تساؤلاً

مصيرياً يقول: «لكى نتخلص من الحرب وتهديدها الدائم لأمن الإنسان: هل نقوم نحن البشر بوضع نهاية فعلية لحياتنا على الأرض أم نعمل على نبذ الحرب وترسيخ السلام؟» .

ولم يكن هذا التساؤل جديداً، إذ سبق طرحه عام ١٩٥٥ فى عريضة «راسل - آينشتاين» ولم يكن تساؤلاً غريبا فى وقته الذى شهد تطوير القنبلة الهيدروجينية والصواريخ البلاستية وأصبح الجنس البشرى مهدداً بالفناء . فقد أصبح من المحتمل أن يتسبب الإنسان فى كارثة تكنولوجية تفوق فى بشاعتها الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو البراكين، وربما كانت تشبه اصطدام مذنب أو نيزك بكوكبنا . وهذا الاحتمال قائم سواء بشكل إرادى مقصود ومتعمد أو عن طريق الخطأ البشرى أو الإلكترونى أو نتيجة لقرار فردى فى لحظة طائشة . وذلك لأننا كبشر مستمرون فى صراعاتنا التافهة وغير المنطقية ، والتى تقود فى النهاية إلى الحرب متجاهلين الخطر المتوقع من تحول المناوشات العسكرية البسيطة إلى حروب واسعة النطاق ثم إلى مواجهة نووية ذات نتائج مدمرة، إذ لا يرى روتبلات أية ضمانات كاملة لمنع هذه الكوارث الشاملة .

وفى خمسينيات القرن العشرين استجابت القوى العظمى للتساؤل الذى طرحه راسل وآينشتاين فى عريضتهما ، ليس بنبذ الحرب ومنعها، ولكن بمحاولة جعلها مستحيلة الوقوع باتباع سياسة «الدمار المتبادل المؤكد» أو «توازن الرعب النووى» . ومن الواضح أن سياسة الردع تلك قد أتت ثمارها حتى سقوط الاتحاد السوفييتى ومعه نظام القطبية الثنائية . فقد كانت ثماراً مؤقتة و مرتهنة بالتوازن المتبادل بين القطبين، ومع سقوط أحدهما، سقطت الثمار ، خاصة أن فترة الحرب الباردة لم تكن حالة من الثبات العسكرى بل كانت سباقاً محموماً للتسلح، حين ظلت القوى العظمى تتيح وتطور أسلحة الدمار الشامل غير مكتفية بما لديها

فى ترساناتها . وعكف علماء الدول العظمى على اختراع الوسائل الكفيلة بزيادة القدرة التدميرية لأسلحتهم . وكانت النتيجة المنطقية هى تكدس رهيب ومرعب للسلاح ليصل فى وقت ما إلى ٧٠ ألف رأس نووى وهو ما يزيد بمقدار ١٠٠ مرة على الحد اللازم لتحقيق الردع وتوازن الرعب المطلوب . ومع ذلك استمر التصاعد لتوفير الأمن الوهمى، وأحس رونالد ريجان الرئيس الأمريكى الأسبق أنه مجبر على البدء فى مشروع المظلة الواقية من الهجوم وهى المعروفة باسم «حرب النجوم» .

ومع انتهاء نظام القطبية الثنائية وبداية عصر العولمة، تراجعت فى الوقت الراهن فرص حدوث مواجهات نووية . ومع ذلك فإن هذا لا ينفى احتمال حدوث تلك المواجهات لأن الدول المالكة لأسلحة نووية مازالت تميل إلى اللجوء لسياسة الردع، وهى السياسة التى ستقود إلى زيادة عدد الدول الراغبة فى امتلاك السلاح النووى . واتضح أن نظام القطب الواحد عاجز عن توفير الأمن الدولى بدليل أن الهند وباكستان قامتا بتفجير تجاربهما الذرية فى عصر العولمة . وكان روتبلات قبل ذلك قد نادى بأن السبيل الوحيد للخلاص من هذا الوضع هو التخلص من الأسلحة النووية جميعاً، لكنه حلم بعيد المنال ؛ لأنه فى عصر العولمة أصبح من المحتم على كل دولة أن تحمى نفسها بنفسها لأنه لم يعد هناك المعسكر الكبير الذى يمكن أن تنضم إليه لحمايتها. خاصة أن الطرق الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية لا يمكن سدها، ولذلك يعتقد روتبلات أنه فى عالم خال من هذه الأسلحة، فإن الدول العظمى لن تقف مكتوفة الأيدى لأن سوء الظن، والتوجس، والشك، والعمل فى الغرف المغلقة، والتخطيط فى الدهاليز المعتمة من القواعد الأساسية للعبة السياسية، حتى بين الحلفاء الذين يبدون فى الظاهر جبهة صلبة متماسة. ذلك أن عوامل المد والجزر فى تيارات

السياسة وأمواجها لا تتوقف، ويمكن أن تنتقل من النقيض إلى النقيض. فليس هناك أصدقاء أو أعداء دائمون، وإنما هناك مصالح أبدية، وبالتالى فإن إنتاج المزيد من الأسلحة سواء التقليدية أو النووية قدر لا مفر منه حتى فى الغياب الكامل لاحتمالات المواجهة العسكرية، لأن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بما فى بطن الغيب، حتى لو كانت رؤيته ثاقبة للغاية ووعيه السياسى لا مثيل له .

وفى هذه المسيرة الصامتة المدججة بالسلاح لابد أن تظهر أسلحة متطورة جديدة نتيجة للجهود والأبحاث المستمرة لعلماء السلاح، والحماس الملتهب لتجار السلاح الذين بنوا إمبراطوريات اقتصادية، وركبوا أمواج العولمة كى تغطى تجارتهم العالم أجمع .

هكذا لن يكون الجنس البشرى آمناً أبداً ، والعولمة العسكرية لن تنهى الحروب وإنما ستحول العالم إلى بؤر متفجرة طبقاً لخطط أولى الأمر فى الدول العظمى وحلف الأطلنطى . ولذلك فإن جوزيه روتبلات لم يجد فى النهاية سوى حل مثالى وأخلاقى وإنسانى، هو أول من يدرك استحالته إلى حد كبير، فقد اقترح أنه للخلاص من الحروب فإن البشرية تحتاج إلى إيجاد وسيلة جديدة للتفكير تحتم على من بيدهم الأمر أن يدركوا وأن يشرفوا على نشر الفكرة القائلة بأن سلامة الجنس البشرى تحتاج إلى وجود نوع من الولاء للجنس البشرى فى ضمير وفكر كل إنسان على هذا الكوكب، لكنه لم يذكر أن الغرائز الوحشية التى تنطوى عليها النفس البشرية من عنف وقتل وتدمير وحقد وإبادة الآخر، هى التى صنعت التاريخ الفعلى للجنس البشرى ورسمت كل مراحله ونقاط تحوله، وأن كل ما فعلته العولمة هو أنها أدت إلى احتكار القوى العظمى لهذه الطاقات التدميرية لتمارسها ضد كل من يحاول اعتراض طريقها .

وكانت حرب الخليج أول نقطة من نقاط التحول المصيرى فى عصر العولمة . فقد دخلت هذه الحرب دائرة التقويم والتحليل والدراسة فى دوائر الغرب الإستراتيجية، ليس بالتركيز على هذه الحرب فى حد ذاتها، ولكن كنقطة تحول فى مفهوم الأمن الدولى فى عصر العولمة . ذلك أن الدروس والتجارب المستفادة منها تركت بصماتها واضحة على أحداث المستقبل، وكانت المادة العلمية المستفيضة لكتاب موسوعى بعنوان «نقطة التحول: حرب الخليج وإستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية» اشترك فى إعداده وتأليفه ستة عشر كاتباً ومحللاً وأستاذاً فى الإستراتيجية والأمن، يأتى فى مقدمتهم بنجامين إيدرينتون المحلل فى برنامج الدراسات السياسية العسكرية بمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بواشنطن، ومايكل مازار الخبير فى الشئون الدولية ومؤلف عدد كبير من الكتب منها عام ١٩٩٣ كتاب «عاصفة الصحراء: ماذا تعلمنا منها؟» . ويعد هذا الكتاب الذى صدر عام ١٩٩٦ حجر أساس أو نقطة انطلاق للدراسات التى تتناول تطبيقات العولمة على مجالات الأمن والإستراتيجية لأن مؤلفيه يجمعون بين الدراسة النظرية كمفكرين سياسيين ومنظرين إستراتيجيين وبين الدراسة العملية التطبيقية الميدانية كقادة عسكريين خبروا طبيعة النزاعات والمواجهات الدولية ومدى تأثيرها على السياسة الدولية فى عصر العولمة .

وعلى الرغم من أن الكتاب يدور حول حرب تستخدم فيها أحدث الإنجازات التكنولوجية فى التسليح، فإن محوره الأساسى ينهض على التحول الإستراتيجى من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية، وهو التحول الذى أدخل عناصر وعوامل ومكونات جديدة فى الكيان الذى يجعل دولة ما ذات قوة ونفوذ فى عصر العولمة . وقد انتظر مؤلفو الكتاب خمسة أعوام (صدر عام ١٩٩٦) بعد انتهاء حرب الخليج كى

يرصدوا التحولات والمتغيرات الإستراتيجية التى طرأت على مفهوم الأمن، حتى لا يكون كتابهم مجرد تغطية صحفية عابرة . فمثلاً نجد فى الفصل الذى كتبه إدوارد لوتوك مدير برنامج الجغرافيا الاقتصادية بمركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بعنوان «الإطار العالمى للقوة العسكرية الأمريكية» تحليلاً للتداعيات التى ترتبت على انهيار الاتحاد السوفيتى ، وكان فى مقدمتها انهيار مفهوم الجغرافيا السياسية والذى تمثل فى ممارسة القوة العسكرية - السياسية من أجل تحقيق توسيع إقليمى أو ترسيخ الأمن الإقليمى والنفوذ السياسى على دول أخرى أو مقاومة فرض مثل هذا النفوذ من قوى أخرى.

فقد أصبحت القوى الكبرى فى عصر العولمة مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادى والسيادة الصناعية، وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الاقتصادية . ولم تدرك الدول النامية أو الصغيرة أو الفقيرة هذا التحول الإستراتيجى، فلا تزال صراعاتها تدور فى إطار الجغرافيا السياسية بكل ما تحمله فى طياتها من محاولات الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، والتورط فى الصراعات العرقية، وتهديد أمن الخصوم وطمأنة الحلفاء . أما القوى الكبرى التى تسيطر على الحلبة الرئيسية للصراع الدولى فقد غيرت منهجها الأمنى، فالآن يتعاون ويتنافس الأمريكيون والأوروبيون واليابانيون، فلم تعد الحرب فيما بينهم أمراً متصوراً، كما تضاءلت احتمالات الأخطار الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى .

هنا فقدت القوة العسكرية والدبلوماسية الكلاسيكية والأساليب القديمة معظم أهميتها التقليدية فى عصر العولمة . ومع ذلك فإن الدول الكبرى فى حلبة الصراع العالمى وخاصة الولايات المتحدة ، لا تزال توظف أساليب الجغرافيا السياسية تجاه الدول ذات التوجهات العدوانية والتى لم تستوعب مناهج الجغرافيا الاقتصادية التى تؤكد أن القوة

الاقتصادية والإنتاجية التى تؤدى إلى السيطرة على السوق المالية أفضل بكثير من الاستيلاء على أرض والسيطرة عليها . ولكن ماجرى فى الشرق الأوسط والبلقان وشبه القارة الهندية يدل على أن هذه الدول لم تدخل مرحلة التحول إلى آفاق الجغرافيا الاقتصادية، بالإضافة إلى أن ظروف دول كالاتحاد السوفيتى السابق والصين لم تصل بعد إلى الدرجة الكافية من الاستقرار اللازم لرسوخ التزامها الجديد بقيم الجغرافيا الاقتصادية، وهذا يشير إلى أن عودة الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، إلى أساليب الجغرافيا السياسية ستظل خياراً محتملاً، خاصة أنها لا تتعارض مع تطبيقات الجغرافيا الاقتصادية، بل يمكن أن تدعمها وأن تفتح لها آفاقاً جديدة، على الأقل فى المرحلة الراهنة .

وفى إطار الرؤية الجغرافية - الاقتصادية الجديدة للتنافس القديم بين الدول، أصبح تحقيق التفوق أو التقدم الاقتصادى يعادل قوة النيران، كما أن التقدم الإنتاجى يعادل تطوير الأسلحة، كما أن اقتحام الأسواق الذى تسانده الدولة يحل محل القواعد العسكرية فى أراضى الدول الأجنبية، ويحل أيضا محل النفوذ الدبلوماسى .

بالإضافة إلى أن القواعد العسكرية مكلفة للدولة التى تمتلكها، وأحياناً تسبب لها ما يشبه النزيف الاقتصادى، أما القواعد الاقتصادية فتعود عليها بالرواج التجارى وتصريف منتجاتها ودعم ميزانيتها .

والعلاقة بين الاقتصاد والجغرافيا تشبه العلاقة بين القطاع الخاص والدولة . ذلك أن الاستثمارات والأبحاث والتنمية والتسويق هى إجراءات وإنجازات وخطوات تتم يومياً فى المشروعات الخاصة التى تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية وأرباح تجارية بحتة، ولكن عندما تتدخل الدولة لتشجيع أو مساندة أو توجيه مثل هذه الأنشطة، فإنها لا تظل اقتصاديات بحتة بل تصبح منظومة جغرافية اقتصادية ، وهى منظومة تستخدم

أسلحة قديمة وجديدة فى الوقت نفسه مثل التعريفة الجمركية وقرارات الحد من الواردات والحواجز التجارية .

وتستفيد منظومة الجغرافيا الاقتصادية من أساليب التكتيك العسكرى. فهناك حواجز جمركية خفية تعادل الألغام فى حالة الحرب، كما أن الأسلحة الدفاعية ذات أهمية كبيرة، ومنها الأبحاث ودراسات الجدوى والحفاظ على قوة الدفع والتنمية والضرائب من المواطنين .

وإذا كانت المدفعية فى الحرب هى أداة السيطرة على الأراضى بقوة النيران التى تمهد للمشاة احتلالها بعد ذلك، فإن الهدف هو السيطرة على الأرض الصناعية والاقتصادية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجى حاسم .

ولعل من السمات المميزة لعصر العولمة أن السياسة أصبحت فى خدمة الاقتصاد بعد أن كان خادمها المطيع حتى لو أدى الأمر إلى تآكل ميزانية الدولة . ففى زمن الجغرافيا السياسية كانت الأهداف هى ضمان وتوسيع السيطرة الفعلية على الأراضى واكتساب نفوذ دبلوماسى وسياسى على الحكومات الأخرى، أما الهدف الاقتصادى الموازى لها فكان من ضمن العوامل المساعدة لها . ولكن فى زمن الجغرافيا الاقتصادية، لم يعد الهدف هو مجرد تحقيق أعلى مستوى ممكن للمعيشة للسكان، بل هو أيضاً القيام بأدوار تلعبها الدولة فى الاقتصاد العالمى . فمثلاً أصبحت الصناعات الإستراتيجية عبارة عن أجيال متتابعة من المنتجات التكنولوجية المتطورة، وأصبح التنافس فيها مفتوحاً أمام كل الدول، وتضاءل الاحتكار إلى حد كبير . وأصبحت الأسئلة التى تقلق الدول المتقدمة هى من نوع : من الذى سيطور الجيل القادم من الطائرات وأجهزة الكومبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والعناصر والمواد المتقدمة فى الإنتاج الصناعى؟ وهل سيكون علماء القرن الحادى

والعشرين ومهندسوه ومصمموه ومديروه ومموّلوه أمريكيين أم أوروبيين أم آسيويين؟ فالرابحون هم الذين يملكون السيطرة على الأسواق المالية والصناعية وبالتالى يجنون أعلى عائد، أما الخاسرون فهم الذين سيقومون بالدور الهامشى والتابع فى خدمة هذه الأسواق .

ويؤكد إدوارد لوتوك فى دراسته أن منظومة الجغرافيا الاقتصادية هى المشروع الأنسب على المسرح العالمى الذى يوازى المشروعات العسكرية بالنسبة للحرب، فهو يوفر أدواراً مطلوبة للعسكريين والدبلوماسيين الذين لا يرغبون فى أن يعيشوا حياة تقليدية فقط ، وإن كانت مرفهة ، بل يرغبون أيضاً، فى أن يكونوا فى موقع دولة القيادة فى العالم باعتبارهم صناع التكنولوجيا وليسوا مجرد منتجيها بتوكيل عن آخرين . فهم منتجون أصليون وليسوا مجرد مكلفين بالتجميع للمنتج، وهم أيضا مصدرون وليسوا مجرد مستوردين .

ولم يعد هناك ما يمكن تسميته بالأمن السياسى، بل هناك أمن اقتصادى يشكل القاعدة الراسخة لكل أنواع الأمن . وهو أمن لا يعتمد على اكتناز الثروات بقدر ما يعتمد على إطلاق طاقات الإنسان وتوظيف قدراته ومواهبه على أفضل وجه فى الزمان والمكان المناسبين . فالدول التى تستطيع تطوير المهارات والطاقات والتعليم بين مواطنيها بسرعة وكفاءة، قد تتفوق فى اللعبة الجديدة حتى لو كان إجمالى اقتصادها صغيراً . وهذا فى نظر المؤلف كان المأزق التاريخى الذى وقعت فيه معظم دول العالم الثالث ؛ لأن طاقاتها وقدراتها تضعضعت تحت ضغط بيروقراطية تنعدم فاعليتها على الدخول فى ميدان الأنشطة الجغرافية الاقتصادية .

ويقسم المؤلف قطار التاريخ إلى عربات: المؤخرة والمنتصف والمقدمة . فعربات المؤخرة تركبها أفقر الدول وأكثرها انعداماً لكفاءة

الإدارة ومرونة البيروقراطية . وهى عاجزة عن أن تخوض حروباً أو أن تدافع عن نفسها ضد عدوان خارجى مسلح وممول من أطراف معينة لإشعال المنطقة . وإذا كانت جيوشها غير قادرة على الأداء خارج حدودها، فإن وظيفتها الأساسية تصبح مع المواطنين فى الداخل . ولا شك أن هذا العجز العسكرى هو صورة يدفعها لعجزها الاقتصادى ، كما أن عجزها عن حماية أمنها الخارجى يدفعها إلى التشبث بأمنها الداخلى بقهر مواطنيها .

أما ركاب عربات المنتصف فهم دول حققت تنمية اقتصادية جزئية ولديها بيروقراطية جيدة مثل الهند وباكستان وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وبعضها قادر على شن الحرب ضد الأخرى، وهى مستغرقة إلى حد كبير فى نزاعات إقليمية، ولذلك فهى تحرص على الإنفاق فى مجال تنمية الصناعات الحربية . أما الدول التى تنتمى إلى هذه المجموعة والتى لم تتورط فى حروب أو نزاعات إقليمية مثل البرازيل، فقد حاولت تجربة مسار المنظومة الجغرافية الاقتصادية، لكن اقتصادها وجهازها الإدارى البيروقراطى لم يصلا بعد إلى مستوى أداء هذه المهمة .

أما ركاب عربات المقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان ودول أخرى لها نفس المكانة، فكلها قادرة على خوض الحرب بكفاءة، لكن المناخ الاجتماعى والفكرى والثقافى والحضارى فيها ينفر من هذه الفكرة . وغنى عن القول أن حكوماتها وشعوبها لا تستطيع ولا تحب أن تحارب لأى سبب . وبرغم أن هذه الدول مازالت قادرة ومهيأة لمواجهة التنافس عن طريق الحرب، فإنه من الواضح أنها أعدت نفسها لتحقيق نفس الأهداف بوسائل المنظومة الجغرافية الاقتصادية . ومن المؤكد أنه إذا فرضت الاحتياجات الأمنية تحالفاً ضد عدو مشترك فى الوقت الذى تجد فيه هذه الدولة نفسها فى منافسة تجارية أو

صناعية مع هذا الحليف، فإن المحافظة على هذا التحالف تكون لها الأولوية لأن هدفها هو البقاء وليس فقط الرخاء .

من هنا كان الاحتواء المتجدد للنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حول كل شىء من المنسوجات فى الستينيات إلى السوبر كمبيوتر فى التسعينيات خلال الحرب الباردة . فقد كان الضجيج يعلو من حين لآخر حول نزاع تجارى ما، لكن سرعان ما يقوم الزعماء السياسيون على الجانبين بإخماد صوت هذا الضجيج . فلم يكن هناك تقبل لمبدأ المخاطرة بإصابة التحالف بأى ضرر يمكن أن يهدد بدوره تضامن الحلفاء فى مواجهة التهديد السوفيتى .

لكن مع سقوط الاتحاد السوفيتى ومعه نظام القطبية الثنائية، تضاءلت خطورة التهديدات والتحالفات العسكرية بالنسبة للدول المتقدمة التى انهمكت فى ميدان الصراع السلمى حول الشئون الاقتصادية والصناعية والزراعية والإنتاجية والتجارية، وتلاشى الحرص على إخماد صوت الأولويات الاقتصادية الى احتلت مركز الصدارة فى الإستراتيجية الدولية وأصبحت لها الغلبة على ماعداها . كما أصبح من الممكن احتواء النزاعات التجارية بسبب الخوف من عواقبها الاقتصادية البحتة وليس لاعتبارات سياسية ودبلوماسية . وإذا كان من المهم المحافظة على التماسك الداخلى للدولة فى مواجهة تهديد خارجى، فإن هذا التهديد هو الآن اقتصادى .

ثم يصل المؤلف إلى طرح سؤال حيوى بالنسبة لمستقبل الأمن العالمى وهو : ما مستقبل الحرب؟ وهل يتحتم علينا أن نتقبل بسهولة المقولة التى تؤكد أن الحرب جزء من طبيعة البشر؟ . ثم يجيب بأن الحياة هى فعل له صور وأشكال لا نهائية، واحتياجات الحياة لا تتضمن بالضرورة وبشكل أبدى كل أشكال الفعل، بل يختار الإنسان

منها ما يناسبه ويحقق به أهدافه . وإذا كان ممكناً تحقيق هذه الأهداف والاحتياجات نفسها بوسائل أخرى فلماذا الحرب؟! فى حين أنه من الممكن أن تستمر الحرب لحقب أخرى بين دول العالم الثالث أو العالم المتخلف لأنها لم تبلغ بعد مرحلة الوعى الاقتصادى والحضارى الذى تمارسه الدول المتقدمة الآن . فقد أصبحت الحرب غير متوقعة بين هذه الدول لأن القرار يتخذ فيها بالصورة الديمقراطية، وبالتالى فإن الحرب متوقعة دائما بين الدول التى لم تجرب ديمقراطية القرار.

وفى الكتاب نفسه «نقطة التحول: حرب الخليج وإستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية» يقدم جوزيف ناى مساعد وزير الدفاع الأمريكى وأحد المفكرين الإستراتيجيين المرموقين، دراسة عن مقاييس القوة الجديدة، يوضح فيها أنه فى السنوات الأخيرة جرت دراسات ومناقشات مستفيضة حول تغيير دور القوة العسكرية كمصدر من مصادر القوة.

ويجد اليوم عدد كبير من الدول أن هذه القوة أصبحت تكبده نفقات باهظة أكثر مما كانت تكبده فى القرون السابقة، خاصة فيما يتصل بتطوير الترسانة النووية . فقد أحدث تزايد الخطر النووى خللاً فى مبدأ المفكر الإستراتيجى والعسكرى الشهير كلاوزفيتس الذى كان يعتبره جزءاً من العملية السياسية . وذلك أن الدمار الهائل الذى تحدثه الحرب النووية غير متكافئ على الإطلاق مع أى أهداف يمكن تحقيقها عن طريق هذه الحرب . ولذلك أصبح الشكل النهائى للقوة العسكرية غير مرتبط بالاستخدام الفعلى لها . وعلى الرغم من تاريخ الحرب الباردة الذى امتد قرابة نصف قرن، فإنه لم يشهد حرباً نووية أى حرباً عالمية ثالثة، وأصبحت الأسلحة النووية شكلاً جامداً يفتقر إلى المرونة كقوة عملية .

ومن الدروس المستفادة من فترة الحرب الباردة أن العبرة ليست بحجم القوة وقدرتها على البطش السريع والمباشر ، بل بأسلوب توظيفها فى الزمان والمكان المناسبين مما يسهل مهمة انتصار القوة الأصغر على القوة الأكبر ، وتتحول أهداف الحرب الإستراتيجية إلى نزيف بشرى واقتصادى وسياسى وإستراتيجى لمن شنها ، ويصبح همه الأكبر بعد ذلك هو الانسحاب منها مع حفظ بعض ماء الوجه إذا أمكن . وهو ما جرى لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عندما هزما على يد دولتين ضعيفتين ولكن وراءهما مجتمعات فى حالة استنفار وتعبئة وإصرار على الجهاد . وهو ما فعلته كل من فيتنام وأفغانستان على التوالى .

ويبدو أن هاتين الحربين كانتا من ضمن الإرهاصات المبكرة التى فتحت الباب لعصر العولمة . فالحرب الأولى أثبتت عمليا للولايات المتحدة عقم القوة العسكرية المباشرة مهما كانت قدرتها على البطش الذى طاش عن أهدافه فى أحايين كثيرة . والحرب الثانية كانت المقدمة الطبيعية لانهيار الاتحاد السوفيتى وتفتته بعد النزيف البشرى والاقتصادى والعسكرى والسياسى الذى جرى له . وقد استفادت المجتمعات الغربية من هذين الدرسين استفادة تاريخية لدرجة أن الحرب المباشرة الصريحة أصبحت فى نظرها غير مشروعة مثلها فى ذلك مثل الرق والمبارزة بالسيف ، والتى كانت مشروعة فى العصور الماضية .

ومع ذلك يقول جوزيف ناى : إن زيادة تكلفة القوة العسكرية لا يعنى استبعاد استخدامها بصفة مطلقة . فهناك فرق بين حرب نظامية ممتدة وبين تدخل محدود سريع ، كما أن هناك حالات تبرر فيها المصالح الحيوية أو الإستراتيجية أو العولمية ، الاستخدام المكلف

للقوى العسكرية. وفى حالة حرب الخليج كان متوقعًا حدوث خسائر أعلى من التى وقعت بالفعل . ومع ذلك أيد الكونجرس قرار الرئيس چورج بوش فى المضى نحو دخول الحرب . بل إن هناك أعمالاً عسكرية مثل التى حدثت ضد جرينادا وليبيا وفوكلاند فى الثمانينيات ، أظهرت أن استخدام القوة من جانب القوى الكبرى لا يكبدها تكلفة عالية فى كل الحالات ، مثلما فعلت الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق بطول عقد التسعينيات .

لقد أصبح القول بأن القوة الاقتصادية قد حلت محل القوة العسكرية مصطلحًا شائعًا فى عصر العولمة ، لكن استخدام القوة مازالت له ضرورة قائمة فى الحفاظ على الأمن القومى أو الإقليمى أو العالمى . ثم إن القوة الاقتصادية مثلها مثل الأنواع الأخرى للقوة ، لا يمكن فصلها عن القوى الأخرى التى تكون الطاقة العامة للمجتمع ، ولا يمكن قياسها ببساطة فى إطار الموارد المادية الملموسة ، بل إن القوى المختلفة تشكل نسيجًا متشابكًا ومعقدًا بحيث لا يمكن التعامل مع إحداها إلا فى ضوء القوى الأخرى . فعلى سبيل المثال تعتمد كل من الولايات المتحدة واليابان على الأخرى ، ولكن إحداهما أقل فى درجة الاعتماد من الأخرى ، مما يمنحها مصدرًا للقوة . وقد تكون الولايات المتحدة أقل تعرضًا للخطر إذا انهارت هذه العلاقة ، بحيث يمكن أن تستخدم هى هذا الوضع لصالحها كمصدر للقوة .

وإذا كانت السيطرة على الآخرين تعتبر مظهرًا للقوة ، فإن قدرة الدولة على ممارستها ، تتسع وتتعمق من خلال استخدامها لمصادر أخرى مثل قوة الثقافة والإعلام والأيديولوچيا والمؤسسات الداخلية فى الدولة . ولذلك تسعى الدول إلى زيادة قوتها من خلال تنمية مصادر القوى الداخلية والتحالفات الخارجية . ويبين لنا تاريخ موازين القوى والأمن أنه

إذا حاولت دولة أن تقوى بدرجة بالغة ، فإن ذلك يؤدى إلى قيام تحالف بين دول أخرى لمواجهة تهديد هذه الدولة لاستقلالها وأمنها .

وفى عصر العولمة التى تعتمد على المعلومات والقنوات الممتدة والمتبادلة بين الدول ، تعددت أشكال القوة ما بين مادية ملموسة وفكرية معنوية ، وكلها تصب فى النهاية فى قناة الثقل الأمنى للدولة . ولذلك يشهد القرن الحادى والعشرون دورًا أكبر للقوة التى تعتمد على قاعدة راسخة من المعلومات وعلى منظومة متناغمة من المؤسسات ، وذلك بالإضافة طبعًا إلى القوة العسكرية التى ستظل عنصرًا حاسمًا ، وكذلك القوة الاقتصادية التى توفر الإمكانات المالية والموارد الطبيعية والطاقات الإنتاجية للدولة . ولا شك أن منظومة هذه القوى الاقتصادية والعسكرية والإعلامية والثقافية تؤدى فى النهاية إلى التماسك السياسى داخل الدولة والذى يعتبر نواتها الصلبة .

والقوة بأنواعها طاقة متغيرة وديناميكية بطبيعتها . وهذا قانون أساسى من قوانين السياسة الدولية ، وهو الذى يحكم صعود دول وهبوط البعض الآخر . وهناك من الأمريكيين من ينظر إلى الولايات المتحدة كقوة هابطة ، ويعتقد أن اليابان ستحل محل الاتحاد السوفيتى باعتبارها مصدر التحدى الرئيسى للولايات المتحدة فى عصر العولمة التى تحمل فى طياتها من الصراع الاقتصادى بين الدول ما يفوق فى قوته وفعاليته وآثاره الصراع العسكرى بينها فى مرحلة الحرب الباردة ، مما يدحض دعاوى أنصار العولمة بأنها التناغم عينه بين كل الدول فى كل المجالات .

وهناك قول بأن حرب الخليج تمثل البداية لما يسمى بعصر السلام الأمريكى الذى سيخضع فيه العالم للهيمنة الأمريكية .

ويبدو التناقض واضحًا فى معالجة جوزيف ناى لهذه القضية ، إذ إنه ينفى هذه الهيمنة ويدافع عنها فى الوقت نفسه . فهو يقول إن الولايات

المتحدة لم تسع إلى الهيمنة لأن الاتحاد السوفيتى انهار ولم يعد فى العالم سوى قوة عظمى وحيدة . ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمى له ثلاثة أقطاب مستمرة منذ السبعينيات : الولايات المتحدة وأوروبا واليابان . فعلى المستوى الاقتصادى لا تملك الولايات المتحدة الهيمنة على العالم لأنها لا تتحكم إلا فى ثلث الإنتاج العالمى . وقد كان تمويل حرب الخليج مثالاً على الانفصال الجديد بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية الأمريكية .

ويضيف جوزيف ناى قوله بأن الهيمنة الأمريكية غير ممكنة أيضًا بسبب انتشار القوة من خلال الاعتماد المتبادل بين الدول فى عصر العولمة . فمثلاً يزيد انتشار التكنولوجيا من قدرات دول فقيرة وضعيفة . كما أن هناك عددًا من المشكلات التى لابد أن تجد حلولاً بغير القوة العسكرية مثل تجارة المخدرات ، ومرض الإيدز ، والهجرات غير المشروعة، وارتفاع درجة حرارة العالم ، وغير ذلك من المشكلات التى أصبحت لهاتأثيراتها العميقة فى كثير من الدول . وهى تعبر الحدود دون قدرة من الحكومات على التحكم فيها . وما دامت الوسائل العسكرية غير فعالة بما فيه الكفاية فى التصدى لهذه المشكلات ، فلن تكون هناك قوة عظمى ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، قادرة على أن تحل هذه المشكلات بمفردها .

لكن جوزيف ناى يعود ليقول إن الولايات المتحدة ستظل أكبر قوة عالمية خلال القرن الحادى والعشرين على الأقل . وإذا كان التاريخ يثبت فى فترات كثيرة فى الماضى ، أن مصادر القوة الدولية تتغير ولا تظل ثابتة ، لكن الظاهرة التى قد لا تكون لها سابقة فى القرن الحادى والعشرين هى أن دورة الهيمنة والحروب العالمية قد لا تكرر نفسها . لكن جوزيف ناى فاته أن غياب الحروب العالمية لا يعنى غياب الهيمنة التى اختلفت وسائلها وأساليبها ولم تعد مقصورة على القوة العسكرية التى تركت مكان الصدارة

للقوة الاقتصادية فى عصر الاعتماد المتبادل بين الدول ، خاصة فى المجال الاقتصادى . وفى هذا الصدد يؤكد جوزيف ناى على أن موارد الولايات المتحدة من ناحية الاقتصاد والفكر والثقافة والمؤسسات ، تحتفظ لها بموقع الصدارة فى عصر العولمة . وفى اعتقادنا أن هذه الصدارة لا تختلف كثيرًا عن الهيمنة لأنه مجرد اختلاف فى المسميات . وهى لا تمارس هذه الهيمنة إلا عندما تكون مصالحها معرضة للخطر . وهو ما أكده موقف الولايات المتحدة ومعها القوى الكبرى من حرب الخليج ، وموقفها المختلف تمامًا من حرب البوسنة . لكن الولايات المتحدة تحب تغطية هذه الهيمنة بنظرية الأمن الجماعى الذى يشارك فيه حلفاؤها ، وكانت حرب الخليج أول تطبيق لهذه النظرية .

ولا يمل أنصار العولمة من التغنى بالأمن الدولى الذى نعم به العالم فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى ، لكن نظرة سريعة على خريطة العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين توضح إلى أى مدى أصبحت بؤر الصراع والحرب والقتال ، تغطى دول العالم التى تعانى من مستويات اقتصادية متدنية ، ونزاعات عرقية ودينية وقبلية . ففى كتابه القيم «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» الصادر عام ١٩٩٥ عن دار نشر ماكميلان البريطانية ، أثبت روبرت هارفى نائب رئيس تحرير مجلة "الإيكونومست" (المتحمسة والمؤيدة للعولمة) ، وكاتب عمود فى صحيفة «الديلى تليجراف» ، أن العالم بعد سقوط نظام القطبية الثنائية ، وانتهاء الحرب الباردة ، لم يعد آمنًا كما توقع كثيرون ، بل فوجئ المجتمع الدولى بأزمات وحروب قومية وعرقية لم يكن مستعدًا أو مهيأ لمواجهتها . وعادت الرأسمالية الشرهة الشرسة لتمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع من قوة وجبروت . وامتزج الصراع العسكرى بالصراع الاقتصادى ليدخل العالم فى مرحلة تفكيك أو تفتيت لم يشهد لها مثيلاً من قبل .

من هنا كان العنوان الجانبى لكتاب روبرت هارفى هو « الانزلاق نحو فوضى عالمية » الذى يستشهد فيه بجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فى آسيا الوسطى ، التى شهدت حمامات الدماء والويلات الناجمة عن ثلاثين صراعًا منفصلاً اندلعت فى هذه الجمهوريات من چورچيا إلى أذربيجان وأرمينيا إلى كازاخستان وداغستان وأنجوشيا والشيشان . أما الشرق الأوسط فقد شهد لأول مرة احتلال بلد عربى لبلد عربى آخر ، مما أدى إلى حرب الخليج لتحريرالكويت من الغزو العراقى ، بعدها عانى العالم العربى من تفتيت لم يمر بمثله من قبل .

أما فى آسيا فانتشرت الأزمات والحروب انتشار النار فى الهشيم من أفغانستان إلى كوريا الشمالية إلى كمبوديا . وحتى الصين لم تسلم من الخلافات المتفجرة مع جيرانها حول الحدود وبعض الجزر . أما أفريقيا فكانت مسرحًا مأسويا للمذابح الجماعية فى روندا وبوروندى ، وملايين المشردين على شفا الموت نتيجة المجاعات فى السودان وأثيوبيا والصومال، بالإضافة إلى الحروب الأهلية والقبلية التى مزقت معظم بلدان القارة ، وشكلت الملامح الأساسية للنظام أو الفوضى الأفريقية الجديدة فى عصر العولمة .

ومع ذلك واصل كثير من المنظرين الغربيين المنادين بالعولمة ، تأييدهم الجارف للهيمنة الرأسمالية ، واقتصاد السوق وحرية آلياتها ، وإقبال دول العالم سواء راضية أو مضطرة إلى تبنى هذا النظام لدرجة أنه لم يعد هناك حديث عن أية مذاهب اقتصادية أخرى أو حتى مجرد ذكر لها . لكن روبرت هارفى بصفته أستاذًا أكاديميا وخبيرًا استراتيچيا من طراز رفيع يقدم لقارئ كتابه بعض الملاحظات الأساسية تاركًا له الحكم فى النهاية حول صحة هذا التوجه من عدمه . ذلك أنه بعد شهور قليلة من سقوط سور برلين ، سقطت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء

إنجلترا وإحدى أبطال الرأسمالية العالمية ، بعدها خرج چورچ بوش الرئيس الأمريكى الجمهورى من البيت الأبيض ، والذى كان يبشر بنظام دولى جديد قوامه الرأسمالية الغربية والديمقراطية ، وبعده جاء الرئيس الديمقراطى كلينتون ليتحدث عن الضمان الاجتماعى وتحقيق عدالة اجتماعية ، ويدعو إلى دعم الصناعات والمنتجات الأمريكية .

أما فى فرنسا فإنه لم يتم مطلقًا تطبيق اقتصاد السوق فى عهد فرانسوا ميتران برغم فوز اليمين فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ وتشكيله الحكومة ، وبرغم أن باريس هى مقر نادى باريس الذى يعتبر مطبخ العولمة الرأسمالية . فقد ظلت فرنسا تسير على مبدأ التخطيط المركزى ، وواصلت معارضتها لتحرير التجارة العالمية . ثم سقطت الحكومة اليمينية لتحل محلها حكومة اشتراكية برئاسة ليونيل جوسبان . وفى ألمانيا بقى التخطيط الاقتصادى كأحد أسباب نجاح المعجزة الألمانية، بل إن حكومة هيلموت كول اليمينية خسرت الانتخابات لتحل محلها حكومة جرهارد شرودر الاشتراكية . وفى أسبانيا وإيطاليا أمسكت الحكومات الاشتراكية بزمام الأمور ، وواصلت الدولة تدخلها فى الاقتصاد وحماية صناعاتها الوطنية . وينطبق نفس الوضع على اليابان والنمور الآسيوية التى سارت فى ضوء التوجيهات الاقتصادية المباشرة من الدولة. فالدولة لم تمت أو لم تغب كما يدعى أنصار العولمة ، وإنما تطور دورها ، مثل أية تطورات أو تغيرات طرأت على وظيفتها عبر العصور الماضية .

ويفسر روبرت هارفى ما حدث فى أوربا الشرقية بأنه لم يكن فى الحقيقة تحولاً إلى النظام الرأسمالى بقدر ما كان تخليًا عن النظام الشيوعى . فلم يكن هروبًا جماعيا إلى الرأسمالية كماصوره أنصار العولمة. صحيح أن الشيوعية خسرت ، لكن الرأسمالية لم تنتصر ، إذ

كانت كل هموم شعوب أوروبا الشرقية هى التخلص من نير السيطرة الشيوعية الشمولية . لكن هذا لا يعنى بالضرورة الاتجاه إلى السوق الحرة كقدر لا مفر منه ، والعقل الإنسانى لن ينعدم ابتكار مناهج اقتصادية جديدة .

ويعرى هارفى الوجه الحقيقى للعولمة من قناعه الأمنى الزائف ، فيقول إن التطلعات القومية والنزعات العرقية والطموحات الفردية غلبت على كل التيارات التى تدفقت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة . ولم تقم النظم الرأسمالية بصيغتها المعروفة فى أوروبا الشرقية، بل ظهرت نظم عجيبة هى خليط من القومية والعرقية والفردية بلا ملامح متميزة . وهذه ظاهرة طبيعية ومتوقعة لأنه ليس هناك زر سحرى يتم الضغط عليه فتتحول البلاد من شيوعية إلى رأسمالية . فماحدث بالضبط هو الانطلاق من قمقم الحرمان الاقتصادى وقهر الحكم الشمولى . وأدى زوال الكبت إلى انطلاق أو انفجار كل الرغبات الفردية الجامحة ، ليس حبا فى الديمقراطية والرأسمالية بالأسلوب الغربى ، ولكن طلبًا للحرية بصرف النظر عن الشكل الذى ستأخذه هذه الحرية ، سواء أكان إيجابيا أم سلبيا .

هذا على المستوى الدولى العام ، أما على المستوى المحلى الخاص فقد انتقلت الخصخصة إلى مجال الأمن ، وكأن العالم يعود القهقرى من عصر الدول والنظم القومية إلى عصر العشائر والقبائل والطوائف التى تعمل على حماية نفسها بنفسها فى غيبة من الدولة . ذلك أن من أهم وظائف الدولة منذ ظهرت كتنظيم سياسى واقتصادى ضمان الأمن لها ولرعاياها فى الداخل والخارج . ولهذا الغرض وجدت أجهزة الشرطة والمخابرات والجيوش النظامية منذ القدم . ولكن مع عصر العولمة بدأت هذه المسئولية تتأثر بتوجهات الخصخصة ، وتراجع الدولة عن

أدوارها الاقتصادية والاجتماعية أو عن جزء منها لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة . وهذا ما يعكسه انتشار شركات الأمن الخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية ، فضلاً عما يثار فى الغرب عن خصخصة الجيوش ، والدور الذى تلعبه قوات المرتزقة فى الحروب ، واستعانة دول كبرى بها وبشركاتها المنتشرة فى العالم . وخاصة أنها تعتمد على جنود وضباط وخبراء سبق لهم العمل فى جيوش ووكالات مخابرات أمريكية أو بريطانية أو سوفييتية أو روسية أو فى الموساد الإسرائيلى وغيرها .

ويتمتع هؤلاء بخفة الحركة والمرونة فى التنقل تحت أقنعة مختلفة ، بل ولهم علاقاتهم الوطيدة ومصالحهم المتبادلة مع السلطات الأمنية والمخابرات فى بلادهم ، كما أن لهم وضعهم الشرعي من خلال شركات معترف بها قانونًا . وفى يوم ٢٢ أغسطس ١٩٩٩ دقت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية ناقوس الخطر بشدة حول ممارسات بعض هذه الشركات ، فذكرت أن شركة أمنية بريطانية خاصة قدمت خطة لاغتيال عبد الله أوجلان الزعيم الكردى أو خطفه وتسليمه لتركيا مقابل خمسة ملايين جنيه إسترلينى . وأكدت الصحيفة أن لهذه الشركة علاقات قوية بفرقة العمليات الخاصة بالشرطة والمخابرات البريطانية . وكان قد سبق للشركة نفسها أن عرضت على إيران اغتيال الكاتب سلمان رشدى مقابل تسعة ملايين دولار ، لكن طهران لم توافق إلا على تقديم أربعة ملايين فقط .

وتشير التقارير إلى أن بعض شركات الأمن الخاصة تقوم بالتجسس على السفارات ورجال الأعمال الأجانب الذين يستعينون بها فى مهام الأمن والحراسة ، بالإضافة إلى التجسس الاقتصادى على المؤسسات والأفراد ، وربما اغتيال المعارضين أو اختطافهم لمصلحة أطراف معينة

سـواء أكـانت حكومـات أم أفـرادًا . ولكن الأمـر الخطيـر هنا هو إمكان تعاونها مع جماعات متطرفة سواء فى التدريب أو لتنفيذ عمليات إرهابية لمصلحتها ، إذ إنها شركات تدار على أسس تجارية بحتة دون أى التزام بمبادئ أو أخلاق أو حتى تقاليد التجارة . وفى ظل القيود الدولية التى تحـيط بجـمـاعـات العنف ، وتعـوق حـركـتـهـا ووسـائلهـا فى الكشف والمـلاحظة، فـمن الطبـيـعى أن تلجـأ إلى هذه الشـركـات التى يمكن أن تغطى أنشطتها الإرهابية ، بالاضافة إلى الاستفادة من خبـرتها الطويلة فى شتى مجالات الأمن أو العنف أو الإرهاب .

ويعالج جون ك . كولى فى كتابه « الحروب غير المقدسة : أفغانستان - أمـريكا - الإرهاب الدولى » الصـادر فى عـام ١٩٩٩، هذه الظاهـرة الخطيـرة شبه العالمية من خلال القوات الخاصة المرتزقة التى شكلتها الولايات المتحدة لمحاربة الشيوعية بعد غزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٧٩. ويحكى بالتفصيل تطور السياسة الخارجيـة الأمـريكيـة والنشاط السـرى لوكالة المـخابرات المـركـزية فى الثمـانينيات ، عندما قامت بتدريب وتسليح حوالى ربع مليون مـرتزق من جميع أنحاء العالم ، بالإضـافة إلى تدعيم أنشطة الإرهابيين وتدريبهم أيضًا فى جـميع أنحاء العـالم ، وتسـهـيل تهـريب المـخـدرات من الهـلال الذهبى الآسيوى إلى أوروبا ، وإن كانت الولايات المتحدة تبدو فى حرب مقدسة ضدها !!

ويبـدأ كـولى كـتـابه بشـرح الإسـتـراتيـجـيـة التى أقنع بهـا زيجنيـو بريجينسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى فى عهد الرئيس الأمـريكى جيمى كارتر بضرورة استدراج الاتحاد السوفيتى لأفغانستان حتى تكون له « فيتنام السوفيتية » ، فيعانى كما عانى الأمـريكيون من حربهم فى فـيـتنام ، وذلك بدعم المـخـابرات الأمـريكيـة للأفـغـان الإسـلامـيـين

المعارضين للنظام الأفغانى الشيوعى . وذلك قبل ستة أشهر من غزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ . وكانت هذه بداية لحركة جديدة من الإرهاب الدولى ، وازدهار تجارة المخدرات فى جنوب آسيا ، وبوادر انهيار الاتحاد السوفييتى نفسه اقتصاديا ثم سياسيا لأنه لم يخرج من مستنقع أفغانستان سليمًا . ومع انهياره وتفككه ، سقط نظام القطبية الثنائية ، وبدأ عصر العولمة .

ونظرًا لقيام باكستان بالدور الأكبر مع الجماعات الأفغانية فى مسائل التسليح والتدريب ، فقد التقى الفساد الباكستانى مع الشراهة الأفغانية على جمع المال وتكوين الثروات بأية وسيلة ، وولد صناعة وتجارة لا تمتان بصلة إلى القيم التى أعلنتها الحرب المقدسة ضد القوات السوفيتية ، بل إن كثيرًا من الشحنات كان يهرب ويباع فى السوق السوداء من خلال تجمعات المتطوعين العرب والأجانب ، لدرجة أن المقاتلين الحقيقيين لم يتلقوا سوى نصف المدافع التى أرسلتها إليهم المخابرات الأمريكية والباكستانية والحلفاء الآخرون .

وقبيل الانسحاب السوفيتى النهائى عام ١٩٨٩ ، كان الكثير من المتطوعين الأفغان العرب أو غير العرب من الأتراك والإيرانيين والفلبينيين والأمريكيين الأفارقة ، قادرين على الحصول على الأسلحة والذخيرة ودروس التدريب والاستخدام الصادرة عن المخابرات الأمريكية. وبعد الانسحاب السوفيتى عاد هؤلاء إلى الحروب التى خاضوها فيما بعد فى الجزائر ومصر واليمن وغزة والضفة الغربية والفلبين والبوسنة وكشمير. وكان من الطبيعى أن ينتشر العنف والإرهاب الدولى بعد الحرب الأفغانية نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى باكستان ، والتدفق غير المسبوق للمخدرات نحو الغرب .

وبدأ عصر من الإرهاب والعنف والفوضى نتيجة لإستراتيچية كارتر - بريجينسكى لتوريط الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان ، ثم انهياره وبداية عصر العولمة . ويبدو أن إحساس كارتر بالذنب نتيجة لتكوينه الدينى والإنسانى ، لم يخفت فعاد ليكتب مقالاً فى صحيفة « واشنطن بوست » فى ١٢ فبراير ٢٠٠٠ ، يحذر فيه من أن العالم مقدم على مواجهة أزمة نووية ، وأن السياسة الأمريكية - لسوء الحظ - تتحمل مسئولية كبيرة فى صنع هذه الأزمة التى يمكن أن تؤدى إلى تداعيات أخطر وأعمق بكثير من تداعيات العنف والإرهاب والمخدرات فى أواخر القرن العشرين، نتيجة للحرب الأفغانية .

وعزز كارتر وجهة نظره هذه بعدد من الحجج الدامغة التي لا تدع مجالاً للشك فى أن السياسة الأمريكية التى بذلت جهودًا ضخمة لمنع انتشار الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووى فى العالم ، تعمل فى الوقت نفسه على هدم الثقة فى التزامات الدول النووية الكبرى فى وقف سباق التسلح النووى ، وتدفع دولاً كثيرة إلى إعادة النظر فى موقفها من الحصول على أسلحة نووية . وأوضح الرئيس الأمريكى الأسبق إلى أن دولاً عديدة من بينها مصر والبرازيل والأرجنتين وافقت عام ١٩٩٥ على مد العمل باتفاقية منع الانتشار النووى ، بشرط أن تتخذ الدول الخمس الكبرى خطوات لعقد اتفاق شامل يمنع التجارب النووية حتى عام ١٩٩٦، وخفض ترساناتها من الأسلحة النووية ، لكن شيئًا من هذه الخطوات لم يتحقق ، بل حدث العكس عندما امتنع مجلس الشيوخ الأمريكى عن التصديق على اتفاقية حظر التجارب النووية ، الشامل . بل إن أمريكا بدأت تفكر فى خطط جديدة لمشروع « حرب النجوم » الذى يقوم على إنشاء منظومة دفاعية جوية ضد الصواريخ وهو مشروع تعارضه روسيا والصين ، ويتناقض مع اتفاقيات سابقة للحد من التسلح . ويفتح الباب

أمام سباق جديد لن تنجح أمريكا فى وقفه . خاصة فى عصر العولمة الذى تناثرت فيه الطاقات النووية بين مختلف الدول ، بعد أن كانت محكومة بمعسكرين كبيرين فى زمن الحرب الباردة .

وكان من أهم الدلائل على الازدواجية التى تميز السياسة الأمريكية بخصوص وقف الانتشار النووى ، أن واشنطن - ومعها أوروبا بطبيعة الحال - لم تبذل أية محاولة لحمل إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووى أو السماح بالتفتيش عليها ، مما أغرى كلا من الهند وباكستان على تطويرقدراتهماالنووية اقتداء بإسرائيل . وهو ما يدحض أية حجج أمريكية عندما توجه اتهامات لإيران أو سوريا أو حتى العراق بالسعى لامتلاك أسلحة نووية أو للدمار الشامل ، ذلك أن الكيل بمكيالين يجعل هذه الاتهامات مجرد لغو وتشويش .

وقد أثبتت المناقشات التى جرت فى إبريل ٢٠٠٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى ، صحة الاتهامات الموجهة لأمريكا ، بأنها لا تكتفى بالعمل علي إيجاد أزمة نووية فحسب ، بل تسعى إلى توسيع فرص انتهاك الاتفاقيات الدولية القائمة للحد من التسلح النووى ومنع تجاربه ، لحساب نفسها وربيبتها إسرائيل دون جميع شعوب الكرة الأرضية . وهذه السياسة الأمريكية تعنى دورًا من أسوأ أدوار الهيمنة التي لم يسبق لهامثيل ، ونتيجة مباشرة لتربع أمريكا على قمة عصر العولمة دون أن يراجعها أحد فيما تفعله . وهى السبب المباشر للفوضى النووية التى بدأت تجتاح العالم منذ منتصف التسعينيات.

مع انتشار العولمة ، وتراجع الانضباط العالمى ، اقتحمت المواد المشعة عالم الجريمة المنظمة التى وجدت لها سوقًا دولية ، ودخلت فى منافسة شديدة مع الماس والذهب ، الذى تقوم عصابات الجريمة

المنظمة بتهريبه . وأصبحت صيحات الإنذار تتعالى وتتصاعد خوفًا من وقوع تلك المواد المشعة فى أيدى جماعات إرهابية تقوم بصنع قنابل نووية . ولا شك أن التفكك السوفيتى لم يقع فى دول الاتحاد فحسب ، بل فى مجتمعاته التى تشكل قوميات وعرقيات مختلفة .واختلط الحابل بالنابل ليكتشف العالم الخلل النووى الذى وقع بانهيار الاتحاد السوفييتى، إذ إنه خلال سنوات الحرب الباردة ، انشغل العالم بالسباق النووى المحموم بين القوتين العظميين ، وبعد انتهائها واتخاذ خطوات ملموسة على طريق الحد من انتشار الأسلحة النووية ، عاد انشغال العالم وسط أمواج متصاعدة ومتلاطمة من القلق والخوف بل والرعب ، وتجسدت فى تزايد عمليات تهريب المواد النووية المشعة الخطرة بعد أن تلاشت كل الضوابط التى حكمت توازن القوتين العظميين .

ولا شك أن سعادة الولايات المتحدة كانت أكبر من أن توصف عندما سقط الاتحاد السوفييتى الذى لقبته "بإمبراطورية الشر" ، برغم أن السباق النووى كان مقصورًا على البيت الأبيض والكرملين . لكن لابد أن هذه السعادة تركت مكانها للقلق والخوف عندما دخل السباق النووى متسابقون جدد هم تجار الشنطة والمهربون وعصابات المافيا ومحترفو تجارة السوق السوداء . ومن المعروف أن كيلو جرامًا واحدًا أو أقل من مادة البلوتونيوم يكفى لصنع قنبلة نووية فى حجم برتقالة بفضل التكنولوچيا المتقدمة . وعاد الرعب النووى ليسود العالم بعد حوادث تهريب المواد النووية المتكررة ، وظهور فئة تجار الشنطة النوويين . وبدأ الحديث عن الإرهاب النووى الذى يقوم به الأفراد الغامضون والمجهولون الذين يتداولون المواد النووية فى دهاليز وكهوف السوق السوداء الجديدة .

وإذا أخذنا ألمانيا فقط على سبيل المثال سنجد أن عمليات الضبط قد تعددت ، لكن ما خفى كان أعظم . فى إحدى المرات تم ضبط

جرامين من البلوتونيوم الصالح للاستخدام ، وفى مرة أخرى ضبط ستة مهربين يحملون جرامًا من البلوتونيوم ، ثم عثرت الشرطة فى ألمانيا على خمسة جرامات من البلوتونيوم داخل جراج بالقرب من الحدود السويسرية ، وهذه الكميات يمكن أن تعبر على أنها عينات للتجارب أو التحليل فى مجالات التطبيقات السلمية والطبية والتكنولوچية ، ولكنها يمكن أن تكون مجرد مقدمة لتسريب كميات أكبر . أما فى المرة الرابعة فتم ضبط ثلاثمائة جرام من البلوتونيوم مع ثلاثة مهربين على متن إحدى الرحلات الجوية من موسكو إلى ميونخ ، وهى كمية تثير الكثير من التساؤل . وقد كشفت الشرطة الألمانية عن أن المواد النووية المهربة فى المرة الأخيرة كانت من مادة (الليثيوم - ٦٠) التي تعد العنصر الرئيسى لتصنيع قنبلة هيدروچينية .

وقد نشرت مجلة « دير شبيجل » الألمانية أخبار هذه المحاولات فى الفترة مابين ٥ يوليو ١٩٩٤ و ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤ فقط ، مما يدل على تفاقم الظاهرة . وأصبحت روسيا المصدر الرئيسى لهذه المواد النووية ، إذ يتوافر لديها حوالى ١٣٠٠ طن من اليورانيوم والبلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية من مخلفات الصواريخ والقنابل النووية التى تم تفكيك عشرة آلاف رأس نووى منها فى روسيا ، وإعادة ما فيها من بلوتونيوم إلى المخازن حيث يسهل سرقتها ، والتى كان قد تم الاتفاق على خفضها بين روسيا والولايات المتحدة . ويبلغ حجم القنابل النووية التى يمكن انتاجها من هذه المخلفات حوالى ١٦ ألف قنبلة نووية بمعدل ثمانية كيلوجرامات للقنبلة باستخدام تكنولوجيا غير متقدمة .

وفى إحدى زيارات مفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية ، للمفاعلات النووية فى كل من أوكرانيا وكازاخستان ، تجلى الإهمال فى حفظ اليورانيوم المخصب ، وكانت صناديق المواد فى بعض الأحايين ملقاة فى

العـراء دون جـرد دورى لهـذه المـواد ، كـمـا أن إجـراءات الأمن فـى هذه المفاعلات ضعيفة للغاية . وبعد أن كانت حماية المفاعلات النووية من المسئوليات المباشرة لوزارة الداخلية وجهاز المخابرات السوفيتيه (كيه جى بى) ، فإن هذه الأجهزة تفككت مع تفكك الاتحاد السوفيتى ، ولم يعد أحد يعرف من المسئول . ووصل الأمر إلى درجة أن المسئولين الروس يديرون هذه المفاعلات كما لو كانت مصانع للجرارات الزراعية .

وكـان من الطبـيـعى أن تشـيـر أصـابع الاتهـام إلى روسـيـا ، خـاصـة أن علماءها النوويين يعانون من المستوى المتدنى من المعيشة ، وفى الوقت نفسه يتعرضون لإغراءات بيع هذه المواد للدول التى ترغب فى الانضمام إلى عضوية النادى النووى ، خاصة أن مرتب العالم الواحد شهريا لا يزيد على خمسين دولارًا ، فى الوقت الذى يمكن أن تمنحه إحدى هذه الدول حوالى عشرة آلاف دولار ، مما دعا ثمانين عالمًا نوويا روسيا إلى محاولة الهرب إلى كوريا الشمالية ، إلا أنهم أعيدوا من مطار الرحيل . وتتجلى خطورة الموقف إذا علمنا أن مليون عامل يعملون فى وزارة الطاقة النووية فى روسـيـا ، منهم حـوالى ٣٠٠ ألف عـالم وفنى . والأخطر من ذلك أن سعر عشرين جرامًا من البلوتونيوم فى السوق السوداء لا يزيد على ٤٢ ألف دولار ، بل ويمكن تصنيع قنبلة نووية رخيصة باستخدام أوكسيد البلوتونيوم داخل جهاز تفجير ، وبذلك يمكن نشر الأشعة المميتة . وإذا انتـشـر هذا الرعب النووى ووصل إلى أيدى الجـمـاعـات الإرهابيـة أو الجريمة المنظمة أو القيادات المتهورة غير المسئولة ، فإن الأمر سيكون فى منتهى الخطورة .

وقد أدركت دول أوروبا الغربية أن العولمة لم تكن اقتصادية أو سياسية وتكنولوجية أو إعلامية أو ثقافية أو حضارية فحسب ، بل هى عولمة نووية أيضًا ، على أساس أن المبدأ لا يتجزأ !! ولذلك سيطرت قضية

الحد من تهريب المواد النووية على اهتمامات هذه الدول فى الوقت الذى اعترف فيه المسئولون عن الرقابة النووية فى روسيا بأنه من الناحية النظرية لايمكن استبعاد وقوع عمليات تهريب ، ومن الناحية العملية لا تملك روسيا الوسائل الكفيلة بمنع جرائم التهريب . كما يؤكد الخبراء أن ضخامة حجم المواد النووية المتوافرة وانتشارها بين مؤسسات عسكرية ومدنية ، بالإضافة إلى السرية التى أحاطت بطبيعة عمل هذه المؤسسات فى النظام السوفيتى السابق ، تجعل من الصعب فرض رقابة عليها . كما أن انهيار النظام العام للدولة ، وعدم تطبيق القوانين ، وعدم توافر التمويل اللازم للمؤسسات النووية العسكرية والمدنية ، والرغبة فى الثراء السريع، والمرتبات الضئيلة التي يحصل عليها العاملون فى هذه المؤسسات ، وتوقف صرف هذه المرتبات لعدة شهور ، وغير ذلك من السلبيات والإحباطات ، جعلهم صيدا سهلاً أمام الإغراءات العديدة ، التي يتعرضون لها لتهريب كميات ضئيلة من المواد المشعة . وقد ذكر خبراء روس أن بلادهم ليس لديها نظام متكامل يوفر كشف حساب دقيق للمواد النووية ، كما أن روسيا تستحوذ على الجانب الأكبر من المواد المشعة التى كانت موجودة فى الاتحاد السوفيتى السابق .

ويذكر فلاديمير تشرنوسنكو الذى كان المسئول الأول عن أعمال تطهير مفاعل شيرنوبل ، والذى أقام بعد ذلك فى ألمانيا ، أن كبار المسئولين الروس متورطون فى عمليات التهريب ، لأنه لا يمكن الوصول إلى هذه المواد ثم الحصول عليها دون إذن مسبق من هؤلاء المسئولين ، وأن علميات التهريب تشمل عدة أطنان من اليورانيوم وأكثر من ٥٠٠ كيلوجرام من البلوتونيوم ، وأن ما تم كشفه لا يمثل سوى النزر اليسير من عملية تهريب واسعة النطاق ، وأن ما خفى كان أعظم وأخطر ، ولا يعلم أحد متى يطرح ثماره المميتة .

وتفاقم هذه المشكلة المصيرية لا يقف عند حدود . فقد أصبحت المواد المشعة تجارة يمكن من خلالها عمل تسهيلات تجارية ، حتى أن بعض البنوك فى دول البلطيق تقبل المواد المشعة كبديل للأموال . وكانت ألمانيا فى مقدمة الدول الغربية التى تعانى من عمليات التجارة غير المشروعة فى المواد المشعة ، بعد سقوط حائط برلين وانضمام ألمانيا الشرقية إليها، بكل علاقاتها القديمة والوثيقة بالعلماء والمهربين الروس . وأجرت المخابرات الألمانية تحريات مكثفة أثبتت وجود شبكة سرية دولية لتهريب المواد النووية ، وتضم أعضاء من جهاز مخابرات ألمانيا الشرقية السابق وجماعات من المافيا الدولية فى روسيا وإيطاليا ودول من العالم الثالث .

وترى الأجهزة الألمانية أن الغرب فى غفلة العولمة التى يعتبرها أعظم انتصار له ، لكنه عندما يفيق سيجد أن هناك دويلات وحتى جماعات إرهابية أصبحت تمتلك السلاح النووى . كما تضمن تقرير للمخابرات الألمانية تورط مسئولين كبار ، فى مواقع مختلفة من وزارات وسفارات ومؤسسات صناعية ومعاهد ومعامل اختبار فى دول معينة ، فى عمليات تسريب مواد نووية ، وأن ذلك يجرى بالتعاون مع عناصر سابقة فى الأجهزة الألمانية الشرقية والروسية التى تشكل شبكة واسعة ومحكمة . وذلك بالإضافة إلى أن صناعات روسيا النووية دخلت مرحلة الفقر ، وتخشى الدوائر الغربية أن يؤدى هذا الوضع إلى عدم الاهتمام بالتحقق من هوية المشترى والوجهة التى تذهب إليها هذه المواد النووية . بل إن رجل الأعمال الألمانى أدولف جاكيل الذى تورط فى عمليات تهريب مواد نووية ، اعترف بوجود كميات أكبر من البلوتونيوم مخبأة فى دول أوروبية تكفى لصنع ١٢ قنبلة ذرية . وذلك بعد العثور فى جراج منزله على كمية من البلوتونيوم ، مما يعنى أن هذه المواد المميتة يمكن الآن أن توجد فى أى مكان .

ونشطت المخابرات الفرنسية بدورها لتكتشف أن هناك ٩٠٠ سرقة للمواد النووية من أراضى الاتحاد السوفيتى السابق ، قد وقعت خلال الفترة من يونيو إلى ديسمبر ١٩٩٢ . ويتراوح حجم هذه المسروقات من عينات (اليورانيوم ٢٣٥) ، من جرام إلى عدة صواريخ ذات رؤوس نووية يبلغ وزن كل منها ٢,٨ طن . وفى الفترة نفسها سجلت التقارير ٧٠٠ حالة اختلاس للتكنولوجيا النووية . وفى أحد مصانع كازاخستان اختفت الآلات والفنيون والوثائق واحتياطى المواد النووية . وأشار الاتهام إلى جماعات المافيا السوفيتية فى هذه العملية إذ إنها احترفت التخطيط لأعمالها على مستوى عال ودقيق ، وتحقيق أرباح ضخمة من هذه التجارة الجديدة .

كما ذكرت جريدة « فرانس سوار » فى عددها الصادر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤ أنه فى نهاية نوفمبر ١٩٩٣ تعرضت قاعدة نووية للسرقة فى كازاخستان ، وتم الاستيلاء على قنبلة هيدروجينية . وتؤكد المصادر الفرنسية أن المافيا فى چورچيا وشيشان تلعب دورًا هاما فى عمليات سرقة المواد النووية ، وتحوم الشكوك حول دور عدد من زعماء دول منطقة القوقاز . وهناك حالة تتعلق بأفراد أربعين عائلة روسية هربوا من مدينة كراسنوفوستوك فى منطقة تركمنستان ، من بينهم ستة مسئولين عن مصنع سرى لإنتاج صواريخ نووية ، بعد أن واصلوا تخريب هذا المصنع خلال الفترة من فبراير إلى نوفمبر ١٩٩٣ ، فى غيبة كاملة من سلطات الرقابة التى ربما كانت متواطئة معهم .

وذكرت جريدة « صن داى تايمز » البريطانية فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٩٤ ، اعتراف المصادر الأمريكية بفشل جهود الولايات المتحدة لمساعدة روسيا فى تأمين موادها النووية ضد الوقوع فى أيدى المهربين . وذكر المسئولون الأمريكيون أن برنامج المساعدة أصابته الفوضى الشديدة نتيجة الخلاف بين الخبراء النوويين الأمريكيين والروس الذين لا يمكن أن يأمنوا للولايات المتحدة بعد ما فعلته

بإمبراطوريتهم التى أسمتها « إمبراطورية الشيطان » . وهذا بالإضافة إلى ضعف تمويل البرنامج وعدم اهتمام كبار المسئولين فى إدارة الرئيس كلينتون بمد يد المساعدة الحقيقية برغم أن الدول التى تكونت على أنقاض الاتحاد السوفيتى أصبحت أشد خطورة وإثارة للرعب منه عندما كان يشكل القطب العالمى الثانى . وكانت حجة هؤلاء المسئولين الأمريكيين أن هذه المشكلات السياسية والمالية عرقلت قدرة روسيا والولايات المتحدة وحلفائها فى الغرب على الحيلولة دون تهريب المزيد من المواد النووية من روسيا إلى أوروبا ، مما يشكل بالتالى تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها بصفة عامة .

وإذا أخذنا فرنسا - على سبيل المثال - سنجد أنها شهدت منذ انهيار الاتحاد السوفيتى توافد بعض المهربين مع تيارات الهجرة ، ثم اندمجوا فى نسيج المجتمع الفرنسى وأصبحوا من المثقفين حاملى الشهادات الجامعية العالية التى استخدمت كغطاء لعلاقاتهم بعصابات الجريمة المنظمة الإيطالية وتجار المخدرات من كولومبيا . وهناك حوالى ثلاثين منظمة روسية فرضت نفوذها فى أوروبا وأمريكا ، من بينها أربع منظمات فى فرنسا وحدها . وأصبحت مدن مثل أنفيرس وفرانكفورت ومارسيليا وميلانو مراكز نشاط للمافيا الروسية داخل دول المجموعة الأوروبية .

وقد أصبح الرعب النووى كابوسًا جاثمًا على كاهل العالم بأسره بفضل العولمة التى فتحت كل قنوات التواصل بين مختلف الشعوب ، بما فيها القنوات النووية التى لم تعد تحت سيطرة الدول والحكومات بقدر ما هى تحت رحمة الأفراد والعصابات وملوك الجريمة المنظمة . فلم يعد صنع القنبلة النووية سرا خطيرًا يحتفظ به العلماء والخبراء المتخصصون فقط ، بل أصبح فى الإمكان صنع قنبلة نووية خلال يوم واحد إذا توافرت لها العناصر اللازمة : البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنبلة ، وخبير

فى الطبيعة النووية ، وأخصائى فى الإلكترونيات ، وخبير مفرقعات . وهى عناصر متوافرة فى عصر العولمة ، ويمكنها إنتاج قنبلة ذات قوة مدمرة قد تدمر مدينة فى مساحة لندن . ولا يحتاج فريق العمل هذا إلا إلى جراج أو مخزن صغير لاستخدامه كمعمل لإنتاج قنبلة نووية معدة للاستخدام خلال ٢٤ ساعة .

ويبدو أن روسيا تنتقم بخبث ودهاء ممن هدموا الاتحاد السوفيتى وأذلوا عنقها . فقد أكدت المعلومات أن كل ما حدث وما يحدث يتم بعلم السلطات الروسية فى محاولة للضغط على الغرب للحصول على مزيد من المساعدات المالية لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية ، لأن الغرب يدرك جيدًا أن استمرار عمليات التهريب ، يشكل خطرًا جسيمًا على أمنه لاحتمال شراء بعض دول العالم الثالث الراغبة فى امتلاك السلاح النووى، لهذه المواد ، وبالتالى تصاعد التوتر وتفاقمه فى مناطق مختلفة من العالم، أو وصولها إلى أيدى جماعات إرهابية قد تستخدمها لتنفيذ أغراض معينة أو ابتزاز بعض الدول . بعض هذه الجماعات ظهرت ملامحه وبعضها فى دور التكوين أو احتمال قائم ، منها على سبيل المثال منظمات الإرهاب والجريمة المنظمة ، ومهربو المخدرات ، والنازية الجديدة ، والجماعات العرقية ، وتيارات التطرف . وبذلك تصبح القنبلة النووية أداة إرهاب فى يد بعض مصادر التهديد الجديدة . وهى مصادر استطاعت أن تغزو قلب أوروبا نفسها ، مما يفسر لنا شراسة الضربات التى وجهتها دول حلف الأطلنطى إلى الصرب ، ليس دفاعًا عن مسلمى كوسوفا ، بل خوفًا من نزعة الصرب القومية والمتعصبة والعدوانية ، التى يمكن أن تمتلك أسلحة نووية ، فتضع أوروبا ومعهاالعالم بأسره على شفا الهاوية .

وبرغم هيمنة حلف الأطلنطى على مقدرات الأمور فى حربه ضد الصرب ، فإن سيطرة القوى الكبرى على النظام الدولى تضاءلت فى عصر العولمة ، والذى أصبح يوصف بأنه عصر « اللانظام الدولى » ،

بعد انتهاء الحرب الباردة والمتغيرات السياسية فى الأنظمة الحاكمة فى أوروبا الشرقية ، التى أصبحت أكثر حماسًا للرأسمالية . ولم يتبلور بعد أى نظام دولى جديد بحيث يستطيع أن يسيطر على الأحداث والمفاجآت ويوجهها بعيدًا عن مناطق الرعب النووى . ففى النظام الدولى السابق كانت القوى الكبرى تقوم بعملية تسريب محسوبة ومحكمة للمواد النووية لأطراف أخرى فى العالم الثالث ، بشرط ألا يؤدى استحواذها على هذه المواد إلى تهديد لأمن الدول المانحة بصفة خاصة والأمن الدولى بصفة عامة ، مثلما فعلت أمريكا مع اسرائيل ، والاتحاد السوفيتى مع الهند . ذلك أن هذه القوى كانت تدرك أن الزمام لن يفلت من يدها .

وفى حالات أخرى ، يعتبر امتلاك دول أخرى لهذه المواد ، تهديدًا للأمن الدولى ، خاصة عندما تتخطى الخط الأحمر المرسوم لها . وهو ما حدث للعراق الذى أنفق مليارات الدولارات وسنوات من الجهود المضنية ، لكنه مُنع فى النهاية من إنتاج مواد نووية تكفى لصنع قنبلة نووية واحدة . فقد كانت أنشطة العراق تتم تحت سمع هذه القوى وبصرها ، بل إن شركاءها وخبراءها وعلماءها كانوا هم الطرف الثانى فى هذه العلاقة . ومع ذلك ظل فتح أبواب مصادر المواد النووية أمام العراق أو إغلاقها دونه وتدمير منشآته ، عملية محسوبة ضمن إطار إستراتيجى عام للقوى الكبرى المهيمنة على مصادر المواد النووية ، لأن فتحها أمامه هو جزء من عملية تنشيط اقتصاديات هذه الدول ، وفتح أسواق أمام صناعات السلاح ، وتخفيض حجم البطالة فى أسواق العمل بها ، مما أدى إلى امتصاص مليارات الدولارات العراقية . أما إغلاق هذه المصادر وتدمير منشآت العراق النووية ، بل وبنيته الأساسية ، فكان الخاتمة الطبيعية لقرار تزويده بهذه المعلومات والمواد التى بلغت به نقطة صنعه للقنبلة ، وهى الدرجة التى لا تسمح بها هذه القوى على الإطلاق . ولهذا السبب ضربته قوات حلف الأطلنطى والدول المتحالفة

معها ، بهذه الشراسة ، ليس دفاعًا عن حرية الكويت ، وإنما للقضاء على تطلعاته النووية . بل من المحتمل أن هذه القوى قامت بتوريطه فى غزو الكويت للقضاء عليه وعلى الكويت فى الوقت نفسه ، بل وعلى التضامن العربى بأسره ، وضربت بذلك عدة عصافير بحجر واحد . يكفى أن النزيف العربى ظل مستمرا حتى الآن دون أمل فى أن يتوقف .

لكن ضرب العراق لا يعنى أن دول حلف الأطلنطى قد استطاعت إدخال المارد النووى مرة أخرى إلى قمقمه ، إذ إن هناك جانبًا آخر لخطورة الفوضى النووية التى يمكن أن تجتاح العالم والتى لا تقتصر على الانفراد بامتلاك السلاح النووى ، بل تهدد البيئة والبشر دون حرب نووية. فالبلوتونيوم مثلاً من أخطر المواد المشعة ، ومادة سامة بدرجة خطيرة ، لاسيما ما يعرف منها باسم البلوتونيوم ٢٣٩ ، وكذلك الليثيوم ٦٠ وهو العنصر الرئيسى فى تصنيع القنبلة الهيدروچينية . وتكفى جرامات قليلة من البلوتونيوم لإذابتها فى مصادر مياه أية مدينة لتلويثها لعدة آلاف من السنين ، إذ إن درجة السمية فى هذه المادة تبقى لمدة ٢٥ ألف سنة . وإذا كانت قضية تهريب المواد النووية قد أصبحت موضوعًا يثير القلق بل والرعب ، فإنها بداية لمشكلة سوف تطارد القوى الكبرى والعالم الثالث كالكابوس الذى لا مفر منه ، وستتولد منها أزمات دولية لا حصر لها . وعلى العالم أن يفيق من غيبوبة العولمة التى يظنها دواء لكل داء ، حتى لا يستيقظ ذات صباح ليجد معتوهًا أو منحرفًا أو عصابة إجرامية وقد شرعت فى القضاء على ما أنجزته الحضارة الإنسانية عبر العصور ، لمجرد امتلاكها قنبلة أو قنابل نووية تم صنعها فى جراج أو مخزن صغير. ولذلك فإن أى قناع أمني تضعه العولمة على وجهها الخالى من أية ملامح، هو استهانة بالعقل البشرى .



الفصل السادس

القنـــاع الإعـــلامـى

كانت المقولة الشهيرة التى أعلنها خبير الإعلام الكندى مارشال ماكلوهان والتى أكد فيها أن ثورة الاتصالات قد جعلت من العالم المعاصر قرية كونية صغيرة ، هى القناع الإعلامى الذى ارتداه أنصار العولمة . وهى مقولة صحيحة إلى حد كبير على المستوى المعلوماتى؛ لأن الإنسان الذى يعيش فى شمال الكرة الأرضية أو شرقها يعرف ما يدور فى جنوبها أو غربها بعد لحظات من وقوعه بالصوت والصورة ، وأحيانًا يتابعه لحظة بلحظة ، فى حين أنه قد لا يعلم شيئًا عما يدور فى الحى أو المبنى الذى يعيش فيه .

لكن خارج هذا النطاق المعلوماتى ، فهذه القرية الكونية لا تحمل أية سمات أخرى من تلك التى اشتهرت بها أخلاق القرية فى شتى أرجاء المعمورة ، مثل التواصل الإنسانى الحميم ، والتعاطف والود والاحترام المتبادل ، والاستمتاع بالمساعدة فى حد ذاتها ، والتكافل والروح الأسرية بصفة عامة . فلم يؤد ما يمكن أن نسميه بالوحدة الإعلامية أو المعلوماتية إلى وحدة فكرية أو إنسانية أو وجدانية بين البشر . ولم يحدث أن تبادل سكان هذه القرية الكونية الخبرات أو المعارف ، بحيث إن نظرة عابرة إلى خريطة العالم المعاصر توضح إلى أى مدى تفكك العالم وتفتت بل واهترأ بشكل لم يسبق له مثيل . وانهمكت كل منطقة من

المناطق الملتهبة والمشتعلة بالصراعات والحروب ، وبعضها مزمن ، فى جحيمها المغلق عليها . وكانت الصلة الوحيدة بينها وبين العالم الخارجى تتمثل فيما تنقله عنها وكالات الأنباء والشبكات الفضائية . وإذا حدث وهدأ الصراع ولو مؤقتًا ، فإن هذه المنطقة تعود إلى زوايا النسيان لحين اندلاعه مرة أخرى ، أو وقوع كارثة طبيعية كزلزال أو إعصار أو بركان .

وبداية من العقد الأخير فى القرن العشرين أدرك العالم أن هذه القرية الكونية الصغيرة ليس لها وجود إلا على موجات الأثير وشاشات التليفزيون ، أما على أرض الواقع فقد تحول العالم إلى ملايين القرى المتباعدة والمفتتة ، وآلاف القبائل والأعراق المتناحرة ، وآلاف الجزر المتناثرة التى تفصل بينها أمواج عالية وصاخبة ومتلاطمة ، بحيث أصبح التواصل بل الاتصال الإنسانى متعذرًا وخطرًا .

وفى الفترة التى شهد فيها العالم الحرب الباردة والقطبية الثنائية ، كانت الحروب الساخنة الملتهبة ، مثل فيتنام وأفغانستان ، تكاد تكون نادرة إذا ما قورنت بالحروب الإعلامية التى سادت تلك الفترة . لكن فى عصر العولمة انقلبت الآية ، بحيث لم تكتف تلك الجزر أو القرى أو القبائل بالتشرذم أو شن حروب إعلامية ، بل راحت تدجج نفسها بالسلاح على حساب لقمة العيش والبنية الأساسية على أراضيها ، ووقفت على أهبة الاستعداد لمنازلة جيرانها الذين عاشت معهم طويلاً تحت سقف وطن واحد . وسرعان ما بدأت الاشتباكات التى تحولت إلى صراعات دامية راح ضحيتها ملايين البشر فى مناطق عديدة من العالم .

لقد استيقظت الفتن والأحقاد العرقية ورغبات الانتقام والثأر المحمومة من نومها الطويل العميق . ولم تسع القوى الكبرى من خلال ثورة الاتصالات فى القرية الكونية الصغيرة لإطفاء النيران المتأججة ، بل اكتفت أجهزتها الإعلامية الجبارة بنقل أحداث هذه الصراعات

والحروب الدامية إلى العالم أجمع ، مع تعليمات وتحليلات تدل على منتهى اللامبالاة بل والاشمئزاز من تلك الشعوب التي تصر على العودة إلى عصور التناحر القبلى والعرقى . بل إن هذه النبرة الإعلامية تحولت إلى منتهى التشفى عند وقوع الانتحار المفاجئ للاتحاد السوفيتى وانقسامه إلى عدة دول متناحرة ومتصارعة ، وكذلك عند تفكك الاتحاد اليوغسلافى ، برغم أن تفتت هذه الكيانات الضخمة واندثارها كان بمثابة انهيار سدود ضخمة وعملاقة ، انطلق بعدها الفيضان بل الطوفان الذى أغرق العالم كله ، وبدأ الغرب نفسه يعانى منه برغم صلوات التقديس التى يرفعها البعض فى محراب العولمة .

وانتهزت أجهزة الإعلام والاتصال الأمريكية فرصة هذا التفكك الإعلامى والمعلوماتى الذى نتج عن التفكك السياسى والجغرافى والاقتصادى ، وسارعت لتوظيف أجهزتها الإعلامية الجبارة لعملية غسيل مخ العالم فى هَجمة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً من قبل ، لدرجة أن مصطلح « العولمة » فى نظر هذه الأجهزة هو مجرد تغطية لمنهج «الأمركة» الذى يمكن أن يكون مستفزا ومرفوضًا من دول كثيرة ، خاصة تلك التى تحرص على سيادتها . ولذلك من الأفضل أن يبتلع الجميع قرص الأمركة المغلف بعسل العولمة حتى لا يشعر أحد بمرارته ، أو يستنفر الآخرين ضده . ولم تترك أجهزة الإعلام الأمريكية وسيلة كى تروج لفكرة العولمة تحت إشراف ورعاية وعناية وحب الولايات المتحدة : الصحيفة والمجلة والسينما والراديو والتليفزيون والشبكات الفضائية وفى مقدمتها الإنترنت ، مسلحة فى ذلك بكل أساليب الإقناع والإغراء والاستهواء والإلحاح والتكرار والتنويع والتغييب ، لترويج الأفكار والأساليب والسلوكيات والمناهج والتوجهات الأمريكية التى تحاول إثبات وجودها على أنها المثل العليا الثقافية والحضارية والسياسية والاقتصادية التي يجب أن تحتذى فى هذا العصر .

وإذا كان خبراء الإعلام يفرقون بين مفهومى الإعلام والدعاية على أساس أن الإعلام يتميز بالموضوعية والدقة والمصداقية ، فى حين تهدف الدعاية إلى الترويج لوجهة نظر معينة بهدف جذب مؤيدين لها بعد أن تتم السيطرة على أفكارهم وأفعالهم ، فإن خبراء الإعلام الأمريكيين جعلوا الفوارق أو الحدود أو الحواجز بين الإعلام والدعاية نسبية إلى حد كبير . فإذا كانت الدعاية لا تقول الحق دائمًا ، وتستهدف المشاعر والانفعالات لإثارتها والتلاعب بها بدلاً من التعامل الموضوعى مع العقل ، فليس هناك مانع لتوظيفها أيضًا فى الإعلام السياسى والفكرى والثقافى مادام أن الهدف هو غسيل مخ المتلقى وتغييب عقله بطريقة أو بأخرى . ولذلك أصبح من المعتاد أن تعتبر الولايات المتحدة نشاطها إعلامًا وتوعية وتثقيفًا وتنويرًا ، مهما لجأت إلى أساليب الدعاية المباشرة والفجة ، معتمدة فى ذلك على أن القوة هى التى تصنع الحق فى عصر العولمة ، وليس الحق هو الذى يشكل قوة فى حد ذاته . وفى الوقت نفسه تعتبر الولايات المتحدة التوجهات الإعلامية لأية دولة ترفض السير فى ركابها ، نوعًا من الدعاية الفجة غير المقنعة ، مهما تميزت بالمنهج التحليلى والمصداقية العلمية .

وقد أغرت الفوضى الإعلامية التى أتاحتها العولمة ، كثيرين من الإعلاميين فى الدول الغربية على وجه الخصوص ، باللجوء إلى الدعاية بصفتها أسلوبًا سريعًا ومباشرًا بل ومريحًا للإعلان عن الأفكار والتوجهات التى يريدون توصيلها إلى الأطراف المعنية ، مادامت تملك من عناصر الإغراء والاستهواء ما يجعلها مؤثرة وفعالة وحاسمة فى زمن لم يعد فيه الناس يملكون الوقت الكافى للتفسير والتحليل والتأمل وفرز الغث من السمين ، والكاذب من الصادق ، والحقيقى من المزيف . وقد أدى هذا المنهج البراجماتى إلى صور عديدة من تزييف الحقائق ، وتلوين

المعلومات ، والعبث بالإحصائيات ، والتلاعب بصياغة الأخبار عن طريق الحذف أو البتر أو التأكيد على فقرات معينة والتغاضى عن أخرى أو المرور عليها مر الكرام وغير ذلك من أساليب الاستغلال والتشويه والتحريف المتعددة .

وكان القناع الإعلامى الذى ارتداه أنصار العولمة ، يوحى بل ويؤكد أن ثورة الاتصالات والمعلومات فى العصر الجديد إنما هى منظومة إعلامية تتحرك فى اتجاهين متقابلين بين شعوب تتبادل ثقافاتها بصفتها موروثًا من الخبرات والتجارب والممارسات والمعارف والمعلومات والقيم والمبادىء ، والتى هى فى النهاية تجسيد مادى ملموس لمصالحها الاقتصادية والسياسية وتطلعاتها الحضارية والإنسانية ، وذلك من خلال إرسال واستقبال متزامنين ومتواكبين ومتفاعلين فى آن واحد ، بحيث تتفاعل الثقافات ، وتتقارب المسافات ، وتتعمق صلات الشعوب ، ويتحقق تكامل المصالح . وبالتالى تصبح وسائل الاتصال وتبادل المعلومات ، وفى مقدمتها القنوات الفضائية التى تنقل كل ذلك لحظة بلحظة ، أداة قوة فعلية لأنها تنير للشعوب طريقها ، فتختار ما يناسبها ، ويخدم مصالحها، وترفض ما يتعارض مع قيمها وجذورها التراثية والحضارية ؛ وبذلك يتحقق حلم القرية الكونية الصغيرة التى تتكامل فيها الحضارات والقيم الإنسانية الإيجابية التى تفتح الأبواب والآفاق لتقدم البشرية وازدهارها .

لكن سرعان ما ثبت زيف هذا القناع الإعلامى والمعلوماتى البراق ؛ لأن التدفق المعلوماتى انطلق من جانب واحد ، أى الجانب الذى يملك المال والتكنولوجيا والأجهزة الإعلامية التى تغطى العالم أجمع . وكانت الولايات المتحدة فى طليعة الدول الغربية عندما فرضت نفسها وقيمها وتقاليدها ومبادئها على الدول الأخرى بصفة عامة ودول العالم الثالث أو الدول الضعيفة أو الصغيرة أو الفقيرة بصفة خاصة . ولم تعر أى التفات

لصرخات الجانب الآخر واحتجاجاته فى محاولة مستميتة أو يائسة منه للتصدى لهذه الحملة المنظمة التى تجتاح كل ما تسلّح به من قيم ومبادئ توارثها وحافظ عليها .

ولم يقتصر التهديد على الجانبين الثقافى والاجتماعى ، بل امتد ليشمل بطبيعة الحال الجانبين الاقتصادى والسياسى ، إذ إن المصالح هى الهدف الإستراتيجى من كل هذه الوسائل الإعلامية . ونتيجة لهذا التدفق أو الطوفان الإعلامى الذى مهد للطوفان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فقدت حكومات ودول عديدة سيطرتها على قطاعات وفئات من مواطنيها ، وظهرت بالتالى جماعات عرقية ودينية رأت فيما يحدث نوعًا من الغزو الفكرى الذى يستهدف محو الشخصية القومية للشعوب المستضعفة ليجعلها مسخًا دائرًا فى فلك الأقوياء والقادرين .

وارتدت هذه الجماعات أقنعة براقة هى الأخرى فى مواجهة أقنعة العولمة الإعلامية ، وتمثلت فى الدعوة إلى الأصول العرقية أو العقائدية أو التراثية والاعتصام بها والدفاع عنها . ووجدت الدعوة الملتهبة صدى عند الكثيرين الذين شفت غليلهم من جبروت العولمة وغطرستها ، فشعروا أنهم جنود فى حرب مقدسة ضدها ، وسرعان ما ازداد مؤيدوها وانتشروا كالنار فى الهشيم . وبعد أن استخدموا بدورهم أجهزة الإعلام وفى مقدمتها شبكة الإنترنت ، تحولوا إلى استخدام السلاح لفرض إرادتهم خاصة أن هناك من تجار السلاح فى الغرب من يمدهم بأحدث الأنواع وأكثرها كفاءة لترويج الإنتاج الجديد وتجربته فى حروب حية حقيقية ثم تطويره ، وهكذا فى دائرة جهنمية لا تتوقف . بل وأنشأ الأمريكيون لهم المعسكرات لتدريبهم على هذه الأسلحة ، ويكفى ذكر أفغانستان على سبيل المثال لا الحصر ، ولكن سرعان ما تحول المجاهدون إلى إرهابيين عندما شرعوا فى إطلاق الرصاص على كل من يخالفهم حتى لو كان منهم .

وعانى الناس العاديون من ضغوط إعلامية وثقافية قسمتهم إلى حزبين متنافرين فى مواجهة هذه المتغيرات الداخلية والخارجية على حد السواء . فمنهم من تقوقع داخل الذات وعاد إلى الماضى ليتمسك بجذوره وأصوله فلم يستطع أن يعيد الماضى أو يواكب الحاضر ، وتاه فى المنطقة الفاصلة بينهما ، والحزب الآخر تطلع إلى التحديث بمتابعة هذه القنوات الفضائية ومحاكاة ما تحمله من قيم ثقافية واجتماعية مختلفة لكنه عجز عن تحويل المحاكاة إلى هضم واستيعاب الإيجابيات والاستفادة منها ، ولفظ ورفض السلبيات لأنه لم يكن يملك المناعة الفكرية والثقافية والحضارية الكفيلة بالأخذ بيده وسط طوفان هذه المتغيرات المسعورة . ولم تكن هناك منطقة مشتركة يمكن أن يقف عليها أنصار الجماعات المتطرفة فى إيغالها فى الماضى وأنصار العولمة فى انطلاقهم إلى المستقبل دون امتلاك الوسائل والأدوات التى تمكنهم من هذا .

وأصبحت الصراعات مستميتة ويائسة ومستمرة برغم عدم قدرتها على تحقيق أية أهداف ملموسة . ذلك أن التدفق أو الطوفان الإعلامى لا يتوقف ليل نهار حاملاً فى طياته كل التيارات المتناقضة من مختلف الاتجاهات ، مع سيادة التيار الغربى بطبيعة إمكاناته الجبارة . ولم يكن من السهل الانغلاق على الذات بهذه البساطة فى مواجهة قنوات فضائية تملأ الفضاء الخارجى وتغطى سماوات العالم كله ولم يعد استقبالها فى حاجة إلى أكثر من إدارة مفتاح أو ضغط على زر لكى يجد المشاهد العالم كله بين يديه . فقد انتهى عصر التشويش على موجات الإرسال بعد أن دارت الأقمار الصناعية حول الأرض وصبت موجاتها اللانهائية على كل الآذان والعيون والعقول .

وتمزقت مجتمعات كثيرة بين مؤيد ومعارض ، ورفع كل منهم السلاح وشرع فى قتل معارضيه ، ثم رفع شعار الاستقلال وإقامة المجتمع المنعزل عن تيارات العولمة . وهكذا انتقل التمزق إلى داخل مجتمعات كثيرة فى عصر العولمة بعد أن كان مقصورا على الصراع بين القطبين الأعظمين فى حقبة الحرب الباردة على مستوى العالم . وكان المحرك الأساسى لهذه التمزقات المحلية متمثلاً فى تلك الحملة المنظمة التى تبثها وسائل الاتصال وتغرق بها العالم أجمع فى محاولة دءوبة ومتصاعدة لفرض توجهاتها على شعوب تناصبها العداء .

وتمزق بالتالى القناع الإعلامى الذى ارتداه أنصار العولمة وهم يتغنون بالقرية الكونية الصغيرة ، وذلك بعد أن تحول الاتصال من حوار بين طرفين على أرض مشتركة ، إلى تدفق معرفى وقيمى أحادى الجانب فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية والفكرية والحضارية . وأصبح الهدف الإستراتيجى للإعلام الغربى هو فرض إرادته بعد فرضه لثقافته وقيمه ، حتى يجبر الآخرين على الخضوع له والدوران فى فلكه . وهكذا تحولت القنوات الفضائية بالنسبة لشعوب كثيرة إلى سلاح ذى حدين ، حد يمكن أن يؤدى إلى التنوير والتثقيف وتعميق الوعي بالمتغيرات الطارئة ، والحد الآخر وهو الأكثر فاعلية وانتشارًا يمحو شخصية الشعوب الأخرى ويمسخ كياناتها القومية المتميزة بحيث لا تعرف هدفًا فى حياتها إلا ذلك الذى يشير إليه صانع الإعلام والمتمكن فى مسارات تدفقه .

وكان عالم اجتماع الثقافة والمعلومات البريطانى مانويل كاسيلز متفائلاً أكثر من اللازم عندما تعرض لمفهوم التدفق الإعلامى فى كتابه الكبير «عصر المعلومات : الاقتصاد والمجتمع والثقافة» ، والذى نشر المجلد الأول منه عام ١٩٩٦ بعنوان «ظهور مجتمع شبكة المعلومات» . فقد اعتبر

التدفق من الخصائص المميزة لأنظمة الاتصالات الإلكترونية التى تدعم شبكات أعمال المال والمعلومات والاتصال الجماهيرى والخدمات التى تتميز بها المجتمعات العولمية المعاصرة . ويتجلى تفاؤله المبالغ فيه عندما يصك مصطلح « فضاء التدفق » الذى يقصد به المسافات التى يقطعها التدفق بين مناطق الثقافات المختلفة ، فيتم التواصل والتفاعل فيما بينها دون أن يلغى المسافة أو تمايز المناطق بعضها عن البعض . فهو يؤكد أن «فضاء التدفق » يتمتع بحياة مستقلة أو باستقلال حيادى « بعيدًا عن سيطرة الدول وتأثير الأقاليم وهيمنة الرأسماليين أو العمال ، حيث تنهمر التدفقات الثقافية والمعلوماتية والمالية » . ثم يضيف قائلاً : « إن كل دفقة أو موجة تحمل - عبر هذا الفضاء - أو الأثير الكونى ، ملامحها الخاصة لكى تتفاعل دون تحكم من أحد ولا من سلطة ثقافية أو سياسية ، مع الدفقات أو الموجات الأخرى » .

ويؤمن كاسيلز بوجود الوعى بالتعارض والتفاعل معًا بين ما يسميه « فضاء التدفق » وما يسميه « مكان الفضاء » ، وهو الموطن المكانى المحدد لكل ثقافة ، فيقول : « إن مكان الفضاء ؛ هو الفضاء الذى تدور فيه التجربة المعاشة اليومية ، ومجال السيطرة الاجتماعية والسياسية التى تستطيع من خلال أشكال وأنواع متعددة من المقاومة أن تكبح انهمار فضاء التدفق العاتى وأن تسيطر عليه» . وهو يقصد بالسيطرة الاجتماعية والسياسية ، الدور الذى يجب أن تقوم به الكيانات القومية كما تتمثل فى الحركات الاجتماعية والحكومات القومية المحلية التى يمكن أن تشكل سدا راسخًا وعاليًا فى وجه التدفق الإعلامى ، خاصة إذا كان يحمل فى طياته توجهات إجرامية عابرة لحدود الدول القومية والأقاليم الثقافية ، على حد قول كاسيلز نفسه .

وعندما اتهمنا كاسيلز بالمغالة فى تفاؤله ، فذلك لأنه تجاهل أو غاب عنه أن الإمكانات الإعلامية وقوى الدفع الثقافية بين مختلف التيارات أو الملامح التى تكلم عنها من خلال نظريته فى « فضاء التدفق » ، ليست متساوية أو متعادلة على الإطلاق بحيث يحدث بينها هذا التعارض والتفاعل معًا ، دون تحكم من أحد ولا من سلطة ثقافية أو سياسية مهما كانت طاغية ومهيمنة . وإذا طبقنا قانون فعل الطاقة على مفهوم كاسيلز، وهو القانون الذى يثبت أن حصيلة التفاعل بين كتلتين إحداهما أكبر من الأخرى ، لابد أن يكون فى صالح الكتلة الأكبر . وفى مجال الإعلام والاتصال فإن الكتلة الأكبر بل والمهيمنة والمسيطرة هى كتلة الغرب الإعلامية والثقافية ،بل إن الكتلة الأمريكية وحدها تمثل نوعًا من الثقب الأسود الذى يبتلع داخله كل الموجات الإعلامية والثقافية المتدفقة من الدول والشعوب الأخرى . وبالتالى فإن التفاعل الإعلامي والثقافى الذى تكلم عنه كاسيلز ، غائب تمامًا ، بحكم أن الإرسال الغربى المتدفق يسعى إلى الاجتياح والفرض وليس إلى الاستقبال والاستيعاب والتفاعل .

وهكذا يعود الغرب إلى الجذور الأولى لمفهوم التدفق ومصطلحه الذى شاع فى الأدبيات السياسية منذ أوائل السبعينيات حين استخدم للدلالة على الدعاية بكل أنواعها ، ثم فى المواثيق السياسية كمعاهدة الأمن والتعاون الأوروبى ، وذلك للإشارة إلى حرية تدفق المعلومات ، أى إزالة العوائق فى وجه حرية تدفق الأخبار والأفكار السياسية والاجتماعية والفنية والثقافية ، سواء على مستوى الإرسال أو الاستقبال ، عبر وسائل الاتصال الجماهيرى ووسائل الترفيه والتثقيف المختلفة . لكن الإعلام الغربى منذ انتهاء الحرب الباردة وبداية عصر العولمة شرع فى الاكتفاء بالإرسال دون الاستقبال الذى لم يستغله إلا فى تلمس الأوتار الحساسة داخل المتلقين كى يعزف عليها بمهارة خبيثة ومغرضة .

فقد بشر القناع الإعلامى للغرب بنظام عالمى جديد تتم فيه هيكلة جديدة للعالم حتى يصبح قرية كونية جديدة بالفعل . لكن هذه الهيكلة لم تكن فى حقيقتها سوى تقسيم العالم إلى كيانات صغيرة وضعيفة سلسة القياد وسهلة التوجيه لخدمة مصالح القطب الأوحد لهذا العالم ، مما دفع بالكتاب والمفكرين فى أمريكا وأوروبا الغربية إلى اتهام الأجهزة الإعلامية كلها بغسيل المخ الجماعى وتنميط العقل المعاصر . وكان التليفزيون فى مقدمة هذه الأجهزة المتهمة بتنميط الكلام والسلوك والأذواق ، وصوروه على شكل آلة هائلة من آلات تسوية الحشائش التى تمر على كل الفروق الإقليمية فتقوم بتسويتها أى بمحوها ، ساحقة فى طريقها كل خصائص التنوع الثقافى الذى يعتبر المصدر الأساسى للتعددية والخصوبة والتجدد . أما بعد انتشار الشبكات الفضائية التى أحالت العالم إلى قرية صغيرة بالفعل ، لكنها لا تحمل أية سمة من السمات الأصيلة للقرية الحقيقية ، لأن التدفق الإعلامى الغربى شرع فى اجتياح التنوع الثقافى بين دول العالم ، بشرقه وغربه ، بشماله وجنوبه . وبالفعل بدأت علامات التشوه ومظاهر المسخ تبدو على الثقافة الإنسانية بصفة عامة . ولم يظل التليفزيون وحده فى الساحة ، بل كانت السينما الأمريكية على وجه التحديد ، ومعها الراديو والفيديو وشبكات الاتصال الدولى مثل الإنترنت ، وكذلك الصحف والمجلات بل والكتب ، من الأدوات أو الوسائل أو الأسلحة التى حولت ثقافة العصر إلى معزوفة مكررة ومملة وزاخرة بالنشاز والاضطراب والصخب بلا أى مبرر سوى تشتيت طاقة العالم الثالث وإضعاف إمكاناته أكثر مما هى ضعيفة ، حتى لا تقوم له قائمة بعد ذلك .

وكان الكاتب والمفكر أنتونى جيدنز قد ربط بين تيارات ما بعد الحداثة والتدفق العولمى للإعلام ، وهى التيارات التى تدعو إلى التفكيك

والتفتيت والقضاء على المركز الثابت الواضح لكل الظواهر . والعولمة فى نظره هى توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العالم ، وهى تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التى تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح . وفى هذا الإطار فسر جيدنز عولمة وسائل الإعلام على أنها ضغط لكل من الزمان والمكان، وهى إحدى الخصائص البارزة للعالم المعاصر . كما أن عولمة الإعلام هى الامتداد والتوسع فى مناطق جغرافية مع تقديم مضمون يسعى إلى أن يكون نمطًا يحتذى . وأكد جيدنز على أن وسائل الاتصال التكنولوجى الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية ، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية ، وإضعاف مشاعر الانتساب أو الانتماء إلى مكان محدد . كما شدد جيدنز على أهمية دور الإعلام فى خلق وتضخيم الحقائق من خلال تدفق الصور والرموز . لكن إذا كانت حركة ما بعد الحداثة الإعلامية تسعى إلى القضاء على المركز الثابت الواضح لأية ظاهرة ، فإنها لا تستطيع أن تمس المركز الأمريكى الذى أصبح من حقائق العصر الراسخة ، والذى أغرى الإدارة الأمريكية بالإعلان المتكرر بأن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا .

ولعل من أهم سمات العولمة الإعلامية ، تضارب الأقوال والمفاهيم والتفسيرات إلى درجة التناقض ، بحيث يصعب أن نتلمس لها سمات يمكن التعرف عليها ، فهى فى حالة من السيولة بل والميوعة التى تصيب عقل الإنسان المعاصر بتشتيت وضياع لم يمر بمثيلهما من قبل . فهناك من يؤيد بحماس وبدون تحفظ العولمة الإعلامية ويبرز ايجابياتها وإنجازاتها باعتبارها القناة الحقيقية والواسعة والعميقة للتدفق الحر للمعلومات ، وحق الاتصال بالآخرين بلا شرط ولا قيد ، وكذلك توفير

فرص غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات ، والاستفادة بالتقدم التكنولوجى المتسارع والمستمر فى مجال الاتصال الذى يحدث نقلات ثورية فى بعدى الزمان والمكان وما يرتبط بهما من خبرات حياتية ، فضلاً عن التمهيد لوعى جديد ، والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية .

وهناك أيضًا أتباع الليبرالية الجديدة الذين يعرفون العولمة بأنها مزيد من التركيز فى ملكية وسائل الإعلام والتكامل الرأسى ، والتكنولوجيا الجديدة ، وتخفيف القيود بهدف خلق فرص جديدة أمام المستهلكين ، وتخفيض تكلفة التكنولوجيا ، وإيجاد آفاق جديدة للعمل . فلاشك أن التنافس سيكون فى مصلحة جمهور المستهلكين على المستوى الاقتصادى الذين هم أيضًا جمهور المتلقين على المستوى الإعلامى ، وذلك فى ظل استمرار الصراع بين العولمة الرأسمالية ممثلة فى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وبين الدولة القومية التى تحاول الحفاظ على كيانها فى مجال الإعلام والثقافة .

وهناك التيار الآخر وتفريعاته المتنوعة الرافضة بشدة العولمة الإعلامية وكل ما يقال عن إيجابياتها وإنجازاتها . فهى فى نظر هذا التيار اعتداء صريح ومباشر على التعددية الثقافية ، وفرض قيم الربح والخسارة والسمسرة والمضاربة وآليات السوق على مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات . كما أنها اعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق فى الاتصال ، وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، وخروج هوية الفرد من جغرافية المكان إلى تاريخية الإنسان، بحيث أصبحت هذه الهوية قابلة للاختراق فى أية لحظة ، ولم تعد لها الحصانة الطبيعية التى احتمت بها فى العصور الماضية . ومع انهيار سيادة الفرد انهارت سيادة الدولة التى أصبحت تحت رحمة دولة عظمى

أو تحالف مجموعة من الدول الكبرى منحت نفسها الحق فى اختراق سيادة أية دولة تنحرف عن السير فى ركابها . وساعدت العولمة الإعلامية هذه الدول المعتدية على نشر غطاء من الشرعية الدولية ، متذرعة فى ذلك بحماية حقوق الإنسان أو إنقاذ الديمقراطية أو الدفاع عن الأقليات ، أو مواجهة مشكلات البيئة التى تهدد العالم بأسره . بل إن الحرية الشخصية للإنسان انتهكت على نطاق واسع من خلال أجهزة التنصت والتسمع واقتحام الحياة الخاصة للإنسان ، والتى تعتبر إعجازاً فى التقدم التكنولوچى .

ويندرج فى إطار هذا التيار الذى قام بتعرية سلبيات العولمة الإعلامية مفكرون كبار من أمثال هربرت شيللر وناعوم تشومسكى ، والذين عرفوا باسم التيار النقدى . فلم يتقبلوا الأمر على علاته ، ورفضوا التعبد فى محراب العولمة التى حاول أنصارها ربطها بشعارات الحتمية التاريخية بل والقداسة الأيديولوچية !! فمثلاً اشتهر هربرت شيللر بصفته صاحب المساهمات المتميزة فى مجال ما أسماه بالإمبريالية الثقافية . فقد عرف العولمة الإعلامية بأنها تركيز وسائل الإعلام فى عدد من التكتلات الرأسمالية والشركات الدولية عابرة الجنسيات ، التى تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمى ، بحيث تتحول ثقافة الإنتاج الفكرى والإبداعى إلى ثقافة الاستهلاك السلعى والتجارى . ويدلل شيللر على رأيه بأن أسلوب الإعلام الغربى ومضمون الإعلام يدفع إلى التوسع العالمى لثقافة الاستهلاك ، بإدخال قيم أجنبية تطمس أو تزيل الهويات القومية والوطنية .

أما ناعوم تشومسكى عالم اللغويات والمفكر السياسى والحضارى الكبير فيرى أن أخطر و أضخم خاصية من خواص العولمة الإعلامية تتمثل فى الزيادة الضخمة بل والاجتياح الواضح للإعلان فى كل أجهزة

الإعلام ، خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية المستوردة ، والتركيز فى ملكية وسائل الإعلام الدولية ، وبالتالى انخفاض التنوع وانحسار المعلومات الحقيقية مقابل الزيادة فى التوجه للمعلن . ويعرف تشومسكى العولمة ببساطة فيقول إنها التوسع فى التعدى على القوميات من خلال شركات عملاقة شاملة ومستبدة يحركها الاهتمام بالربح قبل أى شىء آخر ، وتشكيل الجمهور طبقًا لنمط خاص يجعله مدمنًا فى إقباله على السلع المعلن عنها ، حتى فى حالة عدم حاجته إليها . فقد أصبح الإعلان هو فن خلق الاحتياجات المفتعلة والمصطنعة التى يتصورها المستهلك طبيعية بل وضرورية تحت وطأة الإلحاح السيكلوجى للإعلان . كما تهدف العولمة الإعلامية إلى تجزئة الجمهور بتفتيت وعيه منعًا لاحتمال إيجاد رأى عام ، وذلك بفصل كل فرد عن الآخر ، ليعيش الأفراد كجزر منعزلة وسط محيط صاخب ومتلاطم بأمواج الإعلام والدعاية والإعلان. وبذلك يزول خطر تحول الجمهور إلى كتلة لها ثقلها وفاعليتها فى الساحة السياسية ، ويمكنها إزعاج أو تهديد نظام القوى المسيطرة على المجتمع .

وتتمثل الخطورة الملحة فى أن التطور التكنولوچى لأجهزة الإعلام ، يضاعف من سرعته وكفاءته فى نشر المعلومات والإيحاءات والتأثيرات البالغة فى عقول الناس وسلوكياتهم . كما يتجاوز الحدود السياسية والثقافية ، ويشجع الاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات لاكتساب المزيد من الطاقة وقوة الدفع التى تدعم بدورها توحيد ودمج أسواق العالم المرتبطة ارتباطًا عضويا بشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة متعددة الجنسيات ، مما يؤدى إلى تراجع سلطة الدولة وتقليص دورها فى المجالين الإعلامى والثقافى .

وترجع السطوة بل والغطرسة التى تمارسها أجهزة الإعلام الدولية العملاقة إلى أن المعلومات كانت ولاتزال وستظل مصدر قوة لمن يمتلكها، سواء أكانت معلومات عن شخص معين أو عن شركة أو سوق معينة أو أوضاع سياسية أو عسكرية أو غير ذلك من الكيانات المؤثرة فى حياة الجماعات البشرية . وقد تضاعفت هذه القوة بشكل لم يسبق له مثيل مع تطور صناعة المعلومات التى كانت من أهم ثمارها أو فروعها صناعة الحاسبات وأجهزة الاتصالات والقنوات الفضائية ، والتي انتشرت منتجاتها حتى أصبحت الشركات العاملة فى إنتاج الكومبيوتر من أسرع الشركات نموًا وانتشارًا وأقدرها على تحقيق ثروات بأرقام فلكية . ويكفى للتدليل على ذلك أن بيل جيتس صاحب شركة « ميكروسوفت » استطاع أن يجعل منها إمبراطورية عالمية ، وأن يجعل من نفسه أغنى رجل فى العالم ، لدرجة أن الحكومة اتهمته بممارسة الاحتكار وقدمته للمحاكمة على أمل تقسيم شركته إلى شركتين ، وذلك للإقلال من سطوته أو نديته فى مواجهة الحكومة الأمريكية ذاتها .

وكان من الطبيعى أن يؤدى التطور المذهل فى صناعة المعلومات إلى زيادة خطورة المعلومات كمورد إستراتيچى ، لدرجة أن المعلومات أصبحت أعمق تأثيرًا وفاعلية من الأموال والثروات العينية ، لأن من يملك تكنولوچيا المعلومات والمعرفة أقوى من مالك الأموال والثروات . فالأول يملك وسائل توظيف أمواله وتنميتها فى الوقت والمكان المناسبين، فى حين قد يفقد الثانى أمواله وثرواته إذا أعوزته المعلومات المناسبة والدقيقة عن وسائل الحفاظ عليها وتنميتها .

ولم تقتصر ثورة المعلومات على التقدم المذهل الذى تم إحرازه فى مجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، بل أدت إلى طفرات عملاقة فى صناعة المعلومات وتطبيقاتها من خلال التكامل والتزاوج بين أجهزة

الكومبيوتر وبين أجهزة وشبكات الاتصالات الإلكترونية . فعلى سبيل المثال لا الحصر ظهرت تكنولوچيا معلومات الإنتاج التى فاضت على المختصين بطوفان من تصميمات المصانع والآلات والسلع والعمليات الإنتاجية الأكثر كفاءة والأقدر على خوض مجال المنافسة المحمومة فى عمليات التسويق المحلى والإقليمى والدولى ، لدرجة أن شركة سونى اليابانية على سبيل المثال ، تبتكر فى المتوسط أربعة تصميمات يوميا لكل منتج من منتجاتها الإلكترونية على مدار السنة .

وظهرت تكنولوچيا معلومات التسويق التي استخدمت البيع الإلكتروني للسلع والخدمات ، وتغير شكل وأداء المتاجر الحديثة فى الدول المتقدمة والتى خلت من عمال البيع الذى أصبح آليا . كما أصبح المشترون فى عديد من دول العالم يستبدلون التسوق بخدمات بيع إلكترونية عبر الإنترنت التى تقدم لهم كل المعلومات الدقيقة والتفصيلية عن السلعة التى يريدون شراءها . فلم يعد العميل مضطرًا للذهاب إلى مصدر السلعة كى يحصل على مواصفاتها ، لأن المعلومات أصبحت تحت أمره بمجرد أن يحرك فأرة الكومبيوتر . كما أن تكنولوچيا المعلومات تساهم فى خفض تكلفة التسويق ، إذ يمكن فى عمليات البيع الإلكترونى بالكومبيوتر أن يستخدم العميل جهازه الشخصى المرتبط بكومپيوتر مركز التوزيع ليستعرض على شاشته كل الطرز البديلة للسلعة التى يريد شراءها لكى يختار أنسب صنف له .

ولكن الصورة ليست بهذا الإشراق الحضارى بعد أن تغيرت أساليب الصراع الدولى بانتهاء الحرب الباردة ، وبداية عصر العولمة ، وغلبة الصراع التكنولوچى والتجارى والاقتصادى على الصراع العسكرى والحربى ، إذ إن التجسس العسكرى والسياسى ترك موقع الصدارة للتجسس التكنولوچى والتجارى الذى أصبح من أخطر مهام أجهزة

المخابرات العالمية . كما أدى جنون الحصول على كل معلومات ممكنة إلى تجسس حزب على آخر ، ومرشح سياسى على غريمه ، وشركة على أخرى أو على الأجهزة الحكومية والتشريعية لاستشراف توجهاتها واستباق تحركاتها أو قراراتها أو تشريعاتها حتى تستعد لها باتخاذ القرارات أو الخطوات المناسبة أو حتى بالضغط أو التأثير على القرارات الحكومية أو على المشرعين بما يخدم مصالحها . ومعظم الشركات الكبيرة لا تعدم الوسيلة للقيام بهذه المهمة .

ومع انتشار وسائل التجسس وأساليبه فى كل مناحى الحياة الشخصية والاجتماعية ، فقد أصبح من الضرورى ابتكار تكنولوجيا لتأمين هذه المعلومات حتى لا تتحول إلى سلاح يطعن به كل من يحصل عليه ، كل من يتصور أنه يقف عقبة فى سبيل أهدافه وطموحاته . ذلك أن انتشار هذا الوباء سيحيل العالم إلى غابة تكنولوجية أخطر وأبشع وأقسى بكثير من الغابة الطبيعية التى لم تعرف تلوث الأفكار والنفوس والضمائر . فعندما تصبح المعلومات هى الهدف الإستراتيجى لكل الأطراف المعنية، ولا يرد فى أدبيات العولمة أى ذكر للحكمة أو الأخلاق ، يصبح من الضرورى دق أجراس الإنذار حتى لا تسعى البشرية إلى حتفها بظلفها . وكثيرًا ما شنت الدول الديمقراطية هجومًا كاسحا على الاتحاد السوفيتى والدول الشمولية فى فترة الحرب الباردة لأن أجهزتها تنتهك الحياة الخاصة للمواطن بالتجسس المستمر عليه ، لكن ماذا يمكن أن تقول هذه الدول الديمقراطية الآن والكل يتجسس على الكل فى أراضيها وعلى مدار اليوم بأكمله ؟!

ووسط هذا التدفق الإعلامى الكاسح والهادر تصبح قضية المصداقية مشكوكًا فيها للغاية ، لأن الفرصة متاحة تمامًا لكل كاذب أو مخادع أو مغرض أو مدع سواء أكان فردًا أم دولة ، خاصة أن المرجعيات فى

السياسة أو الإعلام لا تتسم بالحسم ولا تعير التفاتًا إلى الأخلاق أو الحكمة ، خاصة إذا كانت تتعارض مع الأهداف المنشودة . فالالتزام بالموضوعية فى نشر الخبر أو تحليل الظاهرة لا يسقط قضية المرجعية السياسية . ذلك أن الخبر ، سواء أراد الإعلامى أم أبى ، إنما يلبى بالضرورة رؤية سياسية ، ناهيك عن الرؤية الشخصية الانتهازية المغرضة. وما يعتبر مغرضًا أو غير مغرض فى هذا السياق ، قضية سياسية قبل أن تكون قضية إعلام ، خاصة فى عصر العولمة الذى يكتسب فيه الإعلام آفاقًا لم يسبق لها مثيل ، وتتضارب بشأنه المرجعيات.

إن هناك حقائق جديدة نشأت مع تكنولوجيا الإعلام المعاصر ، والتى أصبحت توصف بأنها « طرق الإعلام الإلكترونية السريعة » وفى مقدمتها شبكة الإنترنت التى تغطى العالم أجمع . وبذلك جعلت هذه الشبكات الإعلامية من الإعلام آلية تتسع للعالم كله ، آلية لا يمكن قصرها على دولة بعينها ، مما أدى إلى نشوء مرجعية عالمية ، مواكبة للمرجعيات القومية التى تنسب الإعلام إلى دولة بعينها وتشكله حسب إستراتيچيتها ، وتجعل سيادة هذه الدولة هى المرجعية فى مجال الإعلام، مما قد يؤدى إلى قدر من الاحتكاك بين المرجعية العالمية والمرجعيات القومية .

إن الشبكات الدولية للإعلام تنسب نفسها إلى آلية الديمقراطية ، سواء صدقت فى إدعائها هذا الانتساب أو أرادت به خداع الجمهور وتضليله ، ولو لمجرد أن هذه الشبكات ملك عمالقة فى مجال الإعلام ، هم فى الواقع أصحاب مصالح كبرى . ولا شك أنهم يملكون القدرة على تلوين وتوجيه أهداف الإعلام وحركته ومساره ، والاستعانة بما تملكه تكنولوچيا الإعلام الحديث من طرق تزويق وتحوير لها حتى يطوعوها لمصالحهم ، فى حين أن مرجعيتهم المعلنة هى الديمقراطية وحقوق

الإنسان . برغم أن من أبرز خواص الثورة الإعلامية المعاصرة أنها لا تسمح بحجب أى خبر ، أو كتم أية شائعة ، لكن فى إمكان أباطرة الإعلام أن يتلاعبوا بالأخبار والشائعات لصالحهم .

ولا شك أن القدرة على صنع المعلومة وليس مجرد نقلها ، قد تعاظم شأنها فى هذا العصر ، بفضل تكنولوچيات الإعلام ، على نحو لم يسبق له مثيل . وهى قدرة تزداد تعاظمًا فى المستقبل بسرعة المتوالية الهندسية، حتى أنشأت علاقة من نوع جديد بين الإنسان والمجتمع ، بل والعالم بأسره . ففى عصر العولمة الإعلامية لم يعد الإنسان ينتمى فقط إلى الموطن أو الموقع الذى جاء منه ونشأ فيه ، وإنما أصبح وثيق الصلة بكل ما يجرى فوق سطح الكرة الأرضية . صحيح أنه غير قادر على أن يلم بكل ما هو قابل للمعرفة فى العالم الواسع المحيط ، لكن لم يحدث من قبل أن كان التداخل والتفاعل بين الإنسان والعالم بالقدر الذى بلغه الآن . وهذه حقيقة خطيرة ومصيرية . وستكون لها أبعاد خطيرة فى تقرير مستقبل العمل الإعلامى .

وقد بدأت صورة هذا المستقبل تتشكل منذ الآن . فالصحافة فى الدول المتقدمة أوشكت أن تغير شكلها التقليدى ؛ فلن تستمر إلى أجل غير مسمى فى صورة صحف ومجلات ومطبوعات مصنوعة من ورق ، يتداولها كل إنسان فى ساعات محددة من النهار ، صباحًا ومساء مثلاً، وإنما سيحل الإلكترون محل الورق فى نقل الأنباء وتداولها على شاشات سوف تعمم بصور شتى . وشرعت الشركات العملاقة فى إنتاج جهاز صغير فى حجم علبة السجائر ، يحتوى على فاكس ، وكومپيوتر ، وتليفون، وشاشة للقراءة ، ويعمل بالبطارية . وهكذا أصبح بوسع أى إنسان - حتى التائه فى الصحراء - أن يتصل بالعالم كله فى أى وقت ، وأن يحصل على نص أى مطبوع أو كتاب ، أيا كان هذا المطبوع .

وهذا يعنى بدوره أن صورة العالم تتغير الآن بصورة جذرية ، بعد أن زالت المسافة الزمنية بين وقوع أى حدث والعلم به . وكذلك المسافة المكانية بين الموقع الجغرافى الذى يقع فيه الحدث ، وموقع من يعلم به، سوف تزول هى الأخرى . وبالتالى لم يعد انتماء المواطن انتماءً وطنيا أو قوميا فحسب بل عالميا أيضا ، وذلك لقدرته على معرفة ما يدور فى العالم بكل تفاصيله ، ربما أكثر مما يدور فى بلده . ولذلك أصبح من المستحيل فى المستقبل تصور صحافة تحكمها المحاذير الرقابية ، وتحجب عن الناس الأخبار والتحليلات ، وتضع القيود على تداول الأنباء وتفسيرها .

ولا تزال الدول الشمولية تمنع استخدام الطبق (الدش) حتى لا يستقبل الصور والأنباء التى تنهال من محطات تليفزيون العالم الخارجى عبر الأقمار الصناعية ، وحتى يظل الإعلام تابعًا لتوجهات الدولة . ومع ذلك لم تعد هذه المصادرات كفيلة بتحصين المواطنين ضد الإعلام الخارجى . ذلك أن أدوات الاتصال بالأقمار الصناعية ، تكتشف لها تكنولوچيات جديدة كل يوم . وبالفعل تم إنتاج تليفزيون يستطيع أن يستقبل إرسال العالم الخارجى بدون طبق ، تمامًا كما استغنى الراديو قبله عن الهوائى (الإيريال) الخارجى . وإذا كان من الممكن مصادرة الصحيفة ومنعها من التداول ، فمن المستحيل منع الإلكترون الذى ينفذ إلى كل مكان بلا أية عوائق . وهو أصغر من أن يرى أو يتحدد له موقع أو يتم ضبطه ، وبالتالى يتعذر وقف حركته ، ومنعه من الوصول إلى أى مكان. وهذا يعنى أن تحصين المواطنين ضد الخداع أو التزييف الإعلامى أو أى نوع من غسيل المخ لابد أن يصدر من داخلهم ووعيهم ، لا أن يفرض عليهم من خارجهم بعد أن فقدت الدولة وصايتها عليهم إذ لم يعودوا قُصرًا .

ونظرًا للسباق الإعلامى الذى لا يهدأ بل ويتسارع ويتصارع مع الزمن ، فإن الدول التى تحاول منع انتشار الأخبار ، أو منع تلقيها ، أو وضع حواجز لعرقلة تداولها ، إنما تخدع نفسها ، بل وتضر نفسها قبل أن تضر غيرها ، لأنها تحرم نفسها من خوض السباق الذى يخوضه غيرها فى مجال تطوير وسائل الإعلام وزيادة كفاءتها باستمرار . وأى تخلف أو تقاعس عن مواكبة المتغيرات ، إنما يعرض الدولة لاهتزازات تزداد حدة كلما احتكت بالغير ، عندما تجد نفسها فى مواجهة غزو إعلامى مقصود أو غير مقصود من قبل هذا الغير وتكتشف أنها لا تملك الأسلحة الكفيلة بصد هذا الغزو . ذلك أن العالم المعاصر عالم متفاوت النمو ، يملك البعض فيه دون الغير أسرار تكنولوچيا العصر ، والقدرة على تطويرها وتنميتها . فلم تعد القضية كما يتصور الكثيرون فى الدول المتخلفة ، قضية فرض قيود على الإعلام بغرض حجب عيوب وآفات متمكنة من جسم المجتمع .

وتتجلى القضية أو المأساة فى أن الهوة تزداد اتساعًا وعمقًا بين المجتمعات التى تحققت لها المعرفة والقدرة على التحكم فى مجريات الأحداث من ناحية ، وبين المجتمعات التى لاتزال ترزح تحت وطأة الجهل والتخلف والفقر والمرض والإحساس الطاغى بالإحباط الناجم عن العجز عن مسايرة التقدم وتحقيق الذات من ناحية أخرى . ففى عصر يتنامى فيه الإدراك بأن الكرة الأرضية أصبحت كرة صغيرة ، وأن الزمن يتسارع بطريقة محمومة ، وأن العولمة طوفان يكاد يقتلع الجميع من جذورهم ، فلا مكان للمتخلفين والمتقاعسين والمتحجرين .

وينطوى الإعلام المعاصر على تناقضات لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها أو التحرر منها . فمن المبادئ الأولية للإعلام أنه يفترض فيه أنه يتعامل مع معلومات صحيحة ، وأنباء محققة لا تحتمل الشك ، فى حين أن عصر

العولمة بصخبه وتدافعه وتناقضاته لا يجعل المعلومة تنطوى أبدًا على كل الحقيقة ، إذا لم تكن منافية لها أو متلاعبة بها ، وأن نسبة الخطأ فيها ، حتى لو كانت ضئيلة لا تساوى الصفر أبدًا . بل إنه أصبح من الممكن فى عصر العولمة ، اختلاق حقائق ، وتزييف الوعى ، والتلاعب به أكثر من أى وقت سبق .

وربما كان التناقض الأكثر حدة ، والأشد خطرًا ، هو التناقض الذى وقع فيه المواطن الفرد الذى تلزمه ظاهرة العولمة بالانفتاح على العالم كله واكتساب هوية عولمية ، فى حين أنه لايزال ينتمى إلى موقع محدد ، ووطن محدد ، وهوية محددة . ومن الطبيعى أن يجد صعوبة فى التوفيق بين التيارين ، خاصة إذا كان يعيش فى دولة متخلفة لا ترقى إلى مستوى العصر الذى تسقط فيه العولمة الحواجز ، وتلغى المسافات زمانًا ومكانًا، وتلزم كل مواطن بالتعامل مع العالم كله ، وليس مجرد العالم الملموس الغريب المألوف الذى يحيط به بطريقة مباشرة .

وتناقضات العولمة الإعلامية ومخاطرها لا تتوقف عند حد معين ، لدرجة أن الحدود بين الحقيقة والوهم ، بين المصداقية والكذب قد تلاشت . بل إن الوهم أصبح مؤثرًا وفعالاً أكثر من الحقيقة التى توارت ولم يعد لها وجود حقيقى . فقد أدت الثورة الإعلامية المعاصرة إلى بروز عوالم ظاهرية مرئية لكنها وهمية ولا تملك وجودًا ماديا ملموسًا . ومع ذلك فهى فى ذهن من يتابع التليفزيون ، الحقيقة الوحيدة المؤكدة . وبذلك أصبح البشر مهددين بأن يصبح الظاهر والمرئى وغير الحقيقى والوهمى هو الحقيقى والواقعى ، فى حين أن الحقيقى الفعلى هو الذى يحيطه الغموض أو الشك أو التجاهل .

وتزداد التناقضات والمخاطر تفاقمًا إذا ألقينا نظرة على حالة الإعلام فى دول العالم الثالث ، إذ إنه ليس أكثر من مرآة تعكس مشكلات

وأمراض وعيوب الدول المتخلفة أو الفقيرة . ويقع هذا الاعلام فى عدد كبير من هذه الدول ضحية لسيطرة الإعلام الأمريكى ، خاصة فيما يتصل بالتليفزيون ، فضلاً عن أن الأخبار والمعلومات التى تحصل عليها الأجهزة الإعلامية فى هذه الدول من وكالات الأنباء العالمية تصاغ وتتشكل وتتلون طبقًا للمصالح والتوجهات الأمريكية ، وبذلك تنفصل هذه الأجهزة عن ضمير الأمة ووجدانها ومصالحها القومية ، ويصبح عقلها نهبًا لكل التيارات الوافدة من الخارج بكل ما تحمله من خداع وتلوين وتصنيع أفكار مزيفة وتوجهات وهمية وآفاق مضللة ، لدرجة أن الكتاب والمفكرين الأصلاء فى أمريكا وأوروبا وقفوا بالمرصاد لهذه التيارات حتى تتجنب مجتمعاتهم آثارها السلبية . ومن الطبيعى أن تكون آثارها على الدول المتخلفة والفقيرة أشد وأنكى لعدم وجود المناعة الفكرية والثقافية الكافية لدى شعوبها حتى تتصدى لهذه الآثار أو تتجاوزها .

وكان عالم الاجتماع السلوكى البريطانى الكبير صامويل كوين قد أصدر عام ١٩٧٢ كتابه الرائد : « الشياطين الشعبية وحالات الذعر الأخلاقى » وفيه تنبأ بالسلبيات التى يمكن أن يرتكبها الإعلام وتصل بالمتلقين إلى ما أسماه «بالهيستيريا الاجتماعية» . فقد صك كوين مصطلح « الذعر الأخلاقى » فى هذا الكتاب ليصبح بعد ذلك أحد المصطلحات المهمة فى علم النفس الاجتماعى . واستخدمه للتعبير عن عملية تصنيع أو افتعال هذه الهيستيريا فى المجتمعات الحديثة من خلال أجهزة الإعلام التى لم تترك للإنسان المعاصر ملجأ كى يختبئ فيه للتأمل والتقاط الأنفاس ومراجعة الحسابات . وتنهض هذه الفكرة على أن انغماس تلك الأجهزة فى الملاحقة والمطاردة والإثارة التى تعد إحدى قيمها وأدواتها وأساليبها الأساسية ، وكذلك مبالغتها الشديدة فى تصوير أعمال عنيفة تافهة أو تصرفات سيئة وحقيرة ، من شأنه أن يجعل

هذه التفاهات والسخافات فى حجم الأزمات الاجتماعية أو الأخلاقية الكبرى ، ويضلل المتلقين فيعجزون عن تبين حقائق الأشياء والأحداث والظواهر .

ويؤكد صامويل كوين أن الخطورة لا تقتصر على المؤسسات الإعلامية فحسب ، بل تمتد لتشمل بقية مؤسسات المجتمع التى تعتمد على الأجهزة الإعلامية كمصدر للمعلومات والأفكار والاتجاهات ، بل واستلهام الأنماط السلوكية الشاذة التى بالغت فى تصويرها والتركيز عليها ، وتتعامل معها باعتبارها ظواهر وشرورًا اجتماعية سائدة ، ويمكن القياس عليها بالنسبة لظواهر مقبلة أو محتملة . وتتضاعف الخطورة عندما يتابع المهمشون فى المجتمع هذه التغطية الإعلامية المثيرة والفجة ، فتصبح هذه الشرور أو الأعمال المدانة نفسها ، أعمالاً جذابة ومغرية فى نظرهم ، نظرًا لسوء سمعتها وقدرتها الفائقة على لفت الأنظار ، فتكفل لهؤلاء المهمشين ، الشهرة ، أو فرصة الانضمام إلى جماعة اجتماعية خارجة على المجتمع ، ومع ذلك فهى تمنحهم مكانة اجتماعية قد تضعهم فى قلب الأخبار، أو إحساسًا بالأهمية أو الحماية أو وسيلة للكسب . وكان كوين قد أقام فكرته على تحليل أسلوب الإعلام البريطانى الشعبى الذى قدم صورًا عديدة لتجمعات الشباب المنحرف فى الستينيات ، لدرجة أن المجتمع البريطانى بدا وكأنه على وشك كارثة أو هاوية سيتردى فيها بلا عودة ، وأدى ذلك إلى ذعر أخلاقى اجتماعى واسع ، شارك فى تضخيمه نواب فى البرلمان ، ومفكرون وكتاب وقساوسة . وأدى ذلك بدوره إلى ازدياد عدد القابلين للانحراف الذى أصبح الطريق السهل والمباشر والجاهز لكل المهمشين . وقد أصبح مصطلح « الذعر الأخلاقى » يستخدم الآن لتوصيف كل هيستيريا اجتماعية ذات طابع أخلاقى ، ويتم افتعالها سواء بوعى أم بدون وعى

لأهداف مختلفة . ويظل الإعلام هو المتهم الأول فى هذا الافتعال بكل أشكاله المتعددة .

وكان المفكر الأمريكى ألفين توفلر قد حلل فى كتابه « تحول السلطة » حيل الإعلام وألاعيبه وفى كيفية التلاعب بعقول المتلقين وصياغة أفكارهم بل وصناعتها ثم إيهامهم بأنها من صنعهم ، وعليهم أن يتحمسوا لها ويسيروا على نهجها لأنها من ابتكارات بنات أفكارهم . ومن الحيل التى ذكرها : التلاعب بتسريب المعلومات ، والحذف ، والتعتيم ، والتوقيت ، والتنقيط ، والموج العالى ، والغموض والخلط ، والكذبة الكبرى، وقلب المضمون ، وغير ذلك من أساليب تصنيع عقول الجماهير وتوجيهها إلى آفاق وأهداف دون أن تدرى أو ربما تظن أنها من ابتكارها فتسعى جاهدة من تلقاء ذاتها لبلوغها .

فهناك حيلة تسريب المعلومات التى تبدو غير مقصودة ، وتوحى لمن يقع عليها أنه حصل على سبق صحفى أو إعلامى ، مما يحفز وسائل الإعلام المختلفة لالتقاطها ونشرها ، بحيث تحقق دون أن تدرى أهداف من قام بتسريبها عن عمد من مكمنه فى الظل أو الظلام .

وهناك حيلة الحذف التى تنتقى من المادة الإعلامية ما يراد توصيله بوعى وعن قصد ، مع حذف وإخفاء بعض التوجهات أو الوقائع ذات الدلالة التى لا تتفق مع وجهة النظر المقصودة ، وذلك تطبيقًا للمبدأ الإعلامى الذى يقول إن أسلوب توصيل الرسالة أهم فى أحايين كثيرة من مضمونها . والحذف من أدوات صياغة هذا المضمون خاصة أنه أشرف من الكذب إلى حد ما .

وهناك أيضًا حيلة التعتيم وهى ضرورية فى مواقف معينة لأن ليس كل ما يُعرف يقال ، حتى ولو لم يكن من الأسرار العسكرية أو الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية ، خاصة فى مجال الدبلوماسية والسياسة

الخارجية لأن نشر بيان فى منتهى الموضوعية والمصداقية يمكن أن يتسبب فى أزمة قد تؤدى تداعياتها إلى خسائر جمة . وهناك من الخصوم من هو على استعداد دائم لاستغلال جملة قيلت أو حتى كلمة لتحويلها إلى سلاح مضاد . وليس من الصعب ممارسة حيلة التعتيم لأنه إذا كانت أساليب الكذب فى الإعلام لا حصر لها ، فإن أساليب تجنب الكذب لا حصر لها أيضًا . وفى أساليب صياغة الرسالة الإعلامية متسع للجميع .

وهناك حيلة ضبط التوقيت الذى يحتم اختيار اللحظة المناسبة لتقديم المعلومات ، لأن اللحظة غير المناسبة يمكن أن تؤدى إلى نتيجة عكس المرجوة تمامًا . لكن الأخطر والأخبث من ذلك هو تأخير المعلومات إلى اللحظة التى لا يكون لدى المتلقى أو المرسل إليه أية فسحة من الوقت للدراسة والتحليل وإبداء الرأى الذى يناسبه . وهذه الحيلة تتكرر كثيرًا عندما يتلقى أعضاء بعض الهيئات كميات ضخمة من المستندات الخاصة بموضوع ما فى اللحظة الأخيرة حتى لا تتاح لهم فرصة اكتشاف ثغرات الضعف أو الأغراض الخفية للذين أرسلوها .

وهناك أيضًا حيلة التنقيط التى تقدم المعلومات من خلال الجهاز الإعلامى على شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية متباعدة ، بحيث يبدو الجهاز مشاركًا فى تغطية الموضوع وتفسيره ، لكنه لا يقدم كل البيانات والمعلومات دفعة واحدة لأهداف خاصة بالقائمين عليه والذين قد يقصدون التخفيف من حدته حتى لا يصبح قضية ملتهبة .

كذلك هناك حيلة الموج العالى عندما يشكو الجمهور من أنه لا يتلقى أية معلومات عن موضوع يهمه ويريد أن يلم بتفاصيله . ولغرض ما لايريد الإعلامى المسئول أن يطرحه بالبساطة التى قد تسبب مشكلات هو فى غنى عنها ، وبالتالى فإنه يلجأ إلى سد الأفواه ببث الموضوع برمته دفعة

واحدة فى زمن قياسى ، ثم لا يعود إليه مرة أخرى بحجة أنه انتهى من تغطيته . وغالبًا ما يفشل الجمهور فى الوصول إلى الحقيقة بسبب هذه اللهفة المفتعلة .

أما حيلة الغموض والخلط فأصبحت من الحيل المفضلة والشائعة فى عصر العولمة . فوسط هذه الغابة الإعلامية المتشابكة والغامضة ، يسهل خلط الحقائق وطمس الوقائع وتغليف الأحداث الفعلية بجو من الشك والريبة بحيث يعجز المتلقون عن الإمساك بها أو حتى الاقتراب منها ، هذا فى الوقت الذى يبدو فيه الجهاز وكأنه يقوم بخدمته الإعلامية على خير وجه . خاصة أنه فى تيه العولمة وشتاتها يصعب إيجاد المرجع الذى يختبر مصداقية ما يتم إرساله .

وبرغم تشدق أجهزة الإعلام بقيم المصداقية والموضوعية والأمانة وشرف الكلمة ، فإن بعضها لا يزال يلجأ إلى حيلة الكذبة الكبرى التى ابتكرها جوزيف جوبلز وزير الدعاية فى عهد هتلر . ويعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة ، يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية ، ولكن بشرط الاحتفاظ بقدرتها على الإقناع أطول مدة ممكنة حتى ينساها الناس من تلقاء أنفسهم بعد أن تكون قد أدت وظيفتها المنشودة .

أما حيلة قلب المضمون فتتطلب قدرًا كبيرًا من الجرأة لأنها تقضى بقلب معنى الرسالة تمامًا . ولا يقدر على هذه الحيلة سوى أجهزة الإعلام فى الدول الشمولية التى لا تزال تحافظ على أقدم حيلة إعلامية عرفها الإنسان وأكثرها انتشارًا ، وهى حيلة السرية التى غالبًا ما تكون متصلة بالمسائل العسكرية والدبلوماسية . لكن النظم الشمولية تذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ يمكن أن تعتبر الأرقام الخاصة بمحصول البرسيم من أسرار الدولة ، وهناك دول أخرى تعتبر كل شىء سرا بشكل مسبق

حتى يتم التصريح بالنشر . أما الدول الديمقراطية التى لا تسأم من رفع شعار الشفافية والمصارحة والعلانية فإنها تمتلك مطبخًا إعلاميًا سريا لا يعمل به سوى أمهر الطباخين الذين يتفننون فى طهى أفخر الأطعمة وألذ المأكولات ثم يقدمونها لإشباع نهم الجمهور الذى لايدرك كيفية طهيها ، لكن جهله لا يقلل من استمتاعه بها .

ويقول ألفين توفلر إن كل هذه الحيل والألاعيب تمارس فى الوقت الذى ترفع فيه شعارات « المواطن العالم بمجريات الأمور » ، و« حق الجماهير فى المعرفة » والذى يعد فى مقدمة حقوق الإنسان ، خاصة فى عصر العولمة . بل ويضيف توفلر قوله بأن هذه الحيل لم تعد أكثر من ألاعيب أطفال بعد التطور الهائل فى تكنولوچيا الإعلام والمعلومات . وقد اقترب الوقت الذى سيجد فيه الإنسان نفسه مجرد ريشة فى مهب أعاصير العولمة ، ثم يتكلمون عن حريته فى الاختيار !!

وفى الدول التى ترفع أعلام العولمة خفاقة ، فإن سعادة المسئولين فيها بأجهزة الإعلام لا توصف ، لأنها تسهل لهم الانطلاق إلى أهدافهم بلا عوائق تذكر . فقد أصبحت هذه الأجهزة سواء فى الدول الديمقراطية أو الشمولية بمثابة الشريك القوى والمسيطر فى أى قرار يتخذه الإنسان فى حياته اليومية العادية ، بل يمكن أن تدفعه إلى الإقدام على خطوة لم تخطر بباله أصلاً . فهى التى تحدد له تمرينات الصباح التى يمارسها ، وأنواع الأطعمة والمشروبات التى يتناولها على مائدة إفطاره ، والنكات التى يضحك لها أو يستخفها ، والأنباء التى يتقبلها دون أن يجهد نفسه فى اختبار مدى مصداقيتها ، والسياسات التى يفتح لها آذانه وعيونه أو يرفضها فى اشمئزاز ، والحروب التى يتحمس لها أو يلعنها ، والسلع التى يشتريها ، والفضائح التى يلاحقها ، وأشكال الحب التى يمارسها ، والعلاقات التى يتحرك فى إطارها وعبارات الغزل التى

ينطق بها فى لحظات الصفاء ، والحبوب التى تعيد إليه فحولته الجنسية، والأفكار التى تستفزه وتثير كراهيته ، والجرائم التى يتجاهلها ، والحقوق التى يتمسك بها أو يتغاضى عنها ، والخصوم الذين يمقتهم ، والثقافة الأثيرة إلى فكره .

فقد أصبح الإنسان يعيش حياة إعلامية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات . فليس هناك دليل له إلى قلب الحياة ودواماتها سوى أجهزة الإعلام التى تلح عليه ليل نهار ، وتستهلك طاقته الفكرية والجسدية على حد السواء ، ثم تستأذنه فى ترك « حرية الاختيار » له !! وإذا كان أنصار العولمة يربطون بينها وبين الحرية والديمقراطية والليبرالية ربطًا محكمًا ، فإن الفروق الإعلامية بين الدول الديمقراطية والدولة الشمولية ، أو بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث ، أوشكت أن تتلاشى . ذلك أن هدف الإعلام الديمقراطى أو الشمولى هو اصطياد الإنسان وحبسه فى حظيرة القطيع حتى لا يخرج عن حدوده المرسومة بدقة . ولعل الفارق الوحيد بينهما أن الإعلام الشمولى يستخدم أسلحة الأمر المباشر والتهديد والوعيد لتغييب العقل حتى تسهل القيادة ، فى حين يستخدم الإعلام الديمقراطى أسلحة الرأى المتبادل والإغراء والوعد بجنة قادمة لتغييب العقل أيضًا حتى تسهل القيادة . أى أن الفارق الوحيد يكمن فى أسلوب اصطياد الإنسان وقنصه لتقديمه لقمة سائغة للحاكم الفرد فى النظام الشمولى ولرجل الأعمال فى النظام الديمقراطى.

وفى الواقع أن ثورة المعلومات لم تحقق شيئًا يذكر لدعم الديمقراطية. فعلى الرغم من الوعود بدعم عمليات المشاركة الجماهيرية من خلال الوسائل الإلكترونية التى تحقق التفاعل الفورى والحوار البناء ، وما يقال عن الاجتماعات الإلكترونية للمدينة أو القرية من خلال شبكات الاتصال،

فإنها لم تتحول حتى الآن إلى ظاهرة تستحق الذكر . كما أن ثورة المعلومات قادرة على إنهاء خصوصية الأفراد وحقهم فى الحفاظ على حرماتهم وأسرارهم الخاصة ، إذ إن قواعد المعلومات المرتبطة بعضها بالبعض الآخر والتى تحتوى على أسماء الأفراد وعناوينهم ووظائفهم وحالتهم الاجتماعية والصحية بل ونوعية مشترياتهم - عن طريق الإقبال النهم على استخدام الكروت الائتمانية والممغنطة وغيرها - هذه القواعد أصبحت تهدد مستقبلهم وقد تعرضهم لمخاطر لم تكن فى حسبانهم . وقد ازدادت قدرة المنحرفين على رصد تحركات الأسوياء دون اتخاذ أى إجراء لردعهم . بل إن هناك شركات أمريكية تطلق أقمارًا صناعية للتجسس الشخصى ، وعملها مشروع تمامًا ومفتوح لأى فرد عادى يريد رصد تحركات ومواقع شخص آخر مقابل أجر تحدده الشركة !!

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ثورة المعلومات تغزو الخصوصية الثقافية لمختلف المجتمعات ، وتهدد ذاتيتها الحضارية ، وهى مشكلة ليس لها حل سوى العمل على تخفيف آثارها . ذلك أن تكنولوچيا الإعلام فى حد ذاتها سلاح محايد ، يمكن استخدامها لازدهار الحضارة الإنسانية وتوفير الحياة الكريمة لكل البشر ، كما يمكن تحويلها إلى أداة مدمرة لكل ما أنجزه الإنسان فى عصوره السابقة . فالعبرة فى النهاية بالغاية الإنسانية وليست بالبراعة التكنولوجية التى هى مجرد وسيلة ، ولابد أن تظل الآلة فى خدمة الإنسان لا أن يصبح هو تحت رحمتها .

★ ★ ★

الفصل السابع

القنـــاع الثقافـــى

يضع المؤرخ الأمريكى المعاصر رونالد ستيل على وجهه القناع الثقافى للعولمة ، ويبشر العالم أجمع بحلول العصر الذى ستسود فيه ثقافة هوليوود وماكدونالدز ، أى ثقافة أفلام الحركة والعنف والجريمة والجنس والتكنولوچيا العالية وكذلك ثقافة البطاطس وفول الصويا والكيتشاب . وقد يتساءل البعض : لماذا البطاطس بالذات ؟ والإجابة عن هذا السؤال أن الأمريكيين فقراء للغاية فى رموزهم الثقافية والحضارية ، فهم دولة احتفلت فى عام ١٩٧٦ بمرور قرنين من الزمان على إنشائها . وكانت البطاطس هى المحصول الذى قدمه الأمريكيون للعالم الذى لم يعرفه إلا بعد اكتشاف كولمبس لأمريكا عندما وجد الهنود الحمر يزرعونها ويأكلونها مسلوقة ومشوية . ولذلك اعتبر الأمريكيون البطاطس أحد رموزهم الثقافية والحضارية الشحيحة لأنها كانت إحدى رسالاتهم إلى العالم . ومن هنا اكتسبت محلات ماكدونالدز هذه الهالة الأمريكية لتخصصها فى ثقافة البطاطس التى بشر بها الأمريكيون العالم ، لدرجة أن بوق العولمة الجهير توماس فريدمان أفرد لها فصلاً كبيرًا فى كتابه الدعائى الفج « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » ، وهو ما يتفق فيه تمامًا مع رونالد ستيل عندما قال :

« لم يكن الاتحاد السوفيتى أبدًا بل ولا الولايات المتحدة ذاتها ، بمثابة القوة الثورية الفعلية . إذ إننا نؤمن إيمانًا جازمًا بأنه يتحتم على مؤسساتنا أن تضع حدا لتحركات الآخرين بدون استثناء بحيث يلتزمون مكانهم عند كومة رماد التاريخ . فنحن نتبع نظامًا اقتصاديا تمكن بمنتهى الكفاءة من دفن كل الأشكال الأخرى للإنتاج والتوزيع ، وإن كان قد ترك فى أعقابه ثروة هائلة وأحيانًا تدميرًا هائلاً أيضًا . أما رسالتنا الثقافية فنبعث بها إلى كل أرجاء المعمورة عن طريق هوليوود وماكدونالدز لكى تخلب لب مجتمعاتها ، ولكى تقلبها رأسًا على عقب أيضًا . وعلى النقيض من غيرنا من قوى الإمبريالية التقليدية ، فنحن لا نقنع بمجرد إخضاع الآخرين لسلطاتنا ، بل نصر أيضًا على أن نجعلهم مثلنا ، ليس على سبيل القهر ولكن لمصلحتهم الخاصة بطبيعة الحال !! ونحن أيضًا من أقوى المبشرين تصميمًا فى العالم لأننا نحتم أن يكون العالم ديمقراطيا ، وأن يكون رأسماليا كذلك ، وأن يكون مرتبطًا بالرسائل المدمرة لشبكة الاتصال العالمية . وبالتالى لا غرو فى أن كثيرين من البشر يشعرون بأنهم مهددون بالمثل الذى نضربه لهم » .

إن هذه الدعاية الفجة لابد أن تشكك فى صفة رونالد ستيل كمؤرخ فليس هكذا يتكلم المؤرخون . ولعلها هفوة منه أو جرأة أكثر من اللازم عندما يقارن العولمة أو الأمركة بقوى الإمبريالية التقليدية على أساس أنها لا تسعى لإخضاع الآخرين لسلطاتها ، لأن هذا لا يشبع نهمها للسيطرة والسطوة والغطرسة . فقد تخطت مرحلة الاستعمار القديم إلى مرحلة الاستنساخ الجديد ، فهى تصر على أن تكون الشعوب الأخرى نسخة مكررة وصورة طبق الأصل منها . وتعلنها على الملأ بلا أية حساسية أو حرج أو خجل ، مما يدل على أن تقاليد راعى البقر أو الشريف الذى يحكم المدينة بمسدسه لاتزال من الموروثات الأثيرة فى

الوجدان الأمريكى . فهو يتحكم فى الناس ويفرض عليهم وصايته ليس لخلقه أو لعلمه أو لحكمته أو لخبرته الإنسانية العميقة أو لجاذبيته الشخصية وإنما لأنه أسرع من يطلق الرصاص فى المدينة . لكن الدرس الذى لقنته هوليوود للعالم من خلال أفلامها ، أن دوام الحال من المحال ، وأنه لابد أن يظهر من هو أسرع منه فى إطلاق الرصاص ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وأن ينتزع زمام السلطة منه إما بإجباره على التنازل عنها أو بقتله. ومع ذلك فإن من المحتمل أن الغطرسة التى أصابت العولميين الأمريكيين بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ومعه نظام القطبية الثنائية قد أعمت أعينهم وقلوبهم وعقولهم عن استيعاب الدرس الأثير فى أفلام رعاة البقر.

وكان توماس فريدمان أذكى من رونالد ستيل بمراحل . فعلى الرغم من حماسه الجارف للعولمة ومهارته فى ركوب أمواجها ، فإنه لم يتورط فى كشف أوراقه بهذا الشكل ، بل وضع على وجهه أقنعة حماية البيئة والثقافات المحلية كروافد لتغذية الثقافة العالمية أو العولمية . ففى كتابه « السيارة ليكساس وشجرة الزيتون » يرفض أية محاولة - تحت أى مسمى - للقضاء على تميز بيوت الناس ، إما بتجانسها وإما بتدميرها بيئيا ، لأنه يرى فى ذلك خطرًا داهمًا ليس على التراث الثقافى وحده ، بل على تماسك النسيج الاجتماعى كله . ويأتى حرصه على استمرارية التراث الثقافى ونموه لأنه من أقوى أشكال الاقتناع الاختيارى الذى يضبط الاندفاع فى سلوك البشر ، ويمنح الحياة شكلاً ومعنى ، ويرسخ منظومة متكاملة ومتناغمة من العادات ، والضوابط السلوكية ، والآمال ، والتقاليد التى تبلور كيان الحياة ومعناها ، وتدعم كيان المجتمع وترسخ دعائمه . أما إذا اقتلعت العولمة الجامحة الثقافات والبيئات المتعددة والمتنوعة من جذورها الضاربة فى أعماق التراث الحضارى ، فإنها فى الوقت نفسه تمزق النسيج الحيوى الذى بدونه لا تقوم للحياة الاجتماعية والثقافية قائمة .

ولا ينكر فريدمان حماسه للعولمة المتواصلة أو المتجددة ، لكنه ينبه فى الوقت نفسه إلى استحالة بناء مجتمع ناهض ومتطور - وهو ضرورة ملحة لإقامة نظام العولمة على أسس متينة - مع تدمير الأساسيات الثقافية التى ترسخ هذا المجتمع ، وتمنحه الثقة بالنفس والتماسك حتى يستطيع أن يتعامل مع العالم من منطلق الثبات والقوة والرسوخ . ولذلك يشعر فريدمان بالقلق تجاه الدول النامية التى تغرق فيها العولمة ما يميزها عن غيرها من خصائص ثقافية وتراثية . والمسألة فى نظره تتجاوز مجرد الاهتمام السياحى الضيق فى أن تظل مناطق متفردة ومبهرة ، ذلك أن البيئة هى شرط ضرورى لوجود التراث الثقافى المتصل الذى بدونه لن يكون هناك المجتمع المتواصل المستمر الذى بدونه لن تكون هناك عولمة متصلة ومستمرة . أى أن التنوع الثقافى البيئى شرط أساسى للعولمة كمنظومة تحمل فى طياتها كل عناصر التناغم والتفاعل والحيوية والتجدد .

إنها لكارثة كبيرة إذا أدت العولمة بالإنسان إلى شعور جارف بالغربة والضياع عندما يفتقر إلى الجذور التى تربطه بأية أرض يعيش أو يتحرك عليها ، بل وعندما يكتشف أن ثقافته التى عرف الكون والحياة من خلالها ، والتى ترسخت عبر العصور والأجيال ، أنها قد محيت من الوجود إلى غير رجعة ، ليس نتيجة تطورات جذرية أدت إلى تغييرها تمامًا ، بل نتيجة ثقافة عالمية عقيمة اجتاحت مجتمعه الإقليمى أو المحلى دون استئذان لتدمر أبنيته الثقافية ، وتقيم على أطلالها كيانات شائهة غريبة من صنع غرباء أو دخلاء .

ولا يطالب فريدمان بالمحافظة على كل تراث ثقافى فى العالم كما هو تمامًا ، لأنها محاولة عقيمة بل ومستحيلة ، وفى الوقت نفسه لا يرغب فى الاحتفاظ بتراث ثقافى لا يمتلك قوة الدفع الداخلية أو

التماسك أو التفاعل أو الحيوية اللازمة للانبثاق المتجدد . والقانون الذى ينطبق على الكائنات الحية ينطبق أيضًا على الثقافات الإنسانية التى يعتبر انبثاقها وتطورها وازدهارها ثم اندثارها جزءًا من قانون التطور . لكن فريدمان يصف ما يجرى الآن نتيجة للعولمة بأنه تطور توربينى ، ويحمل فى طياته ظلمًا واضحًا ، بعد أن أصبح العالم بلا أسوار ولا حواجز ولا سدود لدرجة أنه حتى بعض الثقافات القوية أصبحت عاجزة عن مواجهة اجتياح الثقافة الإلكترونية ، وأصبحت فى حاجة إلى مدد من نوع ما كى يساعدها على البقاء ، وإلا فإن الاجتياح الإلكترونى سيدمرها بمعدل يتجاوز طاقتها على التجدد وسط تيارات التطور الجامح والمحموم .

وكان جيمس وولفينسون رئيس البنك الدولى واحدًا من المهمومين بهذه القضية الثقافية والحضارية ، فبدأ برنامجًا للإقراض الثقافى من البنك الدولى ، بالإضافة إلى الإقراض التنموى المعتاد ، لإيمانه بأن اندثار ثقافة أى مجتمع من المجتمعات لا يعنى سوى ضموره وانقراضه هو نفسه . وكان على وولفينسون أن يتصارع كل عام مع وزراء المالية الذين يشكلون مجلس إدارة البنك الدولى والذين لا يعرفون سوى لغة المال والمادة ، ولا يرحبون باستمرار تمويل هذا البرنامج . وكان رد وولفينسون المفحم تساؤلاً لا يمكن تجاهله أو دحضه :

« هل يمكن أن تتخيلوا إنجلترا بدون تاريخها ؟ هل يمكن أن تتصوروا كيف تكون حال فرنسا إذا زرناها ولم نجد أثرًا لثقافتها ؟ حسنًا ، إذا كنتم عاجزين عن تصور هذه البلدان بدون ثقافتها ، فلماذا تحرمونها من الدول النامية التى هى فى حاجة إليها أشد منكم ؟ ولن يكون فى استطاعتكم الأخذ بيد الناس نحو التقدم إلى الأمام دون أن تكون لديهم معرفة ووعى بالقاعدة أو الماضى اللذين جاءوا منهما ؟» .

ويعلق فريدمان على برنامج وولفينسون بأن أفضل جزء فيه هو ذلك الذى يفرض على الدول التى تتمتع بالمساعدات الثقافية ، أن تستخدم ١٥٪ منها لتمويل الفنانين والمصورين والشعراء والحرفيين الممارسين لحرف تراثية ، حتى لا تتحول مساعدات البنك الدولى إلى مجرد الحفاظ المتحفى على التراث الثقافى ، وليست تنميته بصفته كيانًا حيا يمارسه الناس فى حياتهم اليومية . ويعترف فريدمان بأنه لن يكتب الاستمرار للعولمة - إلى حد ما - إلا بمدى نجاح كل الناس فى استخدام المرشحات اللازمة لتنمية تراثهم الثقافى وحماية بيئتهم ، لأن كلا منهم فى أمكانه أن يحصل على أفضل ما لدى الآخرين من هذا التراث الثقافى.

لكن لابد أن يذهل القارئ عندما يكتشف مدى الضيق الذى يعانى منه الأفق الثقافى عند فريدمان إذ إنه يتصور أن من أهم خصائص التبادل الثقافى هو تذوق أطعمة الشعوب المختلفة . فهو شخصيا سيكون سعيدًا عندما يتذوق السوتشى والكابوكى اليابانى ، فى حين يستمتع اليابانى بمذاق ماكدونالدز وديزنى اللذين ينتميان إليه كأمريكى . هذا هو مفهومه المحدود لتبادل الثقافات فى إطار العولمة التى تتيح لمعظمهم فرصة الانتقاء والاختيار بالفعل . فهو يرى أن تذوق الأمريكى للسوتشى ومشاهدته لمسرح الكابوكى اليابانى هو تبادل ثقافى أمريكى يابانى ، أى أنه يختزل الثقافة اليابانية الراسخة والعريقة فى مجرد طعام أو عرض مسرحى لا يمكن أن يتقبله سوى اليابانى القح ، كذلك فهو يختزل الثقافة الأمريكية فى مجرد سندويتشات البطاطس والكيتشاب التى يقدمها ماكدونالدز الذى حصل على دعاية لا تقدر بمال من جراء تكرار ذكره فى كتاب فريدمان كما لو كان فتحًا ثقافيا مظفرًا ، ولابد أن فريدمان كيهودى وعولمى قد حصل على المقابل من هذه الدعاية المتكررة فى

كتاب يفترض فيه أنه دراسة علمية جادة وليس دعاية صحفية عابرة ، كما وضع اسم السيارة ليكساس فى عنوان الكتاب كدعاية صريحة لها وهو ما لا يمكن أن يحدث فى أية دراسة علمية أو غير ذلك . كذلك فإن مشاهدة اليابانى لمدينة وولت ديزنى التى تعرض لمحات من التاريخ الأمريكى بطريقة مسلية وجذابة ، هو نوع من السياحة الطريفة والعابرة، وليس توغلاً فى أنماط الثقافة الأمريكية المتنوعة والمتعددة بحكم تنوع وتعدد مصادرها ومنابعها . ولذلك إذا كنا نتفق مع المنظور الفكرى لتبادل الثقافات عند فريدمان ، فإننا نختلف معه تمامًا فى النماذج والتطبيقات التى دلل بها على منظوره الثقافى .

ومع ذلك يتضح ذكاء فريدمان عندما يطالب أن تتحول العولمة إلى نوع من الاتحاد الكونفيدرالى بين ثقافات متميزة وليست متجانسة ، بحكم أن التنوع هو مصدر للتفاعل والحيوية والتجدد ، أما التجانس فيؤدى إلى التقولب والتحجر والتجمد الذى يحيل الحيوية الثقافية إلى مجرد حفريات. فلابد أن تساهم العولمة بأدواتها وطاقاتها وأسلحتها فى عالم يسعى إلى المزيد من التنوع الثقافى ، ويتجاوز كل أشكال النمطية التى تفتقر إلى الروح ، حتى يكتب لها الاستمرار والتجدد . ولذلك يستشهد فريدمان بكاتب من نفس عقيدته ومذهبه وهو يارون إزراحى عندما يقول: « ليس أمام العولمة سوى أن تسعى لتجانسنا على السطح فحسب، فى حين تظل جذورنا الثقافية المحلية مستمرة ، أو أن تسعى لتجانسنا حتى الجذور ، وتصبح بالتالى أداة للتدمير البيئى والثقافى والسياسى » .

والحفاظ على التراث الثقافى ليس من باب الرفاهية والكماليات كما قد يظن البعض . فهو الدافع الأساسى الذى يجعل الناس يحافظون على بيئتهم ضد كل عوامل التدهور والتحلل ، ذلك أن أشد خطر يهدد البيئة بالانهيار والاندثار يتمثل فى غياب الوعى الثقافى عن أبنائها . ولابد أن

يدركوا أن رفاهيتهم رهن بهذا الدافع للحفاظ على بيئتهم . والعولمة الحضارية الحقيقية لا يمكن أن تهدف إلى التضحية بالثقافة ، أى التضحية بالبيئة ، أى التضحية بالبشر فى النهاية من أجل الرخاء المادى، فهذا هو منتهى التناقض الذى يمكن أن يؤدى إلى كوارث لاحدود لها ، ولذلك يقول فريدمان : إن أفضل أسلوب لحماية هرم أو موقع للتنقيب عن الآثار أو حى له طابع فريد ، هو مساعدة من يعيشون حوله أو بالقرب منه حتى تصبح مهمة الحفاظ على تراثه سهلة ومريحة لهم .

ويتخذ فريدمان من الجنوب الفرنسى نموذجًا حيا ومعاصرًا لأساليب الحفاظ على البيئة المحلية ، وبالتالى على التراث الثقافى الذى يمثله . وهو حفاظ أوروبى وليس فرنسيا فحسب ، ذلك أن ألمانيا تقدم عن طريق الاتحاد الأوروبى دعمًا للزراعة الفرنسية التى تجسد تراثًا بيئيا وثقافيا فى المقام الأول ، بحيث يظل صغار المزارعين الفرنسيين ، ومن ثم صغار التجار ، وبالتالى صغار القرى ، صامدين دون مسخ لهويتهم البيئية والثقافية ، وذلك برغم الضغوط الاقتصادية العالمية التى تحاول إجبارهم على تجميع المزارع وتحويل القرى إلى أسواق للاتجار فى كل شىء . وإعجاب فريدمان بتجربة الجنوب الفرنسى كنموذج يمكن أن يحتذى ، يرجع إلى حماسه للإستراتيجية التى تضع نصب عينيها القيمة الحقيقية والعملية للحفاظ على التراث الثقافى ، والتي توجد المنظومة التى تجمع سياسات زراعية أوروبية مشتركة ، وتسهل انتقال الأموال عبر الحدود ، بهدف دعم زراعة المساحات الصغيرة ، وبالتالى الحفاظ على القرى الصغيرة وبيئتها وثقافتها فى تلك المناطق ، وحمايتها من أعاصير العولمة الاقتصادية . فهى بالنسبة لهم أحد مصادر الخصوبة الثقافية . ويؤكد فريدمان على حاجة البشرية إلى مثل هذه الأنواع من شبكات الأمان الاجتماعى الكفيلة بصد كل ما يهدد التراث الثقافى للإنسان .

ويجب على القادة السياسيين أن يضعوا إستراتيجية دائمة ومتجددة لتوعية الشعوب بالضرورة الحيوية لشبكات الأمان الثقافى التى يمثل الدفاع عنها ، دفاعًا عن مستقبلها نفسه .

وهذه الإستراتيجية فى أشد الحاجة إلى قوانين حاسمة لتطويق المحميات فى مواجهة كل من يحاول اختراقها ، وللحفاظ على المناطق المتفردة وتراثها الثقافى من التطورات الخبيثة والغزوات الماكرة التى تسعى إلى التجانس وطمس الهوية المحلية . وكذلك تحتاج هذه الإستراتيجية إلى مخططات يسهر على تنفيذها قادة إداريون وسياسيون لا يملكون ضميرًا أخلاقيا فحسب ، بل ضميرًا حضاريا يؤمن بالقيمة الحقيقية للحفاظ على التراث والثقافة . أما الإداريون والسياسيون الذين يمكن شراء ضمائرهم وذممهم تحت ضغط الإغراءات المادية للعولمة ، فهم أخطر أعداء البيئة والتراث الثقافى .

وإذا كانت العولمة - فى نظر فريدمان - تيارا لا يمكن التصدى له أو تجاهله ، فإنه من الحكمة أن تستفيد الثقافة المحلية من قوى الدفع التى تحتوى عليها ، لا أن تدخل فى مواجهة معها ، أو تحاول صدها بالانغلاق على ذاتها ، أو تجاهلها ، فهذه كلها محاولات عقيمة ؛ لأن التيار الجارف أقوى من الذين يهرعون لبناء الأسوار والسدود ويصرون على الارتفاع بها أعلى وأعلى . فهم فى وهمهم يظنون أن الاجتياح الإلكترونى يمكن التصدى له ومنعه مثل الاجتياح العسكرى التقليدى ، ولا يدرون أن هذه الأسوار والسدود سوف تتساقط كبيوت الرمال، لكن المأساة ستتجلى مع هذا السقوط العظيم عندما يجد الناس أنفسهم وهم يفقدون هويتهم الثقافية لأنهم لم يملكوا الحصانة الكافية للاستيعاب والهضم والإفراز الجديد الأصيل ، وبالتالى يصبحون لقمة سائغة لثقافة أخرى يمكنها ابتلاعهم وهم يعيشون مطمئنين داخل أسوارهم ، بل إن بلادهم ستصبح

معبرًا تمر من خلاله دول وثقافات أخرى وهم قانعون بمقاعد المتفرجين، بل وعرضة لامتصاص عناصر ليست جزءًا من ثقافتهم ، بل ومضادة لها ومتنافرة معها ، فى حين أنهم يظنون أن هذه العناصر جزء حى من ثقافتهم الأصيلة . فعندما يحدث الانغلاق على الذات ، يغيب الوعى بروح العصر ، ويصبح الإنسان ريشة فى مهب الرياح ، حتى فى عصور ما قبل العولمة .

كان التفاعل بين الثقافات المحلية عبر التاريخ هو المنبع الرئيسى الذى استمدت منه الثقافة الإنسانية والعالمية حيويتها . وهذا المبدأ ينطبق من باب أولى على عصر العولمة التى فتحت معظم المنابع بين معظم الدول للمزيد من التدفق الثقافى جيئة وذهابًا ، وذلك للمزيد من التفاعل والحيوية والخصوبة ، وليس للتجانس والتقولب والتنميط كما يظن البعض أو يتمنى كما فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص . فالتفاعل الثقافى هو امتصاص صحى أو استيعاب فكرى وسلوكى ، يتجلى عندما يتمكن مجتمع ما من أن يستوعب عنصرًا من خارجه ، ثم يهضمه ويتبناه كأنه نابع منه ، وأن يعيد صياغته وإفرازه ليتناغم مع إطاره المرجعى ، وينسى تمامًا أنه دخيل عليه لأنه لم يعد كذلك . والتفاعل الصحى يقتبس أكثر العناصر إيجابية من الثقافات الأخرى ، ثم يتم تبادل الاقتباس والاستيعاب والهضم ، فتزدهر الثقافات ومعها كل الكائنات والمجتمعات . فليس هناك تناقض بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، فكلها قوى للدفع الحضارى .

لكن توماس فريدمان لا يستطيع أن يرتدى هذا القناع الثقافى الحضارى لمدة طويلة ، إذ سرعان ما يكشف عن وجهه الحقيقى لندرك أن العولمة الثقافية فى نظره هى أمركة ثقافية فى الواقع ، لكنه ينفى تمامًا أن الولايات المتحدة تحاول أن تجبر الدول الأخرى على الأمركة

الثقافية ، بل يؤكد أن هذه الدول هى التى تلهث وراء النموذج الأمريكى لتحاكيه ، لأنها لا تجد أروع وأعظم وأرفع منه . وأحيانًا تعشى الأضواء الأمريكية عيونها لدرجة أن سلوكها يصبح نوعًا من محاكاة القرود لما يطلبه القرداتى ، ولدرجة أن فريدمان ينهى كتابه بنشيد « حفظ الله أمريكا » وهو يقول إنه لا يوجد نموذج ثقافى وحضارى على الأرض اليوم أفضل من أمريكا ، ولذلك فهو يؤمن بشدة بأنه يجب على البشرية جمعاء أن تكون أمريكا فى أفضل حالاتها ، الآن ومستقبلاً وإلى الأبد ، حتى يمكن للعولمة أن تملك القدرة على الاستمرار . وآخر جملة يختم بها كتابه الدعائى المحض هى أنه فى إمكان أمريكا أن تكون ، بل ويتحتم عليها أيضًا أن تكون ، منارة للعالم أجمع ، وليعمل جميع البشر على عدم تبديد هذا الإرث الثقافى والحضارى العظيم !!!

ويستشهد فريدمان بأقوال رجل أعمال ماليزى هو إسحق إسماعيل الذى يمتلك امتياز محلات الدجاج الأمريكية المشهورة « كنتاكى فرايد تشيكين » فى ماليزيا ، عندما قال إن الماليزيين لا يحبون مذاقها فحسب، بل يعشقون ما تمثله بالفعل : روح العصر ، والأمركة ، ومجاراة الموضة . إن أى شىء غربى ، خاصة إذا كان أمريكيا ، يحبه الناس فى ماليزيا إنهم عندما يلتهمون هذا الدجاج ، يسعون إلى تقمص الشخصية الأمريكية . والدليل على ذلك أن الناس فى المدن الريفية الصغيرة فى ماليزيا يصطفون فى طوابير أمام محلات « كنتاكى فرايد تشيكين » ، بل ويأتون من كل حدب وصوب للحصول على هذا الدجاج . فهم يريدون أن تكون لهم صلة وثيقة بأمريكا ، لأنهم يحبون كل ما هو عصرى ، ويشعرون بأنهم عصريون عندما يأكلونه !!

ثم يعلق فريدمان على كلام رجل الأعمال الماليزى صاحب امتياز «كنتاكى فرايد تشيكين» ، بقوله : إن الذهاب إلى هذه المطاعم الأمريكية

فى المناطق الريفية فى ماليزيا هو أرخص رحلة يمكن لكثيرين من الماليزيين القيام بها إلى أمريكا . وبذلك اختزل فريدمان الثقافة الأمريكية ذات المصادر المتنوعة ، والأعماق المتعددة ، والفلسفات والأعمال الفكرية والأدبية التى أضافت الكثير إلى الإنسانية ، اختزلها إلى سندويتشات البطاطس واللحم الممزوج بفول الصويا والكيتشاب ، ووجبات الدجاج المحمر ، وفطائر البيتزا ، مما يعرى مدى ضيق أفقه الثقافى الذى أدى به إلى محاكاة الدبة التى قتلت صاحبها خوفًا عليه من ذبابة حطت على وجهه وهو نائم ، فأصابته بحجر ثقيل قضى عليه . كذلك فإنه يدلل على حججه بأقوال رجل أعمال ماليزى - مثل ملايين رجال الأعمال الذين ينتشرون فى الأرض الآن - أصبح مليونيرًا بفضل الدجاج الأمريكى ، فهل كنا نتوقع منه أن يهاجم مصدر نعمته ورفاهيته ؟! فى حين أن الماليزيين كانوا يعشقون دجاج التاندورى الهندى الشهير الذى لا يعادله فى طعمه اللذيذ أى دجاج آخر بشهادة أفخر مطاعم العواصم الغربية نفسها ، أما الدجاج الأمريكى المحمر فيمكن لأية ربة منزل أن تطهو أفضل وألذ منه دون أن تعرف الخلطة السرية أو السحرية التى تتيه بها محلات كنتاكى على العالم فخرًا . فقد عرف العالم سر القنابل الذرية والهيدروچينية والنيترونية ، ولم يعرف بعد سر الخلطة السحرية . أى أن المسألة هى غسيل مخ بأجهزة الدعاية والإعلام حتى يظن البسطاء والسذج أنهم يجارون الموضة ويعيشون على مستوى العصر !!

وإذا كانت الأجيال التي عاصرت ما قبل الأمركة تملك من المناعة ما يساعدها على تعرية الأهداف الحقيقية لعمليات غسيل المخ المتجددة والمتواصلة ، فإن الأجيال الجديدة لا تملك مثل هذه المناعة نظرًا للدوى الإعلامى والدعائى الصاخب بكل أنواعه ، والذى لا يمنحها فرصة المقارنة أو التأمل أو اكتشاف الدلالات الكامنة وراء السلوكيات التى

تقمصتها فى غيبة من الوعي . ولا يخفى فريدمان سعادته الغامرة بهذا الوعى الغائب ، فيقول إن العولمة أصبحت اليوم ، سواء فى الدول الغنية أو الفقيرة ، أداة نشر الفانتازيا الأمريكية حول العالم . أى بيع شطحات الخيال التى تتحول مع الوقت إلى نوع من إدمان الأوهام التى تجعل الإنسان يسلك كالمنوم المغناطيسى الذى يلبى أوامر من قام بتنويمه دون تفكير أو تساؤل . ويبشر فريدمان بعصر الأمركة المبهرة لسكان القرية العالمية ، والتي توحى لهم دائمًا بأن هناك طريقة أخرى للحياة تتمثل فى أسلوب الحياة الأمريكية التى يريد الكثيرون منهم أكبر شريحة ممكنة منها ، بكل ما يعلوها ويغطيها من ملذات ومتع ومباهج يقدمها فريدمان فى كتابه على طبق من ذهب .

ولو كانت أمريكا جادة فى تقديم ثقافتها الراقية والإيجابية إلى العالم، وهى تملك منها الكثير ، لما قدمت ماكدونالدز ، وكنتاكى فرايد تشيكين ، وتاكوبيل كرموز لثقافتها . فهى تملك كنوزًا أبدعتها قرائح وسجلتها أقلام والدو إيمرسون ، وديفيد ثورو، ووليم جيمس ، وجون ديوى ، وإيرنست هيمنجواى ، ويوجين أونيل ، وسنكلير لويس ، ووليم فوكنر ، وروبرت فروست ، وولت ويتمان ، وكارل ساندبرج ، وآرثر ميللر ، وتنيسى ويليامز، وإدوارد آلبى ، وغيرهم من مئة وعشرين مفكرا وفيلسوفا وأديبا سجلتهم فى كتاب صدر فى جزءين منذ ربع قرن بعنوان « موسوعة أدباء أمريكا ». وهذا طبعًا بالإضافة إلى زعمائها ومفكريها السياسيين من أمثال إبراهام لنكولن وجورج واشنطن وتوماس جيفرسون وغيرهم . لكن الإعلام الأمريكى العالمى أو العولمى وضعهم فى الظل لأن ثقافتهم التنويرية كفيلة بإعادة الوعى إلى الجماهير التي ستدرك المدى الذى بلغه هذا الإعلام فى الاستهانة بعقولها التي وقعت وسط تلال أو جبال شاهقة من ساندويتشات البطاطس واللحم المفروم بفول الصويا والكيتشاب ،

والدجاج المحمر ، وفطائر البيتزا ، وسحر الكوكاكولا ، وأفلام ومسلسلات العنف والجنس والقتل وغير ذلك من أعراض الحمى العالمية التى أصابت بها أمريكا العالم كله .

ومن المعروف أن ثقافة البطن أسهل من ثقافة العقل فى مجال قيادة الجماهير التى تتحول إلى قطيع خلف راعيها الذى يمسك بحزمة البرسيم أوسلة الفول أو الذرة أو الردة . بل إن فريدمان يبشر شباب العالم الذين لا يستطيعون الذهاب إلى أمريكا لسبب أو لآخر ، بأن أمريكا تبذل أقصى ما فى وسعها لكي تذهب إليهم فى أية منطقة من مناطق العالم ، وذلك بنشر سلاسل محلات أطعمتها التى أصبحت حلم الشباب فى كل مكان !! وليس من الصعب على أى منهم أن يستوعب ثقافة البطاطس واللحم بفول الصويا والدجاج المحمر والبيتزا والكوكاكولا وأفلام الجريمة والجنس والأنفاس اللاهثة !!

ويؤكد فريدمان بثقة منقطعة النظير أنه أصبح من السذاجة التفكير أو الاعتقاد فى أنه فى الإمكان - بطريقة أو بأخرى - منع الزحف الكاسح والقوة العالمية الساحقة لماكدونالدز أو كنتاكى فرايد تشيكين أو تاكوبيل من افتتاح فروع لها فى كل أرجاء المعمورة . فهى لا تنتشر بالقهر أو الجبر أو الإكراه ، وإنما لأنها تقدم للبشر ما يحلمون به . أما الذين يقاومون وجودها فى الدول النامية بحجة أنها تمحو شخصيتهاالمحلية المتميزة بمأكولات وأطعمة معينة ، وأنها تفسد ملامحها الفولكلورية فى نظر السائحين القادمين من الدول المتقدمة ، فهم يسلكون سلوكًا متعجرفًا ، ويفكرون تفكيرًا عقيمًا ضد تيار العصر كله ، ويحاولون الوقوف فى وجهه بصورة لاتحتمل !!

لكن عندما يدرك فريدمان أنه كشف عن وجهه الحقيقى أكثر من اللازم ، فإنه يسارع إلى وضع القناع الثقافى الحريص على التعددية

الثقافية كمصدر للخصوبة والتجدد والثراء الحضارى . ولذلك يحذر بأن هذاالتيار الجارف سيؤدى إلى فقدان شىء ثقافى لم يحدده ، لكنه شىء له دلالة بالنسبة للدول النامية وبالنسبة للدول المتقدمة أو الولايات المتحدة بالذات . ويعبر عن مخاوفه الثقافية من انتشار هذه الاستثمارات العالمية فوق كل تل ، وفى صالات الوصول فى كل مطار ، وفى كل ركن يذهب إليه الأمريكيون . ثم يتمنى فى الوقت نفسه أن تتعلم الدول كيف تواجه ذلك الجذب أو الدفع لرأس المال العالمى ، وذلك بتدعيم العناصر الإيجابية والتخلص من الأبعاد السلبية فى ثقافتها . ففى مواجهة التيار الجارف والمتسارع للعولمة ، لابد أن تندثر الثقافات التى لا تملك قوى الدفع الكفيلة باستمرارها وتجددها : وهو القانون الطبيعى الذى ينطبق على كل أنواع الكائنات التى تعجز عن التأقلم أو التكيف مع المتغيرات الحتمية التى تطرأ على بيئتها .

ويقدم فريدمان الفكرة التقليدية القديمة التى تحتم ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة أو بين المحلية والعالمية على أنها اكتشاف خطير استطاع أن يصل إليه ويريد العالم أجمع أن يصل إليه كذلك!! ويعرِّف هذه الفكرة - التى سبق تعريفها عشرات المرات بأقلام الكثيرين من خبراء الثقافة وعلماء الحضارة وأعلام الفكر بأنها قدرة ثقافة ما فى مواجهة ثقافات قوية أخرى، على استيعاب وهضم العناصر والمؤثرات التى تتوافق طبيعيا وتلقائيا معها، بحيث تتفاعل معها وتثريها، وفى الوقت نفسه تقاوم الأجسام الغريبة التى يمكن أن تفسدها أو تضعف من حيويتها . وهذا القانون ينطبق أيضاً على موقف أية ثقافة محلية من العولمة التى يمكن أن تستفيد من طاقاتها المتنامية وأن تهضمها كرصيد جديد يمثل إضافة لنموها وتنوعها بل وتفردها دون أن تطغى عليها .

وقد يتساءل القراء هنا قائلين: إذا كان توماس فريدمان بهذه السطحية الفكرية والدعائية الفجة، فلماذا نفرد له هذه الصفحات للرد على مقولاته التى يمكن دحضها بسهولة؟! والرد على هذا التساؤل يؤكد أنه لو كان فريدمان يعبر عن آرائه فحسب لما أعرناه أدنى إلتفات، لكنه يمثل فى الواقع رأس حربة لتيار جامح، تقف خلفه أجهزة الدعاية الأمريكية والصهيونية بكل قوة واقتدار .

وإذا كانت أمريكا قد برعت فى الماضى - ولا تزال - فى صناعة النجم السينمائى، فإنها الآن تتفوق فى صناعة النجم المفكر أو المنظر أو الفيلسوف على المستوى الإعلامى أو الدعائى، دون أن يملك المقومات أو الطاقات أو المواهب الحقيقية الضرورية للفكر أو التنظير أو التفلسف ولا نقول الفلسفة . فعلت هذا مع توماس فريدمان، وفرانسيس فوكاياما، وصامويل هانتجتون، وألفين توفلر وغيرهم، ونجحت فى جعل كتاباتهم نظريات حضارية يلتف حولها المثقفون والكتاب فى الدول النامية ومنها الدول العربية لمناقشتها ومحاولة استيعابها حتى يكونوا على مستوى العصر . وهو ما سوف نتناوله بالنقد والتحليل فى الفصل التالى الذى يدور حول القناع الحضارى الذى ارتداه أمثال هؤلاء .

لكن هذا لا يمنع رصد بعض لمحات من رؤية ثقافية ثاقبة لهؤلاء، خاصة فى مجال المفارقات الثقافية بين عصر الحرب الباردة وعصر العولمة . فلم يحدث أن التقت الثقافات والدول بهذا الأسلوب المباشر والصريح بل والحميم فى بعض الأحايين منذ بداية الوعى السياسى عند الإنسان وحتى نهاية الحرب الباردة، كما يحدث الآن فى عصر العولمة . فقد كان الانتقال بين مختلف المناطق والبلدان أكثر صعوبة ومشقة، وكانت المسافات تبدو طويلة وبالتالى قادرة على وضع الحواجز والسدود

بين مختلف الثقافات التى كان الانتقال إليها ومعايشتها بطريقة أو بأخرى، شرطاً ضرورياً لدراستها والاستفادة من إيجابياتها، إذا كانت هناك الجدران والأسوار والستائر الحديدية والوديان والبقاع المغلقة التى تختبئ وراءها الثقافات القومية أو الوطنية وتحتفظ فيها بتفردها وخصوصيتها . أما الآن فقد أصبحت الثقافات مادة أو حتى سلعة معروضة طوال اليوم وفى جميع أنحاء العالم على شاشات التليفزيون والإنترنت وغيرها من الشبكات الفضائية لمن يريد أن يعرف ويدرس ويقتبس ويستفيد . لكن فريدمان يعترف بالمخاطر المحدقة بمن لا يجيد السباحة وسط هذه التيارات الجارفة، ذلك أن خوض غمار العولمة يحتاج إلى التسلح بالوسائل والأدوات الصحية للوقاية من الأمواج الطاغية التى يمكن أن تغرق فى طياتها وأغوارها السحيقة الجذور البيئية والثقافية، بل وتقتلعها تماماً . وهو ما يسميه فريدمان بمجزرة الثقافة العولمية التى تحتاج إلى حصانة ثقافية تنتقى كل الإيجابيات المثمرة وتتجنب كل السلبيات التى من شأنها مسخ الثقافة المحلية .

ولعل أقيم ما فى كتاب فريدمان «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» أنه يعترف بأن التداعيات الثقافية المحتملة نتيجة للعولمة الثقافية، تكاد تبدو كتصور خيالى علمى للمستقبل يبعث القشعريرة فى النفس، مثل أفلام الخيال العلمى الممزوج بالرعب، والتى برعت فيها هوليوود التى قدمت منها فيلم «رجل الدمار» بطولة سيلفستر ستالونى وساندرا بولوك، والذى يصور الكابوس الذى ستعانى منه أمريكا نفسها عندما تحكم العولمة الأرض، وتتجانس كل الثقافات والبيئات، وتتحول الحياة إلى أنماط مكررة ونسخ باهتة وكيانات ممسوخة . أى أن أمريكا نفسها لم تعدم المفكرين والمثقفين والفنانين الذى يدقون أجراس الإنذار منذ أواخر القرن العشرين . ويقر فريدمان نفسه بأن التجانس الاستهلاكى

الذى يشكل هدفا إستراتيجياً للعولمة التى تريد تحقيقه فى جميع أرجاء المعمورة، سيؤدى بقوة إلى التجانس الثقافى والقضاء على كل أشكال التفرد البيئى. ويجب الاعتراف بأن هناك خطراً حقيقيا من أن طوفان العولمة سيقضى تماماً قبل مرور عقود قليلة للغاية على التنوع الإيكولوجى والثقافى الذى أفرز العصارة التى أمدت التطور البشرى والبيولوجى بالحيوية والتجدد والتواصل عبر العصور .

ولابد أن يذهل القارئ عندما يجد فريدمان يناقض نفسه تناقضاً صارخاً وهو يقر بأنه لا توجد حقيقة ملموسة سوى الأمل الوحيد فى وقف ذلك التيار الجارف، أو إبطاء حدوثه وهذا أضعف الإيمان . فإذا كانت الدول فى حاجة إل شحذ الأسلحة وتطوير الوسائل والأدوات الكفيلة بالوقاية من الاندفاعات المتدفقة على أجنحة البرمجيات حتى لا تدوسها عجلات العولمة الاقتصادية الرهيبة وحوافر القطيع الإلكترونى، فإن ذلك يصدق من باب أولى على المجالات البيئية والثقافية . ولذلك تحتاج الدول إلى مرشحات ثقافية وبيئية متطورة وقوية، تستطيع أن تلفظ السلبيات وتمنع تسرب العناصر الدخيلة، فى حين تمتص وتهضم الإيجابيات وتحول عصارتها إلى قوة دفع جديدة لها ، بحيث يتسنى لها التفاعل مع القطيع دون أن يسحقها ويحول ثقافتها إلى عصيدة عالمية وبنيتها إلى هريسة عالمية .ويواصل فريدمان تأكيد هذه اللمحة الحضارية النادرة فى كتابه فيقول محذراً ومنذراً :

«وإذا لم تؤد كل الدول هذه المهمة، وخاصة الدول النامية، فسوف يصبح العالم كله أكثر فقراً . ستصبح كل الأماكن صورة طبق الأصل من بعضها البعض، بحيث تتكرر الصور فى مطاعم تاكوبيل، وكنتاكى فرايد تشيكن، وفنادق الماريوت نفسها، والأسواق، وقناة إم تى فى الموسيقية، والغابات العارية من الأشجار، ووديان الخرسانة المسلحة نفسها . عندئذ

تصبح السياحة حول العالم مثل الذهاب إلى حديقة الحيوان، ومشاهدة نفس الحيوان مكرراً فى كل قفص، بالإضافة إلى أنه حيوان محنط» .

وعلى الرغم من أن مصطلح الصناعات الثقافية أو صناعات الثقافة ظهر منذ منتصف القرن العشرين، حين قننه تيودور أدورنو، أستاذ الفلسفة ورئيس معهد فرانكفورت للدراسات الاجتماعية، فى كتاب «صناعة الثقافة» الذى صدر عام ١٩٥٥، إلا أن هذه الصناعة أصبحت فى عصر العولمة نوعاً من الصناعات الثقيلة والعملاقة التى تستهدف الحياة الفكرية والوجدانية والنفسية والاجتماعية للبشر، ويرى أدورنو أنها صناعة فعلية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات، أما كلمة «الثقافة» فمجرد صفة ملحقة بها ، فهى تنتج سلع التوزيع الثقافية التى تحاول أن تصل إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، وبصرف النظر عن نوعية الأسلوب الذى يمكن أن تصل به . ولذلك كان العنوان الجانبى لكتاب أدورنو «مقالات مختارة عن الثقافة الجماهيرية» ، إذ إنها الثقافة التى يتم إنتاجها بكميات ضخمة بهدف خفض التكلفة وزيادة الربح من خلال الترويج الذى يؤمن بأن الزبون دائما على حق، أو طبقاً للتعبير المصرى الشهير «الجمهور عايز كده» . ولذلك تعنى الثقافة الجماهيرية فى هذا السياق، الثقافة الهابطة التى تتملق أذواق الجماهير محدودة التعليم وتعيد إنتاج الأذواق نفسها حتى تدمنها، أو تعمد إلى تسطيح الأفكار والمشاعر، وإلى توحيد أو تنميط عناصر الجمال، وتحويل الترفيه إلى تغييب للوعى الإنسانى والجمالى والأخلاقى والاجتماعى والسياسى والفكرى والثقافى فى آن واحد .

ويؤكد أدورنو على أن «الصناعات الثقافية» بهذا المفهوم تصبح أسلحة فى أيدى القادة السياسيين الذين يهدفون إلى تحويل الجماهير إلى قطعان رهن إشارة من إصبعهم أو العصا الممسكين بها . وهذه الصناعات

الثقافية أصبحت مع الأيام جزءاً من أدوات السيطرة الإجتماعية السياسية التى تسعد عندما تجد فى الثقافة سلعة من سلع التجارة الهادفة للربح، وتغييب الوعى، بعد أن كانت تعنى سمو الروح والاشتياق لآفاق أسمى وأرفع، والتكامل المعنوى والعقلى، وممارسة الحرية نحو قيم الجمال والحق والخير من خلال معرفة واسعة وعميقة وراقية .

ومع البوادر الأولى للعولمة، أدرك أنصارها منذ عقد السبعينيات، أن علم اجتماع وسائط الاتصال الجماهيرية، يعد أمضى سلاح فى ربط الصناعات الثقافية بالوسائط الإعلامية وخاصة التليفزيون والفيديو وفنون الاستعراض التى لا تتوسل باللغة، وتنتقل بسهولة من مكان لآخر، ومن ثم يتم استثمارها على نطاق العالم أجمع . وهى الخطوة التى مهدت لما أصبح يعرف بالعولمة الثقافية، أو نشر أنماط بعينها من أساليب التعبير ومناهج التفكير التى تبث المضامين والسلوكيات والنماذج التى ترتبط بدورها بالمركز العالمى الاقتصادى السياسى الإستراتيجى، والمحرك لها فى اتجاهات نحو استجابات مقصودة تجعلها أنماطاً سائدة أو مسيطرة أو مغرية بالسير على نهجها فى شتى أنحاء العالم .

وكان من الطبيعى للعولمة التى تهدف إلى صياغة العقول طبقاً لأهدافها، أن تمسك بزمام الأمور فى مجال الصناعات الثقافية، وأن تجعل منها مدفعيتها الثقيلة المدوية التى تصم الآذان، فلا تترك مجالاً للعقول كى تتأمل وتحلل وتفسر بأسلوب موضوعى متفرد . وتتعدد هذه المنتجات وتتنوع بحيث تحاصر الجماهير بالصوت والصورة والحركة والكلمة من كل جانب ، من المعارض إلى الكتب، ومن المسرحيات إلى الحفلات الموسيقية، ومن الأفلام السينمائية إلى الأعمال التليفزيونية مثل التمثيليات أو المسلسلات والبرامج والمقابلات والمحاضرات والأحاديث والندوات وغيرها . وكذلك أشرطة الفيديو بل وعروض الأوبرا والحفلات التى تقام

فى الأماكن العامة والمفتوحة، والأحداث والعروض الرياضية، وفنون الاستعراض والغناء التقليدية والشعبية، والشطحات الفنية التى تثير وتشتت ولا تشير إلى معنى محدد بل ولا تهدف إلى معنى على الإطلاق . أى باختصار، الصناعات التى تنتج كل المواد المتعلقة بالتثقيف والإعلام والترفيه، التى تملأ وقت الفراغ اليومى أو الأسبوعى أو السنوى، وتستهلك فائض الدخل والطاقة بتفريغه أولاً بأول .

ولذلك يعتبر معظم هذه الصناعات الثقافية جزءاً من المنظومة التى حللها الناقد الأدبى وعالم الاجتماع لويس ألتوسير فى مقاله: «الأيديولوجيا وجهاز الدولة الأيدويولوجى»، وفيه درس العلاقات العضوية والمتشابكة والمعقدة بين السلطة والأيديولوجيا والاقتصاد داخل هذه المنظومة التى تنطبق معاييرها على الأساليب والمناهج التى تتبعها العولمة فى مختلف أنشطتها وتجلياتها وانطلاقاتها .

وعلى الرغم من تشدق العولميين الدائم والملح بالليبرالية والديمقراطية وحرية الاختلاف والتنوع الثقافى، فإن سلوكهم يؤكد النقيض من ذلك تماماً، لدرجة أنهم يهدفون بطرق عديدة إلى الشمولية الثقافية، وهى التهمة التى يحلو لهم دائما إلصاقها بالنظم الاشتراكية أو الشيوعية، سواء تلك التى سقطت مع الاتحاد السوفيتى أو التى لا تزال صامدة محاولة تغيير اساليبها وإستراتيجياتها حتى لا تلقى مصير زميلاتها . ولعله من المثير للدهشة أن ندرك أن العولمة لا تستطيع أن تتخلى عن الشمولية، بل إن الاثنتين تبدوان فى أحايين كثيرة كما لو كانتا وجهين لعملة واحدة . وكان المفكر الأمريكى المعاصر فريدريك ياميسون أهم من نزع قناع الليبرالية العولمية المعاصرة التى تدعى حرصها على التعددية الثقافية وكل ما يصدر عنها من تيارات فكرية، واتجاهات اقتصادية، وظواهر اجتماعية، ومناهج إعلامية .

والعولمة لا تهدف إلى الشمولية فحسب، بل تحاول تحقيق نمط من الآلية الصادرة عن الآليات الداخلية للشمول الاجتماعى والثقافى، حتى يتغلب الناس على اختلاف جنسياتهم وقومياتهم على حالة الاغتراب أو فقدان الإحساس بالهوية والانتماء والخصوصية القومية، ولذلك فإن كل أجهزة الإعلام الدولية تسعى لتصوير الواقع العالمى الجديد على أنه فى خدمة رفاهية الجميع، ورهن إشارتهم ؛ لأنه من صنعهم وليس مفروضاً عليهم، فى حين أنها فى حقيقتها آلية تفرضها العولمة على الدول التى قامت بغزوها . وهى الحقيقة التى قام بتعريتها نقاد ومفكرو وفلاسفة مابعد البنيوية وما بعد الحداثة من أمثال جاك ديريدا وفرانسوا ليوتار وغيرهما من الذين أكدوا أن التباين واللاتجانس والتعددية من مظاهر المجتمعات الحديثة بل ومن خصائصها التى لا يمكن تجاهلها أو محوها، ولذلك فهى أبعد ما تكون عن الشمول والنمطية الاجتماعية . مما دعا هؤلاء المفكرين إلى رفض ومقاومة الأفكار الداعية إلى النظام والانضباط الاجتماعى والوحدة والتماسك الكلى للمجتمعات، وحتى إلى رفض ومقاومة الأفكار الداعية إلى أى من هذه الاتجاهات فى إطار التعددية الليبرالية التى تدعى العولمة أنها منهجها فى الفكر والسلوك، لدرجة أن فرانسوا ليوتار يختتم كتابه: «ظرف ما بعد الحداثة» عام ١٩٨٤ بجملته: «فلنعلنها حرباً شعواء ضد الشمول»، فى حين رفع جاك ديريدا أحد أعلام المدرسة التفكيكية التى أنشأها ونادى من خلالها إلى تحليل أو تفكيك كل الظواهر والكيانات والبنى إلى عناصرها الأولى حتى ندركها على حقيقتها بدلاً من كبتها أو كتمها فى قمقم الشمول ثم ندعى أن هذا هو النظام والبنية المتبلورة .

لكن فريدرك ياميسون لم يرفض الشمول الاجتماعى، وفرق بينه وبين الشمولية السياسية فى كتابه «مابعد الحداثة: المنطق الثقافى للرأسمالية

الحالية» عام ١٩٩١ . فالشمول لا يحمل فى طياته قهر الشمولية وعسفها، بل هو حالة يتميز بها «الكل الاجتماعى» أو «الكيان الاجتماعى» الذى يبدو متجانساً إلى حد كبير فى بعض الحالات، ومتبايناً أيضاً إلى حد كبير فى حالات أخرى، بحيث يصعب رصد الحدود التى تفصل بين عناصره المتجانسة والمتباينة، لأنه فى حالات كثيرة يجمع بين الوحدة والتنوع .

أما التجانس الذى تسعى الرأسمالية الحالية إلى فرضه على العالم، من خلال فرض أسلوبها فى الإنتاج وتقسيم العمل والتوزيع على كل البلاد التى تقع تحت سطوتها، فهو وسيلة لتحويل شمولها السائد فى مجتمعاتها إلى شمولية تهيمن على العالم أجمع، وهو ما يحذر منه باميسون بشدة، لأنه لا يفرق بين أسلوب إنتاج السلع المادية وأسلوب إنتاج السلع الثقافية ومعها كل الأشكال والمضامين والقيم الأخلاقية والمعنوية والوجدانية والسيكولوجية والروحية .

وتبدو المفارقة صارخة بل وفاضحة عندما ندرك أن الشمولية العولمية الحريصة على تماسكها الداخلى، تسعى بدأب وإصرار شديدين على تفكيك شمول أى مجتمع أو ثقافة أخرى . وهو ما يمثل آخر المراحل التى بلغتها نزعة أو ظاهرة المركزية الغربية فى تطورها نحو السيطرة على مقدرات العالم . وينزع باميسون قناعها بقوة عندما يعلن أن الرأسمالية المتأخرة قد فضحتها ظاهرة اندحار الشمولية كما تجلت فى الفاشية ثم الشيوعية، ولذلك تحاول إخفاء أهدافها الحقيقية بتحويل الشمول فى مجتمعاتها إلى شمولية عالمية، لا يمكن أن تنتصر إلا إذا نجحت فى تفكيك الوحدة الاجتماعية التى لا تعنى سوى الشمول الذى تتمتع به أية ثقافة أو مجتمع آخر يحاول الصمود فى مواجهة هذا الاجتياح .

إن العولمة تدرك جيداً أنها لن تستطيع بسط نفوذها بل سطوتها على العالم فى وجود ظاهرة التعددية الثقافية التى تمثل سدوداً لابد من هدمها . لكن من يتأمل جذور هذه الظاهرة ومراحل تطورها، يدرك استحالة ماتسعى إليه العولمة إلى حد كبير، خاصة بعد تزايد أعداد المهاجرين المستوطنين من الأفارقة والآسيويين والعرب وأمريكا اللاتينية فى أمريكا الشمالية ودول أوروبا الغربية . ثم تفاقمت هذه الظاهرة مع انفجار الأوضاع السياسية وانهيار الهيكل السياسى المتماسك للدولة فى مجتمعات شرق أوروبا بصفة عامة، وروسيا ودول القوقاز بصفة خاصة، وتفكك النظامين الشيوعى والسوفيتى، وتفجر الصراعات العرقية والثقافية هناك، ثم انتقال عدوى هذه الصراعات إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مثل سعى إسكتلندا للاستقلال عن إنجلترا فى إطار بريطانيا، وسعى الناطقين بالفرنسية فى كندا للاستقلال عن الناطقين بالإنجليزية ، وهكذا . أما فى الولايات المتحدة فلولا القوانين الفيدرالية المرنة، والدعائم الاقتصادية القوية، والإمكانات الأمنية الضخمة ، لدخلت فى نفس الصراعات العرقية والثقافية، وما أكثر الأعراق والثقافات التى يمكن أن تتصارع وتتصادم وتشتعل، وهو ما يحدث أحياناً بين البيض والسود، أو بين الأنجلو ساكسون والآسيويين، لكن كان من الممكن استيعابه بسرعة وبكفاءة .

ومع ذلك لم يفقد أنصار العولمة الأمل فى تحقيق التجانس الثقافى خاصة بعد ظهور الجيل الثالث من أبناء المهاجرين، وحصولهم على جنسية البلاد التى ولدوا فيها، وتشبعهم بثقافتها عبر مراحل نموهم ونضجهم المختلفة، بحيث يمكن صهر هذه التعددية الثقافية فى بوتقة أمريكية بحتة، وخاصة أن الزمن فى صالح السعى إلى التجانس . ويشكل التعليم والإعلام وتمويل الأنشطة الفنية عناصر التفاعل الإيجابى داخل

هذه البوتقة . وعندما تنجح محاولات التجانس الداخلى، يمكن الانطلاق بعدها بقوة إلى آفاق التجانس العالمى .

وفى كتاب «السياسات الثقافية: الطبقة والجنس والعرق وعالم مابعد الحداثة» الذى صدر عام ١٩٩٥ لعالمى الاجتماع الثقافى الإنجليزيين كليف جوردان وكريس ويدون، نجد منهجاً يحاول التعامل مع التعددية الثقافية على أساس أن القيم والقواعد التى نهضت عليها، كانت نتيجة طبيعية للتعدد العام الذى فطرت عليه البشرية، لكن هذا التعدد لا يمنع فى النهاية عمليات الاحتواء والتطويع، خاصة فى حالة احتواء الثقافة الأرقى سياسيا للأضعف وتطويعها لها انطلاقاً من عناصر الكم والكيف التى تمنحها التفوق والسيطرة . ولذلك يفضل مفكرون آخرون التركيز على مصطلح «التنوع الثقافى» إعلاءً لشأن الكيف بدلاً من الكم المرتبط بالتعدد الثقافى، على أن ينتشر هذا التنوع فى مناهج التعليم وتوجهات الإعلام وإستراتيجيات الثقافة .

لكن يبدو أن التنوع الثقافى لن يستطيع التصدى لتيار العولمة الجارف بقوة دفع مصالح ونفوذ الثقافات الأكبر والأكثر تطوراً والأقوى سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا . ولذلك حرص جوردان وويدون على تقنين التعددية الثقافية الصحيحة والفعلية فى خمسة معايير لا مفر منها لقيامها على قاعدة راسخة . أولها رفض الكيانات الثقافية والمواريث الفكرية التى تنهض على شكل تصاعدى وهرمى، وتنظر من عل فى شموخ وأنفة وغطرسة إلى الثقافات الأخرى، إذ من الضرورى أن تتساوى كل الثقافات فى القيمة والأهمية، بصرف النظر عن اعتبارات الكم والكيف . والمعيار الثانى يحتم ضرورة قيام حوار أصيل ومفتوح بين الثقافات الراهنة لتفعيل التبادل والتمازج بين الأفكار واللغات والمهارات والخبرات الفنية بدلاً من انفصالها وتباعدها . أما المعيار الثالث فيقف

للعنصرية بالمرصاد بشكل حازم وجذرى ومتواصل، وينشر الوعى الحضارى بضرورة عدم الخلط بين «العرق» و «الثقافة» . ثم يأتى المعيار الرابع ليشجب أى تمييز لثقافة على أخرى، مثل تمييز الثقافة الموروثة التقليدية على الثقافة الشعبية، أو المحلية على العالمية أو العكس، إذ إن الثقافات كلها على تعددها وتنوعها لابد أن تشكل منظومة متناغمة . أما المعيار الخامس والأخير فيرسخ ضرورة مشاركة جميع فئات التعدد الثقافى والعرقى فى جميع الأنشطة والمؤسسات الثقافية حتى يستمر التفاعل الإيجابى المثمر .

ويؤكد جوردان وويدن على أنه لا فضل لثقافة على أخرى، خاصة الثقافات التى تدعى نقاءها وأولويتها فى حمل مشاعل الحضارة المعاصرة، إذ إن جميع الثقافات المعاصرة هى ثقافات مهجنة من تفاعل وامتزاج العديد من الثقافات الأخرى أو الأقدم . فالثقافة النقية أكذوبة كبرى، وليس من حق أية ثقافة، مهما كانت قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية أن تتجبر على الثقافات الأخرى أو تحاول طمسها ومحوها . ذلك أن كل أشكال الشمولية تحمل فى داخلها بذور فنائها لأنها مضادة للطبيعة فى كل أشكالها، والشمولية الثقافية لن تكون استثناء من هذه القاعدة .

ولا يزال الجدل محتدماً حول الهوية الحقيقية للعولمة الثقافية ، فهناك من يؤمن بأن العولمة الثقافية تعنى تدمير الهويات الثقافية الوطنية والقومية لصالح هيمنة نمط ثقافى واحد هو الثقافة الغربية، فى حين يرى البعض الآخر أن العولمة الثقافية الغربية هى عملية شاملة، يشارك فيها الجميع، فلا يوجد تناقض بين الثقافة المحلية والثقافة العالمية، إذ إن وجود نمط ثقافى عالمى لا يعنى القضاء على الأنماط الثقافية المحلية والوطنية والقومية، وربما يؤدى إلى المزيد من تأكيدها

وبلورتهـا، حتى فى حـالة مقـاومتهـا للثقـافة العـالمية . وهم يدعون أن العولمة لا تعنى التماثل، وإنما تستوعب الاختلاف . لكن كل هذا الجدل لا يعنى سوى أن العولمة لا تزال كياناً هلاميا زاخراً بكم ضخم من الميوعة والسيولة . ولم يتأثر العالم فى عصوره السابقة سوى بالنظريات الحضارية والثقافية التى اكتسبت قدراً كبيراً من الاتساق والتحديد والتبلور .

ولا يقتصر هذا التميع على مجال الثقافة فحسب، بل يمتد ليشمل مجال التعليم الذى يفترض فيه أنه أكثر تحديداً وتقنيناً من المجال الثقافى . ولا شك أن الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة، تسعى بكل إمكاناتها كى تدخل الدول النامية فى دوامات لا تتوقف من عمليات التمييع التعليمى، حتى تفرض برامجها ومناهجها ومنظوماتها التعليمية عليها، فتتحول إلى ذيول تابعة لها، بعد أن تصوغ عقول أجيالها الجديدة طبقاً لنماذج محددة مسبقاً، خاصة فى مجالات التعليم العالى الذى أصبح مرتبطاً بتلبية احتياجات السوق ومتطلباتها . فلم يعد التعليم مصدراً للعلم والمعرفة فحسب، طبقا للرغبة الشخصية لطالب العلم، بل أصبح قناة عملية وتطبيقية بل ومهنية، تصب فى منظومة السوق وتمنحها المزيد من قوى الدفع العلمى المتجددة .

ونظراً لأن كل شىء فى عصر العولمة قابل للبيع والشراء والاستثمار، فقد أصبح التعليم العالى مجالاً لجذب الاستثمارات فى مختلف قطاعات الأعمال ، إذ إن هذه الاستثمارات موجهة للسوق سواء بالنسبة للمتعلم أم للزبون المتعامل فى هذه السوق الدولية، مما سيجعل الأجيال الجديدة من المتعلمين مختلفين عن الأجيال السابقة، إذ إنهم قد تم إعدادهم لأداء أعمال ومهام معينة من خلال برامج تعليمية تم تصميمها لهذه الأهداف . وستشمل هذه الأجيال أيضاً العاملين فى مجال الخدمات

التعليمية التى ستتخصص فيها جامعات ومعاهد كثيرة، تقدم تعليماً موجهاً لخدمة المجتمع طبقاً لمتطلبات السوق .

ويتحتم على الدول النامية أن تدرك أبعاد الدور الذى تلعبه تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات فى هذه المنظومة الجديدة من التعلم العالى، إذ يتمثل الهدف الإستراتيجى فى توفير الإمكانات اللازمة لتصميم نظم ومؤسسات تعليمية ومعرفية جديدة، مع تحديث النظم الموجودة بالفعل . وتملك هذه النظم قدرة فائقة على توليد نوعيات جديدة ومرنة وسريعة من المنتجات والخدمات التعليمية الكفيلة بحل كثير من المشكلات المعقدة التى تواجه النظم والمؤسسات التى تتنافس فى مجالات السوق العالمية . وهذه التحديات تتمثل بصفة خاصة فى صياغة المحتوى التعليمى، وتوظيف تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، وتجديد أساليب التدريس، وتنظيم الوحدات والنماذج التعليمية ودمجها فى منظومة لا تحمل فى طياتها أية بوادر للصدام أو الصراع أو تشتيت الطاقات .

ويشكل المحتوى التعليمى حجر الزاوية فى إستراتيجية العولمة التعليمية، وذلك لخطورة وحساسية اختيار المحتوى المناسب الذى يحقق أعلى درجات الجودة سواء بالنسبة للعملية التعليمية نفسها أم للمنتج أم المستثمر . ولذلك ظهر علم جديد هو علم إدارة المعرفة والذى يتناول بالتحليل والدراسة والتوجيه كل المشكلات أو العقبات التى تعترض طريق العملية التعليمية بمراحلها المتتابعة . وفى مقدمتها توظيف نظم الحاسبات والشبكات والوسائط المتعددة التى تعمل على دعم وتطوير عمليات التعليم والتعلم المباشر (وجها لوجه)، وأيضا غير المباشر (التعلم والتعليم عن بعد من خلال أجهزة الاتصالات والمعلومات) . كما تعمل على تزويد المعلمين والمتلقين بالقدرة على الوصول إلى الآخرين

من خلال التفاعل الإيجابى والمتواصل بقدر الإمكان، وأيضاً تشجيع ودعم التعلم الذاتى أو تعليم المجاميع وفرق العمل، وتصنيف وتفصيل وتطوير وتحريك النماذج التعليمية طبقاً لاحتياجات الزبون أو المؤسسات المستفيدة، ورفع وتطوير عمليات التدريس والتعلم، واقتحام الفضاء المعرفى من خلال الشبكات الفضائية وفى مقدمتها شبكة الإنترنت، ومواكبة عولمة التعليم بما يناسب المتعلم وفى مكان عمله أو إقامته .

وتكمن خطورة مجال التعليم فى عصر العولمة فى إنه المحك الحقيقى فى قدرة أية دولة على مواكبة السباق أو التخلف عنه والسقوط فى المضمار، وذلك بعد أن دخل التعليم العالى ميدان التسويق الدولى، وما يحتمه من دراسات متواصلة للأوضاع القانونية، وإمكانات الربح، ومعدلات النمو المترتبة على ذلك، خاصة من خلال التعاون الدولى فى إنتاج وحدات نماذج التعليم ومنظوماته . بل هناك وظيفة جديدة برزت أخيراً وهى وظيفة الوسيط أو السمسار التعليمى الذى يوفق بين برامج التعليم ومناهجه وبين احتياجات السوق ومتطلباتها، خاصة تلك التى ترتبط بإستراتيجية التعلم طوال الحياة . فالهدف الإستراتيجى النهائى يكمن فى تفريخ أجيال جديدة من الخريجين المؤهلين للعمل فى سوق الإنتاج والاستثمار الإلكترونى العالمى الذى ينهض على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ونظم المعرفة الذكية، وذلك للتمكن من أسرار المهنة والعمل فى سوق التجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمى، والطلب عن بعد، واستخدام النظم الخبيرة الذكية فى التشخيص والعلاج الطبى، وتحسين الإنتاجية فى قطاعات الإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى، وتوظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى فى أعمال القانون والمحاماة ... إلخ.

وغنى عن الذكر أن مجال التعليم والثقافة غير مجال الإعلام والمعلوماتية، ولكن ما يجرى فى مجال الإعلام يسهم بدور متعاظم فى

تقرير محددات مجال التعليم أو التعلم عن بعد بصفة خاصة، ومجال الثقافة بصفة عامة . إن الإعلام هو المجال الذى يكفل للثقافات تجاورها، ولأشكال التعليم الجديدة تفاعلها مع بعضها البعض . لكن من يحلل ويدرس هذه الظاهرة من الناحية التكنولوجية، يدرك أن العولمة تكمن فقط فى أدوات التوصيل التى هى محايدة بطبيعتها، لكن هذه العولمة لا تستطيع أن تمارس نفس القدرة على الانتشار والإغراق فى مجال المحتوى الثقافى أو التعليمى لارتباطهما بنوعية البشر الذين يتعاملون معها . والإنسان يختلف من موقع لآخر، سواء فى تجاربه أو شخصيته، أو ظروفه التاريخية والجغرافية، أو طموحاته ، أو مخزونه التراثى، ولذلك فلا مناص من التنوع الثقافى، وهو نفس التنوع التعليمى الذى يتحتم وضعه فى الاعتبار .

وكان المفكرون الحداثيون الجدد قد أكدوا فى نهايات القرن العشرين أن النسبية الثقافية هى التى تتحكم فى كل الأنشطة الثقافية والتعليمية سواء أكانت فردية أم جمعية، لأنه من المستحيل اعتبار ثقافة واحدة معياراً لكل الثقافات الإنسانية، وأنه لابد من السعى لاستخلاص معايير خاصة بكل ثقافة طبقاً لمنظومات معتقداتها وقيمها وبنيتها الاجتماعية، مع اعتبار أن العقل الإنسانى بصفته طاقة منتجة للمعرفة وليس مجرد مستوعب أو حافظ أو مخزن للمعلومات، أنتج ثقافات مختلفة بقدر ما أنتج لغات مختلفة، برغم وحدة القواعد أو البنيات العميقة لكل اللغات البشرية . أما الثقافات التى تجمدت أو تحجرت أو اندثرت، فكانت منعزلة عن الثقافات الأخرى . وهذا يعنى أن استمرار حياة الثقافات وتجددها وتطورها ، يكمن فى عمليات التواصل الثقافى المتبادلة بلا توقف أو ثبات . وهذه العمليات أدت فى حالات كثيرة إلى تغييرات كيفية فى ثقافات مختلفة بحيث حولتها مثلا من ثقافة وثنية أو خرافية إلى

ثقافة إيمانية أو علمية، أو من ثقافة كلامية بلاغية إلى ثقافة عملية تطبيقية . وفى معظم الحالات تحتفظ كل الثقافات بكل هذه الصفات مجتمعة، بل وتصهرها فى بوتقتها . ولذلك أكد الحداثيون الجدد أن التجانس أو التماثل الثقافى الذى قد تحاول العولمة تحقيقه هو من قبيل أضغاث الأحلام، خاصة أن عصر المعلوماتية نفسه لن يترك الفرصة لأية ثقافة كى تتعزل وتنطمس معالمها بانعزالها عن الثقافات الأخرى، وبنفس القدر لن يتيح الفرصة لثقافة منتشرة وطاغية أن تبتلع فى جوفها الثقافات الأقل انتشاراً وقوة، لأن الآذان التى تسمع، والعيون التى ترى، والعقول التى تفكر، واثقة من أن المحاكاة الظاهرية لأنماط ثقافية وسلوكية واردة من الدول الأقوى، لن تمس البنية الأساسية أو التحتية لثقافاتها المحلية والقومية . ولذلك فإن الإيحاء بانتقال الانتماء للوطن والمجتمع إلى الانتماء للعالم بأسره وهم أو أكذوبة كبيرة . فهذا العالم لا يزال كياناً معنويا، ومثلما نقول «الإنسانية» بصفة عامة، فإن الانتماء للإنسانية لابد أن يبدأ بالانتماء للوطن الذى سيظل الركيزة الراسخة والأساسية لأية ثقافة إنسانية فى أية منطقة من مناطق العالم .

★ ★ ★



الفصل الثامن

القنـــاع الحضارى

لم ترتد العولمة منذ بروزها كظاهرة عالمية قناعاً فاضحاً من أقنعتها السبعة مثل القناع الحضارى الذى ادعت به أنها نظرية حضارية شاملة للعالم بأسره، ولم تشهد البشرية مثيلاً لها من قبل . ولكى تمنح هذه النظرية قناعها الفلسفى الشامل والعميق، اكتشفت الولايات المتحدة فلاسفة من أمثال فرانسيس فوكوياما، وصامويل هانتنجتون، وبرنارد لويس، وبول كيندى، وتوماس فريدمان، وسلطت عليهم كل أضوائها الإعلامية والدعائية الدولية، كما تفعل هوليوود عند اكتشافها لنجومها السينمائيين . لكن من المعروف أن الفيلسوف أو المفكر يصنع نفسه بنفسه، بثقافته العميقة والشاملة، برؤيته الثاقبة للحياة والمجتمع والعالم، باستيعابه لروح العصر وسعيه لإبراز الثوابت الكامنة وراء المتغيرات، والقوانين التى تكون الظواهر السائدة وتشكلها . بل إن الفلاسفة والمفكرين كانوا فى أغلب العصور فى موقف المواجهة مع السلطات، ولعل سقراط كان رائداً فى هذا المجال لدرجة أنه دفع حياته ثمناً لإيمانه بفكره ومثله . أما فلاسفة ومفكرو نهاية التاريخ (آخر زمن) فقد صنعتهم السلطات وأجهزة الإعلام والدعاية كى يكونوا أبواقاً لها، يتكلمون ويصيحون من وراء أقنعة ومساحيق حضارية وفلسفية مزيفة، لأن التاريخ أثبت عبر عصوره أن الفلاسفة هم الذين يصنعون التيارات

الحضارية والفكرية التى تتحول مع مزيد الدراسة والتحليل والاجتهاد إلى نظريات وأيديولوجيات تترك بصماتها واضحة على مسيرة الفكر الإنسانى .

ولنبدأ بفرانسيس فوكوياما اليابانى الأصل ، الأمريكى النشأة والجنسية ، الذى كان مجرد موظف غير معروف بوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٩، لكنه تحول فجأة إلى مفكر ومنظر سياسى بدون أية مؤشرات أو أدلة سابقة، تماماً كما يحدث فى الأفلام الأمريكية . وكان من الطبيعى أن يترك وظيفته المتواضعة بعد أن أصبح واحداً من أصحاب الفكر والتنظير، الذين يؤخذ برأيهم. ونظراً لأن أجهزة الإعلام والدعاية الأمريكية تريد أن تصدر أمثال فوكوياما إلى العالم، لأنها كفيلة بتيارات الفكر واحتمالاته وتوقعاته داخل الولايات المتحدة، فإنه سرعان ما اشتعل الجدل حول نظريته الأولى عن صدام الحضارات، فقد أصبح صاحب نظرية بين يوم وليلة، وتجاوزت نظريته «العبقرية» حدود الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية ودول أخرى كثيرة فى العالم، ومنها الدول العربية التى انهمك بعضها فى مناقشة نظريته، وكأنها انتهت من ترسيخ كل أساسياتها، ولم يتبق لها سوى هذه الرفاهية الفكرية . وكان هذا دليلاً عمليا على السطوة العالمية التى تمارسها أجهزة الإعلام والدعاية الأمريكية لدرجة أنه أصبح فى إمكانها أن تحدد للعالم أجمع القضايا والأفكار والتوجهات التى يجب أن يركز عليها .

وكان أول كتاب لفرانسيس فوكوياما هو «نهاية التاريخ والإنسان الآخير» الذى صدر عام ١٩٩٢ . وقد بدأ بمحاضرة ألقاها فى العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ بمركز جون م. أولين بجامعة شيكاغو، بناء على دعوة من بعض الأساتذة (ناثان تاركوف وآلان بلوم) ثم تحولت هذه المحاضرة إلى مقال شهير بالعنوان الشهير نفسه : «هل هى نهاية التاريخ؟» نشر فى

مجلة(The National Interest) بتشجيع من رئيس تحريرها . ولما وجد فوكوياما جميع الأبواب مفتوحة أمامه كما لو كان يملك كلمة السر لفتح مغاليقها مثلما يحدث فى ألف ليلة وليلة، فإنه غير التساؤل «هل هى نهاية التاريخ؟» إلى تقرير حقيقة واقعة عندما أقبلت عليه دور النشر لتحويل مقاله إلى كتاب نشر عام ١٩٩٢ بعنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، بمعنى أن التاريخ انتهى بالفعل بانتصار الرأسمالية انتصاراً كاسحاً لا رجعة فيه، ولم يعد الأمر فى حاجة إلى تساؤل أو جدل .

وقد أثار الكتاب، ومن قبله المقال، كثيراً من الجدل والتعليق والنقاش حول ما جاء فيه من أفكار وقضايا ومفاهيم، فى الولايات المتحدة ثم فى سلسلة من الدول مثل فرنسا وإيطاليا وإنجلترا بل وروسيا والبرازيل والدول العربية وغيرها . ولم يكن الكتاب يستحق كل هذا الضجيج، لكن يبدو أن العولمة الإعلامية أصبحت قادرة على تحويل الشعارات والأوهام إلى حقائق يتنافس حولها البشر ويختصمون، وكأنها وقائع يعيشونها بالفعل على الرغم من أنها ليست كذلك . فقد وجدت أجهزة الدعاية والإعلام الأمريكية فى فرانسيس فوكوياما فتاها الذهبى . فهو يابانى الأصل وآسيوى الملامح بحيث يصبح المدافع والمروج للديمقراطية الليبرالية الأمريكية لأول مرة من خارج العنصر الأنجلو ساكسونى، مما يقدم دليلاً عمليا على عولمة التوجه الأمريكى . كذلك فإنه من الخبث والدهاء بحيث يتمسح فى هيجل وماركس ثم يلعب «الكارت» بالمقلوب، أو يقلب المائدة عليهما بعد أن يستولى على كل أوراق اللعب . فمن المعروف أن هيجل وماركس اسمان مرفوضان فى الأدبيات الأمريكية، ومن يشتبه فيه أنه يقدر مكانتهما على خريطة الفكر الإنسانى، يتهم فوراً بالشيوعية وتبدأ حملات لفظه من المجتمع، وربما لفقت له تهم أخرى، كما حدث فى الخمسينيات عندما كون الكونجرس الأمريكى لجنة

مكافحة المبادئ الهدامة برئاسة السناتور جورج ماكارثى الذى أصاب المجتمع الأمريكى كله بالحمى التى عرفت بالماكارثية ولم تنحسر إلا عندما تم تضييق الخناق عليه وتعريته تماماً حتى انتحر فى النهاية، ولكن بعد المذابح الفكرية والأدبية والفنية التى راحت ضحيتها صفوة الفنانين والمفكرين، إذ إن أمريكا لها سوابق أيضاً فى مجال الفاشية والإرهاب الفكرى .

وهاهو فرانسيس فوكوياما يلعبها بطريقة أذكى من جورج ماكارثى . فهو لم يخترع مصطلح «نهاية التاريخ» بل استقاه من هيجل الذى ترك بصماته واضحة على فكر ماركس . فقد كان كل منهما يعتقد أن تطور المجتمعات البشرية، على اختلاف أنواعها، ليس ممتدا امتداداً مطلقاً، بل لابد أن يتوقف عندما تنضج البشرية، وتتقدم وتتفق على شكل من الأشكال الاجتماعية، يتيح لها إشباع احتياجاتها الأساسية بطريقة متوازنة . ومن هنا فقد افترض الاثنان (هيجل وماركس) أن للتاريخ نهاية، هى عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعى . وهى فكرة متطرفة فى المثالية ويمكن دحضها بسهولة ؛ لأن أحداً لا يستطيع أن يحكم على احتمالات المستقبل بهذه البساطة، مهما امتلك رؤية ثاقبة تستقرئ الماضى وتتنبأ علميا بأن التاريخ سيصل إلى محطته النهائية عندما تتحقق هذه الدول أو المجتمعات المثالية .

وهو الحلم المستحيل الذى بدأ بجمهورية أفلاطون منذ حوالى أربعة وعشرين قرناً ولا يزال وسيظل مستحيلاً ، لأن النفس البشرية بطبيعتها مضادة للمثاليات النظرية .

وما ينطبق على هيجل وماركس، ينطبق من باب أولى على فوكاياما الضحل إذا ما قورن بأغوارهما السحيقة . فهو يدعى أن الديمقراطية الليبرالية هذه المرة هى نهاية التاريخ الذى أصبح مستباحاً لكل من يريد

بتره وإيقافه عند حده . ويتجاهل أن الليبرالية التى حلم بها هيجل لم تتحقق أبداً بالصورة التى رسمها لها، كما أن الشيوعية التى نادى بها ماركس، سقطت سقوطاً عظيماً ومدويا بسقوط الاتحاد السوفيتى وانفراط عقد المعسكر الشرقى . وبالتالى لابد أن تلقى الديمقراطية الليبرالية التى يرفع فوكوياما شعاراتها، نفس المصير، ليس بأسلوب تنبؤ هيجل وماركس، ولكن بالقياس عليهما، وهو القياس الذى لم نفتعله، بل نقلناه عن فوكوياما نفسه . فهو يبشر العالم بحلم أو بوهم كاذب آخر، مدعياً أنه سيحل كافة المشكلات والقضايا الجوهرية التى استعصت على البشرية منذ فجر وعيها بالحياة والكون . وهكذا تستطيع البشرية أن تحقق أحلامها التى عجز عن تحقيقها خاتم سليمان ومصباح علاء الدين والعصا السحرية فى كتاب «ألف ليلة وليلة»!!! فهل هناك دعاية سياسية جوفاء تستهين بالعقل الإنسانى أبشع من ذلك؟! إن فوكوياما ليس صاحب نظرية كهيجل وماركس، بل هو صاحب بوق، جعلت أجهزة الإعلام والدعاية الأمريكية من دويه صمماً للآذان !!

من هذا المنطلق يمكننا تمزيق القناع الحضارى الذى خرج به على العالم . فهو يدافع عن الديمقراطية الليبرالية مثل المحامى الذى يصرخ طالباً البراءة لموكله وهو يعلم علم اليقين مدى جرمه، إذ يقول إن أشكال الحكم السابقة شابتها عيوب ومثالب خطيرة، وانتهاكات للعقل أدت في النهاية إلى سقوطها، وكأن كتابه ليس انتهاكاً للعقل، خاصة عندما يقول إن الديمقراطية الليبرالية تخلو تماماً من هذه التناقضات الأساسية الداخلية . وليس هناك نظام أفضل منها بحكم أنها بنية ونسق يحقق النجاح والمثل الأعلى برغم العقبات التي يمكن أن تقف فى طريقها . وهى كفيلة بتنشئة وتربية المواطن النموذجى الذى سينعم بالرخاء وكافة الحقوق المدنية مثل العمل والمساواة والإبداع والابتكار.. إلخ . وهذا

المواطن هو الإنسان الأخير الذى ذكره فى عنوان كتابه . فكل شىء عند فوكوياما نهائى ومطلق ولا يحتمل أى نقاش أو جدل !!

ويتنقل فوكوياما بين مختلف النظم الشمولية متتبعاً سقوطها الواحد بعد الآخر فى البرتغال، واليونان، وتركيا، والاتحاد السوفييتى، وألمانيا الشرقية، وبولندا وغيرها من دول المعسكر الشرقى السابق، كى يدلل على تحول هذه الأنظمة فى نهاية الأمر إلى نظام الديمقراطية الليبرالية التى هى نهاية التاريخ فى نظره . ويستعرض أحداث التاريخ ويلوى عنقها ليؤكد فى النهاية حتمية الحل الديمقراطى الليبرالى، كما كان أنصار الاشتراكية يؤكدون حتمية الحل الاشتراكى . بل ويتنبأ (واضح أن التنبؤ هو لعبته المفضلة) بأن نسبة سكان العالم الذين يعيشون فى ظل الديمقراطية الليبرالية ستزداد زيادة حاسمة مع الأيام، ولا يقدم المبرر أو الدليل على ذلك سوى حماسه الأجوف وعشقه لما ينادى به، لدرجة أنه يعلنها ثورة ليبرالية اعتماداً على أن ثمة اتجاهاً أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية نمطاً واحداً فى تطورها، هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمى للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية .

لقد قرر فوكوياما هذا وخلفه كل أجهزة الدعاية الأمريكية، متجاهلاً أو جاهلاً بتعدد الثقافات والحضارات ، وبالتالى تعدد المجتمعات ونظم الحكم إذ من المستحيل أن تعيش الشعوب فى ظل نظرة أيديولوجية آحادية وفى قالب نمطى واحد . ولو افترضنا جدلاً حدوث هذا فإنه لا يعنى سوى الانعزال والانغلاق والتحجر والموات لهذه الشعوب ، لأنها لن تتواصل فيما بينها . فالتواصل هو نتيجة طبيعية للاختلاف والتضاد والتعدد والتنوع وتبادل المصالح المشتركة . لكن فوكوياما يقرر ببساطة مخلة للغاية أن المتشائمين وحدهم هم الذين يشكون فى قيام هذه الوحدة العالمية، فقد أصبح فى عصر العولمة من الإمكانات الحضارية والسياسية والاقتصادية ما

يساعد على كتابة تاريخ عالمى للبشرية، بدلاً من التاريخ الذى يجزئ العالم إلى أجزاء متناثرة، ويعالج كلا منها على حدة .

وفى الفصل الخامس والأخير الذى وضع له فوكوياما عنوان «الإنسان الأخير» يتعرى التناقض الذى يكمن فى النظرية الديمقراطية الليبرالية التى حاول أن يخفيها خلف قناع من الاتساق النظرى . فهو يتناول موضوع نهاية التاريخ بمعنى حلول نظام الديمقراطية الليبرالية كآخر وأحسن نظام يمكن أن تحققه البشرية لخلوه من التناقضات والصراعات والمفارقات والثغرات وكل ما يمس كرامة الإنسان وحقه فى نيل الاعتراف بكيانه والتقدير لقيمته، لكن فوكوياما فى نهاية كتابه يتساءل فى حيرة عن مدى نجاح الديمقراطية الليبرالية واستمرارها وصلاحياتها قائلا : «على فرض أن الديمقراطية الليبرالية أصبحت فى نهاية المطاف آمنة من خطر أعدائها فى الخارج، فهل بوسعنا أن نفترض إمكان استمرار المجتمعات الديمقراطية الناجحة على حالها إلى الأبد؟ أم أن الديمقراطية الليبرالية ستجد نفسها فريسة تناقضات داخلية هى من الخطورة بحيث يمكن فى النهاية أن تزعزع من دعائمها كنظام سياسى؟» .

ويدل هذا التساؤل على أن فوكوياما لم يستطع فى النهاية تجاهل البدهية البسيطة التى لا تحتاج إلى تنظير فلسفى وهى أن دوام الحال من المحال ، مادامت الحياة لا تتوقف عن الصيرورة . وإذا كان مؤمناً بمفهوم الجدل أو الديالكتيك عند هيجل، والذى يصدر عن انتقال الذهن من قضية ونقيضها إلى قضية ناتجة عنهما، ثم متابعة ذلك بغية الوصول إلى المطلق، فكيف يمكن للديمقراطية الليبرالية أن تصل إلى المطلق فى حين أن المجتمعات التى ترفع شعاراتها زاخرة بمشكلات مزمنة وعويصة مثل البطالة، والتشرد، والجريمة، والمخدرات، وتدمير البيئة، وحمى الاستهلاك فى المجتمعات التى غرقت فى بحار التفاهة؟ وهى

المشكلات الكئيبة والمحبطة التى لم ينكرها فوكوياما فى كتابه!! ومع ذلك يعود إلى ادعائه باتساق نظريته على أساس أمله الوطيد فى إمكان مجابهة الديمقراطية الليبرالية لهذه المشكلات، وقدرتها على تجاوزها، ووضع الحلول المناسبة لها . وهكذا لا نجد دعامات لنظرية فوكوياما - إذا اعتبرناها نظرية - سوى التنبؤ والأمل وهما لا يصلحان لقيام نظرية فلسفية أو علمية ، لأنهما من أهم أدوات الدعاية التى تبيع أوهام المستقبل للسذج .

ولعل أكبر وهم يبنى عليه فوكوياما هو ما يسميه «المواطن النموذجى» أو «الإنسان الأخير» الذى نشأ وتربى على أيدى مؤسسى الليبرالية الحديثة، ويعيش فى ظل الديمقراطية الليبرالية المتطورة التى توفر له كل أسباب الرخاء والمساواة والعدل . إنها نفس المثالية المستحيلة التى وردت من قبل فى «جمهورية أفلاطون» منذ حوالى أربعة وعشرين قرناً ولم تتحقق حتى الآن، ويبدو أنها لن تتحقق لتناقضها مع الطبيعة البشرية التى لا تحتمل مثل هذا التنميط الذى يهدف إليه فوكوياما لتكتيل دول الغرب ضد عدو تمت صناعته وصياغته خاصة بعد سقوط العدو التقليدى الذى كان الاتحاد السوفيتى يمثله، حتى لا ينفرط عقد هذه الدول ويندثر بالتالى المعسكر الغربى الذى يسيطر الآن على مقدرات العالم بزعامة الولايات المتحدة .

من هنا كانت المناقشات والتحليلات التى دارت فى الغرب نفسه حول كتاب «نهاية التاريخ » وشككت فى دوافعه الحقيقية، لدرجة أن البعض لم ير فيه تنبؤاً بصدام محتم، بل محاولة لتأليب تيار المشاعر فى الغرب (أمريكا وأوربا) ضد حضارات أخرى لا تهدد الغرب تهديداً ماديا مجسداً، لكن تهديدها ينحصر فى شواهد بدأت توحى، فى منتصف التسعينيات، بإمكان توقع نجاح هذه الحضارات العريقة فى إنهاء عصر

كانت فيه الثقافة والقيم الغربية هى مصدر الإلهام للشعوب، وكانت بوادر ذلك قد بدأت تظهر فى دول شرقى آسيا التى نهضت اقتصادياً، ثم تلتها عملية إحياء روح وقيم حضاراتها القديمة لتكون مصدر إلهامها وتشكل سدا ضد العولمة أو الأمركة بمعنى أصح، مما يهدد بانتهاء العصر الذى كان فيه الغرب هو مركز العالم ومحور قيمه . وكان هذا هو أهم أسباب التخوف الذى أدى إلى بروز نظرية صدام الحضارات منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين فى الأدبيات الأمريكية كما نجد فى كتابات فرانسيس فوكوياما ، وصامويل هانتجتون، وبرنارد لويس، وبول كيندى، وتوماس فريدمان .

وفى عام ١٩٩٦ أصدر فوكوياما كتابه الثانى بعنوان «الثقة» وفيه يقدم فكرة أكثر غرابة واعوجاجاً من فكرة نهاية التاريخ التى ضمنها كتابه الأول . ففى هذا الكتاب يهجر التمسح بهيجل، ليهاجم بدهية مفروغا منها وهى التعدد أو التنوع الثقافى، وينادى فى جرأة عجيبة بأن الثقافة الواحدة هى القاعدة الوحيدة للنجاح الاقتصادى والازدهار الحضارى . ويتخذ من الولايات المتحدة نموذجه المفضل لإثبات هذه المقولة، ويدعى أن الثقافة القومية الأمريكية الواحدة هى التى نهض عليها البنيان الحضارى للولايات المتحدة، وهى التى جعلت منها دولة كبيرة استطاعت فى النهاية أن تصبح قائدة للعالم أجمع . ذلك أن بناء الثقة بين قطاعات الأمة وفئاتها وأفرادها لا يتأتى إلا بعد الانصهار فى بوتقة الثقافة الواحدة . ومن هذا المنطلق كان عنوان كتابه «الثقة» .

وهو يناقض نفسه كعادته لأنه يؤمن بضرورة ترسيخ الثقافة القومية الأمريكية كمنطلق اقتصادى وحضارى لابد منه، لكنه فى الوقت نفسه يصادر حق الدول والشعوب الأخرى فى ممارسة هذا السلوك الحضارى القومى . فهو يقول عن الولايات المتحدة إنها مجتمع أحادى الثقافى

برغم تعدد الأجناس التى هاجرت إليها واستوطنتها . فقد كانت هناك ثقافة أمريكية سائدة ومسيطرة، هى ثقافة النخبة الأنجلو ساكسونية البروتستانية البيضاء التى أنشأت الولايات المتحدة كدولة تولت حكمها حتى الآن، وكانت ثقافة منفتحة نسبيا ، وشارك فيها الكاثوليك واليهود وغيرهم . ثم يؤكد فوكوياما أن المجتمع متعدد الثقافات القائم على تساوى قيمة الثقافات هو تصور خاطئ ، مادام بعض الثقافات أقدر من غيرها على تحقيق الرخاء والازدهار لشعوبها . ولابد أن تكون سعادة الأجهزة الأمريكية الإدارية الإعلامية والسياسية، غامرة، عندما يصدر هذا الكلام من مفكر من أصل يابانى آسيوى ولا يمت للعنصر الأنجلو ساكسونى بصلة .

وأضعف صفة يمكن أن ينعت بها هذا الكلام أنه مستفز حتى على المستوى الدعائى، بل إنه يؤكد به نفس فكرته السابقة عن صدام الحضارات . وعلى الرغم من جذوره اليابانية فإنه ينفى عن الحضارات غير البيضاء قدرتها على تحقيق الرخاء الذى يعد احتكاراً للبيض . وهو بهذا ملكى أكثر من الملك نفسه، بل إنه عنصرى ضد عنصره هو نفسه، وهذه مفارقة ليس لها مثيل من قبل . كما أن هذا الهراء الدعائى الذى يحاول التنظير والتقنين له، هو مجرد قناع زائف لا يلبث أن يتمزق ويطير مع أول هبات للريح بمجرد أن يصطدم مع النظريات الحضارية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى رسمت خريطة العالم المعاصر .

ويرجع السبب فى حماس أجهزة الدعاية الأمريكية للترويج الملح على المستوى العالمى، لهذه المقولات الغريبة التى لا تستند إلى أى أساس علمى أو حضارى أو ثقافى حقيقى، إلى أنها تحقق على المستوى السياسى الإستراتيجى هدفاً مزدوجاً، يصيب عصفورين بحجر واحد . فهو يثير المخاوف من تهديد أجناس أخرى لحضارته التى يتعبد فى محرابها ليل

نهار، وهذا امتداد لنظرية صدام الحضارات، وفى الوقت نفسه يهدف إلى إشاعة الإحباط لدى هذه الحضارات الأخرى، كى تفقد خصائص التفوق الاقتصادى الذاتى الذى يمكن أن يدفع بها إلى الصفوف الأولى للحضارة المعاصرة، وذلك بأن يرسب فى وعيها ولاوعيها الجمعى على حد السواء بأن مجهوداتها ومساعيها محكوم عليها بالفشل مقدماً .

والإستراتيجية الأمريكية التى يشكل فوكوياما أحد أبواقها، تدرك جيداً وجود مناطق فى العالم حبلى بإمكانات لاتحد، ولابد من إجهاضها بأسرع ما يمكن حتى لا تغدو خطراً يهددها . ففى هذه المناطق الإقليمية يمكن أن تنتعش الدعوة لإمكانات البعث والصحوة الاقتصادية النابعة منها، عندما تدرك طبيعة المرحلة التى يمر بها العالم الآن . فعلى الرغم من إصرار الولايات المتحدة على قيادتها للعالم وأن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكياً، إلا أن النظام العالمى الآن يتحول تدريجاً من مرحلة القوة العظمى القادرة على أن تقود وتؤثر وتلهم، إلى عصر التكتلات الاقتصادية التى تتكامل مصادرها وطاقاتها وإمكاناتها وقدراتها بين دولة وأخرى، بعضها يملك الثروة المادية، وبعضها الآخر لديه الخبرات العالية . وأخرى تتوافر لديها القوة العاملة، وغيرها بها مساحات زراعية هائلة غير مستغلة . هنا يكمن الخطر الذى تعمل له الولايات المتحدة ألف حساب ، فهذه المناطق تملك إمكانات هائلة غير مستغلة، وتستطيع بها أن تكون واحدة من القوى المتنافسة على المكانة المؤثرة على قمة النظام العالمى القادم . ولذلك يجب ضربها بلا هوادة وبلا توقف على المستوى الاقتصادى، والسياسى، والتكنولوجى، والأمنى، والإعلامى، والثقافى، والحضارى، حتى لا تجد الولايات المتحدة الزمن وقد أصبح يسير ضدها .

وهذه الصورة الدعائية الوردية التى يتغنى بها فوكوياما فى كتابيه

«نهاية التاريخ» و «الثقة» تتضاءل إلى حد كبير فى كتابه «الانهيار العظيم: الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعى» الذى صدر فى أوائل عام ٢٠٠٠، وفيه يرصد تطورات العولمة فى مرحلة الانتقال من قرن لآخر، ويتمزق القناع المتفائل المشرق ليكشف عن وجه كئيب يطل علينا مع التحول من عصر الصناعة إلى عهد الثورة المعلوماتية، الذى يرصد فوكوياما بدايته منذ الستينيات على وجه التقريب مع انحسار تيار التصنيع فى الولايات المتحدة وتحركات مماثلة فى الدول الصناعية الكبرى الأخرى، ومنها دول آسيوية فى مقدمتها اليابان وكوريا الجنوبية . ولذلك يرصد فوكوياما بداية ظاهرة الانهيار العظيم منذ الستينيات وحتى أوائل التعسينيات ، وهى العقود التى اتسمت بتدهور خطير فى الظروف الاجتماعية فى معظم الدول الصناعية، وارتفعت معدلات الجريمة، وانتشرت مظاهر الاضطراب والتوتر والانهيار المتزايد، مما جعل المناطق الحضرية فى مجتمعات تلك الدول، وهى المناطق الأكثر ثراء فى المدن، نوعاً من الجحيم البارد لمن يعيشون فيها . وتسارع انهيار العلاقات والصلات الأسرية كمؤسسة اجتماعية مستقرة منذ أكثر من مائتى عام تسارعاً حاداً . وتدنت معدلات الخصوبة فى معظم الدول الأوروبية واليابان لدرجة تنذر بأن المجتمعات المتقدمة ستعانى ندرة سكانية فى القرن الحادى والعشرين، مع تراجع معدلات الزواج وزيادة حالات الطلاق، وبالتالى تضاؤل نسبة المواليد لدرجة أن ثلث الأطفال يولد وينشأ خارج مؤسسة الزواج بالولايات المتحدة، فى حين بلغت هذه النسبة ٥٠٪ من الأطفال فى الدول الإسكندنافية، طبقاً للإحصاءات الرسمية .

وتدهورت الثقة والمصداقية تجاه المؤسسات إلى حد خطير حوالى أربعين عاماً، وحتى طبيعة العلاقات بين المواطنين تغيرت هى الأخرى .

وكانت هذه التغيرات جذرية وواسعة فى الدول المتشابهة بل ومتزامنة أيضاً، وشكلت انهياراً عظيماً فى القيم الاجتماعية التى سادت عصر الصناعة فى منتصف القرن العشرين . ولا يمكن أن تكون محض صدفة أن تتزامن كل هذه المؤشرات والدلالات وتتكاثف بهذه السرعة فى الوقت الذى تتحول فيه اقتصاديات تلك المجتمعات من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات . ولذلك يؤكد فوكوياما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين هذا التحول الاجتماعى نحو التدنى وبين الانتقال إلى عصر المعلومات، بل ويعترف أن الازدهار الاقتصادى أدى إلى انهيارات اجتماعية وأسرية ونفسية ومعنوية لا حدود لها . وهى نغمة مناقضة تماماً للنغمات التى عرفها فوكوياما من قبل فى كتابيه «نهاية التاريخ» و«الثقة» . ولذلك فإن هذا الكتاب الأخير يحسب له بقدر ما يحسب عليه الكتابان السابقان . ويبدو أنه بلغ مرحلة من النضج الفكرى جعله يشرع فى تقديم صورة له أكثر مصداقية وتستطيع أن تحظى بالاحترام والتقدير فى المستقبل .

يقول إنه من الناحية الاقتصادية فقد أدت المتغيرات فى طبيعة العمل من الاعتماد على الجسم والعضلات إلى التركيز على العقل والذهن، مما أدى إلى زيادة فرص المرأة فى دخول سوق العمل، وتقويض أشكال التفاهم التقليدية التى تنهض عليها الأسرة، وضعف الأواصر بين أفرادها، وقدرة المرأة المالية على إعالة نفسها وكذلك تربية الطفل أو الأطفال بدون زوج فى حالة ميل المرأة إلى الإنجاب، وتفضيل المرأة للمستقبل المهنى والمجد الوظيفى على رعاية الأسرة وتربية الأطفال . وهذا بالإضافة إلى إنجازات الثورة التكنولوجية التى مكنت المرأة من اختيار هدفها فى الحياة، فقدمت لها وسائل منع الحمل المتعددة التى مكنت المرأة فى الدول الغربية المتقدمة من ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج دون خوف من المسئوليات والعواقب وإنجاب الأطفال وتربيتهم .

وكانت النتيجة المباشرة لهذه المتغيرات أن تراجعت معدلات النمو السكانى نتيجة لعدم الإقبال على الإنجاب وفقدان الحماس لإقامة الأسرة . لكن الأخطر من ذلك قيام الثورتين النسائية والجنسية اللتين كانتا من أهم سمات الإنسان الباحث عن المتعة واللذة فى عصر العولمة. ويعتبر الكثيرون تصاعد الحركة النسائية الداعية لمزيد من حقوق المرأة والحرية الجنسية دون خوف من مسئوليات شخصية أو عواقب اجتماعية، تطوراً فى الخيارات الثقافية الإرادية المحضة التى أدت إلى إجراءات قانونية أخرى مثل تقنين الإجهاض . وقد رحب الرجل بدوره بهذه المتغيرات فى بحثه عن المتع بدون مسئوليات مترتبة عليها، بل إن الشذوذ الجنسى، سواء أكان لواطاً أم سحاقاً، لم يعد مرفوضاً كما كان من قبل، وهناك دول شرعت فى تقنينه كحقيقة معترف بها على أرض الواقع . فإذا كانت العولمة تسعى لإضعاف الكيان المسيطر للدولة تحت وطأة الطوفان الاقتصادى والتكنولوجى والإعلامى العالمى المتفاقم، فمن باب أولى تقضى على الكيان المتماسك للأسرة والذى يمثل النواة الصلبة للدولة والمجتمع والوطن .

فى عصر العولمة بإيقاعه اللاهث سواء فى المكان أو الزمان، أصبح إنجاب الأطفال «موضة» قديمة . فقد أصبحت أمام كثير من نساء اليوم فى الدول المتقدمة، فرص للاستمتاع بالحياة التى يسعين إليها بكل حماس . فهن يتعلمن ويسافرن ويعملن ويتفوقن فى كل هذا . ومن الصعب أن يجد الطفل مكاناً ملائماً وسط كل ذلك، بل إنه سيكون عقبة فى وجه كل ذلك . ففى خضم الثورة التكنولوجية تمكنت المرأة من زيادة خبرتها المتراكمة فى العمل خلال فترة قصيرة بفضل الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية، فأصبح الطريق إلى الترقى وتحسين فرص العمل والوظيفة أسرع وأسهل . وأصبحت لدى السيدات - حتى

المتزوجات – رغبة أقوى فى إنجاب أقل عدد من الأطفال حتى لا يعوقهن عن الفوز بالفرص الأفضل، وإن كان عدم الإنجاب على الإطلاق فى طريقه ليصبح الحل السعيد لكل مشكلات الأطفال ومتاعبهم . وقد أدى تحسن فرص العمل بالنسبة للمرأة إلى أن أصبح دخلها فى أحايين كثيرة – طبقاً للإحصاءات الغربية – أكبر من دخل زوجها، فتراجع التزامه بالمسئولية تجاه الأسرة والإنفاق على الأبناء، فتصاعد معدل الانهيار الأسرى .

وعلى الرغم من أن هذه المتغيرات فى الأعراف والقيم والتقاليد تتسم بالتعقيد والوعورة، فإن فوكوياما يضعها تحت عنوان رئيسى هو: الإفراط فى الفردية التى تجاوزت كل الحدود لتدخل فى نطاق النرجسية والأنانية. فقد قدمت الفردى والشخصى على الوطنى والقومى والصالح العام للمجتمع . ففى المجتمع التقليدى يتمتع المواطن بقليل من الخيارات، لكنه يعيش فى إطار كثير من الأواصر والعلاقات الاجتماعية الحميمة الدافئة مع الآخرين على اختلاف مشاربهم وطبقاتهم . أما الخيارات فتنحصر فى اختيار شريك الزواج والوظيفة ومكان المعيشة، لكنها لا يمكن أن تتجاوز الأطر القيمية للأسرة والجماعة والدين والتراث. قد يشعر المواطن بالضيق منها فى بعض الأحايين، لكنه سرعان ما يعود إليها إذا ما افتقدها .

أما فى مجتمعات الثورة التكنولوجية المعلوماتية الحديثة، فقد تزايدت الاختيارات بدرجة كبيرة فى حين اتسمت العلاقات المتحكمة والأواصر القاهرة التقليدية بقدر متزايد من المرونة وعدم الإحكام . ويرتبط بذلك تزايد دور الإنترنت الذى قدم للناس بديلاً اجتماعياً يتيح لهم الاتصال بالآخرين من كل مكان، وإقامة اتصالات وعلاقات وفقاً للمصالح والسياسات المشتركة والمتبادلة التى شملت كل شىء، حتى أنواع الطعام.

وكان الحصاد العام هو أن الفردية التى تعد الفضيلة الأساسية فى المجتمعات الحديثة، شرعت فى التحول من مجرد الفخر بالكفاءة الذاتية إلى نوع من الأنانية الفجة المنغلقة، إذ أصبحت الحرية الشخصية المفرطة، دون اعتبار للمسئوليات المادية أو الأدبية تجاه الآخرين، هى غاية فى حد ذاتها .

ويصف فوكوياما هذا الوضع الجديد بعبارة واحدة هى تدنى رأس المال الإجتماعى الذى يزيد فى أهميته على رأس المال المادى بمختلف أشكاله . وينعكس هذا التدنى بطريقة واضحة للغاية فى هبوط مستويات السلوك الأخلاقى فى معظم الدول المتقدمة . أى أن الازدهار الاقتصادى يقابله انهيار أخلاقى . وتؤكد الأبحاث والدراسات الاستطلاعية والإحصائية أن معظم الناس فى معظم الدول المتقدمة لديهم رغبة واستعداد لأن يسلكوا سلوكاً غير أمين بشكل أو بآخر، وبلا حرج أو حساسية . فقد أصبحت الغاية تبرر الوسيلة على كل المستويات. وأصبحت نسبة هؤلاء فى تزايد مستمر منذ بداية تسعينيات القرن العشرين .

وقد انتشرت ظاهرة الانهيار العظيم فى كل الدول المتقدمة مما يدل على وجود أسباب وعوامل شائعة فيما بينها . وتجلت هذه الظاهرة فى نسبة الخروج على الشرعية وجرائم القتل والاغتصاب والسطو على الممتلكات، حتى الأطفال فى المدارس، أصبح فى إمكانهم الحصول على الأسلحة التى يقتلون بها زملاء الدراسة . فعندما لهث الجميع وراء الرفاهية فى عصر العولمة، نسوا فى سباقهم المحموم أن للرفاهية سلبيات أخطر وأشد وطأة من سلبيات التقشف . ولذلك فإن تنامى «دولة الرفاهية» لا يتنافى على الإطلاق مع الانهيار الأخلاقى والاجتماعى العظيم الذى يرصده فوكوياما فى كتابه .

كان تأثير دول الرفاهية والسياسات الحكومية الخاطئة من أسباب ظاهرة هذا الانهيار، ذلك أن التسهيلات والمعونات التى تقدمها برامج الرعاية والرفاهية أدت إلى الخلل والاضطراب الاجتماعى . ففى الولايات المتحدة مثلاً، استهدف أحد هذه البرامج رعاية السيدات الفقيرات فى إطار ماسمى بمعونات مابعد الكساد للأسر ذات الأطفال، كما قدم معونات للأمهات الوحيدات اللاتى يعشن مع أطفالهن بدون أزواج . ولذلك كان هذا الإجراء بمثابة عقاب للسيدات المتزوجات اللاتى يعشن مع أزواجهن وأطفالهن فى إطار الأسرة المستقرة . فضلاً عن أن هذه المعونات شجعت الرجال على التهرب من مسئولياتهم الأسرية . ولذلك قررت الحكومة الأمريكية إلغاء هذا البرنامج من قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٦ لتأثيراته السلبية على المجتمع، خاصة ما أسماه الاقتصاديون «الضرر الأخلاقى» الذى يعبر عن نفسه فى التشجيع على البطالة، بكل ما يترتب عليها من نتائج وتداعيات مدمرة للمجتمع بأسره .

وتتجلى الآثار السلبية للعولمة فى الفروق الواضحة بين الدول الغربية المتقدمة والدول الآسيوية المتقدمة التى وظفت الإنجازات التكنولوجية الحديثة لصالحها لكنها لم تسع لإضعاف سلطة الدولة التى كانت سداً منيعاً ضد هذا الانهيار العظيم، إذ إنها لم تجد أية ضرورة حضارية فى الربط بين إهدار كيان الدولة وبين ركوب أمواج العولمة فى كل الاتجاهات. فقد أفلتت الدول الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج من مظاهر الانهيار الغربى العظيم إلى حد ملحوظ، وذلك لاختلاف المنظور الحضارى والثقافى . فالثورة التكنولوجية ومنتجاتها مثل وسائل تحديد النسل وممارسة الجنس دون قلق من الإنجاب، قد أحدثت تغييرات كثيرة وجذرية فى ثقافة ومفاهيم الأفرادفى الدول الغربية التى صرفت النظر تماماً عن توجيه المواطنين إلى ما فيه

خيرهم بحجة أنها لا تحب أن تفرض وصايتها عليهم، فى حين كانت هذه المتغيرات السلبية أقل وأضعف فى الدول الآسيوية بسبب دور الحكومة النشط وسياساتها التى يؤمن المواطنون أنها لصالحهم .

فمن المعروف عن المجتمع اليابانى أنه يميل إلى ستر وتعديل الانحراف السلوكى فى نسيج من الأعراف والالتزامات الاجتماعية غير الرسمية . أما الكوريون فينزعون إلى استخدام سلطة الدولة مباشرة لضمان الانضباط الشعبى، خاصة فيما يتصل بالحفاظ على سلطة الشرطة وقوتها حتى لا يهتز النظام العام للدولة . أما الأسباب التى أدت إلى هذه المنزلة الرفيعة للاستقرار الأسرى بالدولتين، فقد كانت كامنة فى المكانة الراسخة للمرأة فى المجتمعين . وتوضح استطلاعات الرأى المتوالية فى اليابان أن غالبية السيدات اليابانيات يفضلن التخلى عن العمل عند الزواج والإنجاب، ثم العودة إليه بعد أن يكبر الأبناء .

وعلى النقيض مما حدث لسيدات الغرب المتقدم، فإن المرأة اليابانية لم تشعر بالانزعاج والضيق نتيجة لعدم تكافؤ دخلها مع الرجل، فهى ترى فيه العماد الاقتصادى والاجتماعى المسئول عن كيان الأسرة . فمن الواضح أن المجتمع اليابانى يعكس قيماً أعرق وأرسخ بحيث لا يمكن اقتلاع جذورها ببساطة بمجرد إجراء تغييرات فى قوانين وتشريعات العمل . والموقف فى كوريا الجنوبية مشابه، وإن كان قد نشأ فى وقت لاحق بسبب تأخر عملية التحول نحو التصنيع . فهناك جذور أقوى من أن يقتلعها طوفان العولمة مهما كان عاتياً .

ويرصد فوكوياما اختلافاً آخر بين الدولتين من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى، إذ إن التصنيع يظل يشكل نصيباً أكبر من إجمالى الناتج المحلى لهاتين الدولتين . أما الغرب فقد كان النصيب الأكبر لمنتجات الثورة التكنولوجية . ويمكن القول إن مقاومة اليابان

وكوريا الجنوبية للانهيار العظيم الذى حدث فى الدول المتقدمة، دليل على قوة الثقافة وتأثيرها فى تشكيل الاختيارات الاقتصادية . فقد أظهرت الدولتان ميولاً ثقافية قوية لأدوار نسائية أكثر تقليدية، مما يثبت أن الثقافة والسياسة ، بمعنى تدخل الحكومة، أكثر أهمية مما يبدو على السطح، وأنهما نافستا التكنولوجيا فى تشكيل أعراف وتقاليد وعلاقات العمل والأسرة . وهذا لم يحدث فى الدول الغربية المتقدمة التى لم تتدخل فيها الدولة بسياسات لمقاومة تأثير التكنولوجيا، فقد ارتبطت العولمة بالإقلال من تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن، فى حين حرصت اليابان وكوريا الجنوبية على الاستفادة بالثمار الإيجابية للعولمة، خاصة فى مجالى الاقتصاد والتكنولوجيا، مع الحفاظ على تراثهما الحضارى العريق، فليس هناك مبرر لافتعال أى تناقض بينهما .

وبرغم نغمة التشاؤم التى تسرى فى طيات كتاب «الانهيار العظيم»، فإن فوكويوما يبدى تفاؤلاً حذراً، حتى لايبدو التناقض صارخاً بين هذا الكتاب وكتابيه السابقين «نهاية التاريخ» و «الثقة»، وحتى لا يبدو هو نفسه وكأنه يطبق على نفسه مبدأ «الرجوع إلى الحق فضيلة»، وإن كان يبدو أنه رضى أن يجعل من كتابيه الأولين بوقين للتوجهات الأمريكية حتى تفتح له أجهزة الدعاية والإعلام صدرها، لكنه بمجرد أن نجح فى ترسيخ اسمه كمفكر وكاتب، قرر أن يستعيد احترامه لنفسه وأيضاً فى نظر المثقفين بأن يكتب بمصداقية نابعة من حقيقة المادة العلمية التى يعالجها ويحللها كى يخرج منها بمنظور جديد ورؤية مستحدثة .

يتجلى هذا التفاؤل الحذر فى إيمانه بأن الجنس البشرى فطر على الحرص على إيجاد القواعد الأخلاقية والنظم الاجتماعية لنفسه، ذلك أن الأوضاع التى تتراجع فيها الأخلاق بل وتختفى ، هى أوضاع غير مريحة بدرجة كبيرة للإنسان، حتى من الناحية العملية البحتة . وسوف

يسعى الإنسان إلى إيجاد قواعد جديدة لتحل محل تلك التى تتراجع، وتدعيم قدرته الطبيعية على التنظيم الذاتى . وبناء على ذلك فإنه من الطبيعى الآن رصد المحاولات الجارية لإعادة تشكيل نظام اجتماعى جديد فى الدول المتقدمة .

ولا يستند فوكوياما فى تفاؤله إلى العوامل الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية فحسب، بل يشير إلى أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والبحثية نفسها، كشفت فى مجال الجينات والكيمياء البيولوجية، عن أن الإنسان بطبيعته وتكوينه البيولوجى، ميال إلى إقامة نظام اجتماعى، ووضع نسق قيمى أخلاقى . ولعل موقف الجماعات والمجتمعات البشرية من تحريم العلاقات الجنسية بين أفراد الأسرة الواحدة، دليل تاريخى وحديث على أن طبيعة الإنسان هى الدافع الرئيسى وراء إقامة النظم الاجتماعية . فقد أثبتت الدراسات أن هناك كراهية طبيعية لدى الناس تجاه إقامة هذه العلاقات . فهى كراهية ليست ناشئة عن سلطة تنظيمية مفروضة، وإن كان الدين والثقافة قد شكلا عاملين قويين للغاية فى وضع أشكال وأساليب محددة لصياغة الحظر على ممارسة هذه العادة .

وعلى الرغم من شعارات العولمة المدوية وأعلامها الخفاقة التى ترفعها الدول المتقدمة، فإن ما يجرى داخلها يمزق أقنعتها تماماً، ذلك أن الذى يجرى الآن فى مجتمعات هذه الدول هو أن هناك تنسيقاً جارياً الآن على مستوى القواعد والإدارات والمصانع الفرعية فى إطار أعراف وتقاليد مشتركة بما يسمح للأفراد بالعمل معاً . ويلاحظ فوكوياما أن هذا التنسيق يبدأ من أسفل ولا يفرض من أعلى ؛ لأنه يعتمد ببساطة على رغبة الناس فى إعادة بناء رأس المال الاجتماعى، أى النظام الاجتماعى الذى دمرته ثورة التكنولوجيا، إذ يبدو أنه فلك نوح الذى ستقله هذه الدول حتى لا يغرقها طوفان العولمة .

أما بالنسبة لنظرية «نهاية التاريخ» التى اشتهر بها فوكوياما، فقد خرج أستاذ أمريكى آخر هو صامويل ب. هانتنجتون بنظرية أخرى تحمل معنى تصحيح نظرية فوكوياما دون إلغائها كلية . ففى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» الذى صدر عام ١٩٩٦، يسلم هانتنجتون بأن الصراع، وبالتالى التاريخ، لم ينته، وأن البشرية مازالت عاجزة عن تحقيق مرجعيات مقبولة من الجميع، لكن الصراع فى نظره بدأ فى إتخاذ شكل «صدام الحضارات»، وربما بالذات بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية !

وإذا كان هناك تصحيح من هانتنجتون لنظرية فوكوياما، فإنه لتأكيد أن محاولات الغرب لإطلاق رؤيته الجديدة عن التاريخ، يتسم باليقينية المطلقة، وتصوير كل خصوم الغرب، فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى، على أنهم قد هزموا هزيمة نهائية، سرعان ما باءت بالفشل، لأن التاريخ بكل ما يحمل فى بطنه من احتمالات وتوقعات مفاجئة ضد هذا اليقين المطلق الذى لا نجده إلا فى العقيدة الدينية النقية الخالصة . ولم يكن الفشل على المستوى الأيديولوجى فحسب، بل تلاه بعد سنوات معدودة فشل مماثل على المستوى الاقتصادى، خاصة عندما أصبح العالم تحت رحمة آليات السوق وكأنه على كف عفريت .

فقد أثبتت الشواهد التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتى، فشل تجارب بلدان العالم الثالث فى إقامة اقتصادها على قطاع الدولة، وعلى التخطيط المركزى بالذات . وكانت هذه السلبية هى التى جعل منها المنادون بالعولمة كارثة العصر التى يجب تجنبها بالابتعاد عنها ١٨٠ درجة، والانطلاق إلى نقيضها تماماً . فقد حان الوقت للتخلص من البيرقراطية التى فشل القطاع العام فى منع تفشيها، وتنشيط القطاع الخاص، والخصخصة، وإفساح المجال كى تنطلق آليات السوق دون أن

تتعرض لعقبات . وأكد هانتنجتون هذه الشواهد بتجارب نمور آسيا، بصفتها نماذج حية عن مزايا الخصخصة، والتى أثبتت أن آليات السوق كفيلة بتحقيق المعجزات، ليس فى البلدان المتقدمة فحسب ، بل فى المجتمعات النامية أيضاً .

لكن سرعان ما تبين أن هذا التفاؤل المفرط لم يكن مبنياً على أساس، وان فشل القطاع العام فى بعض آلياته وتوجهاته وأساليبه، لا يعنى بالضرورة نجاح القطاع الخاص الذى يمكن أن تدوسه آليات السوق وتطحنه بلا رحمة لأن الدولة التى أدارت له ظهرها لن تحميه . فلقد انهارت اقتصاديات هذه الدول، وانتشرت الأزمة لتنال حتى من دول متقدمة فى آسيا، على رأسها اليابان . ويبدو هذا الفشل مأساوياً ومصيرياً وخطيراً فى الاضطرابات الاقتصادية التى بلغت حداً خطيراً فى روسيا، ليس بالنسبة لها فحسب بل بالنسبة للعالم أجمع . إن إصابة روسيا بأزمة طاحنة مسألة بالغة الخطورة لأسباب لا تتعلق بالاقتصاد وحده، لأن روسيا مازالت تحتفظ بترسانة مخيفة من الأسلحة النووية التى يمكن أن تتسرب إلى الخارج، وتتحول إلى تجارة سرية مرعبة، خاصة عندما تصل إلى أيدى العصابات الإرهابية .

إن ضمان حد أدنى من الاستقرار للاقتصاد الروسى ضرورة للأمن العالمى عموماً، وليس قضية تخص روسيا وحدها . ولن تستطيع آليات السوق أو القطاع الخاص توفير هذا الضمان الذى يحتاج إلى يد دولة قوية تتمتع بالهيبة والسيادة .

وقد أدرك الاتحاد الأوروبى حقيقة هذه الشواهد الجديدة، فسعى إلى ترسيخ الجمع بين اقتصاد السوق، واحترام البعد الاجتماعى، من خلال وضع حد لآليات السوق والاقتصاد الحر كلما أساءت إساءة بالغة إلى شرائح اجتماعية معينة، وكصمام أمن ضد الانفلات، وتفشى

الاضطرابات الاجتماعية والإرهاب . وقد تعبر صحوة «الاشتراكية والديمقراطية» عن محاولة لتحاشى بروز قطبية ثنائية جديدة، لكنها هذه المرة يمكن أن تكون بين ما يمكن أن يسمى بالنظام الدولى القائم وبين ما يمكن أن يسمى بقوى الإرهاب الكامنة فى مختلف أرجاء المعمورة . وهو احتمال قائم نتيجة لتردى الأوضاع الدولية ، واستمرار تعثر كل محاولات «تجاوز التاريخ»، مثل تلك التى وردت فى كتابى فوكوياما وهانتجتون، مما يستدعى وقفة عالمية من كل المفكرين الحضاريين المهمومين بمصير الجنس البشرى الذى يمر الآن بمرحلة تحول لم يشهد مثيلاً لها من قبل فى خطورتها .

من هؤلاء المفكرين ناعوم تشومسكى أحد مؤسسى علم اللغة الحديث، والمفكر الأمريكى السياسى والحضارى الكبير الذى أصدر فى عام ١٩٩١ كتاب «تعويق الديمقراطية» وكأنه كان يتنبأ بكل الانهيارات التى ترتبت على الطوفان الجارف للعولمة . فهو يعرى قناع الليبرالية الأمريكية بإثباته أن أمريكا ترفع شعار الديمقراطية الليبرالية وتعوقها فى الوقت نفسه . ذلك أن السياسات الأمريكية على مستويات عديدة تعمل بأساليب مباشرة وغير مباشرة على تعويق الليبرالية نفسها، وتقويض أسس الديمقراطية التى أرساها الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية وفلاسفة التنوير الذين مهدوا للثورتين الفرنسية والبريطانية فى القرن الثامن عشر . وأكد تشومسكى أن سياسة الهيمنة على العالم لابد أن تؤدى إلى إعاقة الديمقراطية سواء فى الداخل أو الخارج، ليس بأسلوب مقصود فحسب، وإنما على أساس أن البناء الداخلى للدولة الليبرالية ينطوى على آلية تؤدى إلى تدمير أسس الليبرالية نفسها، أي أنها تحمل بذور فنائها داخلها . ولذلك لا يرى تشومسكى ما يستحق الحماس الجارف الذى أبداه فوكوياما لانتصار الليبرالية، وهو غير

متفائل بمستقبلها لأن سقوط الاتحاد السوفيتى لا يعنى بالضرورة انتصارها، خاصة إذا كانت تحمل فى باطنها بذور تحللها وهزيمتها، كما أن خيبة الشيوعية لا تعنى روعة الرأسمالية .

وكان مأزق الماركسية قد نشأ فى الاتحاد السوفييتى وفى الدول التى سارت على دربه، أو أجبرت على اتباع التفسير اللينينى الستالينى، بسبب تحويل الماركسية من فلسفة أو رؤية للعالم، إلى مذهب سياسى يعتنقه حزب أيديولوجى . وكان من الطبيعى أن يتجاوزهما المجتمع الذى وصل بهما إلى أقصى حدودهما الممكنة سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . فعندما تواجه المتغيرات الاجتماعية الحتمية جمود الأيديولوجية الثابتة ، فلابد أن يكون الانتصار لعجلة المتغيرات التى لا تتوقف أبداً . فى حين كان الغرب أكثر مرونة واستيعاباً للماركسية التى نشأت وترعرعت على أرضه قبل تصديرها إلى العالم كله . فقد ظلت فى الغرب الرأسمالى مجرد فلسفة أحياناً، أو نظرية لتوليد النظريات غالبا، كما وصفها المفكر البنيوى الماركسى الفرنسى الكبير لويس ألتوسير . كما تحولت إلى نظرية تستفيد بها فلسفات ونظريات أخرى أو علوم كاملة، خصوصاً العلوم الإنسانية الحديثة كالتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا وتاريخ الثقافة والحضارة، أو العلوم المنهجية الحاكمة الأساسية مثل المنطق أو مناهج البحث واللغويات وغيرها من العلوم التى تشكل البنية المنهجية للعلوم الإنسانية والوضعية بل والطبيعية .

وكان المفكر الفرنسى جان كريستوف ريوفان من أوائل الذين مزقوا القناع الحضارى المزيف للديمقراطيات الحديثة فى كتابه «الديكتاتورية الليبرالية» الذى صدر عام ١٩٩٤، والذى يعرض فيه نظرية جديدة وجريئة تعرى كل ادعاءات العولمة الحضارية والسياسية، وتؤكد أن

الديمقراطيات الحديثة هى نظم سياسية قائمة على الشعور بالخوف . من هنا كانت رغبتها الدائمة فى اختلاق أو افتعال أخطار أو أعداء وهميين، يجعلها دائماً فى حالة تيقظ ونشاط وتطور لأسباب دفاعية . هذا الشعور بالخوف هو فى الحقيقة «الأيدى الخفية» التى تتحكم فى سير النظم الديمقراطية الغربية، وتؤثر على قراراتها المصيرية، وتدفعها بصفة دائمة ومستمرة للتقدم، لأن الركود معناه الاستسلام والهزيمة أمام هذا العدو الوهمى والمفيد فى الوقت نفسه .

ويقول ريوفان : إن الحضارة الديمقراطية لا يحكمها أفراد كما يحدث فى النظم الشمولية طبقاً لأيديولوجية ثابتة بل ومتحجرة . فالقرارات السياسية التى يتخذها من يحكمون ليست طبقاً لخطة ثابتة أو برنامج سياسى معروف ومحدد، بل هى قرارات تخضع للمتغيرات والأحداث الجارية، تماما مثل آليات السوق ونظام الاقتصاد الحر، حيث تكون السوق هى المتحكم الحقيقى والمعيار الأساسى لسير الأسعار . ولعل هذا هو السر فى انهيار النظم الشمولية واستمرار النظم الديمقراطية . إن نظرة مدققة لأحداث القرن العشرين، تجعلنا ندرك أن النظم الديمقراطية تعمل بكفاءة أفضل من النظم الشمولية التى يحكمها حزب أو مجموعة من الأفراد يدعون المعرفة والعلم الدقيق، ويحتكرون الحكمة واليقين والحق فى إصدار الأوامر والقرارات وتنفيذ الأيديولوجية .

هذه «الأيدى الخفية» أو «الميكانيكية» غير المحسوسة التى تحكم الحضارات الغربية، يمكن اكتشافها بوضوح من خلال الوسيلة التى استطاعت بها تلك الديمقراطيات الخروج من مواجهتها مع الاتحاد السوفييتى وبداية عصر جديد للإنسانية جمعاء . فمنذ اندلاع الثورة البلشفية، أعلن عن ظهور عدو جديد . لكن فى مواجهته اختلفت المواقف وتباينت بحيث استنكرها البعض تماماً فى حين وافق البعض

الآخر على التعامل معها تجارياً بشكل سمح للاتحاد السوفييتى بالعودة من جديد، باعتباره عضواً معترفاً به فى المجتمع العالمى ، وذلك خلال مؤتمر عام ١٩٢٢ . وكانت هذه التناقضات الدائمة فى الأفعال والمواقف قد أثمرت فى النهاية، صفقة مربحة للحضارة الغربية فى فترة مابين الحربين، بحيث ظلت الثورة محاصَرة ومقصورة تقريباً على بلد واحد ثم المعسكر التابع له بعد الحرب العالمية الثانية .

وينفى ريوفان تماماً فكرة أن الاتحاد السوفيتى فى فترة الحرب الباردة، كان يمثل تهديداً مباشراً للديمقراطيات الغربية مؤكداً أن هذه الفكرة قد تولدت بناء على تحليلات خاطئة، لكنها استغلت لخلق العدو الوهمى الذى يساعد الغرب على الاحتفاظ بنواته الصلبة فى مواجهته الوهمية أيضاً . وهو ما كشفت عنه الملفات السوفيتية التى أذيعت بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، وخاصة فيما يتعلق بالثورة الأسبانية، والتى أوضحت أن الاهتمام الأول للسوفييت لم يكن أبداً انتصار الشيوعيين، بل العمل على احتوائهم واستغلالهم ودفعهم إلى خيانة الثورة الأسبانية لصالح القوتين العظميين، مما جعل الشيوعيين الأسبانيين ضحايا للشيوعيين السوفييت!!

وهو موقف ثابت لستالين الذى كان قد خان على التوالى الشيوعيين الصينيين والأتراك والأندونيسيين والكوبيين وغيرهم . ذلك أن قواعد اللعبة السياسية واحدة سواء فى المجال الرأسمالى أو المجال الشيوعى .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يكن الاتحاد السوفييتى أبداً بنفس القوة التى صوره بها الأمريكيون كقوة إمبريالية عالمية . فقد كان، بعد أن استعاد قواه المنهكة، مجرد قوة قومية ذات ميول توسعية على حساب الدول المجاورة له، إذ لم يكن يحلم بالعولمة الشيوعية . وهو ما أظهرته بوضوح الحرب الأهلية اليونانية حين اعتقدت الولايات المتحدة

أن الروس يحاولون مد ذراعهم نحو البحر الأبيض فى حين أن تيتو كان المحرك الرئيسى لهذه الحرب التى اندلعت على غير رغبة الروس . وقد أخطأ الأمريكيون فى تحليلهم وتصورهم لحقيقة الأحداث مما انعكس على سياساتهم وخطواتهم العملية .

على أية حال فإن اعتبار السوفييت عدواً عالمياً وآلة حرب غير عادية، كان وسيلة العالم الغربى للحصول على أكثر من نصف قرن من السلام والاستقرار والتكامل والتطور والازدهار القائم على فكرة دفاعية عسكرية هى فى حقيقتها وهم كبير . لكن ريوفان ينكر أنه تم اختلاق هذا العدو الوهمى طبقاً لخطة مسبقة وضعها الأمريكيون . ذلك أن هذا الاختلاق جاء كنتيجة مباشرة لتأرجح السياسة الأمريكية البراجماتية العملية بين موقفين هما : القوة والليونة، أو الصلابة والمرونة . وذلك فى الوقت الذى كان فيه لينين يعتقد أن هذا التأرجح الغربى سيكون بمثابة الثغرة أو الضربة التى ستقضى على النظم الديمقراطية . أما بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وبداية عصر العولمة، فإن سياسة التأرجح هذه بدت عملية للغاية، ولم تكن أبداً خطأً مميتاً كما كان يعتقد السوفييت . فقد كانت وسيلة متميزة سمحت للحضارة الغربية بخطوات فردية بل ومتعارضة، مكنتها من الاستمرار والنجاح والتطور فى مرونة براجماتية وانتهازية استوعبت كل المتغيرات وحولت مساراتها لصالحها .

ولكن إذا كانت سياسة الازدواجية قد سمحت للديمقراطيات الغربية بتكوين تحالف قوى متكامل ومتحضر وفعال، فإن تداعيات هذه الازدواجية قد انعكست بالسلب على وحدة الكتلة الشرقية التى يصفها جان كريستوف ريوفان بأنها لم تكن أبداً كياناً واحداً . فمنذ البداية كانت هناك خلافات بين الاتحاد السوفيتى والصين لاختلاف رؤى وتصورات كل منهما لمفهوم الثورة الشيوعية . وكانت الصين تدرك أن الخيانة

تجرى فى عروق الاتحاد السوفييتى مجرى الدماء . والأدلة على ذلك كثيرة وواضحة . وأزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا عام ١٩٦٢ ليست سوى إحداها . وبدأ عصر التقلبات والنزاعات من جديد داخل المعسكر الشيوعى لدرجة الاشتباكات العسكرية على الحدود بين الاتحاد السوفييتى والصين . وفقدت موسكو قوة جذبها الأيديولوجى وأصبحت تحكم شعوبها وشعوب المعسكر الشرقى بالمخابرات والمعتقلات والمنافى والغزو العسكرى الصريح كما حدث فى المجر عام ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ثم أخيراً أفغانستان التى كانت القشة التى قصمت ظهر البعير، والتى أدت إلى الزوال السريع للاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى وحلف وارسو جميعاً .

ولذلك صرف الشباب الثورى اليسارى نظره عن الارتباط بتوجهات موسكو، وبدأ جيفارا فى الستينيات يتجه بأنظاره نحو أمريكا اللاتينية ونحو الكونغو، وعاد الفيتناميون فى الشمال يهددون من جديد الجنوب حتى اشتعلت حرب فييتنام بكل تداعياتها الخطيرة . وكان الاعتقاد السائد فى تلك الفترة أن السوفييت هم المحرك الرئيسى لهذا النشاط الشيوعى، إلا أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً . فقد آثروا منذ البداية القيام بدور «المعتدل» لكنهم كانوا قد فقدوا تماماً سيطرتهم على الحركات الثورية . عندئذ تحرك الغرب بسرعة عندما أصبح التوازن العالمى فى خطر، فقاموا بأسر جيفارا عام ١٩٦٥ فى بوليفيا وتم إعدامه بسرعة . وعندما دخل الأمريكيون الحرب فى فييتنام كانوا يقومون بعمل السوفييت بهدف السيطرة على الحركات الثورية ولكن هذه المرة من الخارج .

هنا يبدو بوضوح دور الأيدى الخفية التى تتدخل دائماً وفى الوقت المناسب لتنقذ الديمقراطيات الغربية من خطر يهددها، وتجعلها قادرة

على التأقلم والاستجابة لمجريات الأمور دون أن يكون هناك تخطيط مسبق لهذا الفعل أو ذاك، فالعبرة بالإسراع بركوب الموجة عندما تأتى، أما إذا انحسرت قبل الجلوس على قمتها فهذا هو الفشل بعينه، بالإضافة إلى أن الموجة الجاهزة أرخص وأسهل بكثير من الموجة المصنوعة التى تبدو مفتعلة ومكشوفة فى أحايين كثيرة . هنا يطرح سؤال نفسه بشدة وهو: إذا كان الاتحاد السوفييتى عدوا مصطنعاً بل وهمياً للغرب، فلماذا انهار هكذا كبيت من رمال أمام عاصفة هوجاء وهو الذى لم يكن يشكل أى تهديد فعلى للغرب الذى كان فى الواقع حريصاً على تواجده، من باب حرصه على وحدة دوله عندما تواصل مواجهتها الوهمية له ؟

يجيب ريوفان على هذا السؤال بقوله : إن هذا الانهيار يرجع أساساً إلى رغبة الغرب فى التخلص من الاتحاد السوفيتى، خاصة أنه لم يعد قادراً على القيام بالهدف الذى من أجله حرص الغرب على وجوده واستمراره، أى إحتواء الحركات الثورية التى أخذت منذ عام ١٩٦٨ أبعاداً أكثر فوضوية وتحررية بعيداً عن الأخ الأكبر . أما الشيوعية كحركة ثورة لها جناحها العسكرى ، فقد بدأت فى الانهيار، وفقدت جاذبيتها بعد أن أصبح الناس يأملون فى ثورات أكثر فاعلية وأكثر فردية بعيدا عن القواعد الجامدة والثابتة التى تتحكم فى حركة الشيوعية . أما على المستوى العالمى فلم يعد الاتحاد السوفيتى يوحى بالرهبة خاصة بعد معاهدة هلسنكى عام ١٩٧٥ التى كانت بمثابة الاعتراف الضمنى بوجود تعاون وتعايش سلمى بين الشيوعية السوفيتية والديمقراطيات الغربية . فلم يعد ذلك العدو الذى يخشى جانبه، وبدأت دول الغرب تتعامل معه من منطلق التعالى والاستهزاء .

ومنذ ذلك التاريخ اتجه الغرب نحو الصين فى محاولة للتقرب منها، بالإضافة إلى تدعيم علاقته باليابان، وتشجيع الحركات الانفصالية فى

أوروبا الشـرقـيـة ، بل إن الثورة الإسـلامـيـة فى إيران لم تكن سـوى بذرة زرعها الأمريكيون بأنفسهم ليثيروا القلاقل على حدود الاتحاد السوفيتى الذى لم يحتمل الحصار الذى أضعف مكانته، فكان غزو أفغانستان وتشجيع الحركات الثورية فى كل من إفريقيا وآسيا مما جعل الأمريكيين يدركون ضرورة توجيه ضربة قاضية أخرى ضد هذا العدو الذى لم يعد هناك حاجة لوجوده، وذلك حتى يجبر على ترك مكانه الذى كان مؤثراً فى الساحة العالمية التى أصبحت لقمة سائغة للولايات المتحدة .

وعندما زال الاتحاد السوفيتى ومعه معسكره كله، تربصت الولايات المتحدة بالموجة الجديدة المتدفقة فى أعقاب إنتهاء الحرب الباردة لتجلس على قمتها كعادتها، وأطلقت عليها موجة العولمة أو الأمركة بمعنى أدق، وضعت لها المفكرين والفلاسفة الذين شرعوا فى التقنين لها من أمثال فوكوياما، وصامويل هانتنجتون، وبرنارد لويس، وبول كيندى، وتوماس فريدمان وغيرهم، ووضعت أجهزة دعاياتها الجبارة تحت أمرهم حتى يصل صوتهم إلى كل أرجاء المعمورة . وكان أهم عنصر فى عمليات التقنين والتفلسف والتنظير التى قاموا بها، هو البحث عن عدو وهمى جديد بعد اندثار الاتحاد السوفييتى بصفته العدو الوهمى القديم . وليس بالضرورة أن يكون لهذا العدو كيان جغرافى محدد، بل من الممكن أن يكون أى شىء آخر يدعو للرهبة، ويثير الحماس، ويدفع دول الغرب لمواصلة التماسك والتطور والحركة والازدهار . ووجدوا بغيتهم فى الدول الإسلامية التى صوروها على أنها مصدر الإرهاب والحركات العسكرية الجديدة والقدرة على امتلاك القنابل النووية التى يمكن أن تدمر بها العالم كله، وذلك برغم أن هذه الدول بالذات كانت فى مقدمة ضحايا الإرهاب بكل أنواعه . وكان فرانسيس فوكوياما فى كتابيه «نهاية

التاريخ والإنسان الأخير» و «الثقة» وصامويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» بمثابة رأس الحربة لهذا التوجه العولمى الجديد .

ففى بداية التسعينيات، سارع صامويل هانتنجتون الأستاذ الأمريكى بجامعة هارفارد إلى طرح «نظريته» عن طبيعة الصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة الذى سيحل فيه الصدام بين الحضارات والمواجهة بين الأديان محل الصراع العقائدى بين الرأسمالية والشيوعية، بحيث تكون الخطوط الفاصلة بين الثقافات من يوغوسلافيا إلى الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى هى نفسها خطوط المعارك المستقبلية . وحدد هانتنجتون الدور الأمريكى فى حقبة صدام الحضارات كما أسماها، بضرورة العمل على الدخول فى تحالفات مع الثقافات المماثلة للثقافة الأمريكية، ونشر قيمها ومبادئها أينما أمكن ذلك . وهو يفترض مسبقاً انتصار الحضارة الغربية، ومع ذلك ينصح الغرب بتجنب مواجهة الحضارات الأخرى، بل ومن الممكن السعى إلى التكيف معها إذا كانت الفرصة مواتية، ولكن لابد من المواجهة إذا اقتضت الضرورة .

لكن الظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن هانتنجتون تراجع عن هذا التعالى مثلما تراجع عنه فوكوياما فى كتابه «الانهيار العظيم» مما يدل على أن حقائق الواقع الجديد أقوى وأرسخ من كل محاولات تزييفها وتلوينها طبقاً لأغراض خفية . ففى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٧ عاد هانتنجتون فى مقال جديد بمجلة «الشئون الخارجية» أو «فورين أفيرز» بتصور جديد عن عالم ما بعد الحرب الباردة وعن الدور الأمريكى فيه، اكتشف فيه أن العالم يبدو اليوم عالماً معقداً، تتشابك فيه الصدامات والصراعات بين الحضارات، مع الصراعات بين الأغنياء والفقراء، مع الصراعات العرقية، مع الاتجاهات المتعارضة نحو الاندماج من ناحية، ونحو التشرذم والتفكك من ناحية أخرى .

ويعترف هانتنجتون أنه بعد أقل من عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة، يبدو النفوذ الأمريكى فى العالم فى تراجع وانحسار بصورة تتناقض تماماً مع الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى والوحيدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وذلك نتيجة عجزها عن تحديد مصالحها القومية التى طمستها الحملة المدوية للعولمة . وهو العجز الذى نتج بدوره عن فقدان أمريكا لهويتها وهيبتها بين دول الغرب بسبب غياب «الآخر العدو» الذى لم تستطع تجسيده فى الدول الإسلامية، وبسبب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية والديموجرافية التى طرأت على المجتمع الأمريكى خلال هذه الفترة، والتى أفقدت الشباب بصفة خاصة، حماسه لأية قضية قومية يمكن أن يرتبط بها ويعمل من أجلها .

ويستدل هانتنجتون على تراجع النفوذ الأمريكى فى العالم، وعلى الفجوة المتسعة بين قوة أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبين عجزها عن فرض قوانينها وقراراتها وتشريعاتها على الكبار والصغار، بالعديد من الشواهد مثل تحدى سنغافورة للضغوط الأمريكية فى عام ١٩٩٤ وإصرارها على جلد الشاب الأمريكى، ونجاح كوبا المحاصرة فى تغيير سياسة الهجرة فى أمريكا، وفشل واشنطن فى سياستها التجارية مع الصين واليابان، وأيضاً فى التوفيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفى إلزام أوروبا بتطبيق الإجراءات العقابية التى تتخذها ضد إيران على سبيل المثال .

وفى الواقع أن ما يقوله هانتنجتون يدحض تماماً نظريتى «نهاية التاريخ» و «صدام الحضارات» نتيجة للانتصار النهائى لليبرالية الغربية، والذى ثبت أنه انتصار وهمى فى فترة لا تزيد على عشر سنوات . فقد اكتشف هانتنجتون أن الهوية الأمريكية كانت رهناً بالقوى الخارجية التى تواجهها والتى تمنحها القدرة على التبلور والتماسك والصلابة . ولذلك يتساءل هانتنجتون عن خطورة غياب «الآخر العدو» فى مواجهتها قائلا:

«بدون الحرب الباردة ماذا يعنى أن تكون أمريكياً؟ وإذا كانت الهوية الأمريكية تعنى أن تكون ملتزماً بمبادئ الحرية والديمقراطية، ومن أنصار الملكية الخاصة، وإطلاق حرية الفرد، وإذا لم تكن هناك (إمبراطورية للشر) تهدد هذه المبادئ ، فماذا يعنى بحق أن تكون أمريكياً؟ وكيف يمكن تحديد المصالح القومية الأمريكية؟»

بهذه التساؤلات يبلور هانتنجتون ضرورة وجود «الآخر العدو» المرفوض، فى تحديد هوية أمريكا ودورها وسياستها، ليس فقط فى الماضى القريب أو عصر العولمة، وإنما منذ بداية استقلالها عندما عجزت عن تمييز نفسها ثقافياً عن بريطانيا، ففعلت ذلك سياسياً، وأصبحت تعنى الديمقراطية والمساواة فى مواجهة بريطانيا الديكتاتورية الأرستقراطية . ثم بعد ذلك وحتى نهاية القرن التاسع عشر عندما اعتبرت أمريكا نفسها، تجسيداً لقيم المستقبل من تقدم وحرية ومساواة فى مواجهة أوروبا الإقطاعية المتخلفة، ثم بعد الحرب العالمية الثانية عندما نصبت نفسها زعيمة للعالم الديمقراطى الحر فى مواجهة الاتحاد السوفييتى والشيوعية العالمية . وعلى مدى أربعين عاماً خضعت جميع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية والعديد من قرارات سياستها الداخلية لمبرر أساسى وهو احتواء الشيوعية وهزيمتها . فقد كان وجود العدو المشترك هو الوسيلة الأساسية لتعزيز الهوية الأمريكية، وتقوية التماسك بين الحكومة الفيدرالية والشعب، كما كانت الحرب الباردة هى الدافع الأساسى وراء كل التقدم الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى الذى حققته أمريكا، ووراء زيادة قدراتها الإنتاجية والتنافسية .

والمفارقة العجيبة أن الأيام أثبتت أن سقوط الاتحاد السوفييتى كان كارثة بالنسبة لأمريكا بنفس القدر الذى كان إنتصاراً لها، إذ يرى هانتجتون أنه بعد عشر سنوات تقريباً من انتهاء الحرب الباردة، وبعد أن

تحقق «هذا الشىء الفظيع الذى سببه الاتحاد السوفييتى لأمريكا بحرمانها من العدو»، على حد تعبير مستشار جورباتشوف، تجد أمريكا نفسها بدون خطر محدد وعدو تواجهه . فصدّام لا يكفى لأن يكون خصماً تصارعه، والأصولية الإسلامية بقدر ماهى بعيدة جغرافياً بقدر ماهى مشتتة جداً، فى حين تبدو الصين إشكالية عويصة واحتمالات أخطارها وتهديداتها لا تزال بعيدة .

هذا بالنسبة للوضع الخارجى العالمى، أما بالنسبة للوضع الداخلى القومى، فقد برز اتجاهان أساسيان فى المجتمع الأمريكى، وهما اتساع نطاق الهجرة وتعدد مصادرها، والاندفاع نحو الاختلاف والتنوع الثقافى، بحيث لم يتبق أمام أمريكا سوى الأيديولوجية السياسية كأساس لتدعيم وحدتها وتحديد هويتها بعيداً عن عوامل التشتت والتسيب والتمييع التى تحدثها العولمة التى تسعى «لأمركة» العالم ، فى حين أن أمريكا نفسها قد عجزت حتى الآن فى أمركة نفسها!! وقد أثبتت التجربة السوفييتية أنها أساس هش وأضعف كثيراً من أسس الثقافة القومية الضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ . وبالتالى لابد أن يحل حوار الحضارات محل الصدام فيما بينها، إذ إنه كفيل بتوليد عناصر جديدة من التنوع الثقافى، والخصوبة الحضارية، والتوليد الفكرى، وتوسيع آفاق المعرفة خاصة فى عصر العولمة . هذا بالإضافة إلى ما يقدمه هذا الحوار أو التفاعل من فرص فريدة لدعم التعايش السلمى والتعاون وتنمية التفاهم الذى يؤدى إلى حلول مشتركة للمشكلات العالمية . وذلك فى ظل تحولات عالمية يحكمها انكماش الكوكب الذى نعيش عليه، واختزال الزمن، وسيادة العولمة، وتداخل الجماعات البشرية، رضيت أم أبت .

ومع ذلك فإن مفارقات هذا العصر تؤكد أن زيادة البشر تقارباً من الوجهة المادية، لا تستتبعها بالضرورة زيادة تقاربهم معنوياً وحضارياً، بل

قد يتفاقم الشعور بأن «الآخر» معتد، مع تعاظم قدرته على النيل مما هو قريب إلى وعزيز علىّ، ومن صميم هويتى وذاتى . وبصفة عامة فإننا فى عصر ضاع فيه اليقين، وأصبحت فيه المفاجآت واردة بصور شتى، وغالباً ما تحمل فى طياتها مزيداً من التوتر والقلق والاضطراب . وبدلا من الحديث عن نهاية التاريخ، لابد من وقفة مع التاريخ لدراسة مساراته واحتمالاته وتوقعاته، حتى يحقق الإنسان ولو أدنى درجة من اليقين بدلاً من أن يظل ريشة فى مهب أعاصير العولمة .

وفى الأدبيات السائدة الآن فى العالم، ترسخ فى أذهان معظم المفكرين بل والمثقفين العاديين ارتباط حتمى وثيق بين العولمة والولايات المتحدة الأمريكية، فلا تذكر إحداهما إلا إذا ذكرت الأخرى، لدرجة أن العولمة أصبحت مرادفاً للأمركة سواء فى مجالات الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الأخلاق أو الثقافة أو الفكر أو السلوك . وأكبر دليل على ذلك أجهزة الدعاية والإعلام والسينما الأمريكية بصفة خاصة . وتتمثل الاستراتيجية الأمريكية فى تعميم بل وفرض هذه القيم والنماذج والأنماط والأخلاق، سواء بالإغراق، أو الإغراء، أو الإلحاح، أو الضغط الناعم، أو التسلل الهادئ أو البطىء أو السريع . وفى هذا يقول جون جراى المفكر البريطانى وأستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أكسفورد:

«إن أمريكا تعتبر نفسها آخر نظم التنوير، والدولة التى تحمل راية الحضارة الإنسانية الجديدة، ولذلك فهى تعتقد أن مصير العالم كله سوف يئول إلى حضارة واحدة هى الحضارة الأمريكية . وما تشهده الآن من تعدد فى الثقافات الموجودة فى العالم، ليس إلا مرحلة انتقالية، يمر بها العالم فى طريقه إلى الحضارة العالمية الواحدة على الطراز الأمريكى، وأن الرأسمالية الديمقراطية هى النظام الذى سوف يتم

تطبيقه فى العالم كله، وأن السوق الحرة العالمية الواحدة سوف تصبح حقيقة موجودة وملموسة غير قابلة للشك أو التشكيك . ويحق لى أن أتساءل: هل هذا الارتباط بين أمريكا والعولمة يعنى أن أضرار العولمة لا يمكنها التسلل إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ بمعنى آخر: هل ستكون الولايات المتحدة حالة استثنائية ، بحيث تستفيد استفادة كاملة من إيجابيات العولمة، وتتجنب تماماً الإصابة بأضرارها؟!»

يصل جون جراى إلى نفس المحصلة التى أدركها مفكرون أمريكيون من أمثال فوكوياما وهانتنجتون برغم بدايتهم المناقضة لهذه المحصلة، وهى أن سياسات تحرير التجارة وإطلاق آليات السوق، لابد أن تؤدى إلى نوع غير مسبوق من الانهيار الاجتماعى الذى يبدأ بتفكك الأسرة، وما يرتبط به من انهيار العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على تنشئة الأطفال وإعداد الأجيال الجديدة . ولن تتوقف المخاطر عند هذا الحد، بل سيؤدى تفكك الأسرة إلى إرتفاع معدلات الجريمة فى شتى أنواعها .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تدرك جيداً مخاطر العولمة برغم الدعاية الصاخبة التى تصم بها آذان العالم ليل نهار . وهذا الاتجاه الحريص الذى يطالب أمريكا بالغنم دون الغرم، يفصح عن نفسه بوضوح فى كتاب المفكر الاستراتيجى الأمريكى وأستاذ التاريخ بجامعة ييل بول كيندى: «صعود القوى العظمى وسقوطها: التغير الاقتصادى والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠» ١٩٩٨، وكذلك فى مقال بعنوان «الدول المحورية» فى مجلة «الشئون الخارجية» أو «فورين أفيرز» الأمريكية عدد يناير/فبراير ١٩٩٦ الذى بلور فيه هذه الفكرة التى أصبحت موضوعاً لكتابه هذا فيما بعد، والتى تدعو إلى نظرية تؤكد أنه لا يكفى أن تدير الولايات المتحدة باقتدار علاقاتها مع القوى الدولية العظمى (أوروبا،

اليابان، روسيا، الصين) أى ما اصطلح على تسميته بعالم الشمال، وإنما عليها أن تمارس سياسة أكثر حذقاً وكفاءة تجاه عالم الجنوب . وقد عبر عن هذا التوجه بفكرة «الدول المحورية» والتى تطالب الولايات المتحدة بعدم بعثرة وتبديد معوناتها الخارجية بتوزيعها على دول عالم الجنوب كلها دون تمييز، بل عليها أن تركز جهودها على عدد من هذه الدول بصفة خاصة، وليس شرطاً أن تكون دولاً صديقة، ولكنها دول تمتلك إمكانات معينة وتتصف بصفات خاصة على الخريطة السياسية الإستراتيجية لعالم اليوم . أى أن العولمة ليست مسألة تجميع وحشد بقدر ماهى مسألة اختيار وحذف .

والدول التى يركز عليها كيندى هى التى تضمن بازدهارها، الاستقرار فى المناطق المحيطة بها، وبالتالى فهى كفيلة بخلق ظروف مواتية للاستثمار الأمريكى فى تلك المناطق، لكن مع محظور لابد من وضعه في الاعتبار ، وهو أن هذه الدول ، إذا ما تعرضت لكوارث أو انهيارات ، فإنها يمكن أن تعرض أمن الولايات المتحدة لأخطار . وتتجلى البراجماتية بل والانتهازية الأمريكية عندما يؤكد كيندى أن الإدارة الأمريكية على استعداد للتغاضى عن القيم التى تنادى بها، إذا وقفت كعقبات فى طريق مصالحها المادية العالمية . فقد تنتهك هذه الدول حقوق الإنسان، وقد تخالف المبادئ والتوجهات العامة التى تتبناها الإدارات الأمريكية، وقد لا تكون دولاً ديمقراطية بالمفهوم الأمريكى للكلمة . ولكن ما دامت لا تصل مخالفتها للديمقراطية حداً فاضحاً يتعذر عنده عدم التصدى لها ، فإن كيندى يطالب بأن تكون هذه الدول موضع رعاية ودعم ومساندة، وأن يُحدد لها وضع خاص بين دول عالم الجنوب عامة .

ويحدد كيندى الإمكانات والخواص والسمات التى ينبغى أن تتوافر فى هذه الدول حتى تكتسب صفة «الدول المحورية» أو الركائز التى يمكن أن

تنطلق منها السياسة الأمريكية فى مناطق الجنوب . فلابد أن تكون ذات وزن سكانى كبير، وأن تحظى بموقع جغرافى - إستراتيجى متميز، وأن تمتلك إمكانات اقتصادية لا يمكن تجاهلها، وأن تنطوى على احتمالات تمكنها من أن تصبح «أسواقاً ناهضة»، وأن تثبت قدرتها على التأثير الإيجابى فى الاستقرار الإقليمى والدولى، بل ينبغى الحفاظ على استقرارها هى نفسها إذا ماتعرض للاهتزاز الذى يمكن أن يؤثر بالسلب وبشكل واضح على المصالح الأمريكية .

وينتقل كيندى من التعميم إلى التخصيص بتحديده الدول ذات المواقع الإستراتيجية السياسية المتميزة فى عالم الجنوب لقدرتها على حمل مسئوليات الدول المحورية، فيذكر بالاسم المكسيك والبرازيل فى أمريكا اللاتينية، والجزائر ومصر ودول جنوب أفريقيا فى القارة الأفريقية، وتركيا فى أوروبا، والهند وباكستان وأندونيسيا فى آسيا، وذلك على أساس أن هذه الدول معرضة لاختبارات عسيرة فى المستقبل المنظور ، وأنها دول ينبغى أن تتدخل أمريكا لمساعدتها حتى تتجنب ماقد تتعرض له من قلاقل .

والملاحظة المثيرة للاهتمام والجديرة بالرصد أن كيندى لم يذكر إسرائيل ضمن قائمة الدول المحورية على الإطلاق، ربما لأن واشنطن لا تعتبرها دولة عادية، أو أنها امتداد إستراتيجى وعضوى للولايات المتحدة، وبالتالى فإن أى اهتزاز يصيبها لابد أن يؤثر بالسلب على أمريكا نفسها، أو أنها قاعدة عسكرية أمريكية تضمن سيطرة أمريكا على المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره، أن أنها لن تستفيد من هذا التصنيف الجديد أكثر من الاستفادة الجمة والمتواصلة والمتصاعدة التى تحصل عليها من الولايات المتحدة . بل إن الدول التى ذكرها كيندى فى تصنيفه، لن يتعدى دورها أن تكون موظفة جميعاً لخدمة مصالح الولايات

المتحدة، بصفتها المرجع الأوحد والمطلق للقياس، وذلك بصرف النظر عن نوعية علاقة هذه الدول أو تلك مع الولايات المتحدة .

ومن الواضح أن نظرية كيندى تركب موجة العولمة عندما تطرح قضية مصيرية، فى ظرف لم تعد فيه سيادة الدول تحظى بالحصانات التى كانت تملكها أو اعتقدت أنها كانت تملكها من قبل . لقد تحولت السيادة من مفهوم مطلق إلى مفهوم نسبى بسبب العولمة التكنولوجية الإعلامية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، تلاشت فيها الحدود فى وجه المؤثرات والمتغيرات الإيجابية منها أو السلبية على حد السواء . لكن نظرية كيندى توظف العولمة لصالح أمريكا ، وهذا التوظيف لابد أن يؤدى إلى مزيد من التبعية، بحيث تتحول العولمة إلى نوع من الإمبريالية الجديدة التى تدور فيها الدولة التابعة فى فلك الدولة الكبرى، إذ إن هذه الدول هى محورية فقط، ليست فى حد ذاتها، وإنما فى الإطار الإستراتيجى للمصالح الأمريكية فحسب .

ومن ناحية أخرى فإن نظرية كيندى ليست سوى محاولة لإحلال نظام يقوم على القطب الواحد، محل نظام القطبية الثنائية أو حتى المتعددة . وهذا القطب الأوحد ليس سوى الولايات المتحدة الأمريكية بلا جدال، وليس أية دولة أخرى من الدول المرشحة لتصبح أقطاب المستقبل المنظور، بحيث يتم تجنيد عالم الجنوب برمته لحساب دولة بالذات، وليس لحساب الشمال بوجه عام، أو نظام دولى جديد بوجه أعم، وذلك تطبيقاً لشعار أن القرن الحادى والعشرين لابد أن يكون قرناً أمريكيا .

وبرغم أن الشعارات الأمريكية المرفوعة تبشر العالم بأن العولمة ستكون فردوس كل الشعوب بلا استثناء، فإن نظرية كيندى تمزق هذا القناع الزائف، عندما تنادى بزيادة كفاءة المعونات الأمريكية، مع زيادة تقليصها فى الوقت ذاته، تلبية لتطلع قطاعات متعاظمة من المجتمع

الأمـريكى إلى أن يكون الالتـفـات أولاً إلى مـشـكلات أمـريكا الداخليـة المـتـفـاقـمـة، بدلاً من بعـثـرة أمـوال الخـزانة الأمـريكيـة، وتحـمـيل دافع الضـرائب الأمريكى أعبـاء عمليات تجـرى خارج الحـدود، فى وقت لم يعد هناك عدو واضـح يبرر ما تقتضيه هذه العمليات من إنفـاق باهظ . وكان اختيـار بيل كلينتون رئيسا فى عـام ١٩٩٢ من هذا المنطلق، فى حين كـان جورج بوش يعيش على أمجـاده فى حرب الخليج . وذلك برغم أن كلينتون منذ أن تولى قد وجـد نفـسـه مـضطراً للاضطلاع بأكـثـر من عـمليـة فى الخارج، منهـا عملية الصومال التى سـميت بعملية «الأمل» الذى لم يتحقق وفشلت فشلاً ذريعاً .

ويقـول بعض المحـللين أن نظرية كيندى ليـست إسـتـراتيـجـيـة تتبناها الإدارة الأمريكيـة بصفـة رسميـة، بل هى تصور صـادر عن دوائر ذات نفوذ فى أمـريكا، وهو مطروح كحل وسط بين الاتجاه الذى ينادى بالانغمـاس تمـامـاً فى خـدمـة الدولة وحل مـشكلاتهـا الـداخليـة، وبين الاتجـاه الذى يطالب بتحقيق سياسة خارجية أكثر كفاءة وتأثيراً على مستوى العالم، أى مابين انسـحـاب أمـريكا من العالم الخـارجى، والعمل على إحكام سيطرتها عليـه فى الوقت نفسـه، وتجنب تكرار الأزمـات التى تعـرضت لهـا بسـبب انسحابها الإجبارى من فيتنام أو من الصومال أو من غيرهما من المناطق التى يمكن أن تفقد السيطرة عليها .

أمـا فى كـتـاب «صـعـود القـوى العظمـى وسـقـوطهـا» فـإن كينـدى يرصـد انهيـار الإمبراطوريات الإسبانيـة والفرنسية والبريطانيـة، لكنه يخلص إلى أن الإمـبـراطورية الأمـريكيـة سـتليـهـا فى السـقـوط بسـبـب تجـاوزاتهـا الإمبريالية . وكان يعنى بذلك ضـمنـاً أن إنتهاء الحرب الباردة لم يكن يعنى نهـاية الاتحـاد السـوفـيـيتى، وإنـمـا كـان أيضـاً إرهاصـاً بسـقـوط الولايات المتحدة . وهو الرأى الذى شجبه بشدة توماس فريدمـان - المتعبـد فـى

محراب العولمة – فى كتابه «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون»، على أساس أن كيندى لم يدرك أن انحدار الولايات المتحدة نسبياً فى الثمانينيات، كان جزءا من إعداد الدولة نفسها لنظام العولمة الجديد وتهيئة إمكاناتها له ، وهى عملية لم تخضها دول كثيرة أخرى، بل ولم تدركها فى أواخر سنوات القرن العشرين. ولم يتوقع كيندى لجوء أمريكا تحت وطأة العولمة إلى تقليص ميزانيتها الدفاعية، وخفض عدد المشاركين فى حكومتها، وتحويل المزيد من القوى إلى السوق الحرة بطرق من شأنها إطالة وضعها كقوة عظمى، وليس التقليل منه . ولعل هذا التخبط فى الآراء والتوجهات بين كبار الكتاب والمفكرين، يبين لنا مدى السيولة بل والميوعة التى تميز هذه الظاهرة المسماة بالعولمة، وأن معظم الآراء أو التحليلات أو النظريات التى حاولت تقنينها وبلورتها فى مناهج فكرية وحضارية يسهل التعرف عليها، ماهى إلا اجتهادات نظرية يمكن دحضها قبل أن تترسخ فى الأذهان .

أما المستشرق برنارد لويس أستاذ دراسات الشرق الأدنى فى جامعة برنستون الأمريكية فقد سار فى طريق الترسيخ النظرى للصراع أو الصدام بين الحضارات، والدعاية الأيديولوجية الصارخة لانتصار الغرب الأمريكى – الأوروبى، وذلك فى كتابه «صراع الثقافات: المسيحيون والمسلمون واليهود فى عصر الاكتشاف» الذى يعمق فيه التيار الذى بدأه فى كتابه السابق «الغرب والإسلام»، وهو حتمية الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، الذى يحاول تتبع تاريخه منذ سقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢ حتى نهاية القرن العشرين، كى يثبت تاريخياً أن العدو القديم قد بُعث من جديد ليحل محل العدو السوفيتى الذى ذهب بلا رجعة .

وهو يعلم تمـام العلم أن المـسلمـين الأوائل الذين صنعـوا الحـضـارة وشـيـدوا الإمـبـراطورية الإسـلامـيـة التى حكمت العـالم بطول العـصـور الوسطى، لا يمكن مقـارنتـهم بالمسلمـين المعـاصـرين الذين يعـانون من أبشع أنواع التمـزق والتشـتت والإحبـاط، وأنهم لا يمكن أن يقومـوا بدور العـدو الفعلى والحقـيقى للحضـارة الغربيـة المعـاصـرة التى تمـتلك كل أسباب القوة السياسية والاقتصادية والتكنولوجيـة والأمنية والإعـلاميـة، وأن المـسـألة لا تتـعـدى لعبـة خلق العـدو الوهمى بهـدف الحـفـاظ على تماسك جبهة الدول الغربية فى مواجهته .

بل إن برنـارد لويس يتـجـاوز فكرة صـدام الحـضـارات عند فـوكـويامـا وهانتنجـتون، لكى يجـعله صـداماً بين الأديان برغـم أن عنوان كـتـابه هو «صـراع الثـقـافـات»، ذلك أن العنصـرية سـلاح لا يفـقـد تأثيـره الحـاد والمدمر، مادامت هناك خطط لا تتوقف لإشعال نار الفتنة .

لكن ليس كل الكتاب والمفكرين بهذه العنصرية والدعاية الفجة التى تحـاول لى عنق الحقـائق، أو تحويل الأكاذيب والأوهـام إلى وقائع وحقـائق فى ذهن جماهير أجهزة الإعلام الدولية . فالكاتب الذى يجعل من نفسه بوقاً أجوف لقناع حضـارى مـزيف، لا يستحق أن يحمل صفـة الكاتب أو المفكر، مهمـا وظف معلومـاته المـوسـوعيـة ومعـارفه الشـاملة فى إثبات مايدعيه، فإن التزييف الفكرى مهما تسلح بالدوى الإعلامى الدولى، فإنه لابد أن يخضع فى النهاية للمبدأ الذى يحتم أنه لا يصح إلا الصحيح، لأن العقل البشرى يملك طاقة تصحيحية تمكنه - إن آجلاً أو عـاجلاً - من تمـزيق كل أقنعـة الزيف والخـداع ورؤية الحـقـائق عـارية تحت أضـواء ساطعة.

من هؤلاء الكتـاب والمـفكرين الذين يحـرصـون على دورهم كـضـمـيـر لعصرهم وشهود على معطياته الحضارية، السلبية قبل الإيجابية، الكاتبة

والمفكرة آن جلين - جونز فى كتابها «فى مواجهة المرآة: كيف تنهار الحضارات» الصادر عام ١٩٩٦، وفيه تؤكد أن الحضارات لا تزدهر إلا على أساس متين من الأخلاق، مصداقاً لقول أمير الشعراء أحمد شوقى:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا

وهى ترى أن سقوط الحضارة الغربية أصبح أمراً محتملاً بل ومتوقعاً، لأن هذا الجيل الراهن لا يجد من يمسك بيده من المفكرين والمصلحين ورجال الدين لإنقاذه من الهاوية التى يسير إليها وهو معصوب العينين. وإذا كانت العولمة قد جعلت من هذا العالم قرية كونية صغيرة، فقد استطاعت أيضاً أن تجعل من الفساد ظاهرة عالمية، وانتشر كالنار فى هشيم القرية، وضاعفت من سرعتها رياح العولمة العاتية بحيث أصبح فى إمكانها أن تحرقها تماماً . ففى أوروبا وحدها - وهى المادة التى تتخذ منها الكاتبة ميداناً لدراستها - وجد الناس أنفسهم فجأة أمام قضايا لم تخطر ببالهم من قبل ، وجثمت على كاهلهم كالكابوس مثل: رواج سوق نخاسة للأطفال فى بلجيكا، أو اغتيال ناظر مدرسة نموذجية على يد تلميذين فى السادسة عشرة من العمر فى لندن، أو اقتحام العهر الجنسى حرمة البيوت محمولاً بلا ضابط أو رقيب على شبكة الإنترنت العالمية للكمبيوتر، وغيرها من القضايا التى اعتادها المجتمع الغربى، فأصبح يتحدث عن مرض الإيدز - وليد الانحلال الجنسى - وكأنه يتحدث عن حالة الطقس اليوم .

وأصبح الفساد يسرى من قمة المجتمع إلى قاعدته . فمثلا وجد المجتمع البريطانى نفسه يعانى الصدمة فى كل مثال: ففى حمى الحديث عن انهيار أخلاقيات فى الأسرة المالكة، خاصة سلوك زوجتى ابنى الملكة، مارست جماعات الشذوذ ضغوطاً لاستصدار فتاوى بمزيد من المكاسب القانونية فى المجتمع لدرجة المناداة بتشريع زواج الشذوذ على

نسق ما يحدث فى هاواى بالولايات المتحدة، وهى المكان الوحيد فى العالم الذى سن هذا القانون . ثم يفيق المجتمع كله على شاذ يهوى الأطفال، بمذبحة لأكثر من خمسة عشر طفلاً بين الرابعة والسادسة فى مدرسة إسكتلندية . وهذه مجرد نماذج على سبيل المثال لا الحصر . وما ينطبق على المجتمع البريطانى بصفة خاصة، ينطبق على المجتمع الغربى بصفة عامة . ويكفى ذكر فضيحة كلينتون مع مونيكا، والتى تابع العالم كله تفاصيلها الدقيقة على القنوات والشبكات الفضائية وفى مقدمتها الإنترنت، وكأنه يتابع آخر أنباء الحرب العالمية الثالثة!! وكانت الصدمة التى أصابت البشر الأسوياء بالذهول لدرجة أعجزتهم عن التحليل والتفسير والتقويم، ولم تترك لهم سوى تساؤلات حائرة من تساؤلات أخرى كثيرة أثارتها العولمة دون إجابات شافية . فلم يملكوا سوى التساؤل الذاهل: ماذا جرى للبشر؟! مالذى يحدث فى هذه الأيام ؟! إلى أين نحن ذاهبون؟!

وترى آن جلين - جونز أن انهيار الحضارة الغربية فى مراحلها التاريخية المتتابعة لم يكن سوى نتيجة مباشرة للانهيار الأخلاقى . ينطبق هذا على الحضارة الإغريقية ثم الرومانية ثم العصر المسيحى فى العصور الوسطى، ثم بدايات عصر الحروب الأهلية والقومية والإمبريالية التى بلغت قمتها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم جاء عصر العولمة ليحول الانحطاط الأخلاقى إلى سمة عالمية مميزة للعصر كله، بعد أن كان محصوراً فى النطاق المحلى لكل دولة على حدة . وفى أحايين كثيرة كانت الدولة كفيلة به، وخاصة إذا تجاوز الحدود المعقولة، أما الآن فقد أدت عولمة الفساد إلى عجز الدولة عن التصدى له، خاصة بعد أن فقدت الكثير من إمكاناتها وطاقاتها فى مواجهة هذه الحمى التى تجتاح العالم كله.

وتؤكد المؤلفة أن الجنس والعنف كانا السبب الرئيسى وراء انهيار الحضارات لأنهما كفيلان برفع معدلات الجريمة إلى آماد مخيفة ، سواء على المستوى الفردى الخاص أو الاجتماعى العام . وتنوعت الجرائم إلى فنون رهيبة، تزداد تعقيداً كلما زاد تعقيد فنون محاربتها، خاصة مع التقدم المذهل للتطورات التكنولوجية بكل تعقيداتها . وزادت نسبة الانتحار إلى حدود مرعبة، بعد أن أصبح الملجأ الأخير لأجيال عجزت عن التشبث بالقيم الدينية والمثل الأخلاقية . وإذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة هى سليلة الحضارتين الإغريقية والرومانية، فهى تحمل فى طياتها نفس جراثيم الجنس والعنف التى قضت عليهما .

وبرغم التحول الكبير الذى شهدته مستويات المعيشة فى المجتمعات الغربية، فإن انهيار المستويات الأخلاقية يدمر ما تم إنجازه . وتدلل الكاتبة على ذلك بتفشى أنواع الجريمة التقليدية والمستحدثة، وتدهور مستويات العلاقات الشخصية لاسيما الجنسية، كما يظهر فى انتشار الأوبئة الناتجة عن هذه العلاقات . أما الأسرة التى كانت دائماً بمثابة النواة الصلبة للمجتمع فقد أوشكت على أن تصبح من ذكريات الماضى أو حفريات التاريخ . فإذا كان عصر العولمة لا يعترف بكيان الدولة وسيادتها، فمن باب أولى لايقيم وزناً لكيان الأسرة ودورها فى تربية الأجيال الجديدة . تقول آن جلين - جونز :

«إن علمانية المجتمع وماديته جعلت من الفنون توليفة مدمرة من العنف والجنس، فى مشهد كله عرى وإباحية، وتتصاعد فيه حدة اليأس والاشمئزاز والضياع الذى يتفاعل فى نفس أحبطتها الهموم المادية والصراعات المحمومة . وكانت النتيجة أن المجتمع بلغ صورة عبثية، يعجز بها حتى عن إعادة إنتاج نفسه» .

والصورة التى يقدمها هذا الكتاب لمستقبل الحضارة الغربية المعاصرة قاتمة مظلمة، وتؤكد حجة الأخلاقيين الغربيين فى القلق على مستقبل حضارتهم نتيجة محاولة الإنسان الغربى المعاصر للانفراد بالطبيعة

وتلويثها وتحويل الأرض نفسها إلى مكان مضاد للحياة فى شتى صورها، وإنكار الدين وقيمه الضرورية للحياة . وكان من أخطر نتائج العولمة أنها ساعدت على الانتشار السريع لهذه القيم الفاسدة، كانتشار النار فى الهشيم، وذلك برغم تنبه العالم إلى خطورة استمرار حالة التدهور البيئى على الجنس البشرى بأكمله، مثل انتشار التصحر والجفاف فى مناطق شتى من العالم، والنتائج المدمرة لثقب الأوزون، وارتفاع درجة حرارة الأرض، واختفاء التنوع البيولوجى، وارتفاع نسبة التلوث، وانتشار الأمراض والأوبئة، والإرهاب، والهجرة العشوائية، واللاجئين الملفوظين، وعصابات المخدرات والدعارة.. إلخ . وبرغم انعقاد قمة ريو عام ١٩٩٢ التى حضرها مئة وخمسون وفداً على أعلى مستويات التمثيل الدبلوماسى، لمعالجة هذه السلبيات الخطيرة بشكل فوقى يفرض على الجميع، فإننا لم نسمع عن خطوات إيجابية مثمرة فى هذا الاتجاه حتى الآن ، إذ يبدو أن الدول الكبرى تبدى اهتماماً بهذه القضايا المصيرية من خلال رفع الشعارات البراقة وارتداء أقنعة العولمة الجذابة .

ويمكن أن نأخذ ماجرى فى موزمبيق فى مارس ٢٠٠٠ دليلاً عملياً على كذب هذه الشعارات وخداع هذه الأقنعة . فقد كانت الكارثة الطبيعية التى أغرقت موزمبيق فى ذلك الشهر، هى التى قفزت باسم هذا البلد المنكوب إلى صدر النشرات التليفزيونية، ووضعته مؤقتاً فى قلب الاهتمام العالمى، حين رأى الناس وسمعوا عن مئات الألوف من مواطنى هذا البلد وقد حاصرتهم الفيضانات من كل جانب، وعن المئات الذين تعلقوا بقمم الأشجار طلباً للنجاة، وعن المرأة التى فاجأتها آلام المخاض فوضعت طفلها وهى معلقة بأغصان شجرة، فى حين تجمع عدة ألوف فوق جسر صغير تحاصره المياه من كل جانب، فى انتظار المساعدات أو عمليات المساعدة الدولية التى طالما طنطن بها أنصار العولمة، والذين تجاهلوا تماماً ما يجرى، ولم يكلف أحدهم نفسه بأن يصرح بمجرد تعليق متعاطف مع هؤلاء البؤساء .

فى الستينيات أيام الحرب الباردة، كانت موزمبيق مستعمرة برتغالية سابقة، وبمجرد حصولها على استقلالها تحولت إلى مسرح لحرب أهلية طاحنة بين الحكومة الماركسية والثوار المناهضين للشيوعية والمدعومين من أمريكا . فى ذلك الوقت كانت الدول الكبرى ذات المصالح المتعارضة فى أفريقيا، تعرف أين تقع موزمبيق على الخريطة وكيف يمكن الوصول إليها، ولم يكن أحد قد سمع عن العولمة بعد . لم تبخل هذه الدول حينئذ بمساعداتها فى تقديم المال والسلاح، ولكن عندما تغيرت الظروف، وانتهت الحرب الباردة، وتوقفت الحرب الأهلية، وأصبح العالم قرية صغيرة بفضل العولمة السحرية، تركت موزمبيق لحالها تصارع الفقر والتخلف، وتسعى إلى بناء اقتصادياتها بمساعدات وقروض تحصل عليها من البنك الدولى أو من الصندوق . فتراجعت أهميتها ودخلت إلى زوايا النسيان، ولم يتذكرها العالم إلا عندما وقعت الكارثة، ودفنها الإعصار الاستوائى «جلوريا» فى قاع الفيضانات .

وظل الضحايا يموتون غرقى بالمئات بعد أن اقتلع الإعصار كل مظاهر الحياة أمامه . ومضت أيام طويلة قبل أن تتحرك الدول الكبرى التى لا تمل من أن تبشر الدنيا بجنة العولمة . وباستثناء المساعدات التى بادرت بها جنوب أفريقيا فى بداية الكارثة، لم ينتبه أحد إلى حجمها إلا بعد أن انتقلت كاميرات التليفزيون إليها فى حين أنه يفترض فى الإعلام العولمى أن ينقل الأخبار والأحداث لحظة بلحظة إلى كل أرجاء المعمورة . ولم تجد موزمبيق من تستعين به سوى الأمم المتحدة التى أصابتها العولمة بالكساح . وأخيراً شرعت الدول الكبرى وفى مقدمتها أمريكا فى إقامة جسر جوى لحفظ ماء الوجه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه بإرسال المساعدات والأغذية والأدوية والخيام، وكذلك طائرات الهليوكوبتر للوصول إلى ماتبقى من المحاصرين .

ومن المعروف أن هذه الدول الكبرى تستطيع أن تطبق العولمة كالبرق فى الليلة الظلماء عندما تحرك أساطيلها وصواريخها فى لحظات إذا

أرادت أن تصل إلى العراق أو أفغانستان أو السودان، لكنها تحتاج دائماً إلى بعض الوقت للدراسة والتحليل والتشاور قبل أن تنهض بمهام إنسانية. وتبلغ المأساة قمتها عندما نعلم أن الدول الغنية رفضت التنازل عن ديونها المتراكمة على موزمبيق .

ولا شك أن العولمة فى حفاظها على الجدار العالى السميك بين الأغنياء والفقراء ترتكب خطأ مصيرياً سوف يعود بالوبال على الأغنياء أنفسهم لأن الفقراء لا يملكون ما يخافون على فقده . وهى القضية الخطيرة التى عالجها الصحفى الأسترالى جون بيلجر الكاتب فى صحيفة «الأندبندنت» البريطانية فى كتابه «الأجندات أو جداول الأعمال الخفية» الصادر عام ١٩٩٨ . فقد أكد أن العولمة قد أقامت جداراً عالياً وسميكاً بين العالم الغنى الذى يتمثل فى دول الشمال، والعالم الفقير الذى يجمع دول الجنوب، حتى لايرى الفقراء تفاصيل الثراء والبذخ الذى يعيش فيه الأغنياء الذين لن يروا بدورهم مآسى البؤس الذى يعانى منه الفقراء . فلم يعد هذا الجدار محلياً ليفصل بين أبناء الوطن الواحد، بقدر ما أصبح عالمياً ليقسم العالم إلى قسمين لا لقاء بينهما . وقد حرصت أجهزة الإعلام الدولية على تعلية هذا الجدار وتضخيمه ظناً منها أنه سيوفر مناعة للأغنياء فى مواجهة الفقراء . وهذا هو الخطأ المصيرى الأكبر .

فقد كشف جون بليجر كيف أن كل الأحداث التى لا تريد المصادر المفوضة للإعلام، وهى القوى الكبرى، كشفها أمام الرأى العام، تعتبر فى نظر الإعلام الغربى «أخباراً بطيئة»، كما يعتبر كل الشعوب الفقيرة «لا ناس»، إذ لا وجود لها على الخريطة العولمية المعاصرة، وبالتالى ليس من حقها التمتع بتغطية إعلامية كاملة . ويضرب بيلجر أمثلة بالأحداث التى تدخل فى نطاق «الأخبار البطيئة»، بالحروب التى تقع فى العراق،

ونيامار «بيرما سابقاً»، وغربى إيرلندا، وكمبوديا، والحروب القبلية والأهلية فى أفريقيا... إلخ . ذلك أن أحداث هذه الدول تتم تغطيتها بسرعة فى أخبار المساء، بنفس الإيقاع الذى تعرض به إعلانات الكوكاكولا، بحيث تتناسب مع مزاج المشاهد الغربى الذى يجلس فى منزله أمام جهاز التليفزيون والذى اعتاد ألا يفكر إلا فى نفسه .

ويحدد يبلجر «الأخبار البطيئة» بأنها الأخبار التى أخفيت حقائقها عن الرأى العام، مثل حرب الخليج عام ١٩٩١ التى وصفت بأنها «أعجوبة تكنولوجية» ، على أساس أنها «حدث علمى تكنولوجى بلا سفك دماء»، وكأنها مباراة شطرنج، فى حين أن الحقيقة التى لم ينشرها إلا عدد قليل من الصحفيين، والتى لم تظهر إطلاقاً على شاشات التليفزيون، هى أن ربع مليون عراقى قد لقى حتفه فى القصف الأمريكى للعراق، وأن نصف مليون طفل عراقى قد مات بسبب العقوبات الاقتصادية حتى عام ١٩٩٨ (عام صدور كتاب بليجر) . وينطبق نفس الأسلوب العولمى على أخبار مصير أطفال الفيلبين حيث يموت طفل كل ساعة لأن نصف ميزانية بلاده تذهب لتسديد الفوائد على ديونها تجاه البنك الدولى وصندوق النقد، كما يموت نصف مليون طفل فى العالم الثالث تحت وطأة الديون .

وتمر أخبار معظم البشرية مر الكرام، إذ لا تحتل أكثر من ٣٪ من الفترة الأساسية للبث، فلا يتذكرها أحد، وتصبح أجهزة الإعلام قوية كونية على موجات الأثير، لا تبث إلا الأنباء التى تعكس مصلحة الغرب الشخصية . أما «الأجندات الخفية» التى اتخذ منها بليجر عنواناً لكتابه، فهى كل تلك الأخبار التى لا يعلن عنها فى الإعلام الغربى الذى يدعى منتهى الحرية فى بث كل أخبار القرية الكونية، فى حين أنه يمارس كل وسائل التلوين والتحريف والحذف والطمس والإخفاء والخداع والتزييف، حتى يقوم يعملية غسيل جمعى لمخ العالم الذى يفقد بالتالى قدرته على

المبادرة والحكم السليم على ما يدور . وفى هذا يستشهد بيلجر بقول المؤرخ فرانك فيوريدى عن الإرهابيين عندما يصبحون أى شعب أجنبى لا تحبه القوى الكبرى، بالإضافة إلى أن الإرهاب تتم إعادة تفسيره ليكون صفة عامة يتصف بها العالم الثالث، مما يدفع الغرب إلى تنسيق العمل فيما بين دوله لمواجهته .

ويردد بيلجر فى كتابه عبارة ريتشارد فوك أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة برينستون الذى كتب يقول : «من ماكيافيللى إلى كيسنجر، هناك فى الضمير العام معتقدات لا تحصى من العنف الذى تم تنظيمه من خلال رؤية محددة . وفى هذا الإطار يمكن استخدام السلاح أو التكتيك إذا كان ذلك يعمل من أجل تحقيق أهداف الدولة، أما الاهتمام بالبراءة أو بعذاب البشرية، فإن كل ذلك يعتبر غير ذى شأن، بل وينظر إليه بسخرية».

ويعلق بيلجر على هذا التوجه بقوله إن فكر هنرى كسينجر الذى أصبح بمثابة «فن الدولة» الذى جسده فى السبعينيات، من أكثر الأفكار التى لاقت تقديراً كبيراً فى دوائر الخبرات المعاصرة . وأصبحت الحكومات تستشيره، ومنحته الحكومة البريطانية وسام الفارس، وتعطيه محطة بى.بى.سى ثلاثة آلاف دولار على كل دقيقة من المقولات الحكيمة التى ينطق بها . ولكن لا أحد يهتم بالإشارة إلى أن كيسنجر قام سراً وبطرق غير قانونية بإلقاء قنابل على دولة محايدة هى كمبوديا عام ١٩٧٣ تعادل خمسة أمثال قنبلة هيروشيما، مما أسفر عن مقتل عشرات الألوف من المواطنين . وكان هذا الإرهاب الأمريكى سبباً فى تأجيج الثورة فى كمبوديا، والتى ساعدت الخمير الحمر على الوصول إلى السلطة، ومابدأه الأمريكيون قام بول بوت بإتمامه .

وعندما قصفت القاذفات الأمريكية مصنع أدوية فى السودان تطبيقاً لمبادئ الأمن العولمى !! بحجة أنه يقوم بتصنيع مواد متفجرة، كتب جون

بيلجر فى صحيفة «الأندبندنت» البريطانية يقول : إن الرئيس الأمريكى يعتبر إرهابياً عندما وافق على قتل أبرياء من أجل أهداف سياسية، كما أن رئيس وزراء بريطانيا ووزير دفاعها هما شريكان لموافقتهما أو تواطؤهما فى ذلك . ويؤكد بيلجر أن كل ذلك يندرج تحت بند جرائم الحروب . أما فى نظر الإعلام الغربى فإن تلك الأحداث تندرج تحت بند «أنباء بطيئة» لا تعرض إلا سريعاً وبطريقة عابرة للغاية حتى لا تعكر مزاج المشاهد الغربى، لأن العالم يعيش فى ظل نظام عالمى جديد، تهيمن عليه دولة واحدة بعد انتهاء الحرب الباردة .

لكن الكاتب والأديب الأمريكى الكبير جور فيدال يصف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، بأنها خيال أمريكى . وإن كان بيلجر يرى فى هذا الوصف بعض المبالغة، لكنه ليس بعيداً عن الحقيقة تماماً. فالحرب الباردة كانت بمثابة حرب استنزاف اقتصادى فى المقام الأول بين القوتين العظميين، والاتحاد السوفييتى على وجه الخصوص، ومع ذلك كان هناك بين الجانبين اتفاق غير مكتوب حول الحدود الإستراتيجية ومناطق النفوذ بينهما . فلم تكن الولايات المتحدة تنوى التدخل لإنقاذ المجر أو تشيكوسلوفاكيا، عندما داهمتهما الدبابات السوفيتية فى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٨ . وبالمثل لم تفكر موسكو فى التدخل لمساندة فييتنام أو الثوار فى أمريكا اللاتينية ضد الولايات المتحدة . أما الفترات التى كان التوتر فيها يتصاعد وينخفض فى أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، فكانت فى نظر بليجر مجرد دراما مسرحية يتحكم فيها المؤلفان طبقاً لمقتضيات الصراع الدرامى الذى يمارسانه من خلال الشخصيات القادمة من دول العالم الثالث لتقدم العرض الحقيقى الذى يمكن أن تفقد فيه حياتها نفسها .

ويقدم بيلجر مفهوماً جديداً ومنطقياً للحرب الباردة الحقيقية فيقول إن الغرب كان يشنها فى معظمها ضد دول العالم الثالث التى تعانى من الفقر الشديد، أى أنها كانت حرباً بين الشمال والجنوب وليست بين الشرق والغرب، بين الأغنياء والفقراء، بين الأقوياء والضعفاء . وكلما كان العدو صغيراً وفقيراً كان أخطر، لأنه لو انتصر فسيرسى قاعدة ويضرب مثلاً للدول الأخرى أى أنه فى الحرب الباردة الأولى كان العدو هو الصغير والضعيف والفقير وإلى الآن مازال الوضع كما هو، إذ إن العولمة هى حرب باردة من نوع أخبث، لأنهاصادرة عن قوة كبرى وحيدة منفردة تماماً بالساحة دون وجود قوة أخرى تكبح جماحها .

فعندما انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتى، تحرر الإرهاب الغربى من القيود التى كانت تحد من حريته، وأصبحت الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة المهيمنة على العالم . ولم يحدث أبداً فى التاريخ أن حصلت دولة واحدة على كل تلك السلطة لتفرضها على كل هذا العدد من الشعوب فى كل تلك المساحة الشاسعة كما تفعل الولايات المتحدة . فهى تبنى الآن نظاماً سياسياً واقتصادياً وأمنياً وإعلامياً وثقافياً وتكنولوجياً، يفتح جميع الأبواب لبضائعها ومنتجاتها وخدماتها حتى تظل دورة رأسمالها تدور دون توقف وبأقصى سرعة .

إن النظام العالمى الجديد الذى أعلن قيامه الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى عام ١٩٨٩ فى أعقاب غزو بنما، والذى قال أنه سيمنح السلام فرصة لا مثيل لها فى عصر ما بعد الحرب الباردة، وصفه أحد أبواق العولمة الجوفاء إدريان هاميلتون الصحفى فى صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية، بأنه محاولة لتنظيف الساحة من الصراعات السابقة ، بداية من أنجولا إلى أثيوبيا إلى الشرق الأوسط والخليج، وفيتنام وكمبوديا وانتهاء ببعض دول أمريكا اللاتينية . وذلك لفرض نظام جديد، تستطيع

الولايات المتحدة بعده توفير حياة مرفهة بمعنى الكلمة . كما أنه أكد أن مفهوم العولمة عند أمريكا لا يعنى أنها تريد أن تكون شرطى العالم الوحيد كما هو شائع . لكنه ليس فى الإمكان خداع العالم بهذه البساطة، لأن كل تصرفات وخطط أمريكا تدل على أنها مستعدة تماماً للقيام بدور هذا الشرطى إذا لمحت أية ثغرة، مهما كانت ضيقة، فى جدار النظام العالمى الجديد الذى تريد أن ترسخه بكل قوتها .

ويمزق جون بليجر كل الأقنعة الزائفة التى يرتديها النظام العالمى الجديد، والتى لم تقنع تماماً الرأى العام العالمى برغم الحملات الدعائية والإعلامية العالمية المكثفة والمتجددة، وذلك لأنه كان واضحاً أن النظام العالمى الجديد أكثر عنفاً من القديم . فقد زاد عدد الصراعات فى العالم طبقاً لإحصائية مجلة «الإنفاق العسكرى والاجتماعى العالمى » ومع البشائر أو النذر الأولى للعولمة فى عامى ١٩٩١، و١٩٩٢ بلغ عدد ضحايا الحروب الإقليمية المشتعلة بدوافع دولية أعلى نسبة له منذ سبعة عشر عاماً . وكان معظم الضحايا قد وقع عندما قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما بضرب العراق فى يناير ١٩٩١، حيث حددت الإحصاءات الموثوق بها أن ربع مليون شخص لقوا حتفهم .

وفى العام التالى لقى ستة آلاف صومالى مصرعهم عندما غزت القوات الأمريكية الصومال . وفى الفترة نفسها ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية نحو ٦٤٪، وهى أعلى نسبة على الإطلاق . وفى بريطانيا انتعشت مصانع الأسلحة فى عام ١٩٩٤، فأصبح عامل من كل عشرة عمال بريطانيين يعملون فيها، لإنتاج ٢٠٪ من سلاح العالم . وبالطبع كان لابد من البحث عن قناع حضارى يبرر للرأى العام السبب فى إنتاج كل تلك الأسلحة واستخدامها فى تلك الصراعات، فاكتشف الخبراء أن أروع قناع حضارى مقنع هو «الحرب ضد المخدرات»، وهى التجارة التى لا

تهدد الأمن الأمريكى فحسب بل الأمن العالمى أيضاً، والتى سمحت للولايات المتحدة بالغزو الصريح لأمريكا اللاتينية تحت قناع القضاء على عصابات المخدرات الدولية . وكانت كولومبيا على رأس القائمة . لكن زيف هذا القناع الحضارى سرعان ما ينكشف عند أول مقارنة بين الكم الهائل لإنتاج الأسلحة التى تكفى لإشعال حرب عالمية ثالثة، وبين الأسلحة المستخدمة فى حروب المخدرات، مهما كانت العصابات أخطبوطية وتستخدم أحدث الأسلحة التى اشترتها هى بنفسها من وسطاء أو عملاء الترسانة أو المخابرات الأمريكية . ولذلك ارتبطت تجارة المخدرات فى حالات كثيرة بتجارة السلاح .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة هى أكبر مستهلك للمخدرات فى العالم، لكن أجهزة الإعلام الأمريكية أو الغربية لم تشر ولو على سبيل التلميح إلى فساد المسئولين فيها، كما لم يذكر أحد تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تجارة المخدرات فى العالم، برغم أن لها تاريخاً قديماً وعريقاً ومتواصلاً فى هذا المجال . ففى حرب الهند الصينية كان الجنرال فانج باو يقود الجيش السرى الأمريكى فى لاوس، وكان هو أكبر تاجر مخدرات فى المنطقة . وكان يمول الجيش من أموال المخدرات . فإذا انتقلنا إلى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، نجد أن تجارة المخدرات كانت مصدر تمويل الحرب السرية بين الولايات المتحدة والساندينستا فى السلفادور . ويشير جون بيلجر إلى مقال فى صحيفة «لومند ديبلوماتيك» نشر عام ١٩٩٧، كشف أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وضعت أيديها على زراعة الكوكايين فى منطقة ما فى بوليفيا ثم قامت فيها بانقلاب عسكرى، استطاعت بعده تمويل عملياتها فى أمريكا اللاتينية بأموال الكوكايين .

ونظراً لأن حرب المخدرات لم تكن قناعاً حضارياً مقنعاً فى معظم الأحايين، فقد اخترعت أمريكا أقنعة أخرى تواجه بها شياطين آخرين من صنعها واختراعها كالعادة، كى تشن عليهم حروبها «المقدسة» التى لا تنتهى ولا تتوقف . إنهم كل هؤلاء الذين يضعون العراقيل والعقبات فى طريق الشعار الذى رفعته منذ القرن التاسع عشر وهو «قدر أمريكا الواضح» . وهم أحياناً أشخاص مثل تشى جيفارا، وفيدل كاسترو، وصدام حسين، وإلى حد ما الجنرال نورييجا فى بنما وبول بوت فى كمبوديا، وأحياناً أخرى دول كاملة مثل إيران، وأفغانستان، والسودان، عندما لا يكون لها زعيم واضح يسهل ضربه . وأسرع تهمة توجه إلى بعضهم هى ممارسة الإرهاب وامتلاك القنابل النووية، برغم أن وكالة الطاقة الذرية العالمية أكدت أن هذه التهم غير صحيحة بالنسبة للعراق وإيران . كما وجد معهد الصراعات والإرهاب فى ستوكهولم كل تلك الإتهامات بلا دليل، ولكن أمريكا لا تضع هذه الأدلة فى اعتبارها، لأنها وضعت على عاتقها من المهام الحضارية الجسيمة مالا يمكن أن تقوم به دولة أخرى!! منها محاربة بارونات المخدرات فى أمريكا اللاتينية، وبارونات الإرهاب النووى فى الشرق، لأنهم يمثلون خطراً على الحضارة الغربية، مما يتطلب رداً سريعاً من الغرب المتحضر الذى تحمل أمريكا مسئوليته التاريخية !!!

وجاء هذا الرد على شكل قوة نووية تستخدم أساساً ضد العالم الثالث. ففى عام ١٩٩٧ أضيفت إلى قوة الردع النووية الأمريكية ست مقاتلات «ستيلث» للتهرب من الرادار، وكلها تحمل قنبلة نووية من طراز بى ٦١-١١ وبرغم كل هذا التهديد الأمريكى النووى للعالم الثالث، فإن أمريكا لا تكتفى به، بل تؤيد بكل طاقتها الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط وهى إسرائيل . فلم تحاول - ومعها الغرب - توجيه أى

إنذار لها، برغم أنها انتهكت ستة قرارات للأمم المتحدة بغزوها دولة مجاورة هى لبنان، قتلت فيها أكثر من ٢٠ ألف شخص، وقامت المقاتلات الإسرائيلية بدك معسكرات اللاجئين . وفى عام ١٩٩٦ قامت القوات الإسرائيلية بقتل ١٠٢ لاجئ فلسطينى فى معسكر تابع للأمم المتحدة فى منطقة قانا بجنوب لبنان . كل ذلك لأن إسرائيل، كما قال المفكر والعالم الأمريكى ناعوم تشومسكى، أرادت وقف التهديد الدبلوماسى الذى توجهه ضدها منظمة التحرير الفلسطينية . ذلك أن إسرائيل تظل تناور وتراوغ وتزيف وتخادع وتلف وتدور إلى أن تواجهها الحجج والحقائق التى يستحيل إنكارها، عندئذ لا ترد إلا بالقنابل والصواريخ وهى متأكدة أن أحداً لن يحاسبها .

ويعلق بيلجر على تلك الوقائع بقوله : إنه فى فلسطين كما فى أماكن أخرى تتحول الضحية - بقدرة قادر - إلى إرهابى . ويقول ريتشارد فوك إن هذه الفكرة المزيفة سيطرت على ذهن الغرب بسبب الإلحاح الإعلامى العالمى المدوى والمتصاعد، حتى استطاعت أن تسيطر على الواقع وتعيد صياغته بالفعل، لدرجة أنها أصبحت من مسلمات الرأى العام، الذى يؤمن الآن دون تفكير أو تمحيص أن مسألة ارتباط الإرهاب بسياسات الفقراء هى بمثابة قاعدة أساسية أو بدهية لا تحتاج إلى إثبات أو نقاش . ولم يعد مهماً أن الجمعية العامة تصوت عاماً بعد عام على انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، لأن المهم أن إسرائيل هى فى نظر الغرب تمثل القوة الغربية، وبالأخص الأمريكية وواجهتها الحضارية!! وعلى الفلسطينيين الفقراء المطحونين الضائعين أن يتحملوا اتهامهم بالإرهاب فى حين لا يفتح أحد فمه بكلمة أو مجرد تلميح عن الإرهاب الوحشى للتطرف اليهود والغربى .

وتحولت عملية السلام من محاولة لتهدئة الأجواء مع المواطنين الفلسطينيين إلى وسيلة لتخويفهم ووأد أمالهم وأحلامهم، فى حين تقوم القوى الغربية بمهمتها فى استغلال منطقة كانت الولايات المتحدة قد وصفتها بأنها مصدر هائل للقوة الإستراتيجية، ومن أعظم الجوائز المادية فى تاريخ العالم . ولا يجد بيلجر فرقاً يذكر بين الإمبريالية القديمة التقليدية وبين العولمة الحديثة المتخفية وراء أقنعة لا تحصى . ذلك أن أهم توجهات الحرب الباردة الجديدة، هى إعادة بلورة الفكر الإمبريالى وراء أقنعة حضارية مزيفة . ففى الخمسينيات نعى هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ضياع هيبة حضارة البيض بعد هزيمة بريطانيا فى السويس عام ١٩٥٦، وفى التسعينيات أعرب صامويل هانتنجتون صاحب كتاب «صدام الحضارات» عن أسفه الشديد لفقدان مكانة البيض .

وبعد نهاية الحرب الباردة الأولى، كانت الأزمات السياسية والاقتصادية التى تعرض لها العالم الثالث، نتيجة للعولمة الاقتصادية وتحول صندوق النقد والبنك الدولى إلى الإرهاب بالديون وضرورة تسديد تراكماتها المتزايدة والمتضاعفة مع الأيام، وهى المبرر لعودة الإمبريالية من أجل إعادة مكانة البيض فى العالم، وأصبحت عملية توسيع حلف الأطلنطى، كما يقول بيلجر، تستهدف إعطاء الولايات المتحدة الشرعية للقيام بتطهير عرقى فى البلقان، واحتواء الشرق الأوسط، وإعادة النفوذ الأمريكى عبر أفريقيا وأمريكا الوسطى، أو ما يسمى فى أدبيات العولمة بالفناء الخلفى حيث يتم انتهاك سيادة الدول الصغيرة دون أى صدى فى الواجهة الإعلامية .

إن التاريخ يعيد نفسه وإن كان خلف أقنعة مختلفة، ذلك أن الأحداث هى نفسها إلى حد كبير، لكن المصطلحات تتغير، منها على سبيل

المـثـال: «التـدخل الإنسـانى» وهو مـا أطلق على التـدخل الأمـريكى فى العــراق والذى نتج عنه المــذابح التى وقــعت فى الخليج . وكــذلك مصطلحات أو تعبيرات «الدبلوماسية الوقائية» و «قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة»، و«عمليات السلام» ، أى اللعب على كلمة السلام التى من السهل آن تكسب تعاطف العالم وحماسه . ومنذ ذلك الحين تحولت مهمة الأمم المتحدة إلى مجرد إعطاء السلطة أو الرخصة أو تقديم القناع الحضارى لتسهيل عملية التدخل العسكرى من جانب واحد للقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة .

وكانت هذه هى بداية انهيار الأمم المتحدة وتراجعها إلى الظل بحيث أصبح دورها رهناً بما تطلبه القوى الكبرى . فلم تعد الولايات المتحدة تنتظر من الأمم المتحدة هذا التفويض أو الرخصة . ففى ١٦ يناير عام ١٩٩١ كان مجلس الأمن منعقداً لبحث مسألة السماح بالهجوم على العراق عندما دخل صحفى وهو يصيح: إنهم يقذفون بغداد بالقنابل، إنها على سى.إن.إن. ومنذ عام ١٩٩٦ انتقلت مسألة عمليات السلام من الأمم المتحدة إلى حلف شمال الأطلنطى، كما حدث فى البوسنة ثم كوسوفا . فقد ألقى الحلف قناع الحياء وشكل آليات عسكرية جاهزة للتدخل فى أى مكان وفى أى وقت فى مناطق الأزمات المستجدة أو المفتعلة بدون الرجوع إلى أعضاء مجلس الأمن الذى يمنح الولايات المتحدة حق الفيتو إذا ما حاول أحد أعضائه عرقلة احتياجها للمناطق المستهدفة .

فقد كانت حرب الخليج هى أول عملية عسكرية تتم فى الحرب الباردة الجديدة، وبداية مادية ملموسة للقناع الأمنى التى ارتدته العولمة، إذ توافرت لها كل العوامل والعناصر التى شكلت النظام العالمى الجديد ، أى أن المنطقة العربية أصبحت حقلاً لتجارب القوى العسكرية الغربية التى لم تجد حجة أو ذريعة أقوى من غزو العراق للكويت للتدخل السافر

خلف أقنعة «التدخل الإنسانى» . ومنذ ذلك الحين تمزقت الخريطة العربية وتحولت إلى قصاصات ورق تذروها رياح العولمة فى كل الاتجاهات ماعدا الاتجاه العربى . وأصبحت المنطقة العربية الضحية الكبرى الأولى للعولمة الأمنية ثم الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية والحضارية . ولذلك كان لابد من وقفة لالتقاط الأنفاس ودراسة التداعيات المأساوية التى أصابت العرب بكوارث تتضاءل أمامها كل كوارث الإمبريالية التقليدية القديمة ، ومن هنا كان الفصل التالى من هذا الكتاب .

★ ★ ★

الفصل التاسع

نحن والعولمة

فى عام ١٩٨٩ قمت بإصدار «موسوعة الفكر القومى العربى» فى جزءين، على سبيل جمع شتات الفكر العربى ومواجهة التداعيات الخطيرة التى تنذر بعواقب وخيمة . فقد استغرقت منى الموسوعة الفترة ما بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٩، واحتوت على ستة وثمانين من أعلام المفكرين العرب الذين ركزوا فى كتاباتهم ومؤلفاتهم على المفهوم العلمى والموضوعى للقومية العربية، وأثبتوا أنها ليست ظاهرة إستاتيكية ثابتة نستكين إليها، ونستند إلى جدارها، ونحتمى فى ظله حين نتابع مجريات الأمور فى عالمنا المعاصر البعيد تماماً عن الثوابت، والذى تحمل متغيراته فى كل لحظة تطوراً جديداً يلهث الجميع وراء استكشاف أبعاده .

وقد أكدت الموسوعة على أن أفكار وكتابات هؤلاء المفكرين الرواد على اختلاف مشاربهم، تثبت أن القومية العربية الحقيقية، مفهوم ديناميكى يقوم على التأثير والتأثر، والأخذ والعطاء، ولذلك أصبح من الضرورى بالنسبة للأمة العربية أن تتصرف وتسلك بناءً على إستراتيجية حضارية تطبيقية نابعة من مسئولياتها تجاه أبنائها وأجيالها حتى لا تضل الطريق وسط هذه الغابات الكثيفة والأدغال المتشعبة للعلاقات الدولية فى عالم اليوم ؛ لأنه إذا ركنت الأمة العربية إلى النظرة الإستاتيكية الثابتة تجاه المستقبل، فإن قوميتها ستصبح من حفريات الماضى، فى حين أن المستقبل العربى هو الشغل الشاغل لكل العرب أو هكذا يجب أن يكون .

لكن يبدو أننى كنت متفائلاً أكثر من اللازم برغم تواضع تفاؤلى، إذ إنه بعد صدور الموسوعة بعامين فقط، وقع الغزو العراقى للكويت مواكباً لانتهاء الحرب الباردة، وبداية عالم القطبية الواحدة، والافتتاح الدولى لعصر العولمة بحرب الخليج ، وبالطبع إصابة العالم العربى بأبشع كارثة فى تاريخه الحديث ، فقد أصبحت قوى الإمبريالية الجديدة بمثابة قوى «التدخل الإنسانى» التى هرعت لإنقاذ الحمل الكويتى الوديع من أنياب الذئب العراقى المفترس!! ومنذ ذلك الحين لم تقم للعالم العربى قائمة بعد أن اجتاحته أعاصير العولمة التى وجدته قصراً من رمال انهار عند أول هبة . لكن هل يعنى هذا أنه لم يعد هناك أمل للعرب لعودة الرابطة العربية ولا نقول الوحدة العربية ؟ هل يمكن انتزاع الأمل والتفاؤل من براثن اليأس والتشاؤم؟ هل يمكن استيعاب قواعد اللعبة الدولية الجديدة فى ظل العولمة وبالتالى الدخول إلى الساحة العالمية بأسلحة جديدة؟ هذه التساؤلات وغيرها لابد من تحديد الإجابات الإستراتيجية عنها بكل وضوح، بعد أن دخل العالم العربى مرحلة أن يكون أو لا يكون، أى معركة الدفاع عن الوجود والذات، وهذا أضعف الإيمان .

إن الذى يتابع موقف العرب تجاه الظاهرة العولمية، وما يثيره هذا الموقف من تساؤلات ، وما يطرحه من تحديات فى الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والأمن والإعلام والثقافة والحضارة، وفى علاقات بعضنا ببعض، وعلاقتنا بالعصر والعالم والمتغيرات اللاهثة التى لا تتوقف، يظن أن صحوة تاريخية جارفة ألمت بالعرب الذين تحولوا فجأة من أمة تعيش فى الماضى كما كان يظن، إلى أمة لا تستشرف آفاق المستقبل فحسب بل تعيش فيه من خلال ما يقدمه مثقفوها من دراسات وتنبؤات، وما أعده سياسيوها واقتصاديوها وعلماؤها من خطط ومشروعات، وما عقدوه من مؤتمرات وندوات للنهوض من كبوتهم والمشاركة فى صنع القرن الحادى والعشرين .

لكن من يتأمل ما يقوله العرب على الورق وموجات الأثير، وما يفعلونه على أرض الواقع، يتبين له أن هذا التفاؤل لا محل له من الإعراب . إنهم يتكلمون بمنتهى الحماس عن النظام العالمى الجديد فى حين أن معظمهم على الأقل مازال يتخبط فى دهاليز النظام القديم ويفكر ويتحرك طبقاً لآلياته . فهناك حركة هروب قومى شامل إلى الماضى، وهى حركة تتجلى فى حديثهم الذى لا يتوقف عن المستقبل ذاته . فهم لا يتعاملون مع المتغيرات العالمية الجديدة كوقائع حية تتفاعل وتتطور بحكم أنها من صنع ظروف تتغير، وقوى متعددة تتنافس وتتصارع . ولا ينظرون إليها كآفاق مفتوحة لاحتمالات مختلفة، بل كقضية منتهية ومحسومة أو حقائق أو قوانين كونية لا يملكون فى مواجهتها القدرة على تعديلها أو مقاومتها . فكل ما تأتى به الأيام فى نظرهم قضاء لا راد له، ولابد أن ينصاعوا له ويذعنوا، ولا يسمح لهم إلا بالتصرف فى حدود هذه المتغيرات المرسومة والمملاة عليهم .

وكعادتنا الراسخة الأثيرة فنحن نفرغ كل طاقاتنا الإيجابية فى الكلام الرنان والحجج المنمقة، ولا يخطر ببالنا على الإطلاق أن نشارك فى صنع المستقبل ورسم خريطته، بل نقنع بأن نتلقاه جاهزاً، تماما كما نفعل مع مانتلقاه من ماضينا الموروث . لكن القضية هذه المرة هى مأساة قومية بالفعل ؛ لأن سلبيتنا مع الماضى يمكن تقبلها إلى حد ما بحكم أن الماضى اكتمل واتضحت مساراته بالفعل . أما سلبيتنا مع الحاضر والمستقبل فمأساة حقيقية ؛ لأن الحاضر لم يكتمل ، ولأن المستقبل لم يبدأ بعد . ومع ذلك فقد اعتبرنا الموضوع منتهياً كى ننام كعادتنا قريرى الأعين .

لا يستطيع أحد أن يتجاهل طوفان الوقائع التى غيرت وجه العالم فيما عرف بالعولمة، ونحن لا نستطيع أن نعيد عجلة الزمان إلى الوراء ولو

للحظة واحدة، لكننا لا ندرك أن تداعيات هذه الوقائع التى لا تزال تترى وستظل ، هى بدورها وقائع مستجدة على الساحة، وتنطوى على إمكانات مفتوحة لكل من ينوى اقتحامها والمشاركة فى صنعها وصياغتها . بل هى فى حقيقة أمرها مظاهر مادية ملموسة لقوى متعددة مختلفة وأحياناً متناقضة . فهى ليست سيمفونية متناغمة تماماً ، بل بنية مليئة بالاختلافات والتناقضات والثغرات التى يمكن توظيفها لمصالحنا القومية. ولا شك أن كل القوى الإيجابية المؤثرة فى ظاهرة العولمة لا تملك نفس التفسيرات تجاهها، واختلاف التفسير هو فى حد ذاته انحياز لتوجه معين، وبالتالى فهو عمل إيجابى يغير من طبيعة الظاهرة ذاتها، ويعدل من مسارها، بل وينقضها تماماً إذا سارت فى اتجاه مضاد له .

وعلى الرغم من أننا لا نشارك فى رسم خريطة العالم الجديد، إلا أننا موجودون عليها شئنا أم أبينا . ولذلك فنحن نشكل حلقة ضعيفة فى سلسلة الأحداث التى تغير العالم الآن، بحيث تتأثر ولا تؤثر . ومن الطبيعى ألا يكون هذا التأثر فى صالحنا ؛ لأن من يهمل فى الإمساك بدفة حياته، ليس من حقه أن يلوم ضربات الأمواج التى تنهال على وجهه وربما أغرقته تماماً . فلن يرعى الآخرون مصلحته ؛ لأن هذه هى طبيعة الأمور . ومع ذلك فإن الضعف الذى أصاب العرب ليس مرضاً عضالاً لا شفاء منه . فنحن نملك كل إمكانات الصحة والعافية على المستوى المادى، لكننا مصابون بحالة نفسية مرضية عامة، تصيب الشعوب والدول فى عصور الانحطاط . إنها حالة تنخر فى الإرادة القومية كالسوس حتى تنهار وتتداعى تماماً، فلن تنقذها الأغانى والأناشيد والخطب العصماء التى تتغرل فى جبروتها الوهمى الذى ينطلق من قمقمه المارد العربى .

إننا لا نزال نفكر بعقلية ألف ليلة وليلة فنحن فى انتظار القمقم الذى سيخرج منه البطل المنقذ، وربما عثرنا فى طريقنا على مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان أو البساط السحرى أو الحصان الطائر . وهذه الأوهام المرضية الكامنة فى عقلنا الباطن الجمعى، هى التى صنعت منا مرضى نفسيين من النوع الذى يستكين لمرضه بل ويستمرئه بل وربما لا يستطيع أن يتصور وجوده بدونه . وإذا كنا نؤكد لأنفسنا وللآخرين دائماً أننا نملك القدرة على تحويل ضعفنا إلى قوة بمجرد أن نتفق على أن نواجه العالم متحدين أو على الأقل مجتمعين، إلا أن موقفنا هذا لا يعدو موقف مدمن الهيروين الذى ينعى ضياع صحته ويتمنى عودتها لكنه لا يفعل شيئاً إيجابياً لتحقيق هذا الهدف .

وبدلاً من الحديث عن العولمة بطريقة «مع أو ضد» فقد آن الأوان للتخلص من هذا الأسلوب القبلى فى التفكير والسلوك، وإدراك أن بين اللونين الأبيض والأسود درجات لا نهائية من الألوان والظلال، وأن العبرة ليست بتقبل الظواهر المستجدة أو رفضها، وإنما العبرة بتوظيفها لصالحنا بالاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها . وهذا المنهج العلمى الرصين الخالى من التشنج هو الكفيل بتحديد نقطة البداية فى استيعابنا للمتغيرات العالمية وماتواجهنا به من تحديات مصيرية، وكذلك تحديد الوضع الذى سنكون عليه فى هذه المواجهة بعد أن نكون قد تخلصنا من أوهامنا المرضية ورواسبنا المتكلسة التى أوشكت على أن تدخل بالشخصية العربية فى مجال الحفريات الأثرية .

لابد أن نحدد أولاً من نحن حتى نحسب قوتنا بأسلوب علمى من خلال تحقيق التوازن بين ما نريده وما نستطيع أن نحققه، بين إرادتنا وإرادة الآخرين، بين الوقائع الخارجية، خاصة تلك المتدفقة مع تيار العولمة، وبين قوى الدفع الداخلية التى نستطيع صنعها لنواجه بها الوقائع

الخارجية والمتغيرات العالمية التى يمكن أن نتأهل فى المشاركة في صنعها، إذا تخلصنا من سلبياتنا وأمراضنا بل وأوبئتنا مثل النكوص الدائم عن التقدم ، حلقات النكسات وحالات الإجهاض الممتدة عبر سلسلة لا تنتهى، الغيبوبة فى مواجهة العصر وتحدياته، الهروب إلى الماضى والتشبث به برغم استحالة إعادته، عشق الاستبداد وإدمانه، الكراهية الدفينة للحرية والديمقراطية برغم التشدق بهما ليل نهار، احتقار العقل والعلم المادى، والإصرار على التخبط فى مستنقع التخلف والتصدى بكل الجبروت لكل من يحاول إخراج العرب منه .

ولعل قضية تداول السلطة فى البلدان العربية، تشكل البؤرة التى نضحت منها معظم هذه الأمراض والسلبيات . ذلك أن للديكتاتورية تاريخاً عريقاً وراسخاً فى التراث الفكرى والسياسى العربى، وهى مصدر لكل النكسات التى تطفئ أى أمل يمكن أن يصبو إلى آفاق التقدم. وقد أدى هذا بدوره إلى أن أصبح مبدأ الفصل بين السلطات مجرد شعار مرفوع فوق الواقع الذى لا يمت إليه بصلة، إذ أصبحت السلطتان التشريعية والقضائية تابعتين للسلطة التنفيذية التى يمارسها الحاكم . بل إن هذه التبعية تحولت فى أحايين كثيرة إلى دمج كامل بحيث لم تعد هناك سلطة سوى سلطة الحاكم الذى يقوم «ترزية» القوانين «بتفصيل» التشريعات طبقاً لأهوائه وميوله، وبناء على هذه التشريعات تصدر الأوامر والقرارات والأحكام التى تنفذ بطبيعة الحال دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض .

من هنا كان تداول السلطة من الأمور التى صرف العرب النظر عنها منذ أمد بعيد، بعد أن استكانوا للسلطة المطلقة أو شبه المطلقة للحاكم، بحيث أصبح المصير العربى مرتبطاً بشخصية الزعيم الفرد الذى يمسك كل الأمور بيده، ولذلك فإن مستقبل الأمة كلها رهن بصلاحه ورغبته فى بناء بلده أو بفساده وجنون عظمته وبطشه .

وقد أدرك العالم الخارجى هذه الحقيقة فلم يعد يتعامل مع دول مؤسسات فى المنطقة العربية، ولكن مع زعماء بيدهم الأمر والنهى . وتبلغ المأساة قمتها عندما يدفع جنون العظمة الزعيم إلى تحدى القوى الخارجية التى لا قبل له بها، والتى تتربص به لكى تقضى على كل الإمكانات والطاقات الإيجابية التى يملكها شعبه . وتكون النتيجة أن هذا الشعب البائس هو الذى يدفع الثمن من دمه ومستقبله ووجوده نفسه، فى حين يستمر الزعيم متربعاً على القمة لأنه خير أداة لتنفيذ المخططات التدميرية للقوى العظمى التى لا تريد أن تقوم لمثل هذه الدول قائمة . ولا يهم إذا كان واعياً بأنه يقوم بدور هذه الأداة المدمرة أم لا، لأن النتيجة واحدة .

وفى عصر العولمة وتياراتها الجارفة وضغوطها المتصاعدة، يصعب على نظام سياسى ينهض على القهر والقمع، أن يواكب هذه الثورة الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والإعلامية والدعائية، خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة، ولم يعد فيها ركن واحد قادراً على الانعزال والانغلاق كما كان يحدث فى عصور سابقة .

ولا يعقل أن يستمد الزعيم قوته من ضعف شعبه وبؤسه وتدهوره، ذلك أن الزعيم القوى بالفعل هو زعيم الشعب القوى المنتج والمتطور والمزدهر فى شتى المجالات . ولم تعد هناك حقائق خافية على الخصوم المتربصين بمن يتصور فى نفسه القدرة على خداعهم ، فهم يعرفون ويدركون جيداً أن الحقوق والواجبات مقسمة فى معظم البلدان العربية بطريقة لا تحتمل أى لبس، فالحقوق هى حقوق الحاكم فى حين أن الواجبات هى واجبات المواطن ، والتى يفرضها عليه الحاكم خاصة فى أزمان الأزمات والمحن القومية التى يتسبب فيها الحاكم نفسه .

وأصبح هذا التراث السياسى متخماً بالسلبية والنفاق، والتملق، والانتهازية، والطاعة العمياء للسلطة، أيا كانت صورتها أو أسلوب ممارستها، وتبرير سياسات الأمر الواقع الذى يفرضه الحاكم دون مناقشة أو مراجعة . ويتجلى أهم تبرير فى هذا المجال بل ويتكرر بلا ملل، بحجة حماية الدولة وتأمينها ضد أعدائها سواء من الداخل أو الخارج . وإذا لم يكن هناك عدو أو خطر بمعنى الكلمة ، فلن يتوانى الديكتاتور عن صنعه أو اختراعه، حتى يبدو دائماً بمظهر منقذ الأمة وحامى حماها . وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه التقاليد القمعية والقهرية والتعسفية إلى قناعات تعمق من الاستبداد السياسى للحاكم، وتسلب المواطن قدرته على القيام بأى دور إيجابى فى تجديد البناء السياسى والاجتماعى للمجتمع العربى . ويكفى للتدليل على هذه السلبية القاتلة أن نذكر المثل العربى القائل: «حكم ستين عاماً فى ظل حاكم ظالم أفضل من حكم الرعية لنفسها ليلة واحدة» . وغنى عن الذكر أن سعادة الحاكم بهذه الروح المتخاذلة لابد أن تكون غامرة ، ومن الطبيعى أن يرسخها وينشرها بطريقة أو بأخرى ، من خلال أجهزة التعليم والإعلام والثقافة التى تأتمر - بطبيعة الحال - بأوامره .

فقد فشلت أو رفضت معظم الأنظمة العربية أن تبنى الإنسان المؤمن بقيم الحرية والديمقراطية، واستمرأت ترسيخ النظم السلطوية التى تقوم على أساس إلغاء دولة القانون، والانفراد بالسلطة، ومحو التعددية السياسية والفكرية فى ظل هيمنة تنظيم سياسى واحد، يدعى امتلاك المعرفة المطلقة بالحقيقة السياسية وبواطن الأمور ، وبالتالى فإن من حقه أن يحتكرها، وأن يرفض تماماً أية معارضة لسياسته . ولعل من أهم المسئوليات الملقاة على عاتق هذا التنظيم، هو صنع تأييد ودعم شعبى واضح بل وجارف لسياسة الزعيم الذى ينتهى به الأمر إلى أن يصدق أن هذا التأييد طبيعى للغاية لأنه صادر عن شعب يتعبد فى محرابه ليل نهار!!

من هنا كانت أزمة الديمقراطية المستحكمة والمزمنة فى العالم العربى . فهى لا تخرج عن كونها زخرفة أو زينة حتى لا يشعر المواطنون العرب أن قطار الديمقراطية قد فاتهم . فالواقع العربى يثبت أن مبادئ الحقوق السياسية للمواطن، ومنها حق الانتخاب وإبداء الرأى وحرية التعبير، مجرد مظاهر شكلية لم تحظ بالتقدير من جانب الأنظمة الحاكمة فحسب بل من مختلف طبقات الشعب أيضاً، إذ يبدو أنه قد ترسب فى الوجدان الجمعى للشعب اعتقاد قوى بعدم جدوى الديمقراطية، حتى فى حالة تطبيقها ، أما الانتخابات والاستفتاءات فقد حولها العرب إلى حفلات ومهرجانات لتدعيم الحكم .

ومع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط نظام القطبية الثنائية، واندثار الاتحاد السوفييتى، وتفكك المعسكر الشرقى - تدفقت تيارات العولمة منذ بداية التسعينيات فى القرن العشرين، لتجتاح - ضمن ما اجتاحته - معظم أجزاء العالم العربى الذى أراد أن يواكبها بإقامة تعددية سياسية مقيدة كنوع من استيعاب ضغوط المؤسسات الدولية، وكمحاولة لتحسين صورته أمام الرأى العام العالمى، واحتواء المطالب الاجتماعية المتزايدة لتقييد سلطة الأنظمة الحاكمة وتدعيم البناء الديمقراطى للمجتمع .

إن هذه الأنظمة التى تدعى الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان العربى ، والقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، لا تملك سوى قاعدة اجتماعية هشة وضعيفة، نظراً لعدم إحساس رجل الشارع العربى بالانتماء الفعلى والإيجابى والقومى إليها . وكانت النتيجة العملية قد تمثلت فى إخفاقها الذريع سواء فى إدارتها للأزمات التنموية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، أو فى خوضها الصراع العربى الإسرائيلى، أو الكوارث السياسية والعسكرية التى ترتبت على تمتع هذه الأنظمة الحاكمة بالسلطة المطلقة طوال الفترة التاريخية السابقة . من هنا كانت

الأزمة المستحكمة التى تواجه الأنظمة العربية فى مطلع القرن الحادى والعشرين الذى جاء بقواعد جديدة تماماً للعبة السياسية العالمية، والتى يبدو أن القادة العرب لم يستوعبوا أبعادها حتى الآن .

إن ما نراه الآن من متغيرات جذرية ومتسارعة فى الساحة الدولية، والساحات الوطنية بالتالى، هو بداية تحول سياسى واقتصادى وتكنولوجى وأمنى وإعلامى وثقافى وحضارى جذرى فى تاريخ العالم المعاصر والمفاهيم التى تتحكم فى علاقاته . وهو تحول لا يمكن تجاهله أو تجنبه ؛ لأنه سيقتحم علينا عقر ديارنا العربية التى لم تعرف مثل هذا الإيقاع اللاهث من قبل . فالحدود السياسية مثلاً بصفتها إطار ووعاء الدولة وسيادتها، يزداد عجزها يوماً بعد يوم عن الوقوف فى وجه ما لا يعترف بالحدود في الاقتصاد، والاتصالات والمعلومات، والثقافات. كذلك فإن السلطة، السياسى المرئى منها والاجتماعى غير المرئى، بدأت تفقد تدريجاً قدرتها السابقة على الإمساك بزمام الموقف، وتوجهات الحركة وتيارات الفكر فى المجتمع والدولة معاً .

وتكمن المفارقة العجيبة فى أن المشكلات والنزاعات الحدودية تعد من أبرز المظاهر وأشدها حساسية بين معظم البلدان العربية ، رغم مظاهرات الوحدة التى نسمع صراخها من حين لآخر مطالبة بإزالة الحدود التى اصطنعها الاستعمار التقليدى بين الأشقاء العرب . لكن ما عجز العرب عن إنجازه فى مجال الوحدة السياسية أو الاقتصادية أو حتى الأمنية والإعلامية والثقافية، يبدو أن تيارات العولمة الجارفة ستنجزه، ولكن بشروطها وليس بأية شروط عربية . فإذا كانت الحكومات والدول العربية تصر على صراعاتها على الحدود بل وترسيخها ، فإنه أصبح فى إمكان الشعوب العربية تخطى هذه الحدود السياسية وتجاوزها ، وذلك باتصالها التكنولوجى والإعلامى ببعضها البعض، لكنه

اتصال لن يظل مقصورا على الحدود العربية من الخليج إلى المحيط ، بل سينفتح بطبيعته على العالم الخارجى، ولن يظل العقل العربى حبيس الأنظمة أو القوالب المتحجرة التى عفا عليها الزمن . وبالتالى ستفقد الحكومات العربية سلطاتها التقليدية مع الأيام . وهو امتحان عسير ومصيرى، ويبدو أن السلطات العربية لا تعرف حتى الآن كيف تخوضه أو تواجهه ؟!

إن هذه السلطات ، تحت وطأة التأثيرات المتزايدة والمتصاعدة للعولمة ، أخذت تفقد دورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة أو ذلك المحور الذى يدور حوله كل شىء ، ويحدد مجال حركة كل شىء . ومع ذلك لا تزال هذه السلطات تحلل الأحداث وترى التيارات الجديدة المتدفقة من منظور المواقف الذاتية البحتة ، فلا تدرك حقيقة العالم وما يجرى فيه ، وبالتالى لا تفهم النتائج الكبرى والمصيرية الآتية كنتيجة حتمية لهذه المتغيرات الجذرية . ولاتزال هذه السلطات سعيدة عندما ترى الشعب يصفق لمن تشاء ، ويصفر لمن تشاء ، ويشجب من تشاء ، ويمدح من تشاء ، مما يشكل حاجبًا سميكًا بيننا وبين الرؤية العلمية والموضوعية لحقائق الأمور ، ومجرى الأحداث ، وكأننا لا نعيش فى هذا العالم ، بل فى عالم خيالى من صنع أوهامنا المريضة .

إن هذه التحديات المصيرية تحتم الأخذ بمقتضيات العلم ومتطلبات مناهجه ، وبأساليب التفكير العقلانى الذى لا يبدد طاقاته فى الغيبيات ، وبضرورات العمل الإيجابى المثمر ، والقواعد التى تحكمه وتنظمه فى عصر تسيطر عليه روح المنافسة والصراع ، وتسوده الرغبة فى تحقيق التقدم والنجاح فى مختلف الميادين ، مع توفير أكبر قدر ممكن من الحرية الشخصية ، والحق فى إبداء الرأى والمشاركة فى الحكم ، وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة فى الحقوق والواجبات

لأفراد المجتمع ، مع تقوية روح الانتماء الوطنى والقومى لمواجهة سطوة أجهزة العولمة الإعلامية والمعلوماتية التى تسعى لتقويض عوامل التمايز الثقافى والاجتماعى والأخلاقى ، وهيمنة أخلاقيات وسلوكيات وقيم المجتمع الغربى المتقدم على المجتمعات العربية .

ومن الواضح أن الاقتصاد العربى يعد القاعدة أو الركيزة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها لتحقيق هذه الآمال والطموحات القومية التى سعينا إلى تجسيدها على أرض الواقع العربى منذ منتصف الخمسينيات. ففى عام ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة ، أى قبل اتفاق الدول الأوروبية على قيام السوق الأوروبية المشتركة من خلال الاتفاق الأول الذى وقعته فى روما عام ١٩٥٨ ، والذى لم تتضمن بنوده أكثر مما تضمنته بنود اتفاقية السوق العربية المشتركة . لكن الاتفاقية العربية واجهت - ولا تزال - مشكلات ومعوقات عديدة برغم أننا جميعًا - كعرب - نتغنى بالعروبة وبضرورة العمل الاقتصادى المشترك . ولقد تمت أخيرًا اتفاقات محدودة بين بعض البلدان العربية ، لكن تحديات العولمة التى أصبحت أمرًا واقعًا تتطلب تكتلات قومية أقوى بكثير من هذه الاتفاقات المحدودة التى لا يمكن أن تصمد أمام هذا التيار أو الطوفان الجارف .

فإذا نظرنا إلى الخريطة العربية ، سنجد أن أقطارها إما دول منتجة نوعًا ما وإما دول مستهلكة ، وكل استهلاكها من خارج المنطقة العربية . ومن الطبيعى ألا تستمر الدول العربية فى الإنتاج وأن تعمل على تطويره وهى تفتقد سوقها الطبيعية العربية . كما أن الدول المستهلكة لا تضمن وصول السلع إليها بأسعار معقولة وفى مواعيد مناسبة ، خاصة السلع الإستراتيجية ، فى حين أنها تعتمد على الأجنبى الذى لا يتعامل معها إلا بحساب تجارى فقط وفى إطار سياسى متبلور المعالم . إن الدول العربية

لا يمكن أن تنمو إذا لم تجد سندًا من جيرانها ، ولا تستطيع أن تجعل من مواقعها محطات للخدمات الاقتصادية والتجارية والاقتصادية ، إذ لم تكن ضمن منظومة معينة .

إن الدول الكبرى ، الأقوى والأكبر والأغنى منا بكثير مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها ، تسعى إلى مزيد من التكتل وتطوير إمكانات السوق المشتركة بينها ، بل إن قوة أعظم مثل الولايات المتحدة قد سعت إلى هذا من خلال تكتل « النافتا » مع كندا والمكسيك ، ومن خلال التعاون شرقًا وغربًا . وبالقياس نفسه ، فإن أية دولة عربية ، أشد احتياجًا بمراحل عديدة كى تسير على نفس النهج ، لأنه لن يكون فى مقدورها أن تعيش بمعزل عن الدول المحيطة بها . ولا يمكنها أن تعيش وسط هذا العالم بكل تحديات العولمة واتفاقيات الجات التى ستؤدى إلى تساقط الحواجز الجمركية . ولذلك فمن الحتمى - إذا كنا جادين فى التواجد الحضارى على خريطة العالم المعاصر - أن تتكتل الدول العربية فى منظومة اقتصادية وتجارية ، كى تمنحها القدرة على مواجهة التحديات والمستجدات المتصاعدة .

وكثيرًا ما قيل إن اتفاقية السوق العربية المشتركة تحمل فى طياتها عوائق وعقبات وحساسيات لا يمكن تجاوزها ، فى حين أنه ليست هناك منافسة اقتصادية وتجارية بين الدول العربية بحيث تؤدى إلى مثل هذه المشكلات . بل إنه على النقيض من ذلك تمامًا ، فإن العوامل الإيجابية المثمرة التى تؤدى إلى التكامل والتفاعل والتجاوب ، تشكل القاعدة الراسخة لهذه الاتفاقية ، هذا إذا خلصت النيات ، وتراجعت مركبات النقص ، وجنون العظمة ، وسطوة الأوهام . فمثلاً إذا كانت الدول الغنية الجاذبة للعمالة تخشى الدول الفقيرة ، فإن الحل يكمن فى التعاون المثمر ، أو الاستثمار المنتج . فالسودان كدولة تعانى من تداعيات الفقر والفاقة،

تملك وحدها حوالى مائتى مليون فدان من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة مع توافر الموارد المائية . لكنها تحتاج إلى سيولة مالية لتغطية نفقات الإنتاج ومتطلباته . وهذاالمشروع وحده - ضمن مشروعات عربية لا حصر لها - يمكن أن يتحول إلى « سلة غذاء للعالم العربى » تكفى المنطقة العربية ، ويفيض منها أيضًا للتصدير للخارج . وهناك نماذج ومشروعات أخرى فى دول عربية متقدمة فى الزراعة والصناعة المتنوعة.

وإذا حدث مثل هذا التكتل العربى ، فلابد أن يتعاظم هذا الإنتاج كما وكيفًا إلى الحد الذى يمكن عنده دخول مجالات المنافسة العالمية لمواجهة التكتلات والاحتكارات التى تشكل السمة الأساسية للعولمة الاقتصادية . لكن الكسل العربى الشهير والتواكل الذى نستكين له فى مجالات كثيرة يجعلنا نستسهل الاستيراد من الخارج والحصول على السلع الجاهزة ، وبالتالى فنحن ندعم الأجنبى بدلاً من أن ندعم أنفسنا ، ولا نجوِّد إنتاجنا أو نضاعفه ، حماية لأمننا القومى قبل أن يجرفنا طوفان العولمة الاقتصادية التى لا يستطيع أن يسبح فى مياهها سوى الحيتان الكبيرة ، أما الأسماك الصغيرة فمصيرها معروف .

والتكامل الاقتصادى العربى يمكن أن يوفر إنتاجًا نتعامل به مع مجموعة تكتلات على علاقات تاريخية قوية معنا ، مثل الدول الأفريقية ، ودول الخليج ، والدول الآسيوية ، والكومنولث الروسى . فهى فى حاجة للمنتجات والخبرات العربية التى تتميز بأسعارها المعقولة ، لكننا نهمل هذا البعد الاقتصادى الإستراتيجى لأننا أعيننا لا تزال مشدودة بل ومبهورة بأمريكا وأوروبا ، برغم أن هذه الدول تعتبرنا مجرد سوق استهلاكية لمنتجاتها . كذلك تتوافر إمكانات التعاون مع دول أمريكا اللاتينية بحكم ظروفنا المتشابهة ، ووجود أكثر من ١٦ مليون عربى أو منحدر من أصل عربى . ومع ذلك فإن الدول العربية ، بما فيها مصر

ودول النفط ، تستورد بمليارات الدولارات سنويا من دول أمريكا اللاتينية فى حين أن تصديرنا إليها لا تتجاوز قيمته ٥ ٪ مما نستورده منها ، برغم قدرتنا على إقامة علاقات تجارية متوازنة معها .

إننا نواجه ظروفًا فى غاية الخطورة نتيجة لتحديات العولمة الاقتصادية التى إذا فشلنا فى التعامل معها ، فسنجد أنفسنا خارج إطار العصر ، وتحت وطأة ظروف أقسى بكثير من التى عانى منها أجدادنا خلال القرنين الماضيين عندما كان الاستعمار العسكرى التقليدى هو سيد الموقف ، نتيجة لاعتماده على تكنولوچيا البارود والفحم ثم النفط . أما التكنولوچيا الآن فقد أصبحت أكثر تعقيدًا وتشعبًا بحيث يصبح « نقل التكنولوچيا » شعارًا زائفًا ، لأنها ليست مجرد سلعة يمكن شراؤها ، بل هى تربية معرفية وحضارية لابد من زرعها فى أرض الوطن كى تناسب تربته وبيئته ومناخه ، وتتلاءم آلياتها مع تكوين الإنسان العربى وفكره وسلوكه .

إن التكنولوچيا ليست مجموعة من الآلات أو الطرق الآلية التى يكفى لنقلها أن نبعث الباحثين إلى الدول التى تمتلك أسرار تلك التكنولوچيا فى دورات تدريبية لعدة أسابيع أو شهور ليعودوا بعدها ومعهم التكنولوچيا . فلابد من استيعاب أسرار معالجات الحاسب الإلكترونى ، أو الأجزاء الحساسة المتطورة من محركات الطائرات وأجهزة الملاحة المتقدمة ، وإعادة استنساخ الحيوانات ، أو استخدام الهندسة الوراثية مستقبلاً فى تعديل الخصائص الوراثية للحيوان وربما الإنسان ، وغير ذلك من الأمور التى تنتمى إلى ما يعرف بالتكنولوچيا العالية .

والدليل على أكذوبة شعار « نقل التكنولوچيا » أننا عجزناعن تحقيقه برغم أن منتجاتها تنتشر حولنا فى كل مكان وفى كل وقت . وذلك لأننا نتصور أن التكنولوچيا مجرد مجموعة من القواعد والإجراءات القائمة

بذاتها والتى يمكن بشىء من الجهد والمثابرة والتعاون مع الآخرين نقلها من بلد إلى آخر . إن الآلات بكل أنواعها ليست التكنولوچيا وإن كانت نتاجًا أو نتيجة لها ، لأن التكنولوجيا نسيج علمى ومعرفى وثقافى وحضارى شامل ، ومنظومة متكاملة تشمل العلم النظرى ، والعلم التطبيقى ، والفكر القومى ، والشخصية الإنسانية ، والأخلاقيات الحضارية ، والسلوكيات اليومية التى تشعر الإنسان بأن هذا النسيج التكنولوچى هو جزء عضوى وحيوى من كيانه ، وليس مجرد أزرار أو مفاتيح أو شاشات .

ومن العبث أن نحاول أن نقتطع من هذه المنظومة جزءًا دون الآخر ، لننقله بمفرده . فهذا تضييع للوقت والجهد والفكر ؛ لأن التكنولوچيا المعاصرة تنهض على قاعدة هائلة من العلم النظرى والتطبيقى والإنسان الكفؤ والمدرب على توظيفهما وتطويرهما إلى آفاق متجددة دائمًا . وليس الغرض من التكنولوچيا هو مجرد زيادة مخزون المعرفة الإنسانية ولا حتى الفهم أو التفسير فحسب ، بل هو استثمار للمعرفة التى حصلنا عليها ، بهدف إنتاج مواد وأدوات وأنظمة وخدمات جديدة ، أو تطوير ما هو قائم بالفعل من هذه المنجزات . وهذا هو ما يسمى بالتزاوج العضوى بين العلم بشقيه النظرى والتطبيقى وبين التكنولوچيا لإنتاج أنساق تكنولوچية متجددة ومتطورة إلى مالا نهاية . أما من يحاول أن ينقل التكنولوچيا بمفردها فسيظل ينقلها باستمرار دون أن ينتجها أبدًا لأنه لا يملك المنظومة أو النسق الشامل الذى يمكنه من هذا الإنتاج أو الابتكار . ومن يريد أن يسير على الطريق الصحيح الذى سلكته الدول التى تمتلك التكنولوچيا ، فعليه أن يضع إستراتيچية نظرية وتطبيقية شاملة لاكتساب المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية أيضًا ، ثم تطويرهما بكل الوسائل والمناهج الممكنة جنبًا إلى جنب ، مع نقل التكنولوچيا التى يمكن عندئذ

زرعها واستنباتها فى أرضه الإقليمية . فهناك بون شاسع بين من يستزرع الحبوب والخضروات والفاكهة فى تربته ويجعل منها محاصيل قومية لبلده ، وبين من يتناولها كوجبات لذيذة على مائدة الطعام ، ولا يعرف كيف وصلت إليه .

وكى نواجه واقعنا بوضوح وصراحة ومصداقية ، لابد أن نعترف لأنفسنا قبل أن نعترف للآخرين بأن ما يحدث فى عصر العولمة من تحولات ، وما تشهده مجالات العلوم والتقنية الحديثة من تطورات ، يشبه فيلمًا سينمائيا من أفلام الخيال العلمى ، لمن هم مثلنا ، يسمعون ، ويشاهدون ، ويستقبلون هذه الاختراعات ، دون أن يكونوا شركاء فى إنتاجها ، أو جزءًا عضويا من البيئة العلمية ، والسياقات والأنساق التى نمت فى محيطها هذه الاختراعات والإنجازات والابتكارات التى لا تتوقف عن التطور .

إننا لن نتقدم خطوة واحدة إذا لم نعمل بدأب ومثابرة ووعى وحماس لتوطين التكنولوجيا الحديثة فى الوطن العربى ، ورسم المخططات الكفيلة بتحقيق هذه الضرورة الحضارية . فمن حقنا وواجبنا نحو أنفسنا، ومسئوليتنا تجاه أجيالنا القادمة أن نوفر كل الظروف التى تساعد على إنجاز هذا الطموح . فلا نهوض ولا تقدم دون استيعاب منجزات العصر فى مجالات العلم والتكنولوجيا والمعارف الإنسانية ، والتفاعل معها ، بحيث لا نكتفى بالبقاء فى موقع المتلقى وأحيانًا المتفرج السلبى وإنما ننتقل إلى موقع الفاعل الإيجابى المؤثر القادر على الإبداع والعطاء ، بشرط أن ندرك أن التطور العلمى ليس مجرد صيغة أو صفة أو «تعويذة» ننسخها من أصحابها ، ونضعها فى جيوبنا، ثم نعود إلى بلادنا ، فنقوم بتطبيقها ، ونصبح بقدرة قادر جزءًا من العالم المتقدم والمتطور علميا.

إن الأمر ليس بهذه البساطة المخلة ، وإلا ما كنا ننتظر كل هذه العقود لنحصل على عضوية العالم المتقدم والتى لا تزال حلمًا يراودنا كثيرًا دون أن نستطيع تحويله إلى واقع على أرضنا . فالوصفات العلمية ، متوافرة وجاهزة . فلم يعد فى الأمر أسرار أو ألغاز . وكل شىء منشور بالتفصيل على صفحات الصحف والمجلات والكتب ، وعلى موجات الأثير المسموع والمرئى ، بل إن شبكة مثل الإنترنت تحت أمر أى باحث أو دارس فى أية لحظة لتقدم له أية معلومة يريدها ، لكن المعضلة تتجلى فى أن مجرد العثور على كتاب فى صناعة الكومبيوتر ، لا يعنى أن الإنسان العربى قد أصبح قادرًا على صناعة كومبيوتر لنفسه . فهو لم يسبق أن تم إعداده وتأهيله حتى يستوعب أبعاد الحقل المعرفى الذى ينتمى إليه هذا الاختراع . فهو لا يفهم مجرد المفردات أو المصطلحات الجديدة الخاصة به بحيث يجد نفسه عاجزًا عن مجرد قراءة مثل هذا الكتاب المتخصص ، وبالتالى تدخل مرحلة التطبيق والتنفيذ والابتكار فى باب الاستحالة .

إن للتقدم الحضارى شروطًا لا يمكن تجاهلها ، إذ إنه لا يتحقق بدونها. وفى مقدمة هذه الشروط : الإنسان العربى ، الذى لن يستطيع أن يخطو خطوة واحدة إذا كان مكبل الإرادة ، مغلول اليدين ، معصوب العينين ، أن يبني وطنًا أو يحقق تقدمًا من أى نوع . وفى حالات كثيرة نجد الإنسان العربى أشبه بالقرد الصينى الذى لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم حتى يتجنب الويل والثبور وعظائم الأمور ، نتيجة غياب الحريات ، وسيطرة الرأى الواحد ، والاستهتار بالقوانين والدساتير ، وانتهاك الحقوق ، وغياب المشاركة فى صنع القرار ، وتحكم الأجهزة البوليسية فى حياته ومقدراته .

ومن يحاول التوغل فى كهوف العقل العربى ودهاليزه المعتمة والملتوية، يرى العجب العجاب متمثلاً فى قدر من المتناقضات وانفصام الشخصية قل أن نجد له نظيرًا عند الشعوب المتحضرة . فلم يعد هناك فى عصرنا الحديث من لا يؤمن بفكرة التقدم ، ولا يفوت العقل العربى أن يشارك هو أيضًا فى هذا الإجماع البشرى ، فيعلن على الملأ ، وبكل الحماس ، إيمانه الشديد بفكرة التقدم ، والإصرار على تحويلها إلى حقيقة مادية ملموسة على أرض الواقع العربى . لكن من يتأمل أحوال هذا الواقع يدرك أن النهج السلوكى والعملى للعرب يتناقض تمامًا مع هذا الحماس المتدفق والإيمان الشديد بفكرة التقدم .

إن فكرة التقدم تعنى أول ما تعنى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى متطورة ومختلفة عن سابقتها ، بحيث تعد الحالة الأولى متخلفة بالنسبة للحالة التالية . ذلك أن هذا الانتقال لا يكون تقدمًا إلا إذا كان وراء ذلك افتراض بدهى يؤكد أنه انتقال مما هو أسوأ إلى ماهو أفضل، وإلا اعتبر نكسة إلى الوراء . وبناء على ذلك فإن الماضى مهما كانت صورته، ومهما كان مصدره، هو دائماً أقل صلاحية من الحاضر فى مواجهة التحديات الراهنة والمستجدات فى شتى المجالات . أما السلوك المضاد لهذا التوجه، فيجعل فكرة التقدم منعدمة منطقياً، وفاقدة لأى معنى أو دلالة، ومجرد عبث لا طائل من ورائه، مهما ارتفعت الشعارات التى تنادى بالتقدم، وصدحت الأناشيد التى تتغنى به .

إن الزمن لا يتوقف لحظة واحدة، وأيضاً لا يعود إلى الوراء لحظة واحدة . هذه بدهية لا تحتمل أى نقاش أو جدل، وتحتم ضرورة النظر إلى الماضى، ووضعه فى سياقه الصحيح العقلى والفكرى والسياسى والثقافى والتاريخى والحضارى باعتباره مجرد مرحلة كانت موجودة وانتهت بالتغير الحتمى للزمن، وحلول الحاضر بما يستحيل معه تماما

محاولة استرجاع ذلك الماضى أو محاولة العودة إليه . فالإنسان بطبيعته لا يستطيع أن يتواجد خارج إطاره الزمنى، وإذا عجز عن أن يكون ابن عصره فلن يستطيع أن يكون ابن أى عصر آخر . فمن البدهى أنه مهما كانت آليات ذلك الماضى الفكرية أو الحضارية ملائمة ومناسبة لظروف عصرها، فإن جميع هذه التوجهات والمناهج والأدوات والوسائل والغايات، تفقد تماماً بحكم الضرورة والواقع، هذه الصلاحية فى ظروف العصر التالى، ولا يصبح لها أى تأثير إيجابى على مجريات الأمور الراهنة، أو على مخاطبة العقل الذى يحاول صياغتها وشحنها بقوى دفع جديدة . وإذا كان لابد من وجود تأثير ما، فهو تأثير سلبى ومعوق بالضرورة . وإذا كان من حق السابقين أن يمارسوا فضيلة الاجتهاد والتجديد والابتكار، فإن للاحقين نفس الحق، خاصة أن عصرهم أكثر تعقيداً وتشعباً، ويحتاج إلى اجتهاد على مستواه، وإلا كان معنى ذلك أن الحياة بكل متغيراتها ومعطياتها المتدفقة، قد تحولت إلى حفريات، وأن الإنسان يعيش حياة أو شخصية مزدوجة، إذ إن عقله فى الماضى فى حين أن جسده فى الحاضر.

والعالم العربى موعود بظهور من يدعى أنه حامى حمى الماضى، والذى جاء لإنقاذه من المتربصين به . ومن هذا المنطلق يفرض وصايته على كل من يسعى إلى التقدم والتطوير والتجويد، فى حين أن عصر العولمة استطاع أن يفرض فكرة الأهداف الجماعية المشتركة التى تضع المستقبل وإمكاناته واحتمالاته نصب عينيها . أما الماضى فلم يعد شغلها الشاغل، بحكم أنه انتهى، ولا يملك أحد إعادة صياغته وتشكيله من جديد . وقد آن الأوان للإنسان العربى أن يدرك أنه لا يبدأ حياته وفى يديه القيود، وحول رأسه الأغلال، بل يدخل الحياة مستوعباً الأهداف الجماعية المشتركة التى تجسد روح العصر ووسائله وغاياته .

وكلما تغيرت هذه الأهداف، تبدلت السبل والوسائل والآليات والمناهج والأفكار والمرجعيات . وإذا لم يستطع العقل العربى أن يدرك هذه البدهيات، ويسلك على أساسها، وبكل ما ينتج عنها من تداعيات وآثار لا يمكن تجنبها أو تجاهلها، فإن الإندثار الأدبى وحتى المادى سيكون فى انتظار العرب .

ويتضاعف إحساسنا بخطورة الموقف التاريخى والمصيرى عندما نقارن بين الاستعمار التقليدى القديم وبين الاستعمار المراوغ الجديد المسمى بالعولمة . فقد كان الاستعمار القديم بكل جيوشه وجرائمه واحتلاله وسطوته ، استعمارًا ساذجًا ومباشرًا وماديا ملموسًا بحيث يمكن ضربه فى مقتل ، وبالتالى كان محدود القوة ، ومشتت الطاقة ، فأمكن للشعوب المهضومة التغلب عليه ، وانتهى عصره بالفعل . ولكن الاستعمار الجديد الشهير بالعولمة ، هو استعمار محنك ومسلح بخبرة القرون السابقة والتى استفاد من دروسها فى شتى المجالات . وهو استعمار مهدد ببطالة قواه العاملة فى عصر التنافس التكنولوجى الشرس، ومستعد فى سبيل تجنب هذا الانفجار إلى ارتكاب ما يخطر وما لا يخطر على البال من جرائم بطريقته الخاصة الجديدة ، وهى ذبح الشعوب بمنتهى النعومة والرقة والرحمة ، مع مساعدة الضحية على تجرع آلام الموت بالمواساة الإنسانية الحانية ، وشعارات حقوق الإنسان النبيلة ، والتبشير بعصور الحرية والديمقراطية القادمة ، ونقل جيوش الأمم المتحدة إلى الضحية لإنقاذها بعد فوات الأوان .

ويتجلى دهاء الاستعمار العولمى أو العولمة الاستعمارية فى أنها تفضل أن يكون ذبح الشعوب بأيدى أبناء الوطن ، تجسيدًا لوحشيتهم ، وإظهارًا لحرفيتهم فى الذبح من جهة ، ولكى تجنب نفسها اللوم ، وتظهر نفسها عند اللزوم فى صورة المنقذ من جهة أخرى . والمآسى والمحن

التى يمر بها العالم العربى الآن ، والتى لم يعان من مثلها من قبل ، تتم على أيدى أبنائه . وقد تم تعميم هذا النموذج فى معظم دول العالم الثالث التى أصبحت تعانى من أشكال الخراب والدمار التى يصعب حصرها وتقنينها . ذلك أن الاستعمار العولمى يبسط سيطرته بل وسطوته على الدول الضعيفة أو الصغيرة أو الفقيرة بالوكالة بعد أن كان يسيطر عليها بالأصالة . وكانت الدول العربية فى مقدمة هذه الدول لدرجة أننا أصبحنا نستخدم مصطلح « العالم العربى » على سبيل المجاز الذى يذكرنا بعبق التاريخ ، أما على مستوي الواقع فلا وجود لهذا العالم العربى ، وإنما مجرد منطقة مضطربة ، ومتفسخة ، ومهترئة ، ومثخنة بالجراح والآلام من الخليج إلى المحيط .

قد يبدو هذا التحليل محبطًا للغاية ، لكن القول بغير ذلك هو خداع للنفس فى زمن تعرف فيه الشعوب المتقدمة أهدافها الاستراتيجية جيدا، وتصل إليها بأسرع الوسائل وأكثرها كفاءة . زمن ليس فيه مكان للأوهام المريضة التى أصابت العقل العربى بالشتات والتشتت والضياع والإحباط والتقاعس والتواكل واليأس والملل ، وأدخلته فى أزمة مستحكمة لم يستطع أن يتخلص منها حتى الآن . نحن لسنا أقل من شعوب مثل كوريا وماليزيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ، سواء فى الإمكانات البشرية أو المادية . ومع ذلك تقدمت هذه الشعوب فى طفرات وقفزات وسرعات قياسية اعترف بها العالم أجمع ، فى حين أننا لم نتقدم تقدمًا حقيقيا سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو التكنولوجى أو الأمنى أو الإعلامى أو الثقافى أو الحضارى ، وذلك برغم أن بوادر نهضتنا الحديثة بدأت قبل هذه الشعوب بعدة عقود .

من هنا كانت الضرورة الحضارية الملحة لرصد موطن الداء الذى أصاب العقل العربى بالشلل والجمود والتحجر ، عندما جمع بين

الأضداد والمتناقضات المتصارعة دومًا : بين الثروات الهائلة والفقر المدقع ، بين أحدث منجزات التقدم التكنولوچى وأقسى مظاهر التخلف البشرى ، بين الضخ الهائل للمعلومات والأمية الواسعة ، بين التسابق لإنشاء جامعات عربية عديدة فى حين أن التعليم العالى فى الوطن العربى يتأخر ويتدهور، بين شعارات الحرية والديمقراطية التي ترفعها أجهزة الإعلام العربية وممارسة القهر والطغيان ، بين تغني الحكام العرب بالشورى والديمقراطية ، ونوعية الممارسات الديكتاتورية الفردية التى يتبعونها . بل إن المثقفين العرب الذين يفترض فيهم أنهم وعى الأمة وضميرها الحضارى ، ليس لديهم سوى ادعاءات وسفسطات تجلجل بقيم الحرية والديمقراطية ، وحق الاختلاف فى الرأى ، لكن سلوكهم الفعلى تجاه المخالفين لهم فى الرأى يظهر عكس ذلك تمامًا . فمعظمهم يدعى امتلاك الحقيقة واليقين ، ومن لا يقف فى صفه فهو ضال وانتهازى وجاهل ومغرض ومتخلف ، لدرجة أن الفاشية أصبحت من أبرز خصائص العقل العربى . فلا يعقل أن تطلق بعض الدول العربية حرية السوق فى المجال الاقتصادى بلا حدود ، فى حين أنها تقيد الديمقراطية وحرية العمل السياسى بلا حدود أيضًا . إنها شيزوفرانيا لاتدمر حياة فرد يعانى منها ، بل تدمر حياة دول بأكملها .

وقد استقرت الأدبيات السياسية العربية على أن الحكام هم السبب الرئيسى فى تخلف العرب أو السعى لتقدمهم . ونسيت هذه الأدبيات أن هؤلاء الحكام لم يهبطوا على هذه الشعوب فى أطباق طائرة من كواكب أخرى ، بل هم نبت طبيعى لهذه الشعوب التي لا تنتج سوى هذه النوعية من الحكام ، نتيجة لظروف التخلف والقهر والضعف التى مرت بها عبر عصور وقرون . ولو تغير هؤلاء الحكام وتركوا كراسيهم إما بالموت أو التقاعد الجبرى أو الانقلاب العسكري أو الثورة الشعبية ، فإن من

سيحلون محلهم لن يختلفوا عنهم كثيرًا ؛ لأنهم أتوا من نفس التراث والتقاليد . بل إن هناك من الحكام من يأتى إلى كرسى الحكم مشحونًا بالنوايا الطيبة والحماس المتدفق لرفع شأن أمته ، لكن سرعان ما تلتف حوله البطانة المستفيدة بوجوده ، وتصور له أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ الأمة برمتها ، وأن من يفكر فى معارضته أو الوقوف فى طريقه فهو خائن ويجب بتره حتى لا تتعثر المساعى التاريخية والمصيرية والقومية لإنقاذ الأمة .

هذا هو أحد أسرار التخلف الذى أصابنا كعرب . هو تخلف مسئولة عنه الشعوب نفس مسئولية الحكام عنه . فالشعوب اعتادت الترحيب بتفصيل النظريات والسياسات والحريات على مقاس الحاكم ، وليس على مقاس الشعب . وهو نفس الميراث الذى آل إليها من الماضى حين كان الخليفة أو الوالى يأخذ من الشورى ما يناسبه ويحقق مصالحه ، ويترك الباقى . ولا يزال الحكام العرب يسيرون على نفس النهج ، فهم يأخذون من الديمقراطية والحرية ما يناسب أهواءهم ، ويتركون ماعداه ، فى حين ينبرى فقهاء السلطة ومنظروها ومثقفوها ومتسلقوها للتفسير والتبرير ، فى حين يلتزم الشعب بسلبيته المعهودة ، ومؤكدًا لنفسه دائمًا أنه لا حول ولا قوة له ، وتاركًا الأمور تجرى فى أعنتها . بل إن كثيرين من أفراد الشعب يتمنون فى قرارة أنفسهم أن يحققوا نفس الأمجاد التى حققها أعضاء البطانة الملتفة حول الحاكم .

إننا فى حاجة ملحة لحشد كل طاقاتنا وإمكاناتنا المادية والعلمية والثقافية والحضارية والروحية للخروج من هذا النفق المظلم الذى تخبطنا فيه قرونًا عديدة وعصورًا متتالية ، وخضنا فيه أزمة خانقة مزقت عقولنا ، وكبلت أقدامنا فى وقت ينطلق فيه العالم إلى آفاق الثورة العلمية والتكنولوچية والثقافية والمعرفية الهائلة ليحقق إنجازات لم

تخطر ببال البشرية من قبل . وهى إنجازات لم تكن لتتحقق لولا ممارسة العالم المتقدم لفضيلتين يحرص عليهما تمامًا . وهما : العلم والحرية ، اللتان نتشدق بهما ليل نهار فى عالمنا العربى دون أن نمارسهما لحظة . بل إن العقبات والعوائق سرعان ما تُنثر فى طريق أية ممارسة علمية ، نظرية كانت أم تطبيقية . أما من ينادى بالحرية كى تتحول إلى ممارسة يومية على كل المستويات ، فله الويل والثبور وعظائم الأمور .

وهاتان الفضيلتان : العلم والحرية ، كانتا السلاح الفاعل والحاسم الذى استطاعت به العولمة فرض سطوتها على العالم المعاصر . ونحن العرب نشكو الآن مر الشكوى من هيمنة العولمة وغطرستها ، لكننا فى الوقت نفسه نرفض تمامًا استخدام سلاحى العلم والحرية على سبيل الصمود فى مواجهتها والاستفادة من معطياتها عندما نوظف نفس أسلحتها . فالدول المتقدمة والقوية لم تكن لتهيمن وهى فى طريقها إلى الصعود والازدهار إلا بتعميق الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حتى لو كانت تستغلها لفرض ثقافتها على الآخرين ، وهذه الحرية الناضجة والواعية والمسئولة هى القاعدة الراسخة للتقدم العلمي والتكنولوجى الهائل الذى أنجزته الدول المتقدمة القوية . فلم تكن تيارات العولمة لتنتشر لولا حرية البحث والاجتهاد ، وديمقراطية الثقافة والفكر والرأى والتعبير وقدرة الإنسان على تحقيق ذاته بأحسن استغلال لطاقاته وإمكاناته التي تشكل فى النهاية المنظومة القوية للطاقات والإمكانات التى تحقق بها الأمم إنجازاتها الحضارية . أما المواطن الخائف أو اليائس أو الضائع أو المتردد أو المحبط ، فلا يستطيع أن يمنع طاقاته وإمكاناته من أن تهدر أو تتحجر ، لأن وجوده كله ليس سوى ريشة فى مهب الرياح .

إن المهمة التى يتحتم علينا أن نتصدى لها ، ليست سهلة بأية حال من الأحوال . ومن الطبيعى أن نقابل فى الطريق عقبات وعوائق لا حصر لها، ويمكنها أن تشتتنا بعيدًا عن هدفنا الإستراتيجى . لكن التسلح بالإرادة واليقظة والوعى والعلم والحرية من شأنه أن يساعدنا على تخطى هذه العوائق . وهذه ليست من باب العبارات الإنشائية التى اعتدنا أن ننمق بها كتاباتنا ، بل هى أجراس انذار للمصير المأساوى الذى يمكن أن نصل إليه لو لم نغير مساراتنا التى اعتدناها زمنًا طويلاً . ففى مهب أعاصير العولمة ليس أمامنا سوى أن نكون أو لا نكون ، فليس هناك اختيار ثالث . ولن نكون إلا بإعادة صياغة أوضاعنا السياسية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية والقيمية والمعرفية والثقافية والاقتصادية والأمنية والإعلامية ، وتعديلها تعديلاً جذريا ، كى نعيد بناء الكيان العربى من جديد . ينطبق هذا على الشعوب والمجتمعات والحكومات والدول وليس على الحكام فحسب . فليس هناك لائم وملوم، بل الكل سواسية أمام مصير لن يرحم أحدًا .

وبداية فإن هناك حتميات سياسية وتعليمية وإعلامية وثقافية لابد من التعامل معها بمنتهى الصدق والأمانة، قبل أن نواجه الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، إذا كنا عاجزين عن ممارسة إستراتيجية لكل هذه العناصر والمعطيات فى وقت واحد . فلابد أن يسمح النظام السياسى بممارسة نقد الأوضاع السلبية والمتعثرة بحرية ومسئولية وموضوعية لكى نتخلص من السلبيات وندعم الإيجابيات ، فيصح العقل العربى ويخرج من أزمته المزمنة، وبالتالى نصوغ فكرنا وتوجهنا فى منهج علمى وموضوعى جديد بلا أية مخاوف أو حساسيات .

وتحتم هذه الصياغة الجديدة تغييراً جذرياً فى مناهج التعليم حتى تربى العقول الناشئة على حرية البحث وديمقراطية التفكير والاجتهاد فى كل مجالات العلوم والمعارف والثقافات . ذلك أن المناهج الحالية تنهض على التلقين والحفظ والحشو والاستظهار من خلال أساليب فيها الكثير من القهر والردع والزجر . بل إن المدرسة فقدت دورها إلى حد كبير، بدليل تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية كتجارة محرمة تضاف إلى أنواع أخرى عديدة من التجارة غير الشرعية .

نفس التغيير الجذرى مطلوب فى أجهزة الإعلام العربى الذى لا يوفر المعلومات الكاملة برغم إدراك الجميع أنه لم يعد هناك شىء خاف فى هذا العالم الذى أصبح قرية صغيرة ، وهو ما يسمى بالشفافية . كذلك لا تتيح برامج هذه الأجهزة حق النقد والاختلاف، ولا تقدم المواقف ونقيضها، بل تسمح وترحب بممارسة التأييد والمدح والتقريظ والتغنى بأداء السلطة التى قد لا تكون لها توجيهات أو تعليمات معينة فى هذا الشأن، وإنما تحرص هذه الأجهزة بحكم العادة على ممارسة الرقابة الذاتية الحريصة على الإرسال دون الاستقبال من خلال توجه أحادى التدفق . ووسائلها البدائية المباشرة تتمثل فى برامج الحشد والتوجيه والتى تعمل فى أحايين كثيرة على نشر السطحية والخرافة والغيبوبة الفكرية .

أما الثقافة العربية الآن فحالها لا يسر أحداً، إذ لا تزال الأجهزة الثقافية فى معظم الدول العربية، تتبع الأساليب القديمة التى تتجنب فتح الآفاق للاحتكاك الجاد بثقافات الآخرين، وترفض الاجتهاد الفكرى الحر، ظنا منها أنها بذلك تحمى العقل العربى من التيارات الوافدة فى عصر العولمة، برغم أن أى مواطن عربى يمكنه الحصول على أية معلومات يريدها بضغط من إصبعه على زر التليفزيون أو فأرة الكومبيوتر. وهذه الأجهزة تجهل أو تتجاهل أن المناعة الثقافية والفكرية

تأتى من الانفتاح على تيارات الثقافة العالمية، والتعامل معها بوعى ونضج وثقة بالذات . أما المنع فلا يؤدى أبداً إلى مثل هذه المناعة، فضلاً عن استحالته أصلاً فى عالم تحول إلى قرية إعلامية ومعلوماتية . كما سئم المواطنون العرب من اعتبارهم قصَّرا فى حاجة إلى أوصياء ثقافيين لحمايتهم وتحصينهم من التيارات الوافدة من الخارج . وهؤلاء الأوصياء الذين لا يزالون أسرى لمفاهيم الماضى وأساليبه، يسعون دائماً إلى تغييب العقل العربى وتشتيته فى دهاليز المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والندوات والمناظرات التى توظف فى التباهى بثقافة السلطة، بدلاً من ترسيخ سلطة الثقافة .

وبرغم كل هذه السلبيات، فإننا لا نريد أن نفقد الأمل ونرضخ لليأس من عزم السلطات العربية على إعادة صياغة العقل العربى ومنهجه فى التفكير والسلوك، حتى يتمكن من خوض الساحة العالمية المتدفقة بالتيارات العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية المتلاطمة والمتصاعدة والمتصارعة بين العقول المتفتحة والأفكار المتطورة على مستوى العالم أجمع . أما إذا كان الهدف الإستراتيجى للسلطات العربية هو الإبقاء على ما نحن فيه، واستمرار الشعوب فى أن تبكى على الماضى، وتتوجس خيفة من الحاضر الذى لا تستطيع مواكبته والتجاوب معه، ثم تستعيض من عجزها بأن تتوهم بأن المستقبل لها بلا أية مؤهلات تمكنها من ذلك، فسيأتى اليوم الذى يعلنون فيه وفاة العرب على حد قول الشاعر نزار قبانى . وهذه ليست بلاغة شعرية وإنما حقيقة حضارية يؤكدها عصر العولمة الذى لن يستطيع فيه البقاء سوى الأقوى والأصلح والأسرع والأعلم وغير ذلك من أفعال التفضيل المميزة لهذا العصر الجديد فى كل شىء .

الفصل العاشر

مستقبــل العـولمــة

إذا كان أنصار العولمة والمتحمسون لها بلا حدود ، يؤكدون دائمًا أنه لا تصور لمستقبل العالم بدونها ، لأنها هى المستقبل ذاته ، وإذا كان المستقبل نفسه قد أصبح من أهم العلوم الحديثة التى توظف كثيرًا من العلوم الطبيعية والوضعية والإنسانية لرسم خريطة شاملة لما ستكون عليه أوضاع العالم فى المستقبل القريب على الأقل ، فإن من باب أولى أن نستخدم معايير علم المستقبل فى اختبار نوعية مستقبل العولمة ذاتها ، تجنبًا للرؤية الضبابية أو المغرضة أو المتلونة أو الملتوية ، فى عالم أصبح وجوده على صفحات الصحف وشاشات التليفزيون والشبكات الفضائية هو الوجود الحقيقى والفعلى ، فى حين أوشك وجوده على أرض الواقع المادى الملموس ، أن يصبح وهمًا غامضًا لا يستطيع أحد أن يدرك كنهه .

وأصدق شهادة علمية يمكن أن نرصدها فى هذا المجال ، هى تلك الشهادة الصادرة عن مفكرين وأساتذة أكاديميين كبار ينتمون إلى الدول القوية الغنية التى ترفع ألوية العولمة وأعلامها ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . وهى شهادة بل شهادات زاخرة بالحيرة والتردد والقلق والتوجس ، مما يدل على أن مستقبل العولمة ليس مشرقًا بالصورة الوردية

التى يرسمها لها أنصارها . من هؤلاء المفكرين السياسى الأمريكى الكبير ديفيد كاليو مدير برنامج الدراسات الأوروبية فى جامعة جونز هوبكنز الأمريكية العريقة ، الذى وصف الوضع الدولى الراهن للولايات المتحدة ، قائلاً فى سلسلة محاضرات ألقاها فى مايو ٢٠٠٠ ، إن الولايات المتحدة تواجه خيارًا بين التمسك بنظام عالمى يظل تحت هيمنتها ، أو محاولة التكيف مع العصر ، والدخول مع غيرها فى صياغة نظام عالمى يقوم على المشاركة فى إدارة النظام العالمى الجديد .

ويرى ديفيد كاليو أن مستقبل العولمة ليس بالوضوح الذى يتصوره بعض المؤمنين بها ، خاصة أن التصور السياسى الأمريكى نفسه لم يرتفع إلى مستوى مرحلة التحول المصيرى ، التى يمر بها العالم فى أعقاب الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية . بل إن هذا التصور لم يستطع حتى الآن أن يستوعب الآليات الحقيقية لما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى يتشكل ببطء على محاور عديدة ، وإن كان المحور الأمريكى هو المحور الرئيسى . ومع ذلك فإن التصور الأمريكى للعولمة يصر على اعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى عالم يدور فى فلكها وليس عالم التعددية والتنوع الذى تتفرع فيه المشاركة فى النفوذ والقوة والتأثير . ولا شك أن هذا التصور الأحادى المنظور يخلق فجوة تزداد عمقًا واتساعًا وخطرًا بينه وبين تصورات أخرى يعتز بها أصحابها وإن كانوا لا يملكون الدوى الإعلامى الأمريكى ، مثل التصور الأوروبى ، والتصور اليابانى ، والتصور الصينى ، وربما التصور الروسى فيما بعد . وهذه التصورات ليست مجرد أوهام أو أحلام ، فهى تنهض على حقائق واقعية ومادية وعلمية ملموسة . منها تاريخ الإمبراطوريات والممالك والدول ، الذى يؤكد أن القوة ليست حكرًا على إمبراطورية أو مملكة أو دولة بعينها ، مهما كان جبروتها وسطوتها ، وإلا لما اندثرت

إمبراطوريات ودالت دول لتحل محلها أخرى عبر التاريخ . كذلك فإن هذه التجمعات الأوروبية أو اليابانية أو الصينية تتبع المناهج العلمية والعملية التى تؤهلها لكى تصبح مراكز ثقل محورية فى السياسة العالمية ، فضلاً عن أنها لا تسعى للانفراد بقيادة العالم بل تريد فقط أن تشارك فى هذه القيادة الجماعية ، والتعددية ، والمتنوعة التى أثبت الواقع الراهن أنها حتمية لا مفر منها ، وهو ما سيضع الولايات المتحدة فى موقف يتعارض مع مصالح الدول الأخرى فى العالم .

ويضيف ديفيد كاليو قائلاً إنه فى مراحل التحول التاريخية من عصر إلى آخر ، لا يكفى لتمتع القوة الكبرى بالمكانة والنفوذ ، أن تستند إلى العناصر التقليدية من سياسية واقتصادية وعسكرية ، بل يحتم عليها وجودها فى موقع الصدارة أن تمتلك عناصر الرؤية الثقافية والفكر السياسى الذى يستوعب آفاق المستقبل ، والذى يسلحها بالوعى الذى يمكنها من أن تحدد لنفسها مسبقًا وفى الوقت المناسب ، الدور الفعال الذى يجعلها مشاركة فى صناعة السياسة الدولية ، وليس مجرد ذيل تابع للكبار .

وهذا التصور الذى يطرحه ديفيد كاليو ، ليس مجرد اجتهاد فردى ، بل هو امتداد وتفرع لتيار فكرى يشارك فيه كثيرون من صفوة المثقفين الأمريكيين . وهو اجتهاد قريب من ذلك الذى طرحه روبرت كيجان المفكر المتخصص فى دراسة هذه القضية ، والمسئول بمؤسسة كارنيجى للسلام العالمى . فهو يرى أن زوال الاتحاد السوفيتى لا يعنى تلاشى الخطر الذى يهدد قيادة الولايات المتحدة للعالم . ذلك أن زوال التحدى الذى كان يستنفر كل قوى الولايات المتحدة ، أصبح يشكل خطرًا جديدًا أو تهديدًا حقيقيا ينذر بانكماش وضع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى العالم . ويؤكد أنه تحت السطح الهادئ ، تجرى عملية تآكل

للنظام العالمى الذى كان مستقرا ، وهى عملية بطيئة لكن أسبابها مستمرة فى التفاعل منذ نهاية الحرب الباردة ، وأن ما تحتاجه الولايات المتحدة فى مطالع القرن الحادى والعشرين ، ليس طرقًا وأساليب أفضل لإدارة الوضع العالمى الراهن ، وإنما تغيير جذرى فى منظور القادة الأمريكيين والرأى العام إلى وضع الولايات المتحدة ودورها عالميا فى ظل هذه المتغيرات العميقة .

وتتجلى حيرة المفكرين والقادة الأمريكيين عند مفترق طرق خطير ومصيرى ، يتمثل فى التناقض بين الرغبة فى عولمة تخدم هيمنة أمريكا، وبين القدرة أو العجز عن تحقيقها . ثم تصل الحيرة إلى قمتها عندما يؤكد روبرت كيجان على أنه إذا لم تستطع الولايات المتحدة صياغة وتشكيل هذا النظام العالمى ، فليس لديها ما ينفى أن قوى أخرى صاعدة ستقوم بصياغته وتشكيله بطرق قد تكون مضادة للتوجهات الأمريكية . وهذا التيار الفكرى تراه أجهزة الإعلام الأمريكية متشائمًا بدون مبرر ، ولذلك فهى لا تركز الأضواء عليه وإنما على تيار آخر مناقض له تمامًا .

هذا التيار الآخر يبلور اقتناع أصحابه العميق بأن القرن الحادى والعشرين سيكون أيضًا قرنًا أمريكيا ، كما كان القرن العشرون طبقًا لحميتهم القومية المتصاعدة . بل هناك مجلة أمريكية مشهورة هى « يو إس نيوز آند وورلد ريبورت » وضعها صاحبها ورئيس تحريرها مورتيمر زوكرمان ، فى خدمة كل الأصوات العالية والمترددة بقوة وإصرار فى المحافل والمنتديات والندوات فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، والتى تؤكد أن القرن الأمريكى هو قدر العالم أجمع والذى لافكاك ولا مفر منه .

ويصل الجدل بين التيارين أحيانًا إلى حد المواجهة أو الصراع الفكرى الذى يبرز قدرة التيار الأول على إقناع قطاع كبير من الأمريكيين على أن العصر القادم ليس مهيأ للهيمنة الأمريكية . بل إن كثيرين داخل الإدارة الأمريكية الحالية ، وبالأخص رئيسها بيل كلينتون ، يملكون من الحنكة الفكرية والوعى السياسى ما مكنهم من إدراك الأبعاد والآفاق الحقيقية للتحولات التى أدت إلى النظام العالمى الجديد ، والتى لا تزال جارية بل ومتصاعدة . وكان كلينتون ذا رؤية بل ورؤيا سياسية وحضارية ثاقبة ، كونت له مفاهيمه ومصطلحاته وتوجهاته السياسية والفكرية التى تقنن جوهر هذا التغيير ، وفى مقدمتها « المشاركة » ، و « الاعتماد المتبادل»، و « احتياج أمريكا للآخرين » مثلما هم فى حاجة إليها .

وهذا التوجه العقلانى الحضارى المتزن عند كلينتون ، تردد أيضًا عند هنرى كيسنجر الذى عبر عنه بدقة أكاديمية عندما قال : إن ما ترجوه أمريكا فى القرن الحادى والعشرين أن تكون واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية، أى أن أمنية كسينجر تكمن فى التساوى ، وليس فى الهيمنة التى يمكن أن تعود عليها بمشكلات قد تصل إلى حد الكوارث، لأنها ستكون بالتدريج فى مواجهة مع معظم دول العالم الرافضة بطبيعة الحال والتى تذكرها هذه الهيمنة بأشكال الاستعمار التقليدى القديم الذى حاربته طويلاً حتى استأصلت شأفته .

ولا يعنى هذا أن الولايات المتحدة لا تملك عناصر القوة المادية التى تجعلها تتربع على عرش القوة العظمى المهيمنة . فهى تمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والإعلامية والأمنية، وتمسك بكل مفاتيح العصر الجديد فى مجال العلوم والمعلومات وغيرها، ولكن ينقصها ما كان لديها فى بدايات القرن العشرين من تطلعات إنسانية، ونظريات ثقافية وفلسفات حضارية عميقة

بهرت بها العالم الذى وجد فيها تجسيداً للرموز الحضارية والقيم الإنسانية، ومشاركة إيجابية مثمرة فى قضايا العالم والتى دفعت ثمنها غالياً من دماء أبنائها فى بعض الأحايين، وكان من الممكن أن تلتزم الاكتفاء الذاتى والعزلة التى لا تستطيع قوة على الأرض أن تقتحمها حتى زمن اختراع الصواريخ عابرة القارات .

وملامح التأثير الإيجابى والحضارى الأمريكى على العالم فى القرن العشرين، متعددة ومتوغلة فى مجالات متباينة ، فمثلاً منذ الحرب العالمية الثانية، قادت الولايات المتحدة جهوداً ومشروعات لخلق ودعم مؤسسات دولية للتعامل مع المشكلات الدولية التى لم يكن فى قدرة حكومة بمفردها حلها، أو لدولة منفردة مصلحة أو اهتمام بحلها ، وشملت مشكلات السلام، والأمن، والتجارة، والتنمية . ولم تتخل الولايات المتحدة عن المسئولية التى ألزمت نفسها بها فى عمليات إدارة الأزمات، فضلاً عن دعم المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، واحتضان الأمم المتحدة التى تستضيف مقرها على أرضها . وقبل ذلك كان الرئيس الأمريكى الديمقراطى توماس وودرو ويلسون الذى استمرت إدارته بين ١٩١٢ و ١٩١٦، قد أعلن مبادئه الإنسانية الجليلة فى أربعة عشر بنداً، لخص فيها فلسفة السياسة الأمريكية التى تعلى من شأن الإنسان وتحارب كل ما ينتهك كيانه وكرامته، كما أخرج أمريكا من عزلتها وأشركها فى الحرب العالمية الأولى (وكانت تعرف فى ذلك الوقت باسم الحرب العظمى)، دفاعاً عن المبادئ التى نادى بها، وكان من أشد المتحمسين لإنشاء «عصبة الأمم» لتكون بمثابة صمام الأمن ضد أية حرب عالمية مدمرة .

هذه هى مجرد ملامح، على سبيل المثال لا الحصر، من التراث الأمريكى العظيم الذى لم يتسبب انتشاره فى أرجاء المعمورة فى أية

حساسيات، ولم يرتبط فى أذهان الجميع بأية شبهة استعمارية فى وقت كان الاستعمار يصول فيه ويجول فى معظم أنحاء العالم . ولم تكن هناك أية غضاضة من تسمية القرن العشرين بالقرن الأمريكى حين كانت أمريكا حلماً وأملاً ورمزاً إنسانياً، هفت إليه نفوس كثيرة . لكن هذا التقليد بدأ يتعرض فى الربع الأخير من القرن العشرين إلى انتقادات كثيرة خاصة فى أعقاب الانسحاب الأمريكى المأساوى من فيتنام، وبروز تيار جديد ينادى بالعودة إلى العزلة مرة أخرى، حتى لا تضيع أمريكا حياة أبنائها وطاقاتها وخيراتها هدراً، فالأمريكيون أولى بها . ولم يكن هذا الانتقاد أو الهجوم من جانب المواطن العادى فحسب، بل كان بتكثيف أكثر من جانب لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس، والتى لها نفوذ كبير فى دوائر المؤسسة الرسمية، وفى صناعة القرار السياسى .

والقرار السياسى فى الولايات المتحدة لا تتفرد به سلطة عليا، بل يصدر من خلال منظومة ضخمة من القادة والمؤسسات والجماعات، فى مقدمتها الرئيس الأمريكى، والكونجرس، وجماعات المصالح، وقوى الضغط، والرأى العام الذى يلعب دوراً إيجابياً ومؤثراً للغاية، ليس فى مجال القرار السياسى العارض أو قصير المدى فحسب، وإنما فى مجالات الحركات السياسية الإستراتيجية والمستمرة لعقود متتابعة أيضاً، ذلك أن المواطن الأمريكى يعيش طبقاً لنظام محسوب ومقنن ومحكم ودقيق، سواء فى حياته العامة الوظيفية أو حياته الخاصة الأسرية، بحيث يشكل وحدة صغرى داخل منظومة كبرى . وحدة لا توجد وتتحرك وتتفاعل لنفسها فحسب ، وإنما يعزز وجودها وحركتها وتفاعلها حركة الآخرين وتقويها . فالديمقراطية تعنى النظام والتناغم والتكامل على مختلف المستويات الثقافية، والإعلامية، والعلمية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والتكنولوجية وغيرها .

من هذا المنطلق كان اقتناع وتبنى الرأى العام لفلسفة صراع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى طوال أكثر من أربعين عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتى عبر عنها سياسياً وتطبيقياً «بنظرية الاحتواء»، بمعنى احتواء الاتحاد السوفيتى ونفوذه داخل حلقة غليظة من السياسات، والأحلاف، والقواعد العسكرية، والمنظمات . وكان من أهم أسباب نجاح هذه النظرية هو اقتناع الرأى العام الأمريكى بها، لدرجة أنها كانت محوراً لحركة الحياة اليومية للمواطنين الأمريكيين، ولتوجهات المؤسسات القومية بالدرجة نفسها .

لكن أمريكا وجدت نفسها فى فراغ سياسى دولى بمجرد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى وتغير حقائق النظام العالمى . وكانت نشوتها فى أول الأمر لا توصف، إذ إن انتصارها على العدو المزمن صور لها أنها تملك قدرة حاسمة وفائقة لملء هذا الفراغ، لكنها مع الأيام اكتشفت أن الأمر لا يمكن أن يكون بهذه البساطة المخلة . فقد حد هذا الفراغ من قدرة صانع القرار فى الولايات المتحدة على إيجاد بديل يحل محل نظرية الاحتواء، واستمرار نفس المحور الذى يمكنه من تشغيل الحركة اليومية للحياة الأمريكية . ولا شك أن غياب النظرية يضعف من إتخاذ القرار بحسم وجرأة، وبالتالى تبدو الحركة السياسية مترددة ومهتزة بل ومتناقضة أيضاً .

وكل من يدعى أن العولمة نظرية متكاملة الجوانب الفكرية والعلمية، ولا ينقصها سوى التطبيق والاستفادة من إمكاناتها وطاقاتها، ليس سوى مخادع أو مغرض أو مستفيد أو بوق دعاية أجوف . فهى ليست سوى ظاهرة جاءت نتيجة لتفاعلات وتراكمات وتطورات ومتغيرات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية وأمنية وإعلامية وثقافية وحضارية . ومعظم ماكتب عنها حتى الآن لم يخرج عن نطاق تحليل الجوانب المتعددة للظاهرة،

ومن حاول من الكتاب الخروج بنظرية أو نظريات لها، كان مآله الفشل، سواء أكان مدفوعاً إلى هذه الكتابة بقوى وجماعات لها مصلحة فى الترويج لهذه الظاهرة، أم كان من تلقاء ذاته وبدافع من مصلحته الشخصية . ولذلك كان من السهل أن نفند فى هذه الدراسة نظريات مثل تلك التى روج لها فرانسيس فوكوياما، وصامويل هانتنجتون، وبرنارد لويس، وتوماس فريدمان وغيرهم. ذلك أنه حتى النظرية السياسية فى حد ذاتها قد لا تكون مطلوبة فى ظروف التحولات التاريخية فى العالم، لأن النظرية تكون لاحقة للوعى بحقائق العالم الجديد واستيعاب آفاقه المستقبلية واحتمالاتها المختلفة، بناء على رؤية فلسفية وفكرية وعلمية متكاملة . ولا يستطيع أى كاتب أو مفكر أن يدعى أنه امتلك هذه الرؤية، لأن ظاهرة العولمة لا تزال تعانى من سيولة بل وميوعة شديدة تنطوى على كم هائل من التناقضات والصراعات فى غياب شبه كامل لليقين .

ومن يتتبع السياسة الأمريكية سواء الداخلية أو الخارجية منذ ظهور ماعرف بالعولمة منذ بداية التسعينيات فى القرن العشرين، سيجد أنها لم تصل بعد إلى مرحلة امتلاك هذه الرؤية سواء الراهنة أو المستقبلية . لكن هذا لا ينفى أنها فى حالة سعى شبه محموم وبحث دءوب عنها، فى حين أنها تتبع فلسفتها البراجماتية المعتادة فى إدارة الشئون الدولية بقرارات يوما بعد يوم وحسب الحالة التى تتعامل معها . وفى هذه المرحلة التى تشكل فراغاً فكرياً وإستراتيجياً وسياسياً. لا يلزم الآخرون الذين تعمل لهم أمريكا حساباً، عقر دارهم فى انتظار ما سوف تأتى به الأيام، بل يسعون بنفس الدرجة والشكل، لملء هذا الفراغ، أو شغل الحيز المتاح لهم فيه والذى تسمح به قدرة أى منهم على أن يسارع إلى اكتشاف مفاتيح العصر لفتح أبواب المستقبل والتى لم تنفتح كلها بعد، وإلى تقنين معايير لعلاج المشكلات والقضايا الراهنة والطارئة .

ونظرة سريعة على ما يقوله ويفعله الآخرون تجاه ظاهرة العولمة، سندرك أن الولايات المتحدة ليست الأسد الوحيد فى العرين، وإنما هنا أسود آخرون، قد تكون أشبالاً لكنها ستشب عن الطوق يوما ما . ويبدو أن هذه الأشبال واعية بهذه الحقيقة وأنها تبذل أقصى مافى وسعها لتحويلها إلى واقع مادى ملموس .. وهو درس لابد أن تستفيد منه دول العالم الثالث أو الدول الضعيفة أو الصغيرة أو الفقيرة لأنها تعيش فى عرين لا يعترف بوجود الأرانب أو الفئران أو الغزلان أو حتى الحمير الوحشية .

فى عام ١٩٩٨ أصدر المفكر الفرنسى بيير بيارنيه كتابه الضخم «لن يكون القرن الحادى والعشرون أمريكياً»، من منظور تاريخى وحضارى وسياسى وثقافى، معتمداً فى ذلك على خبرته السياسية العريضة كعضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى، ومتخصص فى قضايا العالم الثالث والعلاقات السياسية الدولية ، ومؤكدًا من خلال هذا الكتاب أن القرن الحادى والعشرين سيكون بالضرورة مثل القرون الماضية ، متعدد القطبية، ومتعدد الثقافات أيضًا ، لأن هذه هى سنة الحياة والطبيعة البشرية والعقل الإنسانى الذى لا يقبل بطبيعته أن يحرك صاحبه كعضو فى قطيع لا يعرف من أين أتى وإلى أين يذهب !! مادام صاحبه حريصا على تنشيطه وتوظيفه على خير وجه متجنبًا كل محاولات تغييبه وغسيله .

يقول بيارنيه فى مقدمة كتابه إن بقاء الهيمنة الأمريكية على العالم هو من قبيل الأوهام اللذيذة التى يصدقها عادة ضعاف النفوس ، وضعاف الذاكرة على السواء ، لأن تاريخ الإنسانية لا يعرف المزاح ولا يخضع للمصادفات . ومن العبث والخداع المكشوف ، التفكير فى أن « قدر » الولايات المتحدة سوف يجعلها تتحكم فى الكوكب الأرضى إلى أبد الآبدين . فمن العيب على دولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تستهين

بعقول الآخرين إلى هذا الحد ، ذلك أن سقوط حائط برلين ليس دليلاً على نهاية التاريخ ، فى حين أن دولة مثل الصين شرعت حاليا فى استعادة مجدها القديم . أما أوروبا فقد شقت طريقها وعرفت قدر نفسها . وهو ما سوف تفعله روسيا لاحقًا بعد أن تولد من جديد . أما اليابان فهى فى طريق التحرر والازدهار بلا هوادة ، فى حين استيقظت الهند وتستعد للانطلاق .

وهذا كله وغيره - من وجهة نظر المؤلف - دليل عملى بدون ضجيج إعلامى أجوف على أن هناك " إرادة " مقاومة حضارية للهيمنة الأمريكية فى كل مكان . وتكمن قوة منظور بيارنيه فى أنه لا يعرف سوى المصارحة الحاسمة المستندة إلى أدلة علمية وبراهين عملية وحقائق لا يحاول دحضها سوى جاهل أو مغرض أو مغيب . ولذلك فهو يجعل عنوان أول باب فى كتابه : « أمريكا بلد لا يطاق » ، والثانى : " أولئك الذين قالوا لا"، والثالث والأخير : " مناطق المواجهات والأزمات وعدم اليقين " . والأبواب الثلاثة تغطى الأبعاد المختلفة التى تبلور الفكرة الأساسية للكتاب والتى لا يخفى الكاتب حماسه لها ابتداء من اختياره لعنوان الكتاب . لكنه حماس لم يؤثر على رؤيته التحليلية والموضوعية التى تسرى بين سطوره ، وتعتمد على الشواهد والأدلة والبراهين والحقائق .

ويؤكد الكتاب أنه بانتهاء زمن الحرب الباردة ، لم تنته الحروب والصراعات الثانوية الأخرى ، وما شهدته يوغوسلافيا السابقة ، والقوقاز، وآسيا الوسطى ليس إلا مثالاً على الانفجارات التى تنطوى عليها العولمة التى قضت على ما عرف بالرأى العام العالمى الذى كان يتصدى فى عقود سابقة لبطش القوى الكبرى بالدول الصغيرة . فى هذا المجال تمثل حرب الخليج علامة فارقة فى المتغيرات التى طرأت على العلاقات والتوازنات الدولية . فهى الحرب التى أظهرت الولايات المتحدة

كقوة عظمى واحدة ووحيدة ، وأوهمت قادتها بأنهم قادرون على فعل كل ما يريدون فى الساحة الدولية ، بل ويمتلكون منتهى الحرية فيما يتصورونه دفاعًا عن مصالحهم الأساسية والقومية .

ولعلنا نلتمس العذر للولايات المتحدة فى اعتقادها هذا ، لأن دولة واحدة لم تعارض هذا الجموح الأمريكى الذى استطاع أن يجمع قوات أربع وثلاثين دولة لطرد العراق من الكويت وليس لطرد قوات ألمانيا النازية من العلمين أو نورماندى مثلاً . لقد كانت مظاهرة سخيفة ومفضوحة أرادت الولايات المتحدة بها أن تعلن بداية هيمنتها الدولية التى تجعل الجميع رهن إشارتها ، إذ أنه كان فى مقدور مشاة البحرية الأمريكية وحدهم تحت تغطية جوية مناسبة ، سواء بالطائرات أو الصواريخ ، أن يحرروا الكويت من الاحتلال العراقى . لكن كان لابد للمسرحية أن تكتمل فصولها فى وقت كان فيه الاتحاد السوفيتى يعيش أيامه الأخيرة تحت رئاسة جورباتشوف، والصين مشغولة بأحداث تيتمان فى عام ١٩٨٩ ، وفرنسا حريصة على حصر نشاطها الدولى فى إطار واجباتها كعضو دائم فى مجلس الأمن .

جاء انتصار الولايات المتحدة على صدام حسين وتحييدها لجيشه، إنذارًا لكل العالم ، ودليلاً عمليا على أن واشنطن تفعل ما تريد ، وذلك تحت ستار إنسانى وحضارى براق وهو أنها ضحت من أجل إنقاذ بلد عربى من احتلال بلد عربى آخر له . لكن لم يكن فى الأمر تضحيات وإنما مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وإعلامية وتكنولوچية على طول الخط . وكان الرئيس الأمريكى وقتئذ چورج بوش قد انتهز الفرصة وأعلنها مدوية أن العالم يشهد ميلاد نظام دولى جديد ، تحت زعامة وهيمنة الولايات المتحدة . وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر بعد عامين من حرب الخليج قائلاً بأن الولايات المتحدة

ستواصل ممارسة قيادتها للعالم ، وفى الوقت نفسه استعدادها لحماية مصالحها فى أى مكان ، وفى أية لحظة . وإذا كانت هناك حاجة لاستجابة جماعية ، فسوف تفعل ذلك مع الدول التى تتبعها . لكن فى حالة الضرورة القصوى ، سوف تتصرف الولايات المتحدة بمفردها .

ويؤكد بيير بيارنيه أنه من العبث طرح مسألة هيمنة الولايات المتحدة على العالم كأمر مؤكد ومضمون ، ذلك لأن الدول التى قالت " لا " للولايات المتحدة كثيرة ، ولها تأثيرها الإقليمى الواسع والعميق ، مثل الصين وأوروبا ، وبعد فترة : روسيا والهند واليابان . كذلك فإن روح العداء والكراهية للولايات المتحدة كامنة فى أنحاء كثيرة من المنطقة العربية ، ومتأصلة فى معظم دول أمريكا اللاتينية . وقد أصبح من المحتم على أمريكا أن تدرك من الآن فصاعدًا أنها لن تستطيع أن تفرض قوانينها على القارات الخمس وفقًا لمصالحها الخاصة وطبقًا لأهدافها المعلنة والخفية على السواء . كما لن تكون شرطى العالم إلى الأبد فى مناطق الصراعات والأزمات ، بل إن دولاً كثيرة مثل فرنسا وروسيا والصين ومعظم الدول العربية قد بعثت فى فبراير عام ١٩٩٨ رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة تعلن فيها معارضتها بصراحة لمحاولة شن حرب متجددة على العراق دون أى مبرر .

ويسخر المؤلف من عقول الأمريكيين التى تعشش فيها أفكار بالية تؤكد لهم دائمًا ودون مبرر أن الله أعطاهم الثروة وساعدهم فى الانتصار على جميع الأعداء لأنهم أهل لذلك وماعداهم ليسوا إلا البرابرة والشيوعيين الذين يمثلون إمبراطورية الشر . ويتصرف قادة أمريكا على أساس أنهم أصحاب رسالة تقود العالم نحو الحرية والديمقراطية والرفاهية عن طريق الفضيلة التى ترفع أعلامها عالية !! وأن القيم الأمريكية منتشرة فى العالم أجمع من تلقاء ذاتها ، والتقنيات الأمريكية

نقلت أنماط الحياة المعاصرة إلى مستوى آخر ، وكانت العامل الأول فى الانتشار السريع للعولمة ، وأن القوات الأمريكية موجودة على كوكب الأرض لنصرة الحكومات وليس لإخضاعها ، فهى على أهبة الاستعداد لتلبية طلبات الحرية ونداءات الديمقراطية للحكومات وشعوبها ، وأن الحضارة الأمريكية حققت هيمنتها بلا ضغوط أو حروب !! وأمريكا هى الأمة الوحيدة الكبرى المهتمة بنشر الحرية فى جميع أنحاء العالم ، وبتقديم إمكانات التعاون والتضامن فى عالم غارق فى الكراهية العرقية والصراعات الدموية !! ولذلك فإن أمريكا هى من فضل الله على البشرية لأنه بدون الحضارة الأمريكية ، سيعيش العالم فى بربرية ، وعنف ، وديكتاتورية !! وإذا اختفت الولايات المتحدة من على الأرض ، فسيكون من المستحيل أن تخلفها فى قيادتها للعالم دول أخرى ، لأن القدر اختار أمريكا ولا يستطيع أحد أن يعترض على القدر الذى منحها حق إدارة العالم كأمر حتمى ومطلوب ومحترم فى أركان الدنيا الأربعة ، بل والتزام يجبرها على ترويج مثلها وقيمها ومصالحها التى يجب أن تكون مثل العالم المعاصر وقيمه ومصالحه !!

كل هذه الجعجعة التى تملأ بها أمريكا أسماع العالم ، تحاول أن تشوش على حقائق قادمة مع القرن الحادى والعشرين ، منها مثلاً أن الصين ستكون قوة ضاربة يعمل لها ألف حساب . وفى انتظار أن يتحقق ذلك فإن روسيا ستبقى - برغم كل الصعاب والأزمات التى تواجهها - القوة النووية الوحيدة القادرة على تهديد الأراضى الأمريكية . كذلك فإن فرنسا تبني طموحها الأوروبى على أساس أن تصبح أوروبا سيدة العالم ، ويتحقق حلم « أوروبا القوة » وليس فقط « أوروبا السوق » . وهو الطموح الذى يعد من أهم أسباب القلق الأمريكى ، خاصة فيما يتصل بعلاقة فرنسا بألمانيا .

فقد تعرضت ألمانيا لإغراءات كثيرة من جانب الولايات المتحدة لأن القادة الأمريكيين يعرفون جيدًا جدوى توحيد الجهود بين الثنائى الفرنسى - الألمانى وخطره على انتشار الهيمنة الأمريكية ورسوخها . وكان الرئيس الأمريكى السابق چورچ بوش قد اقترح على المستشار الألمانى السابق هيلموت كول مشاركة ألمانيا - بطريقة متميزة - فى مهام ومستويات إدارة حلف شمال الأطلنطى ، أو بعبارة أدق اقترح عليه شكلاً من أشكال المشاركة فى القيادة . وكان الهدف من هذا الاقتراح ، قياس قوة الصلات التى تربط بين فرنسا وألمانيا ، والتى تعود إلى عصر ديجول والمستشار أديناور ، وكان هدفها منذ الستينيات ، الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية . بل إن ألمانيا بمفردها تشكل مصدر قلق وخوف شديدين للولايات المتحدة لأنها أصبحت أكبر عنصر أورو- أطلنطى ، وتحمسها للعملة الأوروبية الموحدة سيجعل اليورو هو الوريث الأكبر للمارك الألمانى . أى أن الأمور التى توحى أمريكا دائمًا أنها دانت لها ، من قبيل الأكاذيب أو الأوهام أو التمنيات . ويذكر بيير بيارنيه فى كتابه المرارة التى شعر بها الأوروبيون ولايزالون يتذكرونها عندما نطق كلينتون بعبارة أثارت استياءهم فى كلمة له وجهها إلى جنوده فى البوسنة عندما قال : « أنتم هنا فى قلب أوروبا للدفاع عن القيم الأمريكية » .

ويتعرى وهم الهيمنة الأمريكية أمام أى دارس لمراحل صعود قوة الصين، وجيشها ، وقوتها البحرية ، بل وقوتها النووية ، وغير ذلك من العوامل التى أصبحت الشغل الشاغل للولايات المتحدة التى سارعت فى لهفة لتحسين مواقعها التجارية بتوقيع اتفاقات تعاون اقتصادى ثنائى أو متعدد الأطراف على أساس « التبادل الحر » . وفى الوقت نفسه وقفت الولايات المتحدة بالمرصاد لسياسة الصين التى تكشفت بوضوح عقب انتهاء الحرب الباردة، عندما بدت الصين على وشك أن تملأ الفراغ الإستراتيجى الذى شهدته آسيا الشرقية بعد رحيل الروس من فييتنام ورحيل الأمريكيين من الفلبين .

فلم تقبل الولايات المتحدة ومعها اليابان ، وهما الدولتان المهتمتان بالمنطقة ، هذا الشروع الصينى فى احتلال الفراغ الجديد . وبدأ بالفعل ما يعرف بالحرب الباردة بينهما جميعًا فى حين سعت الولايات المتحدة إلى توظيف ذلك لخدمة وجودها الاقتصادى فى المنطقة .

ثم ينتقل بيير بيارنيه فى كتابه الموسوعى إلى منطقة ساخنة وهى منطقة الشرق الأوسط ، مؤكدًا أنه إذا كانت الولايات المتحدة تصر على أن تلعب دور قائد الأوركسترا فى جميع مناطق العالم ، فإنها تحرص بصفة خاصة على لعبه فى منطقة الشرق الأوسط حيث الموقع معقد وحساس وفى منتهى الأهمية والحيوية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية . ومن خلال الإحصاءات يتبين أن هذه المنطقة الحيوية الخطيرة تملك وحدها ثلثى المخزون العالمى من النفط ، وكذلك فإن المصلحة الحيوية لكل الدول الصناعية الكبرى ، وليست أمريكا فحسب ترتبط بهذه المنطقة التى تثير مطامع ونزاعات كثيرة بين الدول المتنافسة عليها . كما أنها المنطقة الأكثر استيرادًا للسلاح الذى تشكل الولايات المتحدة مصدره الأول ، وتدخل فى منافسة شرسة مع الأوروبيين ، خاصة فرنسا وروسيا وإنجلترا .

ويؤكد الكتاب أن الولايات المتحدة تعمل بدأب محموم على تعميق جذورها وترسيخ وجودها فى المنطقة ، وتستخدم كل السبل والوسائل لتطبيق هذه الإستراتيجية ، وفى مقدمتها أسلوب فرق تسد ، وسياسة تحييد الخصوم ، والاعتماد على إسرائيل وجيشها ، فهى الشريك الأكبر لها فى المنطقة ، وهى الوحيدة التى تمتلك القنبلة النووية . وكأن الولايات المتحدة تشعر بالقلق تجاه العراق الذى كان قد حقق تقدمًا كبيرًا فى الاقتصاد والقوة العسكرية ، مما يهدد الهيمنة الأمريكية فى المنطقة . وبالفعل بدأت الحرب ضد العراق بتدمير مفاعله النووى ، ثم بدأت أمريكا فى نصب الفخ الكبير الذى وقع فيه الرئيس العراقى صدام

حسين بغزوه للكويت واندلاع حرب الخليج التي كان الهدف الإستراتيجى منها إضعاف قوة العراق ، وليس القضاء عليه ، حتى يكون عبرة لأى بلد عربى يظن فى نفسه القدرة على المساس بالهيمنة الأمريكية . وهذه المخاوف التى كشفت عن أنياب أمريكا فى المنطقة ، هى التى جعلتها ترى أن الجيش الإسرائيلى هو المدافع عن مصالحها فى المنطقة .

ويعود بيير بيارنيه لتأكيد الخط الأساسى فى كتابه والذى يرسخ فى ذهن قارئه أن الولايات المتحدة جعلت من مصالحها ، المقياس الأوحد فى العالم . فما تراه مهما وحيويا وضروريا فلابد أن يكون كذلك لأنه يشكل قوة دفع فى انطلاق مصالحها إلى آفاق جديدة ، وما تره شرا وسلبيا ومقلقًا ، لابد أن يكون كذلك لأنه يضر بمصالحها . لكن هذا الغرور أصاب أمريكا بضعف البصر والبصيرة ، أو جعلها تتعامى عن رؤية الحقائق المستجدة فى الساحة ، أو تتجاهلها على سبيل الاستهانة بها . من هذه الحقائق بزوغ اسم بروكسل كعاصمة للاتحاد الأوروبى ، الذى جسد شعار « أوروبا للأوروبيين » والذى يناهض كل المقولات الأمريكية التى لا ترى فى العالم - بما فى ذلك أوروبا ذاتها - سوى أمريكا والأمريكيين .

ويتتبع المؤلف الجذور الأولى لفكرة « أوروبا الموحدة » إلى نصف قرن مضى ، عندما قررت أوروبا شراء محاصيلها الغذائية بسعر منخفض ، ومحاولة الخروج من تحت سيطرة الولايات المتحدة على السوق العالمية فى ذلك الوقت . ثم تبلورت الفكرة بعد ذلك لتصبح الإعداد لبناء « أوروبا القوة » وليس فقط « أوروبا السوق » . ويرى بيارنيه فى بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة فى أول يناير ١٩٩٩ تحت اسم « اليورو » ، أهم حدث عالمى فى نهاية القرن العشرين ، لأنه سوف يحدث ثورة ضخمة فى المعاملات التجارية والاقتصادية العالمية لصالح أوروبا ، خاصة أن

اليـورو سـيكون « عـملة الحـسـاب » فى دول شـرق ووسط حـوض البـحـر الأبيض المتوسط بحيث ينافس الدولار فى هذه المنطقة التى تعتبر قلب العـالم . أى أن العـولمـة فى نظر أوروبا هى شـراكة على كل المـسـتـويات وبين أكبر عـدد ممكن من الدول لتبادل المصالح والخبرات والإمكانات ، وليست مجرد هيمنة أمريكية أو أمركة كما يحلو للبعض تسميتها .

وقد عبـر عن هذا التوجه الرئيس الفرنسى چاك شيـراك فى ٨ يونيو عام ١٩٩٦ عندما صرح بأنه ينبغى على أوروبا أن تواصل إصرارها على أن تكون أحد أكبر العناصر الإيجابية والمؤثرة فى العالم ، وعلى ترسيخ السـلام والأمن فى أراضـيهـا فـضـلاً عن بناء أمن أوروبى جـديد ، وحلف أطلنطى بمواصفات جديدة تناسب المتغيـرات الجذرية التى تمت على السـاحـة الدوليـة ، وأيضًـا إفـسـاح المـجـال لروسـيـا فى منظمـة الأمن الأوروبى بعـد أن زالت كل أسـبـاب المـواجـهـة . وحـدد شـيـراك مـفـهـومـه الأوروبى للعـولمـة بأن أوروبا لابد أن تشـارك فى إرسـاء الأمن العـام والشامل فى العالم . فـهذه هى رسالتها الحضارية التى يمليها عليها تاريخها وتراثها .

ويؤمن الكاتب بدور فـرنسـا الفـعـال والإيجـابى فى هذا المـجـال الحضارى، خاصة فى تبني سياسة خارجية وسياسة دفاعية مشتركة ، وإعادة التوازن المفـقـود منذ نهاية الحرب الباردة ، وإحياء الدور الذى يمكن أن تلعبه منظمة اتحاد غرب أوروبا التى ظلت لعقود أربعة مجرد حبر على ورق ، وتكليفها بالمسألة الدفاعية لحلف الأطلنطى ليتم عمل التوازن المطلوب فى مواجهة ثقل الولايات المتحدة على الجانب المقابل للأطلنطى. وذلك فى إطار إصلاح المؤسسات والتوسعات المستقبلية الخـاصـة بمـؤسـسـات حلف شـمـال الأطلنطى ، فـأمـريكا ليـست حلف الأطلنطى كما أن الأمركة ليست العولمة .

وإذا كان من أهم تداعيات سقوط نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة ، تفتت المعسكر الشرقى وزواله ، فإن المد الجارف الذى أحدثته هذه التداعيات قد بدأ يغمر المعسكر الغربى ويرهص بتفتته أيضًا . فهناك مواجهة بين الولايات المتحدة وفرنسا نتيجة الرفض الأمريكى للطلب الفرنسى الملح والخاص بإشراك أوروبا من خلال فرنسا فى قيادة حلف شمال الأطلنطى ، وبصفة خاصة إسناد قيادة القاعدة العسكرية الجنوبية للحلف فى نابولى بإيطاليا إلى شخصية عسكرية فرنسية أو أوروبية . من هنا كانت ضرورة اعتماد أوروبا على نفسها ، لأن هذا التوازن المفقود بينها وبين الولايات المتحدة بشأن حلف الأطلنطى سيظل قائمًا مادامت أوروبا لم تعتمد على نفسها حتى الآن فى تصنيع أسلحتها وإنتاجها على مستوى القارة .

ويتنبأ بيير بيارنيه فى كتابه « لن يكون القرن الحادى والعشرون أمريكيا » بأن الصين فى طريقها لاستعادة قوتها ومجدها العريق ، وستكون قلب أحداث العالم فى القرن الحادى والعشرين ، وسوف يسدل الستار على الهيمنة الأمريكية قريبًا ، لأنها مضادة لروح العصر أو حتى العولمة التى تتشدق بها أمريكا ليل نهار . فقد بلغ عدد سكان الصين مليارًا و ٢٠٠ مليون نسمة ، واقتصادها قوى وراسخ ، وقوتها العسكرية النووية أصبحت من حقائق العصر التى يعمل لها ألف حساب . وهى حاليا القوة الأولى فى آسيا ، ومفهومها للعولمة يتناقض تمامًا مع المفهوم الأمريكى ، وترجع جذور هذا التناقض إلى الإهانة التى أصابتها فى القرنين التاسع عشر والعشرين عندما التقت بالغرب .

والصين لا ترغب فى الانتقام لهذه الإهانة التاريخية أو مجرد تجاوز هذا التاريخ الأليم فحسب ، بل أيضًا فى رد الصاع صاعين ، اعتمادًا على إرادتها فى التحديث من ناحية ، وعلى جذورها التاريخية العريقة

كمهد لواحدة من أقدم الحضارات الإنسانية من ناحية أخرى . وهذه ليست استراتيچية جديدة أو طارئة على الصين . فقد صرح الزعيم ماوتسى تونج بعد انتصار ثورته وميلاد الصين من جديد فى منتصف القرن العشرين ، أن الصين قد نهضت من كبوتها مجددًا ، هى لا تخفى طموحها الرامى إلى أن تكون فى منتصف القرن المقبل (الحادى والعشرين) على أقصى تقدير ، واحدة من أقوى الدول ، إن لم تكن أقواها على الإطلاق .

وهذا الطموح يشكل المحرك الأساسى لقادة الصين الحاليين الذين يسعون لتوسيع رقعتها الإستراتيچية باستعادة مناطق أخرى مثل هونج كونج التى اعتبروها نمطًا مثاليًا قابلاً للتكرار مع استعادة تايلاند وبعض الجزر الأخرى . وقد ظل قادة النظام الشيوعى فى الصين يعتبرون هونج كونج مجرد «نافذة » تطل منها على النظام الرأسمالى الغربى لسنوات طويلة . ولاشك أن هذا الطموح يقلق كثيرًا دولاً أخرى فى المنطقة كما يقلق اليابان والولايات المتحدة . ويضم المؤلف صوته إلى ما جاء فى كتاب « الصراع المستقبلى مع الصين » الذى صدر عام ١٩٩٦ ، والذى يرى أن الصراع سيكون حتميا بين الولايات المتحدة والصين ، بحكم أن الأولى ترى فى الصين إمبراطورية الشر الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، فى حين ترى الصين أن زمن الهيمنة الأمريكية على العالم يجب أن يذهب إلى غير رجعة .

أما روسيا فتمر بمرحلة البحث عن قيم وتوازنات ضرورية برغم ظروفها البالغة التعقيد ، والمتاعب والصعوبات التى يعتقد البعض أنها ستعوق انطلاقها فى حين يظن الآخرون أنها آلام المخاض التى تبشر بميلاد جديد ، وهذه ظاهرة ليست جديدة على الشعب الروسى الذى اعتاد الخروج منتصرًا من بوتقة محنه . لكن أحدًا لا يعرف حتى الآن

متى تحدث هذه الانطلاقة الكبرى ، ومن هو الشخص الذى سيقودها وإن كان البعض يرشح فلاديمير بوتن لهذه القيادة ، نظرًا لأدائه المتزن ، وحركته المحسوبة ونجاحه فى استخدام حرب الشيشان لإشعال حمية القومية الروسية ، والتفاف معظم الأطراف المعنية حوله .

أما اليابان فقد حققت وثبتها الصناعية الكبرى بنجاح شهد به العالم أجمع ، مما منحها القوة الاقتصادية والسياسية المرموقة التى يمكن أن تفتح الأبواب أمام قواتها العسكرية والبحرية على وجه التحديد . كذلك فإنها تخلّصت من الحرج الأمريكى - الصينى ، على حد قول بيارنيه ، عبر التحالف الأمريكى - اليابانى الذى أطلق عليه اسم « تحالف القرن الحادى والعشرين » ، والذى ردت عليه الصين بتحالف إستراتيچى للقرن الحادى والعشرين تم إبرامه بين الصين وروسيا .

أما الهند فيعيش فيها مليار نسمة ، ومع ذلك استطاعت أن تقود قاطرة التقدم والازدهار بالنمو الذى حققته بالثورة الخضراء ، واكتفائها الذاتى غذائيا ، ثم بامتلاكها للسلاح النووى ، وتقدمها فى مجال التعليم لدرجة أنها تعتبر الدولة الثالثة فى العالم من حيث عدد الجامعات وعدد الباحثين الذين يصلون إلى ثلث مليون باحث وتقنى على مستوى رفيع . كما أنها لا تعانى من أية تناقضات بين القطاع العام والقطاع الخاص الذى يمتص ٤٠ ٪ من الاستثمارات ويفسح مجالات العمل لحوالى ٧٠ ٪ من العمال . أما على المستوى السياسى فقد لعبت فى إطار الحرب الباردة دورًا سياسيا أكبر من وزنها الاقتصادى والعسكرى ، لكن صحوتها الحالية تثير العداوات من جانبى باكستان والصين ، والقلق من جانب الولايات المتحدة التى لابد أن تدرك أن العولمة التى هى هيمنة أمريكية على العالم ليست سوى وهم لذيذ لن يستمر طويلاً .

وإذا انتقلنا إلى أمريكا فى عقر دارها حيث تقع المكسيك التى يفترض فيها أنها من أوائل الدول المستفيدة بالعولمة الأمريكية ، فنجدها نموذجًا لدول أمريكا اللاتينية فى نوعية الأزمات التى مرت بها فى مواجهة الدولار الأمريكى الذى تحاول الولايات المتحدة أن تجعل منه سيفًا مصلتا على أعناق دول القارة اللاتينية حتى تظل تحت رحمتها وسطوتها . وعندما أدركت المكسيك أن حدودها المشتركة مع الولايات المتحدة نقمة لا نعمة ، سارعت مع مثيلاتها من دول أمريكا اللاتينية إلى تشجيع وتدعيم المبادلات التجارية التى سارعت الولايات المتحدة بدورها إلى السيطرة عليها وتحويلها لصالحها تحت شعار السياسة الأمريكية المعروفة بسياسة « الطريق السريع » . وقد قوبلت هذه السياسة بمعارضة شديدة من معظم دول أمريكا اللاتينية ، خاصة تلك التى ترسخت فيها التيارات اليسارية ، والتى حافظت على التراث الذى مات تشى جيفارا من أجله .

وفى قلب الولايات المتحدة نفسها وفى عقر دارها ، اندلعت مظاهرات عنيفة ضد منظمة التجارة العالمية ومعها البنك الدولى وصندوق النقد ، الأولى فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩ ، والثانية فى واشنطن فى إبريل ٢٠٠٠ ، وبينهما كانت مظاهرات عارمة أيضًا ضد هذه الاجتماعات والمؤامرات فى دافوس بسويسرا فى يناير ٢٠٠٠ . فقد كانت درجة الغليان التى انتقلت من عواصم العالم الثالث إلى سياتل ثم دافوس ثم واشنطن ، نتيجة لتداعيات العولمة ونتائجها التى تمثلت فى الفقر والبطالة فى حين أصابت التخمة الاقتصادية الاحتكارات الدولية التى شرعت فى التحكم فى مصائر العالم . وكانت الثورة موجهة ضد مثلث (البنك الدولى - صندوق النقد - منظمة التجارة العالمية) كأدوات لصنع سياسات التجارة الحرة بلا قيود .

وإسقاط الحدود إلى آخر مدى . ووجدت هذه المؤسسات الثلاث نفسها مضطرة للدفاع عن وجودها بتقديم تقارير تتضمن جهودها لتخفيض الفقر ، ودعم المشروعات فى مختلف المجتمعات ، والحرص على نظافة نظم الحكم فى ظل قواعد الشفافية ، والمحاسبة ، والاستجابة لأصوات أصحاب المصلحة الذين يتلقون الخدمات الحكومية ويؤدون الضرائب لتمويلها ، وكذلك تخفيض المديونية على الفقراء . وهكذا أجبرت هذه المؤسسات الثلاث على الدفاع عن نفسها بعد أن كانت قد شرعت فى التصرف بنفس العنجهية الأمريكية التى ترفض أية معارضة من أى نوع . بل إن كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة اضطر فى ١٩ إبريل ٢٠٠٠ إلى مطالبة كبار المسئولين فى البنك الدولى وصندوق النقد بالاستجابة لمطالب المتظاهرين واتخاذ إجراءات عملية لإلغاء ديون الدول الأكثر فقرًا ، والسعى الجاد للقضاء على الفقر . ففى كلمة ألقاها أمام اجتماع مشترك لمسئولين من البنك والصندوق ، وخبراء من المجلس الاقتصادى الاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، قال : إن المنظمة الدولية تطمح إلى خفض عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد فى اليوم بنسبة ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٥ ، ويقدر عددهم فى العالم بنحو ١,٢ مليار شخص . وأكد أن تحقيق هذا الهدف أمر ممكن إذا ارتفع معدل التنمية ، ومواجهة المشكلات الاقتصادية ، وتشجيع الاستثمارات التى توجد فرص عمل جديدة ، وإنهاء الحروب الأهلية والحدودية ، ومكافحة الإيدز ، ودعم التعليم .

لكن مثل هذه الكلمات والتصريحات هى بمثابة مسكنات وقتية لامتصاص غضب الجماهير وثورتها ضد البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية . ذلك أن قرارات وإجراءات هذه المؤسسات

مضادة تمامًا لما جاء فى كلام كوفى عنان والذى لم يكن له أى صدى بعد أن كشفت العولمة عن وجهها القبيح . ففى شهر مايو ٢٠٠٠ عقد مؤتمر فى باريس ، ألقى فيه فيليب إدنجلهارد الأستاذ بجامعة مين الأمريكية محاضرة بعنوان : « اقتصاد غير صريح ، اقتصاد إجرامى : الوجه الخفى للعولمة » ، نشرت صحيفة « لوموند » الفرنسية مقتطفات منها ، باعتبارها من أهم المحاضرات الاقتصادية التى ألقيت عن العولمة ، والتوقعات التى تنتظرها فى المستقبل .

وتمثل العولمة بالنسبة لعدد كبير من الناس أحد إنجازات التقدم الغربى ، وبلاشك إحدى نتائج الرأسمالية . ولكن العولمة الحقيقية التى تفترض أن يصبح العالم قرية كونية متناغمة فى الحقوق والواجبات ، فى الإنتاج والاستهلاك ، فى الأخذ والعطاء ، هى مجرد شعار براق مرفوع أو قناع جميل مبهر لتغطية العولمة الفعلية أو الواقعية التى تتسلح باليد الحديدية للاستعمار التقليدى القديم ولكن فى قفاز من حرير . ولذلك يؤكد إدنجلهارد على أن نضع فى اعتبارنا دائمًا أن رقعة كبيرة من العالم تعيش خارج نطاق التقدم .ولاشك أن أداء بعض الدول مبهر ، مثل كوريا الجنوبية ، البرازيل ، وتشيلى ، ماليزيا ، والصين ، والهند ، لكنه يجب ألا يجعلنا نتناسى أو نتجاهل أن هناك على الأقل مليارين من البشر يعيشون بدخل أقل من دولارين فى اليوم برغم أننا نتغنى بدخولنا الحضارى الكبير فى الألفية الثالثة ، أى أن العولمة التى تدخل عقدها الثانى ، لم تغير شيئًا من هذاالواقع المؤلم المرير .

ومن الواضح أن العولمة كشفت عن وجهها الحقيقى بأسرع مما كان متوقعًا لها ، ذلك أن مستقبلها أصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية يومًا بعد يوم، خاصة إذا واصلت المسير بهذه الخطوات من الغطرسة والعنجهية والديكتاتورية الدولية والاستغلال الاقتصادى والبطش العسكرى ، مهما

كانت الأقنعة البراقة التى تخفى وجهها خلفها . صحيح أن أحدا لم يكن يعتقد أن عولمة الأسواق ستجلب الازدهار للجميع ، ولكن كان هناك أمل فى أن تحرير الأسواق سيعمل على تحقيق التوازن فى مستويات المعيشة التى لا تتوقف عن الارتفاع ، لكن هذا لم يحدث فى الواقع . ويبدى إدنجلهارد أسفه الشديد لأن الدراسات التى أجريت فى أمطلع الألفية الثالثة ، تشير إلى أنه لم يحدث ارتفاع فى مستوى دخل الفرد فى أنحاء العالم . والدليل على ذلك أنه إذا كنا فى عام ١٩٧٧ نقول إن متوسط الدخل فى الولايات المتحدة يفوق متوسط الدخول فى الدول الفقيرة بحوالى ٤٠ مرة، فإننا نستطيع أن نقول بمنتهى الدقة فى عام ٢٠٠٠ إن هذا الفرق قد ارتفع إلى ٨٠ مرة .

وإذا كان أنصار العولمة يؤكدون دائمًا أن العولمة أصبحت واقعًا لا مفر منه ، ويجب التعامل معها بطريقة أو بأخرى ، ولذلك فهم ينادون بالواقعية التى ترفض دائمًا الحنين إلى الماضى أو التعلق بالأوهام ، فإن المفكر الأمريكى إدنجلهارد يفسر هذه الواقعية بأن عددًا كبيرًا من سكان كوكب الأرض يعيشون فى فقر . وهذا يثبت بدليل عملى لا يقبل الدحض أن النظام الاقتصادى الإجرامى أو الخفى غير الصريح هو الذى يسود وينتشر أكثر من النظم الاقتصادية التى تضع الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية فى اعتبارها . والمقصود هنا بالاقتصاد الإجرامى هو عوائد الأموال والثروات الفلكية من الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار فى المخدرات والدعارة والسلاح والإرهاب ، ثم عمليات غسيل الأموال التى تتبع كل هذه الأنشطة وتغطيها . وبالطبع فإن هذا النوع من الاقتصاد يعم بالخير على فئة قليلة من المجتمع ، دون الفئات الأخرى التى تعيش فى قاع الفقر والجهل والمرض والجريمة والضياع . وهذا من سمات مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة .

وينزع إدنجلهارد القناع البراق الذى تضعه العولمة على وجهها القبيح ، فيقول إن ما حدث فى الواقع هو ازدواجية العولمة ، إذ إن هناك عولمة ظاهرة وعولمة خفية . والنظم الاقتصادية الجائرة التى نتجت عن مراحل الإقطاع الظالم والإمبريالية الطاغية والرأسمالية الشرهة ، كان من المفترض أن تتعامل معها العولمة ، وتصحح أوضاعها المقلوبة ، مادامت ترفع شعارات الازدهار الاقتصادى والاجتماعى والحضارى لكل البشر الذين أصبحوا يعيشون فى قرية صغيرة متناغمة . ولكن العكس هو الذى حدث حين جاءت العولمة لتزيد الفقر فقرًا ، وتدعم الأنظمة الاقتصادية غير الصريحة والإجرامية ، أى أن مستقبل العولمة هو امتداد طبيعى للعصور الماضية التى شهدت سطوة الإقطاع والإمبريالية والرأسمالية الجشعة ، وإن كانت العولمة أخبث وأكثر مراوغة بحيث لا يجدى معها الهجوم الصريح المباشر .

وينذر إدنجلهارد بأننا إذا لم نفعل شيئًا إيجابيًا إزاء ما يحدث فاننا لن نسير فى اتجاه سوق موحدة وقرية صغيرة متآلفة ، بل إلى عالم منقسم على ذاته ومشحون بصراعات واحتمالات حروب إقليمية لا حدود لها . وسبب الانقسام هذه المرة لن يكون اختلاف الأيديولوچيات أو المعسكرات أو الأحلاف بمفهومها التقليدى ، بل لأنه سيكون عالمًا يقتسمه الفقر والجهل والجريمة والإرهاب واليأس والضياع ، بعد أن فقد البوصلة والاتجاه والرسالة والإرادة . والقدرة على الإمساك بزمام الأمور، وغير ذلك من الأدوات والأسلحة التى أصبحت حكرًا على القوى الكبرى بصفة عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة .

ويتساءل إدنجلهارد عن مدى جدوى حقوق الإنسان لملايين الرجال والنساء الذين يعيشون أصلاً تحت وطأة ظروف لا تمت للإنسانية بصلة؟! وما جدوى الحقوق والأخلاق والقيم إذا لم نوفر لهذه الملايين

مضمونًا معيشيا حقيقيا ، أو بمعنى آخر مضمونًا اقتصاديا ومضمونًا سياسيًا يوفر لهم الحد الأدنى من الحياة الإنسانية الملائمة ؟ ! والسؤال الحرج الذى يطرحه هذا المفكر الأمريكى الحر هو : كيف نتجنب ظهور عالم أكثر ظلمًا وأكثر عنفًا مما هو عليه الآن ؟! ويجيب قائلا: إننا لا نستطيع سوى أن نتخيل سيناريو وهميا ، يمكن أن نقدمه لعل وعسى أن يجد صدى فى نفوس العولميين المخلصين الذين يخافون على مستقبل العولمة من الدخول فى متاهات جانبية وطرق مسدودة ودوائر مفرغة ، قد تدخل بالعالم أجمع فى دوامة جهنمية من الصراعات والاضطرابات والقلاقل التى قد يصعب التحكم فيها ، حتى من القوى الكبرى .

هذا السيناريو يعتمد على تعاون وتنسيق أفضل مع مختلف الدول من أجل مكافحة الجريمة . وهذا بالطبع يمكن أن يكون له بعض الجوانب السيئة مثل ازدياد الضغوط الأمنية فى الدول ، والحد من الحريات ، وبالتالى ازدياد قنوات جمع المعلومات وتغلغل النظام الأمنى فى كل نواحى الحياة ، واحتمال الحد من الحريات الشخصية والصحفية ، لأن محاولة مكافحة الجريمة والعنف قد تتحول فى النهاية فى بعض المجتمعات إلى ذريعة للحد من الحريات الشخصية وانتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن هذا لا يمنع أن تؤسس الدول الكبرى عقدًا للتضامن مع الدول الفقيرة يقوم على شريعتين : الأولى توفير خدمات وسلع بأسعار معقولة ، والثانية دعم السوق الداخلية وإعطاؤها دفعة قوية .

وينتقد إدنجلهارد مؤتمر القمة الأوروبية الأفريقية الذى انعقد فى ٣ إبريل ٢٠٠٠ ، وتحدث فيه المجتمعون بما فيه الكفاية عن مكافحة الفقر، لكن الدول الأوروبية لاتزال مستمرة فى ارتكاب نفس الخطأ التاريخى القديم ، وهو استمرار الربط بين النمو الاقتصادى ومكافحة الفقر ، والذى كان بمثابة وضع العربة أمام الحصان ، فى حين يجب أن

نفعل العكس ، فنجعل مكافحة الفقر بمثابة دافع للتغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فقد آن الأوان لإيجاد نظام اقتصادى رأسمالى له طبيعة جديدة ، على أن تتولى دول العولمة الحقيقية تعميمه على العالم . وينهى ادنجلهارد محاضرته العلمية القيمة بالتعبير عن مخاوفه بأن هذاالتصور الإنسانى الحضارى للعولمة هو أبعد ما يكون عن العولمة التى كانت فى خيال أصحاب النظرية الذين يسعون بكل طاقتهم إلى فرض سيطرتهم وسطوتهم بل وغطرستهم على كل ما عداهم من الأمم .

والعولمة قد تحمل فى طياتها إمكانات كبرى فى رفع مستوى المعيشة فى الدول التى تستطيع الاستفادة بها، لكن هذا استثناء وليس قاعدة ، ذلك أن الانهيارات التى تصيب الأسواق المالية أصبحت تتكرر بشكل لم يسبق له مثيل سواء فى سرعته أو ضخامته أو قوته . كماتوضح معظم تقارير الأمم المتحدة أن الفروق الاجتماعية تزداد اتساعًا سواء بين الدول بعضها وبعض أو داخل الدول ذاتها، ولا تختلف فى ذلك الدول الكبيرة عن الصغيرة . وهذا يعنى أن بذور رفض العولمة تكمن فى كل نظام سياسى سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية .

وكان أول إعلان دولى رافض للعولمة قد تمثل فى مظاهرات الاحتجاج العنيف والشرس ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر ١٩٩٩. وقد قامت بهذه المظاهرات فئات متباعدة ، من عمال إلى أنصار بيئة إلى فلاحين إلى طلبة إلى جماعات غير حكومية من أنحاء متفرقة من العالم . التقت هذه الفئات على غير موعد أو اتفاق لكى تعلن صرختها المدوية ضد هذه الإمبريالية الجديدة والخبيثة والمسمومة التى تسعى لممارسة الإذلال والاستعباد والاستنزاف للدول النامية ، فى حين ترتدى أقنعة براقة تومض بالازدهار والرخاء والرفاهية للجميع . واشتبك المتظاهرون فى معارك شرسة مع قوات الشرطة

الأمريكية المدججة بأحدث أنواع السلاح فى الشوارع والأحياء المحيطة بمقر المؤتمر ، فى حين دارت معارك موازية لمعارك الشوارع بين وزراء الاقتصاد والتجارة فى داخل قاعات المؤتمر ، مما يحدد الملامح التى سيكون عليها مستقبل العولمة !!

ولم تكن أحداث سياتل مجرد ظاهرة شاذة ، بل أثبتت الأيام أن التوجه الذى عبرت عنه هذه المظاهرات التى تكررت بعد ذلك فى دافوس بسويسرا فى فبراير ٢٠٠٠ ثم فى واشنطن فى إبريل ٢٠٠٠ ، هو توجه أصيل لن تتخلى عنه الشعوب فى وجه مصاصى الدماء الجدد مما جعل العولمة هى السبب فى كافة مشكلات الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، لدرجة أن أحد رؤساء الدول الذين شاركوا فى اجتماعات دافوس صرح بأن العالم يشهد ظهور أعراض مرض جديد أسماه « جلوبافوبيا » أى الخوف الجنونى من العولمة . من هنا كانت هذه المظاهرات بمثابة دعوة عالية الصوت لإيجاد قوانين تحكم العولمة الجامحة التى انطلقت من عقالها كالثور الهائج الذى اقتحم متجرًا للعاديات الصينية . وإذا كان كارل ماركس قد أصدر المانيفستو الشهير : « يا عمال العالم اتحدوا » وأعلنه على رؤوس الأشهاد ، فإن أنصار العولمة قد أصدروا مانيفستو مضادا وإن خشوا أن يعلنوه وهو « يا أغنياء العالم اتحدوا » . وهى عنصرية أبشع بكثير من العنصرية الطبقية أو العرقية أو حتى الدينية ، فهى عنصرية اقتصادية يمكن أن تضع العالم أجمع ، بدوله الغنية والفقيرة ، على شفا هاوية لا قاع لها . ولذلك سار العمال من الشمال الغنى ومن الجنوب الفقير ، جنبًا إلى جنب فى هذه المظاهرات ، وهم يهتفون ويصيحون ويصرخون ضد هذا التيار الجامح الذى يسعى لاكتساح وجودهم بعد اقتلاع جذورهم .

ولا يعقل بعد كل هذا التقدم العلمى والفكرى والتكنولوجى الذى أحرزته البشرية التى استطاعت إلى حد ما احتواء بعض الآثار المدمرة لثورات الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات ، أن تعجز عن احتواء الآثار المدمرة لظاهرة العولمة التى هى من صنع الإنسان ، وليست قدرًا لا راد له كما يحاول البعض أن يصورها . فإذا استمرت على هذاالمنوال الذى لا يأبه بالتوازن بين من يملكون ومن لا يملكون ، ولا يهتم بالحفاظ على البيئة ، بل ويترك الحبل على الغارب للتكنولوچيا كى تدمرها، ويقود جموع العاملين فى سباق إلى القاع ، فإن الأمور لن تستمر هكذا إلى مالا نهاية ، بل يمكن أن يشهد العالم ثورة عالمية مدمرة ، يشعلها الفقراء والكادحون والمعدمون ضد الجاثمين على أنفاسهم والذين يعيشون على امتصاص دمائهم . وبرغم أن هذه الفئات البائسة لا تملك الأسلحة المادية التى يمكن أن تخوض بها مثل هذه المعارك الشرسة ضد من يملكون كل شىء ، إلا أنها تملك سلاحًا أخطر وهو أنها لا تملك ما تخاف عليه من الضياع . وويل للمترف والمرفه والمنعم والناعم من المعدم واليائس والبائس والضائع .

وإذا كانت الرأسمالية فى النصف الثانى من القرن العشرين قد تسلحت بالذكاء والبصيرة والرؤية الثاقبة لحجب المستقبل ، ماجعلها تبتكر صمامات أمن اقتصادى واجتماعى وسياسى ، ساعدتها على النمو والتطور والازدهار ، منهاعلى سبيل المثال التأمينات ضد البطالة والعجز والشيخوخة ... إلخ . والازدهار الذى تفخر به العولمة الآن هو نيتجة مباشرة لازدهار الرأسمالية الذكية العاقلة المتزنة بطول النصف الثانى من القرن العشرين . ولا يعقل أن تصاب العولمة بالغباء وقصر النظر والعنجهية والغطرسة فى القرن الحادى والعشرين بحيث لا تستشعر المخاطر بل والكوارث التى يمكن أن تعتور مستقبلها والتى تبدو أحداث

سياتل ودافوس وواشنطن مجرد بروفات هزيلة ومتواضعة للغاية إذا ما قورنت بما يمكن أن يقع فى المستقبل . يكفى أن نذكر أن الجيش السويسرى قد انتشر فى كافة أنحاء الوادى الذى يحيط بقرية دافوس كما لم يحدث من قبل ، وكأن المشتركين فى المؤتمر قد اجتمعوا ضد إرادة العالم . وذلك غير طائرات الهيلوكوبتر الأمريكية التى لم تكف عن التحليق فى السماء طوال الساعات الست التى قضاها الرئيس كلينتون فى المنتدى الاقتصادى كما أطلقوا عليه . وبالإضافة إلى أحداث سياتل التى خيمت على اجتماعات دافوس ، فإن جميع منتديات العولمة الاقتصادية لم تستطع أن تتجاهل ذلك الدمار المالى الذى عم روسيا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وحتى الدول التى عرفت باسم النمور الآسيوية لم تسلم من الهزال الاقتصادى الذى نتج عن مؤامرات كبار المضاربين فى الأسواق المالية .

وفى افتتاح منتدى دافوس نفسه ، اعترف رئيس البنك الدولى ذاته جيمس وولفنسون ، بأن الفقر أصبح يسرى فى العالم ، سريان النار فى الهشيم تحت وطأة العولمة المتسارعة . ومع ذلك فإن تجاهل الأمر الواقع لايزال هو السمة الأساسية المميزة لسلوك دعاة العولمة وأنصارها الذين يستميتون فى الدفاع عنها بل وفرضها على الآخرين . من هؤلاء كلاوس شواب أستاذ الاقتصاد السويسرى ومؤسس المنتدى الاقتصادي منذ ثلاثين عامًا ، وهو منتدى يعتبر الأب الشرعى للعولمة . فقد حاول أن يؤكد خلال اجتماعات المنتدى ، على أن العولمة عملية يمكن أن يستفيد منها الجميع !! أى أنه يلجأ إلى نفس المنهج الذى يستهين بالعقول ، لسبب بسيط وهو أن هؤلاء الجميع الذين يذكرهم ، ليس لهم أى اعتبار أو حساب أو ذكر فى هذه الاجتماعات التى لا يدعى إليها سوى أصحاب الثراء الفاحش وأباطرة الاقتصاد العولمى ممثلاً فى

المؤسسات والشركات العظمى من أمثال بل جيتس المصنف كأغنى أغنياء العالم ، وجورج سوروس الملياردير المضارب الذى يهز اقتصاديات الدول ويضربها كالزلزال بمجرد تحريك أمواله ، وغيرهما من ديناصورات العولمة . ويكفى أن نذكر أن رسم الالتحاق بهذه الاجتماعات، أى مجرد الحضور هو عشرون ألف دولار .

وقد حاولت بعض الدول النامية ركوب موجة العولمة من خلال التعاون الاقتصادى مع الدول الصناعية الكبرى ، على هيئة بعض المشروعات المشتركة ، ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، لكنها أدركت أن الغنم للدول الكبرى والغرم لها ، فقد ضمر اقتصادها ، وانتشرت فيها البطالة ، ونقصت الأجور ، وعانت من التضخم ونقص الخدمات العلاجية والتعليمية والاجتماعية بصفة عامة ، فضلاً عن ارتفاع الأسعار ، وتدنى الإنتاجية ، والكساد وضعف التصدير ، والعديد من الأمراض الإدارية الأخرى . ذلك أن الدول الكبرى تفرض شروطها على الدول التى تسعى للتعاون معها ، دون مراعاة لطبيعة ظروف كل دولة. أى أنه ليس أمام الدول النامية فى ظل العولمة سوى التوقيع على عقود الإذعان .

إن المستقبل يبدو مخيفًا أمام الدول النامية . وهذه المصارحة لا تهدف إلى التخويف بقدر ما تحاول مواجهة الحقائق والإعداد للتعامل معها. ذلك أن مصالح الدول النامية وشعوبها تتعرض لمخاطر غير عادية، بسبب الاندفاع العالمى المحموم على طريق تحرير التجارة ، بما يعنى وضع هذه الدول النامية وشعوبها وسط معادلة غير متكافئة ، وفى قلب منافسة غير عادلة ، من شأنها أن تؤدى إلى إغراق أسواق الدول النامية بسلع ومنتجات وخدمات الدول المتقدمة ، وبما يحول الدول النامية إلى مجتمع من المستهلكين ومنتجى ومصدرى المواد الخام دون سواها ، وتصبح بذلك

عاجزة عن دخول عصر التصنيع الذى فرغ منه العالم المتقدم منذ زمن طويل ، لأنه أصبح من حقائقه الراسخة ، وهو الآن يعيش عصر المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة . وبذلك فإن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تزداد اتساعًا وعمقًا تحت وطأة العولمة .

لكن لحسن الحظ فإنه مع مرور الأيام ، تتمزق أقنعة العولمة تباعًا ، ويتعرى وجهها الحقيقى مع انكشاف جوانبها الكئيبة وأعماقها المظلمة ، ذلك لأن التحرير المطلق لحركة التجارة ، وغياب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية ، يعنيان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأغلبية الضعيفة من شعوب العالم . وبهذا الشكل فإن مستقبل العولمة ينبئ بموجات غير مسبوقة من الاضطرابات وعدم الاستقرار ، احتجاجًا على ما يشهده الاقتصاد العالمى من تفاوت وغياب للمساواة والعدالة ، لدرجة أن عالم الاقتصاد البريطانى الشهير جون جراى صرح فى إبريل ٢٠٠٠ بأنه بدأ يتراجع عن مواقفه المؤيدة للعولمة ، والداعية إلى الحرية التامة فى المجال الاقتصادى . وقد كان جون جراى مستشارًا اقتصاديا لرئيسة الوزراء البريطانية مارجريت ثاتشر ، وكان فى مقدمة المنظرين لسياساتها المندفعة نحو اقتصاد السوق وحرية التجارة . لكنه وجد أن الرجوع للحق فضيلة جعلته يعترف بأن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية لخدمة مصالحها . ومع بداية القرن الجديد نادى جون جراى بما أسماه إعادة بناء النظام العالمى على أسس ديمقراطية ، تحفظ حقوق الشعوب الفقيرة ، ولا تترك زمام الاقتصاد العالمى رهينة تعبث بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة فى الدول المتقدمة .

وفى عدد مارس / إبريل من مجلة « فورين أفيرز » الأمريكية كتب عالم الاقتصاد الأمريكى جاى مازور مقالة مهمة تناول فيها تأثير العولمة فى

حقوق العمال والطبقة العاملة فى العالم . فهو يؤكد أن سياسات التجارة الحرة التى تتجاهل حقوق واحتياجات العمال ، سوف ترجع بالعالم إلى الخلف بدلاً من التقدم به إلى الأمام . وهو يؤيد صيحات العمال التى تتعالى مطالبة بنصيب عادل من حصيلة الثروات التى ينتجونها ، ولذلك فهو يؤمن بأن الحل فى أيدى السلطات والحكومات التى يتوجه إليها بالخطاب داعيًا إياها إلى أن تحترم عمالها لأن مصلحتها من مصلحتهم . ويرفض الأفكار السائدة فى بعض الدول الصناعية التى أصبحت تعتبر مطالب العمال دعوة رومانسية لا مكان لها فى زمن العولمة.

وبذلك يعرى المفكرون الموضوعيون الوجه الحقيقى القبيح للعولمة . حتى فى الدول التى تقود حملة نشرها فى كل أرجاءً المعمورة ، إذ يتفق جاى مازور الأمريكى مع جون جراى البريطانى على تمزيق أقنعتها البراقة المزيفة ، لأنهما ينشدان الحقيقة الموضوعية التى خصص لها جراى كتابًا بأكمله بعنوان « الفجر الكاذب » الذى يقصد به مستقبل العولمة ، ويحذر فيه من السياسات الاقتصادية التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرضها على العالم حتى تحقق كل طموحاتها التجارية والاقتصادية والسياسية من خلال نشر السوق الحرة فى كل أرجاء المعمورة ، وهى ما يرى جراى فيها كارثة عالمية ، لا تقل فى خطورتها ، ولا فى حجمها ، ولا فى تداعياتها ، عن كارثة انهيار الاتحاد السوفيتى وتداعياتها المأسوية . وسوف تأخذ الكارثة شكل حروب مدمرة ، وصراعات عرقية مخربة ، وإفقار واسع للملايين من البشر .

وفى الدول المتقدمة نفسها أدت العولمة إلى حرمان الملايين من وظائفهم . أما فى الدول الشيوعية سابقًا فقد تفاقمت الأوضاع بسبب العولمة حتى بلغت حالة من الفوضى ، وانتشار الجريمة المنظمة ، وازدياد معدلات الإضرار بالبيئة ، ورواج تجارة المخدرات والسلاح

والدعارة . ويؤكد جون جراى أن العولمة تعود بجذورها إلى الشعار الفرنسى الشهير « دعه يعمل ، دعه يمر » الذى قامت على أساسه نظرية السوق الحرة فى القرن التاسع عشر والتى حرمت تدخل الحكومة أو السلطة فى النشاط التجارى والاقتصادى للأشخاص ، على أساس أن القيود السياسية المفروضة على الأسواق هى أمور مصطنعة ، ومجرد ذريعة للحكومة كى تفرض سلطتها على نشاط أو إنتاج لم تبذل فيه أى جهد . وانتشر هذا المبدأ من فرنسا وبريطانيا إلى كل أنحاء أوروبا حتى ظهرت الماركسية محاولة كبح جماحه ، وهى المواجهة التى قسمت العالم إلى معسكرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

لكن جون جراى ينفى صحة هذه النظرية ، بل ويؤكد عكسها تمامًا ، إذ يقول : إن الأسواق الحرة هى الفكرة المصطنعة والفوضى بعينها ، وإن سلطة الدولة هى التى صنعتها عندما أصبح أعضاء المنظومة السياسية هم أنفسهم أعضاء المنظومة الاقتصادية ، فكانت المصلحة واحدة . لكن هذه الأسواق الحرة لا يمكن أن تستمر أو تنمو إلا إذا استطاعت الدول أن تضمن أمن المواطن ، وتمنع تحول السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية، لأن المال لا يهتم إلا بنفسه دون أى اعتبار لكيان الإنسان وكرامته .

وما يجرى فى العالم الآن ليس سوى ردة جديدة إلى عصر الإمبريالية، مع فارق وحيد وهو أن السيطرة فى الماضى كانت تتم من خلال استعمار دول لدول أخرى ، أما الآن فالسيطرة بل السطوة تتم عن طريق شركات متعددة الجنسيات وعابرة للقارات ، ومؤسسات صناعية عملاقة، وأسواق مالية وتجارية ، تتحكم فى اقتصاديات العالم أجمع . وهذه القوى الجديدة موزعة على مثلث ، أضلاعه معروفة هى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، كما أن نصف هذه الشركات يحمل الجنسية الأمريكية .

ولذلك فالعولمة لا يهمها كثيرًا أن تسيطر على الدول والبلدان بقدر ما يهمها السيطرة على الأسواق والاستيلاء على الثروات . وهو ما أدى إلى تقويض صناعات محلية متكاملة فى مختلف البلدان ، دون أى اعتبار للتداعيات السلبية المدمرة المترتبة على هذا التدمير الصريح المباشر ، وفى مقدمتها البطالة ، عدم الاستقرار الاجتماعى ، وتدمير البيئة نتيجة للاستغلال الشره للمصادر الطبيعية فى الدول النامية . وفى أوروبا نفسها يوجد أكثر من ٣٠٠ مليون عامل ما بين رجل وامرأة وطفل ، يتعرضون فى سوق العمل لأبشع أنواع الاستغلال .

وفى ظل العولمة ، أصيب النظام العالمى بخلل اجتماعى نتيجة لتعميق الفوارق بين الطبقات . وأوضح دليل على ذلك أن الإنتاج العالمى من المواد الغذائية الأساسية يتجاوز حاجة العالم بنسبة ١١٠٪ ، ومع ذلك يموت ٣٠ مليون إنسان جوعًا كل عام لعدم حصولهم على الحد الأدنى من الغذاء الفائض عن حاجة الأغنياء . كما أن هناك حوالى ٨٠٠ مليون إنسان يعانون سوء التغذية وتدنى المستوى الصحى ، أما التعليم فيعتبر رفاهية لا يقدرون عليها . وكانت النتيجة الطبيعية أن انهارت بنية الدولة، جزئيا أو كليا ، فى عدد من دول الجنوب ، كضحايا للجرائم المالية التى ترتكب على شكل الصفقات والمضاربات والسمسرة ، فضلاً عن الفساد الإدارى والاجتماعى فى هذه الدول .

والمعروف أن الحاجة والفوضى تخلقان أمراضًا اجتماعية متنوعة ومتعددة مثل الانحلال الأسرى ، وتفشى المخدرات والأمراض والأوبئة ، وانتشار التطرف السياسى والدينى والإقليمى . ومن الواضح أن القوى الكبرى تجد فى هذه الفوضى مرتعًا خصبًا لتحقيق كل أهدافها الإستراتيجية ، العاجلة والآجلة ، دون أن تجد أية مقاومة تذكر ، وإن كانت تدعى دائمًا بغير ذلك ، بارتداء أقنعة العولمة الاقتصادية

والسياسية والتكنولوجية والأمنية والإعلامية والثقافية والحضارية ، التى يخفى بريقها وجهها الحقيقى القبيح والمخيف . بل إن المأساة تبلغ قمتها ، عندما تستجير البلدان الفقيرة والضعيفة بالدول الكبرى لإنقاذها من مستنقعات الخراب والدمار التى وقعت فيها ، وهى المستنقعات التى حفرتها أصلاً هذه الدول الكبرى ، وعمقتها بأقصى طاقاتها ، وملأتها بكل الأوحال والرمال المتحركة ، كى يظل الضحايا تحت رحمتها ، تمد إليهم يد الرحمة من حين لآخر ، لزوم الحفاظ على المظاهر الحضارية والإنسانية ، لكنها تحرص من ناحية أخرى على عدم خروجهم من المستنقع ، وإن كانت لا تصل بهم إلى حد الغرق والاختناق الكامل .

يبقى سؤال كبير لابد أن يطرح نفسه بشدة فى نهاية هذه الدراسة وهو : ما العمل ؟! هل هناك إمكانية لمقاومة هذا التيار الجارف الذى صنعت القوى العظمى دواماته المتعاظمة ؟! ماذا يمكن أن تفعل البلدان النامية فى مواجهة هذا المد الأخطبوطى ؟؟ والإجابة عن هذا السؤال بكل فروعه ، تكمن فى حقيقة لابد أن تظل ماثلة فى الأذهان اليقظة الواعية ، وهى أن العولمة ظاهرة من صنع الإنسان ونتيجة لأسباب وتراكمات سابقة من صنعه أيضًا . وأى شىء من صنع إنسان يمكن لإنسان آخر أن يواجهه أو يحوله لصالحه بالتصميم والعزم والإرادة والإدارة والمنهج العلمى والعمل الدءوب . وقد أدى صخب العولمة الإعلامية وضجيجها إلى ما يشبه غسيل المخ للبلدان النامية ، إذ رسخ فى عقلها الجمعى أن العولمة قضاء لاراد له ، وما عليها سوى الاستسلام لما تأتى به الأيام ، أيا كان ما ستأتى به .

وكانت القاعدة التى انطلق منها الضجيج الإعلامى العولمى هى أن الاكتفاء الذاتى وهم انقشع أخيرًا . ونحن نتفق تمامًا مع هذا التوجه ، بل ونضيف إليه أن الاكتفاء الذاتى لم يتحقق أبدًا عبر التاريخ إلا فى حالات

نادرة سرعان ما تراجعت واندثرت ولم تتكرر ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب حربها الأهلية ، والاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما فرض على نفسه ما أسماه تشرشل بالستار الحديدى . وبالتالى فلا مجال للجدل حول هذا الاكتفاء الذاتى الذى أصبح الآن من رابع المستحيلات فى عالم جعلته ثورة الاتصالات والمعلومات مثل القرية الصغيرة .

لكن أخطر ما فى الموضوع هو المزج أو الخلط الذى تفتعله العولمة الإعلامية بين الاكتفاء الذاتى والقوة الذاتية التى لا تستطيع أية دولة أن تستغنى عنها مهما كانت كبيرة أم صغيرة : القوة الذاتية فى الإنتاج والتصدير والجودة والأسعار القادرة على خوض المنافسة الدولية . وحتى فى مجال الاستيراد ، فهناك بون شاسع بين القوى عندما يستورد وبين الضعيف عندما يمارس نفس النشاط . ودول مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان لم تكن لتركب موجة العولمة وتوجهها طبقًا لأهدافها الإستراتيچية ، لو لم تكن تملك القوة الذاتية على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والتكنولوچية والأمنية والإعلامية والحضارية .

وما ينطبق على الدول الكبيرة ينطبق أيضًا على الدول الصغيرة . ذلك أن القوة الذاتية ليست مرتهنة بالحجم وإنما بالطاقة الإنتاجية ، كما وكيفًا . وكم من دول صغيرة فى مساحتها وتعدادها وربما فى مواردها الطبيعية ، تفوق دولاً شاسعة فى مساحتها ، وكبيرة فى تعدادها ، وغنية فى مواردها الطبيعية ، لأنها نجحت فى توظيف واستثمار كل طاقاتها المتاحة والمبتكرة وفى مقدمتها عقل الإنسان الذى لا ينضب معينه من التجديد والابتكار وبلوغ آفاق جديدة . فالعبرة ليست بما تملكه الدولة ، وإنما العبرة بأساليب توظيفه واستغلاله واستثماره بكل الوسائل الممكنة بل والمبتكرة .

وإذا كانت العولمة هى المارد الذى خرج من القمقم ولن يعود إليه مرة أخرى كما يحلو لأنصار العولمة أن يصوروها ، فإن هناك - لحسن الحظ - كلمة السر التى تجعل هذا المارد طوع من يملكها ، وهذه الكلمة هى «القوة الذاتية» بكل أنواعها ومستوياتها . ولذلك فإن الجدل الدائر حول قبول العولمة أو رفضها ، جدل عقيم ، فهى ظاهرة من ظواهر لا حصر لها، مرت بها البشرية منذ بداية وعيها بالحياة والمجتمع والكون . وكلها ظواهر تؤكد حقيقة راسخة لا يمكن تجاهلها أو تناسيها وهى أن «البقاء للأصلح والأقوى» ، وعناصر الصلاحية والقوة فى عصر العولمة تمتد وتنتشر لتشمل العلم والاقتصاد والسياسة والتكنولوچيا والأمن والإعلام والثقافة والحضارة والإدارة والإرادة والتصميم والثقة بالنفس والانتماء إلى الوطن والاعتزاز بالمجتمع ... إلخ . فإذا ما تم توظيف هذه العناصر واستغلالها على خير وجه ، عندئذ تتحول العولمة إلى طاقة دفع وانتاج ، بدلاً من الشكوى منها ككابوس يكاد يكتم الأنفاس . فهى سلاح ذو حدين، أحدهما فى يد الأقوياء يفعلون به ما يشاءون ، والآخر مسلط على عنق الضعفاء حتى يكونوا رهن إشارة الأقوياء . إن قانون هذه الحياة - وليس العولمة فحسب - يثبت دائمًا أن الحق بدون قوة هو شعار جميل وبراق ، ولن يتحول إلى طاقة فعالة ومؤثرة إلا إذا تسلح بالقوة . وليس هناك مكان للضعفاء على وجه هذه الأرض ، مهما كان حقهم ساطعًا كالشمس فى وضح النهار ، وإنما القوة هى التى تتكلم وتتصرف وتعيد صياغة الحياة بصفة متجددة . وهكذا نرى أن العولمة لم تأت بجديد ، فهى مجرد ظاهرة من ظواهر الحياة التى لا تتوقف عن إفرازها عبر التاريخ .

قائمة المراجـــــع

(١) الكتـب

1. Allard, C. Kenneth et al : **Turning Point, The Gulf War & U.S. Military Strategy,** 1995 .
2. Bell, D. : **The Coming of the Post - Industrial Society** , 1973 .
3. Biarnès , Pierre : **Le XXI e Siècle ne Sera pas Américain**, 1997.
4. Brand, S.: **The Media Lab,** 1983.
5. Brzezinski, Zbigniew : **Out of Control,** 1995.
6. Burke, James : **The Day the Universe Changed**, 1985.
7. Chossudovsky, Michel : **The Globalization of Poverty : Impacts of IMF &World Bank Reforms**, 1998 .
8. Cooley, John K. : **Unholy Wars**, 1999.
9. Corburn, P. et al : **Computers in Education**, 1982 .
10. Darmistar, Juel : **Energy : Today &Tomorrow** , 1988 .
11. Dyson, F. : **Infinite in All Directions**, 1985 .
12. Ferguson, C.H., C.R.Morris: Computer Wars, 1983 .
13. Friedman , Thomas L. : The Lexus & the Olive Tree, Understanding Globalization , 1999.

14. Fukuyama, Francis : The End of History & The Last Man , 1992.

15. Gates, Bill : The Road Ahead, 1995.

16. Giddens, Anthony : The Third Way : The Renewarl of Social Democracy , 1998 .

17. Glyn - Jones, Anne : Holding a Mirror : How Civilizations Decline , 1996.

18. Halsell, Grace : Prophecy & Politics, 1986 .

19. Huntington, Samuel & Robert D.Caplan : The Clash of Civilizations & the Remaking of World Order , 1996 .

20. Kaul, Jnge, Isabelle Grunberg & Martin A. Stern : Global Public Goods : International Cooperation in the 21 st Century , 1999 .

21. Kennedy M. Paul : The Rise & Fall of the Great Powers, 1998 .

22. Leslie, John : The End of the World : The Seience & Ethics of Human Extinction, 1995.

23. Martin, W.J.: The Information Society, 1988.

24. Mayor, Federico : La Nouvelle Page, 1995.

25. Meadows, D.H.et al: The Limits of Growth, 1972.

26. Millman, Gregory J. : Around the World on a Trillion Dollars a Day, 1995.

27. Millman, : The Vandals Grown : How Rebel Currency Traders Overthrew the World's Central Banks, 1995 .

28. Mowschowitz, A. : The Conquest of Will , 1986 .

29. Pacey, A. : The Culture of Technology, 1991.

30. Pappert, S.: Mind- Storms, 1980.

31. Perrolle, J.A.: Computers &Social Change, 1987 .

32. Pilger, John : Hidden Agendas, 1998.

33. Polanyi, Karl : The Great Transformation, 1978 .

34. Poster, M. : The Mode of Information, 1990 .

35. Queene, Samuel : Folk Devils and Moral Panics , 1972 .

36. Rufin, Jean Christophe : La Dictature Liberale, 1993 .

37. Saloman, Steven : The Confidence Game: How Unelected Central Bankers are Governing Changed World Economy, 1995 .

38. Seabrook, Jeremy : Victims of Development : Resistance & Alternatives , 1999 .

39. Strage, Susan : The Retreat of the State, 1996 .

40. Thurow, Lester : The Future of Capitalism, 1996 .

41. Toffler, Alvin : The Third Wave, 1980 .

42. .... : Previews & Premises, 1985 .

43. .... : Power Shift , 1990 .

44. Weinberger, Caspar W. : Fighting for Peace, 1991 .

45. Wood, Adrian : North - South - Trade : Employment & Inequality . 1994 .

(٢) الدوريـــــات

1. Berger, Samuel : "Middle East Peace & U.S. Security"., Israeli Policy Forum , October, 20, 1999.

2. Berman, Ilan : "The New Water Politics of the Middle East," Strategic Review , Summer , 1999 .

3. Birdsall , Nancy : "Managing Inequality in the Developing World," Current History , Nov . 1999 .

4. Donnelly, Jack : "Human Rights, Democracy & Development," Human Rights Quarterly, August, 1999 .

5. Drucker, Peter F. : "Beyond the Information Revolution", The Atlantic Monthly , Oct. 1999.

6. Eilts, Herman F. : "Middle East Dynamics & Jts Changing Landscape" Strategic Review, Summer 1999.

7. Evans, Philip & Thomas S. Wurster : "Getting Real About Virtual Commerce," Harvard Business Review , Nov . / Dec. 1999 .

8. Falk, Richard : "The Pursuit of International Justice," Journal of International Affairs, Spring 1999.

9. French, Hilary : "Challenging the WTO," World Watch, Nov. /Dec . 1999 .

10. Friedman, L. Thomas : "A Manifesto for the Fast World,"The New York Times Magazine, March 28, 1999 .

11. .... & Ignacio Ramonet : "Dueling Globalizations," A Debate, Foreign Policy , Fall 1999 .

12. .... : "The Way the World Works,"Policy Review, June /July 1999 .

13. Haass, Richard N. :"What to Do with American Primacy," Foreign Affairs, Sept./Oct. 1999.

14. Hamel, Gary : "Bringing Silicon Valley Inside," Harvard Business Review , Sept/ Oct. 1999.

15. Hutchison, Kay Bailey : "A Foreign Policy Vision for the Next Century" Vital Speeches of the Day, August 1, 1999.

16. Indyk, Martin S. : "United States Policy Toward the Middle East," International Relations Committee, June 8, 1999.

17. Khanna, Tarun & Krishna Palepu : "The Right Way to Restructure Conglomerates in Merging Markets," Harvard Business Review, July/ August 1999.

18. Mintzberg, Henry & Ludo Van Der Heyden : "Organigraphs Drawing : How Companies Really Work," Harvard Business Review, Sept. / Oct . 1999 .

19. Mueller , John & Karl : "Sanctions of Mass Destruction," Foreign Affairs, May/ June 1999 .

20. Neace, M.B. : "Entrepreneurs in Emerging Economics," ANNALS AAPSS, Sept., 1999.

21. O'Conner, William . : "The Workplace of the New Millennium," Vital Speeches of the Day, July 1, 1999 .

22. Prahalad, C.K. : "The New Meaning of Quality in the Information Age," Harvard Business Review , Sept. / Oct ., 1999 .

23. Sahlman, William A. : "The New Economy is Stronger than You Think," Harvard Business Review, Nov. / Dec., 1999 .

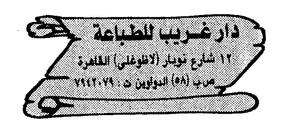
24. Sassen, Saskia : "Global Financial Centers," Foreign Affairs, Jan. / Feb., 1999 .

25. Stiglitz , Joseph E.: "Trade & the Developing World," Current History, Nov., 1999 .

26. Summers, Lawrence : "The American Economy Poised for a New Century," Vital Speeches of the Day," Oct., 1999.

فصول الدراسة

الموضـــــــوع	الصفحة


دار غـريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت : ٧٩٤٢٠٧٩